

المُلَقَّع

لموفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسيّ

٥٤١ - ٥٦٢ هـ

و :

الشرح الكبير

لشمس الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة المقدسيّ

٥٩٧ - ٦٨٢ هـ

ومعهما :

الإيضاف

في معرفة الراجح من الخلاف

لعلاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان بن أحمد المرزداويّ

٨١٧ - ٨٨٥ هـ

تحقيق

الدكتور عبد بن عبد المحسن التركي

الجزء الثامن

المناسك

هجر

الطبعة والنشر والنور بمصر

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤١٥هـ = ١٩٩٥م

المكتب : ٤ ش ترعة الزمر - المهندسين - جيزة

☎ ٣٤٥٢٥٧٩ - فاكس ٣٤٥١٧٥٦

المطبعة : ٦ ، ٢ ش عبد الفتاح الطويل

☎ ٣٤٥٢٩٦٣ أرض اللواء -

ص . ب ٦٣ إمبابة

يوزع

على نفقة

خادم الحرمين الشريفين

الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود
عاه

خدمة للعلم وطلابه

أجزل الله مثوبته .. ودفعه لرضائه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الْمَنَاسِكِ

المقنع

يَجِبُ الْحَجُّ وَالْعُمْرَةُ فِي الْعُمْرِ مَرَّةً وَاحِدَةً ، بِخَمْسَةِ شُرُوطٍ ؛

الشرح الكبير

[١ / ٣] كِتَابُ الْمَنَاسِكِ (١)

١١٣١ - مسألة : (يَجِبُ الْحَجُّ وَالْعُمْرَةُ فِي الْعُمْرِ مَرَّةً وَاحِدَةً ، بِخَمْسَةِ شُرُوطٍ) الْحَجُّ فِي اللُّغَةِ : الْقَصْدُ . وعن الخليل ، قال : الْحَجُّ كَثْرَةُ الْقَصْدِ إِلَى مَنْ تُعَظَّمُ . قال الشاعر (٢) :
وَأَشْهَدُ مِنْ عَوْفٍ حُوءٍ لَا (٣) كَثِيرَةٌ يَحُجُّونَ سِبَّ الزُّبْرَقَانِ الْمُزْعَفَرَا
أَيُّ يَقْصِدُونَ . والسَّبُّ : الْعِمَامَةُ . وفي الْحَجِّ لُعْنَانُ : الْحَجُّ وَالْحِجُّ ، بَفَتْحِ الْحَاءِ وَكَسْرِهَا . وَالْحَجُّ فِي الشَّرْعِ : اسْمٌ لِأَفْعَالٍ مَخْصُوصَةٍ يَأْتِي

الإنصاف

كِتَابُ الْمَنَاسِكِ

فائدة : الصَّحِيحُ أَنَّ الْحَجَّ فَرَضَ سَنَةٌ تَسَعٍ مِنَ الْهِجْرَةِ . وقيل : سَنَةٌ عَشْرٍ .
وقيل : سَنَةٌ سِتٍّ . وقيل : سَنَةٌ خَمْسٍ .

قوله : يَجِبُ الْحَجُّ وَالْعُمْرَةُ فِي الْعُمْرِ مَرَّةً وَاحِدَةً . وَجُوبُ الْحَجِّ فِي الْعُمْرِ مَرَّةً

(١) بداية الجزء الثالث من نسخة المكتبة العامة السعودية بالرياض ، وتجد أرقام صفحاتها في مواضعها من التحقيق . وهي المشار إليها على أنها الأصل ، إلى آخر كتاب الجهاد .

(٢) هو الخليل السعدي . والبيت في : البيان والتبيين ٣ / ٩٧ ، إصلاح المنطق ٣٧٢ ، كنز الحفاظ في تهذيب كتاب الألفاظ ٥٦٣ ، اللسان (س ب ب) ١ / ٤٥٧ ، تاج العروس (س ب ب) ١ / ٢٩٣ ، وعجزه في : جمهرة اللغة ١ / ٣١ ، ومط اللآلي ٤١٨ .

(٣) في م : « حولا » . وفي المراجع السابقة : « حلولا » .

ذِكْرُهَا ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى . وَهُوَ أَحَدُ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ الْخَمْسَةِ ، وَالدَّلِيلُ عَلَى وَجُوبِهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَالْإِجْمَاعُ ؛ أَمَّا الْكِتَابُ ، فَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَهُوَ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنْ أَسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ ﴾ ^(١) . رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ : وَمَنْ كَفَرَ بِاعْتِقَادِهِ أَنَّهُ غَيْرُ وَاجِبٍ ^(٢) . وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَاتَّمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ ^(٣) . وَأَمَّا السُّنَّةُ ، فَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ ، شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » ^(٤) : وَذَكَرَ فِيهَا الْحَجَّ .

فصل : وَإِنَّمَا يَجِبُ مَرَّةً وَاحِدَةً فِي الْعُمْرِ ؛ لِمَا رَوَى مُسْلِمٌ ^(٥) بِإِسْنَادِهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَقَالَ : « يَا أَيُّهَا النَّاسُ ، قَدْ فَرَضَ اللَّهُ ^(٦) عَلَيْكُمُ الْحَجَّ ، فَحُجُّوا » . فَقَالَ رَجُلٌ : أَكُلَّ عَامٍ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ فَسَكَتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، حَتَّى قَالَهَا ثَلَاثًا ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَوْ قُلْتُ نَعَمْ لَوَجِبَتْ ، وَلَمَّا اسْتَطَعْتُمْ » . ثُمَّ قَالَ : « ذَرُونِي مَا تَرَكْتُكُمْ ، فَإِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِكَثْرَةِ سُؤَالِهِمْ ، وَاخْتِلَافِهِمْ عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ ، إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِشَيْءٍ ^(٧) فَاتَّبِعُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ ،

وَاحِدَةً إِجْمَاعًا . وَالْعُمْرَةُ ، إِذَا قُلْنَا : تَجِبُ ، فَمَرَّةً وَاحِدَةً ، بِلَا خِلَافٍ . وَالصَّحِيحُ

(١) سورة آل عمران ٩٧ .

(٢) انظر تفسير الطبري ١٩/٤ .

(٣) سورة البقرة ١٩٦ .

(٤) تقدم تخريجه في ٦/٣ .

(٥) تقدم تخريجه في ٣٦٣/١ .

(٦) سقط من : م .

(٧) سقط من : النسخ .

وَإِذَا نَهَيْتُكُمْ عَنْ شَيْءٍ فَدَعُوهُ . فِي أَخْبَارِ سِوَى هَذَيْنِ كَثِيرَةٌ ، وَأَجْمَعَتْ الْأُمَّةُ عَلَى وَجُوبِ الْحَجِّ عَلَى الْمُسْتَطِيعِ فِي الْعُمْرِ مَرَّةً وَاحِدَةً .

فصل : وَتَجِبُ الْعُمْرَةُ عَلَى مَنْ يَجِبُ عَلَيْهِ الْحَجُّ فِي إِحْدَى الرَّوَائِيَتَيْنِ . يُرَوَى ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ، وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ ، وَابْنِ عُمَرَ ، وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، وَعَطَاءٍ ، وَطَاوُسٍ ، وَمُجَاهِدٍ ، وَالْحَسَنِ ، وَابْنِ سِيرِينَ ، وَالشَّعْبِيِّ ، وَالثَّوْرِيِّ ، وَالشَّافِعِيِّ فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ . وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ ، لَيْسَتْ وَاجِبَةً . رُوِيَ ذَلِكَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ ، وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ ؛ لِمَا رَوَى جَابِرٌ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ عَنِ الْعُمْرَةِ ، أَوْاجِبَةٌ هِيَ ؟ قَالَ : « لَا ، وَأَنْ تَعْتَمِرُوا فَهِيَ أَفْضَلُ » . أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ ^(١) ، وَقَالَ : حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَعَنْ طَلْحَةَ ، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « الْحَجُّ جِهَادٌ ، وَالْعُمْرَةُ تَطَوُّعٌ » . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَه ^(٢) . وَلَأنَّهُ نُسِكَ غَيْرُ مُؤَقَّتٍ ، فَلَمْ يَكُنْ وَاجِبًا ، [١/٣ ط] كَالطَّوَّافِ الْمُجَرَّدِ . وَوَجْهُ الْأَوَّلِ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ . وَمُقْتَضَى الْأَمْرِ الْوُجُوبُ ، ثُمَّ إِنَّهُ عَطَفَهَا عَلَى الْحَجِّ ، وَالْأَصْلُ التَّسَاوِيُ بَيْنَ الْمَعْطُوفِ وَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : إِنَّهَا لَقَرِينَةُ الْحَجِّ فِي

مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّهَا تَجِبُ مُطْلَقًا ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ ، مِنْهُمْ الْمُصَنِّفُ فِي الْإِنْصَافِ

(١) فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي الْعُمْرَةِ أَوْاجِبَةٌ هِيَ أَمْ لَا ، مِنْ أَبْوَابِ الْحَجِّ . عَارِضَةُ الْأُحْذَى ٤ / ١٦٢ . كَمَا أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٣ / ٣١٦ .

(٢) فِي : بَابِ الْعُمْرَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنُ ابْنِ مَاجَه ٢ / ٩٩٥ . وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ .

كَمَا أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ عَنْ أَبِي صَالِحٍ الْخَنَفِيِّ ، فِي : بَابِ مَنْ قَالَ الْعُمْرَةُ تَطَوُّعٌ ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . السَّنَنُ الْكُبْرَى ٤ / ٣٤٨ . وَأَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ ١١ / ٤٤٢ . مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ مَرْفُوعًا ، وَفِي إِسْنَادِهِ كَذَابٌ .

كتاب الله . وعن الصُّبِّيِّ^(١) بن مَعْبُدٍ ، قال : أَتَيْتُ عُمَرَ ، فَقُلْتُ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ، إِنِّي أَسْلَمْتُ ، وَإِنِّي وَجَدْتُ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ مَكْتُوبَيْنِ عَلَى فَأَهْلَلْتُ بِهِمَا . فَقَالَ عُمَرُ : هَدَيْتَ لِسُنَّةِ نَبِيِّكَ مُحَمَّدٍ ﷺ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَالتَّنَسَائِيُّ^(٢) . وَعَنْ أَبِي^(٣) رَزِينٍ ، أَنَّهُ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ : إِنَّ أُمَّي شَيْخٌ كَبِيرٌ ، وَلَا يَسْتَطِيعُ الْحَجَّ ، وَلَا الْعُمْرَةَ ، وَلَا الظُّعْنَ . فَقَالَ : « حُجَّ عَنْ أَيْبِكَ وَاعْتَمِرْ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَالتَّنَسَائِيُّ ، وَالتِّرْمِذِيُّ^(٤) ، وَقَالَ : حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَذَكَرَهُ أَحْمَدُ ، ثُمَّ قَالَ : وَحَدِيثٌ يَرْوِيهِ سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجُمَحِيُّ ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ^(٥) ، عَنْ

« الْعُمْدَةِ » ، وَ« الْكَافِي » . قَالَ الْمَجْدُ : هَذَا ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ . قَالَ فِي « الْقُرُوعِ » :

(١) فِي م : « الصُّبِّي » بِالضَّادِ الْمَعْجَمَةِ . وَكَذَا جَاءَ فِي الْمَغْنَى ، وَهُوَ خَطَأٌ . وَهُوَ الصُّبِّيُّ ، بِالضَّادِ مُصَغَّرًا ، ابْنُ مَعْبُدِ التَّغْلَبِيِّ الْكُوفِيُّ ، تَابِعِي ثِقَةٌ مُحْضَرٌ ، رَأَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ وَغَامَةً أَصْحَابَ النَّبِيِّ ﷺ . تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ٤/ ٤٠٩ ، ٤١٠ . تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ١/ ٣٦٥ .

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي الْإِقْرَانِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ١/ ٤١٧ ، ٤١٨ . وَالتَّنَسَائِيُّ ، فِي : بَابِ الْقِرَانِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . الْمُجْتَبَى ٥/ ١١٣ ، ١١٤ .

كَمَا أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ مِنْ قِرْنِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَهَ ٢/ ٩٨٩ . وَإِلْمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ١/ ١٤ ، ٢٥ ، ٣٤ ، ٣٧ ، ٥٣ . (٣) فِي م : « ابْن » .

(٤) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ الرَّجُلِ يَحْجُ عَنْ غَيْرِهِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ١/ ٤٢٠ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مِنْهُ (مَا جَاءَ فِي الْحَجِّ عَنِ الشَّيْخِ الْكَبِيرِ وَالْمَيْتِ) ، مِنْ أَبْوَابِ الْحَجِّ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٤/ ١٦٠ . وَالتَّنَسَائِيُّ ، فِي : بَابِ الْعُمْرَةِ عَنِ الرَّجُلِ الَّذِي لَا يَسْتَطِيعُ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . الْمُجْتَبَى ٥/ ٨٨ .

كَمَا أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ الْحَجِّ عَنِ الْحَيِّ إِذَا لَمْ يَسْتَطِعْ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَهَ ٢/ ٩٧٠ . وَإِلْمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٤/ ١٠ ، ١١ ، ١٢ .

(٥) فِي م : « عَبْدُ اللَّهِ » ، وَهُوَ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ حَفْصِ الْعَدَوِيِّ . انْظُرْ تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ٧/ ٣٨ .

نافع ، عن ابن عمر ، قال : جاء رجل إلى النبي ﷺ ، فقال : أوصني . قال : « تَقِمْ الصَّلَاةَ ، وَتُؤْتِي الزَّكَاةَ ، وَتَحُجُّ ، وَتَعْتَمِرُ » . وَرَوَى الْأَثْرَمُ بِإِسْنَادِهِ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَتَبَ إِلَى أَهْلِ الْيَمَنِ ، وَكَانَ فِي الْكِتَابِ : « إِنَّ الْعُمْرَةَ هِيَ الْحَجُّ الْأَصْغَرُ » ^(١) . وَلِأَنَّهُ قَوْلُ مَنْ سَمِينَا مِنَ الصَّحَابَةِ ، لَمْ نَعْلَمْ لَهُمْ مُخَالَفًا ، إِلَّا ابْنَ مَسْعُودٍ ، وَقَدْ اخْتَلَفَ عَنْهُ . وَأَمَّا حَدِيثُ جَابِرٍ ، فَقَالَ التِّرْمِذِيُّ : قَالَ الشَّافِعِيُّ : هُوَ ضَعِيفٌ لَا تَقُومُ بِمِثْلِهِ الْحُجَّةُ ، وَلَيْسَ فِي الْعُمْرَةِ شَيْءٌ ثَابِتٌ بِأَنَّهَا تَطَوُّعٌ . وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : رَوَى ذَلِكَ بِأَسَانِيدٍ لَا تَصِحُّ ، وَلَا تَقُومُ بِمِثْلِهَا الْحُجَّةُ . ثُمَّ نَحْمِلُهُ عَلَى الْمَعْنُودِ ، وَهُوَ الْعُمْرَةُ الَّتِي قَضَوْهَا حِينَ أُخْصِرُوا فِي الْحُدَيْبِيَّةِ ، أَوْ عَلَى الْعُمْرَةِ الَّتِي اعْتَمَرُوهَا مَعَ حَاجَتِهِمْ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ، فَإِنَّهَا لَمْ تَكُنْ وَاجِبَةً عَلَى مَنْ اعْتَمَرَ ، أَوْ عَلَى مَا زَادَ عَلَى الْعُمْرَةِ الْوَاحِدَةِ . وَتَفَارَقَ الْعُمْرَةُ الطَّوَافُ ؛ لِأَنَّ مِنْ شَرْطِهَا الْإِحْرَامَ ، بِخِلَافِ الطَّوَافِ .

وَالْعُمْرَةُ فَرَضٌ كَالْحَجِّ . ذَكَرَهُ الْأَصْحَابُ . قَالَ الزُّرْكَشِيُّ : جَزَمَ بِهِ جُمْهُورُ الْأَصْحَابِ . وَعَنْهُ ، أَنَّهَا سُنَّةٌ . اخْتَارَهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ . فَعَلَيْهَا ، يَجِبُ إِتْمَامُهَا إِذَا شُرِعَ فِيهَا ، وَأُطْلِقَ هُمَا فِي « الشَّرْحِ » . وَعَنْهُ ، تَجِبُ عَلَى الْآفَاقِيِّ دُونَ الْمَكِّيِّ . نَصَّ عَلَيْهِ فِي رِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ ، وَالْأَثْرَمِ ، وَالْمِمْوْنِيِّ ، وَبَكْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، وَاخْتَارَهَا الْمُصَنِّفُ فِي « الْمَغْنَى » ، وَالشَّارِحُ . قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ : عَلَيْهَا نُصُوصُهُ . وَأُطْلِقَهُنَّ فِي « الْفَاتِي » .

(١) أخرجه الدارقطني في سننه ٢٨٥/٢ . والبيهقي ، في : السنن الكبرى ٨٩/٤ ، ٩٠ ، ٣٥٢ .

الإسلام ، والعقل ، فلا يجب على كافر ولا مجنون ، ولا يصح
منهما . والبُلُوغ ، والحرية ، فلا يجب على صبي ولا عبد ،
ويصح منهما ، [١٦١] ولا يجزئهما إن بلغ الصبي أو عتق العبد ،

فصل^(١) : وليس على أهل مكة غمرة . نص عليه أحمد ، وقال :
كان ابن عباس يرى الغمرة واجبة ، ويقول : يا أهل مكة ، ليس عليكم
غمرة ، وإنما غمرتكم طوافكم بالبيت . وبهذا قال عطاء ، وطاوس . قال
عطاء : ليس أحد من خلق الله إلا عليه حج وغمرة واجبان ، لأبد منهما
لمن استطاع إليهما سبيلاً ، إلا أهل مكة ، فإن عليهم حجة ، وليس عليهم
غمرة ، من أجل طوافهم بالبيت . ووجه ذلك أن ركن الغمرة ومُعَظَمَها
الطواف بالبيت ، وهم يفعلونه ، فأجزأ عنهم . وحمل القاضي كلام
الإمام أحمد على أنه لا غمرة عليهم مع الحجة ؛ [٢/٣] لأنه يتقدم منهم
فعلها في غير وقت الحج . قال الشيخ^(٢) ، رحمه الله : والأمر على ما قلنا .

١١٣٢ - مسألة : (وإنما يجب الحج والغمرة بخمسة شروط ؛
الإسلام ، والعقل ، والبُلُوغ ، والحرية ، والاستطاعة) لا نعلم في هذا

قوله : بخمسة شروط ؛ الإسلام ، والعقل ، فلا يجب على كافر ولا مجنون ،
ولا يصح منهما . إن كان الكافر أصلياً ، لم يجب عليه إجماعاً . والصحيح من
المذهب ، أنه يُعاقب عليه ، وعلى سائر فروع الإسلام ، كالتوحيد ، إجماعاً .
وعنه ، لا يُعاقب عليه . وعنه ، يُعاقب على التواهي ، لا الأوامر . وتقدم ذلك في
أوائل كتاب الصلاة والزكاة .

(١) سقط من : م .

(٢) في : المغنى ١٥/٥ .

كله خلافاً . أما الصَّيِّءُ والمَجْنُونُ فلا تُنْهَمَا غيرُ مُكَلَّفَيْنِ ؛ لِمَا رَوَى عَلَى ابْنِ أَبِي طَالِبٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ ؛ عَنْ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ ، وَعَنْ الصَّيِّءِ حَتَّى يَشُبَّ ، وَعَنْ الْمَعْتُورِ حَتَّى يَعْقِلَ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَابْنُ مَاجَهَ ، وَالتِّرْمِذِيُّ ^(١) ، وَقَالَ : حَدِيثٌ حَسَنٌ . وَأَمَّا الْعَبْدُ فَلَا تَجِبُ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهَا عِبَادَةٌ تَطُولُ مُدَّتُهَا ، وَتَتَعَلَّقُ بِقَطْعِ مَسَافَةٍ ، وَيُشْتَرَطُ لَهَا الْإِسْتِطَاعَةُ بِالزَّادِ وَالرَّاحِلَةِ ، وَتَضِيْعُ حُقُوقِ السَّيِّدِ الْمُتَعَلِّقَةُ بِهِ ، فَلَمْ تَجِبْ عَلَيْهِ ، كَالْجِهَادِ . وَغَيْرُ الْمُسْتَطِيعِ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَصَّ الْمُسْتَطِيعَ بِالْإِجَابِ عَلَيْهِ ، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ ^(٢) . وَأَمَّا الْكَافِرُ فَلَا تَنْهَى لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْعِبَادَاتِ .

تنبيه : شَمِلَ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ الْمُرْتَدَّ ، وَهُوَ كَذَلِكَ ، لَكِنْ هَلْ يَلْزَمُهُ الْحَجُّ بِإِسْتِطَاعَتِهِ فِي حَالِ رَدِّتِهِ ؟ فَإِنْ قُلْنَا : يَقْضَى مَا فَاتَهُ مِنْ صَلَاةٍ وَصَوْمٍ . لَزِمَهُ الْحَجُّ ، وَإِلَّا فَلَا ، وَلَا تَبْطُلُ اسْتِطَاعَتُهُ بِرَدِّتِهِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَعَنْهُ ، تَبْطُلُ ، وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْحَجُّ بِإِسْتِطَاعَتِهِ فِي حَالِ رَدِّتِهِ فَقَطْ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَعَنْهُ ، يَجِبُ . وَإِنْ حَجَّ ثُمَّ ارْتَدَّ ثُمَّ أَسْلَمَ ، وَهُوَ مُسْتَطِيعٌ ، لَمْ يَلْزَمْهُ حَجٌّ ثَانٍ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَعَنْهُ ، يَلْزَمُهُ . جَزَمَ بِهِ فِي « الْجَامِعِ الصَّغِيرِ » ، وَابْنُ عَقِيلٍ فِي « الْفُصُولِ » فِي كِتَابِ الْحَجِّ ، وَ « الْإِفَادَاتِ » . قَالَ أَبُو الْحَسَنِ الْجَزْرِيُّ ^(٣) ،

(١) تقدم تخريجه في ١٥/٣ .

(٢) سورة البقرة ٢٨٦ .

(٣) أبو الحسن الجزري البغدادي ، شيخ حنبلي كانت له حلقة تدريس بجامعة القصير ، وله قدم في المناظرة ، ومعرفة بالأصول والفروع . طبقات الحنابلة ١٦٧/٢ .

فصل : وهذه الشروط تنقسم ثلاثة أقسام ؛ منها ما هو شرط للوجوب والصحة ، وهما الإسلام والعقل ، فلا يجب على كافر ولا مجنون ، ولا يصح منهما لكونهما ليسا من أهل العبادات . ومنها ما هو شرط للوجوب والإجزاء ، وهو البلوغ والحريّة ، وليس شرطاً للصحة ، فلو حجّ الصبيّ والعبد صحّ حجّهما ، ولم يجزئهما عن حجة الإسلام إن بلغ الصبيّ أو عتق العبد . قال ابن المنذر : أجمع أهل العلم ، إلا من شذ عنهم ، ممن لا يعتدّ بخلافه ، على أن الصبيّ إذا حجّ في حال صغره ، والعبد إذا حجّ في حال رقه ، ثم بلغ الصبيّ ، وعتق العبد ، أن عليهما حجة الإسلام إذا وجدا إليها سبيلاً . كذلك قال ابن عباس ، وعطاء ، والحسن ، والنخعي ، والثوري ، ومالك ، والشافعي ، وأبو ثور ، وأصحاب الرأي .

وجماعة : ينطّل الحجّ بالرّدّة . واختاره القاضي . وصحّحه في « الرعايتين » ، و « الحاوتين » هنا . وأطلقهما في « الفروع » ، و « المحرّر » ، و « الرعاية الكبرى » ، و « الفائق » ، في كتاب الصلاة . وتقدّم ذلك كلّهُ مُستوفى في كتاب الصلاة ، فليراجع .

فوائد : الأولى ، لا يصحّ الحجّ من الكافر ، وينطّل إхраمه ، ويخرج منه برّدته فيه . الثانية ، لا يجب الحجّ على المجنون إجماعاً ، لكن لا تنطّل استطاعته بجنونه ، ولا يصحّ الحجّ منه إن عقده بنفسه ، إجماعاً . وكذا إن عقده له الولي ، اقتصاراً على النصّ في الطّفّل . وقيل : يصحّ . قال المجذّب في « شرحه » : اختاره أبو بكر . الثالثة ، هل ينطّل إхраمه بالجنون ؛ لأنّه لم يبق من أهل العبادات ، أم لا ينطّل كالموت ؟ فيه وجهان . وأطلقهما المجذّب في « شرحه » ، وصاحب « الفروع » ، وابن عيّيل ؛ أحدهما ، لا ينطّل . قلت : وهو قياس الصوم ، إذا

قال الترمذى : وقد أجمع أهل العلم عليه . وقال الإمام أحمد ، رحمه الله ، عن محمد بن كعب القرظى ، قال رسول الله ﷺ : « إني أريد أن أجدد في صدور المؤمنين عهداً ؛ أيما صبي حج به أهله فمات ، أجزأت عنه ، فإن أدرك فعليه الحج » . رواه سعيد في سننه ^(١) ، والشافعى في « مسنده » عن ابن عباس من قوله ^(٢) . ولأن الحج عبادة بدنية فعلها قبل وقت وجوبها ، فلم يمنع ذلك وجوبها عليه في وقتها ، كما لو صلى قبل الوقت ، أو كما لو صلى ثم بلغ في الوقت . ومنها ^(٣) ما هو شرط للوجوب ، وذلك الاستطاعة .

أفاق جزءاً من اليوم . والصحيح هناك الصحة ، وهو قول الأئمة الثلاثة ، وهو ظاهر ما قدمه في « الرعاية الصغرى » . فعليه ، حكمه حكم من أغمى عليه . والوجه الثانى ، يئطل . وهو من المفردات ، وهو قياس قول المجدي في الصوم . الرابعة ، لا يئطل الإحرام بالإغماء . على الصحيح من المذهب . قال في « الفروع » : هو المعروف . وقيل : يئطل . وأطلق ابن عقيل وجهين في بطلانه بجنون وإغماء . الخامسة ، لا يئطل الإحرام بالسكّر ، قولاً واحداً . ووجه في « الفروع » « البطلان من الوجه الذى ذكره ابن عقيل في الإغماء » .

فائدة : قوله : والبُلوغ والحُرِّيَّة ، فلا يجب على صبي ولا عبد . بلا نزاع ، لكن مال في « القواعد الأصولية » إلى الوجوب على العبد ، إذا قلنا ، يملك . وفي يده مال يمكنه أن يحج به . وكذا إذا لم يحتج إلى راحلة ؛ لكونه دون مسافة

(١) أخرجه أبو داود ، في : أول كتاب الحج . مراسيل أبي داود ١٢١ .

(٢) ترتيب مسند الشافعى ٢٨٣/١ . والبيهقى في : السنن الكبرى ١٧٨/٥ ، ١٧٩ .

(٣) (٣ - ٣) سقط من : الأصل .

إِلَّا أَنْ يَبْلُغَ وَيَعْتِقَ فِي الْحَجِّ قَبْلَ الْخُرُوجِ مِنْ عَرَفَةَ ، وَفِي الْعُمْرَةِ قَبْلَ طَوَافِهَا ، فَيُجْزِئُهُمَا ،.....

١١٣٣ - مسألة : (إِلَّا أَنْ يَبْلُغَ وَيَعْتِقَ فِي الْحَجِّ قَبْلَ الْخُرُوجِ مِنْ عَرَفَةَ ، وَفِي الْعُمْرَةِ قَبْلَ طَوَافِهَا ، فَيُجْزِئُهُمَا) إِذَا بَلَغَ الصَّبِيُّ ، أَوْ عَتَقَ الْعَبْدُ بَعْرَةَ أَوْ قَبْلَهَا ، غَيْرَ مُحْرَمِينَ ، فَأَحْرَمَا وَوَقَفَا بِعَرَفَةَ فَاتَّمَا الْمَنَاسِكَ ، أَجْزَأُهُمَا عَنْ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ ، بَغَيْرِ خِلَافٍ عَلِمْنَاهُ ؛ لِأَنَّهُمَا لَمْ يَفْتَهُمَا شَيْءٌ مِنْ أَرْكَانِ الْحَجِّ ، وَلَا فَعَلَا مِنْهَا شَيْئًا قَبْلَ وَجُوبِهِ . وَإِنْ كَانَ الْبُلُوغُ وَالْعِتْقُ وَهُمَا مُحْرَمَانِ ، أَجْزَأُهُمَا أَيْضًا عَنْ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ . كَذَلِكَ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ . وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ، وَإِسْحَاقُ . وَهُوَ قَوْلُ الْحَسَنِ فِي الْعَبْدِ . وَقَالَ مَالِكٌ : لَا يُجْزِئُهُمَا . اخْتَارَهُ ابْنُ الْمُثَنِّ . وَقَالَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ : لَا يُجْزِئُ الْعَبْدَ ، فَأَمَّا الصَّبِيُّ ، فَإِنْ جَدَّدَ إِحْرَامًا بَعْدَ أَنْ احْتَلَمَ قَبْلَ الْوُقُوفِ ، أَجْزَأَهُ ، وَإِلَّا فَلَا ؛ لِأَنَّ إِحْرَامَهُمَا لَمْ يَنْعَقِدْ وَاجِبًا ، فَلَا يُجْزِئُ عَنْ الْوَاجِبِ ، كَمَا لَوْ بَقِيََا عَلَى حَالِهِمَا . وَلَنَا ، أَنَّهُ أَذْرَكَ الْوُقُوفَ حُرًّا بِالْعَا ، فَأَجْزَأَهُ ، كَمَا لَوْ أَحْرَمَ تِلْكَ السَّاعَةَ . قَالَ أَحْمَدُ : قَالَ طَاوُسٌ ،

الْقَصْرِ ، وَيُمْكِنُهُ الْمَشْيُ بِلَا ضَرَرٍ يَلْحَقَهُ ، وَمِثْلُهُ [٢٦٤/١ و] الْعَبْدُ الْمُكَاتَبُ ، وَالْمُدَبِّرُ ، وَأُمُّ الْوَلَدِ ، وَالْمُعْتَقُ بَعْضُهُ .

قوله : إِلَّا أَنْ يَبْلُغَ وَيَعْتِقَ فِي الْحَجِّ قَبْلَ الْخُرُوجِ مِنْ عَرَفَةَ ، وَفِي الْعُمْرَةِ قَبْلَ طَوَافِهَا . هَذَا الْمَذْهَبُ مِنْ حَيْثُ الْجُمْلَةُ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ ، وَنَصَّ عَلَيْهِ . وَعَنْهُ ،

(١) - سقط من : م .

(٢) في م : « و » .

الشرح الكبير

عن ابن عباس: إذا أُعْتِقَ الْعَبْدُ بِعَرَفَةَ ، أُجْزَأَتْ عَنْهُ حَجَّتُهُ ، فَإِنْ أُعْتِقَ بِجَمْعٍ^(١) ، لَمْ تُجْزِئْ عَنْهُ . وَهَؤُلَاءِ يَقُولُونَ : لَا تُجْزِئُ . وَمَالِكٌ يَقُولُهُ أَيْضًا . وَكَيْفَ لَا يُجْزِئُهُ ، وَهُوَ لَوْ أُحْرِمَ تِلْكَ السَّاعَةَ كَانَ حَجُّهُ تَامًا ، وَمَا أَعْلَمُ أَحَدًا قَالَ لَا يُجْزِئُهُ إِلَّا هَؤُلَاءِ .

فصل : وَالْحُكْمُ فِيمَا إِذَا أُعْتِقَ الْعَبْدُ^(٢) وَبَلَغَ الصَّبِيُّ بَعْدَ خُرُوجِهِمَا مِنْ عَرَفَةَ ، فَعَادَا إِلَيْهَا قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ لَيْلَةَ النَّحْرِ ، كَالْحُكْمِ فِيمَا إِذَا كَانَا فِيهَا ؛ لِأَنَّهُمَا قَدْ أَدْرَكَ مِنَ الْوَقْتِ مَا يُجْزِئُ ، وَلَوْ كَانَ لَحِظَةً . وَإِنْ لَمْ يَعُودَا ، أَوْ كَانَ ذَلِكَ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ مِنْ يَوْمِ النَّحْرِ ، لَمْ يُجْزِئْهُمَا عَنْ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ ، وَيُتِمَّانِ حَجَّتَهُمَا تَطَوُّعًا ؛ لِفَوَاتِ الْوُقُوفِ الْمَفْرُوضِ ، وَلَا دَمَ عَلَيْهِمَا ؛ لِأَنَّهُمَا حَجَّاجَا تَطَوُّعًا بِإِحْرَامٍ صَحِيحٍ مِنَ الْمِيقَاتِ ، فَأُشْبِهَا الْبَالِغُ الَّذِي يَحُجُّ تَطَوُّعًا . فَإِنْ قِيلَ : فَلِمَ لَا قُلْتُمْ : إِنَّ الْوُقُوفَ الَّذِي^(٣) فَعَلَاهُ يَصِيرُ فَرَضًا ، كَمَا قُلْتُمْ فِي الْإِحْرَامِ الَّذِي أُحْرِمَ بِهِ قَبْلَ الْبُلُوغِ : إِنَّهُ يَصِيرُ بَعْدَ بُلُوغِهِ فَرَضًا ؟ قُلْنَا : إِنَّمَا اعْتَدَدْنَا لَهُ بِإِحْرَامِهِ الْمَوْجُودَ بَعْدَ

الإنصاف

لَا يُجْزِئُهُمَا .

فائدة : لَوْ سَعَى أَحَدُهُمَا قَبْلَ الْوُقُوفِ ، وَقَبْلَ الْبُلُوغِ ، وَبَعْدَ طَوَافِ الْقُدُومِ ، وَقُلْنَا : السَّعَى رُكْنٌ . فَهَلْ يُجْزِئُهُ هَذَا السَّعَى أَمْ لَا ؟ فِيهِ وَجْهَانِ . وَأُطْلِقَهُمَا الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » وَ « الزَّرْكَشِيِّ » ، وَ « الْفُرُوعِ » ؛ أَحَدُهُمَا ، يُجْزِئُهُ .

(١) أى المزدلفة .

(٢) فى م : « للعبد » .

(٣) سقط من : م .

بَلُوغِهِ ، وما قبلَه تَطَوُّعٌ لم يَنْقَلِبْ فَرَضًا ، ولا اعتدُّ له به ، فالوُوقُوفُ مثله ، فنظيره ^(١) أن يَنْلُغَ ^(٢) وهو واقِفٌ بعَرَفَةٍ ، فَإِنَّهُ يُعْتَدُّ له بما أدركَ مِنَ الوُوقُوفِ ، وَيَصِيرُ فَرَضًا دُونَ ما مَضَى .

فصل : إذا بَلَغَ الصَّبِيُّ ، أو عَتَقَ العَبْدُ قبلَ الوُوقُوفِ ، أو في وَقْتِهِ ، وأمكنَهما الإتيانُ بالحَجِّ ، لَزِمَهما ذلك ؛ لأنَّ الحَجَّ واجِبٌ على الفورِ ، فلا يَجُوزُ تأخيره مع إمكانه ، كالبالغِ الحرِّ . وإن فاتهما الحَجُّ لَزِمَتْهما العمرةُ عندَ مَنْ أَوْجَبَهَا ^(٣) ؛ لأنها واجِبَةٌ أَمَكْنَ فِعْلُها ، فأشَبَّهَتِ الحَجَّ . ومتى أمكنَهما ذلك فلم يَفْعَلَا ، اسْتَقَرَّ الوُجُوبُ عليهما ، سواءَ كانا مُوسِرَيْنِ أو مُعْسِرَيْنِ ؛ لأنَّ ذلك وَجِبَ عليهما بإمكانه في مَوْضِعِهِ ، فلم

وهو ظاهرُ كلامِ المُصَنِّفِ هنا وغيره . واختاره القاضي في « التَّعليقِ » ، وأبو الخطَّابِ . وقَدَّمَهُ في « المُحَرَّرِ » ، و« الرُّعايَةِ الكُبْرَى » ، و« النِّظْمِ » . والوجهُ الثَّانِي ، لا يُجْزِئُهُ . وهو الصَّحِيحُ . اختاره المَجْدُ ، وقال : هو الْأَشْبَهُ بتعليلِ أحمدَ الإجزاءَ باجتماعِ الأركانِ حالِ الكَمالِ . واختاره القاضي في « المُجَرَّدِ » ، وقال : هو قِياسُ المذهبِ . واختاره ابنُ عَقِيلٍ . وجَزَمَ به في « الفائقِ » ، و« الرُّعايَةِ الصُّغْرَى » ، و« الحاويَيْنِ » . فعلى الثَّانِي ، لا يُجْزِئُهُ إِعادَةُ السَّعْيِ - ذَكَرَهُ المَجْدُ في « شَرْحِهِ » ، بَأَنَّهُ لا يُشْرَعُ مُجاوِزَةُ عَدَدِهِ ولا تَكَرُّرُهُ ، واستِدْامَةُ الوُوقُوفِ مَشْرُوعٌ ، ولا قَدَرٌ له مَحْدُودٌ . وقَدَّمَهُ في « الفروعِ » ، و« الرُّعايَةِ الكُبْرَى » - وقيل : يُجْزِئُهُ إِعادَتُهُ . قال في « التَّرْغِيبِ » : يُعِيدُهُ على الْأَصَحِّ . قال في « التَّلْخِصِ » :

(١) في م : « فنظير » .

(٢) في الأصل : « بلغ » .

(٣) في م : « أوجبها » .

(٤ - ٤) في م : « وسرين أو معشرين » .

وَيُحْرِمُ الصَّبِيَّ الْمُمَيِّزُ بِإِذْنِ وَلِيِّهِ ، وَغَيْرُ الْمُمَيِّزِ يُحْرِمُ عَنْهُ وَلِيُّهُ ، ^{المقنع}
وَيَفْعَلُ عَنْهُ مَا يَعْجِزُ عَنْهُ مِنْ عَمَلِهِ ،

الشرح الكبير

يَسْقُطُ بِفَوَاتِ الْقُدْرَةِ بَعْدَهُ .

فصل : والحُكْمُ في [٣/٣] الكافر يُسْلِمُ ، والمَجْنُونُ يُفِيْقُ ، حُكْمُ
الصَّبِيِّ يُلْغُ فِي جَمِيعِ مَا ذَكَرْنَا ، إِلَّا أَنَّ هَذَيْنِ لَا يَصِحُّ مِنْهُمَا إِحْرَامٌ ، وَلَوْ
أَحْرَمَا لَمْ يَتَعَقَّدْ إِحْرَامُهُمَا ؛ لِأَنَّهُمَا مِنْ غَيْرِ أَهْلِ الْعِبَادَاتِ ، وَحُكْمُهُمَا
حُكْمُ مَنْ لَمْ يُحْرَمْ .

١١٣٤ - مسألة : (وَيُحْرِمُ الصَّبِيُّ الْمُمَيِّزُ بِإِذْنِ وَلِيِّهِ ، وَغَيْرُ الْمُمَيِّزِ
يُحْرِمُ عَنْهُ وَلِيُّهُ ، وَيَفْعَلُ عَنْهُ ^(١) مَا يَعْجِزُ عَنْهُ مِنْ عَمَلِهِ) حَجُّ الصَّبِيِّ
صَحِيحٌ ، فَإِنْ كَانَ مُمَيِّزًا أَحْرَمَ بِإِذْنِ وَلِيِّهِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُمَيِّزًا أَحْرَمَ عَنْهُ
وَلِيُّهُ ، فَيَصِيرُ مُحْرَمًا بِذَلِكَ . وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَرَوَى عَنْ
عَطَاءٍ ، وَالتَّخَعِيُّ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَا يَتَعَقَّدُ إِحْرَامُ الصَّبِيِّ ، وَلَا يَصِيرُ
مُحْرَمًا بِإِحْرَامِ وَلِيِّهِ ؛ لِأَنَّ الْإِحْرَامَ سَبَبٌ يَلْزُمُ بِهِ حُكْمٌ ، فَلَمْ يَصِحَّ مِنْ
الصَّبِيِّ ، كَالْتَنْذَرِ . وَلَنَا ، مَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ ، قَالَ : رَفَعَتْ امْرَأَةٌ صَبِيًّا ،

الإنصاف

لَزِمَهُ الْإِعَادَةُ ، عَلَى أَصَحِّ الْوُجْهَيْنِ .

فائدتان ؛ إحداها ، حَيْثُ قُلْنَا بِالْإِجْزَاءِ ، فَلَا دَمَ عَلَيْهِمَا لِنَقْصِهِمَا فِي ابْتِدَاءِ
الْإِحْرَامِ ، كَاسْتِمْرَارِهِ . الثَّانِيَةُ ، حُكْمُ الْكَافِرِ يُسْلِمُ ، وَالْمَجْنُونُ يُفِيْقُ ، حُكْمُ
الصَّبِيِّ وَالْعَبْدِ فِيمَا تَقَدَّمَ .

قوله : وَيُحْرِمُ الصَّبِيُّ الْمُمَيِّزُ بِإِذْنِ وَلِيِّهِ . الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّ الصَّبِيَّ

(١) سقط من : م .

فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَلِهَذَا حَجٌّ ؟ قَالَ : « نَعَمْ ، وَلَئِكَ أَجْرٌ » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَغَيْرُهُ مِنَ الْأَئِمَّةِ ^(١) . وَرَوَى الْبُخَارِيُّ ^(٢) عَنْ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ ، قَالَ : حُجَّ بِي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَأَنَا ابْنُ سَبْعِ سِنِينَ . وَلَأنَّ أَبَا حَنِيفَةَ قَالَ : يَجْتَنِبُ مَا يَجْتَنِبُهُ الْمُحْرِمُ . وَمَنْ اجْتَنَبَ مَا يَجْتَنِبُهُ الْمُحْرِمُ كَانَ إِحْرَامُهُ صَحِيحًا . وَالتَّذَرُّ لَا يَجِبُ بِهِ شَيْءٌ ، بِخِلَافِ مَسْأَلَتِنَا .

وَالْكَلَامُ فِي حَجِّ الصَّبِيِّ فِي فُصُولِ أَرْبَعَةٍ ؛ فِي الْإِحْرَامِ عَنْهُ أَوْ مِنْهُ ، وَفِيمَا يَفْعَلُهُ بِنَفْسِهِ أَوْ بغيرِهِ ، وَفِي حُكْمِ جِنَايَاتِهِ عَلَى إِحْرَامِهِ ، وَفِيمَا يَلْزَمُهُ مِنَ الْقَضَاءِ وَالْكَفَّارَةِ .

الْفَصْلُ الْأَوَّلُ فِي إِحْرَامِهِ : فَإِنْ كَانَ مُمَيِّزًا أُحْرِمَ بِإِذْنِ وَلِيِّهِ ، وَلَا يَصِحُّ

الْمُمَيِّزُ لَا يَصِحُّ إِحْرَامُهُ إِلَّا بِإِذْنِ وَلِيِّهِ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي «الْوَجِيزِ» وَغَيْرِهِ . وَقَدَّمَهُ فِي «الْفُرُوعِ» وَغَيْرِهِ . قَالَ فِي «الْفَوَائِدِ الْأُصُولِيَّةِ» : اخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ . قَالَ الزَّرْكَاشِيُّ : هَذَا أَصَحُّ الْوَجْهَيْنِ . وَقِيلَ : يَصِحُّ إِحْرَامُهُ بَدُونِ إِذْنِ وَلِيِّهِ . اخْتَارَهُ الْمَجْدُ ، وَابْنُ عَبْدِوَسٍ فِي «تَذَكُّرَتِهِ» . وَأَطْلَقَهُمَا فِي «الْمُحَرَّرِ» ، وَ «الرَّعَايَةِ الصُّغْرَى» ، وَ «الْفَائِقِ» ، وَ «الْحَاوِيَيْنِ» ، وَ «شَرْحِ الْمَجْدِ» . فَعَلَى الثَّانِي ، يُحِلُّهُ الْوَلِيُّ إِذَا كَانَ فِيهِ ضَرَرٌ . عَلَى الصَّحِيحِ . وَقِيلَ : لَيْسَ لَهُ تَحْلِيلُهُ .

(١) أخرجه مسلم ، في : باب صحة حج الصبي ، وأجر من حج به ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٩٧٤ . وأبو داود ، في : باب في الصبي يحج ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤٠٣ . والنسائي ، في : باب الحج بالصغير ، من كتاب المناسك . المجتبى ٥ / ٩١ ، ٩٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٢١٩ ، ٢٨٨ ، ٢٤٤ ، ٣٤٣ ، ٣٤٤ .
(٢) في : باب حج الصبيان ، من كتاب الحج . صحيح البخاري ٣ / ٢٤ .

الشرح الكبير

بغير إذنه ؛ لأنه عقدٌ يؤدَّى إلى لزوم مالٍ ، فلم ينعقد من الصبي بنفسه ، كالبيع . وإن كان غير مُميِّزٍ ، فأحرَمَ عنه من له ولايةٌ على ماله ، كالأب والوصي وأمين الحاكم ، صحَّ . ومعنى إحرامه عنه ، أنه ينعقد له الإحرام ، فيصح للصبي دون الولي ، كما ينعقد له النكاح . فعلى هذا يصحُّ عقدُ الإحرام عنه ، سواء كان الوليُّ مُحَرِّمًا أو حلالًا ، ممَّن عليه حجةُ الإسلام أو غيره . فإن أحرمت عنه أمه ، صحَّ ؛ لقول النبي ﷺ : « وَلَكَ أَجْرٌ » . ولا يضافُ الأجرُ إليها إلا لكونه تبعًا لها في الإحرام . قال الإمام أحمدُ ، في رواية حنبلٍ : يُحرَّمُ عنه أبواه^(١) أو وليُّه . واختاره ابن عَقِيلٍ ، وقال : المال الذي يلزَمُ بالإحرام لا يلزَمُ الصبي ، وإنما يلزَمُ من أدخله

الإنصاف

تنبيه : ظاهرُ قوله : وغير المُميِّز يُحرَّمُ عنه وليُّه . أنه لا يصحُّ أن يُحرَّم عنه غير الولي . وهو صحيح ، وهو ظاهرٌ ما جزم به في « الهداية » ، و « المذهب » ، و « مسبوک الذَّهَبِ » ، و « الخلاصة » ، و « التلخيص » ، و « المحرر » ، و « الوجيز » ، وغيرهم . وجزم به في « المستوعب » وغيره . وقدمه في « الفروع » وغيره . واختاره القاضي وغيره ، وقال : وهو ظاهرٌ كلام الإمام أحمد . وقيل : يصحُّ من الأم أيضًا . وهو ظاهرٌ رواية حنبلٍ ، واختاره جماعة من الأصحاب ، منهم ابن عَقِيلٍ . وجزم به في « المنور » . وقدمه في « الكافي » ، و « الشرح » ، و « النظم » ، وابن رزین في « شرحه » . قال الرُّزْكَاشِي : وإليه ميلُ أبي محمد . واختارَ بعضُ الأصحابِ الصَّحَّةَ في العَصْبَةِ والأمِّ . قال في « الفائق » : وكذا الأم والعَصْبَةُ سواء ، على أصحِّ الوجهين . قال في « الرعاية » : يصحُّ في الأظهر .

(١) في م : « أبوه » .

في الإحرام ، في أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ . وقال القاضي : ظاهرُ كلامِ أحمدَ أنه لا يُحْرِمُ عنه إِلَّا وَلِيُّهُ ؛ لَأَنَّهُ لَا وَلَايَةَ لِلْأُمِّ عَلَى مَالِهِ ، وَالْإِحْرَامُ يَتَعَلَّقُ بِهِ لِزَامِ مَالٍ ، فَلَا يَصِحُّ مِنْ غَيْرِ ذِي وَلَايَةٍ ، كَشِرَاءِ شَيْءٍ لَهُ . فَأَمَّا غَيْرُ الْأُمِّ وَالْوَلِيُّ مِنَ الْأَقَارِبِ ؛ كَالْأَخِ وَالْعَمِّ وَابْنِهِ ، فَيُخْرِجُ فِيهِمْ وَجْهَانِ ، بِنَاءً عَلَى الْقَوْلِ فِي الْأُمِّ . أَمَّا الْأَجَانِبُ فَلَا يَصِحُّ إِحْرَامُهُمْ عَنْهُ ، وَجْهًا وَاحِدًا .

الفصل الثاني : أَنَّ كُلَّ مَا أُمِكنَهُ فِعْلُهُ بِنَفْسِهِ ، لَزِمَهُ فِعْلُهُ ، وَلَا يَنْوِبُ عَنْهُ غَيْرُهُ فِيهِ ، كَالْوُقُوفِ ، وَالْمَيْبِتِ بِمُزْدَلِفَةَ ، وَنَحْوِهِمَا ، وَمَا عَجَزَ [٣/٣ ظ] عَنْهُ عَمِلَهُ الْوَلِيُّ عَنْهُ . قال جابرٌ : خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حُجَّاجًا ، وَمَعَنَا النِّسَاءُ وَالصَّبِيَّانُ ، فَأَحْرَمْنَا عَنِ الصَّبِيَّانِ . رَوَاهُ سَعِيدٌ ، فِي « سُنَنِهِ » . وَرَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ ^(١) ، وَفِيهِ : فَلَبَّيْنَا عَنِ الصَّبِيَّانِ ، وَرَمَيْنَا عَنْهُمْ . وَرَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ ^(٢) ، قَالَ : فَكُنَّا نُلَبِّي عَنْ النِّسَاءِ ، وَنَرْمِي عَنْ

وَجَزَمَ بِهِ ابْنُ عَبْدِوَسٍّ فِي « تَذَكِيرَتِهِ » . وَالْحَقُّ الْمُصَنَّفُ ، وَالشَّارِحُ ، وَغَيْرُهُمَا ، الْعَصَبَةُ غَيْرُ الْوَلِيِّ بِالْأُمِّ . وَقَالَ فِي « الْحَاوِيَيْنِ » : وَفِي أُمِّهِ وَعَصَبَتِهِ غَيْرِ وَلِيِّهِ وَجْهَانِ . **فائدة :** الْوَلِيُّ هُنَا ؛ مَنْ يَلِي مَالَهُ ، فَيَصِحُّ إِحْرَامُهُ عَنْهُ ، وَلَوْ كَانَ مُحْرِمًا ، وَلَوْ كَانَ لَمْ يَحُجَّ عَنْ نَفْسِهِ ؛ لِأَنَّ مَعْنَى الْإِحْرَامِ عَنْهُ ، عَقْدُهُ لَهُ .

تنبيه : ظاهرُ قوله : وَيَفْعَلُ عَنْهُ مَا يَعْجُزُ عَنْ عَمَلِهِ . أَنَّهُ لَا يَفْعَلُ عَنْهُ مَا لَا يَعْجُزُ عَنْهُ . وَهُوَ صَحِيحٌ ، فَيَفْعَلُ الصَّغِيرُ كُلَّ مَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ ، كَالْوُقُوفِ وَالْمَيْبِتِ ، وَسَوَاءٌ أَحْضَرَهُ الْوَلِيُّ أَوْ غَيْرُهُ ، وَمَا عَجَزَ عَنْهُ يَفْعَلُهُ الْوَلِيُّ ، كَمَا قَالَ الْمُصَنَّفُ ، لَكِنْ

(١) في : باب الرمي عن الصبيان ، من كتاب المناسل . سنن ابن ماجه ١٠١٠/٢ ..

(٢) في : باب حدثنا محمد بن إسماعيل ... ، من أبواب الحج . عارضة الأحمدي ١٥٦/٤ .

الصَّبِيَّانِ . قال ابنُ المُنْذِرِ : كُلُّ مَنْ نَحَفَظُ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ يَرَى الرَّمَى عَنْ الصَّبِيِّ الَّذِي لَا يَقْدِرُ عَلَى الرَّمَى ، كَانَ ابْنُ عُمَرَ يَفْعَلُ ذَلِكَ . وَبِهِ قَالَ عَطَاءٌ ، وَالزُّهْرِيُّ ، وَمَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ . وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ ، أَنَّهُ كَانَ يُحَجِّجُ^(١) صَبِيَّانَهُ وَهُم صِغَارٌ ، فَمَنْ اسْتَطَاعَ مِنْهُمْ أَنْ يَرْمِيَ رَمَى ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِيعْ أَنْ يَرْمِيَ رَمَى عَنْهُ . وَعَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ، أَنَّ أَبَا بَكْرٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، طَافَ بِأَبْنَيْهِ فِي خِرْقَةٍ . رَوَاهُمَا الْأَثَرُ^(٢) . قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ : يَرْمِي عَنْ الصَّبِيِّ أَبُوهُ أَوْ وَلِيُّهُ . قَالَ الْقَاضِي : إِنْ أُمِكنَهُ أَنْ يُنَاولَ^(٣) النَّائِبَ الْحَصَا نَاولَهُ ، وَإِنْ لَمْ يُمِكنَهُ اسْتَحَبَّ أَنْ تُوَضَعَ الْحَصَا فِي يَدِهِ ، ثُمَّ تُؤْخَذَ مِنْهُ فَتَرْمَى عَنْهُ . وَإِنْ وَضَعَهَا فِي يَدِ الصَّغِيرِ وَرَمَى بِهَا ، فَجَعَلَ يَدَهُ كَالآلَةِ فَحَسَنٌ . وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَرْمِيَ عَنْهُ^(٤) إِلَّا مَنْ قَدَرَمَى عَنْ نَفْسِهِ ؛

لَا يَجُوزُ أَنْ يَرْمِيَ عَنْهُ إِلَّا مَنْ رَمَى عَنْ نَفْسِهِ ، كَالثَّيَابَةِ فِي الْحَجِّ ، فَإِنْ قُلْنَا بِالْإِجْزَاءِ هُنَاكَ ، فَكَذَا هُنَا ، وَإِنْ قُلْنَا : لَا يُجْزَى هُنَاكَ . وَقَعَ عَنْ نَفْسِهِ هُنَا إِنْ كَانَ مُحَرَّمًا بِفَرْضِهِ ، وَإِنْ كَانَ حَلَالًا ، لَمْ يُعْتَدَّ بِهِ ، وَإِنْ قُلْنَا : يَقَعُ الْإِحْرَامُ بِاطِّلَا . فَكَذَا الرَّمَى هُنَا ، وَإِنْ أُمِكنَ الصَّبِيُّ أَنْ يُنَاولَ النَّائِبَ الْحَصَا ، نَاولَهُ ، وَإِنْ لَمْ يُمِكنَهُ ، اسْتَحَبَّ أَنْ تُوَضَعَ الْحَصَا فِي كَفِّهِ ، ثُمَّ تُؤْخَذَ مِنْهُ فَتَرْمَى عَنْهُ ، فَإِنْ وَضَعَهَا النَّائِبُ فِي يَدِهِ وَرَمَى بِهَا ، فَجَعَلَ يَدَهُ كَالآلَةِ ، فَحَسَنٌ . وَإِنْ أُمِكنَهُ أَنْ يَطُوفَ ، فَعَلَهُ ، فَإِنْ لَمْ يُمِكنَهُ ، طَيفَ بِهِ مَحْمُولًا أَوْ رَاكِبًا . وَتُعْتَبَرُ النِّيَّةُ مِنَ الطَّائِفِ بِهِ ، وَكَوْنُهُ مِمَّنْ يَصِحُّ

(١) فِي م : « يَحْجِجُ » .

(٢) الْأَوَّلُ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي مَسَائِلِ أَحْمَدَ : ١١٦ . وَأَخْرَجَ الثَّانِي عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، فِي : بَابِ أَيِّ حِينَ يَكْرَهُ الطَّوَافُ ... ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . الْمُصَنَّفُ ٧٠/٥ .

(٣) فِي الْأَصْلِ : « يُنَاولُهُ » .

(٤) سَقَطَ مِنْ : م .

لأنه لا يجوز أن يتوب عن الغير وعليه فرض نفسه ، كالحج . وأما الطواف ، فإنه إن أمكنه المشي مشى ، وإلا طيف به محمولا ، أو راكبا ؛ لما ذكرنا من فعل أبي بكر ، ولأن الطواف بالكبير محمولا لعذر يجوز ، فالصغير أولى . ولا فرق بين أن يكون الحامل له حلالا أو حراما ، ممن أسقط الفرض عن نفسه أو لم يسقطه ؛ لأن الطواف للمحمول لا للحامل ، ولذلك صح أن يطوف راكبا على بعير . وإن طيف به محمولا أو راكبا ، وهو يقدر على الطواف بنفسه ، ففيه روايتان ، نذكرهما فيما بعد ، إن شاء الله تعالى ^(١) . ومتى طاف بالصبي اعتبرت النية من الطائف . فإن لم ينو الطواف عن الصبي ، لم يجزئه ؛ لأنه لما لم تعتبر النية من الصبي اعتبرت من غيره ، كما في الإحرام . فإن نوى الطواف عنه وعن الصبي ، احتمل وقوعه عن نفسه ، كالحج إذا نوى عنه وعن غيره ، واحتمل أن يقع عن الصبي ، كما لو طاف بكبير ، ونوى كل واحد عن نفسه ؛ لكون المحمول

أن يفعله الإحرام ، فإن نوى [٢٦٤/١ ظ] الطواف عن نفسه وعن الصبي ، وقع عن الصبي ، كالكبير يطاف به محمولا لعذر . ويجوز أن يطوف عنه الحلال والمحرّم ، وسواء كان طاف عن نفسه أو لا . وهذا الصحيح من المذهب في ذلك كله . وذكر القاضي وجهها ؛ لا يجزئ عن الصبي ، كالرّمى عن الغير . فعلى هذا ، يقع عن الحامل ؛ لأن النية هنا شرط ، فهي كجزء منه شرعا . وقيل : يقع هنا عن نفسه ، كما لو نوى الحج عن نفسه وعن غيره ، والمحمول المعذور وجدت النية منه وهو أهل . ويحتمل أن تلغو نيته هنا ؛ لعدم التعيين ، لكون الطواف لا

(١) انظر ما يأتي في ١٠٥/٩ .

أُولَى ، وَاحْتَمَلَ أَنْ يُلْغَوْا لِعَدَمِ التَّعْيِينِ ؛ لَكَوْنِ الطَّوَافِ لَا يَقَعُ عَنْ غَيْرِ مُعَيَّنٍ . وَأَمَّا الْإِحْرَامُ فَإِنَّ الصَّبِيَّ يُجَرِّدُ كَمَا يُجَرِّدُ الْكَبِيرُ . وَقَدْ رُوِيَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، أَنَّهَا كَانَتْ تُجَرِّدُ الصَّبِيَّانَ إِذَا دَنَوَا مِنَ الْحَرَمِ ^(١) . قَالَ عَطَاءٌ : يَفْعَلُ بِالصَّغِيرِ كَمَا يَفْعَلُ بِالْكَبِيرِ ^(٢) ، وَيَشْهَدُ بِهِ الْمَنَاسِكَ كُلَّهَا إِلَّا ^(٣) أَنَّهُ لَا يُصَلِّي عَنْهُ .

الفصل الثالث في محظورات الإحرام : وهى قسمان ؛ ما يَخْتَلِفُ عَنْدَهُ وَسَهْوُهُ ، كَاللِّبَاسِ وَالطَّيِّبِ ، وَمَا لَا يَخْتَلِفُ ، كَالصَّيْدِ وَحَلْقِ الشَّعْرِ . فَالْأَوَّلُ ، لَا فِدْيَةَ عَلَى الصَّبِيِّ فِيهِ ؛ لِأَنَّ عَمْدَهُ خَطَأٌ . وَالثَّانِ ، عَلَيْهِ فِيهِ الْفِدْيَةُ ، [٤/٣] وَإِنْ وَطِئَ أَفْسَدَ حَجَّه ، وَيَمْضِي فِي فَاكِدِهِ . وَفِي وَجُوبِ الْقَضَاءِ عَلَيْهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، لَا يَجِبُ ؛ لِثَلَاثِ تَجَبَّ عِبَادَةٍ بَدَنِيَّةٍ عَلَى غَيْرِ مُكَلَّفٍ . وَالثَّانِ ، يَجِبُ ؛ لِأَنَّهُ إِفْسَادٌ مُوجِبٌ لِلْبَدَنَةِ ، فَأَوْجَبَ الْقَضَاءَ ، كَوَطْءِ الْبَالِغِ . فَإِنْ قَضَى بَعْدَ الْبُلُوغِ بَدَأَ بِحَجَّةِ الْإِسْلَامِ . فَإِنْ أُحْرِمَ بِالْقَضَاءِ قَبْلَهَا ، أَنْصَرَفَ إِلَى حَجَّةِ الْإِسْلَامِ . وَهَلْ تُجْزِئُهُ عَنِ الْقَضَاءِ ؟ يُنْظَرُ ، فَإِنْ كَانَتْ الْفَاسِدَةُ قَدْ أُدْرِكَ فِيهَا شَيْئًا مِنَ الْوُقُوفِ بَعْدَ بُلُوغِهِ ، أَجْزَأُ عَنْهُمَا جَمِيعًا ، وَإِلَّا لَمْ يُجْزِئْهُ ، وَكَذَلِكَ حُكْمُ الْعَبْدِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

يَقَعُ عَنْ غَيْرِ مُعَيَّنٍ .

(١) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْجُزْءِ الْمَلْحَقِ ٤٠٧ .

(٢) فِي م : « الْكَبِيرِ » .

(٣) فِي م : « لَا » .

وَنَفَقَةُ الْحَجِّ وَكَفَّارَاتُهُ فِي مَالٍ وَلِيِّهِ . وَعَنْهُ ، فِي مَالِ الصَّبِيِّ .

١١٣٥ - مسألة : (وَنَفَقَةُ الْحَجِّ وَكَفَّارَاتُهُ فِي مَالٍ وَلِيِّهِ . وَعَنْهُ ، فِي مَالِ الصَّبِيِّ) أَمَّا نَفَقَةُ الْحَجِّ ، فَقَالَ الْقَاضِي : مَا زَادَ عَلَى نَفَقَةِ الْحَضَرِ ، فَهُوَ ^(١) فِي مَالِ الْوَلِيِّ ؛ لِأَنَّهُ كَلَّفَهُ ذَلِكَ عَنْ غَيْرِ حَاجَةٍ بِالصَّبِيِّ إِلَيْهِ . اخْتَارَهُ أَبُو الْخَطَّابِ . وَحُكِيَ عَنْ ^(٢) الْقَاضِي ، أَنَّهُ ذَكَرَ فِي « الْخِلَافِ » أَنَّ جَمِيعَ النَّفَقَةِ عَلَى الصَّبِيِّ ؛ لِأَنَّ الْحَجَّ لَهُ ، فَتَفَقَّهَ عَلَيْهِ ، كَالْبَالِغِ ، وَلِأَنَّ

وقوله : وَنَفَقَةُ الْحَجِّ فِي مَالٍ وَلِيِّهِ . هَذَا الْمَذْهَبُ ، وَهُوَ إِحْدَى الرَّوَائِثَيْنِ . اخْتَارَهُ الْقَاضِي فِي بَعْضِ كُتُبِهِ ، وَأَبُو الْخَطَّابِ ، وَأَبُو الْوَفَاءِ ، وَالْمُصَنِّفُ ، وَالْمَجْدُ ، وَالشَّارِحُ ، وَصَاحِبُ « الْحَاوِيَيْنِ » . قَالَ فِي « الْمُذْهَبِ » ، وَ« مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » : هَذَا أَقْوَى الرَّوَائِثَيْنِ . قَالَ ابْنُ مُنْجَى فِي « شَرْحِهِ » : هَذَا الْمَذْهَبُ ، وَهُوَ أَصَحُّ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » ، وَ« الْمُتَوَرِّ » ، وَ« تَذْكِرَةِ ابْنِ عَبْدِوَسٍّ » ، وَ« مُتَخَبِ الْآدِمِيِّ » . وَقَدَّمَهُ فِي « الْمُحَرَّرِ » ، وَابْنُ رَزِينَ فِي « شَرْحِهِ » ، وَقَالَ : لِجَمَاعَةٍ . وَعَنْهُ ، فِي مَالِهِ . اخْتَارَهُ جَمَاعَةٌ ، مِنْهُمْ الْقَاضِي فِي « خِلَافِهِ » ، وَقَدَّمَهُ فِي « الْهِدَايَةِ » ، وَ« الْخُلَاصَةِ » ، وَ« الْهَادِي » ، وَ« الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ« الْحَاوِيَيْنِ » ، وَ« الْفَائِقِ » ، وَ« إِذْرَاكِ الْغَايَةِ » ، وَ« نَظْمِ الْمُفْرَدَاتِ » ، وَهُوَ مِنْهَا . وَأَطْلَقَهُمَا فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ« الْكَافِي » ، وَ« شَرْحِ الْمَجْدِ » ، وَ« الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ« النَّظْمِ » .

تنبيه : محلُّ الْخِلَافِ يَخْتَصُّ بِمَا يَزِيدُ عَلَى نَفَقَةِ الْحَضَرِ ، وَبِمَا إِذَا أَنْشَأَ السَّفَرَ لِلْحَجِّ بِهِ تَمَرُّنًا عَلَى الطَّاعَةِ . زَادَ الْمَجْدُ ، وَمَالُهُ كَثِيرٌ يَحْمِلُ ذَلِكَ . وَهَذَا الصَّحِيحُ مِنْ الْمَذْهَبِ . جَزَمَ بِهِ الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » ، وَصَاحِبُ « الْفُرُوعِ » ، وَ« الْحَاوِي » ،

(١) فِي الْأَصْلِ : « فَبِهِ » .

(٢) فِي الْأَصْلِ : « عَنْهُ » .

له فيه مَصْلَحَةٌ بِتَحْصِيلِ الثَّوَابِ لَهُ ، وَيَتَمَرَّنُ عَلَيْهِ ، فَصَارَ كَأَجْرِ الْمُعَلِّمِ
وَالطَّبِيبِ . وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ ؛ لِأَنَّ هَذَا لَا يَجِبُ فِي الْعُمُرِ إِلَّا مَرَّةً ، فَلَا
حَاجَةَ إِلَى التَّمَرُّنِ عَلَيْهِ ، وَلِأَنَّهُ قَدْ لَا يَجِبُ ، فَلَا يَجُوزُ تَكْلِيفُهُ بِذَلِكَ مَالَهُ
مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ إِلَيْهِ .

وغيرهم . وقال في « الرُّعَايَيْنِ » ، و « الْفَائِقِ » ، وغيرهم : وَنَفَقَةُ الْحَجِّ -
وقيل : الزَّائِدَةُ عَلَى نَفَقَةِ حَضَرِهِ - وَكَفَّارَتُهُ ، وَدِمَاؤُهُ ، تَلْزُمُهُ فِي مَالِهِ . انتهى .
وقال المَجْدُ : أَمَّا سَفَرُ الصَّبِيِّ مَعَهُ لِتِجَارَةٍ أَوْ خِدْمَةٍ ، أَوْ إِلَى مَكَّةَ لِيَسْتَوِطِنَهَا ، أَوْ
لِيُقِيمَ بِهَا لِعِلْمِهِ أَوْ غَيْرِهِ مِمَّا يُبَاحُ لَهُ السَّفَرُ بِهِ فِي وَقْتِ الْحَجِّ وَغَيْرِهِ ، وَمَعَ الْإِحْرَامِ
وَعَدَمِهِ ، فَلَا نَفَقَةَ عَلَى الْوَلِيِّ ، رِوَايَةً وَاحِدَةً ، بَلْ عَلَى الْجِهَةِ الْوَاجِبَةِ فِيهَا بِتَقْدِيرِ
عَدَمِ الْإِحْرَامِ . انتهى . وتابَعَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . وقال : وَيُؤْخَذُ هَذَا مِنْ كَلَامِ
غَيْرِهِ مِنَ التَّصَرُّفِ لِمَصْلَحَتِهِ .

قوله : وَكَفَّارَتُهُ فِي مَالٍ وَلَيْسَ . وهو المذهب ، وإِخْدَى الرَّوَايَتَيْنِ . جَزَمَ بِهِ فِي
« الْوَجِيزِ » ، و « الْمُنَوَّرِ » ، و « الْمُتَنَخَّبِ » . واختارَهُ أَبُو الْخَطَّابِ ، وَصَاحِبُ
« الْحَاوِيَيْنِ » . قال في « الْمَذْهَبِ » ، و « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » : يَلْزَمُ ذَلِكَ الْوَلِيُّ ،
فِي أَقْوَى الرَّوَايَتَيْنِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْمُحَرَّرِ » ، و « شَرْحِ ابْنِ رَزِينِ » ، فقال :
وَمَا لَزِمَهُ مِنَ الْفِدْيَةِ ، فعلى وَلِيِّهِ إِجْمَاعًا . ثم حَكَى الْخِلَافَ . قال ابنُ عَبْدِوَسٍّ فِي
« تَذَكُّرَتِهِ » : نَفَقَةُ الْحَجِّ وَمُتَعَلِّقَاتُهُ الْمُجْحِفَةُ بِالصَّبِيِّ تَلْزُمُ الْمُحْرَمِ بِهِ . وَالرَّوَايَةُ
الثَّانِيَّةُ ، تَكُونُ فِي مَالِ الصَّبِيِّ . قَدَّمَهُ فِي « الْهِدَايَةِ » ، و « الْهَادِي » ، و « التَّلْخِصِ » ،
و « الْخُلَاصَةِ » ، و « الرُّعَايَتَيْنِ » ، و « الْحَاوِيَيْنِ » ، و « الْفَائِقِ » . واختارَهُ
الْقَاضِي فِي « الْخِلَافِ » . وَأَطْلَقَهُمَا فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » ، و « الْمُغْنَى » ، و « الْكَافِي » ،
و « شَرْحِ الْمَجْدِ » ، و « النَّظْمِ » ، و « الْفُرُوعِ » .

فصل : فَإِنْ أُغْمِيَ عَلَى الْبَالِغِ ، فَأُحْرِمَ عَنْهُ رَفِيقُهُ ، لَمْ يَصِحَّ . وَهَذَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ، وَأَبَى يَوْسُفَ ، وَمُحَمَّدٍ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : يَصِيرُ مُحْرَمًا بِإِحْرَامِ رَفِيقِهِ عَنْهُ ، اسْتِحْسَانًا . وَلَنَا ، أَنَّهُ بِالْبَالِغِ ، فَلَمْ يَصِرْ مُحْرَمًا بِإِحْرَامِ رَفِيقِهِ ، كَالنَّائِمِ ، وَلِأَنَّهُ لَوْ أُذِنَ فِي ذَلِكَ وَأُجَازَهُ لَمْ يَصِحَّ ، فَمَعَ عَدَمِهِ أَوَّلَى .

تنبيه : مَحَلُّ الْخِلَافِ فِي وُجُوبِ الْكُفَّارَاتِ فِيمَا يَفْعَلُهُ الصَّبِيُّ ، فِيمَا إِذَا كَانَ يَلْزَمُ الْبَالِغَ كُفَّارَتُهُ مَعَ الْخَطَا وَالنَّسْيَانِ . قَالَ الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » : أَوْ فَعَلَهُ بِهِ الْوَلِيُّ لِمَصْلَحَتِهِ ، كَتَعْطِيقِ رَأْسِهِ لِبَرْدٍ ، أَوْ تَطْيِيبِهِ لِمَرَضٍ . فَأَمَّا إِنْ فَعَلَهُ الْوَلِيُّ لَا لِعُذْرٍ ، فَكُفَّارَتُهُ عَلَيْهِ ، كَمَنْ حَلَقَ رَأْسَ مُحْرَمٍ بغيرِ إِذْنِهِ . فَأَمَّا مَا لَا يَلْزَمُ الْبَالِغَ فِيهِ كُفَّارَةٌ مَعَ الْجَهْلِ وَالنَّسْيَانِ ، كَاللُّبْسِ وَالطَّيْبِ فِي الْأَشْهُرِ ، وَقَتْلِ الصَّيْدِ فِي رِوَايَةٍ ، وَالْوَطْءِ وَالتَّقْلِيمِ عَلَى تَخْرِيجٍ ، فَلَا كُفَّارَةَ فِيهِ إِذَا فَعَلَهُ الصَّبِيُّ ؛ لِأَنَّهُ عَمْدُهُ خَطِيئَةٌ .

فائدتان : إِحْدَاهُمَا ، حَيْثُ أَوْجَبْنَا الْكُفَّارَةَ عَلَى الْوَلِيِّ بِسَبَبِ الصَّبِيِّ وَدَخَلَهَا الصَّوْمُ ، صَامَ عَنْهُ ؛ لَوْ جُوبِهَا عَلَيْهِ ابْتِدَاءً . الثَّانِيَةُ ، وَطْءُ الصَّبِيِّ كَوَطْءِ الْبَالِغِ نَاسِيًا ، يَمْضِي فِي فَاكِدِهِ ، وَيَلْزَمُهُ الْقَضَاءُ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقِيلَ : لَا يَلْزَمُهُ قَضَاؤُهُ . وَحَكَاهُ الْقَاضِي فِي « تَعْلِيلِهِ » احْتِمَالًا . فَعَلَى الْمَذْهَبِ ، لَا يَصِحُّ الْقَضَاءُ إِلَّا بَعْدَ الْبُلُوغِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَنَصَّ عَلَيْهِ الْإِمَامُ أَحْمَدُ . وَقِيلَ : يَصِحُّ قَبْلَ بُلُوغِهِ . وَصَحَّحَهُ الْقَاضِي فِي « خِلَافِهِ » . وَكَذَا الْحُكْمُ وَالْمَذْهَبُ إِذَا تَحَلَّلَ الصَّبِيُّ مِنْ إِحْرَامِهِ لِقَوَاتٍ أَوْ إِحْصَارٍ ، لَكِنْ إِذَا أَرَادَ الْقَضَاءُ بَعْدَ الْبُلُوغِ ، لَزِمَهُ أَنْ يُقَدِّمَ حُجَّةَ الْإِسْلَامِ عَلَى الْمَقْضِيَّةِ ، فَلَوْ خَالَفَ وَفَعَلَ ، فَهُوَ كَالْبَالِغِ ، يُحْرَمُ قَبْلَ الْفَرَضِ بغيرِهِ ، عَلَى مَا يَأْتِي [٢٦٥/١] وَآخِرَ الْبَابِ . وَمَتَى بَلَغَ فِي الْحُجَّةِ الْفَاسِدَةِ فِي حَالٍ يُجْزِئُهُ عَنْ حُجَّةِ الْفَرَضِ لَوْ كَانَتْ صَحِيحَةً ، فَإِنَّهُ يَمْضِي فِيهَا ، ثُمَّ يَقْضِيهَا ، وَيُجْزِئُهُ ذَلِكَ عَنْ حُجَّةِ الْإِسْلَامِ وَالْقَضَاءِ ، كَمَا يَأْتِي نَظِيرُهُ فِي الْعَبْدِ قَرِيبًا . قُلْتُ :

وَلَيْسَ لِلْعَبْدِ الْإِحْرَامُ إِلَّا بِإِذْنِ سَيِّدِهِ ، وَلَا لِلْمَرْأَةِ الْإِحْرَامُ نَفْلًا إِلَّا بِإِذْنِ زَوْجِهَا ، فَإِنْ فَعَلَا ، فَلَهُمَا تَحْلِيلُهُمَا وَيَكُونَانِ كَالْمُحْصَرِ ، وَإِنْ أَحْرَمَا بِإِذْنِ ، لَمْ يَجْزُ تَحْلِيلُهُمَا .

الشرح الكبير

١١٣٦ - مسألة : (وليس للعبد الإحرام إلا بإذن سيده ، ولا للمرأة الإحرام نفلاً إلا بإذن زوجها) فإن شَرعاً فيه بغير إذن (فلهما تحليلهما ، ويكونان كالمُحصر) وإن كان بإذن (لم يجز تحليلهما) .. وجُمِلت أنه ليس للعبد الإحرام (بدون إذن) سيده ؛ لأنه تَقَوّت به حُقوق سيده الواجبة عليه بالتزام ما ليس بواجب ، فإن فعل ، انعقد إحرامه صحيحاً ؛ لأنها عبادة بدئية ، فأشبهت الصلاة والصوم . ولسيده تحليله ، في أظهر الروايتين . اختارها ابن حامد ؛ لأن في بقائه عليه تقويتاً لحقه بغير إذنه ، فلم يلزم ذلك لسيده ، كالصوم المضرب ببدنه . والثانية ، ليس له تحليله . اختارها أبو بكر ؛ لأنه لا يملك^(١) التحلل من تطوع نفسه ، فلم يملك تحليل عبده . والأول أصح . وإنما لم يملك تحليل نفسه ؛ لأنه التزم التطوع باختياره ، فتظيرُه أن يُحرّم عبده بإذنه ، وفي مسألتنا يَفُوتُ حقه الواجب بغير اختياره . فأما إن أحرم بإذن سيده ،

الإنصاف

فيُعائى بها . ويأتى حكم حَضَرِ الصَّبِيِّ أيضاً ، في بابِ الفَوَاتِ والإِحْصَارِ . قوله : وليس للعبد الإحرام إلا بإذن سيده . بلا نزاع ، فلو خالف وأحرم من غير إذنه ، انعقد إحرامه . على الصحيح من المذهب ، وعليه الأصحاب ، كالصلاة

(١) في م : إلا بإذن .

(٢) في م : يمكن .

لم يَكُنْ لَهُ تَحْلِيلُهُ . وهذا قولُ الشافعي . وقال أبو حنيفة : له ذلك ؛ لأنه مَلَكَهُ مَنَافِعُ نَفْسِهِ ، فكانَ لَهُ الرُّجُوعُ فِيهَا ، كَالْمُعِيرِ يَرْجِعُ فِي الْعَارِيَةِ . ولنا ، أَنَّهُ عَقْدٌ لازِمٌ عَقْدُهُ ^(١) بِإِذْنِ سَيِّدِهِ ، [٤ / ٣ ط] فلم يَكُنْ لِسَيِّدِهِ فَسْخُهُ ، كَالنِّكَاحِ ، ولا يَلْزَمُ عَلَيْهِ الْعَارِيَةُ ، لَأَنَّهَا لَيْسَتْ لازِمَةً . ولو أَعَارَهُ شَيْئًا لِيَرَهَنَهُ ، فَرَهَنَهُ ، لم يَكُنْ لَهُ الرُّجُوعُ فِيهِ . فَإِنْ بَاعَهُ سَيِّدُهُ بَعْدَ مَا أُحْرِمَ ، فَحُكْمُ مُشْتَرِيهِ فِي تَحْلِيلِهِ حُكْمُ بَائِعِهِ ؛ لِأَنَّهُ اشْتَرَاهُ مَسْلُوبَ الْمَنْفَعَةِ ، أَشْبَهَ الْأُمَّةَ الْمَزُوجَةَ وَالْمُسْتَأْجِرَةَ . فَإِنْ عَلِمَ الْمُشْتَرِي بِذَلِكَ ، فلا خِيَارَ لَهُ ، كما لو اشْتَرَى مَعِييًّا يَعْلَمُ عَيْبَهُ ، وَإِنْ لم يَعْلَمْ فَلَهُ الْفَسْخُ ، لِأَنَّهُ يَتَضَرَّرُ بِمُضِيِّ الْعَبْدِ فِي حَاجَةِ لِقَوَاتِ مَنَافِعِهِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ إِحْرَامُهُ بغيرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ « وَنَقُولُ : لَهُ تَحْلِيلُهُ . فلا فَسْخَ لَهُ ؛ لِأَنَّهُ يُمَكِّنُهُ دَفْعُ الضَّرَرِ عَنْهُ . ولو أَذِنَ لَهُ سَيِّدُهُ فِي الْإِحْرَامِ ، وَعَلِمَ الْعَبْدُ بِرُجُوعِهِ قَبْلَ إِحْرَامِهِ ، فَهُوَ كَمَنْ لم يُؤْذَنَ لَهُ ، وَإِنْ لم يَعْلَمْ فِيهِ وَجْهَانِ ، بِنَاءً عَلَى الْوَكِيلِ ؛ هَلْ يَنْعَزِلُ بِالْعَزْلِ قَبْلَ الْعِلْمِ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ .

وَالصَّوْمِ . وقال ابنُ عَقِيلٍ : يَتَخَرَّجُ بَطْلَانُ إِحْرَامِهِ بَعْضُهُ لِنَفْسِهِ ، فيكونُ قد حَجَّ فِي بَدَنِ غَضَبٍ ، فَهُوَ أَكْذُ مِنَ الْحَجِّ بِمَالٍ غَضَبٍ . قال في « الْفُرُوعِ » : وهذا مُتَوَجِّهٌ ، ليس بينهما فَرْقٌ مُؤَثِّرٌ . قال : فيكونُ هذا المذهبُ . ونَصَرَهُ ، وسَبَقَ مِثْلُهُ فِي الْاِغْتِكَافِ عَنْ جَمَاعَةٍ . قال : وَدَلَّ اعْتِبَارُ الْمَسْأَلَةِ بِالْغَضَبِ عَلَى تَخْرِيجِ رِوَايَةٍ ؛ إِنْ أُجِيزَ ، صَحَّ ، وَإِلَّا فلا . انتهى .

قوله : فَإِنْ فَعَلَا ، فَلَهُمَا تَحْلِيلُهُمَا . يَعْنِي ، الْعَبْدَ وَالْمَرْأَةَ . فَذَكَرَ الْمُصَنِّفُ هُنَا

(١) سقط من : م .

الشرح الكبير

فصل : إذا نذر العبد الحج ، صَحَّ نَذْرُهُ ؛ لَأَنَّهُ مُكَلَّفٌ ، فَصَحَّ نَذْرُهُ ، كَالْحُرِّ . وَلَسَيِّدُهُ مَنَعُهُ مِنَ الْمُضِيِّ فِيهِ ؛ لَأَنَّهُ يُفَوِّتُ حَقَّ سَيِّدِهِ الْوَاجِبَ ، فَمَنَعَ مِنْهُ ، كَمَا لَوْ لَمْ يَنْذُرْ . ذَكَرَهُ الْقَاضِي ، وَابْنُ حَامِدٍ . وَرَوَى عَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ قَالَ : لَا يُعْجِبُنِي مَنَعُهُ مِنَ الْوَفَاءِ بِهِ . وَذَلِكَ لِمَا فِيهِ مِنْ أَدَاءِ الْوَاجِبِ ، فَيَحْتَمِلُ أَنَّ ذَلِكَ عَلَى الْكَرَاهَةِ ، لَا عَلَى التَّحْرِيمِ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا . وَيَحْتَمِلُ التَّحْرِيمَ ؛ لَأَنَّهُ وَاجِبٌ ، فَلَا يَمْلِكُ مَنَعُهُ مِنْهُ ، كَسَائِرِ الْوَاجِبَاتِ . وَالْأَوَّلُ أَوْلَى . فَإِنْ أُعْتِقَ ، لَزِمَهُ الْوَفَاءُ بِهِ بَعْدَ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ . فَإِنْ أَحْرَمَ بِهِ أَوَّلًا أَنْصَرَفَ إِلَى حَجَّةِ الْإِسْلَامِ ، فِي الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، كَالْحُرِّ إِذَا نَذَرَ حَجًّا .

فصل في جنایاته : وَمَا جَنَى عَلَى إِحْرَامِهِ لَزِمَهُ حُكْمُهُ . وَحُكْمُهُ فِيمَا يَلْزِمُهُ حُكْمُ الْحُرِّ الْمُعْسِرِ ، فَرَضُهُ الصِّيَامَ . وَإِنْ تَحَلَّلَ بِحَضَرٍ عَدُوٍّ ، أَوْ حَلَّلَهُ سَيِّدُهُ ، فَعَلِيهِ الصِّيَامُ ، لَا يَتَحَلَّلُ قَبْلَ فِعْلِهِ ، كَالْحُرِّ ، وَلَيْسَ لَسَيِّدِهِ أَنْ يَحُولَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الصَّوْمِ . نَصٌّ عَلَيْهِ ، لَأَنَّهُ صَوْمٌ وَاجِبٌ ، أَشْبَهَ صَوْمَ رَمَضَانَ . فَإِنْ مَلَكَهُ السَّيِّدُ هَدْيًا ، وَأَذِنَ لَهُ فِي إِهْدَائِهِ ، وَقُلْنَا : إِنَّهُ يَمْلِكُهُ .

الإنصاف

حُكْمَ الْعَبْدِ وَالْمَرْأَةِ . أَمَّا حُكْمُ الْعَبْدِ إِذَا أَحْرَمَ ، فَلَا يَخْلُو ؛ إِمَّا أَنْ يَكُونَ بِوَاجِبٍ كَالنَّذْرِ ، أَوْ بَطْوَاعٍ . فَإِنْ كَانَ بِوَاجِبٍ ، فَتَارَةً يُحْرَمُ بِإِذْنِهِ ، وَتَارَةً يُحْرَمُ بِغَيْرِ إِذْنِهِ . وَإِنْ كَانَ بَطْوَاعٍ ، فَتَارَةً أَيْضًا يُحْرَمُ بِإِذْنِهِ ، وَتَارَةً يُحْرَمُ بِغَيْرِ إِذْنِهِ . فَإِنْ أَحْرَمَ بَطْوَاعٍ بِغَيْرِ إِذْنِهِ ، فَلَهُ تَحْلِيلُهُ ، إِذَا قُلْنَا : يَصِحُّ . وَهَذَا الْمَذْهَبُ ، كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ مَا جَزَمَ بِهِ الْمُصَنِّفُ هُنَا ، وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » ، وَ« الْمُتَوَرِّ » ، وَابْنُ مُنْجَى فِي « شَرْحِهِ » ، وَغَيْرُهُمْ . وَاخْتَارَهُ ابْنُ حَامِدٍ ، وَالْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ ، وَغَيْرُهُمْ .

الشرح الكبير فهو كالواجب^(١) للهدى ، لا يتحلل إلا به . وإن قلنا : لا يملكه . ففرضه الصيام . وإن أذن له سيده في تمتع أو قران ، فعليه الصيام بدلاً عن الهدى الواجب بهما . وذكر القاضي ، أن على سيده تحمّل ذلك عنه ؛ لأنه بإذنه ، فكان على من أذن فيه ، كما لو فعله التائب بإذن المستتيب . قال شيخنا^(٢) : وليس بجيد ؛ لأن الحج للعبد ، وهذا من موجباته ، فيكون عليه ، كالمرأة إذا حجت بإذن زوجها ، ويفارق من يحج عن غيره ؛ فإن الحج للمستتيب ، فموجب عليه . وإن تمتع أو قرن^(٣) بغير إذن سيده ، فالصيام عليه بغير خلاف ، وإن أفسد حجّه ، فعليه أن يصوم لذلك ؛ لأنه لا مال له ، فهو كالمعسر الحر .

الإنصاف وقدمه ابن رزين ، وابن حمدان ، وغيرهما . وصححه الناطم . وعنه رواية أخرى ، ليس له تحليله . نقلها الجماعة عن الإمام أحمد . واختارها أبو بكر ، والقاضي ، وابنه . قال ناطم « المفردات » : هذا الأشهر ، وهو منها . وقدمه في « المحرر » . وذكر ابن عقيل قول أحمد : لا يعجبنى منع السيد عبده من المضى في الإحرام زمن الإحرام ، والصلاة والصيام . وقال : إن لم يخرج منه وجوب التوافل بالشروع ، كان بلاهة . وأطلقهما في « المذهب » ، و « مسبوك الذهب » ، و « الفروع » . فإن أحرم بتفل بإذنه ، فالصحيح من المذهب ، أنه لا يجوز له تحليله ، وعليه الأصحاب ، وقطع به المصنف هنا . وعنه ، له تحليله .

فائدة : لو باعه سيده وهو محرّم ، فمشتريه كبايعه في تحليله وعدمه ، وله

(١) في م : « كالواجب » .

(٢) في : المغنى ٤٩/٥ .

(٣) في م : « قارن » .

فصل : وإن وطئ قبل التحلل الأول ، فسد نسكه ، ويلزمه المضى في فاسده ، كالحُرِّ ، لكن إن كان الإحرام مأذوناً فيه ، فليس لسيده إخراجُه منه ؛ لأنه ليس له منعه من صحيحه ، فلم يملك منعه من فاسده ، وإن كان بغير إذنه ، فله تحليله منه ؛ لأن [٣/ ٥ و] له تحليله من صحيحه ،

الفسخ إن لم يعلم ، إلا أن يملك بائعه تحليله فيحلله . وإن علم العبد برجوع السِّدِّ عن إذنه ، فهو كما لو لم يأذن ، وإن لم يعلم ، ففيه الخلاف في عزل الوكيل قبل علمه ، على ما يأتي إن شاء الله تعالى ، في باب الوكالة . وأما إن كان إحرامه بواجب ، مثل إن نذر الحج ، فإنه يلزمه . قال المجد : لا نعلم فيه خلافاً . وهل لسيده تحليله ؟ لا يخلو ؛ إما أن يكون النذر بإذنه ، أو بغير إذنه ، فإن كان بإذنه ، لم يجز له تحليله ، وإن كان بغير إذنه ، فهل له منعه منه أم لا ؛ لوجوبه عليه كواجب صلاة وصوم ؟ - قال في « الفروع » : ولعل المراد ، بأصل الشرع - فيه روايتان . وأطلقهما في « الفروع » ، والمجد في « شرحه » ؛ إحداهما ، له منعه منه . وهو الصحيح من المذهب ، اختاره ابن حامد ، والقاضى ، والمصنف ، والشارح . (١) وقدمه في « الرعاية الكبرى » ، و « النظم » (٢) . قلت : وهو الصواب . والرواية الثانية ، ليس له منعه منه . وقدمه في « المحرر » . وقال بعض الأصحاب : إن كان النذر معيناً بوقت ، لم يملك منعه منه ؛ لأنه قد لزمه على الفور ، وإن كان مطلقاً ، فله منعه منه . قال في « الفروع » : وعنه ما يدل على خلافه ، وهو ظاهر كلامهم . فوائد ؛ لو أفسد العبد حجه بالوطء ، لزمه المضى فيه والقضاء . والصحيح من المذهب ، صحة القضاء في حال الرق . وقيل : لا يصح . فعلى المذهب ، ليس لسيده منعه منه ، إن كان شروعه فيما أفسده بإذنه . هذا الصحيح . وقيل : له

(١ - ١) زيادة من : ش .

فالفاسدُ أُولَى ، وعليه القضاءُ ؛ سواءً كان الإحرامُ مَأْذُوناً فيه ، أو غيرَ مَأْذُونٍ . ويصحُّ القضاءُ في حالِ رِقَّةٍ ؛ لأنَّه وَجِبَ فيه ، فَصَحَّ ، كالصلاةِ والصيامِ . ثم إن كان الإحرامُ الذي أَفْسَدَهُ مَأْذُوناً فيه ، فليس له منعه من قضاائه ؛ لأنَّ إِذْنَهُ في الْحَجِّ الْأَوَّلِ إِذْنٌ في مُوجِبِهِ ومُقْتَضَاهُ ، ومن مُوجِبِهِ القضاءُ لِمَا أَفْسَدَهُ . فإن كان الأولُ غيرَ مَأْذُونٍ فيه ، اِحْتَمَلَ أن لا يَمْلِكَ منعه من قضاائه ؛ لأنَّه واجِبٌ ، وليس للسَّيِّدِ منعه من الواجباتِ ، واحْتَمَلَ أن له منعه منه ؛ لأنَّه يَمْلِكُ منعه من الْحَجِّ الذي شَرَعَ فيه بغيرِ إِذْنِهِ ، فكذلك هذا . فإن أُعْتِقَ قَبْلَ القضاءِ ، فليس له فِعْلُهُ قَبْلَ حَجَّةِ الإسلامِ ؛ لأنها آكَدُ . فإن أَحْرَمَ بالقضاءِ ، انصَرَفَ إلى حَجَّةِ الإسلامِ ، في الصَّحِيحِ مِنَ المَذْهَبِ ، وبَقِيَ القضاءُ في ذِمَّتِهِ ، وإن عَتَقَ في أَثْناءِ الحَجَّةِ الفاسِدةِ ،

منعه . حكاه القاضي في « شَرْحِ المَذْهَبِ » . نقله عنه ابنُ رَجَبٍ . وإن لم يَكُنْ بإِذْنِهِ ، ففِي منعه مِنَ القضاءِ وَجْهَانِ ، كَالْمَنْدُورِ . وأُطْلِقَهُمَا المَجْدُ في « شَرْحِهِ » ، وصاحبُ « الفُرُوعِ » . قلتُ : الْأَوَّلَى جَوَازُ المَنْعِ . ثم وَجَدْتُ صاحبَ « الفُرُوعِ » قدَّم ذلك في بابِ مَحْظُورَاتِ الإحرامِ ، في أَحْكَامِ العَبْدِ . وأيضاً فإنه قال : كَالْمَنْدُورِ . والمذهبُ ، له منعه مِنَ المَنْدُورِ ، كما تقدَّم . وهل يَلْزَمُ العَبْدُ القضاءَ لِفَوَاتٍ أو إِحْصَاءٍ ؟ فيه الْخِلَافُ الْمُتَقَدِّمُ في الْحُرِّ الصَّغِيرِ . وإن عَتَقَ قَبْلَ أن يَأْتِيَ بما لَزِمَهُ مِنْ ذلك ، لَزِمَهُ أن يَتَدَيَّ بِحَجَّةِ الإسلامِ ، فإن خَالَفَ ، فَحُكْمُهُ كَالْحُرِّ ، على ما تقدَّم ، يَنْدُ بَنْدَرٍ أو غيرِهِ قَبْلَ حَجَّةِ الإسلامِ . وإن عَتَقَ في الْحَجَّةِ [٢٦٥/١ ظ] الفاسِدةِ في حالٍ يُجْزِئُهُ عن حَجَّةِ الفَرَضِ لو كانت صَحِيحَةً ، فإنه يَمْضِي فيها ، وَيُجْزِئُهُ ذلك عن حَجَّةِ الإسلامِ والقضاءِ . على الصَّحِيحِ مِنَ المَذْهَبِ . وقال ابنُ عَقِيلٍ : عندى أَنَّهُ لا يَصَحُّ . انتهى . وَيَلْزَمُهُ حُكْمُ جَنَائِثِهِ ، كَحُرِّ مُعْسِرٍ . وإن

فَأَذْرَكَ مِنَ الْوُقُوفِ مَا يُجْزِيهِ ، أَجْزَأَهُ الْقَضَاءُ عَنْ حَاجَةِ الْإِسْلَامِ ؛ لِأَنَّ الْمَقْضَىٰ لَوْ كَانَ صَحِيحًا أَجْزَأَهُ ، فَكَذَلِكَ قَضَاؤُهُ . ^(١) فَإِنْ أُعْتِقَ بَعْدَ ذَلِكَ ^(٢) لَمْ يُجْزِئْهُ ؛ لِأَنَّ الْمَقْضَىٰ لَمْ ^(٣) يُجْزِئْهُ ، فَكَذَلِكَ الْقَضَاءُ . وَالْمُدَبِّرُ وَالْمُعَلَّقُ عِتْقُهُ بِصِفَةٍ وَأُمُّ الْوَلَدِ وَالْمُعْتَقُ بَعْضُهُ ، حُكْمُهُ حُكْمُ الْقِرْنِ فِيمَا ذَكَرْنَاهُ .

تَحَلَّلَ لِحَصْرِ ، أَوْ حَلَّهَ سَيِّدُهُ ، لَمْ يَتَحَلَّلْ قَبْلَ الصَّوْمِ ، وَلَيْسَ لَهُ مَنَعُهُ . نَصٌّ عَلَيْهِ . وَقِيلَ : فِي إِذْنِهِ فِيهِ ، وَفِي صَوْمٍ آخَرَ فِي إِحْرَامٍ بِإِذْنِهِ وَجْهَانِ . وَأُطْلِقَهُمَا ^(١) . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » . وَإِنْ قُلْنَا : يَمْلِكُ بِالتَّمْلِيكِ . وَوَجَدَ الْهَدْيَ ، لَزِمَهُ . وَيَأْتِي هَذَا وَغَيْرُهُ فِي آخِرِ كِتَابِ الْإِيمَانِ مُسْتَوْفَى . وَإِنْ مَاتَ الْعَبْدُ وَلَمْ يَصُمْ ، فَلَسَيِّدُهُ أَنْ يُطْعِمَ عَنْهُ . ذَكَرَهُ فِي « الْفُصُولِ » ، وَإِنْ أَفْسَدَ حَجَّهَ صَامَ . وَكَذَا إِنْ تَمَتَّعَ أَوْ أَقْرَنَ . وَذَكَرَ الْقَاضِي ، أَنَّهُ عَلَى سَيِّدِهِ إِنْ أَذِنَ فِيهِ . انْتَهَى . وَرَدَّهُ الْمُصَنِّفُ . وَقَالَ فِي « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » : وَهَذِي تَمَتُّعُ الْعَبْدِ وَقِرَانُهُ عَلَيْهِ . وَقِيلَ : عَلَى سَيِّدِهِ إِنْ أَذِنَ فِيهِمَا . وَقِيلَ : مَا لَزِمَهُ مِنْ دَمٍ فَعَلَى سَيِّدِهِ ، إِنْ أَحْرَمَ بِإِذْنِهِ ، وَإِلَّا صَامَ . قَالَ فِي « الْكُبْرَى » : قُلْتُ : بَلْ يَلْزِمُهُ وَحْدَهُ . وَيَأْتِي حُكْمُ حَصْرِ الْعَبْدِ وَالصَّبِيِّ ، فِي بَابِ الْفَوَاتِ وَالْإِخْصَارِ أَيْضًا . هَذَا حُكْمُ الْعَبْدِ ، وَتَقَدَّمَ أَحْكَامُ حَجِّ الْمَكَاتِبِ فِي أَوَّلِ كِتَابِ الْاعْتِكَافِ . وَأَمَّا أَحْكَامُ الْمَرْأَةِ ، فَإِذَا أَحْرَمَتْ ، فَلَا يَخْلُو ؛ إِمَّا أَنْ يَكُونَ بِوَاجِبٍ ، أَوْ تَطَوُّعٍ ، فَإِنْ كَانَ بِوَاجِبٍ ، فَلَا يَخْلُو ؛ إِمَّا أَنْ يَكُونَ بِتَنْذِيرٍ ، أَوْ بِحَاجَةِ الْإِسْلَامِ ، وَإِنْ كَانَ بِتَطَوُّعٍ ، فَلَا يَخْلُو ؛ إِمَّا أَنْ يَكُونَ بِإِذْنِهِ ،

(١ - ١) فِي الْأَصْلِ : « وَلَا » .

(٢) فِي الْأَصْلِ : « لَا » .

(٣) زِيَادَةٌ مِنْ : ش .

فصل : وإن أحرمت المرأة بحج أو عُمرة تطوعاً ، فلزوجهما تحليلها ومنعها منه ، في ظاهر المذهب . وهو ظاهر كلام الخِرقي . وقال القاضى : ليس له تحليلها ؛ لأنَّ الحج يلزم بالشروع فيه ، فلم يملك تحليلها منه ، كالمندور . قال : وحكى عن أحمد ، في امرأة تخلف بالصوم أو بالحج : لها أن تصوم بغير إذن زوجها ، قد ابتليت ، وابتلى زوجها . ولنا ، أنه تطوع يفوت حق غيرها منها^(١) ، أحرمت به^(٢) بغير إذنه ، فملك تحليلها ، كالامة إذا أحرمت بغير إذن سيدها ، والمدينة تحرم بغير إذن غريمها على وجه يمنعه إيفاء دينه الحال عليها . ولأنَّ العدة تمنع المضى في الإحرام لحق الله عز وجل ، فحق آدمي أولى ؛ لأنَّ حقه أضيق ؛ لشحه وحاجته ، وكرم الله وغناه . وكلام أحمد لا يتناول محل النزاع ، بل قد خالفه من وجهين ؛ أحدهما ، أنه في الصوم ، وتأثير الصوم في منع حق الزوج يسير ؛ لكونه في النهار دون الليل . الثانى ، أن الصوم إذا وجب صار كالمندور ، والشروع ههنا على وجه غير مشروع ، فلم يكن له حرمة بالنسبة إلى صاحب الحق .

أو بغير إذنه ، فإن كان بتطوع بغير إذنه ، فجزم المصنف بأن له تحليلها . وهو المذهب ، وإحدى الروايتين . اختاره جماعة ، منهم المصنف ، والشارح - وقال : هذا ظاهر المذهب - وابن حامد ، وهو ظاهر كلام الخِرقي . وصححه في «النظم» . وجزم به ابن منجى في « شرحه » ، وصاحب « الإفادات » ، و « الوجيز » ،

(١) في م : « منه » .

(٢) سقط من : م .

فصل : فَإِنْ كَانَتْ حَاجَةُ الْإِسْلَامِ ، لَكِنْ إِنْ (١) لَمْ تَكْمُلْ شُرُوطُهَا لَعَدَمِ الْإِسْتِطَاعَةِ ، فَلَهُ مَنَعُهَا مِنَ الْخُرُوجِ إِلَيْهَا وَالتَّلَبُّسِ بِهَا ؛ لِأَنَّهَا غَيْرُ وَاجِبَةٍ عَلَيْهَا . فَإِنْ أَحْرَمَتْ بِهَا بِغَيْرِ إِذْنٍ ، لَمْ يَمْلِكْ تَحْلِيلُهَا ؛ لِأَنَّ مَا أَحْرَمَتْ

و « الْمُنُورِ » ، و « مُنْتَحَبِ الْآدَمِيِّ » . وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ ، لَا يَمْلِكُ تَحْلِيلُهَا . اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ ، وَالْقَاضِي ، وَابْنُهُ أَبُو الْحُسَيْنِ . قَالَ نَازِمٌ « الْمُفْرَدَاتِ » : هَذَا الْأَشْهُرُ . قَالَ الزَّرْكَشِيُّ : وَهِيَ أَصْرَحُهُمَا . وَهُوَ مِنَ الْمُفْرَدَاتِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْمُحَرَّرِ » ، وَأَطْلَقَهُمَا فِي « الْهِدَايَةِ » ، و « الْمَذْهَبِ » ، و « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، و « الْمُسْتَوْعِبِ » ، و « الْخُلَاصَةِ » ، و « الْهَادِي » ، و « التَّلْخِصِ » ، و « الرَّعَايَتَيْنِ » ، و « الْحَاوِيَيْنِ » ، ذَكَرُوهُ فِي بَابِ الْفَرَاتِ وَالْإِحْصَارِ ، و « الْفُرُوعِ » ، و « الْقَوَاعِدِ الْفَقْهِيَّةِ » ، و « الزَّرْكَشِيِّ » . وَإِنْ أَحْرَمَتْ بِتَقْلٍ بِإِذْنِهِ ، فَلَيْسَ لَهُ تَحْلِيلُهَا ، قَوْلًا وَاحِدًا ، وَلَهُ الرُّجُوعُ مَا لَمْ تُحْرَمْ ، وَإِنْ أَحْرَمَتْ بِتَنْذِيرٍ بِغَيْرِ إِذْنِهِ ، فَإِنْ قُلْنَا فِي إِحْرَامِهَا بِالتَّطَوُّعِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ : لَا يَمْلِكُ تَحْلِيلُهَا . فَهُنَا بِطَرِيقِ أَوَّلَى . وَإِنْ قُلْنَا : يَمْلِكُ تَحْلِيلُهَا هُنَا . فَهَلْ يَمْلِكُ تَحْلِيلُهَا هُنَا ؟ فِيهِ رَوَايَتَانِ . وَأَطْلَقَهُمَا فِي « الْفُرُوعِ » ، و « الْمُغْنَى » ، و « الشَّرْحِ » ، و « الْقَوَاعِدِ » ، و « الرَّعَايَتَيْنِ » ، و « الْحَاوِيَيْنِ » ؛ إِحْدَاهُمَا ، يَمْلِكُ تَحْلِيلُهَا . وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامٍ بَعْضُهُمْ . قُلْتُ : وَهُوَ الصَّوَابُ . وَالثَّانِيَةُ ، لَيْسَ لَهُ تَحْلِيلُهَا . وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ ، وَكَثِيرٍ مِنَ الْأَصْحَابِ . وَجَزَمَ بِهِ ابْنُ رَزِينٍ فِي « شَرْحِهِ » . قَالَ فِي « الْمُغْنَى » ، فِي مَكَانٍ : وَلَيْسَ لَهُ مَنَعُهَا مِنَ الْحَجِّ الْمُنْدُورِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْمُجَرَّرِ » . قَالَ الزَّرْكَشِيُّ : وَهُوَ الْمَذْهَبُ الْمَنْصُوصُ ، وَبِهِ قَطَعَ الشَّيْخَانِ . وَقِيلَ : لَهُ تَحْلِيلُهَا إِنْ كَانَ التَّنْذِيرُ غَيْرَ مُعَيَّنٍ ، وَإِنْ كَانَ مُعَيَّنًا ، لَمْ يَمْلِكْهُ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » . وَإِنْ أَحْرَمَتْ بِتَنْذِيرٍ بِإِذْنِهِ ، لَمْ يَمْلِكْ تَحْلِيلُهَا ،

(١) سقط من : م .

وَلَيْسَ لِلزَّوْجِ مَنَعُ امْرَأَتِهِ مِنْ حَجِّ الْفَرَضِ ، وَلَا تَحْلِيلُهَا إِنْ أَحْرَمَتْ
بِهِ .

الشرح الكبير به يَقَعُ عَنْ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ الْوَاجِبَةِ بِأَصْلِ الشَّرْعِ ، كَالْمَرِيضِ إِذَا تَكَلَّفَ حُضُورَ الْجُمُعَةِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَهُ تَحْلِيلُهَا ؛ لِفَقْدَانِ شَرْطِهَا ، فَأُشْبِهَتْ الْأَمَةَ وَالصَّغِيرَةَ ، فَإِنَّهُ لَمَّا فَقَدَتِ الْحُرِّيَّةَ وَالْبُلُوغَ مَلَكَ مَنَعُهَا ، «وَلَأَنَّهَا» لَيْسَتْ وَاجِبَةً عَلَيْهَا ، أُشْبِهَتْ سَائِرَ التَّطَوُّعِ . فَأَمَّا الْخُرُوجُ إِلَى حَجِّ التَّطَوُّعِ وَالْإِحْرَامُ بِهِ ، فَلَهُ مَنَعُهَا مِنْهُ .

١١٣٧ - مسألة : (وليس للرجل مَنَعُ امْرَأَتِهِ مِنْ حَجِّ الْفَرَضِ ، وَلَا تَحْلِيلُهَا إِنْ أَحْرَمَتْ بِهِ) بغيرِ خِلافٍ ، حَكَاهُ [٥/٣ ظ] ابْنُ الْمُنْذِرِ . فَإِنْ أَذِنَ لَهَا ، فَلَهُ الرَّجُوعُ مَا لَمْ تَتَلَبَّسْ بِالْإِحْرَامِ . وَمَتَى قُلْنَا : لَهُ تَحْلِيلُهَا .

الإنصاف قَوْلًا وَاحِدًا .

فائدة : حَيْثُ جَازَ لَهُ تَحْلِيلُهَا فَحَلَّلَهَا ، فَلَمْ يَقْبَلْ ، أَثِمَتْ ، وَلَهُ مُبَاشَرَتُهَا . قَوْلُهُ : وَلَيْسَ لِلزَّوْجِ مَنَعُ امْرَأَتِهِ مِنْ حَجِّ الْفَرَضِ ، وَلَا تَحْلِيلُهَا إِنْ أَحْرَمَتْ بِهِ . اعْلَمْ أَنَّهُ إِذَا اسْتَكْمَلَتِ الْمَرْأَةُ شُرُوطَ الْحَجِّ ، وَأَرَادَتِ الْحَجَّ ، لَمْ يَكُنْ لَزُوجِهَا مَنَعُهَا مِنْهُ ، وَلَا تَحْلِيلُهَا إِنْ أَحْرَمَتْ بِهِ . هَذَا الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ قَاطِبَةً . وَعَنْهُ ، لَهُ تَحْلِيلُهَا . قَالَ فِي « التَّلْخِصِ » : وَقِيلَ : فِيهِ رَوَايَتَانِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : فَيَتَوَجَّهُ مِنْهُ مَنَعُهَا . قَالَ : وَظَاهِرُهُ وَلَوْ أَحْرَمَتْ قَبْلَ الْمِيقَاتِ . وَأَمَّا إِذَا لَمْ تَسْتَكْمِلْ شُرُوطَ الْحَجِّ ، فَلَهُ مَنَعُهَا مِنَ الْخُرُوجِ لَهُ وَالْإِحْرَامُ بِهِ ، فَلَوْ خَالَفَتْ ، وَأَحْرَمَتْ ، وَالْحَالَةُ هَذِهِ ، لَمْ يَمْلِكْ تَحْلِيلُهَا . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقِيلَ :

(١ - ١) فِي الْأَصْلِ : « لِأَنَّهَا » . بَدُونِ الْوَاوِ .

الشرح الكبير

فَحَلَّلَهَا ، فَحُكِّمَهَا حُكْمُ الْمُخْصَرِّ ، يَلْزَمُهَا الْهَذْيُ ، أَوْ الصَّوْمُ إِنْ لَمْ تَجِدْهُ ، كَسَائِرِ الْمُخْصَرِّينَ . لَيْسَ لِلرَّجُلِ ^(١) مَنَعُ امْرَأَتِهِ مِنَ الْمُضِيِّ إِلَى الْحَجِّ الْوَاجِبِ عَلَيْهَا ، إِذَا كَمَلَتْ شُرُوطُهُ ، وَكَانَ لَهَا مَحْرَمٌ يَخْرُجُ مَعَهَا ؛ لِأَنَّهُ وَاجِبٌ ، وَلَيْسَ لَهُ مَنَعُهَا مِنَ الْوَاجِبَاتِ ، كَالصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ . وَهَذَا قَوْلُ النَّخَعِيِّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَهُوَ الصَّحِيحُ مِنْ قَوْلِي الشَّافِعِيِّ . وَلَهُ قَوْلٌ آخَرُ : أَنَّ لَهُ مَنَعَهَا ؛ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْحَجَّ عَلَى التَّرَاخِي . وَوَجْهُ ذَلِكَ مَا تَقَدَّمَ . وَيُسْتَحَبُّ لَهَا اسْتِغْدَانُهُ . نَصٌّ عَلَيْهِ . فَإِنْ أَذِنَ لَهَا ، وَإِلَّا خَرَجَتْ بِغَيْرِ إِذْنِهِ .

فصل : وَلَا تَخْرُجُ إِلَى الْحَجِّ فِي عِدَّةِ الْوَفَاةِ . نَصٌّ عَلَيْهِ . وَلَهَا الْخُرُوجُ إِذَا كَانَتْ مَبْتُوتَةً ؛ لِأَنَّ الْمَيِّتَ وَلُزُومَ مَنَزِلِهَا وَاجِبٌ فِي عِدَّةِ الْوَفَاةِ دُونَ الْمَبْتُوتَةِ ، فَإِنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهَا ذَلِكَ ، وَقُدِّمَ عَلَى الْحَجِّ ؛ لِأَنَّهُ يَفُوتُ . وَأَمَّا الرَّجْعِيَّةُ فَحُكْمُهَا حُكْمُ الزَّوْجَةِ ، فَإِنْ خَرَجَتْ لِلْحَجِّ فَتُوفَى زَوْجُهَا فِي الطَّرِيقِ ، فَسَنَذَكَّرُ ذَلِكَ فِي الْعِدَّةِ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . وَإِنْ لَمْ ^(٢) تَكْمُلْ شُرُوطُهُ ، فَلَهُ مَنَعُهَا مِنَ الْمُضِيِّ إِلَيْهِ وَالشُّرُوعِ فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ يُفُوتُ حَقَّهُ بِمَا لَيْسَ بِوَاجِبٍ عَلَيْهَا ، فَمَلَكَ مَنَعُهَا مِنْهُ ، كَصَوْمِ التَّطَوُّعِ .

فصل : فَإِنْ أُحْرِمَتْ بِالْحَجِّ الْوَاجِبِ عَلَيْهَا ، لَمْ يَكُنْ لَهُ مَنَعُهَا ، وَكَذَلِكَ

الإنصاف

يَمْلِكُهُ . وَهُوَ أَحْتِمَالٌ لِلْمُصَنِّفِ .

فوائد : الْأَوَّلَى ، حَيْثُ قُلْنَا : لَيْسَ لَهُ مَنَعُهَا . فَيُسْتَحَبُّ لَهَا أَنْ تَسْتَأْذِنَهُ .

(١) فِي م : وَ لِلزَّوْجِ .

(٢) سَقَطَ مِنْ م .

إِنْ أُخْرِمَتْ بِالْعُمْرَةِ الْوَاجِبَةِ ، وَلَا تَحْلِيلُهَا إِذَا أُخْرِمَتْ بِهَا^(١) فِي قَوْلٍ أَكْثَرَ أَهْلِ الْعِلْمِ ؛ مِنْهُمْ التَّخَعُّيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ فِي أَصَحِّ قَوْلَيْهِ ، وَقَالَ فِي الْآخِرِ : لَهُ مَنَعُهَا . لِأَنَّ الْحَجَّ عِنْدَهُ عَلَى التَّرَاجُحِ ، فَلَا يَتَّعَيْنُ فِي هَذَا الْعَامِ . وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ ؛ لِأَنَّ الْحَجَّ الْوَاجِبَ يَتَّعَيْنُ بِالشَّرْعِ فِيهِ ، فَصَارَ كَالصَّلَاةِ إِذَا أُخْرِمَتْ بِهَا فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا ، وَقَضَاءِ رَمَضَانَ إِذَا شَرَعَتْ فِيهِ ، وَلِأَنَّ حَقَّ الزَّوْجِ مُسْتَمِرٌّ عَلَى الدَّوَامِ ، فَلَوْ مَلَكَ مَنَعُهَا فِي هَذَا الْعَامِ ، مَلَكَهُ فِي كُلِّ عَامٍ ، فَيُقْضَى إِلَى إِسْقَاطِ أَحَدِ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ .

فصل : فَإِنْ أُخْرِمَتْ بِوَاجِبٍ ، فَحَلَفَ عَلَيْهَا زَوْجُهَا بِالطَّلَاقِ الثَّلَاثِ أَنْ لَا تَحُجَّ الْعَامَ ، فَلَيْسَ لَهَا أَنْ تَحِلَّ ؛ لِأَنَّ الطَّلَاقَ مُبَاحٌ ، وَلَيْسَ لَهَا تَرْكُ الْفَضِيلَةِ لِأَجْلِهِ . وَنَقَلَ مُهَنَّا ، عَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ، فَقَالَ : قَالَ عَطَاءٌ : الطَّلَاقُ هَلَاكٌ ، وَهِيَ بِمَنْزِلَةِ الْمُخْصَرِ . فَاحْتَجَّ بِقَوْلِ

وَنَقَلَ صَالِحٌ ، لَيْسَ لَهُ مَنَعُهَا ، وَلَا يَنْبَغِي أَنْ تَخْرُجَ حَتَّى تَسْتَأْذِنَهُ . وَنَقَلَ أَبُو طَالِبٍ ، إِنْ كَانَ غَائِبًا كَتَبَتْ إِلَيْهِ ، فَإِنْ أَذِنَ ، وَإِلَّا حَجَّتْ بِمَحْرَمٍ . وَقَالَ ابْنُ رَجَبٍ فِي « قَوَاعِدِهِ » : نَصَّ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةِ صَالِحٍ ، عَلَى أَنَّهَا لَا تَحُجُّ إِلَّا بِإِذْنِهِ ، وَأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ مَنَعُهَا . قَالَ : فَعَلَى هَذَا ، يُجْبَرُ عَلَى الْإِذْنِ لَهَا . الثَّانِيَةُ ، لَوْ أُخْرِمَتْ بِوَاجِبٍ فَحَلَفَ زَوْجُهَا بِالطَّلَاقِ الثَّلَاثِ ، أَنَّهَا لَا تَحُجُّ الْعَامَ ، لَمْ يَجْزُ أَنْ تَحِلَّ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَنَقَلَ ابْنُ مَنْصُورٍ ، هِيَ بِمَنْزِلَةِ الْمُخْصَرِ . وَاخْتَارَهُ [٢٦٦/١] وَابْنُ أَبِي مُوسَى ، كَمَا لَوْ مَنَعَهَا عَدُوٌّ مِنَ الْحَجِّ ، إِلَّا أَنْ تَدْفَعَ إِلَيْهِ مَالَهَا . وَنَقَلَ مُهَنَّا ،

(١) سقط من : م .

عطاءً ، فَلَعَلَّهُ ذَهَبَ إِلَيْهِ ؛ لِأَنَّ ضَرَرَ الطَّلَاقِ عَظِيمٌ ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ خُرُوجِهَا مِنْ بَيْتِهَا ، وَمُفَارَقَةِ زَوْجِهَا وَوَلَدِهَا ، وَقَدْ يَكُونُ ذَلِكَ أَعْظَمَ مِنْ ذَهَابِ مَالِهَا ، وَلِذَلِكَ سَمَّاهُ عَطَاءً هَلَاكًا . وَلِأَنَّهُ لَوْ مَنَعَهَا عَدُوٌّ مِنَ الْحَجِّ إِلَّا أَنْ تَذْفَعَ إِلَيْهِ مَالُهَا ، كَانَ ذَلِكَ حَضْرًا ، فَهَذَا أَوَّلِي .

فصل : وليس للوالدِ منعٌ وَلَدِهِ مِنْ حَجِّ الْفَرَضِ وَالتَّذَرِّ ، وَلَا تَحْلِيلِهِ مِنْ إِحْرَامِهِ ، وَلِيسَ لِلْوَلَدِ طَاعَتُهُ فِي تَرْكِهِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « لَا طَاعَةَ لِمَخْلُوقٍ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ تَعَالَى » ^(١) . فَأَمَّا التَّطَوُّعُ فَلَهُ مَنَعُهُ مِنَ الْخُرُوجِ إِلَيْهِ ^(٢) ؛ لِأَنَّ لَهُ مَنَعَهُ مِنَ الْعَزْوِ ، وَهُوَ مِنْ فُرُوضِ الْكِفَايَاتِ ، فَالتَّطَوُّعُ

وُسُئِلَ عَنِ الْمَسْأَلَةِ ، فَقَالَ : قَالَ عَطَاءٌ : الطَّلَاقُ هَلَاكٌ ، هِيَ بِمَنْزِلَةِ الْمُحْصَرِ . الْإِنْصَافِ وَوَجَّهَ فِي « الْفُرُوعِ » تَخْرِيجًا بِمَنْعِ الْإِحْرَامِ . وَقَالَ : هُوَ أَظْهَرُ وَأَقْيَسُ . ذَكَرَهُ فِي أَوَّلِ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . وَسَأَلَهُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ عَبْدِ قَالَ : إِذَا دَخَلَ أَوَّلُ يَوْمٍ مِنْ رَمَضَانَ ، فَأَمْرَأَتُهُ طَالِقٌ ثَلَاثًا إِنْ لَمْ يُحْرَمِ أَوَّلَ يَوْمٍ مِنْ رَمَضَانَ ؟ قَالَ : يُحْرَمُ ، وَلَا تَطْلُقُ أَمْرَأَتُهُ ، وَلِيسَ لِسَيِّدِهِ أَنْ يَمْنَعَهُ أَنْ يَخْرُجَ إِلَى مَكَّةَ إِذَا عَلِمَ مِنْهُ رُشْدًا . فَجَوَزَ أَحْمَدُ إِسْقَاطَ حَقِّ السَّيِّدِ لَضَرَرِ الطَّلَاقِ الثَّلَاثِ مَعَ تَأْكُيدِ حَقِّ الْآدَمِيِّ . وَرَوَى عَبْدُ اللَّهِ عَنْهُ ، لَا يُعْجِبُنِي أَنْ يَمْنَعَهُ . قَالَ فِي « الْإِنْصَارِ » : فَاسْتَحَبَّ أَنْ لَا يَمْنَعَهُ . الثَّلَاثَةُ ، لِيسَ لِلْوَالِدِ مَنَعٌ وَلَدِهِ مِنْ حَجٍّ وَاجِبٍ ، وَلَا تَحْلِيلِهِ مِنْهُ ، وَلَا يَجُوزُ لِلْوَلَدِ

(١) أخرجه مسلم ، في : باب وجوب طاعة الأمراء ... ، من كتاب الإمامة . صحيح مسلم ٣ / ١٤٦٩ . وأبو داود ، في : باب في الطاعة ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٢ / ٣٨ . والنسائي ، في : باب جزاء من أمر بمعصية فأطاع ، من كتاب البيعة . المجتبى ٧ / ١٤٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ١٣١ ، ٤٢٦ / ٤ ، ٤٢٧ ، ٤٣٢ ، ٤٣٦ ، ٥ / ٦٦ ، ٦٧ ، ٧٠ .

(٢) سقط من : م .

أولى . فإن أحرَمَ بغيرِ إذنه ، لم يَمْلِكْ تَحْلِيلَهُ ؛ لَأَنَّهُ وَجِبَ بالدُّخُولِ فيه ، فصارَ كالواجبِ ابتداءً ، أو كالنَّذرِ .

الشرح الكبير

فصل : فإن أحرمتِ المرأةُ بحجةِ النَّذرِ بغيرِ إذنٍ ، فهل لزومُها منعُها ؟ على روايتين ، حكاهما [٦/٣ و] القاضي أبو^(١) الحسين ؛ إحداهما ، ليس له منعُها ، كحجةِ الإسلامِ . والثانيةُ ، له منعُها ؛ لَأَنَّهُ وَجِبَ عليها بإيجابها ، أشبهَ حجَّ التطَوُّعِ إذا أحرمت به .

طاعتهُ فيه ، وله منعهُ مِنَ التَّطَوُّعِ كالجهادِ ، لكن ليس له تَحْلِيلُهُ إذا أحرَمَ ، للزُّومِ بهِ . ويلزمُه طاعةُ والدَيْهِ في غيرِ مَعْصِيَةٍ ، ويَحْرُمُ طاعتُهما فيها . ولو أمرَه بتأخيرِ الصَّلَاةِ لِيُصَلِّيَ بهِ ، أحرَّها . نصٌّ على ذلك كله . قال في « المُستَوْعِبِ » وغيره : ولو كانا فاسِقَيْنِ . وهو ظاهرُ إطلاقِ الإمامِ أحمدَ . وقال الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ : هذا فيما فيه نَفْعٌ لهما ، ولا ضررَ عليه ، فإن شقَّ عليه ولم يضرَّه ، وَجِبَ ، وإلا فلا . انتهى . وظاهرُ روايةِ أبي الحارثِ وجَعْفَرٍ ، لا طاعةَ لهما إلا في البرِّ . وظاهرُ روايةِ المروذِيِّ ، لا طاعةَ في مَكْرُوهِ . وظاهرُ روايةِ جماعةٍ ، لا طاعةَ لهما في تركِ مُسْتَحَبٍّ . وقال المَجْدُ ، وتبعه ابنُ تَمِيمٍ وغيره : لا يجوزُ له منعُ وَلَدِهِ مِن سُنَّةٍ رَاتِبَةٍ . وقال أحمدُ في مَنْ يَتَأَخَّرُ عن الصَّوْمِ الأوَّلِ لأجلِ أبيه : لا يُعْجِزُنِي ، هو يَقْدِرُ يَرِ أباهُ بغيرِ هذا . وقال في « الغُنْيَةِ » : يجوزُ تركُ التَّوَأْفَلِ لطاعتِهما ، بل الأَفْضَلُ طاعتُهما . ويأتِي في مَنْ يأمرُه أحدُ أبويهِ بالطلاقِ ، في كتابِ الطَّلَاقِ ، وكلامِ الشَّيْخِ تَقِيِّ الدِّينِ في أمرِهِ بِنِكَاحِ مُعَيَّنَةٍ . الرَّابِعَةُ ، ليس لوليِّ السَّفِيهِ المُبْدَرِ منعهُ مِنْ حجِّ الفَرَضِ ، ولكن يذْفَعُ نفقتهُ إلى ثِقَةٍ لِيُنْفِقَ عليه في الطَّرِيقِ . وإن أحرَمَ بنقلٍ وزادت نفقتهُ على نفقةِ الحجِّ ، ولم يَكْتَسِبِ الزَّائِدَ ، فقل : حُكْمُهُ

الإنصاف

(١) في م : « وأبو » .

فَصْلٌ : الشَّرْطُ الْخَامِسُ ، الْإِسْتِطَاعَةُ ؛ وَهُوَ أَنْ يَمْلِكَ زَادًا ^{المقنع}
وَرَاحِلَةً صَالِحَةً لِمِثْلِهِ بِأَلَيْهَا الصَّالِحَةِ لِمِثْلِهِ ، أَوْ مَا يَقْدِرُ بِهِ عَلَى
تَحْصِيلِ ذَلِكَ ، فَاضِلًا عَمَّا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنْ مَسْكَنٍ ، وَخَادِمٍ ،
وَقَضَاءٍ دَيْنِهِ ، وَمُؤْنَتِهِ وَمُؤْنَةِ عِيَالِهِ عَلَى الدَّوَامِ .

فصل : (الشَّرْطُ الْخَامِسُ ، الْإِسْتِطَاعَةُ ؛ وَهِيَ أَنْ يَمْلِكَ زَادًا وَرَاحِلَةً ^{الشرح الكبير}
صَالِحَةً لِمِثْلِهِ بِأَلَيْهَا الصَّالِحَةِ لِمِثْلِهِ ، أَوْ مَا يَقْدِرُ بِهِ عَلَى تَحْصِيلِ ذَلِكَ ،
فَاضِلًا عَمَّا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنْ مَسْكَنٍ ، وَخَادِمٍ ، وَقَضَاءٍ دَيْنِهِ ، وَمُؤْنَتِهِ وَمُؤْنَةِ
عِيَالِهِ عَلَى الدَّوَامِ) الْإِسْتِطَاعَةُ الْمُشْتَرَطَةُ لَوْجُوبِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ مِلْكُ الزَّادِ
وَالرَّاحِلَةِ . وَبِهِ قَالَ الْحَسَنُ ، وَمَجَاهِدٌ ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ ، وَالشَّافِعِيُّ ،

^{الإنصاف} **حُكْمُ الْعَبْدِ إِذَا أُحْرِمَ بِلَا إِذْنِ سَيِّدِهِ . وَصَحَّحَ فِي «النَّظْمِ» ، أَنَّهُ يَمْنَعُهُ . ذَكَرَهُ فِي أَوَاخِرِ**
الْحَجْرِ . وَقَالَ فِي «الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى» : فَلَهُ فِي الْأَصَحِّ مَنَعُهُ مِنْهُ ، وَتَحْلِيلُهُ بِصَوْمٍ ،
وَالْأَفْلَا . وَأُطْلِقَهُمَا فِي «الْفُرُوعِ» ، فَإِنْ مَنَعَهُ فَأُحْرِمَ ، فَهُوَ كَمَنْ ضَاعَتْ نَفَقَتُهُ .
قَوْلُهُ : الْخَامِسُ ، الْإِسْتِطَاعَةُ ؛ وَهُوَ أَنْ يَمْلِكَ زَادًا وَرَاحِلَةً . هَذَا الْمَذْهَبُ مِنْ
حَيْثُ الْجُمْلَةُ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ ، وَقُطِعَ بِهِ كَثِيرٌ مِنْهُمْ ، وَنَصَّ عَلَيْهِ .
واعتَبَرُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ ، فِي «كَشْفِ الْمُشْكِلِ» ، الزَّادَ وَالرَّاحِلَةَ فِي حَقِّ مَنْ يَحْتَاجُهُمَا ،
فَأَمَّا مَنْ أَمْكَنَهُ الْمَشْيُ وَالتَّكْسِبُ بِالصَّنْعَةِ ، فَعَلَيْهِ الْحَجُّ . وَاخْتَارَهُ الشَّيْخُ عَبْدُ
الْحَلِيمِ^(١) ، وَلَدُ الْمَجْدِ ، وَوَالِدُ الشَّيْخِ تَقِيِّ الدِّينِ ، فِي الْقُدْرَةِ بِالتَّكْسِبِ ، وَقَالَ :
هَذَا ظَاهِرٌ عَلَى أَصْلِنَا ، فَإِنَّ عِنْدَنَا ، يُجْبَرُ الْمُفْلِسُ عَلَى الْكَسْبِ ، وَلَا يُجْبَرُ عَلَى
الْمَسَآلَةِ . قَالَ : وَلَوْ قِيلَ بِوُجُوبِ الْحَجِّ عَلَيْهِ إِذَا كَانَ قَادِرًا عَلَى الْكَسْبِ ، وَإِنْ
بَعُدَتْ الْمَسَافَةُ ، كَانَ مُتَوَجِّهًا عَلَى أَصْلِنَا . وَقَالَ الْقَاضِي مَا قَالَهُ فِي «كَشْفِ الْمُشْكِلِ» ،

(١) عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله ابن تيمية الحراني ، شهاب الدين ، أبو المحاسن ، إمام محقق ، من أعيان الحنابلة . توفي سنة اثنتين وثمانين وستمائة . ذيل طبقات الحنابلة ٣١٠/٢ ، ٣١١ .

وإسحاق . قال الترمذي^(١) : والعَمَلُ عليه عند أهل العلم . وقال عكرمة : هي الصَّحَّةُ . وقال الضَّحَّاكُ : إن كان شاباً فليؤاجر نفسه بأكله وعقبه ، حتى يقضى نُسكُه . وعن مالك ، إن كان يُمكنه المشي ، وعادته سؤال الناس ، لزمه الحج ؛ لأن هذه الاستطاعة في حقه ، فهو كواجب الزاد والراحلة . ولنا ، أن النبي ﷺ فسر الاستطاعة بالزاد والراحلة ، فوجب الرجوع إلى تفسيره ، فروى الدارقطني^(٢) ، بإسناده عن جابر ،

الشرح الكبير

وزاد فقال : تُعتبر القدرة على تحصيله بصنعة أو مسألة إذا كانت عادته . انتهى . وقيل : من قدر أن يمشي عن مكة مسافة القصر ، لزمه الحج والعمرة ؛ لأنه مُستطيع ، فيدخل في الآية . ذكره في « الرعاية » . فعلى المذهب ، يُستحب الحج لمن أمكنه المشي والتكسب بالصنعة ، ويكره لمن له حرفة المسألة . قال أحمد : لا أحب له ذلك . واختلف الأصحاب في قول أحمد : لا أحب كذا . هل هو للتخريم أو للكره ؟ على وجهين . على ما يأتي في آخر الكتاب . وعلى المذهب في أصل المسألة ، يُشترط الزاد ، سواء قربت المسافة أو بعدت . قال في « الفروع » : والمُراد ، إن احتاج إليه ، ولهذا قال ابن عقيل في « الفنون » : الحج بدني محض ، ولا يجوز دعوى أن المال شرط في وجوبه ؛ لأن الشرط لا يحصل المشروط دونه ، وهو المصحح للمشروط ، ومعلوم أن المكى يلزمه ، ولا مال له . انتهى .

الإنصاف

(١) انظر : عارضة الأحوذى ٢٨/٤ .

(٢) في : أول كتاب الحج . سنن الدارقطني ٢١٥/٢ - ٢١٨ .

كما أخرجه البيهقي ، عن أنس وعائشة وابن عمر ، في : باب الرجل يطيق الحج ماشياً ، من كتاب الحج . السنن الكبرى ٣٣٠/٤ .

وأخرجه عن ابن عمر الترمذي وابن ماجه . انظر التخریج التالی . وانظر الكلام على طرقه وأسانيده في : إرواء الغلیل ١٦٠/٤ - ١٦٧ .

وعبد الله بن عمر ، وعبد الله بن عمرو ، وأنس ، وعائشة ، رضى الله عنهم ، أن النبي ﷺ سئل : ما السبيل ؟ قال : « الزَّادُ وَالرَّاحِلَةُ » . وروى ابن عمر ، قال : جاء رجل إلى النبي ﷺ ، فقال : يا رسول الله ، ما يُوجب الحج ؟ قال : « الزَّادُ وَالرَّاحِلَةُ » . رواه الترمذى^(١) ، وقال : حديث حسن . وروى الإمام أحمد^(٢) ، قال : ثنا هُشَيْمٌ ، عن يونس ، عن الحسن ، قال : لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾^(٣) . قال رجل : يا رسول الله ، ما السبيل ؟ قال : « الزَّادُ وَالرَّاحِلَةُ » . ولأنها عبادة تتعلّق بقطع مسافة بعيدة ،

ويُشترطُ ملكُ الزَّادِ ، فإن لم يكن في المنازل ، لزمه حملُه ، وإن وجدَه في المنازل ، لم يلزمه حملُه إن كان بتمنٍ مثله ، وإن وجدَه بزيادةٍ ، ففيه طريقان ؛ أحدهما ، أن حكمه حكمُ شراءِ الماءِ للوضوءِ إذا عُدِمَ ، على ما تقدّم في باب التَّيْمَمِ . وهذا هو الصَّحيحُ مِنَ المذهبِ . قدّمه في « الْمُغْنَى » ، و « الشَّرْح » ، و « شَرْحِ الْمَجْدِ » ، و « الفروع » . والثَّانِي ، يلزمُه هنا بذلُ الزَّيَادَةِ الَّتِي لَا تُجَحِّفُ بِمَالِهِ ، وإن منعناه في شراءِ الماءِ للوضوءِ . وهى طريقةُ أبى الخطَّابِ ، وتبعه صاحبُ « الْمُستَوْعَبِ » ، [٢٦٦/١] والمُصنِّفُ فى « الكافى » ، و « الرِّعَايَتَيْنِ » ، و « الحَاوِيَيْنِ » ، وغيرهم . وفرَّقوا بين التَّيْمَمِ وبينَ هذا بأنَّ الماءَ يَتَكَرَّرُ عَدْمُهُ ، والحجُّ التَّزَمَ فيه

(١) فى : باب ما جاء فى إيجاب الحج بالزاد والراحلة ، من أبواب الحج ، وفى : باب تفسير سورة آل عمران ، من أبواب التفسير . عارضة الأحمدي ٢٧/٤ ، ١٢٤/١١ ، ١٢٥ . كما أخرجه ابن ماجه ، فى : باب ما يوجب الحج ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٩٦٧/٢ .

(٢) مسائل الإمام أحمد رواية ابنه عبد الله ٦٧٥/٢ . ومن رواية أبى داود ٩٧ .

كما أخرجه البيهقي ، فى : باب بيان السبيل ، من كتاب الحج . السنن الكبرى ٣٢٧/٤ .

(٣) سورة آل عمران ٩٧ .

فاشترط لوجوبها الزاد والراحلة ، كالجهاد . وما ذكره ليس باستطاعة ، فإنه شاق وإن كان عادة . والاعتبار بعموم الأحوال دون خصوصها ، كما أن رخص السفر تعم من يشق عليه ومن لا يشق عليه . وكذلك من كان له ما يقدر به على تحصيل الزاد والراحلة بالشروط المذكورة ؛ لأنه في معنى ملك الزاد والراحلة . ولأن القدرة على ما تحصل به الرقبة في الكفارة كملك الرقبة ، فكذلك ههنا .

فصل : ويختص اشتراط الراحلة بالبعيد الذي بينه وبين البيت مسافة القصر ، فأما القريب الذي يمكنه المشى ، فلا يعتبر وجود الراحلة في حقه ؛ لأنها مسافة قريبة ، يمكنه السعى إليها ، فلزمه ، كالسعى إلى الجمعة ، وإن كان ممن لا يمكنه المشى ، كالشيخ الكبير ، اعتبر وجود الحمولة في حقه ، لأنه عاجز عن المشى إليه ^(١) ، أشبه البعيد . وأما الزاد ، فلا بد منه ، فإن لم يجد زاداً ، ولا قدر على كسبه ، لم يلزمه الحج .

المشاق ، فكذا الزيادة في ثمنه إذا كانت لا تجحف بماله ؛ لئلا يفوت . نقله المجتد في « شرحه » . ويشترط أيضاً ، القدرة على وعاء الزاد ؛ لأنه لا بد منه . وأما الراحلة ، فيشترط القدرة عليها مع البعد ؛ وقدره مسافة القصر فقط ، إلا مع العجز ، كالشيخ الكبير ونحوه ؛ لأنه لا يمكنه . وقال في « الكافي » : وإن عجز عن المشى ، وأمكنه الحبو ، لم يلزمه . قال في « الفروع » : وهو مراد غيره .

قوله في الراحلة : صالحة لمثله . يعنى ، في العادة ؛ لاختلاف أحوال الناس ؛ لأن اعتبار الراحلة للقادر على المشى لدفع المشقة . قاله المصنف وجماعة من

(١) سقط من : م .

فصل : والزَّادُ [٦/٣ ط] الذى تُشْتَرَطُ الْقُدْرَةُ عَلَيْهِ ، هُوَ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي ذَهَابِهِ وَرُجُوعِهِ ، مِنْ مَأْكُولٍ وَمَشْرُوبٍ وَكُسُوفٍ ، فَإِنْ كَانَ يَمْلِكُهُ ، أَوْ وَجَدَهُ يُبَاعُ بِشَمَنِ الْمِثْلِ فِي الْعَلَاءِ وَالرُّخْصِ ، أَوْ بزيادةٍ يَسِيرَةٍ لَا تُجْحِفُ بِمَالِهِ ، لَزِمَهُ شِرَاؤُهُ ، وَإِنْ كَانَتْ تُجْحِفُ بِهِ ^(١) لَمْ يَلْزَمَهُ ، كَمَا قُلْنَا فِي شِرَاءِ الْمَاءِ لِلْوُضُوءِ . وَإِذَا كَانَ يَجِدُ الزَّادَ فِي كُلِّ مَنْزِلٍ ، لَمْ يَلْزَمَهُ حَمْلُهُ ، وَإِنْ لَمْ يَجِدْهُ كَذَلِكَ ، لَزِمَهُ حَمْلُهُ ، وَأَمَّا الْمَاءُ وَعَلْفُ الْبَهَائِمِ فَسَنَذْكُرُهُ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

فصل : وَيُشْتَرَطُ أَنْ يَجِدَ رَاحِلَةً تَصْلُحُ لِمِثْلِهِ ؛ إِمَّا بِشِرَاءٍ أَوْ كِرَاءٍ ، لَذَهَابِهِ وَرُجُوعِهِ ، وَيَجِدَ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنْ آلَتِهَا الَّتِي تَصْلُحُ لِمِثْلِهِ ، فَإِنْ كَانَ مِنْ يَكْفِيهِ الرَّحْلُ وَالْقَتَبُ ، وَلَا يَخْشَى السُّقُوطَ ، اكْتَفَى بِذَلِكَ .

الأصحاب . ولم يذكره بعضهم ؛ لظاهر النص . واعتبر في « المُسْتَوْعِبِ » إمكان الرُّكُوبِ ، مع أنه قال : رَاحِلَةً تَصْلُحُ لِمِثْلِهِ .

تنبيه : ظاهرُ كلامِ المُصَنِّفِ فِي قَوْلِهِ عَنِ الرَّاحِلَةِ : تَصْلُحُ لِمِثْلِهِ . أَنَّهُ لَا يُعْتَبَرُ ذَلِكَ فِي الزَّادِ . وَهُوَ صَحِيحٌ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ فِي عَادَةِ مِثْلِهِ فِي الزَّادِ ، يَلْزَمُهُ ؛ لظاهرِ النصِّ ؛ لِئَلَّا يُفْضَى إِلَى تَرْكِ الْحَجِّ ، بِخِلَافِ الرَّاحِلَةِ . قَالَ : وَيَتَوَجَّهُ احْتِمَالٌ ، أَنَّهُ كَالرَّاحِلَةِ . انْتَهَى . قُلْتُ : قَطَعَ بِذَلِكَ فِي « الْوَجِيزِ » ؛ فَقَالَ : وَوَجَدَ زَادًا وَمَرَكُوبًا صَالِحِينَ لِمِثْلِهِ . وَقَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَالْمُرَادُ بِالزَّادِ ، أَنْ لَا يَحْصُلَ مَعَهُ ضَرَرٌ لِرَدَائِعِهِ .

فائدة : إِذَا لَمْ يَقْدِرْ عَلَى خِدْمَةِ نَفْسِهِ ، وَالْقِيَامِ بِأَمْرِهِ ، اعْتَبِرَ مَنْ يَخْدُمُهُ ؛ لِأَنَّهُ

(١) فِي م : بِمَالِهِ .

وإن كان مِمَّنْ لم تَجَرِ عادته بذلك ، أو يخشى السقوطَ عنهما ، اعتُبرَ وجودُ مَحْمِلٍ وما أشبهه ، ممَّا^(١) لا يُخشى سقوطه عنه ، ولا مَشَقَّةٌ فيها ؛ لأنَّ اعتبارَ الرَّاحِلَةِ في حَقِّ القَادِرِ على المَشْيِ ، إنما كان لدفعِ المَشَقَّةِ ، فيجبُ أن يُعْتَبَرَ هَهُنَا ما تَنَدَفَعُ به المَشَقَّةُ ، وإن كان مِمَّنْ لا يَقْدِرُ على خِدْمَةِ نَفْسِهِ والقيامِ بأمره ، اعتُبرتِ القُدْرَةُ على مَنْ يَخْدُمُهُ ؛ لأنه من سَبِيلِهِ .

فصل : ويُعْتَبَرُ أن يَكُونَ هذا فاضلاً عما يَحْتَاجُ إليه لَتَفَقَّةٍ عِيَالِهِ الذين تَلَزَّمَهُ مُؤَنَّتُهُمْ ، في مُضِيهِ وِرْجُوعِهِ ؛ لأنَّ التَّفَقَّةَ تَتَعَلَّقُ بها حُقُوقُ الآدَمِيِّينَ ، وهم أَخَوُجُ ، وَحَقُّهُمْ آكَدُ . وقد رَوَى عبدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو ، عن النَبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قال : « كَفَى بِالْمَرْءِ إِثْمًا أَنْ يُضَيِّعَ مَنْ يَقُوتُ » . رواه أَبُو داودَ^(٢) . وَأَنْ يَكُونَ فاضلاً عما يَحْتَاجُ هو وأَهْلُهُ إليه ، مِنْ مَسْكَنِ

مِنْ سَبِيلِهِ . قاله الْمُصَنِّفُ . وقال في « الفروع » : وظاهرُهُ ، لو أمكنه ، لَزِمَهُ ؛ عملاً بظاهرِ النَّصِّ ، وكلامُ غيره يَقْتَضِي أَنَّهُ كالرَّاحِلَةِ ، لَعَدَمِ الفَرْقِ .

قوله : فاضلاً عن مُؤَنَّتِهِ ومُؤَنَةِ عِيَالِهِ على الدَّوامِ . اعلم أَنَّهُ تُعْتَبَرُ كِفَايَتُهُ وَكِفَايَةُ عِيَالِهِ إلى أَنْ يَعُودَ ، بلا خِلافٍ . والصَّحِيحُ مِنَ المَذْهَبِ ، أَنَّهُ يُعْتَبَرُ أَنْ يَكُونَ لَهُ إِذَا رَجَعَ ما يَقُومُ بِكِفَايَتِهِ وَكِفَايَةِ عِيَالِهِ على الدَّوامِ ، مِنْ عَقَارٍ أَوْ بِضَاعَةٍ أَوْ صِنَاعَةٍ ، وعليه أَكْثَرُ الأَصْحَابِ . وهو ظاهرٌ ما جَزَمَ به في « الْهِدَايَةِ » ، و « الْمَذْهَبِ » ، و « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، و « الْمُسْتَوْعِبِ » ، و « الْخُلَاصَةِ » ، و « الْعُمْدَةِ » ، و « التَّلْخِيسِ » ، و « الْبُلْعَةِ » ، و « شَرْحِ الْمَجْدِ » ، و « مُحَرَّرِهِ » ، و « الْإِفَادَاتِ » ، و « النَّظْمِ » ، و « الْحَاوِيَيْنِ » ، و « إِدْرَاكِ الْعَايَةِ » ، و « الْمُنُورِ » ، وغيرِهِمْ ؛

(١) في م : « مِنْ » .

(٢) تقدم تخريجه في ٣١٧/٧ .

وخادِمٍ وما لأبد منه ، وأن يَكُونَ فاضِلاً عن قَضَاءِ دَيْنِهِ ؛ لأنَّ قَضَاءَ الدَّيْنِ مِنْ حَوَائِجِهِ الْأَصْلِيَّةِ ، وَيَتَعَلَّقُ بِهِ حُقُوقُ الْآدَمِيِّينَ ، فهو آكَدُ ، وكذلك مَنْعُ الزَّكَاةِ مع تَعَلُّقِ حُقُوقِ الْفُقَرَاءِ بِهَا ، وَحَاجَتِهِمْ إِلَيْهَا ، فَالْحَجُّ الَّذِي هُوَ خَالِصٌ حَقُّ اللَّهِ تَعَالَى أَوْلَى ، وَسَوَاءٌ كَانَ الدَّيْنُ لآدَمِيٍّ مُعَيَّنٍ ، أَوْ مِنْ حُقُوقِ اللَّهِ تَعَالَى ، كزكاةٍ فِي ذِمَّتِهِ ، أَوْ كِفَارَاتٍ وَنَحْوِهَا . وَإِنْ احتَاجَ إِلَى النِّكَاحِ ، وخَافَ على نَفْسِهِ الْعَنَتَ ، قَدَّمَ التَّزْوِيجَ ؛ لِأَنَّهُ وَاجِبٌ عَلَيْهِ ، لَا غِنَى^(١) بِهِ عَنْهُ ، فهو كَنَفَقَتِهِ ، وَإِنْ لم يَخَفْ قَدَّمَ الْحَجَّ ؛ لِأَنَّ النِّكَاحَ تَطَوُّعٌ ، فلا يُقَدَّمُ على الْحَجِّ الْوَاجِبِ . وَإِنْ حَجَّ مَنْ تَلَزَّمَهُ هَذِهِ الْحُقُوقُ وَضَيِّعَهَا ، صَحَّ حَجُّهُ ؛ لِأَنَّهَا مُتَعَلِّقَةٌ بِذِمَّتِهِ ، فلا تَمْنَعُ صِحَّةَ حَجِّهِ .

فصل : وَمَنْ لَهُ دَارٌ يَسْكُنُهَا ، أَوْ يَسْكُنُهَا عِيَالُهُ ، أَوْ يَحْتَاجُ إِلَى أَجْرَتِهَا لِنَفَقَةِ نَفْسِهِ أَوْ عِيَالِهِ ، أَوْ بِضَاعَةً مَتَى نَقَصَهَا اخْتِلَافُ رَبِّحُهَا ، فلم تَكْفِهِمْ ،

لِاقْتِصَارِهِمْ عَلَيْهِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « تَجْرِيدِ الْعِنَايَةِ » . وَقَالَ فِي « الرُّوَضَةِ » ، « الْكَافِي » : تُعْتَبَرُ كِفَايَةُ عِيَالِهِ إِلَى أَنْ يَعُودَ فَقَط . قَدَّمَهُ فِي « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْفَائِقِ » . نَقَلَ أَبُو طَالِبٍ ، يَجِبُ عَلَيْهِ الْحَجُّ إِذَا كَانَ مَعَهُ نَفَقَةٌ تُبْلِغُهُ مَكَّةَ وَيَرْجِعُ ، وَيُخَلِّفُ نَفَقَةً لِأَهْلِهِ حَتَّى يَرْجِعَ .

تَبَيَّنَ : ظَاهِرُ قَوْلِهِ : فاضِلاً عن قَضَاءِ دَيْنِهِ . أَنَّهُ سَوَاءٌ كَانَ حَالاً أَوْ مُوَجَّلاً ، وَسَوَاءٌ كَانَ لآدَمِيٍّ أَوْ لِلَّهِ . وَهُوَ صَحِيحٌ ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَقَالَ فِي « الْمَذْهَبِ » ، وَ « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » : وَأَنْ لَا يَكُونَ عَلَيْهِ دَيْنٌ حَالٌ يُطَالَبُ بِهِ ، بِحَيْثُ لو قَضَاهُ لم يَقْدِرْ عَلَى كَمَالِ الزَّادِ وَالرَّاحِلَةِ . انْتَهَى . فَظَاهِرُهُ ، أَنَّهُ لو كَانَ

(١) فِي م : « غِنَاء » .

أو سَائِمَةٌ يَحْتَاجُونَ إِلَيْهَا ، لم يَلْزَمَهُ الْحَجُّ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا . وإن كان له مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ فَاضِلٌ عَنْ حَاجَتِهِ لَزِمَهُ بَيْعُهُ فِي الْحَجِّ . فَإِنْ كَانَ لَهُ مَسْكَنٌ وَاسِعٌ يَفْضُلُ عَنْ حَاجَتِهِ ، وَأَمَكَّنَهُ بَيْعُهُ وَشِرَاءُ مَا [٧/٣] يَكْفِيهِ ، وَيَفْضُلُ قَدْرُ مَا يَحُجُّ^(١) بِهِ ، لَزِمَهُ . وَإِنْ كَانَتْ لَهُ كُتُبٌ يَحْتَاجُ إِلَيْهَا ، لم يَلْزَمَهُ بَيْعُهَا فِي الْحَجِّ ، وَإِلَّا لَزِمَهُ . وَإِنْ كَانَ لَهُ بَكْتَابٌ نُسَخَتَانِ ، يَسْتَغْنِي بِأَحَدَاهُمَا ، بَاعَ الْأُخْرَى . وَإِنْ كَانَ لَهُ ذَيْنَّ عَلَى مَلِيٍّ بِإِذِلِّ لَهُ يَكْفِيهِ فِي الْحَجِّ ، لَزِمَهُ ؛ لِأَنَّهُ قَادِرٌ ، وَإِنْ كَانَ عَلَى مُعْسِرٍ ، أَوْ تَعَذَّرَ اسْتِيفَاؤُهُ لم يَلْزَمَهُ .

فصل : فَإِنْ تَكَلَّفَ الْحَجَّ مَنْ لَا يَلْزَمُهُ ، وَأَمَكَّنَهُ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ ضَرَرٍ يَلْحَقُ بغيره ، مَثَلُ مَنْ^(٢) يَمْشِي وَ^(٣) يَكْتَسِبُ بِصِنَاعَةٍ كَالْخَزْرِ ، أَوْ مُعَاوَنَةٍ مَنْ يُتَّفَقُ عَلَيْهِ ، أَوْ يُكْتَرَى لَزَادِهِ وَلَا يَسْأَلُ النَّاسَ ، اسْتَحَبَّ لَهُ الْحَجُّ ؛

مُوجِبًا ، أَوْ كَانَ حَالًا وَلَكِنْ لَا يُطَالَبُ بِهِ ، أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ . وَلَمْ يَذْكُرْهُ الْأَكْثَرُ ، بَلْ ظَاهِرُ كَلَامِهِمْ ، عَدَمُ الْوُجُوبِ .

فائدة : إِذَا خَافَ الْعَتَمَ مَنْ يَقْدِرُ عَلَى الْحَجِّ ، قَدَّمَ النِّكَاحَ عَلَيْهِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . نَصٌّ عَلَيْهِ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ ، وَقَطَعَ بِهِ أَكْثَرُهُمْ ؛ لِوُجُوبِهِ إِذْنٍ . وَحَكَاهُ الْمَجْدُ إِجْمَاعًا ، لَكِنْ نُوزِعَ فِي ادِّعَاءِ الْإِجْمَاعِ . وَقِيلَ : يُقَدَّمُ الْحَجُّ . اخْتَارَهُ بَعْضُ الْأَصْحَابِ ، كَمَا لَوْ لَمْ يَخَفْهُ ، إِجْمَاعًا .

قوله : فَاضِلًا عَمَّا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنْ مَسْكَنٍ وَخَادِمٍ . وَكَذَا مَا لَا بُدَّ لَهُ مِنْهُ .

فائدة : لَوْ فَضِّلَ مِنْ ثَمَنِ ذَلِكَ مَا يَحُجُّ بِهِ بَعْدَ شِرَائِهِ مِنْهُ مَا يَكْفِيهِ ، لَزِمَهُ

(١) فِي م : يحتاج .

(٢ - ٣) سَقَطَ مِنْ م .

وَلَا يَصِيرُ مُسْتَطِيعًا يَبْذُلُ غَيْرَهُ بِحَالٍ ، المقنع

الشرح الكبير

لقول الله تعالى : ﴿ يَا تَوَكُّلْ رَجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ ﴾ ^(١) . فَقَدَّمَ ذِكْرَ الرِّجَالِ . وَلَأنَّ فِيهِ مُبَالِغَةٌ فِي طَاعَةِ اللَّهِ ، وَخُرُوجًا مِنَ الْخِلَافِ . وَإِنْ كَانَ يَسْأَلُ النَّاسَ ، كُرَّةَ الْحَجِّ لَهُ ؛ لِأَنَّهُ يُضَيِّقُ عَلَى النَّاسِ ، وَيَحْصُلُ كُلًّا عَلَيْهِمْ فِي التَّزَامِ مَا لَا يَلْزَمُهُ . وَسُئِلَ أَحْمَدُ عَمَّنْ يَدْخُلُ الْبَادِيَةَ بِلا زَادٍ وَلَا رَاحِلَةٍ ؟ فَقَالَ : لَا أَحِبُّ لَهُ ذَلِكَ ، هَذَا يَتَوَكَّلُ عَلَى أَزْوَاجِ النَّاسِ .

١١٣٨ - مسألة : (وَلَا يَصِيرُ مُسْتَطِيعًا يَبْذُلُ غَيْرَهُ بِحَالٍ) لَا يَلْزَمُهُ الْحَجُّ يَبْذُلُ غَيْرَهُ لَهُ ، وَلَا يَصِيرُ مُسْتَطِيعًا بِذَلِكَ ، سَوَاءٌ كَانَ الْبَاذِلُ قَرِيبًا أَوْ أَجْنَبِيًّا ، وَسَوَاءٌ بَذَلَ لَهُ الرُّكُوبَ وَالزَّادَ ، أَوْ بَذَلَ لَهُ مَالًا . وَهُوَ قَوْلُ الْأَكْثَرِينَ . وَعَنِ الشَّافِعِيِّ ، أَنَّهُ إِذَا بَذَلَ لَهُ وَلَدُهُ مَا يَتِمَكَّنُ بِهِ مِنَ الْحَجِّ لَزَمَهُ ؛ لِأَنَّهُ أَمَكَتَهُ الْحَجُّ مِنْ غَيْرِ مَنَّةٍ تَلْزَمُهُ ، وَلَا ضَرَرَ يُلْحَقُهُ ، فَلَزَمَهُ الْحَجُّ ، كَمَا لَوْ مَلَكَ الزَّادَ وَالرَّاحِلَةَ . وَلَنَا ، أَنَّ قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ : « يُوجِبُ الْحَجُّ الزَّادَ وَالرَّاحِلَةَ » ^(٢) . يَتَعَيَّنُ فِيهِ تَقْدِيرُ مِلْكٍ ذَلِكَ ، أَوْ مِلْكٍ مَا يَحْصُلُ بِهِ ، بِدَلِيلٍ مَا لَوْ كَانَ أَجْنَبِيًّا ، وَلَأنَّهُ لَيْسَ بِمَالِكٍ لِلزَّادِ وَالرَّاحِلَةِ ، وَلَا تَمَنُّهُمَا ، فَلَمْ يَلْزَمَهُ الْحَجُّ ، كَمَا لَوْ بَذَلَ لَهُ وَالِدُهُ . وَلَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ مَنَّةٌ ، وَلَوْ

الْحَجُّ . قَالَه الْأَصْحَابُ . وَلَوْ اخْتِجَإَ إِلَى كُتُبِهِ ، لَمْ يَلْزَمُهُ بَيْعُهَا . فَلَوْ اسْتَعْنَى بِإِخْدَى النَّسَحَتَيْنِ بِكِتَابٍ ^(٣) ، بَاعَ الْأُخْرَى . قَالَه الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ ، وَمَنْ تَبِعَهُمَا . وَتَقَدَّمَ نَظِيرُهُ فِي أَوَّلِ بَابِ الْفِطْرَةِ .

(١) سورة الحج ٢٧ .

(٢) تقدم تخريجه في صفحة ٤٣ .

(٣) في ١ : « لكتاب » ، وانظر الفروع ٢٣١/٣ .

فَمَنْ كَمَلَتْ لَهُ هَذِهِ الشُّرُوطُ ، وَجَبَ عَلَيْهِ الْحَجُّ عَلَى الْفَوْرِ .

سَلَّمْنَاهُ فَيَنْطَلُ بِبَذْلِ الْوَالِدَةِ^(١) ، وَبَذْلِ مَنْ لِلْمَبْذُولِ لَهُ^(٢) عَلَيْهِ أَيَادٍ كَثِيرَةٌ وَنَعَمْ .

١١٣٩ - مسألة : (فَمَنْ كَمَلَتْ لَهُ هَذِهِ الشُّرُوطُ ، وَجَبَ عَلَيْهِ الْحَجُّ عَلَى الْفَوْرِ) مَنْ كَمَلَتْ فِيهِ هَذِهِ الشُّرُوطُ وَجَبَ عَلَيْهِ الْحَجُّ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا مِنَ الْأَدِلَّةِ ، وَيَجِبُ عَلَيْهِ عَلَى الْفَوْرِ ، إِذَا أَمَكَّنْهُ فِعْلُهُ ، وَلَمْ يَجْزَلْهُ تَأْخِيرُهُ . وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : يَجِبُ الْحَجُّ وَجُوبًا مُوسَّعًا ، وَلَهُ تَأْخِيرُهُ . وَحَكَى ابْنُ أَبِي مُوسَى وَجْهًا مِثْلَ قَوْلِهِ . وَحَكَاهُ ابْنُ حَامِدٍ عَنْ الْإِمَامِ أَحْمَدَ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ أَبَا بَكْرٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، عَلَى الْحَجِّ^(٣) ، وَتَخَلَّفَ بِالْمَدِينَةِ ، غَيْرَ مُحَارِبٍ وَلَا مَشْغُولٍ بِشَيْءٍ ،

قَوْلُهُ : فَمَنْ كَمَلَتْ فِيهِ هَذِهِ الشُّرُوطُ ، وَجَبَ عَلَيْهِ الْحَجُّ عَلَى الْفَوْرِ . هَذَا الْمَذْهَبُ بِلا رَيْبٍ . نَصَّ عَلَيْهِ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ ، وَقَطَعَ بِهِ كَثِيرٌ مِنْهُمْ . وَعَنْهُ ، لَا يَجِبُ عَلَى الْفَوْرِ ، بَلْ يَجُوزُ تَأْخِيرُهُ . ذَكَرَهَا ابْنُ حَامِدٍ . وَاخْتَارَهُ أَبُو

(١) فِي م : « الْوَالِد » .

(٢) سَقَطَ مِنْ : م .

(٣) حَدِيثُ تَأْمِيرِ أَبِي بَكْرٍ عَلَى الْحَجِّ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ مَا يَسْتَرُ مِنَ الْعَوْرَةِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ ، وَفِي : بَابِ لَا يَطُوفُ بِالْبَيْتِ عَرِيَانًا ... ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ ، وَفِي : بَابِ كَيْفَ يَنْبَذُ إِلَى أَهْلِ الْعَهْدِ ، مِنْ كِتَابِ الْجَزْيَةِ ، وَفِي : بَابِ حَجَّ أَبِي بَكْرٍ بِالنَّاسِ فِي سَنَةِ تِسْعٍ ، مِنْ كِتَابِ الْمَغَازِي ، وَفِي : بَابِ قَوْلِهِ : ﴿ فَسِيحُوا فِي الْأَرْضِ ﴾ ، وَبَابِ قَوْلِهِ : ﴿ وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ بِيَوْمِ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ ﴾ وَبَابِ : ﴿ إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ ، فِي تَفْسِيرِ سُورَةِ بَرَاءَةِ ، مِنْ كِتَابِ التَّفْسِيرِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١ / ١٠٣ ، ٢ / ١٨٨ ، ٤ / ١٢٤ ، ٥ / ٢١٢ ، ٦ / ٨٠ ، ٨١ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ لَا يَحْجُ الْبَيْتَ مُشْرِكًا ... ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٢ / ٩٨٢ . وَأَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ يَوْمِ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ١ / ٤٥١ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ ﴾ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ الْمُجْتَمِعِ ٥ / ١٨٦ ، وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٣ / ٣ .

وَتَخَلَّفَ أَكْثَرُ الْمُسْلِمِينَ قَادِرِينَ عَلَى الْحَجِّ ، وَلَأنَّهُ إِذَا أَخْرَهَ ثُمَّ فَعَلَهُ فِي السَّنَةِ الْأُخْرَى ، لَمْ يَكُنْ قَاضِيًا ، دَلَّ عَلَى أَنَّ وُجُوبَهُ عَلَى التَّرَاجِي . وَلَنَا ، قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ ^(١) . وَقَوْلُهُ : ﴿ وَاتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ ^(٢) . وَالْأَمْرُ عَلَى الْفَوْرِ . وَرَوَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « مَنْ أَرَادَ الْحَجَّ فَلْيَتَعَجَّلْ » ^(٣) . رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، وَأَبُو دَاوُدَ ، وَابْنُ مَاجَهَ ^(٤) . وَفِي رِوَايَةِ أَحْمَدَ ، وَابْنِ مَاجَهَ : « فَإِنَّهُ قَدْ يَمْرَضُ الْمَرِيضُ ، وَتَضِلُّ الضَّالَّةُ ، وَتَعْرِضُ الْحَاجَةُ » . قَالَ أَحْمَدُ : وَرَوَاهُ الثَّوْرِيُّ ، وَوَكَيْعٌ ، عَنْ أَبِي إِسْرَائِيلَ ، عَنْ فَضِيلِ بْنِ عَمْرٍو ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، عَنْ أَخِيهِ الْفَضْلِ ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ . وَعَنْ عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ مَلَكَ زَادًا [٧/٣] وَرَاحِلَةً تَبْلُغُهُ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ ، وَلَمْ يُحِجَّ ، فَلَا عَلَيْهِ أَنْ يَمُوتَ يَهُودِيًّا أَوْ نَصْرَانِيًّا » . قَالَ التِّرْمِذِيُّ ^(٥) : لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ ، وَفِي

حَازِمٍ ، وَصَاحِبُ « الْفَائِقِ » . وَذَكَرَهُ ابْنُ أَبِي مُوسَى وَجْهًا . زَادَ الْمَجْدُ ، مَعَ الْغَزْمِ عَلَى فِعْلِهِ فِي الْجُمْلَةِ . وَيَأْتِي فِي كِتَابِ الْعَصَبِ ، إِذَا حَجَّ بِمَالٍ غَضَبٍ .

(١) سورة آل عمران ٩٧ .

(٢) سورة البقرة ١٩٦ .

(٣) فِي النِّسْخِ : « فَلْيَتَعَجَّلْ » وَالثَّبُوتُ مِنْ كِتَابِ السَّنَةِ .

(٤) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ حَدَّثَنَا مَسْدَدٌ ... ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ٤٠٢/١ . وَابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ الْخُرُوجِ إِلَى الْحَجِّ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَهَ ٩٦٢/٢ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٣٥٥ ، ٣٢٣ ، ٣١٤ ، ٢٢٥ ، ٢١٤/١ .

(٥) فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي التَّغْلِيظِ فِي تَرْكِ الْحَجِّ ، مِنْ أَبْوَابِ الْحَجِّ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٢٧/٤ . وَلِلْحَدِيثِ طَرَقٌ مُخْتَلِفَةٌ ، انْظُرِ الْكَلَامَ عَلَيْهَا فِي تَلْخِيصِ الْحَبِيرِ ٢٢٢/٢ ، ٢٢٣ .

إسناده مقال . وروى سعيد بن منصور ، بإسناده^(١) ، عن عبد الرحمن ابن سابط ، قال : قال رسول الله ﷺ : « مَنْ مَاتَ وَلَمْ يَحُجَّ حَجَّةَ الْإِسْلَامِ ، لَمْ يَمْنَعْهُ مَرَضٌ حَابِسٌ^(٢) ، أَوْ سُلْطَانٌ جَائِرٌ ، أَوْ حَاجَةٌ ظَاهِرَةٌ ، فَلَيُمْتُ عَلَى أَىِّ حَالٍ شَاءَ ، يَهُودِيًّا أَوْ نَصْرَانِيًّا » . وعن عُمرَ نَحْوَهُ مِنْ قَوْلِهِ . وكذلك عن ابنِ عُمرَ ، وابنِ عباسٍ ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ . ولأنَّه أَحَدُ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ ، فَكَانَ وَاجِبًا عَلَى الْفَوْرِ ، كَالصَّيَامِ ، وَلأنَّ وَجُوبَهُ بِصِفَةِ التَّوَشُّعِ يُخْرِجُهُ^(٣) عَنْ رُتْبَةِ الْوَاجِبَاتِ ؛ لِأنَّه يُؤَخَّرُ إِلَى غَيْرِ غَايَةٍ وَلَا يَأْتِيهِ بِالمَوْتِ قَبْلَ فِعْلِهِ ؛ لَكُونِهِ فَعْلٌ مَا يَجُوزُ لَهُ فِعْلُهُ ، وَلَيْسَ عَلَى المَوْتِ أَمَارَةٌ يَقْدِرُ بَعْدَهَا عَلَى فِعْلِهِ . فَأَمَّا النَّبِيُّ ﷺ ، فَإِنَّمَا فَتَحَ مَكَّةَ سَنَةَ ثَمَانٍ ، وَإِنَّمَا آخِرَهُ سَنَةَ تِسْعٍ ، فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ كَانَ لَهُ عُذْرٌ ؛ مِنْ عَدَمِ الْإِسْطِطَاعَةِ ، أَوْ كُرْهِ رُؤْيَةِ الْمُشْرِكِينَ عُرَاةَ حَوْلَ الْبَيْتِ ، فَأَخَّرَ الْحَجَّ حَتَّى بَعَثَ أَبَا بَكْرٍ يُنَادِي : « أَنْ لَا يَحُجَّ بَعْدَ الْعَامِ مُشْرِكٌ ، وَلَا يَطُوفَ بِالْبَيْتِ غُرْيَانٌ^(٤) . وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ آخِرُهُ بِأَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى ؛ لِتَكُونَ حَجَّتُهُ حَجَّةَ الْوَدَاعِ ، فِي السَّنَةِ الَّتِي اسْتَدَارَ فِيهَا الزَّمَانُ كَهَيْئَتِهِ يَوْمَ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ ،

فائدة : لو أيسرَ مَنْ لَمْ يَحُجَّ ، ثُمَّ مَاتَ مِنْ تِلْكَ السَّنَةِ ، قَبْلَ التَّمَكُّنِ مِنَ الْحَجِّ ، فَهَلْ يَجِبُ قَضَاءُ الْحَجِّ عَنْهُ ؟ فِيهِ رَوَايَتَانِ ، أَظْهَرُهُمَا الْوُجُوبُ . قَالَ فِي « الْقَوَاعِدِ

(١) وأخرجه البيهقي عن عبد الرحمن بن سابط عن أبي أمامة ، في : باب إمكان الحج ، من كتاب الحج . السنن الكبرى ٣٣٤/٤ . وابن الجوزي ، في : الموضوعات ٢١٠/٢ .

(٢) بعده في الأصل : « لَهُ » .

(٣) في م : « بِخُرُوجِهِ » .

(٤) تقدم تخريجه في صفحة ٥٠ .

فَإِنْ عَجَزَ عَنْ [٦١ ط] السَّغْيِ إِلَيْهِ لِكَبْرِ ، أَوْ مَرَضٍ لَا يُرْجَى ^{المقنع} بُرْؤُهُ ، لَزِمَهُ أَنْ يُقِيمَ مَنْ يَحُجُّ عَنْهُ ، وَيَعْتَمِرُ مِنْ بَلَدِهِ ، وَقَدْ أَجْزَأَ عَنْهُ وَإِنْ عُوْفِيَ .

الشرح الكبير

و (١) تُصَادِفَ وَقْفَتُهُ ^(١) الْجُمُعَةَ ، وَيُكْمِلَ اللَّهُ دِينَهُ . وَيُقَالُ : إِنَّهُ اجْتَمَعَ يَوْمَئِذٍ أَعْيَادُ أَهْلِ كُلِّ دِينٍ ، وَلَمْ يَجْتَمِعْ قَبْلَهُ وَلَا بَعْدَهُ . فَأَمَّا تَسْمِيَةُ فِعْلٍ الْحَجِّ قَضَاءً ، فَإِنَّهُ يُسَمَّى بِذَلِكَ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ ﴾ ^(٢) . وَعَلَى أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنَ الْوُجُوبِ عَلَى الْفَوْرِ تَسْمِيَةُ الْفِعْلِ إِذَا أَخْرَهُ قَضَاءً ، بِدَلِيلِ الزَّكَاءِ ، فَإِنَّهَا تَجِبُ عَلَى الْفَوْرِ ، وَلَوْ أَخْرَهَا لَا تُسَمَّى قَضَاءً ، وَالْقَضَاءُ الْوَاجِبُ عَلَى الْفَوْرِ إِذَا أَخْرَهُ لَا يُقَالُ : قَضَاءُ ^(٣) الْقَضَاءِ . وَلَوْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ فِي الْحَجِّ أَنَّهُ لَا يَعِيشُ إِلَى سَنَةٍ أُخْرَى ، لَمْ يَجْزَلْهُ تَأْخِيرُهُ ، وَإِذَا أَخْرَهُ لَا يُسَمَّى قَضَاءً .

١١٤٠ - مسألة : (فَإِنْ عَجَزَ عَنْهُ لِكَبْرِ ، أَوْ مَرَضٍ لَا يُرْجَى بُرْؤُهُ ، لَزِمَهُ أَنْ يُقِيمَ مَنْ يَحُجُّ عَنْهُ ، وَيَعْتَمِرُ مِنْ بَلَدِهِ ، وَقَدْ أَجْزَأَ عَنْهُ وَإِنْ عُوْفِيَ) وَجُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّ مَنْ وَجِدَتْ فِيهِ شَرَائِطُ وَجُوبِ الْحَجِّ ، وَكَانَ عَاجِزًا عَنْهُ لِمَنْعٍ مَا يُؤَسِّرُ مِنْ زَوَالِهِ ، كَزَمَانَةٍ ، أَوْ مَرَضٍ لَا يُرْجَى زَوَالُهُ ،

الإنصاف

الْأُصُولِيَّةِ » ، وَ « الْفِقْهِيَّةِ » .

قوله : وَإِنْ عَجَزَ عَنْ السَّغْيِ إِلَيْهِ لِكَبْرِ ، أَوْ مَرَضٍ لَا يُرْجَى بُرْؤُهُ ، لَزِمَهُ أَنْ يُقِيمَ

(١ - ١) في م : « بصادف وقفة » .

(٢) سورة الحج ٢٩ .

(٣) في الأصل : « قضى » .

أَوْ كَانَ نِضْوً^(١) الْخَلْقِ ، لَا يَقْدِرُ عَلَى الثَّبُوتِ عَلَى الرَّاحِلَةِ إِلَّا بِمَشَقَّةٍ غَيْرِ مُحْتَمَلَةٍ ، وَالشَّيْخُ الْفَائِي ، وَنَحْوُهُمْ ، مَتَى وَجَدَ مَنْ يَتَوَبُّ عَنْهُ فِي الْحَجِّ ، وَمَا يَسْتَنِيئُهُ بِهِ ، لَزِمَهُ ذَلِكَ . وَبِهَذَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيُّ . وَقَالَ مَالِكٌ : لَا حَجَّ عَلَيْهِ ، إِلَّا أَنْ يَسْتَطِيعَ بِنَفْسِهِ ، وَلَا أَرَى لَهُ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى ، قَالَ : ﴿ مَنْ أَسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾^(٢) . وَهُوَ غَيْرُ مُسْتَطِيعٍ ، وَلِأَنَّهَا عِبَادَةٌ لَا تَدْخُلُهَا النَّيَابَةُ مَعَ الْقُدْرَةِ ، فَلَا تَدْخُلُهَا مَعَ الْعَجْزِ ، كَالصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ . وَلَنَا ، حَدِيثُ أَبِي رَزِينٍ^(٣) ، حَيْثُ أَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَحُجَّ عَنْ أَبِيهِ وَيَعْتَمِرَ . وَرَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ ، أَنَّ امْرَأَةً مِنْ خَثْعَمٍ قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنْ فَرِيضَةُ اللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ فِي الْحَجِّ أَدْرَكَتْ أَبِي شَيْخًا كَبِيرًا ، لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَثْبُتَ [٨/٣] عَلَى الرَّاحِلَةِ ، أَفَأُحُجُّ عَنْهُ ؟ قَالَ : « نَعَمْ » . وَذَلِكَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٤) . وَفِي لَفْظٍ لِمُسْلِمٍ ، قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنْ أَبَى شَيْخٌ كَبِيرٌ^(٥) عَلَيْهِ فَرِيضَةُ اللَّهِ فِي الْحَجِّ ، وَهُوَ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَسْتَوِيَ عَلَى ظَهْرِ بَعِيرِهِ . فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « فَحُجِّي عَنْهُ » . وَسُئِلَ عَلَى ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، عَنْ شَيْخٍ لَا يَجِدُ الْإِسْطِطَاعَةَ ، قَالَ : يُجَهِّزُ عَنْهُ .

مَنْ يَحُجُّ عَنْهُ ، وَيَعْتَمِرُ مِنْ بَلَدِهِ ، وَقَدْ أَجْزَأَ [٢٦٧/١] عَنْهُ وَإِنْ غُوفِيَ . هَذَا الْمَذْهَبُ بِلَا رَيْبٍ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ ، وَقَطَعُوا بِهِ . وَهُوَ مِنَ الْمُفْرَدَاتِ ، وَلَكِنْ

(١) النِّضْوُ : الْمَهْزُولُ .

(٢) سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ ٩٧ .

(٣) تَقْدِيمُ تَخْرِيجِهِ فِي صَفْحَةِ ٨ .

(٤) تَقْدِيمُ تَخْرِيجِهِ فِي ٢٦٠/٦ .

(٥) سَقَطَ مِنْ : م .

ولأن هذه عبادة تجب بإفسادها الكفارة ، فجاز أن يقوم غير فعله فيها مقام فعله ، كالصوم إذا عجز عنه اقتدى ، بخلاف الصلاة . ويلزمه أن يستناب على الفور إذا أمكنه ، كما يلزمه ذلك بنفسه .

فصل : ويستناب^(١) من يحج عنه من حيث وجب عليه ، إما من بلده ، أو من الموضع الذي أيسر^(٢) فيه ، كالاستنابة عن الميت ، وسندك^(٣) ذلك ، إن شاء الله تعالى .

فصل : فإن لم يجد مالا يستناب به ، فلا حج عليه ، بغير خلاف ؛ لأن الصحيح العادم^(٤) إذا لم يجد^(٥) ما يحج به ، لا يلزمه الحج ، فالمرضى أولى . وإن وجد مالا ، ولم يجد نائباً ، فقياس المذهب أنه ينبغي على الروائين في إمكان السير ؛ هل هو من شرائط الوجوب ، أو من شرائط وجوب السعي ؟ فإن قلنا : من شرائط لزوم السعي . ثبت الحج في ذمته ، يحج عنه بعد موته . وإن قلنا : من شرائط الوجوب . لم يجب عليه^(٦) شيء .

ذكر الأصحاب ، لو اعتدت من رفع حيضها بسنة ، لم تبطل عدتها بعود حيضها . الإنصاف قال المجتهد : وهي نظير مسألتنا . يعني ، إذا استناب العاجز ثم عوفى . قال في « الفروع » : فدل على خلاف هنا ؛ للخلاف هناك .

(١) بعده في م : عنه .

(٢) في م : يسر .

(٣ - ٤) سقط من م .

(٤) سقط من م .

فصل : وإذا استتاب من حج عنه ثم عوفى ، لم يجب عليه حج آخر . وهذا قول إسحاق . وقال الشافعي ، وأصحاب الرأي ، وابن المنذر : يلزمه ؛ لأن هذا بدل إياس ، فإذا برأ ، تبين أنه لم يكن مأثوساً منه ، فلزمه الأصل ، كالأيسة تعتد بالشهور ، ثم تحيض ، يلزمها العدة بالحيض . ولنا ، أنه أتى بما أمر به ، فخرج عن العدة ، كما لو لم يبرأ ، أو نقول : أدّى حجة الإسلام بأمر الشرع ، فلم يلزمه حج ثانٍ ، كما لو حج عن نفسه . ولأن هذا يفضي إلى إيجاب حجتين عليه ، ولم يوجب الله عليه إلا حجة واحدة . وقولهم : لم يكن مأثوساً من برئه . قلنا : لو لم يكن مأثوساً من برئه لما أبيح له أن يستنيب ، فإنه شرط لجواز الاستنابة ، فأما الأيسة إذا اعتدت بالشهور ، فلا يتصور عود حيضها ، فإن رأت دمًا ، فليس بحيض ، ولا يتطل به اعتداؤها ، لكن من ارتفع حيضها لا تدرى ما رفعه ، إذا اعتدت سنة ثم عاد حيضها ، لم يتطل اعتداؤها .

فائدتان ؛ إحداهما ، ظاهر كلام المصنف ، أنه لو عوفى قبل فراغ النائب ، أنه يُجزئ أيضًا . وهو صحيح ، وهو المذهب . قال المجتهد في « شرحه » : هذا أصح . قال في « الفروع » : أجزاءه في الأصح . وجزم به في « الوجيز » . وهو احتمال للمصنف في « المغني » . وقيل : لا يُجزئ . قال المصنف : والذي ينبغي ، أنه لا يُجزئ . وهو أظهر الوجهين عند الشيخ تقي الدين . وأطلقهما في « الفائق » . وأما إذا برئ قبل إحرام النائب به^(١) ، فإنه لا يُجزئ ، قولاً واحداً . الثانية ، ألحق المصنف وغيره بالعاجز لكبر أو مرض لا يرجى برؤه ، من كان نضو الخلقة ، لا يقدر على الثبوت على الراحلة إلا بمشقة غير محتملة . قال الإمام

(١) زيادة من : ط ، وانظر : « الفروع » ٢٤٦/٣ .

فصل : فإن عوفى قبل فراغ النائب من الحج ، فينبغي أن لا يُجزئته الحج ؛ لأنه قدر على الأصل قبل تمام البدل ، فلزمه ، كالصغيرة ، ومن ارتفع خيضها قبل إتمام عدتها بالشهور ، وكالمُتِمِّم إذا رأى الماء في صلاته . ويَحْتَمِلُ أن يُجزئته ، كالمُتَمَتِّع إذا شرع في الصوم ، ثم قدر على الهدي ، والمُكْفِّر إذا قدر على الأصل بعد الشروع في البدل . وإن برأ قبل إخراج النائب لم يُجزئته بحال .

فصل : فأما من يُرجى زوال مرضه ، والمخبوس ، ونحوه ، فليس له أن يستنيب . فإن فعل لم يُجزئته وإن لم يبرأ . وبهذا قال الشافعي . وقال أبو حنيفة : [٨/٣ ط] له الاستنابة ، ويكون ذلك مراعى ، فإن قدر على الحج بنفسه ، لزمه ، وإلا أجزأه ذلك ^(١) ، كالمأيوس من برئه . ولنا ، أنه يزجو القُدرة على الحج ^(٢) بنفسه ، فلم يكن له الاستنابة ، ولا تُجزئته إن فعل ، كالفقير . وفارق المأيوس من برئه ؛ لأنه عاجز على الإطلاق ، آيس من القُدرة على الأصل ، فأشبه الميِّت ، ولأن النص إنما ورد في الحج عن الشيخ الكبير ، وهو ممن لا يُرجى منه الحج بنفسه ، فلا يصح قياس غيره عليه ، إلا إذا كان مثله .

أحمد : أو كانت المرأة ثقيلة لا يقدر مثلها أن ^(١) يركب إلا بمشقة شديدة . وأطلق الإنصاف أبو الخطاب وغيره عدم القُدرة .

قوله : لزمه أن يُقيم من يحج عنه ويعتمر . يعنى ، يكون ذلك على الفور ، كما

(١) سقط من : الأصل .

(٢) زيادة من : ١ .

فصل : فأما القادرُ على الحجِّ بنفسه ، فلا يجوزُ له ^(١) أن يستنيبَ في الحجِّ الواجبِ إجماعًا . قال ابنُ المُنْذِرِ : أجمعَ أهلُ العلمِ على أن مَنْ عليه حَجَّةُ الإسلامِ ، وهو قادرٌ على الحجِّ ، لا يُجزئُ عنه أن يحجَّ غيره عنه . والحجُّ المُنْذُورُ كحَجَّةِ الإسلامِ ^(٢) في إباحة الاستنابة عند العجز ، والمنع منها مع القدرة ؛ لأنها حَجَّةٌ واجبةٌ ، فهي كحَجَّةِ الإسلامِ ^(٣) .

فصل : وهل يصحُّ الاستنجارُ على الحجِّ ؟ فيه روايتان ؛ أشهرهما ، لا يجوزُ . وهو مذهبُ أبي حنيفة ، وإسحاق . والثانية ، يجوزُ . وهو مذهبُ مالك ، والشافعي ، وابنِ المُنْذِرِ ؛ لأنه يجوزُ أخذُ النِّفَقَةِ عليه ، فجاز الاستنجارُ عليه ، كبناء المساجدِ والقناطرِ . ولنا ، أنها عبادةٌ يختصُّ فاعِلُها أن يكونَ مسلمًا ، فلم يجزْ أخذُ الأجرةِ عليها ، كالصلاة . فأما

الإنصافُ تقدَّم .

قوله : من بلده . هذا الصحيحُ من المذهبِ ، وعليه الأكثرُ . وقيل : يُجزئُ أن يحجَّ عنه من ميقاته . واختاره في « الرُّعاية » . ويأتي نظيرُ ذلك في مَنْ ماتَ وعليه حجٌّ وعُمْرَةٌ .

فوائد ؛ منها ، لو كان قادرًا على نفقةِ راجلٍ ، لم يلزمه الحجُّ . على الصحيح من المذهبِ . وقدمه في « الفروع » . قال في « الرُّعاية » : قيل : هذا قياسُ المذهبِ . واختارَ هو اللزومُ . ومنها ، لو كان قادرًا ولم يجدْ نايًا ، ففي وجوبه في ذمته وجهان ، بناءً على إمكانِ المسيرِ ، على ما يأتى قريبًا . قاله المجدُّ وغيره ، وزاد ،

(١) سقط من : م .

(٢ - ٣) سقط من : الأصل .

بِنَاءِ الْمَسَاجِدِ ، فَيَجُوزُ أَنْ يَقَعَ قُرْبَةً وَغَيْرَ قُرْبَةٍ ، فَإِذَا وَقَعَ بِأَجْرَةٍ لَمْ يَكُنْ عِبَادَةً وَلَا قُرْبَةً ، وَهَذَا لَا يَصِحُّ أَنْ يَقَعَ إِلَّا عِبَادَةً ، وَلَا يَجُوزُ الْأَشْتِرَاكُ فِي الْعِبَادَةِ ، فَمَتَى فَعَلَهُ مِنْ أَجْلِ الْأَجْرَةِ خَرَجَ عَنْ كَوْنِهِ عِبَادَةً ، فَلَمْ يَصِحَّ . وَلَا يَلْزَمُ مِنْ جَوَازِ أَخْذِ النَّفَقَةِ جَوَازُ أَخْذِ الْأَجْرَةِ ؛ بِدَلِيلِ الْإِمَامَةِ وَالْقَضَاءِ ، يَجُوزُ أَخْذُ الرِّزْقِ عَلَيْهِمَا مِنْ بَيْتِ الْمَالِ ، وَهُوَ نَفَقَةٌ فِي الْمَعْنَى ، بِخِلَافِ الْأَجْرَةِ . وَفَائِدَةُ الْخِلَافِ أَنَّهُ مَتَى لَمْ يَجْزُ أَخْذُ الْأَجْرَةِ عَلَيْهَا ، فَلَا يَكُونُ إِلَّا نَائِبًا مَحْضًا ، وَمَا يُدْفَعُ إِلَيْهِ مِنَ الْمَالِ يَكُونُ نَفَقَةً لَطَّرِيقِهِ ، فَلَوْ مَاتَ ، أَوْ أُحْصِرَ ، أَوْ مَرَضَ ، أَوْ ضَلَّ عَنْ الطَّرِيقِ ، لَمْ يَلْزَمَهُ الضَّمَانُ لِمَا انْتَفَقَ . نَصٌّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ ؛ لِأَنَّهُ إِنْفَاقٌ بِإِذْنِ صَاحِبِ الْمَالِ ، فَأُشْبِهَ مَا لَوْ أُذِنَ لَهُ فِي سَدِّ بَثْقٍ ^(١) فَانْبَثَقَ وَلَمْ يَنْسَدَّ . فَإِذَا نَابَ عَنْه آخَرُ ، فَإِنَّهُ يُحْجَّ عَنْهُ مِنْ حَيْثُ بَلَغَ النَّائِبُ الْأَوَّلُ مِنَ الطَّرِيقِ ، لِحُصُولِ قَطْعِ هَذِهِ الْمَسَافَةِ بِمَالِ الْمَنُوبِ عَنْهُ ، فَلَمْ يَحْتَجْ إِلَى الْإِنْفَاقِ دَفْعَةً أُخْرَى ، كَمَا لَوْ حَجَّ بِنَفْسِهِ فَمَاتَ فِي الطَّرِيقِ ، فَإِنَّهُ يُحْجَّ عَنْهُ مِنْ حَيْثُ انْتَهَى . وَمَا فَضَّلَ مَعَهُ مِنَ الْمَالِ رَدَّهُ ،

فَإِنْ قُلْنَا : يَثْبُتُ فِي ذِمَّتِهِ . كَانَ الْمَالُ الْمُشْتَرِطُ فِي الْإِيجَابِ عَلَى الْمَعْضُوبِ بِقَدْرِ مَا نَوَّجِبُهُ ^(٢) عَلَيْهِ لَوْ كَانَ صَحِيحًا . وَإِنْ قُلْنَا : لَا يَثْبُتُ فِي ذِمَّتِهِ ، إِذَا لَمْ يَجِدْ نَائِبًا . اشْتَرِطَ لِلْمَالِ الْمَوْجِبِ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَنْقُصَ عَنْ نَفَقَةِ الْمِثْلِ لِلنَّائِبِ ؛ لِئَلَّا يَكُونَ النَّائِبُ بِإِذْنٍ لِلطَّاعَةِ فِي الْبَعْضِ ، وَهُوَ غَيْرُ مُوَجَّبٍ عَلَى أَصْلِنَا ، كَبَذْلِ الطَّاعَةِ فِي الْكُلِّ . وَمِنْهَا ، يَجُوزُ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَتَوَبَّ عَنْ الرَّجُلِ ، وَلَا إِسَاءَةً وَلَا كِرَاهَةً فِي نِيَابَتِهَا عَنْهُ . قَالَ فِي

(١) البثق : موضع اندفاع الماء من نهر ونحوه .

(٢) في الأصل ، ط : « يوجب » ، وانظر : الفروع ٢٤٦/٣ .

إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَهُ فِي أَخْذِهِ ، وَيُنْفَقُ عَلَيْهِ بِقَدْرِ الْحَاجَةِ ، مِنْ غَيْرِ إِسْرَافٍ وَلَا تَقْتِيرٍ ، وَلَيْسَ لَهُ التَّبَرُّعُ بِشَيْءٍ مِنْهُ ، إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَهُ فِي ذَلِكَ . قَالَ أَحْمَدُ ، فِي الَّذِي يَأْخُذُ دَرَاهِمَ الْحَجِّ : لَا يَمْشِي ، وَلَا يَقْتَرُ فِي النَّفَقَةِ ، وَلَا يُسْرِفُ . وَقَالَ فِي رَجُلٍ أَخَذَ حَجَّةً عَنْ مَيْتٍ ، فَفَضَّلَتْ مَعَهُ فَضْلَةً : يَرُدُّهَا ، وَلَا يُنَاهِدُ^(١) أَحَدًا إِلَّا بِقَدْرِ مَا لَا يَكُونُ سَرَفًا ، وَلَا يَدْعُو إِلَى طَعَامِهِ ، وَلَا [٩/٣] يَتَفَضَّلُ . ثُمَّ قَالَ : أَمَّا إِذَا أُعْطِيَ أَلْفَ دِرْهَمٍ ، أَوْ كَذَا وَكَذَا ، فَقِيلَ لَهُ : حُجَّ بِهِذِهِ . فَلَهُ أَنْ يَتَوَسَّعَ فِيهَا ، وَإِنْ فَضَّلَ شَيْءٌ فَهُوَ لَهُ . وَإِذَا قَالَ الْمَيْتُ : حُجُّوا عَنِّي حَجَّةً بِأَلْفٍ . فَدَفَعُوهَا إِلَى رَجُلٍ ، فَلَهُ أَنْ يَتَوَسَّعَ فِيهَا ، وَمَا فَضَّلَ فَهُوَ لَهُ . وَإِنْ قُلْنَا بِجَوَازِ اسْتِئْجَارِ عَلَى الْحَجِّ ، جَازَ أَنْ يَسْتَتِيبَ مِنْ غَيْرِ اسْتِئْجَارٍ ، فَيَكُونُ الْحُكْمُ عَلَى مَا ذَكَرْنَا ، وَأَنْ يَسْتَأْجَرَ . فَإِنْ اسْتَأْجَرَ مَنْ يَحُجُّ عَنْهُ ، أَوْ عَنْ مَيْتٍ ، اعْتَبَرَ فِيهِ شُرُوطُ الْإِجَارَةِ ، وَمَا يَأْخُذُهُ^(٢) أُجْرَةً ، يَمْلِكُهُ ، وَيُبَاحُ لَهُ التَّصَرُّفُ فِيهِ ، وَالتَّوَسُّعُ فِي النَّفَقَةِ وَغَيْرِهَا ، وَمَا فَضَّلَ فَهُوَ لَهُ . وَإِنْ أَحْصَرَ ، أَوْ ضَلَّ عَنْ الطَّرِيقِ ، أَوْ ضَاعَتِ النَّفَقَةُ مِنْهُ ، فَهُوَ مِنْ ضَمَانِهِ ، وَعَلَيْهِ الْحَجُّ . وَإِنْ مَاتَ أَنْفَسَخَتِ الْإِجَارَةُ ؛ لِتَلَفِ الْمَعْقُودِ عَلَيْهِ ، كَمَا لَوْ مَاتَتِ الْبَهِيمَةُ الْمُسْتَأْجَرَةُ ، وَيَكُونُ الْحَجُّ أَيْضًا مِنَ الْمَوْضِعِ الَّذِي بَلَغَ إِلَيْهِ ، وَمَا لَزِمَهُ مِنَ الدَّمَاءِ ، فَعَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ الْحَجَّ عَلَيْهِ .

الإِنصَاف « الْفُرُوعِ » : وَيَتَوَجَّهُ احْتِمَالٌ ، يُكْرَهُ لِقَوَاتِ رَمَلٍ وَحَلَقٍ وَرَفَعٍ صَوْتٍ بِتَلْبِيَةٍ وَنَحْوِهَا .

(١) تناهد الرفقة في السفر : أخرجوا من النفقة بالسوية .

(٢) في م : « يَأْخُذُ » .

فصل : والتائب غير المستأجر ، فما لزمه من الدماء بفعل محظور ، فعليه في ماله ؛ لأنه لم يؤذن له في الجناية ، فكان موجبها عليه ، كما لو لم يكن نائبا ، ودم المتعة والقران ، إن لم يؤذن له فيهما ، عليه ؛ لأنه كجنايته . وإن أُذن له فيهما ، فالدم على المستنيب ؛ لأنه أُذن له^(١) في سبهما ، ودم الإحصار على المستنيب ؛ لأنه للتخلص من مشقة السفر ، فهو كنفقة الرجوع . فإن أفسد حجه ، فالقضاء عليه ، ويرد ما أخذ ؛ لأن الحجة لم تجزئ عن المستنيب ؛ لتفريطه وجنائه . وكذلك إن فاتته الحج بتفريطه . وإن فات بغير تفريط ، احتسب له بالنفقة ؛ لأنه لم يفت بفعله ، فلم يكن مخالفا ، كما لو مات . وإن قلنا بوجوب القضاء ، فهو عليه في ماله ، كما لو دخل في حج ظن أنه عليه ، فلم يكن عليه ، وفاته .

فصل : وإذا سلك التائب طريقا يمكنه سلوك أقرب منه بغير ضرر ، ففاضل الثقة في ماله . وإن تعجل عجلة يمكنه تركها فذلك . وإن أقام بمكة أكثر من مدة القصر ، بعد إمكان السفر للرجوع ، أنفق من ماله ؛ لأنه غير مأذون له فيه . فإن لم يمكنه الخروج قبل ذلك ، فله النفقة ؛ لأنه مأذون فيه ، وله نفقة الرجوع ، وإن طالت إقامته بمكة ، ما لم يتخذها دارا ، فإن اتخذها دارا ، ولو ساعة ، لم يكن له نفقة لرجوعه ؛ لأنه صار بنية الإقامة مكيًا ، فسقطت نفقته ، فلم تعد . وإن مرض في الطريق ،

تنبيه : مفهوم كلام المصنف ، أنه لو رجع زوال علقته ، لا يجوز له أن يستنيب ، وهو صحيح ، فإن فعل لم يجزئه ، بلا نزاع .

(١) سقط من : م .

فعاد «فله نفقة رُجوعه ؛ لأنه لا بُدَّ له منه ، وقد حصل بغير تفریطه ، فأشبه ما لو قُطِعَ عليه الطَّرِيقُ» ، أو أُحْصِرَ . وإن قال : خِفْتُ المَرَضَ ، فَرَجَعْتُ . فعليه الضَّمان ؛ لأنه مُتَوَهِّمٌ . وعن الإمام أحمد ، رَحِمَهُ اللهُ ، في مَنْ مَرَضَ في الكُوفَةِ ، فَرَجَعَ : يَرُدُّ جَمِيعَ ما أَخَذَ . وفي جَمِيعِ ذلك إذا أذِنَ له في النِّفَقَةِ ، فله ذلك ؛ لأنَّ المَالَ لِلْمُسْتَنْبِ ، فجاز ما أذِنَ فيه . وإن شَرَطَ أَحَدُهُما أَنَّ الدِّمَاءَ الواجِبَةَ عليه على غيره ، لم يَصِحَّ الشَّرْطُ ؛ لأنَّ ذلك مِنْ مُوجِبَاتِ فِعْلِهِ ، أو الْحَجَّ الواجب عليه ، فلم يَصِحَّ شَرْطُهُ على غيره ، كما لو شَرَطَهُ على أَجْنَبِيٍّ .

فصل : يَجُوزُ أَنْ يَتَوَبَّ الرجلُ عن [٩/٣ ظ] الرجلِ والمرأةِ ، والمرأةِ عن المرأةِ والرجلِ في الْحَجِّ ، في قولِ عَوَامِّ أَهْلِ الْعِلْمِ . لا نَعْلَمُ فيه مُخَالَفًا ، إِلَّا الْحَسَنَ بْنَ صَالِحٍ ، فَإِنَّهُ كَرِهَ حَجَّ الْمَرْأَةِ عن الرجلِ . قال ابنُ الْمُنْذِرِ : هذه غَفْلَةٌ عن ظاهِرِ السُّنَّةِ ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ الْمَرْأَةَ الْخَثْعَمِيَّةَ أَنْ تَحُجَّ عَنْ أَبِيهَا^(١) . وعليه يَعْتَمِدُ مَنْ أَجَازَ حَجَّ الْمَرْءِ عن غيره . وفي البابِ حديثُ أَبِي رَزِينٍ^(٢) ، وأَحَادِيثُ سِوَاهُ .

فصل : ولا يَجُوزُ الْحَجُّ والعُمْرَةُ عن حَيٍّ إِلَّا بِإِذْنِهِ ، فَرَضًا كان أو تَطَوُّعًا ؛ لِأَنَّهَا عِبَادَةٌ تَدْخُلُهَا التِّيَابَةُ ، فلم تَجْزُ عن البالغِ العاقلِ بغيرِ إِذْنِهِ ، كالزَّكَاةِ . فَأَمَّا الْمَيِّتُ فَيَجُوزُ عنه بغيرِ إِذْنٍ ، وَاجِبًا كان أو تَطَوُّعًا ؛ لِأَنَّ

(١ - ١) سقط من : الأصل .

(٢) تقدم تخريجه في ٢٦٠/٦ .

(٣) تقدم تخريجه في صفحة ٨ .

النبي ﷺ أمر بالحج عن الميت ، وقد علم أنه لا إذن له ، وما جاز فرضه جاز نفعه ، كالصدقة . فعلى هذا كل ما يفعله النائب عن المستتيب مما لم يؤمر به ، مثل أن يؤمر بحج فيعتمر ، أو بعمره فيحج ، يقع عن الميت ؛ لأنه يصح عنه من غير إذن ، ولا يقع عن الحي ؛ لعدم إذنه فيه ، ويقع عن فعله ، لأنه لما تعذر وقوعه عن المنوي عنه ، وقع عن نفسه ، كما لو استنابه رجلان ، فأحرم عنهما جميعاً ، وعليه رد الثقة ؛ لأنه لم يفعل ما أمر به ، فأشبه ما لو لم يفعل شيئاً .

فصول في مخالفة النائب :

إذا أمره بحج ، فتمتع أو اعتمر لنفسه من الميقات ، ثم حج ، نظرت ؛ فإن خرج إلى الميقات فأحرم منه بالحج ، جاز ، ولا شيء عليه . نص عليه أحمد . وهو مذهب الشافعي . وإن أحرم من مكة ، فعليه دم ؛ لترك ميقاته ، ويرد من الثقة بقدر ما ترك من إحرام الحج فيما بين الميقات ومكة . وقال القاضي : لا يقع فعله عن الأمر ، ويرد جميع الثقة ؛ لأنه أتى بغير ما أمر به . وهو مذهب أبي حنيفة . ولنا ، أنه أحرم بالحج من الميقات ، فقد أتى بالحج صحيحاً من ميقاته ، أشبه ما لو لم يحرم بالعمره ، وإن أحرم به من مكة ، فما أحل إلا بما يجبره الدم ، فلم تسقط نفقته ، كما لو تجاوز الميقات غير مُحْرَم ، فأحرم دونه . فإن أمره بالإفراد فقرن ، لم يضمن شيئاً . وهو مذهب^(١) الشافعي . وقال أبو حنيفة : يضمن^(٢) ؛

(١) في م : قول .

(٢) في الأصل : لا يضمن .

لأنه مُخَالِفٌ . ولنا ، أنه أتى بما أُمِرَ به وزيادةً ، فصَحَّ (١) ولم يَضْمَنْ (٢) ، كما لو أَمَرَهُ بِشِرَاءِ شَاةٍ بِدِينَارٍ ، فاشْتَرَى به شَاتَيْنِ تُسَاوِي إحداهما دِينَارًا . ثم إن كان أَمَرَهُ بِالْعُمْرَةِ بَعْدَ الْحَجِّ ، ففَعَلَهَا ، فلا شَيْءَ عَلَيْهِ ، وإن لم يَفْعَلْ ، [١٠/٣] رَدٌّ مِنَ النَّفَقَةِ بِقَدْرِهَا .

فصل : فإن أَمَرَهُ بِالتَّمَتُّعِ ، فَقَرَنَ ، وَقَعَ عَنِ الْآمِرِ ؛ لأنه أَمَرَهُمَا ، وإنما خَالَفَ في أنه أَمَرَهُ بِالْإِحْرَامِ بِالْحَجِّ مِنْ مَكَّةَ ، فَأَحْرَمَ بِهِ مِنَ الْمِيقَاتِ . وظاهرُ كَلَامِ أَحْمَدَ أَنَّهُ لَا يَرُدُّ شَيْئًا مِنَ النَّفَقَةِ . وهو مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ . وقال القاضِي : يَرُدُّ نِصْفَ النَّفَقَةِ ؛ لأنَّ غَرَضَهُ فِي عُمْرَةٍ مُفْرَدَةٍ وَتَحْصِيلِ فَضِيلَةِ التَّمَتُّعِ ، وقد خَالَفَهُ فِي ذَلِكَ وَفَوَّتَهُ عَلَيْهِ . فإن أَفْرَدَ وَقَعَ عَنِ الْمُسْتَنْتِيبِ أَيْضًا ، وَيَرُدُّ نِصْفَ النَّفَقَةِ ؛ لأنه أَخْلَّ بِالْإِحْرَامِ بِالْعُمْرَةِ مِنَ الْمِيقَاتِ ، وقد أَمَرَهُ بِهِ ، وإِحْرَامُهُ بِالْحَجِّ مِنَ الْمِيقَاتِ زِيَادَةٌ لَا يَسْتَحِقُّ بِهِ شَيْئًا .

فصل : فإن أَمَرَهُ بِالْقِرَانِ فَأَفْرَدَ أَوْ تَمَتَّعَ ، صَحَّ ، وَوَقَعَ النُّسْكَانُ عَنِ الْآمِرِ ، وَيَرُدُّ مِنَ النَّفَقَةِ بِقَدْرِ مَا تَرَكَ مِنْ إِحْرَامِ النُّسْكِ الَّذِي تَرَكَهُ مِنَ الْمِيقَاتِ . وفي جَمِيعِ ذَلِكَ ، إِذَا أَمَرَهُ بِالنُّسْكِينِ ، ففَعَلَ أَحَدَهُمَا دُونَ الْآخَرِ ، رَدٌّ مِنَ النَّفَقَةِ بِقَدْرِ مَا تَرَكَ ، وَوَقَعَ الْمَفْعُولُ عَنِ الْآمِرِ ، وَلِلنَّائِبِ مِنَ النَّفَقَةِ بِقَدْرِهِ .

فصل : وإنِ اسْتَنْابَهُ رَجُلٌ فِي الْحَجِّ ، وَ(٣) آخَرُ فِي الْعُمْرَةِ ، وَأَذِنَا

(١ - ١) سقط من : م .

(٢) في الأصل : أو ، .

له في القرآن ، ففعل ، جاز ؛ لأنه نُسِكَ مَشْرُوعٌ . وإن قرَن من غيرِ
إِذْنِهِمَا ، صَحَّ ، ووقعَ عنهما ، ويردُّ من نفقة كل واحدٍ منهما نصفها ؛
لأنَّه جعلَ السَّفرَ عنهما بغيرِ إِذْنِهِمَا . وإن أَذِنَ أَحَدُهُمَا دُونَ الْآخَرِ ، رَدَّ
على غيرِ الأَمْرِ نِصْفَ نَفَقَتِهِ^(١) وخذَه . وقال القاضي : إذا لم يَأْذُنَا^(٢) له ،
صَمِنَ الجميع ؛ لأنَّه أَمَرَ بِنُسْكِ مُفْرَدٍ ، ولم يَأْتِ به ، فكان مُخَالَفًا ، كما
لو أَمَرَ بِحَجٍّ فاعْتَمَرَ . ولنا ، أَنَّهُ أَتَى بِمَا أَمَرَ به ، وإنَّما خَالَفَ في صِفَتِهِ ،
لا في أَصْلِهِ ، أَشْبَهَ مَنْ أَمَرَ بِالتَّمَتُّعِ فَقَرَنَ^(٣) . ولو أَمَرَ بِأَحَدِ التُّسْكَيْنِ ،
فَقَرَنَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ التُّسْكِ^(٤) الْآخِرِ لِنَفْسِهِ ، فَالْحُكْمُ فِيهِ كَذَلِكَ . ودُمَ
القران على النَّائِبِ إذا لم يُؤْذَنَ له فيه ؛ لَعَدَمِ الإِذْنِ فِي سَبَبِهِ ، وإن أَذِنَ أَحَدُهُمَا
دُونَ الْآخَرِ ، فعلى الآذِنِ نِصْفُ الدَّمِ ، ونِصْفُهُ على النَّائِبِ .

فصل : وإن أَمَرَ بِالْحَجِّ ، فَحَجَّ ، ثم اعْتَمَرَ لِنَفْسِهِ ، أو أَمَرَ بِالْعُمْرَةِ ،
فاعْتَمَرَ ، ثم حَجَّ عن نَفْسِهِ ، صَحَّ ، ولم يَرُدَّ شَيْئًا مِنَ النِّفَقَةِ ؛ لأنَّه أَتَى بِمَا
أَمَرَ به على وَجْهِهِ . وإن أَمَرَهُ بِالْإِحْرَامِ مِنْ مِيقَاتٍ^(٥) ، فَأَحْرَمَ مِنْ غَيْرِهِ ،
جَاز ؛ لِأَنَّهُمَا سَوَاءٌ فِي الْإِجْزَاءِ . وإن أَمَرَهُ بِالْإِحْرَامِ مِنْ بَلَدِهِ ، فَأَحْرَمَ مِنْ
المِيقَاتِ ، جَاز ؛ لِأَنَّهُ الْأَفْضَلُ . وإن أَمَرَهُ بِالْإِحْرَامِ مِنْ المِيقَاتِ ، فَأَحْرَمَ

(١) في الأصل : « نفقة » .

(٢) في الأصل : « يأذن » .

(٣) سقط من : م .

(٤) سقط من : الأصل .

(٥) في الأصل : « المِيقَاتِ » .

المفتح
وَإِنْ أُمِّكُنْهُ السَّعْيُ إِلَيْهِ ، لَزِمَهُ ذَلِكَ إِذَا كَانَ فِي وَقْتِ الْمَسِيرِ ،
وَوَجَدَ طَرِيقًا آمِنًا لَا خَفَارَةَ فِيهِ ، يُوجَدُ فِيهِ الْمَاءُ وَالْعَلْفُ عَلَى
الْمُعْتَادِ . وَعَنْهُ ، أَنَّ إِمْكَانَ الْمَسِيرِ وَتَخْلِيَةَ الطَّرِيقِ مِنْ شَرَائِطِ
الْوُجُوبِ . وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ : إِنْ كَانَتِ الْخَفَارَةُ لَا تُجَحِّفُ بِمَالِهِ ،
لَزِمَهُ بِذَلِكَ .

الشرح الكبير
مِنْ بَلَدِهِ ، جاز ؛ لَأَنَّهُ زِيَادَةٌ لَا تَضُرُّ [١٠/٣ ط] . وَإِنْ أَمَرَهُ بِالْحَجِّ فِي
سَنَةٍ ، أَوْ الْإِعْتِمَارِ فِي شَهْرٍ ، فَفَعَلَهُ فِي غَيْرِهِ ، جاز ؛ لَأَنَّهُ مَا ذُوْنُ فِيهِ فِي
الْجُمْلَةِ .

١١٤١ - مسألة : (وَمَنْ قَدَّرَ عَلَى السَّعْيِ ، لَزِمَهُ ذَلِكَ إِذَا كَانَ
فِي ^(١) وَقْتِ الْمَسِيرِ ، وَوَجَدَ طَرِيقًا آمِنًا لَا خَفَارَةَ فِيهِ ، يُوجَدُ فِيهِ الْمَاءُ
وَالْعَلْفُ عَلَى الْمُعْتَادِ . وَعَنْهُ ، أَنَّ إِمْكَانَ الْمَسِيرِ وَتَخْلِيَةَ الطَّرِيقِ مِنْ شَرَائِطِ
الْوُجُوبِ . وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ : إِنْ كَانَتِ الْخَفَارَةُ لَا تُجَحِّفُ بِمَالِهِ ، لَزِمَهُ
بَذْلُهَا) مَتَى كَمَلَتِ الشُّرُوطُ الْمَذْكُورَةُ وَجَبَ عَلَيْهِ الْحَجُّ عَلَى الْفَوْرِ ؛
لِمَا ذَكَرْنَاهُ ، وَلَزِمَهُ السَّعْيُ إِلَيْهِ ؛ لِأَنَّ مَا لَا يَتِمُّ الْوَاجِبُ إِلَّا بِهِ وَاجِبٌ .

الإِنصاف
قوله : وَمَنْ أُمِّكُنْهُ السَّعْيُ إِلَيْهِ ، لَزِمَهُ ذَلِكَ إِذَا كَانَ فِي وَقْتِ الْمَسِيرِ ، وَوَجَدَ طَرِيقًا
آمِنًا لَا خَفَارَةَ فِيهِ ، يُوجَدُ فِيهِ الْمَاءُ وَالْعَلْفُ عَلَى الْمُعْتَادِ . يُشْتَرَطُ فِي الطَّرِيقِ أَنْ يَكُونَ
آمِنًا ، وَلَوْ كَانَ غَيْرَ الطَّرِيقِ الْمُعْتَادِ ، إِذَا أُمِّكُنَ سُلُوكُهُ ، بَرًّا كَانَ أَوْ بَحْرًا ، لَكِنَّ
الْبَحْرَ تَارَةً يَكُونُ الْغَالِبُ فِيهِ السَّلَامَةُ ، وَتَارَةً يَكُونُ الْغَالِبُ فِيهِ الْهَلَاكُ ، وَتَارَةً
يَسْتَوِي فِيهِ الْأَمْرَانِ ، فَإِنْ كَانَ الْغَالِبُ فِيهِ السَّلَامَةُ ، لَزِمَهُ سُلُوكُهُ ، وَإِنْ كَانَ الْغَالِبُ

(١) سقط من : الأصل .

ولأنه سعى إلى فريضة ، فكان واجبا ، كالسعى إلى الجمعة . وإنما يجب عليه السعى إذا كان في (١) وقت المسير ، وهو كون الوقت متسعا يمكنه الخروج إليه فيه ، وأمكنه المسير إليه بما جرت به العادة ، فلو أمكنه بأن يسير سيرا يجاوز العادة ، لم يلزمه السعى . ويشتراط أن يجد طريقا مسلوكة لا مانع فيها ، بعيدة كانت أو قريبة ، برا كان أو بحرا ، إذا كان الغالب فيها السلامة ، فإن لم يكن الغالب منه السلامة ، لم يلزمه سلوكه ، فإن كان في الطريق عدو يطلب خفارة ، لم يلزمه سلوكه ، ويسقط عنه السعى ، يسيرة كانت أو كثيرة . ذكره القاضي ؛ لأنها رشوة فلم يلزمه بذلها في العبادة ، كالكبيرة (٢) . وقال ابن حامد : إن كان ذلك مما لا يجحف بماله ، لزمه الحج ؛ لأنها غرامة يقف إمكان الحج على بذلها ،

فيه الهلاك ، لم يلزمه سلوكه إجماعا ، وإن سلم فيه قوم ، وهلك فيه آخرون ، الإيناف فذكر ابن عقيل ، عن القاضي ، يلزمه ، ولم يخالفه . وجزم به في « التلخيص » ، و « النظم » . والصحيح من المذهب ، أنه لا يلزمه . جزم به المصنف وغيره ، وهو ظاهر كلام المجدي في « شرحه » . وقال ابن الجوزي : العاقل إذا أراد سلوك طريق يستوى فيه احتمال السلامة والهلاك ، وجب الكف عن سلوكها . واختاره الشيخ تقي الدين ، وقال : أعان على نفسه ، فلا يكون شهيدا . فظاهر « الفروع » إطلاق الخلاف . ويشتراط على الصحيح من المذهب ، أن لا يكون في الطريق خفارة ، فإن كان فيه خفارة ، لم يلزمه ، وعليه أكثر الأصحاب . وقال ابن حامد : إن كانت الخفارة لا تجحف بماله ، لزمه بذلها . وجزم به في « الإفادات » ،

(١) سقط من : الأصل .

(٢) في م : « كالكبيرة » .

فلم يَمْنَعِ الْوُجُوبَ مع إِمْكَانِ بَذْلِهَا ، كَثَمَنِ الْمَاءِ ، وَعَلَفَ الْبَهَائِمَ .
وَيُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ الطَّرِيقُ آمِنًا ، فَإِنْ كَانَ مَخُوفًا ، لَمْ يَلْزَمْهُ سُلُوكُهُ ؛ لِأَنَّ
فِيهِ تَغْرِيرًا بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ ، وَيُشْتَرَطُ أَنْ يُوجَدَ فِيهِ الْمَاءُ وَالْعَلْفُ ، كَمَا جَرَتْ
بِهِ الْعَادَةُ ، بَحِثْ يُوجَدُ الْمَاءُ وَعَلَفُ الْبَهَائِمِ فِي الْمَنَازِلِ الَّتِي يَنْزِلُهَا عَلَى
حَسَبِ الْعَادَةِ ، وَلَا يَلْزَمْهُ حَمْلُهُ مِنْ بَلَدِهِ ، وَلَا مِنْ أَقْرَبِ الْبُلْدَانِ إِلَى مَكَّةَ ،
كَأَطْرَافِ الشَّامِ وَنَحْوِهَا ؛ لِأَنَّ هَذَا يَشُقُّ ، وَلَمْ تَجْرِ الْعَادَةُ بِهِ ، وَلَا يَتِمَكَّنُ
مِنْ حَمْلِ الْمَاءِ وَالْعَلْفِ لِبَهَائِمِهِ فِي جَمِيعِ الطَّرِيقِ ، بِخِلَافِ زَادِ نَفْسِهِ .
فصل : واخْتَلَفَتِ الرِّوَايَةُ فِي إِمْكَانِ الْمَسِيرِ ، وَتَخْلِيَةِ الطَّرِيقِ ، فَرُويَ

و « تَجْرِيدِ الْعِنَايَةِ » . وَهُوَ ظَاهِرُ « الْوَجِيزِ » ، وَ « تَذَكِيرِ ابْنِ عَبْدُوسِ » .
وَقِيْدَهُ الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » ، وَالْمُصَنِّفُ فِي « الْكَافِي » ، بِالْيَسِيرَةِ . زَادَ الْمَجْدُ ،
إِذَا أَمِنَ الْعُدْرَمَ مِنَ الْمَبْدُولِ لَهُ . انْتَهَى . قُلْتُ : لَعَلَّهُ مُرَادٌ مَنْ أَطْلَقَ ، بَلْ يَتَعَيَّنُ . وَقَالَ
الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ : الْخَفَارَةُ تَجُوزُ عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَيْهَا فِي الدَّفْعِ عَنِ الْمُخْفَرِ ، وَلَا
يَجُوزُ مع عَدَمِهَا ، كَمَا يَأْخُذُهُ السُّلْطَانُ مِنَ الرِّعَايَا .
تَنْبِيهِ : ظَاهِرُ قَوْلِهِ : يُوجَدُ فِيهِ الْمَاءُ وَالْعَلْفُ عَلَى الْمُعْتَادِ . لَا يَلْزَمْهُ حَمْلُ ذَلِكَ
لِكُلِّ سَفَرِهِ . وَهُوَ صَحِيحٌ ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ ؛ لِمَشَقَّتِهِ عَادَةً .
وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : يَلْزَمُهُ [٢٦٧/١ ظ] حَمْلُ عَلْفِ الْبَهَائِمِ إِنْ أَمَكَّنَهُ ، كَالزَّادِ . قَالَ
فِي « الْفُرُوعِ » : وَأَظْهَرُهُ أَنَّهُ ذُكِرَ فِي الْمَاءِ أَيْضًا .

قَوْلُهُ : وَمَنْ أَمَكَّنَهُ السَّعْيُ إِلَيْهِ ، لَزِمَهُ ذَلِكَ إِذَا كَانَ فِي وَقْتِ الْمَسِيرِ ، وَوَجَدَ طَرِيقًا
آمِنًا . قَدَّمَ الْمُصَنِّفُ أَنَّ إِمْكَانَ الْمَسِيرِ ، وَتَخْلِيَةَ الطَّرِيقِ ، مِنْ شَرَايِطِ لَزُومِ الْأَدَاءِ ، وَهُوَ
إِحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ
الْخِرَقِيِّ . قَالَ الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » ، وَتَبِعَهُ فِي « الْفُرُوعِ » : اخْتَارَهُ أَكْثَرُ أَصْحَابِنَا .

أَنْهُمَا مِنْ شَرَائِطِ الْوُجُوبِ ، لَا يَجِبُ الْحَجُّ بِذَوْنِهِمَا ؛ لِأَنَّ اللَّهَ سَبَّحَانَهُ وَتَعَالَى إِنَّمَا فَرَضَ الْحَجَّ عَلَى الْمُسْتَطِيعِ ، وَهَذَا غَيْرُ مُسْتَطِيعٍ ، وَلِأَنَّ هَذَا يَتَعَذَّرُ مَعَهُ فِعْلُ الْحَجِّ ، فَكَانَ شَرْطًا ، كَالزَّادِ وَالرَّاحِلَةِ . وَهَذَا مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيِّ . وَرَوَى أَنَّهُمَا مِنْ شَرَائِطِ لُزُومِ الْأَدَاءِ ، فَلَوْ كَمَلَتْ الشُّرُوطُ الْخَمْسَةُ ، ثُمَّ مَاتَ قَبْلَ وُجُودِ هَذَيْنِ الشَّرْطَيْنِ ، حُجَّ عَنْهُ بَعْدَ مَوْتِهِ ، وَإِنْ أَعْسَرَ قَبْلَ^(١) وَجُودِهِمَا بَقِيَ فِي ذِمَّتِهِ . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ ، وَذَلِكَ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا سُئِلَ : مَا يُوجِبُ الْحَجَّ ؟ قَالَ : « الزَّادُ وَالرَّاحِلَةُ »^(٢) . حَدِيثُ [١١ / ٣] حَسَنٌ . وَلِأَنَّهُ عُدْرٌ يَمْنَعُ نَفْسَ الْأَدَاءِ ، فَلَمْ يَمْنَعْ الْوُجُوبَ ، كَالْعَضْبِ^(٣) ، وَلِأَنَّ إِمْكَانَ الْأَدَاءِ لَيْسَ بِشَرْطٍ فِي وَجُوبِ الْعِبَادَاتِ ، بِدَلِيلِ مَا لَوْ طَهَّرْتَ الْحَائِضُ ، أَوْ بَلَغَ الصَّبِيُّ ، أَوْ أَفَاقَ الْمَجْنُونُ ، وَلَمْ يَتَّقَ مِنْ وَقْتِ الصَّلَاةِ مَا يُمْكِنُ أَدَاؤُهَا فِيهِ ، وَالِاسْتِطَاعَةُ مُفَسَّرَةٌ بِالزَّادِ وَالرَّاحِلَةِ فِي الْحَدِيثِ ، فَيَجِبُ الْمَصِيرُ إِلَيْهِ ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ هَذَيْنِ وَبَيْنَ الزَّادِ وَالرَّاحِلَةِ أَنَّهُ يَتَعَذَّرُ مَعَ فَقْدِهِمَا الْأَدَاءُ دُونَ الْقَضَاءِ ، وَفَقْدُ الزَّادِ وَالرَّاحِلَةِ يَتَعَذَّرُ مَعَهُ الْجَمِيعُ .

وَصَحَّحَهُ فِي « النَّظْمِ » . وَقَدَّمَهُ ابْنُ مُنْجَى فِي « شَرْحِهِ » ، وَ « التَّلْخِصِ » . وَعَنْهُ ، أَنَّ إِمْكَانَ الْمَسِيرِ وَتَخْلِيَةَ الطَّرِيقِ ، مِنْ شَرَائِطِ الْوُجُوبِ . وَهُوَ الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، عَلَى مَا يَأْتِي فِي الْمَحْرَمِ . قَالَ الزَّرْكَشِيُّ : هَذَا ظَاهِرُ كَلَامِ ابْنِ أَبِي مُوسَى ، وَالْقَاضِي فِي « الْجَامِعِ » . وَاخْتَارَهُ أَبُو الْخَطَّابِ وَغَيْرُهُ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » ، وَ « الْفَائِقِ » . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْهِدَايَةِ » ،

(١) فِي م : « بَعْدَ » .

(٢) تَقَدَّمَ تَخْرِيجُهُ فِي صَفْحَةِ ٤٣ .

(٣) الْعَضْبُ : الضَّعْفُ وَالزَّمَانَةُ .

وَمَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ الْحَجُّ فَتَوَفَّى قَبْلَهُ ، أَخْرَجَ عَنْهُ مِنْ جَمِيعِ مَالِهِ حَجَّةٌ وَعُمْرَةٌ ،
المقنع

الشرح الكبير ١١٤٢ - مسألة : (وَمَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ الْحَجُّ 'فَتَوَفَّى قَبْلَهُ' ، أَخْرَجَ 'عنه مِنْ جَمِيعِ مَالِهِ حَجَّةٌ وَعُمْرَةٌ) وَجُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّ مَنْ وَجَبَ

الإنصاف و « الْمُذْهَبِ » ، و « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، و « الْخُلَاصَةِ » ، و « الْهَادِي » .
وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْمُبْهَجِ » ، و « الْإِيضَاحِ » ، و « الشَّرْحِ » ، و « الْفُرُوعِ » ،
و « الْمُسْتَوْعِبِ » ، و « الْكَافِي » ، و « الْمُعْنَى » ، و « شَرْحِ الْمَجْدِ » . فعلى
المذهب^(١) ، هل يَأْتُمُّ إِنْ لَمْ يَعْزَمْ عَلَى الْفِعْلِ إِذَا قَدَّرَ ؟ قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : يَأْتُمُّ إِنْ لَمْ
يَعْزَمْ ، كَمَا نَقُولُ فِي طَرَاكِ الْخَيْضِ ، وَتَلَفِ الزَّكَاةِ قَبْلَ إِمْكَانِ الْأَدَاءِ . وَالْعَزْمُ فِي
الْعِبَادَاتِ مَعَ الْعَجْزِ يَقُومُ مَقَامُ الْأَدَاءِ فِي عَدَمِ الْإِثْمِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَيَتَوَجَّهُ
الَّذِي فِي الصَّلَاةِ . وَعَلَى الرَّوَايَةِ الثَّانِيَةِ ، لَوْ حَجَّ وَقَتٌ وَجُوبِهِ ، فَمَاتَ فِي الطَّرِيقِ ،
تَبَيَّنَا عَدَمَ الْوُجُوبِ . وَعَلَى الْأَوَّلِ ، لَوْ كَمَلَتِ الشُّرُوطُ الْخَمْسَةُ ، ثُمَّ مَاتَ قَبْلَ وُجُودِ
هَذَيْنِ الشَّرْطَيْنِ ، حَجٌّ عَنْهُ بَعْدَ مَوْتِهِ ، وَإِنْ أَعْسَرَ قَبْلَ وُجُودِهِمَا ، بَقِيَ فِي ذِمَّتِهِ .
وَعَلَى الرَّوَايَةِ الثَّانِيَةِ ، لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ الْحَجُّ قَبْلَ وُجُودِهِمَا .

فائدة : يَلْزَمُ الْأَعْمَى أَنْ يَحُجَّ بِنَفْسِهِ بِالشُّرُوطِ الْمَذْكُورَةِ ، وَيُعْتَبَرُ لَهُ قَائِدٌ ،
كَبَصِيرٍ يَجْهَلُ الطَّرِيقَ ، وَالْقَائِدُ لِلأَعْمَى كَالْمَحْرَمِ لِلْمَرْأَةِ . ذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيلٍ ،
وَابْنُ الْحَوْزِيِّ ، وَأُطْلِقُوا الْقَائِدَ . وَقَالَ فِي « الْوَاضِحِ » : يُشْتَرَطُ لِلأَدَاءِ قَائِدٌ
يُلَاقِيهِ ، أَوْ يُوَافِقُهُ ، وَيَلْزَمُهُ أَجْرَةُ الْقَائِدِ بِأَجْرَةِ مِثْلِهِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ .
وَقِيلَ : وَزِيَادَةُ يَسِيرَةٍ . وَقِيلَ : وَغَيْرُ مُجَحِّفَةٍ . وَلَوْ تَبَرَّعَ الْقَائِدُ ، لَمْ يَلْزَمْهُ ؛ لِإِثْمَةِ .
قوله : وَمَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ الْحَجُّ فَتَوَفَّى قَبْلَهُ ، أَخْرَجَ عَنْهُ مِنْ جَمِيعِ مَالِهِ حَجَّةٌ

(١ - ١) سقط من : الأصل .

(٢) في ط : الأول .

عليه الحج ، ولم يحج ، وجب أن يخرج عنه من جميع ماله ما يحج به عنه ويعتمر ، سواء فاتته بتفريطه أو بغير تفريطه . وبهذا قال الحسن ، وطاوس ، والشافعي . وقال أبو حنيفة ، ومالك : يسقط بالموت ، فإن وصى بها فهي من الثلث ؛ لأنه عبادة بدنية ، فتسقط بالموت ، كالصلاة . ولنا ، ما روى ابن عباس ، أن امرأة سألت النبي ﷺ عن أبيها ، مات ولم يحج ؟ قال : « حُجِّي عَنْ أَبِيكَ » . وعنه ، أن امرأة نذرت أن تحج ، فماتت ، فاتى أخوها النبي ﷺ فسأله عن ذلك ، فقال : « أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ عَلَى أُخْتِكَ دَيْنٌ أَكُنْتَ قَاضِيَهُ ؟ » . قال : نعم . قال : « فَاقْضُوا اللَّهَ ، فَهُوَ أَحَقُّ بِالْقَضَاءِ ^(١) » . رواهما النسائي ^(٢) . ولأنه حق استقر عليه ،

وعمره . بلا نزاع ، وسواء فرط أو لا ، ويكون من حيث وجب عليه . على الإنصاف الصحيح من المذهب . نص عليه ، وعليه جماهير الأصحاب . ويجوز أن يستتاب من أقرب وطنيه لتخيير المئوب عنه . وقيل : من لزمه بخراسان ، فمات ببغداد ، أوجب منها . نص عليه ، كحياته . وقيل : هذا هو القول الأول ، لكن احتسب له بسفره من بلده . قال في « الفروع » : وفيه نظر ؛ لأنه متجه لو سافر للحج . قال نازم « المفردات » : ويلزم الوراث أن يحجوا من أصل مال الميت عنه ، حتى يخرجوا هذا ، وإن لم تك الوصية ، ولا تجزئ من ميقاته . وقيل : تجزئ أن يحج عنه من ميقاته ؛ لأنه من حيث وجب . واختاره في « الرعاية » . فعلى المذهب ، لو أوجب عنه خارجا عن بلد الميت إلى دون مسافة القصر ، فقال القاضي :

(١) في المجتبى : « بالوفاء » .

(٢) الحديث الأول تقدم ترجمته في ٢٦٠/٦ . وأخرج الثاني ، في : باب الحج عن الميت الذي نذر أن يحج ، من كتاب المناسك . المجتبى ٨٧/٥ .

تَدْخُلُهُ النَّيَابَةُ ، فَلَمْ يَسْقُطْ بِالْمَوْتِ ، كَالَّذِينَ . وَبِهَذَا فَارَقَ الصَّلَاةَ ، فَإِنَّهَا لَا تَدْخُلُهَا النَّيَابَةُ . وَالْعُمَرَةُ كَالْحَجِّ فِيمَا ذَكَرْنَا ، إِذَا قُلْنَا بِوُجُوبِهَا . وَيَكُونُ مَا يُحَجُّ بِهِ وَيُعْتَمَرُ مِنْ جَمِيعِ مَالِهِ ؛ لِأَنَّهُ دَيْنٌ مُسْتَقَرٌّ ، فَكَانَ مِنْ جَمِيعِ الْمَالِ ، كَدَيْنِ الْآدَمِيِّ .

فصل : وَيُسْتَنَابُ مَنْ يُحَجُّ عَنْهُ مِنْ حَيْثُ وَجَبَ عَلَيْهِ ، إِمَّا مِنْ بَلَدِهِ أَوْ مِنَ الْمَوْضِعِ الَّذِي أُيَسَّرَ فِيهِ . وَبِهَذَا قَالَ الْحَسَنُ ، وَمَالِكٌ ، وَإِسْحَاقُ ، فِي النَّذْرِ . وَقَالَ عَطَاءٌ ، فِي النَّاذِرِ : إِنْ لَمْ يَكُنْ نَوَى مَكَانًا ، فَمِنْ مِيقَاتِهِ . وَاخْتَارَهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ ، فِي مَنْ عَلَيْهِ حَجَّةُ الْإِسْلَامِ : يُسْتَأْجَرُ مَنْ يَحُجُّ عَنْهُ مِنَ الْمِيقَاتِ ؛ لِأَنَّ الْإِحْرَامَ لَا يَجِبُ مِنْ دُونِهِ . وَلَنَا ، أَنَّ

يُجْزِئُهُ ؛ لِأَنَّهُ فِي حُكْمِ الْقَرِيبِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . وَهُوَ ظَاهِرٌ مَا جَزَمَ بِهِ فِي « الْمُغْنَى » ، وَ « الشَّرْحِ » . وَقِيلَ : لَا يُجْزِئُهُ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » . قُلْتُ : وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِ كَثِيرٍ مِنَ الْأَصْحَابِ . وَإِنْ كَانَ أَكْثَرُ مِنْ مَسَافَةٍ الْقَصْرِ ، لَمْ يُجْزِئُهُ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ الْأَكْثَرُ . وَقَالَ فِي « الْمُغْنَى » ، وَ « الشَّرْحِ » : وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُجْزِئَهُ ، وَيَكُونُ مُسِيئًا ، كَمَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ الْإِحْرَامُ مِنَ الْمِيقَاتِ ، فَأَحْرَمَ مِنْ دُونِهِ . وَتَقَدَّمَ نَظِيرُهُ فِيمَا إِذَا أُحِجَّ عَنْ الْمَعْضُوبِ . وَتَقَدَّمَ إِذَا أُيَسَّرَ ، ثُمَّ مَاتَ قَبْلَ التَّمَكُّنِ .

فائدتان ؛ إحداهما ، الصَّحِيحُ ، أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُحَجَّ عَنْهُ غَيْرُ الْوَلِيِّ بِإِذْنِهِ وَبِدُونِهِ . اخْتَارَهُ ابْنُ عَقِيلٍ فِي « فُصُولِهِ » ، وَالْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْفَائِقِ » . وَهُوَ ظَاهِرٌ مَا قَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . ذَكَرَهُ فِي بَابِ حُكْمِ قَضَاءِ الصَّوْمِ . وَقِيلَ : لَا يَصِحُّ بغيرِ إِذْنِهِ . اخْتَارَهُ أَبُو الْخَطَّابِ فِي « انْتِصَارِهِ » . وَتَقَدَّمَ ذَلِكَ فِي الصَّوْمِ .

الْحَجُّ وَجَبَ «(١) عَلَى الْمَيِّتِ» مِنْ بَلَدِهِ ، فَوَجَبَ أَنْ يُتَوَبَّ عَنْهُ مِنْهُ ؛ لِأَنَّ الْقَضَاءَ يَكُونُ عَلَى صِفَةِ الْأَدَاءِ ، كَقَضَاءِ الصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ ، كَذَلِكَ الْحُكْمُ فِي «(٢) حَجِّ النَّذْرِ» وَالْقَضَاءِ قِيَاسًا عَلَيْهِ . فَإِنْ كَانَ لَهُ وَطْأَنٌ اسْتُنِيبَ مِنْ أَقْرَبِهِمَا ؛ فَإِنْ وَجَبَ عَلَيْهِ الْحَجُّ بِخُرَاسَانَ ، فَمَاتَ بِيَعُودَ ، أَوْ «(٣) بِالْعَكْسِ» ، فَقَالَ أَحْمَدُ : يَحُجُّ عَنْهُ مِنْ حَيْثُ وَجَبَ عَلَيْهِ ، لَا مِنْ حَيْثُ مَوْتُهُ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَحُجَّ عَنْهُ مِنْ أَقْرَبِ الْمَكَانَيْنِ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ حَيًّا فِي أَقْرَبِ الْمَكَانَيْنِ ، لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ الْحَجُّ مِنْ أَبْعَدَ مِنْهُ ، فَكَذَلِكَ نَائِبُهُ . فَإِنْ أُحِجَّ «(٤) عَنْهُ مِنْ دُونِ ذَلِكَ» ، فَقَالَ الْقَاضِي : إِنْ كَانَ دُونَ مَسَافَةِ الْقَصْرِ أَجْزَأَهُ ؛ لِأَنَّهُ فِي حُكْمِ الْقَرِيبِ ، وَإِلَّا لَمْ يُجْزِئْهُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُؤَدِّ الْوَاجِبَ بِكَمَالِهِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُجْزِئْهُ ، وَيَكُونُ مُسِيئًا ، [١١/٣ ظ] كَمَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ الْإِحْرَامُ مِنَ الْمِيقَاتِ ، فَأَحْرَمَ مِنْ دُونِهِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

فصل : فَإِنْ خَرَجَ لِلْحَجِّ فَمَاتَ فِي الطَّرِيقِ ، حُجَّ عَنْهُ مِنْ حَيْثُ مَاتَ ؛ لِأَنَّهُ أَسْقَطَ بَعْضَ مَا وَجَبَ عَلَيْهِ ، فَلَمْ يَجِبْ ثَانِيًا «(٥)» . وَكَذَلِكَ إِنْ مَاتَ نَائِبُهُ اسْتُنِيبَ «(٦)» مِنْ حَيْثُ مَاتَ كَذَلِكَ . وَلَوْ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ ثُمَّ مَاتَ ،

وهذه المسألة آخر ما يبيّضه المجدد في « شرحه » . الثانية ، لو مات هو أو نائبه الإنصاف

(١ - ١) في م : « عليه » .

(٢ - ٢) في م : « حج والنذر » .

(٣) في م : « و » .

(٤) في م : « حج » .

(٥) في الأصل : « نائبا » .

(٦) في م : « فاستنيب » .

فَإِنْ ضَاقَ مَالُهُ عَنْ ذَلِكَ ، أَوْ كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ ، أَخِذَ لِلْحَجِّ بِحِصَّتِهِ ، وَحُجَّ بِهِ مِنْ حَيْثُ يَبْلُغُ .

صَحَّتِ النَّيَابَةُ عَنْهُ فِيمَا بَقِيَ مِنَ النَّسْلِ ، سَوَاءً كَانَ إِحْرَامُهُ لِنَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ . نَصَّ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهَا عِبَادَةٌ تَدْخُلُهَا النَّيَابَةُ ، فَإِذَا مَاتَ بَعْدَ فِعْلِ بَعْضِهَا قَضَى عَنْهُ بَاقِيهَا ، كَالزَّكَاةِ .

١١٤٣ - مسألة : (فَإِنْ ضَاقَ مَالُهُ عَنْ ذَلِكَ ، أَوْ كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ ، أَخِذَ لِلْحَجِّ بِحِصَّتِهِ ، وَحُجَّ بِهِ مِنْ حَيْثُ يَبْلُغُ) إِذَا لَمْ يُخَلَّفِ الْمَيْتُ مَا يَكْفِي لِلْحَجِّ مِنْ بَلَدِهِ ، حُجَّ عَنْهُ مِنْ حَيْثُ يَبْلُغُ . وَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ لآدَمَى ، تَحَاصُّا ، وَيُؤْخَذُ لِلْحَجِّ بِحِصَّتِهِ ، فَيُحَجُّ بِهَا مِنْ حَيْثُ يَبْلُغُ . قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي رَجُلٍ أَوْصَى أَنْ يُحَجَّ عَنْهُ ، وَلَا تَبْلُغُ النَّفَقَةُ ؟ قَالَ : يُحَجُّ عَنْهُ مِنْ حَيْثُ تَبْلُغُ النَّفَقَةُ لِلرَّأْسِ مِنْ غَيْرِ مَدِينَتِهِ . وَذَلِكَ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ » ^(١) . وَلِأَنَّهُ قَدَّرَ عَلَى أَدَاءِ بَعْضِ الْوَاجِبِ ، فَلَزِمَهُ ، كَالزَّكَاةِ . وَعَنْ أَحْمَدَ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْحَجَّ يَسْقُطُ ؛ لِأَنَّهُ قَالَ فِي رَجُلٍ أَوْصَى بِحَجَّةٍ وَاجِبَةٍ ، وَلَمْ يُخَلَّفْ مَا يَتِمُّ بِهِ حَجُّهُ ، هَلْ

فِي الطَّرِيقِ ، حُجَّ عَنْهُ مِنْ حَيْثُ مَاتَ فِيمَا بَقِيَ ؛ مَسَافَةً ، وَقَوْلًا ، وَفِعْلًا .

قوله : فَإِنْ ضَاقَ مَالُهُ عَنْ ذَلِكَ ، أَوْ كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ ، أَخِذَ لِلْحَجِّ بِحِصَّتِهِ ، وَحُجَّ بِهِ مِنْ حَيْثُ يَبْلُغُ . هَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ ، وَنَصَّ عَلَيْهِ . وَعَنْهُ ، يَسْقُطُ الْحَجُّ ، سَوَاءً عَيْنُ فَاعِلِهِ أَوْ لَا . وَعَنْهُ ، يُقَدَّمُ الدَّيْنُ لِنَافِعِهِ . وَهُوَ قَوْلُ فِي « شَرْحِ

(١) تقدم تخريجه في ٣٦٣/١ .

يُحَجُّ عَنْهُ مِنَ الْمَدِينَةِ ، أَوْ مِنْ حَيْثُ تَتِمُّ الْحَجَّةُ ؟ فَقَالَ : مَا يَكُونُ الْحَجُّ عِنْدِي إِلَّا مِنْ حَيْثُ وَجَبَ عَلَيْهِ . وَهَذَا تَنْبِيهُ عَلَى سُقُوطِهِ عَنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ لَا تَفِي تَرَكُّهُ بِهِ وَبِالْحَجِّ ، فَإِنَّهُ إِذَا أَسْقَطَهُ مَعَ عَدَمِ الْمَعَارِضِ ، فَمَعَ الْمُعَارِضَةِ بِحَقِّ الْآدَمِيِّ الْمُؤَكَّدِ أَوْلَى . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَسْقُطَ عَنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ ، وَجْهًا وَاحِدًا ؛ لِأَنَّ حَقَّ الْآدَمِيِّ الْمُعَيَّنِ أَوْلَى بِالْتَّقْدِيمِ لَتَأْكُودِهِ ، وَحَقُّهُ ^(١) حَقُّ اللَّهِ تَعَالَى ، مَعَ عَدَمِ إِمْكَانِهِ عَلَى الْوَجْهِ الْوَاجِبِ .

فصل ^(٢) : وَإِنْ وَصَّى بِحَجِّ تَطَوُّعٍ ، وَلَمْ يَفِرْ ثَلَاثَةً بِالْحَجِّ مِنْ بَلَدِهِ ، حُجَّ بِهِ مِنْ حَيْثُ يُلْغُ ، أَوْ يُعَانُ بِهِ فِي الْحَجِّ . نَصٌّ عَلَيْهِ ، وَقَالَ : التَّطَوُّعُ مَا يُبَالِي مِنْ أَيْنَ ^(٣) كَانَ . وَيُسْتَنْابُ عَنِ الْمَيِّتِ ثَقَّةً بِأَقْلٍ مَا يُوجَدُ ، إِلَّا أَنْ يَرْضَى الْوَرَثَةُ بِزِيَادَةٍ ، أَوْ يَكُونَ قَدْ أَوْصَى بِشَيْءٍ ، فَيَجُوزُ مَا أَوْصَى بِهِ ، مَا لَمْ ^(٤) يَزِدْ عَلَى الثَّلَاثِ .

فصل : وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَحُجَّ الْإِنْسَانُ عَنْ أَبِيهِ ، إِذَا كَانَا مَيِّتَيْنِ أَوْ عَاجِزَيْنِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ أَبَا رَزِينٍ ، فَقَالَ : « حُجَّ عَنْ أَبِيكَ ،

فائدة : لَوْ وَصَّى بِحَجِّ نَفْلٍ ، أَوْ أَطْلَقَ ، [٢٦٨ / ١] جَازَ مِنْ مِيقَاتٍ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . نَصٌّ عَلَيْهِ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ ، مَا لَمْ تَمْنَعْ قَرِينَةً . وَقِيلَ : مِنْ مَحَلِّ وَصِيَّتِهِ . وَقَدَّمَهُ فِي « التَّرْغِيبِ » ، كَحَجِّ وَاجِبٍ . وَمَعْنَاهُ لِلْمُصَنِّفِ .

(١) فِي م : خَفَّةٌ .

(٢) فِي م : مَسْأَلَةٌ . وَلَيْسَ هَذَا مِنْ مَتْنِ الْمَقْنَعِ .

(٣) فِي م : حَيْثُ .

(٤ - ٤) فِي الْأَصْلِ : يَزِدْ إِلَى .

وَاعْتَمِرُ»^(١) . وَسَأَلَتِ امْرَأَةٌ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَبِيهَا ، مَاتَ وَلَمْ يَحْجْ ؟
 قَالَ : « حُجِّي عَنْ أَبِيكَ »^(٢) . وَيُسْتَحَبُّ الْبِدَايَةُ^(٣) بِالْحَجِّ عَنْ الْأُمِّ ، إِنْ
 كَانَ تَطَوُّعًا أَوْ وَاجِبًا عَلَيْهِمَا . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ فِي التَّطَوُّعِ ؛ لِأَنَّ الْأُمَّ مُقَدِّمَةٌ
 فِي الْبِرِّ ؛ لِمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ ، قَالَ : جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ، فَقَالَ :
 مَنْ أَحَقُّ النَّاسِ بِحُسْنِ صَحَابَتِي ؟ قَالَ : « أُمُّكَ » . قَالَ : ثُمَّ مَنْ ؟ قَالَ :
 « أُمُّكَ » . قَالَ : ثُمَّ مَنْ ؟ قَالَ : « أُمُّكَ » . قَالَ : ثُمَّ مَنْ ؟ قَالَ :
 « أَبُوكَ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٤) . وَإِنْ كَانَ الْحَجُّ وَاجِبًا عَلَى الْأَبِ دُونَهَا ، بَدَأَ
 بِهِ ؛ لِأَنَّهُ وَاجِبٌ ، فَكَانَ أَوْلَى مِنَ التَّطَوُّعِ . وَقَدْ رَوَى زَيْدُ بْنُ أَرْقَمٍ ،
 قَالَ : [١٢/٣] قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِذَا حَجَّ الرَّجُلُ عَنْ وَالِدَيْهِ تَقَبَّلَ
 مِنْهُ وَمِنْهُمَا وَاسْتَبْشَرَتْ أَرْوَاحُهُمَا فِي السَّمَاءِ ، وَكُتِبَ عِنْدَ اللَّهِ بَرًّا » .
 وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ حَجَّ عَنْ أَبِيهِ ،
 أَوْ قَصَى عَنْهُمَا مَعْرَمًا ، بُعِثَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَعَ الْأَبْرَارِ » . وَعَنْ جَابِرٍ ، قَالَ :
 قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ حَجَّ عَنْ أَبِيهِ أَوْ أُمِّهِ ، فَقَدْ قَصَى عَنْهُ^(٥)
 حَاجَّتَهُ ، وَكَانَ لَهُ فَضْلُ عَشْرِ حِجَجٍ » . رَوَاهُ النَّدَّارُ قُطْنِي^(٦) .

وَيَأْتِي بَعْضُ ذَلِكَ فِي بَابِ الْمُوصَى بِهِ . الإِنصَاف

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٨ .

(٢) تقدم تخريجه في ٢٦٠/٦ .

(٣) في م : « البداءة » .

(٤) تقدم تخريجه في ٩٤/٧ .

(٥) سقط من : الأصل .

(٦) في : باب المواقيت ، من كتاب الحج . سنن الدارقطني ٢/٢٥٩ ، ٢٦٠ . وذكر الهيثمي حديث ابن عباس وقال : رواه الطبراني في الأوسط ، وفيه جيلة بن سليمان ، وهو متروك . مجمع الزوائد ٨/١٤٦ .

فَضْلٌ : وَيُشْتَرَطُ لَوُجُوبِ الْحَجِّ عَلَى الْمَرْأَةِ وُجُودُ مَحْرَمِهَا ؛ ^{المنع} وَهُوَ زَوْجُهَا ، أَوْ مَنْ تَحْرُمُ عَلَيْهِ عَلَى التَّائِيدِ بِنَسَبٍ أَوْ سَبَبٍ مُبَاحٍ ، إِذَا كَانَ بِالْعَا عَاقِلًا . وَعَنْهُ ، أَنَّ الْمَحْرَمَ مِنْ شَرَائِطِ لُزُومِ الْأَدَاءِ ،

الشرح الكبير

فصل : قال الشيخ ، رَحِمَهُ اللَّهُ : (وَيُشْتَرَطُ لَوُجُوبِ الْحَجِّ عَلَى الْمَرْأَةِ وُجُودُ مَحْرَمِهَا ؛ وَهُوَ زَوْجُهَا ، أَوْ مَنْ تَحْرُمُ عَلَيْهِ عَلَى التَّائِيدِ بِنَسَبٍ أَوْ سَبَبٍ مُبَاحٍ ، إِذَا كَانَ بِالْعَا عَاقِلًا . وَعَنْهُ ، أَنَّ الْمَحْرَمَ مِنْ شَرَائِطِ لُزُومِ الْأَدَاءِ) اِخْتَلَفَتِ الرَّوَايَةُ عَنْ أَحْمَدَ ، رَحِمَهُ اللَّهُ ، فِي وُجُودِ الْمَحْرَمِ فِي حَقِّ الْمَرْأَةِ ؛ فَرُوي عَنْهُ ، أَنَّ الْحَجَّ لَا يَجِبُ عَلَى الْمَرْأَةِ إِذَا لَمْ تَجِدْ مَحْرَمًا . وَهَذَا ظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ . وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ : قُلْتُ لِأَحْمَدَ : امْرَأَةٌ مُوسِرَةٌ لَمْ يَكُنْ لَهَا مَحْرَمٌ ، هَلْ وَجِبَ عَلَيْهَا الْحَجُّ ؟ قَالَ : لَا . وَقَالَ : الْمَحْرَمُ مِنَ السَّبِيلِ . وَهَذَا قَوْلُ الْحَسَنِ ، وَالتَّخِيِّ ، وَإِسْحَاقَ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ ، وَابْنِ الْمُنْذِرِ . وَرُوي عَنْهُ أَنَّهُ مِنْ شَرَائِطِ لُزُومِ السَّعْيِ دُونَ الْوُجُوبِ .

قوله : وَيُشْتَرَطُ لَوُجُوبِ الْحَجِّ عَلَى الْمَرْأَةِ وُجُودُ مَحْرَمِهَا . هَذَا الْمَذْهَبُ الْإِنصَافِ مُطْلَقًا . يَعْنِي ، أَنَّ الْمَحْرَمَ مِنْ شَرَائِطِ الْوُجُوبِ ، كَالِاسْتِطَاعَةِ وَغَيْرِهَا ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . وَنَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ عَنْ الْإِمَامِ أَحْمَدَ ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « الْفُرُوعِ » ، وَ « الْفَائِقِ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » ، وَ « الرَّعَايَتَيْنِ » . وَصَحَّحَهُ فِي « النَّظْمِ » . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْمُبْهَجِ » ، وَ « الْإِيضَاحِ » ، وَ « الْعُمْدَةِ » ، وَ « الْإِفَادَاتِ » . قَالَ ابْنُ مُنْجَى فِي « شَرْحِهِ » : هَذَا الْمَذْهَبُ . وَهُوَ مِنَ الْمُفْرَدَاتِ . وَعَنْهُ ، أَنَّ الْمَحْرَمَ مِنْ شَرَائِطِ لُزُومِ الْأَدَاءِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » . وَأَطْلَقَهُمَا الزَّرْكَشِيُّ . فَعَلَيْهَا ، يُحَجُّ عَنْهَا

فعلی هذه الرواية متى كملت لها الشرائط الخمس ، وفاتها الحج بموت أو مرض لا يرجى برؤه ، أخرج عنها حجة ؛ لأن شروط الحج المختصة بها^(١) قد كملت ، وإنما المحرم لحفظها ، فهو كتخليئة الطريق ، وإمكان المسير . وعنه رواية ثالثة ، أن المحرم ليس بشرط في الحج الواجب . قال الأثرم : سمعت أحمد يسأل : هل يكون الرجل محرماً لأمراته ، يخرجها إلى الحج ؟ فقال : أما في حجة الفريضة فأرجو^(٢) ؛ لأنها تخرج إليها مع النساء ، ومع كل من أمته ، وأما في غيرها فلا . والمذهب الأول . وقال ابن سيرين ، ومالك ، والأوزاعي ، والشافعي : ليس المحرم شرطاً في حجها بحال . قال ابن سيرين : تخرج مع رجل من المسلمين لا بأس به . وقال مالك : تخرج مع جماعة النساء .

لو ماتت ، أو مرضت مرضاً لا يرجى برؤه ، ويلزمها أن توصى به . وهي أيضاً من المفردات . وعلى المذهب ، لم تستكمل شروط الوجوب . وأطلقهما في « الهداية » ، في باب القوات والإحصار ، و « المذهب » ، و « مسبوک الذهب » ، و « الكافي » ، و « التلخيص » ، و « البلغة » ، و « الشرح » ، و « الزركشي » ، و « المستوعب » ، و « الهادي » . وعنه ، لا يشترط المحرم إلا في مسافة القصر ، كما لا يعتبر في أطراف البلد ، وأطلقهما في « المذهب » ، و « مسبوک الذهب » ، و « الهادي » ، و « التلخيص » ، و « المحرر » ، و « الفائق » . ونقل الأثرم ، لا يشترط المحرم في الحج الواجب . قال الإمام أحمد : لأنها تخرج^(٣) مع النساء ، ومع كل من أمته . وعنه ،

(١) في الأصل : « به » .

(٢) في الأصل : « فإنه سواء » .

(٣) في النسخ : « لا تخرج » ، وانظر الشرح أعلاه ، و الفروع ٢٣٥/٣ .

وقال الشافعي: تَخْرُجُ مع حُرَّةٍ مُسْلِمَةٍ ثِقَةٍ . وقال الأوزاعي: تَخْرُجُ مع قَوْمٍ عُدُولٍ ، تَتَّخِذُ سُلْماً تَضَعُهُ عَلَيْهِ وَتَنْزِلُ ، وَلَا يَقْرُبُهَا رَجُلٌ إِلَّا أَنْ يَأْخُذَ بِرَأْسِ الْبَعِيرِ ، وَيَضَعُ^(١) رِجْلَهُ^(٢) عَلَى ذِرَاعِهِ . قال ابنُ المُنْذِرِ : تَرَكَوا القولَ بظاهرِ الحديثِ ، واشْتَرَطَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ شَرْطاً لَا حُجَّةَ مَعَهُ عَلَيْهِ ، وَاحْتَجُّوا بِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَسَّرَ الْأَسْتِطَاعَةَ بِالزَّادِ وَالرَّاحِلَةِ^(٣) ، وقال لَعْدِيّ ابنِ حَاتِمٍ : « يُوشِكُ أَنْ تَخْرُجَ الظَّعِينَةُ تَوْمُ الْبَيْتِ ، لَا جَوَارَ مَعَهَا ، لَا تَخَافُ إِلَّا اللَّهَ »^(٤) . وَلأنَّه سَفَرٌ وَاجِبٌ ، فَلَمْ يُشْتَرَطْ لَهُ الْمَحْرَمُ ، كَالْمُسْلِمَةِ إِذَا تَخَلَّصَتْ مِنْ أَيْدِي الْكُفَّارِ . وَلنا ، مَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تَوْمُنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ، تُسَافِرُ مَسِيرَةَ يَوْمٍ ، إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ » . وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ :

لَا يُشْتَرَطُ الْمَحْرَمُ فِي الْقَوَاعِدِ مِنَ النِّسَاءِ اللَّاتِي لَا يُخْشَى مِنْهُنَّ وَلَا عَلَيْهِنَّ فِتْنَةٌ . الإِنْصَافُ ذَكَرَهَا الْمَجْدُ . وَلَمْ يَرْتَضِ صَاحِبُ « الْفُرُوعِ » . وَقَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ : تَحُجُّ كُلُّ امْرَأَةٍ آمِنَةٌ مَعَ عَدَمِ الْمَحْرَمِ . وَقَالَ : هَذَا مُتَوَجِّهٌ فِي كُلِّ سَفَرٍ طَاعَةٍ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : كَذَا قَالَ .

تَنْبِيهِ : ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ وَغَيْرِهِ ، أَنَّ الْخُنْثَى كَالرَّجُلِ .

فَائِدَةٌ : قَالَ الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » : ظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ ، أَنَّ الْمَحْرَمَ شَرْطٌ

(١) فِي م : « تَضَعُ » .

(٢) كَذَا فِي النُّسخَتَيْنِ : الْأَصْلُ ، م . وَفِي الْمَعْنَى ٣١/٥ : « رَجُلَهَا » وَلَعَلَّهُ الصَّوَابُ .

(٣) تَقْدِمُ تَحْرِيجِهِ فِي صَفْحَةِ ٤٢ .

(٤) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ عَلَامَاتِ النِّبُوَّةِ فِي الْإِسْلَامِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاقِبِ ، صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٢٣٩ / ٤ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ تَفْسِيرِ سُورَةِ الْفَاتِحَةِ ، مِنْ أَبْوَابِ التَّفْسِيرِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ١١ / ٧٢-٧٤ . وَإِلْمَامُ أَحْمَدَ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٤ / ٢٥٧ ، ٣٧٨ .

سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « لَا يَخْلُونَ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ ، « وَلَا تُسَافِرُ امْرَأَةٌ إِلَّا [١٢/٣ ظ] وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ ^(١) » . فَقَامَ رَجُلٌ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي اكْتُسِبْتُ ^(٢) فِي غَزْوَةٍ كَذَا ، وَانْطَلَقْتُ امْرَأَتِي حَاجَةً ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « انْطَلِقِي فَاحْجُجِي مَعَ امْرَأَتِكَ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا ^(٣) . وَرَوَى ابْنُ عُثْمَرَ ، وَأَبُو سَعِيدٍ نَحْوًا مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ ^(٤) . قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ : أَمَّا أَبُو هُرَيْرَةَ ، فَيَقُولُ : « يَوْمَ وَلَيْلَةٍ » . وَيُرَوَّى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ : « لَا تُسَافِرُ سَفَرًا » . أَيْضًا . وَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ ، فَيَقُولُ : « ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ » . قُلْتُ : مَا تَقُولُ أَنْتَ ؟ قَالَ : لَا تُسَافِرُ

لِلزَّوْجِ دُونَ أَمْنِ الطَّرِيقِ وَسَعَةِ الْوَقْتِ ، حَيْثُ شَرَطَهُ وَلَمْ يَشْتَرِطْهُمَا . وَظَاهِرُ نَقْلِ أَبِي الْخَطَّابِ يَفْتَضِي رِوَايَةَ بِالْعَكْسِ ؛ وَهُوَ أَنَّهُ قَطَعَ بَأَنَّهُمَا شَرْطَانِ لِلزَّوْجِ ، وَذَكَرَ فِي الْمَحْرَمِ ^(٥) رِوَايَةً بَأَنَّهُ شَرَطَ لِلزَّوْمِ . قَالَ : وَالتَّفَرُّقَةُ عَلَى كِلَا الطَّرِيقَيْنِ مُشْكِلَةٌ ، وَالصَّحِيحُ ، التَّسْوِيَةُ بَيْنَ هَذِهِ الشُّرُوطِ الثَّلَاثَةِ ، إِمَّا نَفْيًا ، وَإِمَّا إِبْثَابًا . انْتَهَى . قُلْتُ : مِمَّنْ سَوَّى بَيْنَ الثَّلَاثَةِ ؛ الْمُصَنِّفُ فِي « الْكَافِي » ، وَالشَّارِحُ ، وَصَاحِبُ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ« الْمُحَرَّرِ » فِيهِ ، وَ« الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ« الْحَاوِيَيْنِ » ، وَ« الْفَائِقِ » ، وَ« الْوَجِيزِ » ، وَابْنُ عَقِيلٍ ، وَغَيْرُهُمْ . وَأَشَارَ

(١ - ١) سقط من : م .

(٢) في م : « كَتَبْتُ » . وَمَعْنَى اكْتَسَبْتُ : أَيْ كَتَبْتُ اسْمِي فِي أَسْمَاءٍ مِنْ عَيْنِ تِلْكَ الْغَزْوَةِ .

(٣) الحديث الأول تقدم تفريجه في ٤١/٥ . والثاني ، أخرجه البخاري ، في : باب حج النساء ، من كتاب المحصر ، وفي : باب من اكتتب في جيش فخرجت امرأته حاجة ، من كتاب الجهاد ، وفي : باب لا يخلون رجل بامرأة ... ، من كتاب النكاح . صحيح البخاري ٢٤/٣ ، ٧٢/٤ ، ٤٨/٧ . ومسلم ، في : باب سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيره ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٩٧٨/٢ . كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٢٢٢/١ .

(٤) انظر تفريج الحديث في ٤١/٥ .

(٥) في الأصل ، ١ : « المحرر » .

سَفَرًا قَلِيلًا وَلَا كَثِيرًا إِلَّا مَعَ ذِي مَحَرَمٍ . وَرَوَى الدَّارَقُطْنِيُّ ^(١) بِإِسْنَادِهِ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ، قَالَ : « لَا تَحُجُّنَّ امْرَأَةً إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحَرَمٍ » . وَهَذَا نَصٌّ صَرِيحٌ فِي الْحُكْمِ . وَلِأَنَّهَا أَنْشَأَتْ سَفَرًا فِي دَارِ الْإِسْلَامِ ، فَلَمْ يَجْزْ بِغَيْرِ مَحَرَمٍ ، كَحَجِّ الْبَطْوَاعِ . وَحَدِيثُهُمْ مَحْمُولٌ عَلَى الرَّجُلِ ، بِدَلِيلِ أَنَّهُمْ شَرَطُوا خُرُوجَ غَيْرِهَا مَعَهَا ، فَجَعَلَ ذَلِكَ الْغَيْرِ الْمَحَرَمَ الَّذِي بَيْنَهُ النَّبِيُّ ﷺ فِي أَحَادِيثِنَا أَوْلَى مِمَّا اشْتَرَطُوهُ بِالتَّحَكُّمِ مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ . وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ أَنَّ الزَّادَ وَالرَّاحِلَةَ تُوجِبُ الْحَجَّ مَعَ كَمَالِ بَقِيَّةِ الشَّرُوطِ ، وَلِذَلِكَ اشْتَرَطُوا تَخْلِيَةَ الطَّرِيقِ ، وَإِمْكَانَ الْمَسِيرِ ، وَقَضَاءَ الدَّيْنِ ، وَنَفَقَةَ الْعِيَالِ . وَاشْتَرَطَ مَالِكٌ إِمْكَانَ الثَّبُوتِ عَلَى الرَّاحِلَةِ ، وَهِيَ غَيْرُ مَذْكُورَةٍ فِي الْحَدِيثِ . وَاشْتَرَطَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ شَرْطًا فِي مَحَلِّ النِّزَاعِ مِنْ عِنْدِ نَفْسِهِ ، لَا مِنْ كِتَابٍ ، وَلَا مِنْ سُنَّةٍ ، فَمَا ذَكَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَوْلَى بِالْإِشْتِرَاطِ ، وَلَوْ قُدِّرَ التَّعَارُضُ ، فَحَدِيثُنَا أَصَحُّ وَأَخْصُّ وَأَوْلَى بِالتَّقْدِيمِ .

ابْنُ عَقِيلٍ إِلَى أَنَّهَا تُرَادُّ لِلْحِفْظِ ، وَالرَّاحِلَةُ لِنَفْسِ السَّعْيِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : « الْإِنْصَافُ وَمَا قَالَهُ الْمَجْدُ صَحِيحٌ . وَذَكَرَ كَلَامَ ابْنِ عَقِيلٍ . انْتَهَى . وَمِمَّنْ فَرَّقَ بَيْنَ الْمَحَرَمِ ، وَبَيْنَ سَعَةِ الْوَقْتِ وَأَمْنِ الطَّرِيقِ ، الْمُصَنِّفُ فِي « الْمُقْنِعِ » ؛ فَإِنَّهُ قَدَّمَ فِيهِمَا أَنَّهُمَا مِنْ شَرَائِطِ اللُّزُومِ ، وَقَدَّمَ فِي الْمَحَرَمِ ، أَنَّهُ مِنْ شَرَائِطِ الْوُجُوبِ . وَكَذَلِكَ فَعَلَ النَّاطِلُ . وَتَبَعَ صَاحِبُ « الْهِدَايَةِ » صَاحِبُ « الْمُنْذَهَبِ » ، وَ « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، وَ « الْخُلَاصَةِ » ، وَ « الْهَادِي » ، فَقَطَعُوا بِأَنَّهُمَا مِنْ شَرَائِطِ الْوُجُوبِ ، وَأَطْلَقُوا فِي الْمَحَرَمِ الرَّوَايَتَيْنِ . وَقَطَعَ فِي « الْإِيضَاحِ » ، أَنَّ

(١) فِي : أَوَّلِ كِتَابِ الْحَجِّ . سَنَنِ الدَّارَقُطْنِيِّ ٢ / ٢٢٣ .

وحدیثِ عَدِیٍّ یَدُلُّ عَلَى وُجُودِ السَّفَرِ ، لَا عَلَى جَوَازِهِ ، وَلِذَلِكَ لَمْ یَجْزُ^(١) فِی غَیْرِ الْحَجِّ الْمَفْرُوضِ ، وَلَمْ یَذْکُرْ فِیهِ خُرُوجَ غَیْرِهَا مَعَهَا . وَأَمَّا الْأَسِیرَةُ إِذَا تَخَلَّصَتْ مِنْ أیدی الْکُفَّارِ ، فَإِنَّ سَفَرَهَا^(٢) سَفَرٌ ضَرُورَةٌ ، لَا یُقَاسُ عَلَیْهِ حَالَةُ الْاِخْتِیَارِ ، وَلِذَلِكَ تَخْرُجُ فِیهِ وَحْدَهَا ؛ وَلِأَنَّهَا تَدْفَعُ ضَرَرًا مُتَقَبِّلًا بِتَحْمُلِ الضَّرَرِ الْمُتَوَهَّمِ ، فَلَا یَلْزَمُ تَحْمُلُ ذَلِكَ مِنْ غَیْرِ ضَرَرٍ أَصْلًا .

الشرح الكبير

فصل : وَالْمَحْرَمُ زَوْجُهَا ، أَوْ مَنْ تَحْرُمُ عَلَيْهِ عَلَى التَّائِيدِ بِنَسَبٍ أَوْ سَبَبٍ مُبَاحٍ ؛ كَأَيِّهَا ، وَابْنُهَا ، وَأَخِيهَا مِنْ نَسَبٍ أَوْ رِضَاعٍ ، وَرَبِيبُهَا

الْمَحْرَمُ شَرْطُ لِلْوُجُوبِ ، وَأُطْلِقَ فِيهِمَا رِوَايَتَيْنِ ، عَكَسَ صَاحِبِ « الْهِدَايَةِ » وَمَنْ تَابَعَهُ . وَقَدَّمَ فِي « التَّلْخِصِ » ، أَنَّهُمَا مِنْ شَرَائِطِ اللُّزُومِ ، كَالْمُصَنَّفِ ، وَأُطْلِقَ فِي الْمَحْرَمِ الرِّوَايَتَيْنِ . وَظَاهَرُ كَلَامِهِ فِي « الْفُرُوعِ » التَّفَرُّقَةُ ؛ فَإِنَّهُ أَطْلَقَ فِيهِمَا الرِّوَايَتَيْنِ بَعْنَهُ وَعَنْهُ ، وَقَالَ : اخْتَارَ الْأَكْثَرُ أَنَّهُمَا مِنْ شَرَائِطِ الْأَدَاءِ . وَقَدَّمَ أَنَّ الْمَحْرَمَ مِنْ شَرَائِطِ الْوُجُوبِ ، فَمُوَافَقَتُهُ لِلْمَجْدِ تَنَافَى مَا اصْطَلَحَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَظَهَرَ أَنَّ الْمُصَنَّفَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ثَلَاثَ طُرُقٍ فِي كُتُبِهِ ؛ « الْكَافِي » ، وَ« الْمُقْنِع » ، وَ« الْهَادِي » .

الإنصاف

تنبیہات ؛ الْأَوَّلُ ، دَخَلَ فِي عُمُومِ كَلَامِ الْمُصَنَّفِ ، فِي قَوْلِهِ : وَهُوَ زَوْجُهَا أَوْ مَنْ تَحْرُمُ عَلَيْهِ عَلَى التَّائِيدِ بِنَسَبٍ أَوْ سَبَبٍ مُبَاحٍ . رَأَيْتُهَا ؛ وَهُوَ زَوْجُ أُمِّهَا ، وَرَبِيبُهَا ؛ وَهُوَ ابْنُ زَوْجِهَا . وَهُوَ صَحِيحٌ ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ . نَصٌّ عَلَيْهِمَا ، وَعَلَيْهِ

(١) فِی م : (یجزه) .

(٢) فِی الْأَصْل : (سفر) .

ورأيها^(١) ؛ لما روى أبو سعيد ، قال : قال رسول الله ﷺ : « لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ، أَنْ تُسَافِرَ سَفَرًا يَكُونُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَصَاعِدًا ، إِلَّا وَمَعَهَا أَبُوهَا ، أَوْ ابْنُهَا ، أَوْ زَوْجُهَا ، أَوْ ذُو مَحْرَمٍ مِنْهَا »^(٢) . رواه مسلم^(٣) . وكذلك مَنْ تَحَرَّمَ عَلَيْهِ بِالمُصَاهَرَةِ بِسَبَبٍ مُبَاحٍ ؛ لِأَنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِ عَلَى التَّائِيدِ ، أَشْبَهَ التَّحْرِيمَ بِالنَّسَبِ . قال أحمد : وَيَكُونُ زَوْجُ أُمِّ الْمَرْأَةِ مُحَرَّمًا لَهَا ، يَحُجُّ بِهَا ، وَيُسَافِرُ الرَّجُلُ مَعَ أُمِّ وَلَدِ جَدِّهِ ، وَإِذَا كَانَ أَخُوهَا مِنَ الرِّضَاعَةِ خَرَجَتْ مَعَهُ . وقال في أُمِّ امْرَأَتِهِ : يَكُونُ مُحَرَّمًا لَهَا فِي حَجٍّ^(٤) الْفَرَضِ دُونَ غَيْرِهِ . قال الأثرم : كَأَنَّهُ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهَا لَمْ تُذَكَّرْ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَا يُتَدَبَّنَ زِينَتُهُنَّ ﴾^(٥) . الآية . فَأَمَّا مَنْ تَحَلَّى لَهُ فِي حَالٍ ، كَزَوْجِ أُخْتِهَا ، فَلَيْسَ بِمَحْرَمٍ لَهَا . نَصَّ عَلَيْهِ . لِأَنَّهُ لَيْسَ بِحَرَامٍ عَلَيْهَا عَلَى التَّائِيدِ ، وَلَا يُيَاحُ لَهُ النَّظَرُ إِلَيْهَا . وَلَيْسَ الْعَبْدُ مُحَرَّمًا لِسَيِّدَتِهِ .

الأصحاب . وَنَقَلَ الْأَثَرُ فِي أُمِّ امْرَأَتِهِ ، يَكُونُ مُحَرَّمًا لَهَا فِي حَجِّ الْفَرَضِ فَقَطْ . الْإِنْصَافُ وَهُوَ مِنَ الْمُفْرَدَاتِ . قَالَ الْأَثَرُ : كَأَنَّهُ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهَا لَمْ تُذَكَّرْ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَا يُتَدَبَّنَ زِينَتُهُنَّ ﴾ الآية . وَعَنهُ ، الْوَقْفُ فِي نَظَرِ شَعْرِهَا ، وَشَعْرِ الرَّبِيبَةِ ؛ لِعَدَمِ

(١) الرَّابِّ : زَوْجِ الْأُمِّ يَرَى ابْنَهَا مِنْ غَيْرِهِ .

(٢) سَقَطَ مِنْ : م .

(٣) فِي : بِبَابِ سَفَرِ الْمَرْأَةِ مَعَ مُحْرَمٍ إِلَى حَجٍّ وَغَيْرِهِ ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٢ / ٩٧٧ .

كَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بِبَابِ فِي الْمَرْأَةِ تَحَجُّ بِغَيْرِ مُحْرَمٍ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ١ / ٤٠١ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بِبَابِ كِرَاهِيَةِ أَنْ تُسَافِرَ الْمَرْأَةُ وَحْدَهَا ، مِنْ أَبْوَابِ الرِّضَاعِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٥ / ١١٧ . وَابْنُ مَاجَةَ ، فِي : بِبَابِ الْمَرْأَةِ تَحَجُّ بِغَيْرِ وَلِيٍّ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنِ ابْنِ مَاجَةَ ٢ / ٩٦٨ .

(٤) سَقَطَ مِنْ : م .

(٥) سُورَةُ النُّورِ ٣١ .

الشرح الكبير نص عليه أحمد . وقال الشافعي : هو محرّم لها . وحكاها بعض أصحابنا [١٣/٣] عن أحمد ؛ لأنه يُباح له النظر إليها ، فكان محرّمًا لها ، كذا رَحِمَها . ولنا ، ما رَوَى سَعِيدٌ في « سُنَنِه » بإِسْنَادِهِ ، عن ابنِ عُمَرَ ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُما ، عن النبي ﷺ ، أنه قال : « سَفَرُ الْمَرْأَةِ مَعَ عَبْدِهَا ضَيْعَةٌ » ^(١) . ولأنه غيرُ مَأْمُونٍ عليها ، ولا تحرّمُ عليه على التأييد ، أشبه الأجنبي ، وقياسه على ذى الرّحم لا يصح ؛ لأنه مَأْمُونٌ عليها ، بخلاف العبد ، ولا يلزم من إباحة النظر إليها أن يكون محرّمًا لها ^(٢) ، فإنه يجوز النظر إلى القواعد من النساء ، ويجوز لغير أولي الإربة النظر إلى الأجنبية ، وليس محرّمًا لها .

فصل : وأم ^(٣) الموطوءة بشبهة ، والمزني بها ، وابنتهما ^(٤) ، فليس بمحرّم لهما . وعنه ، أنه محرّم . والأول أولى ؛ لأن تحرّيمهما ^(٥) بسبب غير مُباح ، فلم يثبت به حُكْمُ المحرّميّة ، كالتحرّيم الثابت باللّعان ،

الإنصاف ذكّرهما في الآية . وهى أيضًا من المفردات .

الثانى ، قوله : بنسبٍ أو سببٍ مُباح . يُحْتَرَزُ منه عن السبب غير المُباح ؛ كالوطءِ بشبهة أو زنى ، فليس بمحرّم لأُم الموطوءة وابنتها ؛ لأن السبب غير

(١) عزاه المهيمن للبخاري والطبراني في الأوسط وقال : فيه بزيع بن عبد الرحمن ، ضعفه أبو حاتم ، وبقيه رجاله ثقات . مجمع الزوائد ٢١٤/٣ .

(٢) سقط من : م .

(٣) في م : « أمّا » .

(٤) في م : « ابنتها » .

(٥) في م : « تحرّمها » .

الشرح الكبير

وليس له^(١) الخلوة بهما ، والنظر إليهما لذلك . والكافر ليس بمحرمٍ للمسلمة ، وإن كانت ابنته . قال الإمام أحمد ، في يهوديٍّ أو نصرانيٍّ أسلمت ابنته : لا يزوجهما ، ولا يسافر بها ، ليس هو لها بمحرمٍ . وقال أبو حنيفة ، والشافعي : هو محرم لها ؛ لأنها مُحَرَّمَةٌ عليه على التأييد . ولنا ، أن إثبات المحرمية يقتضي الخلوة بها ، فوجب أن لا يثبت لكافرٍ على مسلمة ، كالحضانة للطفل ، ولأنه لا يؤمن عليها أن يفتنّها عن دينها كالطفل . وما ذكروه يطلُّ بالمحرمة باللعان ، وبالمجوسية مع ابنته ، ولا ينبغي أن يكون في المجوسية خلاف ؛ لأنه لا يؤمن عليها ، ويعتقد حلّها . نصّ عليه أحمد في مواضع^(٢) .

مباح . قال المصنّف وغيره : كاللّعان وأولى . وعنه ، بلى ، يكون محرماً . وهو قول في « شرح الزركشي » . وأطلقهما في « الحاوي الكبير » . واختاره ابن عقيل في « الفصول » في وطء الشبهة لا الزنى . وهو ظاهر ما في « التلخيص » ؛ فإنه قال : بسبب [٢٦٨/١ ط] غير محرم . واختاره الشيخ تقي الدين ، وذكره قول أكثر العلماء ؛ لثبوت جميع الأحكام ، فيدخل في الآية ، بخلاف الزنى . الثالث ، قال في « الفروع » : المراد ، والله أعلم ، بالشبهة ما جزم به جماعة ، أنه الوطء الحرام مع الشبهة ، كالجارية المشتركة ونحوها . لكن ذكر الشيخ تقي الدين ، وأبو الخطاب في « الانتصار » ، في مسألة تحريم المصاهرة ، أن الوطء في نكاح فاسد كالوطء بشبهة . الرابع ، ظاهر كلام المصنّف هنا وجماعة ، أن الملاعن يكون محرماً للملاعنة ؛ لأنها تحرم عليه على

(١) سقط من : الأصل .

(٢) في م : « المهر » .

وَيُشْتَرَطُ فِي الْمَحْرَمِ أَنْ يَكُونَ بِالْعَاقِلَا . قِيلَ لِأَحْمَدَ : فَيَكُونُ الصَّبِيُّ مَحْرَمًا ؟ قَالَ : لَا ، حَتَّى يَحْتَلِمَ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقُومُ بِنَفْسِهِ ، فَكَيْفَ تَخْرُجُ مَعَهُ امْرَأَةٌ . وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ بِالْمَحْرَمِ حِفْظَ الْمَرْأَةِ ، وَلَا يَحْصُلُ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ الْبَالِغِ ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَاجُ إِلَى حِفْظٍ ، فَلَا يَقْدِرُ عَلَى حِفْظِ غَيْرِهِ .

التَّائِيْدِ بِسَبَبٍ مُبَاحٍ . وَلَا أَعْلَمُ بِهِ قَائِلًا ، فَلِهَذَا قَالَ الْآدِمِيُّ الْبَغْدَادِيُّ ، وَصَاحِبُ « الْوَجِيزِ » : بِسَبَبٍ مُبَاحٍ لِحُرْمَتِهَا . وَهُوَ مُرَادُ مَنْ أَطْلَقَ . الْخَامِسُ ، قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ وَغَيْرُهُ : وَأَزْوَاجُ النَّبِيِّ ﷺ أُمَهَاتُ الْمُؤْمِنِينَ فِي التَّحْرِيمِ ، دُونَ الْمَحْرَمِيَّةِ . انْتَهَى . فَيَكُونُ ذَلِكَ مُسْتَثْنَى مِنْ كَلَامِ مَنْ أَطْلَقَ . وَقَالَ فِي « الْمُحَرَّرِ » : الْمَحْرَمُ زَوْجُهَا ، وَمَنْ تَحْرُمُ عَلَيْهِ أَبَدًا ، لَا مَنْ تَحْرِيْمُهَا بِوَطْءِ شُبْهَةٍ أَوْ زِنَى . فَقِيلَ : إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ يُرَدُّ عَلَيْهِ أَزْوَاجُ النَّبِيِّ ﷺ ؛ لِأَنَّهُ تَحْرِيْمُهُنَّ عَلَى الْمُسْلِمِينَ أَبَدًا بِسَبَبٍ مُبَاحٍ ؛ وَهُوَ الْإِسْلَامُ ، وَلَيْسُوا بِمَحَارِمَ لَهُنَّ . فَقِيلَ : كَانَ يَجِبُ اسْتِثْنَاؤُهُنَّ كَمَا اسْتِثْنَى الْمَزْنِيَّ بَهَا . فَأُجِيبَ ، لَانْقِطَاعِ حُكْمِهِنَّ ، فَأُورِدَ عَلَيْهِ الْمُلَاعَنَةُ ، وَلَا جَوَابَ عَنْهُ . السَّادِسُ ، ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ ، أَنَّ الْعَبْدَ لَيْسَ بِمَحْرَمٍ لِسَيِّدَتِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا تَحْرُمُ عَلَيْهِ عَلَى التَّائِيْدِ . وَهُوَ صَحِيحٌ ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ ، وَجَزَمَ بِهِ كَثِيرٌ مِنْهُمْ . قَالَ الزَّرْكَشِيُّ : هَذَا الْمَذْهَبُ الْمَشْهُورُ ، وَالْمَجْزُومُ بِهِ عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ . انْتَهَى . « قَالَ الْقَاضِي مُوَفَّقُ الدِّينِ ، فِي « شَرْحِ مَنَاسِلِ الْمُقْبِعِ » : وَهُوَ الْمَشْهُورُ الْمَعْرُوفُ أَمْرُهُ ^(١) . وَنَقَلَهُ الْأَثَرُ وَغَيْرُهُ . وَلِأَنَّهُ أَيْضًا لَا يُؤْمَنُ عَلَيْهَا كَالْأَجْنَبِيِّ ، وَلَا يَلْزَمُ مِنَ النَّظَرِ الْمَحْرَمِيَّةِ . وَعَنْهُ ، هُوَ مَحْرَمٌ لَهَا . قَالَ الْمَجْدُ : لِأَنَّ الْقَاضِي ذَكَرَ فِي « شَرْحِ الْمَذْهَبِ » ، أَنَّ مَذْهَبَ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ مَحْرَمٌ . وَأَطْلَقَهُمَا فِي « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « النَّظْمِ » ، وَ « الرَّعَايَتَيْنِ » ،

فصل : وَنَفَقَةُ الْمَحْرَمِ فِي الْحَجِّ عَلَيْهَا . نَصٌّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ ، لِأَنَّهُ مِنْ سَبِيلِهَا ، فَكَانَ عَلَيْهَا نَفَقَتُهُ ، كَالرَّاحِلَةِ . فَعَلِيَ هَذَا يُعْتَبَرُ فِي اسْتِطَاعَتِهَا أَنْ تَمْلِكَ زَادًا وَرَاحِلَةً لَهَا وَلِمَحْرَمِهَا . فَإِنْ امْتَنَعَ مَحْرَمُهَا مِنَ الْحَجِّ مَعَهَا ، مَعَ بَذْلِهَا لَهُ نَفَقَتُهُ ، فَهِيَ كَمَنْ لَا مَحْرَمَ لَهَا . وَهَلْ يُلْزَمُهُ إِجَابَتُهَا إِلَى ذَلِكَ ؟

و « الْحَاوِثَيْنِ » . (السَّابِعُ ، ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ وَغَيْرِهِ ، دُخُولُ الْعَبْدِ إِذَا كَانَ قَرِيبًا . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : يُشْتَرَطُ كَوْنُ الْمَحْرَمِ ذَكَرًا مُكَلَّفًا مُسْلِمًا . نَصٌّ عَلَيْهِ . وَكَذَا قَالَ فِي « الرُّعَايَةِ الصُّغْرَى » وَغَيْرِهِ . وَاشْتَرَطَ الْحُرِّيَّةَ فِي الْمَحْرَمِ فِي « الرُّعَايَةِ الْكُبْرَى » ، وَجَزَمَ بِهِ ^(١) .

فوائد ؛ الأولى ، قوله : إِذَا كَانَ بِالْعَا عَاقِلًا . بِلَا نِزَاعٍ . وَالْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ ، وَنَصٌّ عَلَيْهِ ، أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِيهِ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ مُسْلِمًا . وَهُوَ مِنْ مُفْرَدَاتِ الْمَذْهَبِ . جَزَمَ بِهِ نَازِطُهَا ، وَقَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَيَتَوَجَّهُ اشْتِرَاطُ كَوْنِ الْمُسْلِمِ أَمِينًا عَلَيْهَا . قُلْتُ : وَهُوَ قَوِيٌّ فِي النَّظَرِ . قَالَ : وَيَتَوَجَّهُ أَنَّهُ لَا يُعْتَبَرُ إِسْلَامُهُ إِنْ أُمِنَ عَلَيْهَا . وَقَالَ فِي « الرُّعَايَةِ » : وَيَحْتَمِلُ أَنَّ الذَّمِّيَّ الْكِتَابِيَّ مَحْرَمٌ لِابْنَتِهِ الْمُسْلِمَةِ ، إِنْ قُلْنَا : يَلِي نِكَاحَهَا كَالْمُسْلِمِ . انْتَهَى . قُلْتُ : يُشْكِلُ هَذَا عَلَى قَوْلِ الْأَصْحَابِ : إِنَّهُمْ يُمْنَعُونَ مِنْ دُخُولِ الْحَرَمِ . لَكِنْ لَنَا هُنَاكَ قَوْلٌ بِالْجَوَازِ لِلضَّرُورَةِ ، أَوْ لِلْحَاجَةِ ، أَوْ مُطْلَقًا ، فَيَتَمَشَّى هَذَا الْإِحْتِمَالُ عَلَى بَعْضِ هَذِهِ الْأَقْوَالِ . الثَّانِيَةُ ، نَفَقَةُ الْمَحْرَمِ تَجِبُ عَلَيْهَا . نَصٌّ عَلَيْهِ . فَيُعْتَبَرُ أَنْ تَمْلِكَ زَادًا وَرَاحِلَةً لَهَا وَلَهُ . الثَّلَاثَةُ ، لَوْ بَذَلَتِ النَّفَقَةَ لَهُ ، لَمْ يُلْزَمِ الْمَحْرَمُ ، غَيْرَ عَبْدِهَا ، السَّفَرُ بِهَا . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَعَنْهُ ، يُلْزَمُهُ . الرَّابِعَةُ ، مَا قَالَهُ صَاحِبُ « الْفُرُوعِ » ، أَنَّ ظَاهِرَ كَلَامِهِمْ لَوْ أَرَادَ أَجْرَةً ، لَا تَلْزَمُهَا . قَالَ : وَيَتَوَجَّهُ أَنَّهَا كَنَفَقَتِهِ ، كَمَا فِي التَّغْرِيبِ فِي الزَّوْنِ ،

وَإِنْ مَاتَ الْمَحْرَمُ فِي الطَّرِيقِ ، مَضَتْ فِي حَجِّهَا ، وَلَمْ تَصِرْ مُخَصَّرَةً .

على روايتين . والصحيح أنه لا يلزمه ؛ لأن في الحج مشقة شديدة ، وكلفة عظيمة ، فلا يلزم أحدا لأجل غيره ، كما لم يلزمه أن يحج عنها إذا كانت مريضة .

١١٤٤ - مسألة : (فإن مات المحرم في الطريق ، مضت في حجها ، ولم تصر مخصرة) إذا مات محرم المرأة في الطريق ، فقال الإمام أحمد ، رحمه الله : إذا تباعدت مضت ، فقضت الحج . « قيل له : قدمت من خراسان ، فمات وليها ببغداد ؟ فقال : تمضي إلى الحج ، وإذا كان الفرض ^(١) خاصة ، فهو آكد . ثم قال : بئذا ^(٢) لها من أن ترجع . وهذا

وفي قائد الأعمى ، فدل ذلك كله على أنه لو تبرع ، لم يلزمها ، للمتن . قال : ويتوجه أن يجب للمحرم أجره مثله ، لا النفقة ، كقائد الأعمى ، ولا دليل يخص وجوب النفقة . الخامسة ، إذا أيست المرأة من المحرم ، وقلنا : يشترط للزوم السعي . أو كان وجد ، وفرطت بالتأخير حتى عديم ، فعنه ، تجهز رجلا يحج عنها . قلت : وهو أولى ، كالمعصوب . وعنه ما يدل على المنع . وأطلقهما المجتد في « شرحه » ، وصاحب « الفروع » . قال المجتد : يمكن حمل المنع على أن تزوجها لا يبعد عادة ، والجواز على من أيست ظاهرا أو عادة ، لزيادة سن أو مرض أو غيره مما يغلب على ظنها عدمه ، ثم إن تزوجت أو استنابت من لها محرم ثم فقد ، فهي كالمعصوب . وقال الآجروني ، وأبو الخطاب في « الانتصار » : إن لم يكن

(١ - ١) سقط من : م .

(٢) في الأصل : « لا بد » .

وَلَا يَجُوزُ لِمَنْ لَمْ يَحُجَّ عَنْ نَفْسِهِ أَنْ يَحُجَّ عَنْ غَيْرِهِ ، وَلَا نَذَرِهِ ، وَلَا نَافِلَةٍ ، فَإِنْ فَعَلَ ، [١٦٢] انْصَرَفَ إِلَى حَجَّةِ الْإِسْلَامِ . وَعَنْهُ ، يَقَعُ مَا نَوَاهُ .

الشرح الكبير

لأنها^(١) لا بُدَّ لها مِنَ السَّفَرِ بِغَيْرِ مَحْرَمٍ ، فَمُضِيِّهَا إِلَى قَضَاءِ حَجَّتِهَا^(٢) أَوْلَى . لَكِنْ إِنْ كَانَ حَجُّهَا تَطَوُّعًا ، وَأَمَكَّنَهَا الْإِقَامَةُ بِلَدِهِ ، فَهُوَ أَوْلَى مِنَ السَّفَرِ بِغَيْرِ مَحْرَمٍ . وَإِنْ مَاتَ وَهِيَ قَرِيبَةٌ ، رَجَعَتْ لِتَقْضِيَ الْعِدَّةَ فِي مَنْزِلِهَا ؛ لِأَنَّهَا فِي حُكْمِ الْمُقِيمِ .

١١٤٥ - مسألة : [١٣/٣ ظ] (وَلَا يَجُوزُ لِمَنْ لَمْ يَحُجَّ عَنْ نَفْسِهِ أَنْ يَحُجَّ عَنْ غَيْرِهِ ، وَلَا نَذَرِهِ ، وَلَا نَافِلَةٍ ، فَإِنْ فَعَلَ ، انْصَرَفَ إِلَى حَجَّةِ الْإِسْلَامِ . وَعَنْهُ ، يَقَعُ مَا نَوَاهُ) وَجُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَيْسَ لِمَنْ لَمْ يَحُجَّ حَجَّةَ الْإِسْلَامِ أَنْ يَحُجَّ عَنْ غَيْرِهِ ، فَإِنْ فَعَلَ وَقَعَ إِحْرَامُهُ عَنْ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ .

الإنصاف

مَحْرَمٌ ، سَقَطَ فَرَضُ الْحَجِّ بِيَدِهَا ، وَوَجِبَ أَنْ يَحُجَّ عَنْهَا غَيْرُهَا . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى الْإِيَّاسِ : قَالَ فِي « التَّبَصُّرَةِ » : إِنْ لَمْ تَجِدْ مَحْرَمًا ، فَرَوَاتَانِ ؛ لِتَرَدُّدِ النَّظَرِ فِي حُصُولِ الْإِيَّاسِ مِنْهُ .

قوله : وَلَا يَجُوزُ لِمَنْ لَمْ يَحُجَّ عَنْ نَفْسِهِ أَنْ يَحُجَّ عَنْ غَيْرِهِ ، وَلَا نَذَرِهِ ، وَلَا نَافِلَةٍ ، فَإِنْ فَعَلَ ، انْصَرَفَ إِلَى حَجَّةِ الْإِسْلَامِ . اعْلَمْ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ حَجَّ حَجَّةَ الْإِسْلَامِ ، وَأَرَادَ الْحَجَّ ؛ فَتَارَةً يُرِيدُ الْحَجَّ عَنْ غَيْرِهِ ، وَتَارَةً يُرِيدُ الْحَجَّ عَنْ نَفْسِهِ غَيْرَ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ . فَإِنْ أَرَادَ الْحَجَّ عَنْ غَيْرِهِ ، لَمْ يَجُزْ ، فَإِنْ خَالَفَ وَفَعَلَ ،

(١) سقط من : م .

(٢) في م : حاجتها .

وبهذا قال الأوزاعي، والشافعي، وإسحاق. وقال أبو بكر^(١) عبد العزيز: يَقَعُ الْحَجُّ بَاطِلًا، وَلَا يَصِحُّ عَنْهُ وَلَا عَنْ غَيْرِهِ. وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ مِنْ شَرْطِ طَوَافِ الزَّيَارَةِ تَعْيِينَ النِّيَّةِ، فَمَتَى نَوَاهُ لَغَيْرِهِ، لَمْ يَقَعْ لِنَفْسِهِ، وَلِهَذَا لَوَطَافٌ حَامِلًا لَغَيْرِهِ، وَلَمْ يَتَوَهَّ لِنَفْسِهِ، لَمْ يَقَعْ عَنْ نَفْسِهِ. وَقَالَ الْحَسَنُ، وَإِبْرَاهِيمُ، وَأَيُّوبُ السَّخْتِيَانِيُّ، وَجَعْفَرُ ابْنُ مُحَمَّدٍ، وَمَالِكٌ، وَأَبُو حَنِيفَةَ: يَجُوزُ أَنْ يَحُجَّ عَنْ غَيْرِهِ مَنْ لَمْ يَحُجَّ عَنْ نَفْسِهِ. وَعَنْ أَحْمَدَ مِثْلُ ذَلِكَ. وَقَالَ الثَّوْرِيُّ: إِنْ كَانَ يَقْدِرُ عَلَى الْحَجِّ عَنْ نَفْسِهِ حَجَّ عَنْ نَفْسِهِ، وَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ حَجَّ عَنْ غَيْرِهِ. وَاحْتَجُّوا بِأَنَّ الْحَجَّ مِمَّا تَدْخُلُهُ النَّيَابَةُ، فَجَازَ أَنْ يُؤَدِّيَهُ عَنْ غَيْرِهِ مَنْ لَمْ يُؤَدِّ قَرْضَهُ عَنْ نَفْسِهِ، كَالزَّكَاةِ. وَلَنَا، مَارَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، سَمِعَ رَجُلًا يَقُولُ:

الشرح الكبير

انصرفت إلى حجة الإسلام. على الصحيح من المذهب، وسواء كان حج غير فرضًا، أو نذرًا، أو نفلاً، وسواء كان الغير حياً أو ميتاً. هذا المذهب. قاله في «الفروع» وغيره، وعليه جماهير الأصحاب، وجزم به في «الوجيز» وغيره. وقدمه في «المعنى»، و«الشرح»، و«الفروع»، وغيرهم. قال القاضي [١/٢٦٩] في «الروايتين»: لم يختلف أصحابنا فيه. وقال أبو حفص العكبري: يَقَعُ عَنِ الْمَخْجُوجِ عَنْهُ، ثُمَّ يَقْلِبُهُ الْحَاجُّ عَنْ نَفْسِهِ. نَقَلَ إِسْمَاعِيلُ الشَّالْتَنَجِيُّ، لَا يُجْزئُهُ؛ لِأَنَّهُ، عَلَيْهِ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ، قَالَ لَمَنْ لَبَّى عَنْ غَيْرِهِ: «اجْعَلْهَا عَنْ نَفْسِكَ». وَعَنْهُ، يَقَعُ بَاطِلًا. نَقَلَهُ عَلِيُّ الشَّالْتَنَجِيُّ^(٢). وَاخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ.

الإنصاف

(١) بعده في الأصل: «ابن».

(٢) لعله على بن إبراهيم بن محمد الشالنجي الجرجاني، روى عن عمران بن موسى السختياني، ومحمد بن علي بن وغيرهم. الأنساب ٧/ ٢٦٠.

لَبَّيْكَ عَنْ شُبْرُمَةَ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ شُبْرُمَةٌ ؟ » . قَالَ : قَرِيبٌ لِي . قَالَ : « هَلْ حَاجَبَتْ قَطُّ ؟ » . قَالَ : لَا . قَالَ : « فَأَجْعَلْ هَذِهِ عَنْ نَفْسِكَ ، ثُمَّ اخْجُجْ عَنْ شُبْرُمَةَ » . رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، وَأَبُو دَاوُدَ ، وَابْنُ مَاجَهَ^(١) ، وَهَذَا لَفْظُهُ . وَلَأنَّهُ حَجَّ عَنْ غَيْرِهِ قَبْلَ أَنْ يَحُجَّ عَنْ نَفْسِهِ ، فَلَمْ يَقَعْ عَنِ الْغَيْرِ ، كَمَا لَوْ كَانَ صَبِيًّا . وَيُفَارِقُ الزَّكَاةَ ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُتَوَبَّ عَنِ الْغَيْرِ وَقَدْ بَقِيَ عَلَيْهِ بَعْضُهَا ، وَهَهُنَا لَا يَجُوزُ أَنْ يَحُجَّ^(٢) عَنِ الْغَيْرِ مَنْ شَرَعَ فِي الْحَجِّ قَبْلَ إِتْمَامِهِ ، وَلَا يَطُوفُ^(٣) عَنْ غَيْرِهِ مَنْ يَطُوفُ^(٤) عَنْ نَفْسِهِ .

وَعَنْهُ ، يَجُوزُ عَنْ غَيْرِهِ ، وَيَقَعُ عَنْهُ . قَالَ الْقَاضِي : وَهُوَ ظَاهِرٌ نَقَلَ مُحَمَّدُ بْنُ مَاهَانَ^(٥) . وَفِي « الْأَنْتِصَارِ » رِوَايَةٌ ، يَقَعُ عَمَّا نَوَاهُ بِشَرْطِ عَمَزِهِ عَنْ حَجِّهِ لِنَفْسِهِ . فَعَلِيَ الْمَذْهَبُ ، لَا يُتَوَبُّ مَنْ لَمْ يُسْقِطْ فَرَضَ نَفْسِهِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . قَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . وَقَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : يَتَوَجَّهُ مَا قِيلَ : يُتَوَبُّ فِي نَقْلِ عَبْدٍ وَصَبِيٍّ ، وَيُحْرَمُ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الرُّعَايَةِ الصُّغْرَى » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » ، وَ « تَذَكُّرَةِ ابْنِ عَبْدِوَسٍّ » . وَرَجَّحَ غَيْرُ وَاحِدٍ الْمَنْعَ . وَأَمَّا إِذَا

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ الرَّجُلِ يَحُجُّ عَنْ غَيْرِهِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ٤٢٠/١ . وَابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ الْحَجِّ عَنِ الْمَيِّتِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَهَ ٩٦٩/١ . وَأُورِدَهُ صَاحِبُ الْفَتْحِ الرَّبَّانِيُّ فِي الزِّيَادَاتِ وَعَزَاهُ لِأَبِي دَاوُدَ وَابْنِ مَاجَهَ . الْفَتْحُ الرَّبَّانِيُّ ٢٧/١١ . وَلَمْ يَهْزِهِ ابْنُ حَجَرٍ لِلْإِمَامِ أَحْمَدَ . تَلْخِصُ الْحَبِيرِ ٢٢٣/٢ . وَقَدْ احْتَجَّ بِهِ الْإِمَامُ وَذَكَرَهُ بِدُونِ إِسْنَادٍ . مَسَائِلُ أَحْمَدَ لِابْنِ هَاشِمٍ ١٧٧/١ .

(٢) فِي م : « يَنْوِبُ » .

(٣ - ٣) سَقَطَ مِنْ : م .

(٤) مُحَمَّدُ بْنُ مَاهَانَ النِّيسَابُورِيُّ ، جَلِيلُ الْقَدْرِ ، لَهُ مَسَائِلُ حَسَانٍ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ . تَوَفَّى سَنَةَ أَرْبَعٍ وَثَمَانِينَ وَمِائَتَيْنِ . طَبَقَاتُ الْحَنَابِلَةِ ١/ ٣٢١ ، ٣٢٢ .

فصل : فَإِنْ أُخْرِمَ بِالْمَنْدُورَةِ مَنْ عَلَيْهِ حَجَّةُ الْإِسْلَامِ ، وَقَعَ عَنْ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ ؛ لِأَنَّهَا أَكَدُ . وَعَنْهُ ، يَقَعُ عَنِ الْمَنْدُورَةِ ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ : « وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى » ^(١) . فَإِذَا قُلْنَا : يَقَعُ عَنْ حَجَّةِ ^(٢) الْإِسْلَامِ . بَقِيَتْ الْمَنْدُورَةُ فِي ذِمَّتِهِ ، وَلَمْ تَسْقُطْ عَنْهُ . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ . وَهَذَا قَوْلُ ابْنِ عُمَرَ ، وَأَنْسِ ، وَعَطَاءٍ ؛ لِأَنَّهَا حَجَّةٌ وَاحِدَةٌ فَلَمْ تُجْزِئْ عَنْ حَجَّتَيْنِ ، كَمَا لَوْ نَذَرَ حَجَّتَيْنِ ، فَحَجَّ وَاحِدَةً . وَقَدْ نَقَلَ أَبُو طَالِبٍ ^(٣) عَنْ أَحْمَدَ ، فِي مَنْ نَذَرَ أَنْ يَحُجَّ وَعَلَيْهِ حَجَّةٌ مَفْرُوضَةٌ ، فَأُخْرِمَ عَنِ النَّذْرِ : وَقَعَتْ عَنِ الْمَفْرُوضَةِ ، وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ شَيْءٌ آخَرُ . وَصَارَ كَمَنْ نَذَرَ صَوْمَ يَوْمٍ يَقْدُمُ زَيْدٌ ^(٤) ، فَقَدِمَ فِي يَوْمٍ مِنْ رَمَضَانَ ، فَتَوَاهَ عَنْ فَرَضِهِ وَنَذَرِهِ ، فَإِنَّهُ يُجْزِئُهُ فِي رِوَايَةٍ .

أَرَادَ أَنْ يَحُجَّ عَنْ نَفْسِهِ نَذْرًا أَوْ نَافِلَةً ، فَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنْ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ ، وَيَقَعُ عَنْ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ . نَصَّ عَلَيْهِ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَعَنْهُ ، يَقَعُ مَا نَوَاهُ . وَعَنْهُ ، يَقَعُ بَاطِلًا . وَلَمْ يَذْكُرْهَا بَعْضُهُمْ هُنَا ؛ مِنْهُمْ الْقَاضِي أَبُو الْحُسَيْنِ فِي « فُرُوعِهِ » ، وَالْمُصَنِّفُ فِي « الْمُعْنَى » ، وَصَاحِبُ « التَّلْخِيسِ » ، وَغَيْرُهُمْ . وَحَكَوْهَا فِي الَّتِي قَبْلَهَا . فَعَلِيَ الْمَذْهَبُ ، لَا تُجْزِئُ عَنِ الْمَنْدُورَةِ مَعَ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ مَعًا . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . نَصَّ عَلَيْهِ . وَنَقَلَ أَبُو طَالِبٍ ، تُجْزِئُ عَنْهُمَا ، وَأَنَّهُ قَوْلُ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ . اخْتَارَهُ أَبُو حَفْصٍ .

فوائد : إِحْدَاهَا ، لَوْ أُخْرِمَ بِتَقْلٍ مَنْ عَلَيْهِ نَذْرٌ ، فَفِيهِ الرُّوَايَاتُ الْمُتَقَدِّمَةُ ، نَقَلًا

(١) تقدم تخريجه في ٣٠٨/١ .

(٢) سقط من : الأصل .

(٣) في م : « الْخَطَابِ » .

(٤) في م : « فُلَانٌ » .

ذَكَرَهُ الْخِرَقِيُّ . وَهَذَا قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَعِكْرِمَةَ . رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ عَنْهُمَا . وَرَوَى أَنَّ عِكْرِمَةَ سُئِلَ عَنْ ذَلِكَ ، فَقَالَ : تَقْضِي حَاجَّتَهُ عَنْ نَذْرِهِ وَعَنْ حَاجَّةِ الْإِسْلَامِ ، أَرَأَيْتُمْ لَوْ أَنَّ رَجُلًا نَذَرَ أَنْ يُصَلِّيَ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ ، فَصَلَّى الْعَصَرَ ، أَلَيْسَ ذَلِكَ يُجْزِئُهُ مِنْهُمَا ؟ قَالَ : وَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَابْنِ عَبَّاسٍ ، فَقَالَ : أَصَبْتَ - أَوْ - : أَحْسَنْتَ .

فصل : فَإِنْ أُحْرِمَ بَطْطُوعٍ أَوْ نَذَرَ مَنْ عَلَيْهِ حَاجَّةُ الْإِسْلَامِ ، وَقَعَ عَنْ حَاجَّةِ الْإِسْلَامِ . وَبِهِ قَالَ ابْنُ عُثْمَرَ ، وَأَنَسٌ ، وَالشَّافِعِيُّ . وَقَالَ [١٤/٣] مَالِكٌ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ ، وَإِسْحَاقُ ، وَابْنُ الْمُثَنِّ : يَقَعُ مَا نَوَاهُ . وَهِيَ رِوَايَةٌ عَنْ أَحْمَدَ ، وَقَوْلُ أَبِي بَكْرٍ ؛ لِمَا تَقَدَّمَ . وَلَنَا ، أَنَّهُ أُحْرِمَ بِالْحَجِّ وَعَلَيْهِ فَرِيضَةٌ ، فَوَقَعَ عَنْ فَرَضِهِ ، كَالْمُطَلَّقِ . وَلَوْ أُحْرِمَ بَطْطُوعٍ ، وَعَلَيْهِ مَنُذُورَةٌ ، وَقَعَتْ عَنِ الْمَنُذُورَةِ ؛ لِأَنَّهَا وَاجِبَةٌ ، أَشْبَهَتْ حَاجَّةَ الْإِسْلَامِ .

وَمَذْهَبًا . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَيَتَوَجَّهُ أَنَّ هَذَا وَغَيْرَهُ الْأَشْهُرُ فِي أَنَّهُ يَسْلُكُ فِي النَّذْرِ مَسْلَكَ الْوَاجِبِ لَا النَّفْلِ . الثَّانِيَةُ ، الْعُمْرَةُ كَالْحَجِّ ، فِيمَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ . الثَّلَاثَةُ ، لَوْ أَتَى بِوَاجِبٍ أَحَدِهِمَا ، فَلَهُ فِعْلُ نَذْرِهِ وَنَفْلِهِ قَبْلَ إِتْيَانِهِ بِالْآخَرِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقِيلَ : لَا ؛ لَوْجُوبِهِمَا عَلَى الْفَوْرِ . الرَّابِعَةُ ، لَوْ حَجَّ عَنْ نَذْرِهِ ، أَوْ عَنْ نَفْلٍ ، وَعَلَيْهِ قَضَاءُ حَاجَّةٍ فَاسِدَةٍ ، وَقَعَتْ عَنِ الْقَضَاءِ دُونَ مَا نَوَاهُ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . قَالَ فِي « الْقَاعِدَةِ الْحَادِيَةِ عَشْرَةَ » . الْخَامِسَةُ ، النَّائِبُ كَالْمَنْتُوبِ عَنْهُ فِيمَا تَقَدَّمَ ؛ فَلَوْ أُحْرِمَ النَّائِبُ بِنَذْرِ أَوْ نَفْلٍ عَنْ مَنْ عَلَيْهِ حَاجَّةُ الْإِسْلَامِ ، وَقَعَ عَنْهَا . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَلَوْ اسْتَنَابَ عَنْهُ ، أَوْ عَنْ مَيِّتٍ ، وَاحِدًا فِي فَرَضِهِ ، وَآخَرَ فِي نَذْرِهِ فِي سَنَةٍ ، جَازَ . قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : وَهُوَ أَفْضَلُ مِنَ التَّأْخِيرِ ؛ لَوْجُوبِهِ عَلَى الْفَوْرِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : كَذَا قَالَ ، فَيُلْزَمُهُ وَجُوبُهُ إِذَنْ ، وَلَيْخَرَمَ بِحَاجَّةٍ

والعُمْرَةُ كَالْحَجِّ فِيمَا ذَكَرْنَا ؛ لَأَنَّهَا أَحَدُ التُّسْكِينِ أَشْبَهَتْ الْآخَرَ ، وَالتَّائِبُ كَالْمُنُوبِ عَنْهُ فِي هَذَا ، فَمَتَى أُحْرِمَ التَّائِبُ بِتَطَوُّعٍ أَوْ نَذَرٍ عَمَّنْ لَمْ يَحْجَّ حَجَّةَ الْإِسْلَامِ وَقَعَ عَنْ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ ، (سَوَاءٌ حَجَّ عَنْ مَيِّتٍ أَوْ حَيٍّ ؛ لِأَنَّ التَّائِبَ يَجْرِي مَجْرَى الْمُنُوبِ عَنْهُ . وَإِنْ اسْتَنَابَ رَجُلَيْنِ فِي حَجَّةِ الْإِسْلَامِ ، وَمَنْذُورٍ أَوْ تَطَوُّعٍ ، فَأَيُّهُمَا سَبَقَ بِالْإِحْرَامِ ، وَقَعَتْ حَاجَتُهُ عَنْ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ ^(١) .) وَتَقَعُ الْآخَرَى عَنْ الْمَنْذُورِ ، أَوْ تَطَوُّعًا ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقَعُ الْإِحْرَامُ عَنْ غَيْرِ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ مِمَّنْ هِيَ عَلَيْهِ ، فَكَذَلِكَ مِنْ نَائِبِهِ ^(٢) .

فصل : وإذا كان الرجل قد أسقط فرض أحد التُّسْكِينِ عَنْهُ ، جاز أن يُتَوَّبَ عَنْ غَيْرِهِ فِيهِ دُونَ الْآخَرِ . وَلَيْسَ لِلصَّبِيِّ وَالْعَبْدِ أَنْ يُتَوَّبَا فِي الْحَجِّ عَنْ غَيْرِهِمَا ؛ لِأَنَّهُمَا لَمْ يُسْقِطَا عَنْ أَنْفُسِهِمَا ، فَهَمَا كَالْحُرِّ الْبَالِغِ فِي ذَلِكَ . وَيَحْتَمِلُ أَنَّ لِهَما النَّيَابَةَ فِي حَجِّ التَّطَوُّعِ دُونَ الْفَرْضِ ؛ لِأَنَّهُمَا مِنْ أَهْلِ التَّطَوُّعِ دُونَ الْفَرْضِ ، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ تَقَعَ الْحَاجَةُ الَّتِي نَابَا فِيهَا عَنْ فَرْضِهِمَا ^(٣) ؛ لَكَوْنِهِمَا لَيْسَا مِنْ أَهْلِهِ ، فَبَقِيَتْ لِمَنْ ^(٤) فُعِلَتْ عَنْهُ .

الْإِسْلَامِ قَبْلَ الْآخَرِ ، وَأَيُّهُمَا أُحْرِمَ أَوَّلًا ، فَعَنْ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ ، ثُمَّ الْآخَرَى عَنْ التَّنْذِرِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَظَاهَرُ كَلَامِهِمْ ، وَلَوْ لَمْ يَنْوِهِ . وَقَالَ فِي « الْفُصُولِ » : يَحْتَمِلُ الْإِجْزَاءُ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يُغْفَى عَنِ التَّعْيِينِ فِي بَابِ الْحَجِّ ، وَيَنْعَقِدُ مَبْهُمًا ، ثُمَّ يُعَيَّنُ . قَالَ : وَهُوَ أَشْبَهُ ، وَيَحْتَمِلُ عَكْسُهُ ؛ لِاعْتِبَارِ تَعْيِينِهِ ، بِخِلَافِ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ .

(١ - ١) سقط من : م .

(٢ - ٢) سقط من : الأصل .

(٣) في الأصل : « فرضها » .

(٤) في الأصل : « إن » .

وَهَلْ يَجُوزُ لِمَنْ يَقْدِرُ عَلَى الْحَجِّ بِنَفْسِهِ أَنْ يَسْتَتِيبَ فِي حَجِّ الْمَقْنَعِ التَّطَوُّعِ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ .

الشرح الكبير

١١٤٦ - مسألة : (وهل يجوزُ لِمَنْ يَقْدِرُ عَلَى الْحَجِّ بِنَفْسِهِ أَنْ يَسْتَتِيبَ فِي حَجِّ التَّطَوُّعِ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ) الاستِئْثَابَةُ فِي حَجِّ التَّطَوُّعِ تَنْقَسِمُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ ؛ أَحَدُهَا ، أَنْ يَكُونَ مِمَّنْ لَمْ يُؤَدِّ حَجَّةَ الْإِسْلَامِ ، فَلَا يَصِحُّ أَنْ يَسْتَتِيبَ فِي حَجِّ التَّطَوُّعِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ أَنْ يَفْعَلَهُ بِنَفْسِهِ ، فَبِنَائِبِهِ أَوَّلَى . الثَّانِي ، أَنْ يَكُونَ مِمَّنْ قَدْ أَدَّى حَجَّةَ الْإِسْلَامِ ، وَهُوَ عَاجِزٌ عَنِ الْحَجِّ بِنَفْسِهِ ، فَيَجُوزُ أَنْ يَسْتَتِيبَ فِي التَّطَوُّعِ ، فَإِنَّ مَا جَازَتْهُ الْإِسْتِئْثَابَةُ فِي فَرْضِهِ ، جَازَتْ فِي نَفْلِهِ ، كَالصَّدَقَةِ . الثَّالِثُ ، أَنْ يَكُونَ قَادِرًا عَلَى الْحَجِّ ، وَقَدْ أَسْقَطَ فَرْضَهُ ، فَفِيهِ رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا^(١) ، يَجُوزُ . وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ ؛ لِأَنَّهَا حَجَّةٌ لَا تَلْزَمُهُ بِنَفْسِهِ ، فَجَازَ أَنْ يَسْتَتِيبَ فِيهَا ،

قوله : وهل يجوزُ لِمَنْ يَقْدِرُ عَلَى الْحَجِّ بِنَفْسِهِ أَنْ يَسْتَتِيبَ فِي حَجِّ التَّطَوُّعِ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْمَذْهَبِ » ، وَ « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « التَّلْخِصِ » ، وَ « الْبُلْغَةِ » ، وَ « الشَّرْحِ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » ، وَ « الْفَائِقِ » ، وَالصَّرَصَرِيُّ فِي « نَظْمِهِ » ؛ إِحْدَاهُمَا ، يَجُوزُ . وَهُوَ الْمَذْهَبُ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَيَصِحُّ فِي الْأَصَحِّ . قَالَ فِي « الْخُلَاصَةِ » : وَيَجُوزُ عَلَى الْأَصَحِّ . وَصَحَّحَهُ فِي « التَّصْحِيحِ » . وَاخْتَارَهُ ابْنُ عَبْدِوَسٍّ فِي « تَذَكُّرَتِهِ » . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْكَافِي » ، وَ « الْوَجِيزِ » ، وَ « الْإِفَادَاتِ » ، وَ « الْمُنَوَّرِ » ، وَ « الْمُتَخَبِّ » . وَقَدَّمَهُ فِي « الْهِدَايَةِ » ، وَ « الْهَادِي » ،

(١) في الأصل : « أَحَدُهُمَا » .

كالمَعْضُوبِ . وَالثَّانِيَّةُ ، لَا يَجُوزُ . وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى الْحَجِّ بِنَفْسِهِ ، فَلَمْ يَجْزُ أَنْ يَسْتَنْيَبَ فِيهِ ، كَالْفَرَضِ .

فصل : فَإِنْ عَجَزَ عَنْهُ عَجْزًا مَرْجُوًّا الزَّوَالَ ، كَالْمَرِيضِ الَّذِي يُرْجَى بُرُؤُهُ ، وَالْمَحْبُوسِ ، جَازَ أَنْ يَسْتَنْيَبَ فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ حَجٌّ لَا يُلْزَمُهُ ، عَجَزَ عَنْ فِعْلِهِ بِنَفْسِهِ ، فَجَازَ لَهُ ^(١) أَنْ يَسْتَنْيَبَ فِيهِ ، كَالشَّيْخِ الْكَبِيرِ . وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْفَرَضِ ، أَنَّ الْفَرَضَ عِبَادَةُ الْعُمُرِ ، فَلَا يَفُوتُ بِتَأْخِيرِهِ عَنْ هَذَا الْعَامِ ، وَالتَّطَوُّعُ مَشْرُوعٌ فِي كُلِّ عَامٍ ، فَيَفُوتُ حَجُّ هَذَا الْعَامِ بِتَأْخِيرِهِ ، وَلِأَنَّ حَجَّ الْفَرَضِ إِذَا مَاتَ قَبْلَ فِعْلِهِ فَعَلَ عَنْهُ بَعْدَ مَوْتِهِ ، بِخِلَافِ التَّطَوُّعِ .

و « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « الرَّعَائِيَيْنِ » . وَصَحَّحَهُ الْقَاضِي أَبُو الْحُسَيْنِ ، وَصَاحِبُ « التَّصْحِيحِ » . وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ ، لَا يَجُوزُ ، وَلَا يَصَحُّ .

تنبيه : ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ ، أَنَّهُ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَسْتَنْيَبَ إِذَا كَانَ عَاجِزًا عَجْزًا يُرْجَى مَعَهُ زَوَالُ عِلَّتِهِ ، مِنْ غَيْرِ خِلَافٍ . وَهِيَ طَرِيقَةُ الْمُصَنِّفِ ، وَتَابَعَهُ الشَّارِحُ . وَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّ حُكْمَهُ حُكْمُ الْقَادِرِ بِنَفْسِهِ ، عَلَى الْخِلَافِ ، كَمَا تَقَدَّمَ . قَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » وَغَيْرِهِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « التَّلْخِيسِ » ، وَ « الْبُلْغَةِ » ، وَ « الرَّعَايَةِ الصُّغْرَى » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » .

فوائد : مِنْهَا ، حُكْمُ الْمَحْبُوسِ حُكْمُ الْمَرِيضِ الْمَرْجُوِّ بُرُؤُهُ . قَالَ الزَّرْكَاشِيُّ . وَمِنْهَا ، تَصَحُّحُ الِاسْتِنَابَةِ عَنِ الْمَعْضُوبِ وَالْمَيِّتِ فِي الثَّقَلِ ، إِذَا كَانَا قَدْ حَجَّاهُ حَاجَةً إِلَى الْإِسْلَامِ . وَمِنْهَا ، يُسْتَحَبُّ أَنْ يَحُجَّ عَنْ أَبِيهِ . قَالَ بَعْضُ الْأَصْحَابِ : إِنْ لَمْ يَحُجَّ . وَقَالَ بَعْضُهُمْ : يُسْتَحَبُّ أَنْ يَحُجَّ عَنْهُمَا وَعَنْ غَيْرِهِمَا ، وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُقَدَّمَ

(١) سقط من : م .

الأُمّ ، ويُقدّم واجب أبيه على نفل أمه . نصّ عليهما . وقد تقدّم حكم طاعة والدّيه
 في الحجّ الواجب والنفل ، عند قوله : وليس للزّوج منع امرأته من حجّ الفرض .
 ومنها ، في أحكام الثّياب ، فنقول : مَنْ أُعْطِيَ مَالًا لِيَحُجَّ بِهِ عَنْ شَخْصٍ بِلَا إِجَارَةٍ
 وَلَا جَعَالَةٍ ، جاز . نصّ عليه ، كالغزو . وقال أحمد أيضًا : لا يُعْجِبُنِي أَنْ يَأْخُذَ
 دَرَاهِمَ وَيَحُجَّ عَنْ غَيْرِهِ ، إِلَّا أَنْ يَتَبَرَّعَ . قال في « الفروع » : ومُراده الإجارة ،
 أو أُحْجَّ حُجَّةً بكذا . والنائب أمين ، يركب ويُنْفِقُ بالمعروفِ منه ، أو ممّا [١ /
 ٢٦٩ ط] اقترضه أو استدانهُ لِعُذْرٍ عَلَى رَبِّهِ ، أو يُنْفِقُ مِنْ نَفْسِهِ ، ويتوى رجوعه به ،
 ولو تركه وأنفق من نفسه ، فقال في « الفروع » : ظاهرُ كلامِ أصحابنا ، يَضْمَنُ ،
 وفيه نظر . انتهى . قال الأصحاب : وَيَضْمَنُ مَا زَادَ عَلَى الْمَعْرُوفِ ، وَيُرَدُّ مَا فَضَّلَ
 إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَهُ فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُهُ ، بَلْ أَبَاحَهُ ، فَيُؤْخَذُ مِنْهُ ، لَوْ أَحْرَمَ ، ثُمَّ مَاتَ
 مُسْتَتَبِيهِ ، أَخَذَهُ الْوَرِثَةُ ، وَضَمِنَ مَا أَنْفَقَ بَعْدَ مَوْتِهِ . قال في « الفروع » : ويتوجّه ،
 لا ؛ للزوم ما أُذِنَ فِيهِ . قال في « الإرشاد » وغيره ، في قوله : حُجَّ عَنِّي بهذا ،
 فما فَضَّلَ فَلَكَ^(١) : ليس له أَنْ يَشْتَرِيَ بِهِ تِجَارَةً قَبْلَ حَجِّهِ . قال في « الفروع » :
 ويتوجّه ، يجوز له صَرْفُ نَقْدٍ بآخِرٍ لِمَصْلَحَةٍ ، وَشِرَاءُ مَاءٍ لِلطَّهَارَةِ بِهِ ، وَتَدَاوٍ ،
 وَدُخُولِ حِمَامٍ . وَإِنْ مَاتَ ، أَوْ ضَلَّ ، أَوْ صُدَّ ، أَوْ مَرَضَ ، أَوْ تَلَفَ بِلَا تَقْرِيطٍ ،
 أَوْ أَعْوَزَ بَعْدَهُ ، لَمْ يَضْمَنْ . قال في « الفروع » : ويتوجّه مِنْ كَلَامِهِمْ ، يُصَدِّقُ ،
 إِلَّا أَنْ يَدْعِيَ أَمْرًا ظَاهِرًا ، فَيَبَيِّنُهُ ، وَلَهُ نَفَقَةُ رُجُوعِهِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ
 مُطْلَقًا . وَعَنْهُ ، إِنْ رَجَعَ لِمَرَضٍ ، رَدًّا مَا أَخَذَ ، كَرُجُوعِهِ لَخَوْفِهِ مَرَضًا . قال في
 « الفروع » : ويتوجّه فِيهِ احْتِمَالٌ . وَإِنْ سَلَكَ طَرِيقًا يُمَكِّنُهُ سُلُوكُ أَقْرَبَ مِنْهُ بِلَا
 ضَرَرٍ ، ضَمِنَ مَا زَادَ . قال الْمُصَنِّفُ : أَوْ تَعَجَّلَ عَجَلَةً يُمَكِّنُهُ تَرْكُهَا . قال في
 « الفروع » : كَذَا قَالَ . وَنَقَلَ الْأَثَرُ ، يَضْمَنُ مَا زَادَ عَلَى مَا أَمَرَ بِسُلُوكِهِ . وَلَوْ

(١) فِي الْأَصْلِ ، ط : « لَكَ » ، وَانظُرْ : الْفُرُوعُ ٢٥٢/٣ .

جَاوَزَ الْمِيقَاتَ مُحِلًّا ، ثُمَّ رَجَعَ لِيُحْرِمَ ، ضَمِنَ نَفَقَةَ تَجَاوُزِهِ وَرُجُوعِهِ . وَإِنْ أَقَامَ بِمَكَّةَ فَوْقَ مُدَّةِ قَصْرِ بِلَا عُذْرٍ ، فَمِنْ مَالِهِ ، وَلَهُ نَفَقَةُ رُجُوعِهِ ، خِلَافًا « لِلرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » ، إِلَّا أَنْ يَتَّخِذَهَا دَارًا وَلَوْ سَاعَةً وَاحِدَةً ، فَلَا . وَهَلِ الْوَحْدَةُ عُذْرٌ أَمْ لَا ؟ ظَاهِرُ كَلَامِ الْأَصْحَابِ مُخْتَلِفٌ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : « وَالْأَوَّلَى أَنَّهُ عُذْرٌ . وَمَعْنَاهُ فِي « الرَّعَايَةِ » وَغَيْرِهَا ، لِلنَّهْيِ . وَذَكَرَ الْمُصَنِّفُ ، إِنْ شَرَطَ الْمُؤَجَّرُ عَلَى أَجْبِرِهِ أَنْ لَا يَتَأَخَّرَ عَنِ الْقَافِلَةِ ، أَوْ لَا يَسِيرَ فِي آخِرِهَا ، أَوْ وَقْتَ الْقَائِلَةِ ، أَوْ لَيْلًا ، فَخَالَفَ ، ضَمِنَ . فَدَلَّ أَنَّهُ لَا يَضْمَنُ بِلَا شَرْطٍ ، وَالْمُرَادُ مِنَ الْأَمْنِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » . وَتَمَى وَجِبَ الْقَضَاءُ ، فَمِنْهُ عَنِ الْمُسْتَتِيبِ ، وَيُرَدُّ مَا أَخَذَ ؛ لِأَنَّ الْحُجَّةَ لَمْ تَقَعْ عَنِ مُسْتَتِيبِهِ لِجِنَايَتِهِ . كَذَا مَعْنَى كَلَامِ الْمُصَنِّفِ . وَكَذَا فِي « الرَّعَايَةِ » ، نَفَقَةُ الْفَاسِدِ وَالْقَضَاءُ عَلَى النَّائِبِ . وَلَعَلَّهُ ظَاهِرُ « الْمُسْتَوْعِبِ » . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَقَالَ : وَفِيهِ نَظَرٌ . فَإِنْ حَجَّ مِنْ قَابِلٍ بِمَالٍ نَفْسِهِ ، أَجْزَأَهُ . وَمَعَ عُذْرٍ ، ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ إِنْ فَاتَ بِلَا تَفْرِيطٍ ، احْتَسِبَ لَهُ بِالنَّفَقَةِ . فَإِنْ قُلْنَا : يَجِبُ الْقَضَاءُ . فَعَلِيهِ ؛ لَدُخُولِهِ فِي حَجٍّ ظَنَّهُ عَلَيْهِ ، فَلَمْ يَكُنْ ، وَفَاتَهُ . وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ ، إِنْ فَاتَ بِلَا تَفْرِيطٍ ، فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِمَا ، إِلَّا وَاجِبًا عَلَى مُسْتَتِيبٍ ، فَيُؤَدَّى عَنْهُ بِوُجُوبٍ سَابِقٍ ، وَالْدَّمَاءُ عَلَيْهِ . وَالْمَنْصُوصُ ، وَدَمٌ تَمَتَّعَ وَقِرَانٍ ، كُنْهِيهِ عَنْهُ ، وَعَلَى مُسْتَتِيبِهِ إِنْ أَذِنَ ، كَذَمِ إِيْخْصَارٍ . وَأُطْلِقَ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » فِي دَمِ إِيْخْصَارٍ وَجْهَيْنِ . وَنَقَلَ ابْنُ مَنْصُورٍ ، إِنْ أَمَرَ مَرِيضٌ مَنْ يَزِمِي عَنْهُ ، فَنَسِيَ الْمَأْمُورُ ، أَسَاءَ ، وَالْدَّمُ عَلَى الْآمِرِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : « وَيَتَوَجَّهُ أَنْ مَاسَبَقَ مِنْ نَفَقَةِ تَجَاوُزِهِ وَرُجُوعِهِ ، وَالْدَّمُ مَعَ عُذْرٍ ، عَلَى مُسْتَتِيبِهِ ، كَمَا ذَكَرُوهُ فِي النَّفَقَةِ فِي فَوَاتِهِ بِلَا تَفْرِيطٍ ، وَلَعَلَّهُ مُرَادُهُمْ . انْتَهَى . وَإِنْ شَرَطَ أَحَدُهُمَا أَنَّ الدَّمَ الْوَاجِبَ عَلَيْهِ عَلَى غَيْرِهِ ، لَمْ يَصِحَّ شَرْطُهُ ، كَأَجْنَبِيٍّ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : « وَيَتَوَجَّهُ ، إِنْ شَرَطَهُ عَلَى نَائِبٍ ، لَمْ يَصِحَّ . اقْتَصَرَ عَلَيْهِ فِي

«الرَّعَايَةِ» ، فَيُؤْخَذُ مِنْهُ ، يَصِحُّ عَكْسُهُ . وَفِي صِحَّةِ الاسْتِشْجَارِ لِحَجٍّ أَوْ عُمرَةٍ ، رَوَيْنَا الإِجَارَةَ عَلَى قُرْبَةٍ ، يَأْتِيَانِ فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ فِي الإِجَارَةِ . وَالْمَذْهَبُ عَدَمُ الصَّحَّةِ ، وَلَا يُلْزَمُ مِنْ اسْتِثْنَاءِ إِجَارَةٍ ؛ بِدَلِيلِ اسْتِثْنَاءِ قَاضٍ ، وَفِي عَمَلٍ مَجْهُولٍ ، وَمُحَدِّثٍ فِي صَلَاةٍ . قَالَ فِي «الْفُرُوعِ» : كَذَا قَالُوا . وَاخْتَارَ ابْنُ شَاقِلَا ، يَصِحُّ . وَذَكَرَ فِي «الْوَسِيلَةِ» الصَّحَّةَ عَنْهُ وَعَنِ الْخِرَقِيِّ . فَعَلَى هَذَا ، تُعْتَبَرُ شُرُوطُ الإِجَارَةِ . وَإِنْ اسْتَأْجَرَ عَيْنَهُ لَمْ يَسْتَنْبِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقَالَ فِي «الْفُرُوعِ» : يَتَوَجَّهُ كَتَوَكِيلٍ ، وَأَنْ يَسْتَنْبِ الْعُذْرَ . وَإِنْ أُلْزِمَ ذِمَّتُهُ بِتَحْصِيلِ حَاجَةٍ لَهُ ، اسْتَنْابَ ، فَإِنْ قَالَ : بِنَفْسِكَ . قَالَ فِي «الْفُرُوعِ» : فَيَتَوَجَّهُ فِي بُطْلَانِ الإِجَارَةِ تَرَدُّدٌ ، فَإِنْ صَحَّتْ لَمْ يَجُزْ أَنْ يَسْتَنْبِ . انْتَهَى . ^(١) وَلَا يَسْتَنْبِ فِي إِجَارَةِ الْعَيْنِ ، وَيجوزُ فِي إِجَارَةِ الذِّمَّةِ ، فَإِنْ قَالَ : بِنَفْسِكَ . لَمْ يَجُزْ فِي وَجْهِ ، وَفِي آخَرٍ ، تَبْطُلُ الإِجَارَةُ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي «الْفُرُوعِ» ^(٢) . قَالَ الْأَجْرِيُّ : وَإِنْ اسْتَأْجَرَهُ ؛ فَقَالَ : يُحْجُّ عَنْهُ مِنْ بَلَدٍ كَذَا . لَمْ يَجُزْ حَتَّى يَقُولَ : يُحْرِمُ عَنْهُ مِنْ مِيقَاتٍ كَذَا . وَإِلَّا فَمَجْهُولَةٌ . فَإِذَا وَقَّتَ مَكَانًا يُحْرِمُ مِنْهُ ، فَأَحْرَمَ قَبْلَهُ فَمَاتَ ، فَلَا أُجْرَةَ ، وَالْأُجْرَةُ مِنْ إِحْرَامِهِ مِمَّا عَيْنُهُ إِلَى فَرَاغِهِ . قَالَ فِي «الْفُرُوعِ» : وَيَتَوَجَّهُ ، لَا جِهَالَةً ، وَيُحْمَلُ عَلَى عَادَةِ ذَلِكَ الْبَلَدِ غَالِبًا ، وَمَعْنَاهُ كَلَامُ أَصْحَابِنَا وَمُرَادُهُمْ . قَالَ : وَيَتَوَجَّهُ ، إِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْبَلَدِ إِلَّا مِيقَاتٌ وَاحِدٌ ، جَازَ . فَعَلَى قَوْلِهِ ، يَقَعُ الْحَجُّ عَنِ الْمُسْتَنْبِ ، وَعَلَيْهِ أُجْرَةٌ مِثْلُهُ . وَيُعْتَبَرُ تَغْيِينُ النَّسْلِ وَأَنْفِسَاخُهَا بِتَأْخِيرٍ يَأْتِي فِي الإِجَارَةِ ، فَإِنْ قَدِمَ فَيَتَوَجَّهُ جَوَازُهُ لِمَصْلَحَةٍ ، وَعَدَمُهُ لِعَدَمِهَا ، وَإِلَّا فَاحْتِمَالَانِ ، [٢٧٠ / ١] أَظْهَرُهُمَا ، يَجُوزُ . قَالَهُ فِي «الْفُرُوعِ» . وَمَعْنَى كَلَامِ الْمُصَنِّفِ وَغَيْرِهِ ، يَجُوزُ ، وَأَنَّهُ زَادَ خَيْرًا . وَيَمْلِكُ مَا يَأْخُذُهُ وَيَتَصَرَّفُ فِيهِ ، وَيُلْزَمُهُ الْحَجُّ ، وَلَوْ أَحْصَرَ ، أَوْ ضَلَّ ، أَوْ تَلَفَ مَا أَخَذَهُ ،

(١ - ١) زيادة من : ش .

فَرَطَ أَوْ لَا ، وَلَا يُخْتَسَبُ لَهُ بَشْيٌ . وَاخْتَارَ صَاحِبُ «الرَّعَايَةِ» ، لَا يَضْمَنُ بِلَا تَقْرِيطٍ وَالذَّمَاءُ عَلَيْهِ ، وَإِنْ أَفْسَدَهُ كَفَرَ ، وَمَضَى فِيهِ وَقْضَاهُ ، وَتَجِبُ أَجْرُهُ مُسَافِرٍ قَبْلَ إِحْرَامِهِ . جَزَمَ بِهِ جَمَاعَةٌ . وَقَدَّمَهُ فِي «الْفُرُوعِ» . وَقِيلَ : لَا . وَأُطْلِقَ بَعْضُهُمْ وَجْهَيْنِ . وَعَلَى الْأَوَّلِ قَسْطُ مَا سَارَهُ ، لَا أَجْرَةُ الْمِثْلِ ، خِلَافًا لَصَاحِبِ «الرَّعَايَةِ» ، وَإِنْ مَاتَ بَعْدَ رُكْنٍ ، لَزِمَهُ أَجْرَةُ الْبَاقِي . وَمَنْ ضَمِنَ الْحَجَّةَ بِأَجْرَةٍ أَوْ جُعِلَ ، فَلَا شَيْءَ لَهُ ، وَيَضْمَنُ مَا تَلَفَ بِلَا تَقْرِيطٍ ، كَمَا سَبَقَ . وَقَالَ الْآجُرِيُّ : وَإِنْ اسْتُوجِرَ مِنْ مِيقَاتٍ ، فَمَاتَ قَبْلَهُ ، فَلَا ، وَإِنْ أَحْرَمَ مِنْهُ ، ثُمَّ مَاتَ ، اخْتَسِبَ مِنْهُ إِلَى مَوْتِهِ . وَمَنْ اسْتُوجِرَ عَنْ مَيِّتٍ ، فَهَلْ تَصِحُّ الْإِقَالَةُ أَمْ لَا ؟ لِأَنَّ الْحَقَّ لِلْمَيِّتِ ؟ يَتَوَجَّهُ اخْتِمَالَانِ . قَالَ فِي «الْفُرُوعِ» . قُلْتُ : الْأَوَّلَى الْجَوَازُ ؛ لِأَنَّهُ قَائِمٌ مَقَامَهُ ، فَهُوَ كَالشَّرِيكِ ، وَالْمُضَارِبِ . وَالصَّحِيحُ ، جَوَازُ الْإِقَالَةِ مِنْهُمَا ، عَلَى مَا يَأْتِي فِي الشَّرِكَةِ . وَعَلَى الثَّانِي ، يُعَايَى بِهَا . وَمَنْ أَمَرَ بِحَجٍّ ، فَاعْتَمَرَ لِنَفْسِهِ ، ثُمَّ حَجَّ عَنْ غَيْرِهِ ، فَقَالَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ : يَرُدُّ كُلَّ النَّفَقَةِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُؤْمَرْ بِهِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي «الْحَاوِي الْكَبِيرِ» . وَنَصَّ أَحْمَدُ - وَاخْتَارَهُ الْمُصَنِّفُ وَغَيْرُهُ - إِنْ أَحْرَمَ بِهِ مِنْ مِيقَاتٍ ، فَلَا ، وَمِنْ مَكَّةَ ، يَرُدُّ مِنَ النَّفَقَةِ مَا بَيْنَهُمَا . وَمَنْ أَمَرَ بِأَفْرَادٍ فَقَرَنَ ، لَمْ يَضْمَنْ ، كَتَمَّتْهُ . وَفِي «الرَّعَايَةِ» ، وَقِيلَ : هَذَرٌ^(١) . قَالَ فِي «الْفُرُوعِ» : كَذَا قَالَ . وَمَنْ أَمَرَ بِتَمَتُّعٍ فَقَرَنَ ، لَمْ يَضْمَنْ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقَالَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ : يَرُدُّ نِصْفَ النَّفَقَةِ ؛ لِفَوَاتِ فَضِيلَةِ التَّمَتُّعِ . وَغُزْمَةُ مُفْرَدَةٍ كَأَفْرَادِهِ وَلَوْ اعْتَمَرَ ؛ لِأَنَّهُ أَحَلَّ فِيهَا مِنَ الْمِيقَاتِ . وَمَنْ أَمَرَ بِقِرَانٍ فَتَمَتُّعٌ أَوْ أَفْرَدَ ، فَلِلْأَمْرِ ، وَيَرُدُّ نَفَقَةً قَدَرِ مَا يَتَرُكُهُ مِنْ إِحْرَامِ التُّسْلُكِ الْمَتْرُوكِ مِنَ الْمِيقَاتِ . ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ وَغَيْرُهُ . وَقَالَ فِي «الْفُصُولِ» وَغَيْرِهَا : يَرُدُّ نِصْفَ النَّفَقَةِ ، وَإِنْ مَنْ تَمَتُّعَ لَا يَضْمَنْ ؛ لِأَنَّهُ

(١) في ١ : «يهدر» ، وانظر : الفروع ٢٥٩/٣ .

زاده خَيْرًا . وَإِنْ اسْتَنَابَ شَخْصًا فِي حَجَّةٍ ، وَاسْتَنَابَهُ آخَرُ فِي عُمْرَةٍ ، فَقَرَنَ ، وَلَمْ يَأْذَنَّا لَهُ ، صَحَّاحَهُ ، وَضَمَّنَ الْجَمِيعَ ، كَمَنْ أَمَرَ بِحَجٍّ فَأَعْتَمَرَ أَوْ عَكْسَهُ . ذَكَرَهُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . وَاخْتَارَ الْمُصَنِّفُ وَغَيْرُهُ ، يَقَعُ عَنْهُمَا ، وَيُرَدُّ نِصْفَ نَفَقَةٍ مَنْ لَمْ يَأْذَنْ ؛ لِأَنَّ الْمُخَالَفَةَ فِي صِفَتِهِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَفِي الْقَوْلَيْنِ نَظَرٌ ؛ لِأَنَّ الْمَسْأَلَةَ تُشْبِهُ مَنْ أَمَرَ بِالتَّمَتُّعِ فَقَرَنَ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَيَتَوَجَّهُ مِنْهُمَا ، لَا ضَمَانَ هُنَا ، وَهُوَ مُتَّجِهٌ إِنْ عُدَّ أَعْمَالُ النَّسْكِينَ ، وَإِلَّا فَاحْتِمَالَانِ . انْتَهَى . قُلْتُ : الصَّوَابُ عَدَمُ الصُّحَّةِ عَنْ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ، وَضَمَانُ الْجَمِيعِ . وَإِنْ أَمَرَ بِحَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ ، فَقَرَنَ لِنَفْسِهِ ، فَالْخِلَافُ . وَإِنْ فَرَّغَهُ ثُمَّ حَجَّ أَوْ اعْتَمَرَ لِنَفْسِهِ ، صَحَّ ، وَلَمْ يَضْمَنْ ، وَعَلَيْهِ نَفَقَةُ نَفْسِهِ مُدَّةَ مُقَامِهِ لِنَفْسِهِ . وَإِنْ أَمَرَ بِإِحْرَامٍ مِنْ مِيقَاتٍ ، فَأَحْرَمَ قَبْلَهُ ، أَوْ مِنْ غَيْرِهِ ، أَوْ مِنْ بَلَدِهِ ، فَأَحْرَمَ مِنْ مِيقَاتٍ ، أَوْ فِي عَامٍ ، أَوْ فِي شَهْرٍ ، فَخَالَفَ ، فَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : أَسَاءَ لِمُخَالَفَتِهِ . وَذَكَرَ الْمُصَنِّفُ ، يَجُوزُ ؛ لِإِذْنِهِ فِيهِ بِالْجُمْلَةِ . وَقَالَ فِي « الْإِنْتِصَارِ » : لَوْ نَوَاهُ بِخِلَافٍ مَا أَمَرَهُ بِهِ ، وَجَبَ رَدُّ مَا أَخَذَهُ . وَيَأْتِي فِي آخِرِ بَابِ الْإِحْرَامِ ، فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ وَغَيْرِهِ ، بَعْضُ أَحْكَامِ مَنْ حَجَّ عَنْ غَيْرِهِ .

بَابُ الْمَوَاقِيتِ

المقنع

وَمِيقَاتُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ ، وَأَهْلِ الشَّامِ وَمِصْرَ
وَالْمَغْرِبِ الْجُحْفَةُ ، وَأَهْلِ الْيَمَنِ يَلْمَلُمُ ، وَأَهْلُ نَجْدٍ قَرْنٌ ،
وَأَهْلُ الْمَشْرِقِ ذَاتُ عِرْقٍ .

بَابُ الْمَوَاقِيتِ

الشرح الكبير

١١٤٧ - مسألة : (مِيقَاتُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ ، وَأَهْلِ
الشَّامِ وَمِصْرَ وَالْمَغْرِبِ الْجُحْفَةُ ، وَأَهْلِ الْيَمَنِ يَلْمَلُمُ ، وَأَهْلُ نَجْدٍ
قَرْنٌ ، وَأَهْلُ الْمَشْرِقِ ذَاتُ عِرْقٍ) لِلْحَجِّ مِيقَاتَانِ ؛ مِيقَاتُ زَمَانٍ ،
وَمِيقَاتُ مَكَانٍ ؛ فَأَمَّا مَوَاقِيتُ الْمَكَانِ فَهِيَ الْخُمْسَةُ الْمَذْكُورَةُ ، وَقَدْ أَجْمَعَ
أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَرْبَعَةٍ مِنْهَا ، وَهِيَ : ذُو الْحُلَيْفَةِ ^(١) ، وَالْجُحْفَةُ ^(٢) ،
وَقَرْنٌ ^(٣) ، وَيَلْمَلُمُ ^(٤) ، وَاتَّفَقَ أَثِمَّةُ النَّقْلِ عَلَى صِحَّةِ الْحَدِيثِ عَنِ النَّبِيِّ

بَابُ الْمَوَاقِيتِ

الإنصاف

فَوَائِدُ ؛ الْأَوَّلَى ، قَوْلُهُ : وَمِيقَاتُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ ، وَأَهْلِ الشَّامِ
وَمِصْرَ وَالْمَغْرِبِ الْجُحْفَةُ ، وَأَهْلِ الْيَمَنِ يَلْمَلُمُ ، وَأَهْلُ نَجْدٍ قَرْنٌ ، وَأَهْلُ الْمَشْرِقِ
ذَاتُ عِرْقٍ . اَعْلَمْ أَنَّ بَيْنَ ذِي الْحُلَيْفَةِ وَبَيْنَ مَكَّةَ عَشْرَةُ أَيَّامٍ أَوْ تِسْعَةٌ . وَهُوَ أَبْعَدُ

(١) ذُو الْحُلَيْفَةِ : قَرْيَةٌ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْمَدِينَةِ سِتَّةُ أَمْيَالٍ أَوْ سَبْعَةٌ . معجم البلدان ٢ / ٣٢٤ .

(٢) الْجُحْفَةُ : قَرْيَةٌ كَبِيرَةٌ ذَاتُ مَنْبَرٍ عَلَى طَرِيقِ الْمَدِينَةِ مِنْ مَكَّةَ عَلَى أَرْبَعِ مَرَاهِلَ . معجم البلدان ٢ / ٣٥ .

(٣) قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضُ : قَرْنُ الْمَنَازِلِ وَهُوَ قَرْنُ الثَّعَالِبِ ، بِسُكُونِ الرَّاءِ ، مِيقَاتُ أَهْلِ نَجْدٍ ، تَلْقَاءُ مَكَّةَ ، عَلَى يَوْمِ

وَلَيْلَةٍ . انْظُرِ الْكَلَامَ فِيهِ فِي معجم البلدان ٤ / ٧١ ، ٧٢ .

(٤) يَلْمَلُمُ : مَوْضِعٌ عَلَى لَيْلَتَيْنِ مِنْ مَكَّةَ . معجم البلدان ٤ / ١٠٢٥ .

عليه السلام فيها ، فرَوَى ابنُ عباسٍ ، رَضِيَ اللهُ عنه ، قال : وَقَتَ رَسُولُ اللهِ ﷺ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ ، وَلَأَهْلِ الشَّامِ الْجُحْفَةَ ، وَلَأَهْلِ نَجْدٍ قَرْنًا ، وَلَأَهْلِ الْيَمَنِ يَلْمَلَمَ . قال : « فَهَنَّ لَهُنَّ ، وَلِمَنْ أَتَى عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهِنَّ ، مِمَّنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ ، فَمَنْ كَانَ دُونَهُنَّ مُهَلُّهُ مِنْ أَهْلِهِ ، وَكَذَلِكَ أَهْلُ مَكَّةَ يَهْلُونَ مِنْهَا » . وعن ابنِ عُمَرَ ، رَضِيَ اللهُ عنه ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قال : « يَهْلُ أَهْلُ الْمَدِينَةِ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ ، وَأَهْلُ الشَّامِ مِنَ الْجُحْفَةِ ، وَأَهْلُ نَجْدٍ مِنْ قَرْنٍ » . قال ابنُ عُمَرَ : وَذُكِرَ لِي وَلَمْ أَسْمَعْهُ أَنَّهُ قَالَ : « وَأَهْلُ الْيَمَنِ مِنْ يَلْمَلَمَ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا^(١) . وَذَاتُ عِرْقٍ^(٢)

المَوَاقِيتِ . وقيل : أَكْثَرُ مِنْ سَبْعِينَ فَرَسَخًا . وقيل : مِائَتَا مِيلٍ إِلَّا مِئْلَيْنِ ، وَبَيْنَهَا وَبَيْنَ الْمَدِينَةِ مِيلٌ . قاله في « الرِّعَايَةِ الْكُبْرَى » . وقال الزُّرْكَشِيُّ : سِتَّةُ أُمْيَالٍ أَوْ سَبْعَةٌ ، وَبَيْنَهُمَا تَبَايُنٌ كَبِيرٌ . وَالصَّوَابُ ، أَنَّ بَيْنَهُمَا سِتَّةُ أُمْيَالٍ ، وَرَأَيْتُ مَنْ وَهَمَ

(١) أخرج الأول البخاري ، في : باب مهل أهل مكة للحج والعمرة ، وباب مهل أهل الشام ، وباب مهل من كان دون المواقيت ، وباب مهل أهل اليمن ، وباب دخول الحرم ومكة بغير إحرام ، من كتاب الحج . صحيح البخاري ٢ / ١٦٥ ، ١٦٦ ، ٣ / ٢١ . ومسلم ، في : باب مواقيت الحج والعمرة ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٨٣٨ ، ٨٣٩ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في المواقيت ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤٠٣ . والنسائي ، في : باب ميقات أهل اليمن ، وباب من كان أهله دون الميقات ، من كتاب المناسك . المجتبى ٥ / ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٦ . والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٢٣٨ ، ٢٤٩ ، ٢٥٢ ، ٣٣٢ ، ٣٣٩ . وأخرج الثاني البخاري ، في : باب ميقات أهل المدينة ، وباب مهل أهل نجد ، من كتاب الحج . صحيح البخاري ٢ / ١٦٥ ، ١٦٦ . ومسلم ، في : باب مواقيت الحج والعمرة ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٨٣٩ ، ٨٤٠ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في المواقيت ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤٠٣ . والنسائي ، في : باب ميقات أهل المدينة ، وباب ميقات أهل الشام ، وباب ميقات أهل نجد ، من كتاب المناسك . المجتبى ٥ / ٩٣ ، ٩٥ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ١١ ، ٤٨ ، ٥٥ ، ٦٥ ، ١٥١ . (٢) ذات عرق : هي الحد بين نجد وتهامة . معجم البلدان ٣ / ٦٥١ .

الشرح الكبير

مِيقَاتُ أَهْلِ الْمَشْرِقِ ، فِي قَوْلِ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ ، مِنْهُمْ ؛ مَالِكٌ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ^(١) : أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ إِحْرَامَ الْعِرَاقِيِّ مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ إِحْرَامٌ مِنَ الْمِيقَاتِ . وَقَدْ رَوَى عَنْ أَنَسٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ كَانَ يُحْرِمُ مِنَ الْعَقِيقِ^(٢) . وَاسْتَحْسَنَهُ الشَّافِعِيُّ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ ، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ . وَكَانَ الْحَسَنُ بْنُ صَالِحٍ يُحْرِمُ مِنَ الرَّبَذَةِ^(٣) . وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ خُصَيْفٍ^(٤) ، وَالْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ . وَرَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَقَّتَ لِأَهْلِ الْمَشْرِقِ الْعَقِيقَ . قَالَ التِّرْمِذِيُّ^(٥) : هُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ . قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ^(٦) : هُوَ أَوْلَى وَأَحْوَطُ مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ ، وَذَاتِ عِرْقٍ مِيقَاتُهُمْ بِإِجْمَاعٍ . وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي مَنْ وَقَّتَ ذَاتَ عِرْقٍ ، فَرَوَى أَبُو دَاوُدَ ، وَالنَّسَائِيُّ^(٧) ، وَغَيْرُهُمَا

قَوْلَ مَنْ قَالَ : إِنَّ بَيْنَهُمَا مِيلًا . وَيَلِيهِ فِي الْبُعْدِ ، الْجُحْفَةُ . وَهِيَ عَلَى ثَلَاثِ مَرَاحِلَ مِنَ مَكَّةَ . وَقِيلَ : خَمْسَ مَرَاحِلَ أَوْ سِتَّةٍ . وَوَهُمَ مَنْ قَالَ : ثَلَاثٌ . وَالثَّلَاثَةُ الْبَاقِيَةُ

(١) انظر : الاستذكار ٧٦/١١ .

(٢) العقيق : واد عليه أموال أهل المدينة ، ومهل أهل العراق هو الذي بيطن وادى ذى الحليفة . معجم البلدان ٧٠١/٣ .

(٣) الربذة : من قرى المدينة على ثلاثة أميال قريبة من ذات عرق . معجم البلدان ٧٤٨/٢ ، ٧٤٩ .

(٤) في م : « حصين » ، وفي الأصل : « حصيف » ، وفي المغنى ٥٧/٥ : « خصيف » .

ولعله خصيف بن عبد الرحمن الجزري ، حيث ترجم له الذهبي بقوله : الإمام الفقيه ... إلخ . سير أعلام النبلاء ١٤٥/٦ ، ١٤٦ .

(٥) في : باب ما جاء في مواقيت الإحرام لأهل الآفاق ، من أبواب الحج . عارضة الأخوذى ٥٠/٤ ، ٥١ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب في المواقيت ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ٤٤٠/١ .

(٦) انظر : الاستذكار ٧٩/١١ .

(٧) أخرجه أبو داود ، في : باب في المواقيت ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤٠٤ . والنسائي ،

في : باب مِيقَاتِ أَهْلِ مِصْرَ ، وَبَابِ مِيقَاتِ أَهْلِ الْعِرَاقِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . الْمُجْتَبَى ٥ / ٩٤ ، ٩٥ .

بإسنادهم عن عائشة رَضِيَ اللهُ عنها ، أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ وَفَّتْ لأهلِ العراقِ ذاتَ عِرْقٍ . وعن أبي الزُّبَيْرِ ، أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرًا سُئِلَ عن المُهَلِّ ؟ فقال : سَمِعْتُهُ - أَحْسَبُهُ رَفَعَ إلى النبي ﷺ - يَقُولُ : « مُهَلُّ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ ، وَالطَّرِيقُ الْآخَرُ مِنَ الْجُحْفَةِ ، وَمُهَلُّ أَهْلِ الْعِرَاقِ مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ ، وَمُهَلُّ أَهْلِ نَجْدٍ مِنْ قَرْنٍ » . رواه مسلم^(١) . وقال قوم آخرون : إِنَّمَا وَفَّتْهَا عُمَرُ ، رَضِيَ اللهُ عنه ، فرَوَى البخاري^(٢) ، بإسناده ، عن ابنِ عُمَرَ ، رَضِيَ اللهُ عنهما ، قال : لَمَّا فُتِحَ هَذَانِ الْمِصْرَانِ ، أَتَوَا عُمَرَ ، رَضِيَ اللهُ عنه ، فقالوا : يا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ، إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ حَدَّثَ لِأَهْلِ نَجْدٍ قَرْنًا ، وَهُوَ جَوْرٌ^(٣) عن طَرِيقِنَا ، وَإِنَّا إِنْ أَرَدْنَا قَرْنًا شَقَّ عَلَيْنَا .

بينها وبين مَكَّةَ لَيْلَتَانِ . وقيل : أَقْرَبُهَا ذَاتُ عِرْقٍ . حَكَاهُ فِي « الرَّعَايَةِ » . وقال الزُّرْكَشِيُّ : قَرْنٌ عَنْ مَكَّةَ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ ، وَيَلْمَلَمُ لَيْلَتَانِ . ورَأَيْتُ فِي « شَرْحِ الْحَافِظِ ابنِ حَجَرٍ »^(٤) ، أَنَّ بَيْنَ يَلْمَلَمَ وَبَيْنَ مَكَّةَ مَرَحَلَتَيْنِ ، ثَلَاثُونَ مِيلاً ، وَبَيْنَ ذَاتِ عِرْقٍ وَبَيْنَ مَكَّةَ مَرَحَلَتَانِ ، وَالْمَسَافَةُ اثْنَانِ وَأَرْبَعُونَ مِيلاً . فَقَرْنٌ لِأَهْلِ نَجْدٍ ، وَهِيَ نَجْدُ الْيَمَنِ ، وَنَجْدُ الْحِجَازِ وَالطَّائِفِ . وَذَاتُ عِرْقٍ لِلْمَشْرِقِ وَالْعِرَاقِ وَخُرَاسَانَ . الثَّانِيَةُ ، هَذِهِ الْمَوَاقِيتُ كُلُّهَا ثَبَتَتْ بِالنُّصِّ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَأَوْمَأَ أَحْمَدُ أَنَّ ذَاتَ عِرْقٍ بِاجْتِهَادِ عُمَرَ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَالظَّاهِرُ ، [٢٧٠ / ١] أَنَّهُ

(١) في : باب مواقيت الحج والعمرة ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٨٤١/٢ .

كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب مواقيت أهل الآفاق ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٩٧٢/٢ ، ٩٧٣ ، بنحوه . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٣٣/٣ ، ٣٣٦ .

(٢) في : باب ذات عرق لأهل العراق ، من كتاب الحج . صحيح البخاري ١٦٦ / ٢ .

(٣) أى مائل .

(٤) انظر : فتح الباري ٣/٣٨٦ ، ٣٨٩ .

وَهَذِهِ الْمَوَاقِيتُ لِأَهْلِهَا ، وَلِمَنْ مَرَّ عَلَيْهَا مِنْ غَيْرِهِمْ .

الشرح الكبير

قال : انظروا أحذوها من طريقكم . فحدّ لهم ذات عرقٍ . ويجوز أن يكونَ عُمُرُ مَنْ سَأَلَهُ لم يَعْلَمُوا تَوَقَّيْتُ النَّبِيَّ ﷺ ذات عرقٍ ، فقال ذلك برأيه ، فأصابَ ما وَقَّعَهُ النَّبِيُّ ﷺ ، [١٥/٣] فقد كان مُوَفَّقًا لِلصَّوَابِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . وإذا ثَبَتَ تَوَقُّيْتُهَا عَنْ النَّبِيِّ ﷺ ، وعن عُمَرَ ، فالإِحْرَامُ مِنْهُ أَوْلَى .

فصل : وإذا كان المِيقَاتُ قَرْيَةً ، فانتَقَلْتَ إِلَى مَكَانٍ آخَرَ ، فمَوْضِعُ الإِحْرَامِ مِنَ الْأَوَّلَى وَإِنْ انْتَقَلَ الْأَسْمُ إِلَى الثَّانِيَةِ ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ تَعَلَّقَ بِذَلِكَ الْمَوْضِعِ ، فَلَا يَزُولُ بِخَرَابِهِ . وقد رَأَى سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ رَجُلًا يُرِيدُ أَنْ يُحْرِمَ مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ ، فَأَخَذَهُ حَتَّى خَرَجَ مِنَ الْبُيُوتِ ، وَقَطَعَ الْوَادِيَّ ، فَأَتَى بِهِ الْمَقَابِرَ ، فَقَالَ : هَذِهِ ذَاتُ عِرْقٍ الْأَوَّلَى .

١١٤٨ - مسألة : (فهذه المواقيت لأهلها ، ولمن مرَّ عليها من غيرهم) وجُمْلَةُ ذَلِكَ ، أَنَّ مَنْ سَلَكَ طَرِيقًا فِيهَا مِيقَاتٌ ، فَهُوَ مِيقَاتُهُ إِنْ أَرَادَ الْحَجَّ أَوِ الْعُمْرَةَ ، فَإِذَا حَجَّ الشَّامِيُّ مِنَ الْمَدِينَةِ فَمَرَّ بِذِي الْحُلَيْفَةِ ،

خَفِيَ النَّصُّ فَوَافَقَهُ ، فَإِنَّهُ مُوَفَّقٌ لِلصَّوَابِ . قاله الْمُصَنِّفُ . ويجوز أن يكونَ عُمُرُ وَمَنْ سَأَلَهُ لم يَعْلَمُوا بِتَوَقُّيْتِهِ ، عَلَيْهِ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ ، ذَاتُ عِرْقٍ ، فقال ذلك برأيه ، فأصابَ . فقد كان مُوَفَّقًا لِلصَّوَابِ . انتهى . قُلْتُ : يَتَعَيَّنُ ذَلِكَ ؛ إِذَا مِنَ الْمُحَالِ أَنْ يَعْلَمَ أَحَدٌ مِنْ هَؤُلَاءِ بِالسُّنَّةِ ، ثُمَّ يَسْأَلُونَهُ أَنْ يُوقَّتَ لَهُمْ . الثَّلَاثَةُ ، الْأَوَّلَى أَنْ يُحْرِمَ مِنْ أَوَّلِ جُزْءٍ مِنَ الْمِيقَاتِ ، فَإِنْ أَحْرَمَ مِنْ آخِرِهِ ، جَازَ . ذَكَرَهُ فِي « التَّلْخِيسِ » وَغَيْرِهِ .

قوله : وهذه المواقيت لأهلها، ولمن مرَّ عليها من غيرهم. وهذا المذهب، وعليه

فهي ميقاته ، وإن حجَّ من اليمن ، فميقاته يَلْمَلُمُ ، وإن حجَّ من العراق فميقاته ذات عِرقٍ . وهكذا كلُّ مَنْ مرَّ على مِقاتٍ غيرِ مِقاتِ بَلَدِهِ صار مِقاتًا له . سئل الإمام أحمد ، رَحِمَهُ اللهُ تعالى ، عن الشَّامِيِّ يَمُرُّ بِالْمَدِينَةِ يُريدُ الْحَجَّ ، من أين يُهَلُّ ؟ قال : من ذِي الْحُلَيْفَةِ . قيل : فإنَّ بَعْضَ النَّاسِ يَقُولُ ^(١) : يُهَلُّ من مِقاتِهِ ، من الْجُحْفَةِ . فقال : سبحان الله ! أليس يَرَوِي ابنُ عَبَّاسٍ ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا ، عن النَّبِيِّ ﷺ ، قال : « هُنَّ لَهُنَّ ، وَلَمَنْ أَتَى عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهِنَّ » ^(٢) . وهذا قولُ الشافعيِّ ، وإسحاق . وقال أبو ثورٍ في الشَّامِيِّ يُحْرِمُ بِالْمَدِينَةِ : له أن يُحْرِمَ من الْجُحْفَةِ . وهو قولُ أصحابِ الرَّأْيِ . وكانت عائِشَةُ ، رَضِيَ اللهُ عَنْهَا ، إذا أَرَادَتِ الْحَجَّ أَحْرَمَتْ من ذِي الْحُلَيْفَةِ ، وإذا أَرَادَتِ الْعُمْرَةَ أَحْرَمَتْ من الْجُحْفَةِ ^(٣) . وَلَعَلَّهُمْ يَحْتَجُّونَ بِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَقَّتْ لِأَهْلِ الشَّامِ الْجُحْفَةَ . ولنا ، قولُ النَّبِيِّ ﷺ : « فَهِنَّ لَهُنَّ ، وَلَمَنْ أَتَى عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهِنَّ » . ولأنَّهُ مِقاتٌ ، فلم يَجْزُ تَجَاوُزُهُ بغيرِ إِحْرَامٍ لِمَنْ يُريدُ التُّسْلُكَ ، كسائرِ المَوَاقِيتِ . وخبرُهم أريدَ به مَنْ لم يَمُرَّ على مِقاتٍ آخَرَ ، بِدَلِيلٍ ما لو مرَّ بِمِقاتٍ غيرِ ذِي الْحُلَيْفَةِ ، لم يَجْزُ تَجَاوُزُهُ بغيرِ إِحْرَامٍ ، بغيرِ خِلَافٍ .

الإِنصافُ . فلو مرَّ أَهْلُ الشَّامِ أو غيرُهُم على ذِي الْحُلَيْفَةِ ، أو مرَّ غيرُ أَهْلِ مِقاتٍ على غيره ، لم يَكُنْ لَهُمْ مُجَاوِزَتُهُ إِلَّا مُحْرِمِينَ . نصَّ عليه . وقال الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ :

(١) في م : « يقولون » .

(٢) تقدم تخريجه في صفحة ١٠٤ .

(٣) انظر : الاستذكار ٨٤/١١ .

الشرح الكبير

وقد روى سعيدٌ ، عن سُفْيَانَ ، عن هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عن أَبِيهِ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَقَّتَ لِمَنْ سَاحَلَ مِنْ أَهْلِ الشَّامِ الْجُحْفَةَ . وَالْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ سِوَاءً فِي هَذَا ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « فَهِنَّ لَهْنٌ ، وَلِمَنْ أَتَى عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهِنَّ ، مِمَّنْ كَانَ يُرِيدُ حَجًّا أَوْ عُمْرَةً » .

فصل : فَإِنْ مَرَّ مِنْ غَيْرِ طَرِيقِ ذِي الْحُلَيْفَةِ ، فَمِيقَاتُهُ الْجُحْفَةُ ، سِوَاءً كَانَ شَامِيًّا أَوْ مَدَنِيًّا ؛ لِمَا رَوَى أَبُو الزُّبَيْرِ ، أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرًا يُسْأَلُ عَنِ الْمَهْلِ ، فَقَالَ : سَمِعْتُهُ ، أَحْسَبُهُ رَفَعَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ، يَقُولُ : « مَهْلُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ [١٥/٣ ظ] مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ ، وَالطَّرِيقُ الْآخَرُ مِنَ الْجُحْفَةِ » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ ^(١) . وَلَأنَّهُ مَرَّ عَلَى أَحَدِ الْمَوَاقِيتِ دُونَ غَيْرِهِ ، فَلَمْ يَلْزَمْهُ الْإِحْرَامُ قَبْلَهُ ، كَسَائِرِ الْمَوَاقِيتِ . وَلَعَلَّ أَبَا قَتَادَةَ حِينَ أَحْرَمَ أَصْحَابُهُ دُونَهُ - فِي قِصَّةِ صَيْدِ الْجِمَارِ الْوَحْشِيِّ - إِنَّمَا تَرَكَ الْإِحْرَامَ ؛ لِأنَّهُ لَمْ يَمُرَّ عَلَى ذِي الْحُلَيْفَةِ ، فَأَخَّرَ إِحْرَامَهُ إِلَى الْجُحْفَةِ . وَيُمْكِنُ حَمْلُ حَدِيثِ عَائِشَةَ فِي تَأْخِيرِهَا إِحْرَامَ الْعُمْرَةِ إِلَى الْجُحْفَةِ عَلَى هَذَا ، وَأَنَّهَا لَا تَمُرُّ فِي طَرِيقِهَا عَلَى ذِي الْحُلَيْفَةِ ، لِئَلَّا يَكُونَ فِعْلُهَا مُخَالَفًا لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ .

١١٤٩ - مسألة : (وَمَنْ مَنَزَلُهُ دُونَ الْمِيقَاتِ ، فَمِيقَاتُهُ مِنْ

الإنصاف

يَجُوزُ تَأْخِيرُهُ إِلَى الْجُحْفَةِ إِذَا كَانَ مِنْ أَهْلِ الشَّامِ . وَجَعَلَهُ فِي « الْفُرُوعِ » تَوْجِيهًا مِنْ عِنْدِهِ ، وَقَوَاهُ وَمَالَ إِلَيْهِ ، وَهُوَ مَذْهَبُ عَطَاءٍ وَأَبِي ثَوْرٍ وَمَالِكٍ .

قوله : وَمَنْ مَنَزَلُهُ دُونَ الْمِيقَاتِ ، فَمِيقَاتُهُ مِنْ مَوْضِعِهِ . بِلَا نِزَاعٍ ، لَكِنْ لَوْ كَانَ

(١) تقدم تخريجه في صفحة ١٠٦ .

وَأَهْلُ مَكَّةَ إِذَا أَرَادُوا الْعُمْرَةَ ، فَمِنْ الْحِلِّ ،

مَوْضِعُهُ) يَعْنِي إِذَا كَانَ مَسْكَنُهُ أَقْرَبَ إِلَى مَكَّةَ مِنَ الْمِيقَاتِ ، كَانَ مِيقَاتُهُ مَسْكَنُهُ . هَذَا قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ ، مِنْهُمْ ؛ مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَعَنْ مُجَاهِدٍ ، قَالَ : يُهَلُّ مِنْ مَكَّةَ . وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ ؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ ، قَالَ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ : « فَمَنْ كَانَ دُونَهُنَّ مُهَلُّهُ مِنْ أَهْلِهِ » . وَهَذَا صَرِيحٌ ، فَالْعَمَلُ بِهِ أَوْلَى .

فصل : إِذَا كَانَ مَسْكَنُهُ قَرِيبَةً ، فَلَا فَضْلَ أَنْ يُحْرِمَ مِنْ أَعْدِ جَانِبَيْهَا . وَإِنْ أُحْرِمَ مِنْ أَقْرَبِ جَانِبَيْهَا ، جَازَ . وَهَكَذَا الْقَوْلُ فِي الْمَوَاقِيتِ الَّتِي وَقَّتَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، إِذَا كَانَتْ قَرِيبَةً . وَالْحِلَّةُ ^(١) كَالْقَرِيبَةِ ، فِيمَا ذَكَرْنَا . وَإِنْ كَانَ مَسْكَنُهُ مُتَفَرِّدًا ، فَمِيقَاتُهُ مَسْكَنُهُ أَوْ حَذُّوهُ ، وَكُلُّ مِيقَاتٍ فَحَذُّوهُ بِمَنْزِلَتِهِ . ثُمَّ إِنْ كَانَ مَسْكَنُهُ فِي الْحِلِّ ، فَأَحْرَامُهُ مِنْهُ لِلْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ مَعًا ، وَإِنْ كَانَ فِي الْحَرَمِ ، فَأَحْرَامُهُ لِلْعُمْرَةِ مِنَ الْحِلِّ ؛ لِيَجْمَعَ فِي التُّسْلُكِ بَيْنَ الْحِلِّ وَالْحَرَمِ ، كَالْمَكِّيِّ ، وَأَمَّا الْحَجُّ فَيَنْبَغِي أَنْ يَجُوزَ لَهُ الْإِحْرَامُ مِنْ أَىِّ الْحَرَمِ شَاءَ ، كَالْمَكِّيِّ .

١١٥٠ - مسألة : (وَأَهْلُ مَكَّةَ إِذَا أَرَادُوا الْعُمْرَةَ ، فَمِنْ الْحِلِّ ، وَإِنْ

لَهُ مَنَزِلَانِ ، جَازَ أَنْ يُحْرِمَ مِنْ أَقْرَبِهِمَا إِلَى الْبَيْتِ ، وَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّ الْإِحْرَامَ مِنَ الْبَعِيدِ أَوْلَى . وَقِيلَ : هُمَا سَوَاءٌ .

قوله : وَأَهْلُ مَكَّةَ إِذَا أَرَادُوا الْعُمْرَةَ ، فَمِنْ الْحِلِّ . سَوَاءٌ كَانَ مِنْ أَهْلِهَا ، أَوْ مِنْ

(١) الحلة ، بكسر الحاء : القوم النازلون ، وتطلق على البيوت مجازًا ، وهى مائة بيت فأكثر . المصباح المنير . ١٧٩/١ .

وَإِذَا أَرَادُوا الْحَجَّ ، فَمِنْ مَكَّةَ .

الشرح الكبير

أَرَادُوا الْحَجَّ ، فَمِنْ مَكَّةَ (أَهْلُ مَكَّةَ ، مَنْ كَانَ بِهَا ؛ سَوَاءً كَانَ مُقِيمًا بِهَا ، أَوْ غَيْرَ مُقِيمٍ ؛ لِأَنَّ كُلَّ مَنْ أَتَى عَلَى مِيقَاتِ كَانَ مِيقَاتًا لَهُ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا ، فَكَذَلِكَ كُلُّ مَنْ كَانَ بِمَكَّةَ فَهِيَ مِيقَاتُهُ لِلْحَجِّ . وَإِنْ أَرَادَ الْعُمْرَةَ ، فَمِنْ الْحِجْلِ . لَا نَعْلَمُ فِي هَذَا خِلَافًا . وَلِذَلِكَ أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي بَكْرٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، أَنْ يُعِمِّرَ عَائِشَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، مِنْ التَّنْعِيمِ ^(١) . وَكَانَتْ بِمَكَّةَ يَوْمَئِذٍ ، وَهَذَا لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « حَتَّى أَهْلُ

الإنصاف

غَيْرِهِمْ ، وَسَوَاءً كَانَ فِي مَكَّةَ أَوْ فِي الْحَرَمِ . هَذَا الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَكَلَّمَا تَبَاعَدَ كَانَ أَفْضَلَ . وَذَكَرَ ابْنُ أَبِي مُوسَى ، أَنَّ مَنْ كَانَ بِمَكَّةَ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهَا ، إِذَا أَرَادَ عُمْرَةً وَاجِبَةً ، فَمِنْ الْمِيقَاتِ ، فَلَوْ أَحْرَمَ مِنْ دُونِهِ ، لَزِمَهُ دَمٌ ، وَإِنْ أَرَادَ نَفْلًا ، فَمِنْ أَدْنَى الْحِجْلِ . وَعَنْهُ ، مَنْ اعْتَمَرَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ - أَطْلَقَهُ ابْنُ عَقِيلٍ ، وَزَادَ غَيْرُ وَاحِدٍ فِيهَا ، مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ - أَهْلُ بِالْحَجِّ مِنَ الْمِيقَاتِ ، وَإِلَّا لَزِمَهُ دَمٌ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَهِيَ ضَعِيفَةٌ عِنْدَ الْأَصْحَابِ ، وَأَوَّلُهَا بَعْضُهُمْ بِسُقُوطِ دَمِ الْمُتَعَةِ عَنْ الْآفَاقِيِّ بِخُرُوجِهِ إِلَى الْمِيقَاتِ . وَيَأْتِي فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ ، فِي صِفَةِ الْعُمْرَةِ ، أَنَّ الْعُمْرَةَ مِنَ التَّنْعِيمِ أَفْضَلُ ، وَبَعْدَهَا إِذَا أَحْرَمَ مِنَ الْحَرَمِ بِهَا ، وَفَعَلَ الْعُمْرَةَ فِي كُلِّ سَنَةٍ وَتَكَرَّرَ رُفَا .

قوله : وَإِذَا أَرَادُوا الْحَجَّ ، فَمِنْ مَكَّةَ . هَذَا الْمَذْهَبُ ، سَوَاءً كَانَ مَكِّيًّا أَوْ غَيْرَهُ ،

(١) أخرجه البخاري ، في : باب كيف تمهل الحائض والنفساء ... ، وباب طواف القارن ، من كتاب الحج ، وفي : باب حجة الوداع ، من كتاب المغازي . صحيح البخاري ١٧٢/٢ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ٢٢١/٥ . ومسلم ، في : باب بيان وجوه الإحرام ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٨٧٤/٢ - ٨٨١ . وأبو داود ، في : باب في أفراد الحج ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ٤١٢/١ - ٤١٤ . والنسائي ، في : باب في المهلة بالعمرة تحيض وتخاف فوت الحج ، من كتاب المناسك . المجتبى ١٢٨/٥ ، ١٢٩ . والإمام أحمد ، في : =

مَكَّةَ يُهْلُونَ مِنْهَا»^(١) . يَعْنِي لِلْحَجِّ . وَقَالَ أَيضًا : « وَمَنْ كَانَ أَهْلُهُ دُونَ
 الْمِيقَاتِ فَمِنْ حَيْثُ يُنْشَى^(٢) ، حَتَّى يَأْتِيَ ذَلِكَ عَلَى أَهْلِ مَكَّةَ » . وَهَذَا
 فِي الْحَجِّ . فَأَمَّا فِي الْعُمْرَةِ فَمِيقَاتُهَا فِي حَقِّهِمُ الْحِلُّ ، مِنْ أَىِّ جَوَانِبِ الْحَرَمِ
 شَاءَ ؛ لِحَدِيثِ عَائِشَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، حِينَ أَعْمَرَهَا مِنَ التَّنْعِيمِ ، وَهُوَ
 أُذُنَى الْحِلِّ . قَالَ ابْنُ سِيرِينَ : بَلَّغَنِي أَنَّ [١٦/٣] رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَقَّتَ
 لِأَهْلِ مَكَّةَ التَّنْعِيمَ^(٣) . وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : يَا أَهْلَ مَكَّةَ ، مَنْ أَتَى مِنْكُمْ
 الْعُمْرَةَ ، فَلْيَجْعَلْ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا بَطْنَ مُحَسَّرٍ^(٤) . يَعْنِي إِذَا أَحْرَمَ بِهَا مِنْ نَاحِيَةِ
 الْمُزْدَلِفَةِ . وَإِنَّمَا لَزِمَ الْإِحْرَامُ مِنَ الْحِلِّ لِيَجْمَعَ فِي التُّسْلُكِ بَيْنَ الْحِلِّ
 وَالْحَرَمِ ، فَإِنَّهُ لَوْ أَحْرَمَ مِنَ الْحَرَمِ ، لَمَّا جَمَعَ بَيْنَهُمَا فِيهِ ؛ لِأَنَّ أَفْعَالَ الْعُمْرَةِ
 كُلُّهَا فِي الْحَرَمِ ، بِخِلَافِ الْحَجِّ ، فَإِنَّهُ يَفْتَقِرُ إِلَى الْخُرُوجِ إِلَى عَرَفَةَ ؛
 لِيُجْمَعَ لَهُ الْحِلُّ وَالْحَرَمُ . وَمِنْ أَىِّ الْحِلِّ أَحْرَمَ ، جَازَ . وَإِنَّمَا أَعْمَرَ النَّبِيُّ
 ﷺ عَائِشَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، مِنَ التَّنْعِيمِ ؛ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ الْحِلِّ إِلَى مَكَّةَ .

إِذَا كَانَ فِيهَا . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَظَاهِرُهُ لَا تَرْجِيحَ . يَعْنِي ، أَنَّ إِحْرَامَهُ مِنْ
 الْمَسْجِدِ وَغَيْرِهِ سَوَاءٌ فِي الْفَضِيلَةِ . وَنَقَلَ حَرْبٌ ، يُحْرِمُ مِنَ الْمَسْجِدِ . قَالَ فِي
 « الْفُرُوعِ » : وَلَمْ أَجِدْ عَنْهُ خِلَافَهُ . وَلَمْ يَذْكُرْهُ الْأَصْحَابُ إِلَّا فِي « الْإِيضَاحِ » ؛
 فَإِنَّهُ قَالَ : يُحْرِمُ بِهِ مِنَ الْمِيزَابِ . قُلْتُ : وَكَذَا قَالَ فِي « الْمُبْهَجِ » .

= المسند ٣/٣٠٩ ، ٣٩٤ عن جابر ، وفي : ٢٤٣/٦ عن عائشة .

(١) تقدم تخريجه في صفحة ١٠٤ .

(٢) في الأصل : « يمشى » .

(٣) أخرجه أبو داود في المراسيل ١٢١ .

(٤) بطن مُحَسَّرٌ : هو وادى المزدلفة . معجم البلدان ١/٦٦٧ .

وقد رَوَى عن الإمام أحمد ، رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى ، فِي الْمَكِّيِّ : كُلَّمَا تَبَاعَدَ فِي الْعُمْرَةِ فَهُوَ أَعْظَمُ لِلْأَجْرِ ، عَلَى قَدَرِ تَعَبِهَا . وَأَمَّا إِذَا أَرَادَ الْمَكِّيُّ الْإِحْرَامَ بِالْحَجِّ ، فَمِنْ مَكَّةَ ؛ لِلْخَبَرِ الْمَذْكُورِ ، وَلأنَّ أَصْحَابَ رَسُولِ اللهِ ﷺ لَمَّا فَسَخُوا الْحَجَّ ، أَمَرَهُمْ فَأَحْرَمُوا مِنْ مَكَّةَ . قَالَ جَابِرٌ ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُ : أَمَرَنَا النَّبِيُّ ﷺ أَنْ نُحْرِمَ إِذَا تَوَجَّهْنَا مِنَ الْأَبْطَحِ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ ^(١) . وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ قَاطِنِي مَكَّةَ وَغَيْرِهِمْ مِمَّنْ هُوَ بِهَا ، كَالْمُتَمَتِّعِ إِذَا حَلَ ، وَمَنْ فَسَخَ حَجَّهُ بِهَا . وَنُقِلَ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ ، رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى ، فِي مَنْ اعْتَمَرَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ ، أَنَّهُ يَهْلُ بِالْحَجِّ مِنَ الْمِيقَاتِ ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ ، فَعَلَيْهِ دَمٌ . وَالصَّحِيحُ مَا ذَكَرْنَا أَوَّلًا ، وَقَدْ ذَلَّتْ عَلَيْهِ الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ . وَيَحْتَمِلُ أَنَّ أَحْمَدَ إِنَّمَا أَرَادَ أَنَّ الدَّمَ يَسْقُطُ عَنْهُ إِذَا خَرَجَ إِلَى الْمِيقَاتِ فَأَحْرَمَ ، وَلَا يَسْقُطُ إِذَا أَحْرَمَ مِنْ مَكَّةَ . وَهَذَا فِي غَيْرِ الْمَكِّيِّ ، أَمَّا الْمَكِّيُّ فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ دَمٌ مُتَعَةً بِحَالٍ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ ذَلِكِ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ ^(٢) . وَذَكَرَ الْقَاضِي ، فِي مَنْ دَخَلَ مَكَّةَ يَحُجُّ عَنْ غَيْرِهِ ، ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَعْتَمَرَ بَعْدَهُ لِنَفْسِهِ ، أَوْ بِالْعَكْسِ ،

فائدة : يجوزُ لَهُمُ الْإِحْرَامُ مِنَ الْحَرَمِ وَالْجِلِّ ، وَلَا دَمَ عَلَيْهِمْ . عَلَى الصَّحِيحِ . الْإِنْصَافِ مِنَ الْمَذْهَبِ . نَقَلَهُ الْأَثَرُ ، وَابْنُ مَنْصُورٍ . وَنَصَرَهُ الْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » وَغَيْرِهِ . وَعَنْهُ ، إِذَا فَعَلَ ذَلِكَ ، فَعَلَيْهِ دَمٌ . وَعَنْهُ ، إِنْ أَحْرَمَ مِنَ الْجِلِّ ،

(١) في : باب بيان وجوه الإحرام ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٨٨٢ .

كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٣ / ٣١٨ ، ٣٧٨ .

(٢) سورة البقرة ١٩٦ .

أَوْ دَخَلَ بِعُمْرَةٍ لِنَفْسِهِ ، ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَحُجَّ أَوْ يَعْتَمِرَ لغيرِهِ ، أَوْ دَخَلَ بِعُمْرَةٍ لغيرِهِ ، ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَحُجَّ أَوْ يَعْتَمِرَ لِنَفْسِهِ ، أَنَّهُ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ يَخْرُجُ إِلَى الْمِيقَاتِ ، فَيُحْرِمُ مِنْهُ ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ ، فَعَلَيْهِ دَمٌ . قَالَ : وَقَدْ قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي رِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ : إِذَا اعْتَمَرَ عَنْ غَيْرِهِ ، ثُمَّ أَرَادَ الْحَجَّ لِنَفْسِهِ ، يَخْرُجُ إِلَى الْمِيقَاتِ ، أَوْ اعْتَمَرَ عَنْ نَفْسِهِ يَخْرُجُ إِلَى الْمِيقَاتِ ، فَإِنْ دَخَلَ مَكَّةَ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ ، ثُمَّ أَرَادَ الْحَجَّ يَخْرُجُ إِلَى الْمِيقَاتِ . وَاجْتَنَبَ لَهُ الْقَاضِي ، بِأَنَّهُ جَاوَزَ الْمِيقَاتِ مُرِيدًا لِلنُّسْكِ ، غَيْرَ مُحْرِمٍ لِنَفْسِهِ ، فَلَزِمَهُ دَمٌ إِذَا أَحْرَمَ دُونَهُ ، كَمَنْ جَاوَزَ الْمِيقَاتِ غَيْرَ مُحْرِمٍ . وَعَلَى هَذَا لَوْ حَجَّ عَنْ شَخْصٍ وَاعْتَمَرَ عَنْ آخَرَ ، أَوْ اعْتَمَرَ عَنْ إِنْسَانٍ ثُمَّ حَجَّ أَوْ اعْتَمَرَ عَنْ آخَرَ ، فَكَذَلِكَ . وَالَّذِي ذَكَرَهُ شَيْخُنَا^(١) رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ، [١٦/٣ ظ] أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ الْخُرُوجُ إِلَى الْمِيقَاتِ فِي هَذَا كُلِّهِ . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْخَرَقِيِّ ، رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ؛ لِمَا ذَكَرْنَا ؛ لِأَنَّ كُلَّ مَنْ كَانَ بِمَكَّةَ ، كَالْقَاطِنِ بِهَا ، وَهَذَا قَدْ حَصَلَ بِمَكَّةَ حَلَالًا ، عَلَى وَجْهِ مُبَاحٍ ، فَأُشْبِهَ الْمَكِّيَّ . وَمَا ذَكَرَهُ الْقَاضِي تَحَكُّمًا بِغَيْرِ دَلِيلٍ ، وَالْمَعْنَى الَّذِي ذَكَرَهُ لَا يَصِحُّ لَوْجُوهٍ ؛ أَحَدُهَا ، أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ مُرِيدًا لِلنُّسْكِ لِنَفْسِهِ حَالِ مُجَاوَزَتِهِ الْمِيقَاتِ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَنْدُو لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ . الثَّانِي ، أَنَّ هَذَا لَا يَتَنَاوَلُ مَنْ أَحْرَمَ عَنْ غَيْرِهِ . الثَّالِثُ ، أَنَّهُ لَوْ وَجَبَ بِهَذَا الْخُرُوجُ إِلَى الْمِيقَاتِ ، لِلزَّمِ الْمُتَمَتِّعِ وَالْمُفْرِدِ ؛ لِأَنَّهُمَا جَاوَزَا الْمِيقَاتِ غَيْرَ

الإِنصاف عليه دَمٌ لِإِحْرَامِهِ دُونَ الْمِيقَاتِ ، بِخِلَافِ مَنْ أَحْرَمَ مِنْ الْحَرَمِ . صَحَّحَهُ فِي « تَصْحِيحِ الْمُحَرَّرِ » ، وَالنَّاطِمُ . وَجَزَمَ بِهِ الْمُصَنِّفُ ، وَقَالَ : إِنْ مَرَّ فِي الْحَرَمِ

(١) انظر المغنى ٦١/٥ .

مُرِيدَيْنِ لِلنُّسْكِ الَّذِي أَحْرَمَ بِهِ . الرَّابِعُ ، أَنَّ الْمَعْنَى فِي الَّذِي تَجَاوَزَ الْمِيقَاتِ غَيْرُ مُحْرَمٍ ، أَنَّهُ فَعَلَ مَا لَا يَحِلُّ لَهُ فِعْلُهُ ، وَتَرَكَ الْإِحْرَامَ الْوَاجِبَ عَلَيْهِ فِي مَوْضِعِهِ ، فَأَحْرَمَ مِنْ دُونِهِ .

فصل : ومن أى الحرم أحرَمَ بالحجّ ، جاز ؛ لأن المقصود من الإحرام به منه^(١) الجمع في النسك بين الحِلِّ والحرم ، وهو حاصل بالإحرام من أى موضع كان من الحرم ، فجاز ، كما يجوز الإحرام بالعمرة من أى موضع كان من الحِلِّ ، وكذلك قال النبي ﷺ لأصحابه في حجة الوداع : « إِذَا أَرَدْتُمْ أَنْ تَنْطَلِقُوا إِلَى مِنًى ، فَأَهْلُوا مِنَ الْبُطْحَاءِ »^(٢) . ولأن ما اعتبر فيه الحرم استوت البلدة وغيرها فيه ، كالتحرير .

فصل : وإن أحرَمَ بالحجّ من الحِلِّ الذى يلى الموقف ، فعليه دم ؛

قبل مضيه إلى عرفة ، فلا دم عليه . وأطلق الأولى والثالثة في « المحرر » ، الإِنْصَافِ و « الرعايتين » ، و « الحاوئين » ، و « الفائق » ، وغيرهم . وعنه ، في مَنْ اعْتَمَرَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ ، يُهَلُّ بِالْحَجِّ مِنَ الْمِيقَاتِ ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ ، فعليه دم . وعن أحمد ، المحرم من الميقات عن غيره ، إذا قضى نسكه ، ثم أراد أن يحرم عن نفسه ، واجباً أو نفلاً ، أو أحرَمَ عن نفسه ، ثم أراد أن يحرم عن غيره ، أو عن إنسان ، ثم عن آخر ، يحرم من الميقات ، وإلا لزمه دم . اختاره القاضي وجماعة . وقال في « الترغيب » : لا خلاف فيه . قال في « الفروع » : كذا قال .

(١) في م : عنه .

(٢) أخرجه مسلم ، في : باب بيان وجوه الإحرام ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٨٨٢/٢ . والبيهقي ، في : باب ما يستحب من الإهلال عند التوجه ... ، من كتاب الحج . السنن الكبرى ٣١/٥ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣١٨/٣ ، ٣١٩ .

المقنع
وَمَنْ لَمْ يَكُنْ طَرِيقُهُ عَلَى مِيقَاتٍ ، فَإِذَا حَاذَى أَقْرَبَ الْمَوَاقِيتِ إِلَيْهِ ،
أُحْرِمَ .

الشرح الكبير
لأنه أُحْرِمَ مِنْ دُونِ الْمِيقَاتِ ، وَإِنْ أُحْرِمَ مِنَ الْجَانِبِ الْآخِرِ ، ثُمَّ سَلَكَ
الْحَرَمَ ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ . نَصُّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ ، فِي مَنْ أُحْرِمَ بِالْحَجِّ مِنَ التَّنْعِيمِ ،
فَقَالَ : لَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ . لَأَنَّهُ أُحْرِمَ قَبْلَ مِيقَاتِهِ ، «فَكَانَ كَالْمُحْرَمِ»^(١) قَبْلَ
بَقِيَّةِ الْمَوَاقِيتِ . وَإِنْ لَمْ يَسْلُكِ الْحَرَمَ ، فَعَلَيْهِ دَمٌ ؛ لَكُونِهِ لَمْ يَجْمَعْ فِي التَّسْلُكِ
بَيْنَ الْحِلِّ وَالْحَرَمِ .

١١٥١ - مسألة : (وَمَنْ لَمْ يَكُنْ طَرِيقُهُ عَلَى مِيقَاتٍ ، فَإِذَا حَاذَى
أَقْرَبَ الْمَوَاقِيتِ إِلَيْهِ ، أُحْرِمَ) وَمَنْ سَلَكَ طَرِيقًا بَيْنَ مِيقَاتَيْنِ ، اجْتَهَدَ حَتَّى
يَكُونَ إِحْرَامُهُ بِحَذْوِ الْمِيقَاتِ الَّذِي هُوَ أَقْرَبُ إِلَى طَرِيقِهِ ؛ لِأَنَّ أَهْلَ الْعِرَاقِ
حِينَ قَالُوا الْعُمَرُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : إِنْ قَرْنَا جَوْرًا عَنْ طَرِيقِنَا . قَالَ : انْظُرُوا
حَذْوَهَا مِنْ طَرِيقِكُمْ . فَوَقَّتَ لَهُمْ ذَاتَ عِرْقٍ^(٢) . وَلِأَنَّ هَذَا [١٧/٣] مِمَّا
يُعْرَفُ بِالاجْتِهَادِ وَالتَّقْدِيرِ ، فَإِنْ اشْتَبَهَ دَخَلَهُ الاجْتِهَادُ ، كَالْقِبْلَةِ . وَإِنْ

الإنصاف
وَاخْتَارَهُ الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ ، وَغَيْرُهُمَا . قَالَ الزَّرْكَشِيُّ : وَهُوَ الْمَشْهُورُ ،
خِلَافَ مَا جَزَمَ بِهِ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ ، وَرَدُّوهُ^(٣) . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ وَالْإِمَامِ
أَحْمَدَ ، لَكِنْ بَعْضُهُمْ تَأَوَّلَهُ . وَيَأْتِي بَعْضُ ذَلِكَ فِي بَابِ صِفَةِ الْحَجِّ .
قوله : وَمَنْ لَمْ يَكُنْ طَرِيقُهُ عَلَى مِيقَاتٍ ، فَإِذَا حَاذَى أَقْرَبَ الْمَوَاقِيتِ إِلَيْهِ ، أُحْرِمَ .

(١ - ١) فِي الْأَصْلِ : « فَأَشْبَهَ الْحَرَمَ » .

(٢) تَقْدِمُ تَحْرِيجُهُ فِي صَفْحَةِ ١٠٦ .

(٣) فِي ١ : « وَرَوَى » .

وَلَا يَجُوزُ لِمَنْ أَرَادَ دُخُولَ مَكَّةَ تَجَاوُزَ الْمِيقَاتِ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ ، إِلَّا الْمَقْنَعُ
لِقِتَالٍ مُبَاحٍ ، أَوْ حَاجَةٍ مُتَكَرِّرَةٍ ؛ كَالْحَطَّابِ وَنَحْوِهِ ،

الشرح الكبير ، لم يَعْرِفْ حَدُّو المِيقَاتِ الْمُقَارِبِ لَطَرِيقِهِ ، اخْتِطَاطٌ ، فَأَحْرَمَ مِنْ بَعْدِهِ ،
بِحَيْثُ يَتَيَقَّنُ أَنَّهُ لَمْ يُجَاوِزِ المِيقَاتَ إِلَّا مُخْرِمًا ؛ لِأَنَّ الإِحْرَامَ قَبْلَ^(١)
المِيقَاتِ جَائِزٌ ، وَتَأْخِيرُهُ عَنْهُ غَيْرُ جَائِزٍ ، فَلَا حِثْيَاطُ فِعْلُ مَا ذَكَرْنَا . وَلَا
يَلْزَمُهُ الإِحْرَامُ حَتَّى يَعْلَمَ أَنَّهُ قَدْ حَازَاهُ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ وَجُوبِهِ ، فَلَا يَجِبُ
بِالشَّكِّ^(٢) . فَإِنْ أَحْرَمَ ، ثُمَّ عَلِمَ بَعْدُ أَنَّهُ قَدْ جَاوَزَ مَا يُحَازِي المِيقَاتَ غَيْرَ
مُخْرِمٍ ، فَعَلَيْهِ دَمٌ . وَإِنْ شَكَّ فِي أَقْرَبِ المِيقَاتَيْنِ إِلَيْهِ ، فَالْحُكْمُ فِيهِ
كَالْحُكْمِ فِي الْمَسْأَلَةِ قَبْلُهَا ، فَإِنْ كَانَا مُتَسَاوِيَيْنِ فِي الْقُرْبِ إِلَيْهِ أَحْرَمَ مِنْ
حَدُّو أَبْعَدِهِمَا .

١١٥٢ - مسألة : (وَلَا يَجُوزُ لِمَنْ أَرَادَ دُخُولَ مَكَّةَ تَجَاوُزَ المِيقَاتِ
بِغَيْرِ إِحْرَامٍ ، إِلَّا لِقِتَالٍ مُبَاحٍ ، أَوْ حَاجَةٍ مُتَكَرِّرَةٍ ؛ كَالْحَطَّابِ وَنَحْوِهِ ،

وهذا بلا نزاعٍ ، لَكِنْ يُسْتَحَبُّ الْإِحْتِيَاظُ ، فَإِنْ تَسَاوَا فِي الْقُرْبِ إِلَيْهِ ، فَمِنْ أَبْعَدِهِمَا
عَنْ مَكَّةَ . وَأُطْلِقَ الْأَجْرِيُّ ، أَنَّ مِيقَاتَ مَنْ عَرَّجَ عَنِ الْمَوَاقِيتِ ، إِذَا حَازَاهَا .
فائدة : قال في « الرُّعَايَةِ » : وَمَنْ لَمْ يُحَازِ مِيقَاتًا ، أَحْرَمَ عَنْ مَكَّةَ بِقَدْرِ
مَرَحَلَتَيْنِ . قال في « الفُرُوعِ » : وَهَذَا مُتَّجِهٌ .

قوله : وَلَا يَجُوزُ لِمَنْ أَرَادَ دُخُولَ مَكَّةَ تَجَاوُزَ المِيقَاتِ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ . هذا
المذهبُ ، نَصٌّ عَلَيْهِ . سِوَاهُ أَرَادَ نُسُكًا أَوْ مَكَّةَ . وَكَذَا لَوْ أَرَادَ الْحَرَمَ فَقَطْ . وَعَلَيْهِ

(١) فِي الْأَصْلِ : « مِنْ » .

(٢) فِي م : « بِالشَّكِّ » .

ثُمَّ إِنْ بَدَأَ لَهُ التُّسْكُ ، أَحْرَمَ مِنْ مَوْضِعِهِ .

ثم إن بدا له التُّسْكُ ، أَحْرَمَ مِنْ مَوْضِعِهِ (مَنْ تَجَاوَزَ الْمِيقَاتَ مِمَّنْ لَا يُرِيدُ التُّسْكُ يَنْقَسِمُ قِسْمَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا ، مَنْ لَا يُرِيدُ دُخُولَ الْحَرَمِ ، فهذا لَا يَلْزَمُهُ الإِحْرَامُ بِغَيْرِ خِلَافٍ ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ فِي تَرْكِه ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَصْحَابَهُ أَتَوْا بَدْرًا مَرَّتَيْنِ ، وَكَانُوا يُسَافِرُونَ لِلْجِهَادِ وَغَيْرِهِ ، فَيَمُرُّونَ بِذِي الْحُلَيْفَةِ غَيْرَ مُحْرَمِينَ ، وَلَا يَرَوْنَ بِذَلِكَ بَأْسًا . فَإِنْ بَدَأَ لِهَذَا الإِحْرَامُ ، أَحْرَمَ مِنْ مَوْضِعِهِ ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ . وَهَذَا ظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ . وَبِهِ يَقُولُ مَالِكٌ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَصَاحِبَا أَبِي حَنِيفَةَ . وَحَكَى ابْنُ الْمُنْذِرِ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ ، رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ، فِي الرَّجُلِ يَخْرُجُ لِحَاجَةٍ وَهُوَ لَا يُرِيدُ الْحَجَّ ، فَجَاوَزَ ذَا الْحُلَيْفَةِ ، ثُمَّ أَرَادَ الْحَجَّ : يَرْجِعُ إِلَى ذِي الْحُلَيْفَةِ ، فَيُحْرِمُ . وَبِهِ قَالَ إِسْحَاقُ ؛ لِأَنَّهُ أَحْرَمَ مِنْ دُونِ الْمِيقَاتِ ، فَلَزِمَهُ الدَّمُ ، كَالَّذِي يُرِيدُ دُخُولَ الْحَرَمِ . وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ ، وَكَلَامُ أَحْمَدَ يُحْمَلُ عَلَى مَنْ يُجَاوِزُ الْمِيقَاتَ ، مِمَّنْ يَجِبُ عَلَيْهِ الإِحْرَامُ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « فَهَنَّ لَهُنَّ ، وَلَمَنْ أَتَى عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهِنَّ ، مِمَّنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَجَّ أَوِ الْعُمْرَةَ » (١) .

أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . وَعَنْهُ ، يَجُوزُ تَجَاوُزُهُ [٢٧١/١] مُطْلَقًا مِنْ غَيْرِ إِحْرَامٍ ، إِلَّا أَنْ يُرِيدَ نُسْكًَا . ذَكَرَهَا الْقَاضِي وَجَمَاعَةٌ ، وَصَحَّحَهَا ابْنُ عَقِيلٍ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَهِيَ أَظْهَرُ ؛ لِلْخَبَرِ . وَاخْتَارَهُ فِي « الْفَائِقِ » . قَالَ الزَّرْكَشِيُّ : وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ ، وَظَاهِرُ النَّصِّ .

تَنْبِيْهِه : قَوْلُهُ : وَلَا يَجُوزُ لِمَنْ أَرَادَ دُخُولَ مَكَّةَ . مُرَادُهُ ، إِذَا كَانَ مُسْلِمًا مُكَلَّفًا

ولأنه حصل دُونَ المِيقَاتِ على وَجْهِ مُباحٍ ، فكان له الإِحرَامُ منه ، كأهلِ ذلكَ المَكَانِ ، ولأنَّ هذا القولَ يُفْضَى إلى أَنَّ^(١) مَنْ كانَ مَنْزِلُهُ دُونَ المِيقَاتِ ، إذا خَرَجَ إلى المِيقَاتِ ثم عادَ إلى مَنْزِلِهِ وأرادَ الإِحرَامَ ، لَزِمَهُ الخُرُوجُ إلى المِيقَاتِ ، ولا قَائِلَ به ، ولأنَّ مُخَالَفَ لِقَوْلِ رَسولِ اللَّهِ ﷺ : « وَمَنْ كَانَ مَنْزِلُهُ دُونَ المِيقَاتِ فَمَهْلُهُ مِنْ أَهْلِهِ » . الْقِسْمُ الثَّانِي ، مَنْ يُرِيدُ دُخُولَ الْحَرَمِ إلى [١٧/٣ ظ] مَكَّةَ أو غَيْرِهَا ، وهم على ثَلَاثَةِ أَصْرُبٍ ؛ أَحَدُهَا ، مَنْ يَدْخُلُهَا لِقِتَالٍ مُباحٍ ، أو مِنْ خَوْفٍ ، أو لِحَاجَةٍ ؛ كَالْحَطَّابِ ، وَالْحَشَّاشِ ، وَنَاقِلِ المِيرَةِ^(٢) ، وَالْفَيْجِ^(٣) ، وَمَنْ كَانَتْ لَهُ صَيَّعَةٌ يَتَكَرَّرُ دُخُولُهُ وخُرُوجُهُ إِلَيْهَا ، فلا إِحرَامَ عَلَيْهِمْ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ حَلَالًا وَعَلَى رَأْسِهِ المِغْفَرُ ، وَكَذَلِكَ أَصْحَابُهُ ، وَلَمْ يُعْلَمْ أَنَّ أَحَدًا مِنْهُمْ أَحْرَمَ ، وَلَئِنَّا لَوِ أَوْجَبْنَا الإِحرَامَ عَلَى مَنْ يَتَكَرَّرُ دُخُولُهُ أَفْضَى إِلَى أَنْ يَكُونَ فِي جَمِيعِ زَمَنِهِ مُحْرَمًا ، فَسَقَطَ لِلْحَرَجِ . وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ دُخُولُ الْحَرَمِ بِغَيْرِ إِحرَامٍ ، إِلَّا مَنْ كَانَ دُونَ المِيقَاتِ ؛ لِأَنَّهُ يُجَاوِزُ المِيقَاتَ مُرِيدًا لِلْحَرَمِ ، فَلَمْ يَجْزُ بِغَيْرِ إِحرَامٍ .

حُرًّا ، فَلَوْ تَجَاوَزَ المِيقَاتَ كَافِرٌ ، أو صَبِيٌّ ، أو عَبْدٌ ، ثُمَّ لَزِمَهُمْ ؛ بِأَنْ أَسْلَمَ ، أو بَلَغَ ، أو عَتَقَ ، أَحْرَمُوا مِنْ مَوْضِعِهِمْ مِنْ غَيْرِ دَمٍ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ المَذْهَبِ . نَصٌّ عَلَيْهِ ، وَاخْتَارَهُ جَمَاعَةٌ ، مِنْهُمْ الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ . قَالَ فِي « الْقَوَاعِدِ

(١) زيادة يستلزمها السياق .

(٢) الميرة : الطعام يجمع للسفر ونحوه .

(٣) في النسختين : « الفيج » بالحاء . والفيج : رسول السلطان على رجله ، أو الذي يسمى بالكتب . ويأتي في الإنصاف في صفحة ١٢٢ .

ولنا ، ما ذكرنا من النص والمعنى . وقد روى الترمذى^(١) ، بإسناده ، أن النبي ﷺ دخل يوم فتح مكة ، وعلى رأسه عمامة سوداء . وقال : حديث حسن صحيح . ومتى أراد هذا النسل بعد مجاوزة الميقات ، أحرّم من موضعه ، كالقسم الذى قبله ، وفيه من الخلاف ما فيه . الضرب الثانى ، من لا يجب عليه الحج ؛ كالعبد ، والصبي ، والكافر إذا أسلم بعد تجاوز الميقات ، أو عتق العبد ، أو بلغ الصبي ، وأرادوا الإحرام ، فإنهم يُحرّمون من موضعيهم ، ولا دم عليهم . وبه قال عطاء ، ومالك ، والثوري ، والأوزاعي ، وإسحاق . وبه قال أصحاب الرأي فى الكافر يُسلم ، والصبي يُبلغ ، وقالوا فى العبد : عليه دم . وقال الشافعي فى جميعهم : على كل واحد منهم دم . وعن أحمد ، فى الكافر يُسلم ، كقوله . واختارها أبو بكر . وقال القاضى : وهى أصح . ويتخرج فى الصبي والعبد كذلك ؛ قياساً على الكافر يُسلم ؛ لأنهم تجاوزوا الميقات

الشرح الكبير

الأصولية : والمذهب ، لا دم على الكافر عند أبى محمد . وقدمه فى « الفروع » ، و « الفائق » ، و « الرعايتين » ، و « الحاويتين » . قلت : فيعابى بها . وعنه فى الكافر يُسلم ، يُحرّم من الميقات . اختاره أبو بكر ، ونصره القاضى وأصحابه ؛

الإنصاف

(١) فى : باب ما جاء فى الألوّة ، من أبواب الجهاد ، وفى : باب ما جاء فى العمامة السوداء ، من أبواب اللباس . عارضة الأحوذى ٧ / ١٧٧ ، ٢٤٣ .

كما أخرجه مسلم ، فى : باب جواز دخول مكة بغير إحرام ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٩٩٠ . وأبو داود ، فى : باب فى العمام ، من كتاب اللباس . سنن أبى داود ٢ / ٣٧٦ . والنسائى ، فى : باب دخول مكة بغير إحرام ، من كتاب المناسك ، وفى : باب لبس العمام السود ، من كتاب الزينة . المجتبى ٥ / ١٥٩ ، ٨ / ١٨٦ . وابن ماجه ، فى : باب لبس العمام فى الحرب ، من كتاب الجهاد ، وفى : باب العمامة السوداء ، من كتاب اللباس . سنن ابن ماجه ٢ / ٩٤٢ ، ١١٨٦ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٣ / ٣٦٣ ، ٣٨٧ .

بغير إخراج ، وأُحرِمُوا دُونَهُ ، فَوَجِبَ الدَّمُ ، كَالْمُسْلِمِ الْبَالِغِ الْعَاقِلِ .
ولنا ، أَنَّهُمْ أُحْرِمُوا مِنَ الْمَوْضِعِ الَّذِي وَجِبَ عَلَيْهِمُ الْإِحْرَامُ مِنْهُ ، فَأَشْبَهُوا
الْمَكِّيَّ وَمَنْ قَرَيْتُهُ دُونَ الْمِيقَاتِ إِذَا أُحْرِمَ مِنْهَا ، وَفَارَقَ مَنْ يَجِبُ عَلَيْهِ
الْإِحْرَامُ إِذَا تَرَكَه ؛ لِأَنَّهُ تَرَكَ الْوَاجِبَ عَلَيْهِ . الضَّرْبُ الثَّالِثُ ، الْمُكَلَّفُ
الَّذِي يَدْخُلُ لغيرِ قِتَالٍ وَلَا حَاجَةٍ مُتَكَرِّرَةٍ ، فَلَا يَجُوزُ لَهُ تَجَاوُزُ الْمِيقَاتِ
غَيْرَ مُحْرِمٍ . وبه قال أبو حنيفة ، وبعضُ أصحابِ الشافعي . وقال
بَعْضُهُمْ : لَا يَجِبُ الْإِحْرَامُ عَلَيْهِ . وعن أحمدَ ما يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ ؛ لِمَا رَوَى
ابْنُ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، أَنَّهُ دَخَلَهَا بِغَيْرِ إِحْرَامٍ^(١) . وَلِأَنَّهُ أَحَدُ
الْحَرَمَيْنِ أَشْبَهَ^(٢) حَرَمَ الْمَدِينَةِ ، وَلِأَنَّ الْوُجُوبَ مِنَ الشَّارِعِ ، وَلَمْ يَرِدْ بِهِ
إِجَابُ ذَلِكَ عَلَى كُلِّ دَاخِلٍ ، فَيَنْقُي عَلَى الْأَصْلِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ لَوْ نَذَرَ
دُخُولَهَا ، لَزِمَهُ الْإِحْرَامُ ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ وَاجِبًا لَمْ يَجِبْ بِنَذْرِ الدُّخُولِ ،
كَسَائِرِ الْبُلْدَانِ . إِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ ، فَمَتَى أَرَادَ الْإِحْرَامَ بَعْدَ تَجَاوُزِ الْمِيقَاتِ ،
فَالْحُكْمُ فِيهِ كَمَنْ تَجَاوَزَهُ مُرِيدًا لِنُسُكٍ .

لِأَنَّهُ حُرٌّ بِالِغٍ عَاقِلٌ ، كَالْمُسْلِمِ ، وَهُوَ مُتَمَكِّنٌ مِنَ الْمَانِعِ . قَالَ الْمُصَنِّفُ ،
وَالشَّارِحُ : وَيَتَخَرَّجُ فِي الصَّبِيِّ وَالْعَبْدِ كَذَلِكَ . قَالَ فِي « الرَّعَايَةِ الصُّغْرَى » ،
و « الْحَاوِي » ، وَ « الْفَاتِحِ » ، بَعْدَ ذِكْرِ الرَّوَايَةِ : وَهِيَ مِثْلُهُ . وَقَالَ فِي « الرَّعَايَةِ
الْكُبْرَى » : وَغَيْرُهُ مِثْلُهُ وَأَوَّلَى . انْتَهَى . قُلْتُ : لَوْ قِيلَ بِالدَّمِ عَلَيْهِمَا دُونَ الْكَافِرِ
وَالْمَجْنُونِ ، لَكَانَ لَهُ وَجْهٌ ؛ لِصِحَّتِهِ مِنْهُمَا مِنَ الْمِيقَاتِ ، بِخِلَافِ الْكَافِرِ وَالْمَجْنُونِ .

(١) أخرجه البيهقي ، في : باب من رخص في دخولها بغير إحرام ، من كتاب الحج . السنن الكبرى ١٧٨/٥ .

(٢) في م : شبه .

فصل : وَمَنْ دَخَلَ الْحَرَمَ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ ، مِمَّنْ يُرِيدُ الْإِحْرَامَ ، فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ . وهذا قولُ الشافعي . وقال أبو حنيفة : يَجِبُ [١٨/٣] عليه أَنْ يَأْتِيَ بِحَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ ، فَإِنْ أَتَى بِحَجَّةِ الْإِسْلَامِ فِي سَنَّتِهِ ، أَوْ مَنْذُورَةٍ ، أَوْ عُمْرَةٍ ^(١) ، أَجْزَأَهُ عَنْ عُمْرَةِ الدُّخُولِ اسْتِحْسَانًا ؛ لِأَنَّ مُرُورَهُ عَلَى الْمِيقَاتِ مُرِيدًا لِلْحَرَمِ يُوجِبُ الْإِحْرَامَ ، فَإِذَا لَمْ يَأْتِ بِهِ وَجَبَ قَضَاؤُهُ ، كَالْتَّنَذِيرِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ مَشْرُوعٌ لِتَحِيَةِ الْبُقْعَةِ ^(٢) ، فَإِذَا لَمْ يَأْتِ بِهِ سَقَطَ ،

وَمَنْعَ الزَّرْكَشِيِّ مِنَ التَّخْرِيجِ ، وَقَالَ : الرَّوَايَةُ الَّتِي فِي الْكَافِرِ مَبْنِيَّةٌ عَلَى أَنَّهُ مُخَاطَبٌ بِفُرُوعِ الْإِسْلَامِ . انْتَهَى . وَقَالَ فِي « الْقَوَاعِدِ الْأُصُولِيَّةِ » : وَبَنَى بَعْضُهُمُ الْخِلَافَ فِي الْكَافِرِ عَلَى أَنَّهُ مُخَاطَبٌ بِفُرُوعِ الْإِسْلَامِ . وَعَنْهُ ، يَلْزَمُ الْجَمِيعُ دَمٌ إِذَا لَمْ يُحْرِمُوا مِنَ الْمِيقَاتِ . وَأَمَّا الْمَجْنُونُ ، إِذَا أَفَاقَ بَعْدَ مُجَاوَزَةِ الْمِيقَاتِ ، فَإِنَّهُ يُحْرَمُ مِنْ مَوْضِعِ إِفَاقَتِهِ ، وَلَا دَمَ عَلَيْهِ .

فائدة : لَوْ تَجَاوَزَ الْحُرُّ الْمُسْلِمُ الْمُكَلَّفُ الْمِيقَاتِ بِلَا إِحْرَامٍ ، لَمْ يَلْزَمْهُ قَضَاءُ الْإِحْرَامِ . ذَكَرَهُ الْقَاضِي فِي « الْمَجَرَّدِ » . وَجَزَمَ بِهِ الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » . قَالَ فِي « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » : لَمْ يَلْزَمْهُ قَضَاءُ الْإِحْرَامِ الْوَاجِبِ فِي الْأَصَحِّ . وَذَكَرَ الْقَاضِي أَيْضًا وَأَصْحَابُهُ ، يَقْضِيهِ ، وَأَنَّ أَحْمَدَ أَوْمَأَ إِلَيْهِ ، كَتَنَذَرَ الْإِحْرَامِ .

قوله : إِلَّا لِقِتَالٍ مُبَاحٍ ، أَوْ حَاجَةٍ مُتَكَرِّرَةٍ ، كَالْحَطَّابِ . وَالْفَيْجِ ، وَنَقَلَ الْمِيرَةَ ، وَالصَّيْدَ ، وَالْاِخْتِشَاشَ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ . وَكَذَا تَرَدَّدُ الْمَكِّيُّ إِلَى قَرْنَتِهِ

(١) فِي م : « أَعْمَرَهُ » .

(٢) فِي النِّسْخِ : « الْمَنْفَعَةُ » خَطَأً . وَانْظُرِ الْمَغْنَى ٧٢/٥ .

وَمَنْ جَاوَزَهُ مُرِيدًا لِلتُّسُكِ ، رَجَعَ فَأَحْرَمَ مِنْهُ ، فَإِنْ أَحْرَمَ مِنَ الْمَقْعِ مَوْضِعِهِ ، فَعَلَيْهِ دَمٌ ، وَإِنْ رَجَعَ مُحْرِمًا إِلَى الْمِيقَاتِ .

الشرح الكبير كَتَحِيَّةِ الْمَسْجِدِ . فَإِنْ قِيلَ : تَحِيَّةُ الْمَسْجِدِ غَيْرُ وَاجِبَةٍ . قُلْنَا : إِلَّا أَنْ التَّوَافَلَ الْمُرْتَبَاتِ تُقْضَى ، وَإِنَّمَا سَقَطَ الْقَضَاءُ لِمَا ذَكَّرْنَا . فَأَمَّا إِنْ تَجَاوَزَ الْمِيقَاتِ ، وَرَجَعَ قَبْلَ دُخُولِ الْحَرَمِ ، فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ ، بَغَيْرِ خِلَافٍ ، سِوَاءَ أَرَادَ التُّسُكَ أَوْ لَا .

فصل : وَمَنْ كَانَ مَنْزِلُهُ دُونَ الْمِيقَاتِ خَارِجًا مِنَ الْحَرَمِ ، فَحُكْمُهُ فِي مُجَاوَزَةِ قَرْبَتِهِ إِلَى مَا يَلِي الْحَرَمَ حُكْمُ الْمُجَاوِزِ لِلْمِيقَاتِ فِي الْأَحْوَالِ الثَّلَاثِ ؛ لِأَنَّ مَوْضِعَهُ مِيقَاتُهُ ، فَهُوَ فِي حَقِّهِ كَالْمَوَاقِيتِ لِأَهْلِ الْآفَاقِ .
١١٥٣ - مسألة : (وَمَنْ جَاوَزَهُ مُرِيدًا لِلتُّسُكِ) غَيْرَ مُحْرِمٍ ، (رَجَعَ) مِنَ الْمِيقَاتِ (فَأَحْرَمَ مِنْهُ ، فَإِنْ أَحْرَمَ مِنْ مَوْضِعِهِ ، فَعَلَيْهِ دَمٌ ، وَإِنْ رَجَعَ إِلَى الْمِيقَاتِ) وَجُمِلَتْهُ أَنْ مَنْ جَاوَزَ الْمِيقَاتِ مُرِيدًا لِلتُّسُكِ غَيْرَ

بِالْحِلِّ . وَيَأْتِي فِي آخِرِ كِتَابِ الْحُدُودِ ، هَلْ يَجُوزُ الْقِتَالُ بِمَكَّةَ ؟
الإنصاف قوله : ثُمَّ إِنْ بَدَأَ لَهُ التُّسُكُ ، أَحْرَمَ مِنْ مَوْضِعِهِ . هَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَعَنْهُ ، يَلْزَمُهُ أَنْ يَرْجَعَ فَيُحْرِمَ مِنَ الْمِيقَاتِ ، وَلَا دَمَ عَلَيْهِ . وَذَكَرَهَا فِي « الرَّعَايَةِ » قَوْلًا .

قوله : وَمَنْ جَاوَزَهُ مُرِيدًا لِلتُّسُكِ ، رَجَعَ فَأَحْرَمَ مِنْهُ . يَعْنِي ، يَلْزَمُهُ الرُّجُوعُ . وَهَذَا الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، لَكِنَّ ذَلِكَ مُقَيَّدٌ بِمَا إِذَا لَمْ يَخَفْ قُوَّةَ الْحَجِّ أَوْ غَيْرِهِ . بَلَا نِزَاعَ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَأُطْلِقَ فِي « الرَّعَايَةِ » فِي وَجُوبِ الرُّجُوعِ وَجْهَيْنِ ، وَظَاهِرُ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، أَنَّهُمَا بَعْدَ إِخْرَامِهِ ، وَكُلُّهُمَا ضَعِيفٌ .

مُحَرَّمٍ ، يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى الْمِيقَاتِ لِيُحَرِّمَ مِنْهُ إِذَا أَمَكَّنَهُ ؛ لِأَنَّهُ وَاجِبٌ أَمَكَّنَهُ فِعْلُهُ ، فَلَزِمَهُ ، كَسَائِرِ^(١) الْوَاجِبَاتِ ، وَسَوَاءٌ تَجَاوَزَهُ عَالِمًا بِهِ أَوْ جَاهِلًا ، عِلْمٌ تَحْرِيمَ ذَلِكَ أَوْ جَهْلُهُ . فَإِنْ رَجَعَ إِلَيْهِ فَأَحْرَمَ مِنْهُ ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ . لَا نَعْلَمُ فِي ذَلِكَ خِلَافًا . وَبِهِ قَالَ جَابِرُ بْنُ زَيْدٍ ، وَالْحَسَنُ ، وَسَعِيدُ ابْنِ جُبَيْرٍ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ؛ لِأَنَّهُ أَحْرَمَ مِنَ الْمِيقَاتِ الَّذِي أُمِرَ بِالْإِحْرَامِ مِنْهُ ، فَلَمْ يَلْزَمْهُ شَيْءٌ ، كَمَا لَوْ لَمْ يَتَجَاوَزْهُ . وَإِنْ أَحْرَمَ مِنْ دُونِ الْمِيقَاتِ فَعَلَيْهِ دَمٌ ، سَوَاءٌ رَجَعَ إِلَى الْمِيقَاتِ أَوْ لَمْ يَرْجِعْ . وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ ، وَابْنُ الْمُبَارَكِ . وَظَاهِرُ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ ، أَنَّهُ إِنْ رَجَعَ إِلَى الْمِيقَاتِ فَلَا دَمَ عَلَيْهِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَدْ تَلَبَّسَ بِشَيْءٍ مِنْ أَفْعَالِ الْحَجِّ ؛ كَالْوُقُوفِ ، وَطَوَافِ الْقُدُومِ ، فَيَسْتَقِرُّ الدَّمُ عَلَيْهِ . قَالُوا : لِأَنَّهُ حَصَلَ مُحَرَّمًا فِي الْمِيقَاتِ قَبْلَ التَّلَبُّسِ بِأَفْعَالِ الْحَجِّ ، فَلَمْ يَلْزَمْهُ دَمٌ ، كَمَا لَوْ أَحْرَمَ مِنْهُ^(٢) . وَعَنْ أَبِي

انتهى . قُلْتُ : نَقَالَ فِي « الرَّعَايَةِ » : وَفِي وَجُوبِ رُجُوعِهِ مُحِلًّا لِيُحَرِّمَ مِنْهُ مَعَ أَمْنٍ عَدُوٍّ ، وَقَوْتِ وَقْتِ^(٣) الْحَجِّ ، وَجَهَانٍ . وَقَالَ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » : وَلَا يَلْزَمُهُ الرُّجُوعُ إِلَى الْمِيقَاتِ بَعْدَ إِحْرَامِهِ بِحَالٍ . ذَكَرَهُ الْقَاضِي . وَحَكَى ابْنُ عَقِيلٍ ، أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَخَفْ عَدُوًّا وَلَا فَوَاتًا ، لَزِمَهُ الرُّجُوعُ وَالْإِحْرَامُ مِنَ الْمِيقَاتِ . انْتَهَى .

تَنْبِيْهُ : ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ ، أَنَّهُ لَوْ رَجَعَ ، فَأَحْرَمَ مِنَ الْمِيقَاتِ قَبْلَ إِحْرَامِهِ ، أَنَّهُ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ . وَهُوَ صَحِيحٌ ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ ، وَقَطَعَ

(١) فِي م : « كَسَائِهِ » .

(٢) فِي م : « عَنْهُ » .

(٣) زِيَادَةٌ مِنْ : ش .

الشرح الكبير

حنيفة: إن رَجَعَ إلى المِيقَاتِ فَلَبَّى سَقَطَ عَنْهُ الدَّمُ ، وإن لم يُلَبِّ لم يَسْقُطْ عنه . وعن عطاء ، والحسن ، والنخعي : لا شيء على مَنْ تَرَكَ المِيقَاتِ . ولنا ، ما رَوَى ابنُ عباسٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، عن النبي ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « مَنْ تَرَكَ نُسْكَأ ، فَعَلَيْهِ دَمٌ » . رَوَى مَوْقُوفًا وَمَرْفُوعًا ^(١) . ولأنَّهُ أُحْرِمَ دُونَ مِيقَاتِهِ ، وَاسْتَقَرَّ عَلَيْهِ الدَّمُ ، كَمَا لَوْ لم يَرْجِعْ ، أَوْ كَمَا لَوْ طَافَ ، عِنْدَ الشَّافِعِيِّ ، وَكَمَا لَوْ لم يُلَبِّ ، عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ . وَلِأَنَّ الدَّمَّ وَجِبَ بِتَرْكِهِ الْإِحْرَامَ مِنَ المِيقَاتِ ، وَلَا يَزُولُ هَذَا بِرُجُوعِهِ وَلَا بِتَلَبُّيْتِهِ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ مَا وَجِبَ ، وَفَارَقَ مَا إِذَا رَجَعَ قَبْلَ إِحْرَامِهِ فَأُحْرِمَ مِنْهُ ، فَإِنَّهُ لَمْ يَتْرُكْ الْإِحْرَامَ مِنْهُ ، وَلَمْ يَهْتِكْهُ .

فصل : ولو أَفْسَدَ [١٨/٣ ط] الْمُحْرِمُ مِنْ دُونَ المِيقَاتِ حَجَّهُ ، لَمْ يَسْقُطْ عَنْهُ الدَّمُ . وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ .

الإنصاف

به كثيرٌ منهم . وَحِكْمَى وَجْهٌ ، عَلَيْهِ دَمٌ .

قوله : فَإِنْ أُحْرِمَ مِنْ مَوْضِعِهِ ، فَعَلَيْهِ دَمٌ ، وَإِنْ رَجَعَ إِلَى المِيقَاتِ . هَذَا الْمَذْهَبُ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْمُغْنَى » ، وَ « الشَّرْحِ » ، وَ « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « الْوَجِيزِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « الْفَاتِي » ، وَغَيْرِهِمَا . وَعَنْهُ ، يَسْقُطُ الدَّمُ إِنْ رَجَعَ إِلَى المِيقَاتِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » .

فائدتان : إحداهما ، الْجَاهِلُ وَالنَّاسِي ، كَالْعَالِمِ الْعَامِدِ ، بِلَا نِزَاعٍ . وَالثَّوْنَةُ

(١) الموقوف أخرجه الإمام مالك ، في : باب ما يفعل من نسي من نسكه شيئا ، من كتاب الحج . الموطأ ٤١٩/١ . والدارقطني في سننه ٢٤٤/٢ . والبيهقي ، في : باب من مرّ بالمِيقَاتِ يريد حجاً أو عمرة ... ، وباب من ترك شيئاً من الرمي ... ، من كتاب الحج . السنن الكبرى ٣٠/٥ . والمرفوع عزاه ابن حجر ، في : باب المواقيت ، من كتاب الحج ، لابن حزم . تلخيص الحبير ٢٢٩/٢ .

وقال الثوري ، وأصحاب الرأي : يسقط ؛ لأن القضاء واجب . ولنا ، أنه وجب عليه بموجب هذا الإحرام ، فلم يسقط بموجب القضاء ، كبقية المناسك ، وكجزاء الصيد .

فصل : وإن جاوز الميقات غير مُحَرَّم ، وخشى أن رجع إلى الميقات فوات الحج ، جاز أن يُحَرَّم من موضعه ، بغير خلاف نعلمه ، ويُجزئه الحج . إلا أنه روى عن سعيد بن جبير : من ترك الميقات فلا حج له . والأول مذهب الجمهور ؛ لأنه لو كان من أركان الحج ، لم يختلف باختلاف الناس والأماكن ، كالوقوف والطواف . وإذا أُحْرِم من دون الميقات عند خوف الفوات ، فعليه دم . لا نعلم فيه خلافاً عند من أوجب الإحرام من الميقات ؛ لحديث ابن عباس . وإنما أبحننا له الإحرام من موضعه ؛ مراعاة لإذراك الحج ، فإن مراعاة ذلك أولى من مراعاة واجب فيه مع فواته ، ومن لم يمكنه الرجوع ، لعدم الرقعة ، أو الخوف من عدو أو لص أو مريض ، أو لا يعرف الطريق ، ونحو هذا مما يمنع الرجوع ، فهو كالخائف الفوات ، في أنه يُحَرَّم من موضعه ، وعليه دم .

كالمطيع . على الصحيح من المذهب . قدمه في « الرعاية » . وقال في « الفروع » : وقاله بعض أصحابنا في المكروه . وقال : ويتوجه أن لا دم على مكروه ، أو أنه كإتلاف . وقال في « الرعاية » : قلت : يحتمل أن لا يلزم المكروه دم . الثانية ، لو أفسد نسكه هذا ، لم يسقط دم المجاوزة . على الصحيح من المذهب . نص عليه ، وقدمه في « الفروع » وغيره ، وعليه الأصحاب . ونقل مهنّا ، يسقط بقضائه . وأطلقهما في « الرعاية الكبرى » .

وَالِاخْتِيَارُ أَنْ لَا يُحْرَمَ قَبْلَ مِيقَاتِهِ ، وَلَا يُحْرَمَ بِالْحَجِّ قَبْلَ أَشْهُرِهِ ،
فَإِنْ فَعَلَ فَهُوَ [٦٢ ظ] مُحْرَمٌ .

١١٥٤ - مسألة : (والاختيار أن لا يُحْرَمَ قبل مِيقَاتِهِ ، ولا يُحْرَمَ
بالْحَجِّ قبل أَشْهُرِهِ ، فَإِنْ فَعَلَ فَهُوَ مُحْرَمٌ) الْأَفْضَلُ الْإِحْرَامُ مِنَ الْمِيقَاتِ ،
وَيُكْرَهُ قَبْلَهُ . رَوَى نَحْنُو ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ ، وَعُثْمَانَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا . وَبِهِ
قَالَ الْحَسَنُ ، وَعَطَاءٌ ، وَمَالِكٌ ، وَإِسْحَاقُ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : الْأَفْضَلُ
الْإِحْرَامُ مِنْ بَلَدِهِ . وَعَنِ الشَّافِعِيِّ كَالْمَذْهَبَيْنِ . وَكَانَ عَلَقَمَةُ ، وَالْأَسْوَدُ ،
وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ يُحْرِمُونَ مِنْ يَبُوتِهِمْ . وَاحْتَجُّوا بِمَا رَوَتْ أُمُّ سَلَمَةَ ، زَوْجُ
النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهَا سَمِعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « مَنْ أَهْلٌ بِحَجَّةٍ أَوْ
عُمْرَةٍ مِنَ الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى إِلَى الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ
ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ - أَوْ - وَجِبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ » . شَكََّ عَبْدُ اللَّهِ إِلَيْهِمَا قَالَ .
رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ^(١) . وَأَحْرَمَ ابْنُ عُمَرَ مِنْ إِيلِيَاءَ ^(٢) . وَرَوَى النَّسَائِيُّ ،

تَنْبِيهِ : ظَاهِرُ قَوْلِهِ : وَالِاخْتِيَارُ أَنْ لَا يُحْرَمَ قَبْلَ مِيقَاتِهِ . أَنَّهُ يَجُوزُ الْإِحْرَامُ قَبْلَ
الْمِيقَاتِ ، لِكُنْهَ فَعَلَ غَيْرَ الْإِخْتِيَارِ ، فَيَكُونُ مَكْرُوهًا . وَهُوَ صَحِيحٌ ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ ،
وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . وَقَدَّمَ [١ / ٢٧١ ظ] فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » ، الْجَوَازَ مِنْ

(١) فِي : بَابُ فِي الْمَوَاقِيتِ ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ١ / ٤٠٤ .

كَأَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٦ / ٢٩٩ .

(٢) إِيلِيَاءَ : مَدِينَةُ الْقُدْسِ .

وَأَخْرَجَهُ الْإِمَامُ مَالِكٌ ، فِي : بَابِ مَوَاقِيتِ الْإِهْلَالِ بِالْحَجِّ ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . الْمُوطَأُ ١ / ٣٣١ . وَابْنُ أَبِي

فِي : بَابِ فَضْلِ مَنْ أَهْلٌ مِنَ الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى إِلَى الْمَسْجِدِ الْحَرَمِ ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . السَّنَنِ الْكُبْرَى ٥ / ٣٠ .

وَالْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ ، فِي : بَابِ الْإِهْلَالِ مِنْ دُونِ الْمِيقَاتِ ، مِنْ كِتَابِ اخْتِلَافِ مَالِكٍ . الْأَمُّ ٧ / ٢٣٥ .

وأبو داود^(١) ، بإسناديهما . عن الصَّبِيِّ^(٢) بنِ مَعْبَدٍ ، قال : أَهْلَلْتُ بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ ، فَلَمَّا أَتَيْتُ الْعُدَيْبَ لَقِينِي سَلْمَانُ بْنُ رَبِيعَةَ ، وَزَيْدُ بْنُ صُوحَانَ ، وَأَنَا أَهْلُ بِهِمَا ، فَقَالَ أَحَدُهُمَا : مَا هَذَا بِأَفْقَةٍ مِنْ بَعِيرِهِ . فَأَتَيْتُ عُمَرَ ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ ، فَقَالَ لِي : هَدَيْتَ لِسُنَّةِ نَبِيِّكَ ﷺ . وَهَذَا إِحْرَامٌ بِهِ قَبْلَ الْمِيقَاتِ . وَرَوَى عَنْ عُمَرَ ، وَعَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَاتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾^(٣) . إِنَّمَا هُوَ^(٤) أَنْ تُحْرِمَ بِهِمَا مِنْ دَوَائِرِ أَهْلِكَ^(٥) . وَلَنَا ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ، [١٩/٣] وَأَصْحَابَهُ أَحْرَمُوا مِنَ الْمِيقَاتِ ، وَلَا يَفْعَلُونَ إِلَّا الْأَفْضَلَ . فَإِنْ قِيلَ : إِنَّمَا فَعَلَ لِيُبَيِّنَ الْجَوَازَ . قُلْنَا : قَدْ حَصَلَ بَيَانُ الْجَوَازِ بِقَوْلِهِ ، كَمَا فِي سَائِرِ الْمَوَاقِيتِ . ثُمَّ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ ، لَكَانَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ وَخُلَفَاؤُهُ يُحْرِمُونَ مِنْ يُبَوِّتُهُمْ ، وَلَمَّا تَوَاطَّأُوا عَلَى تَرْكِ الْأَفْضَلِ وَاخْتِيَارِ الْأَذْنَى ، وَهُمْ أَفْضَلُ الْخَلْقِ ، وَلَهُمْ مِنَ الْجِرْصِ عَلَى الْفَضَائِلِ وَالدَّرَجَاتِ مَا لَهُمْ . وَرَوَى أَبُو يَعْلَى الْمَوْصِلِيُّ ، بِإِسْنَادِهِ ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ :

الإِصْناف غير كراهية ، وَأَنَّ الْمُسْتَحَبَّ ، مِنَ الْمِيقَاتِ . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ جَمَاعَةٍ ، فَيَكُونُ

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٨ .

(٢) في م : « الصَّبِيُّ » . وانظر ما تقدم في الكلام عليه في صفحة ٨ .

(٣) سورة البقرة ١٩٦ .

(٤) في الأصل : « إِنَّمَا هُوَ » . وانظر المغنى ٦٦/٥ .

(٥) أخرجه عنهما الشافعي ، في : باب الإلهال من دون الميقات ، من كتاب اختلاف مالك . الأم ٢٣٥ / ٧ . وأخرجه عن علي الحاكم ، في : تفسير سورة البقرة ، من كتاب التفسير . المستدرک ٢ / ٢٧٦ . والبيهقي ، في : باب من استحَبَّ الإحرام من دَوَائِرِ أَهْلِهِ ... ، من كتاب الحج . السنن الكبرى ٥ / ٣٠ . والطبري عن علي في تفسيره ٢٠٧/٢ .

الشرح الكبير

« يَسْتَمْتِعُ أَحَدَكُمْ بِجِلِّهِ مَا اسْتَطَاعَ ، فَإِنَّهُ لَا يَذَرِي مَا يَغْرِضُ لَهُ فِي إِحْرَامِهِ »^(١) . وَرَوَى الْحَسَنُ ، أَنَّ عِمْرَانَ بْنَ حُصَيْنٍ أَخْرَمَ مِنْ مِضْرِهِ ، فَبَلَغَ ذَلِكَ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فَعَضِبَ ، وَقَالَ : يَتَسَامَعُ النَّاسُ أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَخْرَمَ مِنْ مِضْرِهِ . وَقَالَ : إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَامِرٍ أَخْرَمَ مِنْ خُرَاسَانَ ، فَلَمَّا قَدِمَ عَلَى عَثْمَانَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، لَامَهُ فِيمَا صَنَعَ ، وَكَرِهَهُ لَهُ . رَوَاهُ سَعِيدٌ ، وَالْأَثَرُمُ^(٢) . وَقَالَ الْبُخَارِيُّ^(٣) : كَرِهَ عَثْمَانُ أَنْ يُخْرِمَ مِنْ خُرَاسَانَ أَوْ كِرْمَانَ . وَلِأَنَّهُ أَخْرَمَ قَبْلَ الْمِيقَاتِ ، فَكَرِهَهُ ، كَالِإِحْرَامِ بِالْحَجِّ قَبْلَ أَشْهُرِهِ . وَلِأَنَّهُ تَغْرِيرٌ بِالِإِحْرَامِ ، وَتَغْرِيسٌ لِفِعْلٍ مَخْطُورَاتِهِ ، وَفِيهِ مَشَقَّةٌ عَلَى النَّفْسِ ، فَكَرِهَهُ ، كَالْوِصَالِ فِي الصَّوْمِ . قَالَ عَطَاءٌ : انْظُرُوا هَذِهِ الْمَوَاقِيتَ الَّتِي وَقَّتَ لَكُمْ ، فَخُذُوا بِرُخَصِ اللَّهِ فِيهَا ، فَإِنَّهُ عَسَى أَنْ يُصِيبَ أَحَدَكُمْ ذَنْبًا فِي إِحْرَامِهِ ، فَيَكُونَ أَعْظَمَ لَوْزَرِهِ ، فَإِنَّ الذَّنْبَ فِي الْإِحْرَامِ أَعْظَمُ مِنْ ذَلِكَ . فَأَمَّا حَدِيثُ الْإِحْرَامِ مِنْ بَيْتِ الْمَقْدِسِ^(٤) ، فَفِيهِ ضَعْفٌ ، يَرْوِيهِ ابْنُ أَبِي فُدَيْلٍ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ ،

الإنصاف

مُبَاحًا . وَنَقَلَ صَالِحٌ ، إِنَّ قَوِيَّ عَلَى ذَلِكَ فَلَا بَأْسَ .

(١) أخرجه البيهقي ، في : باب من استحَبَّ الإحرام من ديرة أهله ... ، من كتاب الحج . السنن الكبرى ٣٠/٥ ، ٣١ . وقد ضَعَّفَ إسناده .

(٢) الأول ، أخرجه الطبراني في الكبير ١٠٧/١٨ . قال الهيثمي : رجاله رجال الصحيح إلا أن الحسن لم يسمع من عمر . مجمع الزوائد ٢١٧/٣ .

والثاني ، أخرجه البيهقي ، في : باب من استحَبَّ الإحرام من ديرة أهله ... ، من كتاب الحج . السنن الكبرى ٣١/٥ .

(٣) في : باب قول الله تعالى : ﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ ﴾ ، من كتاب الحج . صحيح البخاري ١٧٣/٢ .

(٤) حديث الإحرام من بيت المقدس تقدم تخريجه في صفحة ١٢٧ .

وفيهما مقال . ويَحْتَمِلُ اخْتِصَاصَ هَذَا بَيْتِ الْمَقْدِسِ دُونَ غَيْرِهِ ؛ لِجَمْعِ
 بَيْنِ الصَّلَاةِ فِي الْمَسْجِدَيْنِ فِي إِحْرَامٍ وَاحِدٍ ، وَلِذَلِكَ أُحْرِمَ ابْنُ عُمَرَ مِنْهُ ،
 وَلَمْ يَكُنْ يُحْرِمُ مِنْ غَيْرِهِ ، إِلَّا مِنَ الْمِيقَاتِ . وَقَوْلُ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ،
 لِلصُّبِيِّ ^(١) : هُدَيْتَ لِسُنَّةِ نَبِيِّكَ . يَعْنِي فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ ، لَا
 فِي الْإِحْرَامِ مِنْ قَبْلِ الْمِيقَاتِ ، فَإِنَّ سُنَّةَ النَّبِيِّ ﷺ الْإِحْرَامُ مِنَ الْمِيقَاتِ ،
 بَيْنَ ذَلِكَ بِفِعْلِهِ وَقَوْلِهِ ، وَقَدْ تَبَيَّنَ أَنَّهُ لَمْ يُرِدْ ذَلِكَ بِإِنْكَارِهِ عَلَى عِمْرَانَ بْنِ
 حُصَيْنٍ ، حِينَ أُحْرِمَ مِنْ مِضْرِهِ . وَأَمَّا قَوْلُ عُمَرَ ، وَعَلَى ، رَضِيَ اللَّهُ
 عَنْهُمَا ، فَإِنَّمَا قَالَا : إِتِمَامُ الْعُمْرَةِ أَنْ تُنْشِئَهَا مِنْ بَلَدِكَ . يَعْنِي أَنْ تُنْشِئَ لَهَا
 سَفَرًا مِنْ بَلَدِكَ ، تَقْصِدُ لَهُ ، لَيْسَ أَنْ تُحْرِمَ بِهَا مِنْ أَهْلِكَ . قَالَ أَحْمَدُ :
 كَانَ سُفْيَانُ يُفَسِّرُهُ بِهَذَا . وَكَذَلِكَ فَسَّرَهُ بِهِ أَحْمَدُ . وَلَا يَصِحُّ أَنْ يُفَسَّرَ بِنَفْسِ
 الْإِحْرَامِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَصْحَابَهُ مَا أُحْرِمُوا بِهَا مِنْ بُيُوتِهِمْ ، وَقَدْ أَمَرَهُمُ
 اللَّهُ سُبْحَانَهُ بِإِتِمَامِ الْعُمْرَةِ ، فَلَوْ حُمِلَ قَوْلُهُمْ عَلَى ذَلِكَ لَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ
 وَأَصْحَابُهُ تَارِكِينَ الْأَمْرِ . ثُمَّ إِنَّ عُمَرَ وَعَلِيًّا مَا كَانَا يُحْرِمَانِ إِلَّا مِنَ الْمِيقَاتِ ،
 أَفْتَرَاهُمَا يَرِيَانُ أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِإِتِمَامٍ لَهَا ، وَيَفْعَلَانِهِ ؟! هَذَا لَا يَنْبَغِي أَنْ يَتَوَهَّمَهُ
 أَحَدٌ . وَلِذَلِكَ أَنْكَرَ عُمَرُ عَلَى عِمْرَانَ إِحْرَامَهُ مِنْ مِضْرِهِ ، وَاشْتَدَّ عَلَيْهِ ،
 وَكَرِهَ أَنْ يَتَسَامَعَ النَّاسُ ، مَخَافَةَ أَنْ يُؤْخَذَ بِهِ ، أَفْتَرَاهُ كَرِهَ إِتِمَامَ الْعُمْرَةِ ،
 وَاشْتَدَّ [١٩/٣ ظ] عَلَيْهِ أَنْ يَأْخُذَ النَّاسُ بِالْأَفْضَلِ ؟! هَذَا لَا يَجُوزُ ، فَتَعَيَّنَ
 حَمْلُ قَوْلِهِمَا عَلَى مَا حَمَلَهُ عَلَيْهِ الْأُئِمَّةُ .

قوله : وَلَا يُحْرِمُ بِالْحَجِّ قَبْلَ أَشْهُرِهِ . يَعْنِي ، أَنَّ هَذَا هُوَ الْاِخْتِيَارُ ، فَإِنْ فَعَلَ

الإنصاف

(١) ق م : للصبي .

فصل : وَيُكْرَهُ إِخْرَامُ الْحَجِّ قَبْلَ أَشْهُرِهِ ، بغيرِ خِلَافٍ عَلِمْنَاهُ ؛
 لَكُونَهُ إِخْرَامًا بِهِ قَبْلَ وَقْتِهِ ، فَأُشْبِهَ إِخْرَامُ بِهِ قَبْلَ مِيقَاتِهِ ، بَلِ الْكِرَاهَةُ هُنَا
 أَشَدُّ ؛ لِأَنَّ فِي صِحَّتِهِ اخْتِلَافًا . فَإِنْ أُخْرِمَ بِالْحَجِّ قَبْلَ مِيقَاتِ الْمَكَانِ صَحَّ
 إِخْرَامُهُ بِغَيْرِ خِلَافٍ عَلِمْنَاهُ ، إِلَّا أَنَّهُ يُكْرَهُ ذَلِكَ ، وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ . وَإِنْ أُخْرِمَ
 بِهِ قَبْلَ أَشْهُرِهِ ، صَحَّ أَيْضًا ، إِذَا بَقِيَ عَلَى إِخْرَامِهِ إِلَى وَقْتِ الْحَجِّ . نَصُّ
 عَلَيْهِ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةِ جَمَاعَةٍ . وَهُوَ قَوْلُ الثَّخَعِيِّ ، وَالثَّوْرِيِّ ، وَأَبِي حَنِيفَةَ ،
 وَمَالِكٍ ، وَإِسْحَاقَ . وَقَالَ عَطَاءٌ ، وَطَاوُسٌ ، وَمُجَاهِدٌ ، وَالشَّافِعِيُّ :
 يَجْعَلُهُ عُمْرَةً . وَذَكَرَ الْقَاضِي فِي «الشرح» رِوَايَةً مِثْلَ ذَلِكَ . وَاخْتَارَهَا ابْنُ
 حَامِدٍ ، لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَةٌ ﴾ ^(١) . تَقْدِيرُهُ وَقْتُ
 الْحَجِّ ، أَوْ أَشْهُرُ الْحَجِّ ، مِنْ قَبْلِ حَذْفِ الْمُضَافِ ، وَإِقَامَةِ الْمُضَافِ
 إِلَيْهِ مُقَامَهُ . وَإِذَا ثَبَتَ أَنَّهُ وَقْتُهُ لَمْ يَصِحَّ تَقْدِيرُهُ عَلَيْهِ ، كَأَوْقَاتِ الصَّلَوَاتِ .

فَهُوَ مُحَرَّمٌ ، لَكِنْ يُكْرَهُ وَيَصِحُّ . وَهَذَا الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ
 الْأَصْحَابِ . نَقَلَ أَبُو طَالِبٍ وَسِنْدِيُّ ، يَلْزِمُهُ الْحَجُّ ، إِلَّا أَنْ يُرِيدَ فُسْخَهُ بِعُمْرَةٍ ،
 فَلَهُ ذَلِكَ . قَالَ الْقَاضِي : بِنَاءً عَلَى أَصْلِهِ فِي فُسْخِ الْحَجِّ إِلَى الْعُمْرَةِ . وَعَنْهُ ، يَنْعَقِدُ
 عُمْرَةً . اخْتَارَهُ الْآجُرِيُّ ، وَابْنُ حَامِدٍ . قَالَ الزَّرْكَشِيُّ : وَلَعَلَّهَا أَظْهَرُ . وَقَالَ :
 وَقَدْ يَنْبَغِي الْخِلَافُ عَلَى الْخِلَافِ فِي الْإِخْرَامِ ؛ فَإِنْ قُلْنَا : شَرْطٌ . صَحَّ كَالْوُضُوءِ .
 وَإِنْ قُلْنَا : رُكْنٌ . لَمْ يَصِحَّ . وَقَدْ يُقَالُ عَلَى الْقَوْلِ بِالشَّرْطِيَّةِ : لَا يَصِحُّ أَيْضًا . انْتَهَى .
 وَنَقَلَ عَبْدُ اللَّهِ ، يَجْعَلُهُ عُمْرَةً . ذَكَرَهُ الْقَاضِي مُوَافِقًا لِلأَوَّلِ . قَالَ فِي «الْفُرُوعِ» :
 وَلَعَلَّهُ أَرَادَ ، إِنْ صَرَفَهُ إِلَى عُمْرَةٍ ، أَجْزَأَ عَنْهَا ، وَإِلَّا تَحَلَّلَ بِعَمَلِهَا وَلَا يُجْزِئُ عَنْهَا ،

(١) سورة البقرة ١٩٧ .

المفنع وَأَشْهُرُ الْحَجِّ ؛ شَوَّالٌ ، وَذُو الْقَعْدَةِ ، وَعَشْرٌ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ .

الشرح الكبير وَلَنَا ، قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهِلَّةِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ ﴾ ^(١) . يَدُلُّ عَلَى أَنَّ جَمِيعَ الْأَشْهُرِ مِيقَاتٌ . وَلِأَنَّهُ أَحَدُ التُّسْكِينِ ، فَجَازَ الْإِحْرَامُ بِهِ فِي جَمِيعِ السَّنَةِ ، كَالْعُمْرَةِ ، وَأَحَدِ الْمِيقَاتَيْنِ ، فَصَحَّ الْإِحْرَامُ قَبْلَهُ ، كَمِيقَاتِ الْمَكَانِ ، وَالْآيَةُ مَحْمُولَةٌ عَلَى أَنَّ الْإِحْرَامَ بِهِ إِنَّمَا يُسْتَحَبُّ فِيهَا .

١١٥٥ - مسألة : (وَأَشْهُرُ الْحَجِّ ؛ شَوَّالٌ ، وَذُو الْقَعْدَةِ ، وَعَشْرٌ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ) وَهُوَ مِيقَاتُ الزَّمَانِ لِلْحَجِّ . هَذَا قَوْلُ ابْنِ مَسْعُودٍ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ، وَابْنِ عُمَرَ ، وَابْنِ الزُّبَيْرِ ، وَعَطَاءٍ ، وَمُجَاهِدٍ ، وَالْحَسَنِ ،

الإنصاف وَقَوْلُ : يَتَحَلَّلُ بِعَمَلِهَا ، وَلَا يُجْزَى عَنْهَا . وَنَقَلَ ابْنُ مَنْصُورٍ ، يُكْرَهُ . قَالَ الْقَاضِي : أَرَادَ كَرَاهَةَ تَنْزِيهِهِ . وَذَكَرَ ابْنُ شَهَابٍ الْعُكْبَرِيُّ رِوَايَةً ، لَا يَجُوزُ .

قوله : وَأَشْهُرُ الْحَجِّ ؛ شَوَّالٌ ، وَذُو الْقَعْدَةِ ، وَعَشْرٌ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ . فَيَكُونُ يَوْمُ النَّحْرِ مِنْ أَشْهُرِ الْحَجِّ ، وَهُوَ يَوْمُ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ . هَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ ، وَقُطِعَ بِهِ كَثِيرٌ مِنْهُمْ . وَاخْتَارَ الْآجُرُّوِيُّ ، آخِرُهُ لَيْلَةُ النَّحْرِ . وَاخْتَارَ ابْنُ هُبَيْرَةَ ، أَنَّ أَشْهُرَ الْحَجِّ ؛ شَوَّالٌ ، وَذُو الْقَعْدَةِ ، وَذُو الْحِجَّةِ كَامِلًا . وَهُوَ مَذْهَبُ مَالِكٍ .

فائدة : الصَّحِيحُ ، أَنَّ فَائِدَةَ الْخِلَافِ تَعَلَّقُ بِالْحِنْثِ بِهِ . وَقَالَ الْقَاضِي . وَهُوَ مَذْهَبُ الْحَنْفِيَّةِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْفُرُوعِ » . وَقَالَ : يَتَوَجَّهُ أَنَّهُ جَوَازُ الْإِحْرَامِ فِيهَا ، عَلَى خِلَافِ سَبْقِ . وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ . وَعِنْدَ مَالِكٍ ، فَائِدَةُ الْخِلَافِ تَعَلَّقُ

(١) سورة البقرة ١٨٩ .

والشَّعْبِيُّ، والنَّخَعِيُّ، وَقَتَادَةَ، والثَّوْرِيَّ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ. وَرَوَى عَنْ
عُمَرَ، وَابْنِهِ، وَابْنِ عَبَّاسٍ: أَشْهُرُ الْحَجِّ؛ شَوَّالٌ، وَذُو الْقَعْدَةِ، وَذُو
الْحِجَّةِ^(١). وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ؛ لِأَنَّ أَقْلَ الْجَمْعِ ثَلَاثَةٌ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ:
آخِرُ أَشْهُرِ الْحَجِّ لَيْلَةُ النَّحْرِ، وَلَيْسَ يَوْمُ النَّحْرِ مِنْهَا؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ
فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ﴾. وَلَا يُمَكِّنُ فَرَضُهُ بَعْدَ لَيْلَةِ النَّحْرِ. وَلَنَا، قَوْلُ النَّبِيِّ
ﷺ: «يَوْمُ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ يَوْمُ النَّحْرِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(٢). فَكَيْفَ
يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ يَوْمُ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ لَيْسَ مِنْ أَشْهُرِهِ؟ وَلِأَنَّهُ قَوْلُ مَنْ سَمَّيْنَا
مِنْ الصَّحَابَةِ، وَلِأَنَّ يَوْمَ النَّحْرِ فِيهِ رُكْنُ الْحَجِّ، وَهُوَ طَوَافُ الزِّيَارَةِ،
وَفِيهِ رَمَى جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ، وَالْحَلْقُ، وَالنَّحْرُ، وَالسَّعْيُ، وَالرَّجُوعُ إِلَى

الدَّمِّ بِتَأْخِيرِ طَوَافِ الزِّيَارَةِ عَنْهَا. وَقَالَ الْمُتَوَلَّى^(٣)، مِنْ الشَّافِعِيَّةِ: لَا فَائِدَةَ فِيهِ

(١) خبر عمر، ذكره السيوطي عند قوله تعالى: ﴿الحج أشهر معلومات﴾ وقال: أخرجه سعيد بن منصور وابن المنذر. الدر المنثور ٢١٨/١. وهو في: سنن سعيد بن منصور (قسم التفسير) المجلد الثالث صفحة ٧٩١. أما خبر ابن عمر، فأخرجه البخاري تعليقا، في: باب قول الله تعالى: ﴿الحج أشهر معلومات﴾، من كتاب الحج. صحيح البخاري ١٧٣/٢. والدارقطني، في: أول كتاب الحج. سنن الدارقطني ٢٢٦/٢. والإمام مالك، في: باب ما جاء في التمتع، من كتاب الحج. الموطأ ٣٤٤/١. والحاكم، في: باب تفسير سورة البقرة، من كتاب التفسير. المستدرک ٢٧٦/٢.

وأخرج خبر ابن عباس، الدارقطني، في: أول كتاب الحج. سنن الدارقطني ٢٢٦/٢.

(٢) في: باب يوم الحج الأكبر، من كتاب المناسك. سنن أبي داود ٤٥١/١. كما أخرجه البخاري تعليقا، في: باب الخطبة أيام منى، من كتاب الحج. صحيح البخاري ٢١٧/٢. والترمذي، في: باب سورة التوبة، من أبواب التفسير. عارضة الأحوذى ٢٣٠/١. وابن ماجه، في: باب الخطبة يوم النحر، من كتاب المناسك. سنن ابن ماجه ١٠١٦، ١٠١٧. والدارقطني، في: باب المواقيت، من كتاب الحج. سنن الدارقطني ٢٨٥/٢.

(٣) هو عبد الرحمن بن مأمون بن علي النيسابوري المتولي، أبو سعد، الإمام العلامة شيخ الشافعية، له كتاب «التتمة»، وكتاب كبير في الخلاف. توفي سنة ثمان وسبعين وأربعمائة. سير أعلام النبلاء ١٨/٥٨٥، ٥٨٦.

مِنِّي ، وما بعده ليس من أشهره ؛ لأنه ليس بوقتٍ لإخراجه ، ولا لأزكائه ، فهو كالمحرم ، ولا يمتنع التعبير بلفظ الجمع عن شيئين وبعض الثالث ، فقد قال الله تعالى : ﴿ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴾^(١) . والقُرء الطهر عند مالك ، ولو طَلَّقَهَا في طهرٍ اخْتَسَبَتْ بَيَقِيَّتِهِ^(٢) . وتَقُولُ الْعَرَبُ : ثَلَاثُ خَلَوْنَ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ ، وهم في الثَّالِثَةِ ، وقوله تعالى : ﴿ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ ﴾ . أى في أَكْثَرِهِنَّ . والله تعالى أعلم .

فصل : فأمَّا العُمْرةُ فكلُّ الزمانِ مِيقَاتٌ لها ، ولا يُكرَهُ الإحرامُ بها في يومِ النَّحرِ وعَرَفةَ وأيامِ التَّشْرِيقِ ، [٢٠/٣ و] في أشهرِ الرُّوَايَتَيْنِ . وعنه ، يُكرَهُ . وبه قال أبو حنيفة . ولنا ، أَنَّهُ زَمَانٌ لإحرامِ الْحَجِّ ، فلم يُكرَهُ فيه إِحْرَامُ الْعُمْرَةِ ، كغيره .

الإِنصاف إلا في كراهَةِ الْعُمْرَةِ عِنْدَ مَالِكٍ فِيهَا . ونَقَلَ في «الْفَائِقِ» عن ابنِ الْجَوْزِيِّ ، أَنَّهُ قال : فائِدَةُ الْخِلَافِ خُرُوجُ وَقْتِ الْفَضِيلَةِ بِتَأْخِيرِ طَوَافِ الزِّيَارَةِ عَنِ الْيَوْمِ الْعَاشِرِ ، وَلُزُومُ الدِّمِّ فِي إِحْدَى الرُّوَايَتَيْنِ . وتَأْتِي أَحْكَامُ الْعُمْرَةِ فِي صِفَةِ الْعُمْرَةِ .

(١) سورة البقرة ٢٢٨ .

(٢) في م : « بنفسه » .

بَابُ الْإِحْرَامِ

يُسْتَحَبُّ لِمَنْ أَرَادَ الْإِحْرَامَ أَنْ يَغْتَسِلَ ، وَيَتَنَظَّفَ ، وَيَتَطَيَّبَ ،
وَيَلْبَسَ ثَوْبَيْنِ أَبْيَضَيْنِ نَظِيفَيْنِ ؛ إِزَارًا وَرِدَاءً .

بَابُ الْإِحْرَامِ

١١٥٦ - مسألة : (يُسْتَحَبُّ لِمَنْ أَرَادَ الْإِحْرَامَ أَنْ يَغْتَسِلَ ،
وَيَتَنَظَّفَ ، وَيَتَطَيَّبَ ، وَيَلْبَسَ ثَوْبَيْنِ أَبْيَضَيْنِ نَظِيفَيْنِ ؛ إِزَارًا وَرِدَاءً)

بَابُ الْإِحْرَامِ

فائدتان ؛ إحداهما ، الإحرام ؛ هو نِيَّةُ التُّسْكِ . وهي كَافِيَةٌ . على الصَّحِيحِ
مِنَ الْمَذْهَبِ . نصَّ عليه ، وعليه الأصحابُ . وذكر أبو الْخَطَّابِ فِي « الْإِنْتِصَارِ »
رِوَايَةً ، أَنَّ نِيَّةَ التُّسْكِ كَافِيَةٌ مَعَ التَّلْبِيَةِ ، أَوْ سَوْقِ الْهَدْيِ . واختاره الشَّيْخُ تَقِيُّ
الدِّينِ . الثَّانِيَةُ ، لو أحرَمَ حَالَ وَطْئِهِ ، انْعَقَدَ إِحْرَامُهُ . صرَّحَ بِهِ الْمَجْدُ ، ^(١) وَقَطَعَ
بِهِ ابْنُ عَقِيلٍ ^(٢) . وقال بعضُ الأصحابِ ، فِي الْبَيْعِ الْفَاسِدِ : لَا يَجِبُ الْمُضِيُّ
فِيهِ . فدلَّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَنْعَقِدُ ، فَيَكُونُ بَاطِلًا . ذكره فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « الْقَوَاعِدِ »
الْأُصُولِيَّةِ . وتقدَّمْ فِي أَوَّلِ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ ، هل يَنْطَلُ الْإِحْرَامُ بِالْإِغْمَاءِ
وَالْجُنُونِ ؟ .

تَنْبِيْهُ : شَمِلَ قَوْلُهُ : يُسْتَحَبُّ لِمَنْ أَرَادَ الْإِحْرَامَ أَنْ يَغْتَسِلَ . الْحَائِضَ وَالتَّنَفَّسَاءَ ،

(١ - ١) فِي م : « أَوْ رِدَاءً » .

(٢ - ٢) زِيَادَةٌ مِنْ : ش .

المقنع وَيَتَجَرَّدُ عَنِ الْمَخِيطِ

الشرح الكبير

وَيَتَجَرَّدُ عَنِ الْمَخِيطِ (يُسْتَحَبُّ لِمَنْ أَرَادَ الْإِحْرَامَ أَنْ يَغْتَسِلَ قَبْلَهُ . وَهُوَ قَوْلُ طَاوُسٍ ، وَالنَّخَعِيِّ ، وَمَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ ؛ لِمَا رَوَى زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ تَجَرَّدَ لِإِهْلَالِهِ ، وَاغْتَسَلَ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ ^(١)) ، وَقَالَ : حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ . وَثَبَتَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ أَسْمَاءَ بِنْتَ عُمَيْسٍ ، وَهِيَ نَفْسَاءُ ، أَنْ تَغْتَسِلَ عِنْدَ الْإِحْرَامِ ^(٢) . وَلِأَنَّ هَذِهِ الْعِبَادَةَ يَجْتَمِعُ لَهَا النَّاسُ ، فَسُنُّ لَهَا الْاِغْتِسَالُ ، كَالْجُمُعَةِ . وَلَيْسَ ذَلِكَ وَاجِبًا فِي قَوْلِ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ الْإِحْرَامَ جَائِزٌ بغيرِ اغْتِسَالٍ ، وَأَنَّهُ غَيْرُ وَاجِبٍ . وَحُكِيَ عَنِ الْحَسَنِ أَنَّهُ قَالَ : إِذَا نَسِيَ الْغُسْلَ ، يَغْتَسِلُ إِذَا ذَكَرَ . قَالَ الْأَثَرُمُ : سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ قِيلَ لَهُ عَنْ بَعْضِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ : مَنْ تَرَكَ الْاِغْتِسَالَ عِنْدَ الْإِحْرَامِ فَعَلِيهِ دَمٌ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ لِأَسْمَاءَ :

الإنصاف

وهو صحيح ، بلا نزاع . وتقدم ذلك .

فائدة : إذا لم يجد ماءً ، فالصحيح من المذهب ، ونقله صالح ، أنه يتيمم .

(١) تقدم تخريجه في ١٢٤/٢ .

(٢) أخرجه مسلم ، في : باب إحرام النفساء ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٨٦٩ / ٢ . وأبو داود ، في : باب الحائض تهل بالحج ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ٤٠٤ / ١ . والنسائي ، في : باب الاغتسال من النفساء ، من كتاب الطهارة ، وفي : باب ما تفعل النفساء عند الإحرام ، من كتاب الحيض ، وفي : باب إهلال النفساء ، من كتاب الحج . المجتبى ١٠١ ، ١٦٠ ، ٥ ، ١٢٧ ، ١٢٨ . وابن ماجه ، في : باب النفساء والحائض تهل بالحج ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٩٧١ ، ٩٧٢ . وإمام مالك ، في : باب الغسل للإهلال ، من كتاب الحج . الموطأ ٣٢٢ / ١ . وانظر تخريج حديث جابر الآتي في صفة الحج .

الشرح الكبير

« اغْتَسَلِي » . فكيف الطاهر ؟ فأظهر التعجب من هذا القول . وكان ابن عمر يَغْتَسِلُ أحياناً ، ويتوضأ أحياناً . وأى ذلك فعل أجزأه ، ولا أوجب الاغتسال ، ولا أمر به ، إلا لحائض أو نفساء ، ولو كان واجباً لأمر به غيرهما . ولأنه لأمر مستقبل ، فأشبه غسل الجمعة . فإن لم يجد ماءً ، فقال القاضي : يَتِمُّ ؛ لأنه غسل مشروع ، فتاب التيمم عنه ، كالواجب . والصحيح أنه غير مسنون ؛ لأنه غسل غير واجب ، فلم يستحب التيمم عند عدمه ، كغسل الجمعة . وما ذكره منتقض بغسل الجمعة . والفرق بين الواجب والمسنون أن الواجب شرع لإباحة الصلاة ، والتيمم يقوم مقامه في ذلك ، والمسنون يراد للتنظيف وقطع الرائحة ، والتيمم لا يحصل هذا ، بل يحصل شعناً وتغييراً ؛ ولذلك اختلفا في الطهارة الصغرى ، فلم يشرع تجديد التيمم ، ولا تكرار المسح .

فصل : ويستحب للمرأة الغسل ، كالرجل ، وإن كانت حائضاً أو نفساء ؛ لأن النبي ﷺ أمر أسماء بنت عميس ، وهي نفساء ، أن تغتسل . رواه مسلم . وأمر عائشة أن تغتسل لإهلال الحج ، وهي حائض^(١) .

قال في « الفروع » ، في باب الغسل : ويتيمم في الأصح حاجة . قال في « الرعاية الكبرى » : تيمم في الأشهر . وقدمه في « الرعاية الصغرى » . وجزم به في « المستوعب » ، و « الإفادات » ، و « الهداية » ، و « المذهب » ، و « مسبوك الذهب » ، و « الخلاصة » . واختاره القاضي وغيره . وقيل : لا يستحب له التيمم . اختاره

(١) انظر حديثها المتقدم في صفحة ١١١ .

فَإِنْ رَجَعَتِ الْحَائِضُ أَوْ التَّفْسَاءُ الطُّهْرَ قَبْلَ الْخُرُوجِ مِنَ الْمِيقَاتِ اسْتَحَبَّ لَهَا تَأْخِيرُ الْاِغْتِسَالِ حَتَّى يَطْهَرَا ؛ لِيَكُونَ أَكْمَلَ لَهَا ، وَإِلَّا اغْتَسَلْنَا ؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ .

فصل : وَيُسْتَحَبُّ التَّنْظِيفُ بِإِزَالَةِ الشَّعْرِ ، وَقَطْعِ الرَّائِحَةِ ، وَتَنْفِ الْإِبْطِ ، وَقَصُّ [٢٠/٣ ظ] الشَّارِبِ ، وَتَقْلِيمِ الْأَظْفَارِ ، وَحَلْقِ الْعَانَةِ ؛ لِأَنَّهُ أَمْرٌ يُسَنُّ لَهُ الْاِغْتِسَالُ وَالطَّبُّ ، فَسَنُّ لَهُ هَذَا ، كَالْجُمُعَةِ ، وَلِأَنَّ الْإِحْرَامَ يَمْنَعُ قَطْعَ الشَّعْرِ وَتَقْلِيمَ الْأَظْفَارِ ، فَاسْتَحَبَّ لَهُ فِعْلُهُ قَبْلَهُ ؛ لِأَنَّ يَحْتَاجَ إِلَيْهِ فِي إِحْرَامِهِ ، فَلَا يَتِمَّكُنُ مِنْهُ .

فصل : وَيُسْتَحَبُّ لِمَنْ أَرَادَ الْإِحْرَامَ أَنْ يَتَطَيَّبَ فِي بَدَنِهِ خَاصَّةً ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ مَا تَبَقِيَ عَيْنُهُ ، كَالْمَسْلُوكِ ، أَوْ أَثَرُهُ ، كَالْعُودِ وَالْبُخُورِ وَمَاءِ الْوَرْدِ . هَذَا قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَابْنِ الزُّبَيْرِ ، وَسَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ ، وَعَائِشَةَ ، وَأُمِّ حَبِيبَةَ ، وَمُعَاوِيَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ . وَرَوَى عَنْ ابْنِ الْحَنْفِيَّةِ ، وَأَبِي سَعِيدٍ ، وَعُرْوَةَ ، وَالْقَاسِمِ ، وَالشَّعْبِيِّ ، وَابْنِ جُرَيْجٍ . وَكَانَ عَطَاءٌ يَكْرَهُ ذَلِكَ . وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ . وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ ، وَعُثْمَانَ ، وَابْنِ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ . وَاحْتَجَّ مَالِكٌ بِمَا رَوَى يَعْلَى بْنُ أُمَيَّةَ ، أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ

الْإِنْصَافُ الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ ، وَصَاحِبُ « الْفَاتِحِ » ، وَابْنُ عَبْدِوَسٍّ فِي « تَذَكِيرَتِهِ » . قُلْتُ : وَهُوَ الصَّوَابُ . وَأُطْلِقُهُمَا فِي « التَّلْخِصِ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » ، وَ « الزَّرْكَشِيِّ » .

قوله : وَيَتَطَيَّبُ . يَعْنِي ، فِي بَدَنِهِ ، وَسَوَاءٌ كَانَ لَهُ جُرْمٌ أَوْ لَا . فَأَمَّا تَطْيِيبُ ثَوْبِهِ ،

ﷺ ، فقال : يا رسول الله ، كيف ترى في رجلٍ أحرَمَ بعُمْرَةٍ وهو مُتَضَمِّخٌ بِطِيبٍ ؟ فَسَكَتَ النَّبِيُّ ﷺ ، يَعْنِي سَاعَةً ، ثُمَّ قَالَ : « اغْسِلِ الطِّيبَ الَّذِي بَكَ - ثَلَاثَ مَرَّاتٍ - وَاَنْزِعْ عَنْكَ الْجُبَّةَ ، وَاصْنَعْ فِي عُمْرَتِكَ مَا تَصْنَعُ فِي حَجِّكَ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(١) . وَلَأنَّهُ يُمْنَعُ مِنْ اِيتِدَائِهِ ، فَمُنِعَ مِنْ اسْتِدَامَتِهِ ، كَاللُّبْسِ . وَلَنَا ، قَوْلُ عَائِشَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : كُنْتُ أَطِيبُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِإِحْرَامِهِ قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ ، وَلِحِلِّهِ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ . وَقَالَتْ : كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى وَبَيْصٍ ^(٢) الطِّيبِ فِي مَفَارِقِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وهو مُحْرِمٌ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(٣) . وَفِي لَفْظٍ لِمُسْلِمٍ : طَبِيتُهُ بِأَطِيبِ الطِّيبِ . وَقَالَتْ : بِطِيبٍ فِيهِ مِسْكٌ . وَحَدِيثُهُمْ فِي بَعْضِ أَلْفَاظِهِ : عَلَيْهِ

فَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّهُ يُكْرَهُ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . وَقَالَ الْأَجَرِيُّ : يَحْرُمُ . وَقِيلَ : تَطْيِيبُ ثَوْبِهِ كَتَطْيِيبِ بَدَنِهِ . وَيَحْتَمِلُهُ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ هُنَا . قَالَ

(١) أخرجه البخارى ، فى : باب غسل الخلق ثلاث مرات من الثياب ، من كتاب الحج ، وفى : باب يفعل فى العمرة ما يفعل فى الحج ، من كتاب العمرة . صحيح البخارى ١٦٧/٢ ، ١٦٧/٣ ، ١٦٧/٤ ، ١٩٨/٥ ، ٢٢٤ . ومسلم ، فى : باب ما يباح للمحرم بحج أو عمرة ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٨٣٦/٢ - ٨٣٨ . كما أخرجه أبو داود ، فى : باب الرجل يحرم فى ثيابه ، من كتاب المناسك . سنن أبى داود ٤٢٢/١ ، ٤٢٣ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى الذى يحرم وعليه قميص أو جبة ، من أبواب الحج . عارضة الأحوذى ٥٨/٤ ، ٥٩ . والنسائى ، فى : باب الجبة فى الإحرام ، وباب فى الخلق للمحرم . من كتاب المناسك . المجتبى ٩٩/٥ ، ١٠٠ ، ١١٠ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢٢٢/٤ ، ٢٢٤ .

(٢) الوبيص : مثل البريق وزنا ومعنى .

(٣) أخرجه البخارى ، فى : باب الطيب عند الإحرام ، وباب الطيب بعد رمى الجمار ... ، من كتاب الحج ، وفى : باب الفرق ، وباب تطيب المرأة زوجها يديها ، وباب الطيب فى الرأس واللمحة ، وباب ما يستحب من الطيب ، وباب الذهرة ، من كتاب اللباس . صحيح البخارى ١٦٨ / ٢ ، ٢٢٠ ، ٢٠٩ / ٧ ، ٢١٠ ، ٢١١ . ومسلم ، فى : باب الطيب للمحرم عند الإحرام ، من كتاب الحج . صحيح مسلم = ٨٤٦ - ٨٥٠ / ٢ .

جُبَّةٌ بِهَا أَثَرُ الْخُلُقِ^(١) . رواه مسلم . وفي بعضها : وَهُوَ مُتَّصِفٌ بِالْخُلُقِ . وفي بعضها : عَلَيْهِ رَذْعٌ^(٢) مِنْ زَعْفَرَانٍ . وهذا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ طِيبَ الرَّجُلِ كَانَ مِنَ الزَّعْفَرَانِ ، وَهُوَ مَنْهِيٌّ عَنْهُ لِلرِّجَالِ فِي غَيْرِ الْإِحْرَامِ ، فَفِيهِ أَوَّلَى . وَقَدْ رَوَى الْبُخَارِيُّ^(٣) ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يَتَزَعْفَرَ الرَّجُلُ . وَلَأَنَّ حَدِيثَهُمْ فِي سَنَةِ ثَمَانٍ ، وَحَدِيثُنَا فِي سَنَةِ عَشْرِ . قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ : كَانَ شَأْنُ صَاحِبِ الْجُبَّةِ قَبْلَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ . قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : لَا خِلَافَ بَيْنَ جَمَاعَةِ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالسِّيَرِ وَالْآثَارِ ، أَنَّ قِصَّةَ صَاحِبِ الْجُبَّةِ

الزَّرْكَشِيُّ : وَقَدْ شَجَّلَهُ كَلَامُ كَثِيرٍ مِنَ الْأَصْحَابِ . وَيَأْتِي ، هَلْ لَهُ اسْتِدَامَةٌ ذَلِكَ ؟

= كما أخرجه أبو داود ، في : باب الطيب عند الإحرام ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤٠٥ . والترمذي ، في : باب ما جاء في الطيب عند الإحلال قبل الزيارة ، من أبواب الحج . عارضة الأحوذى ٤ / ١٤٩ . والنسائي ، في : باب إباحتها الطيب عند الإحرام ، وباب موضع الطيب ، من كتاب المناسك . المجتبى ٥ / ١٠٥-١٠٩ . وابن ماجه ، في : باب الطيب عند الإحرام ، وباب ما يحل للرجل إذا رمى جمره العقبة ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢ / ٩٧٦ ، ١٠١١ . والدارمي ، في : باب الطيب عند الإحرام ، من كتاب المناسك . سنن الدارمي ٢ / ٣٢ ، ٣٣ . والإمام مالك ، في : باب ما جاء في الطيب في الحج ، من كتاب الحج . الموطأ ١ / ٣٢٨ . والإمام أحمد ، في : المسند ٦ / ٣٩ ، ٩٨ ، ١٠٧ ، ١٠٩ ، ١٢٤ ، ١٢٨ ، ١٣٠ ، ١٦٢ ، ١٧٣ ، ١٧٥ ، ١٨١ ، ١٨٦ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ٢٠٠ ، ٢٠٧ ، ٢٠٩ ، ٢١٢ ، ٢١٤ ، ٢١٦ ، ٢٢٤ ، ٢٣٠ ، ٢٣٧ ، ٢٣٨ ، ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٢٥٠ ، ٢٥٤ ، ٢٦٤ ، ٢٦٧ ، ٢٨٠ .

(١) الخُلُقُ : نوع من الطيب ، أعظم أجزائه الزعفران .

(٢) ردع : شيء من زعفران في مواضع شتى .

(٣) في : باب التزعفر للرجال ، من كتاب اللباس . صحيح البخاري ٧ / ١٩٧ . كما أخرجه مسلم ، في : باب نهى الرجل عن التزعفر ، من كتاب اللباس . صحيح مسلم ٣ / ١٦٦٢ ، ١٦٦٣ . وأبو داود ، في : باب في الخلق للرجال ، من كتاب الرجل . سنن أبي داود ٢ / ٣٩٨ . والترمذي ، في : باب ما جاء في كراهية التزعفر والخلق للرجال ، من أبواب الأدب . عارضة الأحوذى ١٠ / ٢٥٧ . والنسائي ، في : باب الزعفران للمحرم ، من كتاب الحج ، وفي : باب التزعفر ، من كتاب الزينة . المجتبى ٥ / ١٠٩ ، ١١٠ ، ١٦٥ / ٨ . الإمام أحمد ، في : المسند ٣ / ١٠١ . كلهم من حديث أنس بن مالك .

كانت عامَ خَيْرٍ ، بالجِعرَانَةِ^(١) ، سَنَةً ثَمَانٍ ، وحديثُ عائِشَةَ في حَجَّةِ
الْوَداعِ سَنَةً عَشْرٍ . فعندَ ذلكِ إنْ قُدِّرَ التَّعَارُضُ ، فحديثُنا ناسِخٌ لحديثهم .
فإن قيلَ : فقد رَوَى محمدُ بنُ المُنتَشِرِ ، قالَ : سَأَلْتُ ابنَ عُمَرَ عن الطَّيْبِ
عندَ الإِحرامِ ، فقالَ : لأنْ أُطْلِيَ بالقَطِرانِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ ذلكِ . قلنا : تَمَامُ
الحديثِ ، قالَ : فَذَكَرْتُ ذلكَ لعائِشَةَ ، فقَالَتْ : يَرَحِمُ اللهُ أبا عبدِ الرحمنِ ،
قد كنتُ أَطِيبُ رسولَ اللهِ ﷺ ، فَيَطُوفُ في نِسَائِهِ ، ثم يُصْبِحُ يَنْصَحُ
طَبِيبًا^(٢) . فإذا صارَ الخَبَرُ حُجَّةً على مَنْ احتَجَّ به ، فإنْ فَعَلَ النَبِيُّ ﷺ
[٢١/٣ و] حُجَّةً على ابنِ عُمَرَ وغيرِهِ ، وقياسُهم يَنْطَلُ بالتَّكاحِ ، فإنَّ
الإِحرامَ يَمْنَعُ ابتداءَهُ دُونَ اسْتِدَامَتِهِ .

فصل : فإن طَيَّبَ ثَوْبَهُ ، فله اسْتِدَامَةُ لُبْسِهِ ، ما لم يَنْزِعْهُ ، فإن نَزَعَهُ
فليس له لُبْسُهُ ، فإن لَبَسَهُ اقْتَدَى ؛ لأنَّ الإِحرامَ يَمْنَعُ ابتداءَ الطَّيْبِ ولُبْسَ
المُطَيَّبِ ، دُونَ الاسْتِدَامَةِ . وكذا إن نَقَلَ الطَّيْبَ مِنْ مَوْضِعٍ مِنْ بَدَنِهِ
إلى مَوْضِعٍ ، يَفْتَدِي ؛ لأنَّهُ ابْتَدَأَ الطَّيْبَ . وكذا إن تَعَمَّدَ مَسَّهُ بِيَدِهِ ، أو
نَحَّاهُ عن مَوْضِعِهِ ثم رَدَّهُ إليه . فأما إن عَرَّقَ الطَّيْبُ ، أو ذَابَ بالشَّمْسِ ،
فسالَ إلى مَوْضِعٍ آخَرَ ، فلا شَيْءَ عليه ؛ لأنَّهُ ليس مِنْ فِعْلِهِ . قَالَتْ عائِشَةُ ،

وهل تَجِبُ الفِدْيَةُ به ؟ في آخِرِ بابِ الفِدْيَةِ ، عندَ قولِهِ : وليس له لُبْسُ ثَوْبٍ مُطَيَّبٍ .

(١) ماء بين الطائف ومكة ، وهي إلى مكة أدنى .

(٢) أخرجه البخاري ، في : باب إذا جامع ثم عاد ، من كتاب الطهارة . صحيح البخاري ١ / ٧٥ .

ومسلم ، في : باب الطيب للمحرم عند الإحرام ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٨٤٩ ، ٨٥٠ .

والنسائي ، في : باب الطواف على النساء في غسل واحد ، من كتاب الغسل . وفي : باب موضع الطيب ، من

كتاب الحج . المجتبى ١ / ١٧٢ ، ١٠٩ / ٥ .

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : كُنَّا نَخْرُجُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى مَكَّةَ فَنُضَمُّدُ جِبَاهَنَا بِالْمِسْكِ عِنْدَ الْإِحْرَامِ ، فَإِذَا عَرَقَتْ إِحْدَانَا سَالَ عَلَى وَجْهِهَا ، فَيَرَانَا النَّبِيُّ ﷺ ، فَلَا يَنْهَانَا . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ^(١) .

فصل : وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَلْبَسَ ثَوْبَيْنِ أَيْضُضَيْنِ نَظِيفَيْنِ ؛ إِزَارًا وَرِدَاءً ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « وَلْيُحْرِمِ أَحَدُكُمْ فِي إِزَارٍ وَرِدَاءٍ وَنَعْلَيْنِ » ^(٢) . وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَكُونَا نَظِيفَيْنِ ، إِمَّا جَدِيدَيْنِ ، أَوْ مَعْسُوكَيْنِ ؛ لِأَنَّا أَحْبَبْنَا لَهُ التَّنْظِيفَ فِي بَدَنِهِ ، فَكَذَلِكَ فِي ثِيَابِهِ ، كَشَاهِدِ الْجُمُعَةِ . وَالأَوَّلَى أَنْ يَكُونَا أَيْضُضَيْنِ ؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : « خَيْرُ ثِيَابِكُمُ الْبَيَاضُ ، فَالْبِسُوهَا أَحْيَاءَكُمْ ، وَكَفَنُوهَا فِيهَا مَوْتَكُمْ » . رَوَاهُ النَّسَائِيُّ ^(٣) بِمَعْنَاهُ .

فصل : وَيَتَجَرَّدُ عَنِ الْمَخِيطِ إِنْ كَانَ رَجُلًا ، فَأَمَّا الْمَرْأَةُ فَلَهَا لُبْسُ الْمَخِيطِ فِي الْإِحْرَامِ ؛ لِأَنَّ الْمُحْرِمَ مَمْنُوعٌ مِنْ لُبْسِهِ فِي شَيْءٍ مِنْ بَدَنِهِ ، وَهُوَ كُلُّ مَا يُخَاطُ عَلَى قَدْرِ الْمَلْبُوسِ عَلَيْهِ ، كَالْقَمِيصِ وَالسَّرَاوِيلِ وَالْبُرْنُسِ . وَلَوْ لَبَسَ إِزَارًا مُوَصَّلًا ، أَوْ أَتَشَحَّ بِثَوْبٍ مَخِيطٍ كَانَ جَائِزًا . وَسَنَذْكُرُ ذَلِكَ فِي مَوْضِعِهِ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

فائدتان ؛ إِحْدَاهُمَا ، قَوْلُهُ : وَيَلْبَسُ ثَوْبَيْنِ أَيْضُضَيْنِ نَظِيفَيْنِ ؛ إِزَارًا وَرِدَاءً . فَالرِّدَاءُ يَضَعُهُ عَلَى كَتِفَيْهِ ، وَالْإِزَارُ فِي وَسْطِهِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَذَكَرَ الْحَلْوَانِيُّ فِي « التَّبَصُّرَةِ » ، إِخْرَاجَ كَتِفِهِ الْأَيْمَنِ مِنَ الرِّدَاءِ أَوَّلَى . الثَّانِيَةُ ، يَجُوزُ إِحْرَامُهُ فِي

(١) فِي : بَابِ مَا يَلْبَسُ الْحَرَمَ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ١ / ٤٢٥ .

(٢) أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي : الْمُسْنَدِ ٣٤ / ٢ .

(٣) تَقَدَّمَ تَحْرِيجهُ فِي ٢٧٤ / ٥ .

وَيُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ ، وَيُحْرَمَ عَقِيبَهُمَا .

المقنع

الشرح الكبير

١١٥٧ - مسألة : (وَيُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ ، وَيُحْرَمَ عَقِيبَهُمَا)
المُسْتَحَبُّ أَنْ يُحْرَمَ عَقِيبَ الصَّلَاةِ ، فَإِنْ حَضَرَتْ صَلَاةٌ مَكْتُوبَةٌ ، أُحْرِمَ
عَقِيبُهَا ، وَإِلَّا صَلَّى رَكَعَتَيْنِ تَطَوُّعًا وَأُحْرِمَ عَقِيبَهُمَا . وَهَذَا قَوْلُ عَطَاءٍ ،
وِطَاوُسٍ ، وَمَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَالثَّوْرِيِّ ، وَأَبِي حَنِيفَةَ ، وَإِسْحَاقَ ،
وَأَبِي ثَوْرٍ ، وَابْنِ الْمُنْذِرِ ، وَرَوَى عَنْ ابْنِ عُمرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ . وَقَدْ رَوَى
عَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّ الْإِحْرَامَ عَقِيبَ الصَّلَاةِ ، وَإِذَا اسْتَوَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ ، وَإِذَا بَدَأَ
بِالسَّيْرِ ، سَوَاءٌ ؛ لِأَنَّ الْجَمِيعَ مَرْوِيُّ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ طُرُقٍ صَحِيحَةٍ .
قَالَ الْأَثَرُ : سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ : أَيُّمَا أَحَبُّ إِلَيْكَ ؛ الْإِحْرَامُ فِي دُبْرِ الصَّلَاةِ ،
أَوْ إِذَا اسْتَوَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ ^(١) ؟ قَالَ : كُلُّ ذَلِكَ ^(٢) قَدْ جَاءَ ، فِي دُبْرِ الصَّلَاةِ ،
وَإِذَا عَلَا الْبَيْدَاءُ ، وَإِذَا اسْتَوَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ . فَوَسَّعَ فِي ذَلِكَ كُلَّهُ . قَالَ
ابْنُ عُمرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : أَهْلُ النَّبِيِّ ﷺ حِينَ اسْتَوَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ قَائِمَةٌ .

الإنصاف

ثَوْبٍ وَاحِدٍ . قَالَ فِي « التَّبَصُّرَةِ » : بَعْضُهُ عَلَى عَاتِقِهِ .

قوله : وَيُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ ، وَيُحْرَمُ عَقِيبَهُمَا . الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ
أَنْ يُحْرَمَ عَقِيبَ صَلَاةٍ ؛ [٢٧٢/١] إِمَّا مَكْتُوبَةٍ أَوْ نَفْلٍ . نَصَّ عَلَيْهِ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ
الْأَصْحَابِ . وَعَنْهُ ، يُسْتَحَبُّ أَنْ يُحْرَمَ عَقِيبَ مَكْتُوبَةٍ فَقَطْ ، وَإِذَا رَكِبَ وَإِذَا سَارَ
سَوَاءً . وَاخْتَارَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ ، أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ أَنْ يُحْرَمَ عَقِيبَ فَرَضٍ إِنْ كَانَ
وَقْتَهُ ، وَإِلَّا فَلَيْسَ لِلْإِحْرَامِ صَلَاةٌ تَخُصُّهُ .

(١) فِي م : رَاحَتُهُ .

(٢) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ .

وروى ابن عباس، وأنس، رضى الله عنهما، نحوه. رواه البخاري^(١). والأولى [٢١/٣] الإحرام عقيب الصلاة؛ لما روى سعيد بن جبيرة، قال: ذكرت لابن عباس إهلال رسول الله ﷺ، فقال: أوجب رسول الله ﷺ الإحرام حين فرغ من صلاته، ثم خرج، فلما ركب رسول الله ﷺ راحلته، واستوت به قائمة، أهل، فأدرك ذلك منه قوم، فقالوا: أهل حين استوت به راحلته. وذلك أنهم لم يذكروا إلا ذلك، ثم سار حتى علا البيداء، فأهل، فأدرك ذلك منه ناس، فقالوا: أهل حين علا البيداء. رواه أبو داود^(٢)، والأثر. وهذا لفظه. وهذا فيه بيان وزيادة علم، فتعين حمل الأمر عليه، ولو لم يقله ابن عباس،

الشرح الكبير

فائدة: لا يصلى الركعتين في وقت نهى. على الصحيح من المذهب، وعليه الأصحاب. وقال في «الفرع»: «ويتوجه فيه الخلاف الذى فى صلاة الاستسقاء فى وقت النهى، وقد مر، ولا يصليهما أيضا من عدم الماء والتراب».

الإنصاف

- (١) حديث ابن عباس أخرجه البخارى، فى: باب ما يلبس المحرم من الثياب والأردية والأزر، من كتاب الجهاد. صحيح البخارى ٢ / ١٦٩. كما أخرجه الإمام أحمد، فى: المسند ١ / ٢٦٠.
- وحديث أنس أخرجه البخارى، فى: باب من بات بذى الخليفة حتى أصبح، وباب التحميد والتسبيح والتكبير قبل الإهلال...، من كتاب الحج. صحيح البخارى ٢ / ١٧٠، ١٧١. كما أخرجه أبو داود، فى: باب وقت الإحرام، من كتاب المناسك. سنن أبى داود ١ / ٤١١.
- وحديث ابن عمر أخرجه البخارى، فى: باب من أهل حين استوت به راحلته، من كتاب الحج. صحيح البخارى ٢ / ١٧١. كما أخرجه مسلم، فى: باب الإهلال من حيث تنبث الراحلة، من كتاب الحج. صحيح مسلم ٢ / ٨٤٥. وأبو داود، فى: باب فى وقت الإحرام، من كتاب المناسك. سنن أبى داود ١ / ٤١٠، ٤١١. والنسائى، فى: باب العمل فى الإهلال، من كتاب المناسك. المجتبى ٥ / ١٢٧. وابن ماجه، فى: باب الإحرام، من كتاب المناسك. سنن ابن ماجه ٢ / ٩٧٣. والإمام مالك، فى: باب العمل فى الإهلال، من كتاب الحج. الموطأ ١ / ٣٣٢، ٣٣٣. والإمام أحمد، فى: المسند ٢ / ١٧، ١٨، ٢٩، ٣٦، ٣٧.
- (٢) فى: باب فى وقت الإحرام، من كتاب المناسك. سنن أبى داود ١ / ٤١٠.

وَيَنْوِي الْإِحْرَامَ بِنُسْكَ مُعَيَّنٍ ، وَلَا يَنْعَقِدُ إِلَّا بِالنِّيَّةِ ، المقنع

الشرح الكبير

لَتَعَيَّنَ حَمْلُ الْأَمْرِ عَلَيْهِ ؛ جَمْعًا بَيْنَ الْأَخْبَارِ الْمُخْتَلِفَةِ ، وَعَلَى سَبِيلِ
الاسْتِخْبَابِ . وَكَيْفَمَا أُحْرِمَ جَاز ، لَا نَعْلَمُ أَحَدًا خَالَفَ فِي ذَلِكَ .

١١٥٨ - مسألة : (وَيَنْوِي الْإِحْرَامَ بِنُسْكَ مُعَيَّنٍ ، وَلَا يَنْعَقِدُ إِلَّا
بِالنِّيَّةِ) يُسْتَحَبُّ أَنْ يُعَيَّنَ مَا يُحْرِمُ بِهِ مِنَ الْأَنْسَاكِ . وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ . وَقَالَ
الشافعيُّ ، فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ : الْإِطْلَاقُ أَوْلَى ؛ لِمَا رَوَى طَاوُسٌ ، قَالَ : خَرَجَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْمَدِينَةِ ، لَا يُسَمَّى حَجًّا ، يَنْتَظِرُ الْقَضَاءَ ، فَزَلَّ عَلَيْهِ
الْقَضَاءُ ، وَهُوَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، فَأَمَرَ أَصْحَابَهُ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ أَهْلٌ ، وَلَمْ
يَكُنْ مَعَهُ هَدًى ، أَنْ يَجْعَلُوهَا عُمْرَةً ^(١) . وَلَأَنَّ ذَلِكَ أَحْوَطٌ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَأْمَنُ
الْإِحْصَارَ ، أَوْ تَعَذُّرَ فِعْلِ الْحَجِّ ، فَيَجْعَلَهَا عُمْرَةً . وَلَنَا ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ
أَمَرَ أَصْحَابَهُ بِالْإِحْرَامِ بِنُسْكَ مُعَيَّنٍ ، فَقَالَ : « مَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يُهْلَ
بِحَجٍّ ، «وَعُمْرَةٍ» ، فَلْيُهْلَ ، وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُهْلَ بِحَجٍّ فَلْيُهْلَ ، وَمَنْ أَرَادَ
أَنْ يُهْلَ بِعُمْرَةٍ فَلْيُهْلَ » ^(٢) . وَالنَّبِيُّ ﷺ وَأَصْحَابُهُ إِنَّمَا أُحْرِمُوا بِمُعَيَّنٍ ؛
لِمَا نَذَرُوهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ ، وَلَأَنَّ أَصْحَابَ النَّبِيِّ
ﷺ الَّذِينَ كَانُوا مَعَهُ فِي صُحْبَتِهِ يَطْلُبُونَ عَلَى أَحْوَالِهِ وَيَقْتَدُونَ بِهِ ، أَعْلَمُ

تنبيهان ؛ الأولُ ، قوله : وَيَنْوِي الْإِحْرَامَ بِنُسْكَ مُعَيَّنٍ ، وَلَا يَنْعَقِدُ إِلَّا بِالنِّيَّةِ . الإنصاف

(١) أخرجه الإمام الشافعي في مسنده ، انظر : الباب السابع في الأفراد والقران والتمتع ، من كتاب الحج ، في
ترتيب السندی لمسند الشافعي ١ / ٣٧٢ .

(٢) (٢ - ٢) في م : « أو عمره » .

(٣) تقدم تخريجه في صفحة ١١١ من حديث عائشة .

الشرح الكبير به من طاوس ، ثم إن حديثه مُرْسَلٌ ، والشافعي لا يَحْتَجُّ بالمراسيل ، فكيف صار إليه مع مُخَالَفَةِ الرِّوَايَاتِ الصَّحِيحَةِ الْمُسْنَدَةِ ، والاحتياطُ مُمَكِّنٌ ، بأن يجعلها عُمَرَةً ، فإن شاء كان مُتَمَتِّعًا ، وإن شاء أَدْخَلَ عليها الْحَجَّ ، فصار قَارِنًا .

فصل : وَيَتَنَوَى الْإِحْرَامَ بَقَلْبِهِ ، وَلَا يَتَعَقَّدُ إِلَّا بِالنِّيَّةِ ؛ لقول النبي ﷺ : « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ » ^(١) . ولأنها عِبَادَةٌ مَخْصُصَةٌ ، فَانْفَقَرَتْ إِلَى النِّيَّةِ ، كالصَّلَاةِ . فَإِنْ لَبَّى مِنْ غَيْرِ نِيَّةٍ لَمْ يَصِرْ مُحْرِمًا ؛ لِمَا ذَكَرْنَا . وَإِنْ اقْتَصَرَ عَلَى النِّيَّةِ ، كَفَاهُ ذَلِكَ . وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَا يَتَعَقَّدُ بِمُجَرَّدِ النِّيَّةِ حَتَّى يُضَافَ إِلَيْهَا التَّلْبِيَةُ ، أَوْ سَوْقُ الْهَدْيِ ؛ لِمَا رَوَى خَلَادُ بْنُ السَّائِبِ الْأَنْصَارِيُّ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، قَالَ : « جَاءَنِي جَبْرِيلُ ، فَقَالَ : يَا مُحَمَّدُ ، مُرْ أَصْحَابَكَ أَنْ يَرْفَعُوا أَصْوَاتَهُمْ بِالتَّلْبِيَةِ » . قَالَ التِّرْمِذِيُّ ^(٢) : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ . وَلِأَنَّهَا عِبَادَةٌ ذَاتُ تَحْرِيمٍ وَتَحْلِيلٍ ، فَكَانَ لَهَا نَظْقٌ وَاجِبٌ ، كَالصَّلَاةِ ، وَلِأَنَّ الْهَدْيَ [٢٢/٣ د]

الإِنْصَافُ قَالَ ابْنُ مُتَجَّى : إِنْ قِيلَ : الْإِحْرَامُ مَا هُوَ ؟ فَإِنْ قِيلَ : النِّيَّةُ . قِيلَ : فَكَيْفَ يَتَنَوَى

(١) تقدم تخريجه في ٣٠٨/١ .

(٢) في : باب ما جاء في رفع الصوت بالتلبية ، من أبواب الحج . عارضة الأحوذى ٤٧/٤ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب كيف التلبية ، من كتاب الحج . سنن أبي داود ٤٢١/١ . والنسائي ، في : باب رفع الصوت بالإهلال ، من كتاب المناسك . المجتبى ١٢٥/٥ ، وابن ماجه ، في : باب رفع الصوت بالتلبية ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٩٧٥/٢ . والدارمي ، في : باب في رفع الصوت بالتلبية ، من كتاب المناسك . سنن الدارمي ٣٤/٢ . والإمام مالك ، في : باب رفع الصوت بالإهلال ، من كتاب الحج . الموطأ ٣٣٤/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٥٥/٤ .

وَيَشْتَرِطُ ، فَيَقُولُ : اللَّهُمَّ إِنِّي أُرِيدُ التُّسُكَ الْفُلَانِيَّ ، فَيَسِّرُهُ لِي ،

المقنع

الشرح الكبير

وَالْأُضْحِيَّةَ لَا يَجِبَانِ بِمَجَرَّدِ النَّيَّةِ ، كَذَلِكَ التُّسُكُ . وَلَنَا ، أَنَّهَا عِبَادَةٌ لَيْسَ فِي آخِرِهَا نُطْقٌ وَاجِبٌ ، فَلَمْ يَكُنْ فِي أَوَّلِهَا ، كَالصِّيَامِ . وَالْخَيْرُ الْمُرَادُ بِهِ الِاسْتِحْبَابُ ، فَإِنَّ مَنْطُوقَهُ رَفْعُ الصَّوْتِ ، وَلَا خِلَافَ فِي عَدَمِ وُجُوبِهِ ، فَمَا هُوَ مِنْ ضَرُورَتِهِ أَوَّلَى ، وَلَوْ وَجَبَ النَّطْقُ لَمْ يَلْزَمْ كَوْنُهُ شَرْطًا ، فَإِنَّ كَثِيرًا مِنْ وَاجِبَاتِ الْحَجِّ غَيْرُ مُشْتَرِطَةٍ فِيهِ ، وَالصَّلَاةُ فِي آخِرِهَا نُطْقٌ وَاجِبٌ ، بِخِلَافِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ . وَأَمَّا الْهَدْيُ وَالْأُضْحِيَّةُ فَايْجَابُ مَالٍ ، فَهُوَ يُشَبِّهُ النَّذْرَ ، بِخِلَافِ الْحَجِّ ؛ لِأَنَّهُ عِبَادَةٌ بَدَنِيَّةٌ . فَعَلَى هَذَا لَوْ نَطَقَ بِغَيْرِ مَا نَوَاهُ ، نَحْوُ أَنْ يَنْوِيَ الْعُمْرَةَ ، فَيَسْبِقُ لِسَانُهُ إِلَى الْحَجِّ ، أَوْ بِالْعَكْسِ ، انْعَقَدَ مَا نَوَاهُ دُونَ مَا لَفَظَ بِهِ . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : أَجْمَعَ كُلُّ مَنْ نَحْفَظُ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى هَذَا . وَذَلِكَ لِأَنَّ الْوَاجِبَ النَّيَّةَ ، وَعَلَيْهَا الْاعْتِمَادُ ، وَاللَّفْظُ لَا عِبْرَةَ بِهِ ، فَلَمْ يُؤْثَرْ ، كَمَا لَا يُؤْثَرُ اخْتِلَافُ النَّيَّةِ فِيمَا يُعْتَبَرُ لَهُ اللَّفْظُ دُونَ النَّيَّةِ . فَإِنْ لَبَّى ، أَوْ سَاقَ الْهَدْيَ مِنْ غَيْرِ نِيَّةٍ ، لَمْ يَنْعَقِدْ إِحْرَامُهُ ؛ لِأَنَّ مَا اعْتَبِرَتْ لَهُ النَّيَّةُ لَا يَنْعَقِدُ بِدُونِهَا ، كَالصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ .

١١٥٩ - مسألة : (وَيَشْتَرِطُ ، فَيَقُولُ : اللَّهُمَّ إِنِّي أُرِيدُ التُّسُكَ

الإنصاف

النَّيَّةَ ، وَنِيَّةُ النَّيَّةِ لَا تَجِبُ ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّسْلُسِ ؟ وَإِنْ قِيلَ : التَّجَرُّدُ . فَالتَّجَرُّدُ لَيْسَ رُكْنًا فِي الْحَجِّ ، وَلَا شَرْطًا وَفَاقًا ، وَالْإِحْرَامُ ، قِيلَ : إِنَّهُ أَحَدُهُمَا . فَالْجَوَابُ ، أَنَّ الْإِحْرَامَ النَّيَّةَ ، وَالتَّجَرُّدَ هَيْئَةً لَهَا . وَالنَّيَّةُ لَا تَجِبُ لَهَا النَّيَّةُ . وَقَوْلُ الْمُصَنِّفِ هُنَا : وَيَنْوِي الْإِحْرَامَ بِتُسُكٍ مُعَيَّنٍ . مَعْنَاهُ ، يَنْوِي بَيْنَتَهُ تُسُكًا مُعَيَّنًا . وَالْأَشْبَهُ ، أَنَّهُ شَرْطٌ ، كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ بَعْضُ أَصْحَابِنَا ؛ كَنِيَّةِ الْوُضُوءِ . انْتَهَى . الثَّانِي ، ظَاهِرُ قَوْلِهِ : وَيَشْتَرِطُ - أَيْ يُسْتَحَبُّ - فَيَقُولُ : اللَّهُمَّ إِنِّي أُرِيدُ التُّسُكَ الْفُلَانِيَّ . إِلَى آخِرِهِ ،

المنع وَتَقَبَّلَهُ مِنِّي ، فَإِنْ حَبَسَنِي حَابِسٌ ، فَمَحَلِّي حَيْثُ حَبَسْتَنِي .

الشرح الكبير

الفُلَانِيَّ ، فَيَسِّرُهُ لِي ، وَتَقَبَّلَهُ مِنِّي ، وَإِنْ حَبَسَنِي حَابِسٌ ، فَمَحَلِّي حَيْثُ حَبَسْتَنِي (فَإِنْ أَرَادَ التَّمَتُّعُ قَالَ : اللَّهُمَّ إِنِّي أُرِيدُ الْعُمْرَةَ ، فَيَسِّرْهَا لِي ، وَتَقَبَّلْهَا مِنِّي ، وَإِنْ حَبَسَنِي حَابِسٌ فَمَحَلِّي حَيْثُ حَبَسْتَنِي . وَإِنْ أَرَادَ الْإِفْرَادَ ، قَالَ : اللَّهُمَّ إِنِّي أُرِيدُ الْحَجَّ فَيَسِّرُهُ لِي وَتَقَبَّلَهُ مِنِّي . وَيَشْتَرِطُ . وَإِنْ أَرَادَ الْقِرَانَ قَالَ : اللَّهُمَّ إِنِّي أُرِيدُ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ فَيَسِّرْهُمَا لِي ، وَتَقَبَّلْهُمَا مِنِّي . وَيَشْتَرِطُ . وَهَذَا الْاِشْتِرَاطُ مُسْتَحَبٌّ . وَيُقِيدُ هَذَا الشَّرْطُ شَيْئَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا ، أَنَّهُ إِذَا عَاقَهُ عَدُوٌّ أَوْ مَرَضٌ أَوْ ذَهَابُ نَفَقَةٍ وَنَحْوُهُ ، أَنَّ لَهُ التَّحْلُلَ . وَالثَّانِي ، أَنَّهُ مَتَى حَلَّ بِذَلِكَ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ . وَمِمَّنْ رَأَى الْاِشْتِرَاطَ فِي الْإِحْرَامِ ؛ عُمَرُ ، وَعَلِيٌّ ، وَابْنُ مَسْعُودٍ ، وَعَمَّارٌ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ . وَبِهِ قَالَ عُبَيْدَةُ السَّلْمَانِيُّ ، وَعَلَقَمَةُ ، وَالْأَسْوَدُ ، وَشُرَيْحٌ ، وَسَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ ، وَعَطَاءٌ ، وَعِكْرِمَةُ ، وَالشَّافِعِيُّ بِالْعِرَاقِ . وَأَنْكَرَهُ ابْنُ عُمَرَ ، وَطَاوُسٌ ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ ، وَالزُّهْرِيُّ ، وَمَالِكٌ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ . وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ ، أَنَّ الْاِشْتِرَاطَ يُقِيدُ سُقُوطَ الدَّمِ ، فَأَمَّا التَّحْلُلُ فَهُوَ ثَابِتٌ عِنْدَهُ بِكُلِّ إِخْصَارٍ . وَاحْتَجُّوا بِأَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يُنْكِرُ الْاِشْتِرَاطَ ، وَيَقُولُ : حَسْبُكُمْ سُنَّةُ نَبِيِّكُمْ ﷺ . وَلَأنَّهَا عِبَادَةٌ تَجِبُ بِأَضَلِّ الشَّرْعِ ، فَلَمْ يُفِذْ الْاِشْتِرَاطُ فِيهَا ، كَالصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ . وَلَنَا ، مَا رَوَتْ عَائِشَةُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، قَالَتْ : دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى ضُبَاعَةَ بِنْتِ الزُّبَيْرِ ، فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ

الإنصاف

أَنَّهُ يَقُولُ ذَلِكَ بِلِسَانِهِ ، أَوْ مَا فِي مِغْنَاهُ . وَهُوَ صَحِيحٌ ، فَلَا يَصِحُّ الْاِشْتِرَاطُ بِقَبْلِهِ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ ، وَقَطَعَ بِهِ كَثِيرٌ مِنْهُمْ . وَقِيلَ :

الله، إني أريدُ الحَجَّ ، وأنا شاكِيةٌ . فقالَ النبي ﷺ : « حُجِّي ، وَاشْتَرِطِي أَنْ [٢٢/٣ ظ] مَحِلِّي حَيْثُ حَبَسْتَنِي » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(١) . وعن ابنِ عباسٍ ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا ، أَنَّ ضُبَاعَةَ أَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ ، فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إني أريدُ الحَجَّ ، فكيفَ أقولُ ؟ قَالَ : « قُولِي : لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ ، وَمَحِلِّي مِنَ الْأَرْضِ حَيْثُ تَحْبِسُنِي ، فَإِنَّ لَكَ عَلَى رَبِّكَ مَا اسْتَشْنَيْتَ » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(٢) . وَلَا قَوْلَ لِأَحَدٍ مَعَ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ ، فَكَيْفَ يُعَارِضُ بِقَوْلِ ابْنِ عُمَرَ ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ حَدِيثٌ لَكَانَ قَوْلُ الْخَلِيفَتَيْنِ الرَّاشِدَيْنِ مَعَ مَنْ قَدْ ذَكَرْنَا قَوْلَهُ مِنْ فُقَهَاءِ الصَّحَابَةِ أَوْلَى مِنْ قَوْلِ ابْنِ عُمَرَ .

يَصِحُّ ؛ لِأَنَّهُ تَابِعٌ لِلْإِحْرَامِ ، وَيَنْعَقِدُ بِالنِّيَّةِ . فَكَذَا الْاِشْتِرَاطُ . وَهُمَا اخْتِمَا لَأَنْ مُطْلَقَانِ فِي « الْمُعْنَى » ، وَ « الشَّرْحِ » ، وَ « الزَّرْكَشِيِّ » . وَاسْتَحَبَّ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ الْاِشْتِرَاطَ لِلْخَائِفِ فَقَطْ . وَنَقَلَ أَبُو دَاوُدَ ، إِنْ اشْتَرَطَ فَلَا بَأْسَ .

فائدة : الْاِشْتِرَاطُ يُفِيدُ شَيْئَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا ، إِذَا عَاقَهُ عَدُوٌّ ، أَوْ مَرَضٌ ، أَوْ ذَهَابُ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ الْأَكْفَاءِ فِي الدِّينِ ... ، مِنْ كِتَابِ النِّكَاحِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٧ / ٩ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ جَوَازِ اشْتِرَاطِ الْحَرَمِ التَّحْلِلِ بَعْدَ الْمَرَضِ وَنَحْوِهِ ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٢ / ٨٦٧ ، ٨٦٨ .

كَمَا أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ كَيْفٍ يَقُولُ إِذَا اشْتَرَطَ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . الْمَجْتَبَى ٥ / ١٣١ . وَابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ الشَّرْطِ فِي الْحَجِّ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنِ ابْنِ مَاجَهَ ٢ / ٩٧٩ ، ٩٨٠ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٦ / ١٦٤ ، ٢٠٢ ، ٣٤٩ ، ٣٦٠ ، ٤٢٠ .

(٢) فِي : بَابِ جَوَازِ اشْتِرَاطِ الْحَرَمِ التَّحْلِلِ بَعْدَ الْمَرَضِ وَنَحْوِهِ ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٢ / ٨٦٨ . كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ الْاِشْتِرَاطِ فِي الْحَجِّ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ١ / ٤١١ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي الْاِشْتِرَاطِ فِي الْحَجِّ ، مِنْ أَبْوَابِ الْحَجِّ . عَارِضَةُ الْأَوْحَادِيِّ ٤ / ١٧٠ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ كَيْفٍ إِذَا اشْتَرَطَ ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . الْمَجْتَبَى ٥ / ١٣٠ . وَابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ الشَّرْطِ فِي الْحَجِّ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنِ ابْنِ مَاجَهَ ٢ / ٩٨٠ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ الْاِشْتِرَاطِ فِي الْحَجِّ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنِ الدَّارِمِيِّ ٢ / ٣٥٠ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ١ / ٣٣٧ ، ٣٥٢ .

المقنع وَهُوَ مُخَيَّرٌ بَيْنَ التَّمَتُّعِ وَالْإِفْرَادِ وَالْقِرَانِ ،.....

الشرح الكبير

إِذَا ثَبَتَ هَذَا ، فَإِنَّ غَيْرَ هَذَا اللَّفْظِ مِمَّا يُؤَدِّي مَعْنَاهُ ، يَقُومُ مَقَامَهُ ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ الْمَعْنَى ، وَاللَّفْظُ إِنَّمَا أُريدَ لِتَأْدِيَةِ الْمَعْنَى . قَالَ إِبْرَاهِيمُ : خَرَجْنَا مَعَ عُلْقَمَةَ وَهُوَ يُريدُ الْعُمْرَةَ ، فَقَالَ : اللَّهُمَّ إِنِّي أُريدُ الْعُمْرَةَ ، إِنْ تيسَّرَتْ ، وَإِلَّا فَلَاحِرَجٍ عَلَيَّ . وَكَانَ شُرَيْحٌ يَقُولُ : اللَّهُمَّ قَدْ عَرَفْتَ نِيَّتِي ، وَمَا أُريدُ ، فَإِنْ كَانَ أَمْرًا تَبَيَّنَ فَهُوَ أَحَبُّ إِلَيَّ ، وَإِلَّا فَلَاحِرَجٍ عَلَيَّ . وَقَالَتْ عَائِشَةُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، لِعُرْوَةَ : قُلْ : اللَّهُمَّ إِنِّي أُريدُ الْحَجَّ ، وَإِيَّاهُ نَوَيْتُ ، فَإِنْ تيسَّرَ ، وَإِلَّا فَعُمْرَةٌ . فَإِنْ نَوَى الْإِشْتِرَاطَ وَلَمْ يَتَلَفَّظْ بِهِ ، اخْتَمَلَ أَنْ يَصِحَّ ؛ لِأَنَّهُ تَابِعٌ لِعَقْدِ الْإِحْرَامِ ، وَالْإِحْرَامُ يَنْعَقِدُ بِالنِّيَّةِ ، فَكَذَلِكَ تَابِعُهُ ، وَاخْتَمَلَ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ الْقَوْلِ ؛ لِأَنَّهُ اشْتَرِاطٌ ، فَاعْتَبِرْ فِيهِ الْقَوْلُ ، كَالْإِشْتِرَاطِ فِي النَّذْرِ وَالْإِعْتِكَافِ وَالْوُقُوفِ ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ : « قَوْلِي مَحَلِّي مِنَ الْأَرْضِ حَيْثُ تَخَبَّسْتَنِي » .

١١٦٠ - مسألة : (وَهُوَ مُخَيَّرٌ بَيْنَ التَّمَتُّعِ وَالْإِفْرَادِ وَالْقِرَانِ) لَا خِلَافَ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي جَوَازِ الْإِحْرَامِ بِأَيِّ الْأَنْسَاكِ الثَّلَاثَةِ شَاءَ ، وَقَدْ دَلَّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُ عَائِشَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ،

الإنصاف

نَفَقَةً ، أَوْ نَحْوَهُ ، جَازَ لَهُ التَّحُلُّلُ . الثَّانِي ، لَا شَيْءَ عَلَيْهِ بِالتَّحُلُّلِ . وَصَرَّحَ الْمُصَنِّفُ بِذَلِكَ فِي آخِرِ بَابِ الْفَوَاتِ وَالْإِحْصَارِ ، لَكِنْ قَوْلُنَا : جَازَ لَهُ التَّحُلُّلُ . هُوَ الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ الْأَكْثَرُ ؛ مِنْهُمْ الْقَاضِي ، وَأَبُو الْخَطَّابِ ، وَالْمُصَنِّفُ ، وَغَيْرُهُمْ . وَقَالَ الزَّرْكَشِيُّ : ظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ ، وَصَاحِبِ « التَّلْخِيسِ » ، وَأَيُّ الْبَرَكَاتِ ، أَنَّهُ يَحِلُّ بِمُجَرَّدِ الْحَضَرِ . وَهُوَ ظَاهِرُ الْحَدِيثِ .

وَأَفْضَلُهَا التَّمَتُّعُ ، ثُمَّ الْإِفْرَادُ . وَعَنْهُ ، إِنْ سَاقَ الْهَدْيَ ، فَالْقِرَانَ الْمُقْنَعِ . ثُمَّ التَّمَتُّعُ .

الشرح الكبير

فَمِنَّا مَنْ أَهَلَ بِعُمْرَةٍ ، وَمِنَّا مَنْ أَهَلَ بِحَجٍّ وَعُمْرَةٍ ، وَمِنَّا مَنْ أَهَلَ بِحَجٍّ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(١) . فَذَكَرَتِ التَّمَتُّعُ وَالْقِرَانَ وَالْإِفْرَادَ .

١١٦١ - مسألة : (وَأَفْضَلُهَا التَّمَتُّعُ ، ثُمَّ الْإِفْرَادُ) ثُمَّ الْقِرَانُ (وَعَنْهُ ، إِنْ سَاقَ الْهَدْيَ ، فَالْقِرَانُ أَفْضَلُ ، ثُمَّ التَّمَتُّعُ) أَفْضَلُ الْأَنْسَاكِ التَّمَتُّعُ ، ثُمَّ الْإِفْرَادُ ، ثُمَّ الْقِرَانُ . وَمِمَّنْ رَوَى عَنْهُ اخْتِيَارُ التَّمَتُّعِ ؛ ابْنُ عُمَرَ ، وَابْنُ عَبَّاسٍ ، وَابْنُ الزُّبَيْرِ ، وَعَائِشَةُ ، وَالْحَسَنُ ، وَعَطَاءٌ ، وَطَاوُسٌ ، وَمُجَاهِدٌ ، وَجَابِرُ بْنُ زَيْدٍ ، وَسَالِمٌ ، وَالْقَاسِمُ ، وَعِكْرِمَةُ ، وَأَحَدُ قَوْلِي الشَّافِعِيِّ . وَرَوَى الْمَرْوُذِيُّ عَنْ أَحْمَدَ ، إِنْ سَاقَ الْهَدْيَ ، فَالْقِرَانُ أَفْضَلُ ، وَإِنْ لَمْ يَسْقِهِ ، فَالتَّمَتُّعُ أَفْضَلُ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَرَنَ حِينَ سَاقَ الْهَدْيَ ، وَمَنَعَ كُلَّ مَنْ سَاقَ الْهَدْيَ مِنَ الْحِلِّ حَتَّى يَنْحَرَهُ هَذِيهِ . وَذَهَبَ الثَّوْرِيُّ ،

الإيضاح

قوله : وَأَفْضَلُهَا التَّمَتُّعُ ، ثُمَّ الْإِفْرَادُ . هَذَا الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ . نَصَّ عَلَيْهِ مِرَارًا كَثِيرَةً ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ . قَالَ فِي رِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ ، وَصَالِحٌ : يَخْتَارُ الْمُتَمَتُّعَ ؛ لِأَنَّهُ آخِرُ مَا أَمَرَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ . وَهُوَ مِنْ مُفْرَدَاتِ الْمَذْهَبِ . وَعَنْهُ ، إِنْ سَاقَ الْهَدْيَ ،

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ كَيْفِ تَهْلُ الْحَائِضُ بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْحَيْضِ ، وَفِي : بَابِ التَّمَتُّعِ وَالْإِفْرَادِ وَالْإِفْرَادُ بِالْحَجِّ ... ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ ، وَفِي : بَابِ حُجَّةِ الْوَدَاعِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَغَازِي . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٨٧ / ١ ، ١٧٥ / ٢ ، ٢٢٥ / ٥ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ بَيَانِ وَجْهِ الْإِحْرَامِ ... ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٨٧٠ / ٢ - ٨٧٣ .

كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي إِفْرَادِ الْحَجِّ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ٤١٢ / ١ . وَالْإِمَامُ مَالِكٌ ، فِي : بَابِ إِفْرَادِ الْحَجِّ ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . الْمُوطَأُ ٣٣٥ / ١ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ١١٩ / ٦ . وَتَقْدِمُ بَعْضُهُ فِي صَفْحَةِ ١١١ .

وأصحاب الرأي إلى اختيار القرآن ؛ لما روى أنس ، رضى الله عنه ، قال : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَهْلُ بَيْتِهِ جَمِيعًا : « لَبَّيْكَ عُمْرَةً وَحَجًّا » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(١) وحديث الضُّبِّي ^(٢) بن مَعْبُدٍ ، حين أُحْرِمَ بهما ، فَاتَى عُمَرَ فَسَأَلَهُ ، فَقَالَ : هُدَيْتَ [٢٣/٣] لِسُنَّةِ نَبِيِّكَ ﷺ ^(٣) . وَرَوَى عَنْ مَرْوَانَ ابْنَ الْحَكَمِ ، قَالَ : كُنْتُ جَالِسًا عِنْدَ عَثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ ، فَسَمِعَ عَلِيًّا يُلَبِّي بِعُمْرَةٍ وَحَجٍّ ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ ، فَقَالَ : أَلَمْ نَكُنْ نَهَيْنَا عَنْ هَذَا ؟ قَالَ : بَلَى ، وَلَكِنْ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُلَبِّي بِهِمَا جَمِيعًا ، فَلَمْ أَكُنْ أَدْعُ قَوْلَ ^(٤) رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِقَوْلِكَ . رَوَاهُ سَعِيدٌ ^(٥) . وَلِأَنَّ الْقِرَانَ مُبَادَرَةٌ إِلَى فِعْلِهِ

الشرح الكبير

فَالْقِرَانُ أَفْضَلُ ، ثُمَّ التَّمَتُّعُ . رَوَاهَا الْمَرْوُذِيُّ . وَاخْتَارَهَا الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ . وَقَالَ : هُوَ الْمَذْهَبُ . وَقَالَ : إِنْ اعْتَمَرَ وَحَجًّا فِي سَفَرَتَيْنِ ، أَوْ اعْتَمَرَ قَبْلَ أَشْهُرِ الْحَجِّ ، فَلِإِفْرَادِ أَفْضَلُ بِاتِّفَاقِ الْأُئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ . وَنَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ فِي الصُّورَةِ الْأُولَى . وَذَكَرَهُ

الإنصاف

(١) أخرجه البخاري ، في : باب بعث علي بن أبي طالب ... إلى اليمن ، من كتاب المغازي . صحيح البخاري ٢٠٨ / ٥ . ومسلم ، في : باب في الإفراد والقران ، وباب إهلال النبي ﷺ وهدية ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٩٠٥ ، ٩١٥ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في الإقران ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤١٧ . والترمذي ، في : باب ما جاء في الجمع بين الحج والعمرة ، من أبواب الحج . عارضة الأحوذى ٤ / ٣٨ . والنسائي ، في : باب القران ، من كتاب المناسك . المجتبى ٥ / ١١٦ ، ١١٧ . وابن ماجه ، في : باب الإحرام ، وباب من قرن الحج والعمرة ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢ / ٩٧٣ ، ٩٨٩ . والدارمي ، في : باب في القران ، من كتاب المناسك . سنن الدارمي ٢ / ٧٠ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٥٣ ، ٩٩ / ٣ ، ١٠٠ ، ١٨٧ . (٢) في م : « الضبي » .

(٣) تقدم تخريجه في صفحة ٨ .

(٤) سقط من : الأصل .

(٥) وأخرجه البخاري ، في : باب التمتع والإقران والإفراد بالحج ... ، من كتاب الحج . صحيح البخاري ٢ / ١٧٥ ، ١٧٦ . والنسائي ، في : باب القران ، من كتاب المناسك . المجتبى ٥ / ١١٥ .

الْعِبَادَةِ ، وَإِحْرَامَ بِالنُّسَكَيْنِ مِنَ الْمِيقَاتِ ، وفيه زيادةُ نُسكٍ هو الدُّمُّ ، فكانَ أُولَى . وَذَهَبَ مَالِكٌ ، وَأَبُو ثَوْرٍ إِلَى اخْتِيَارِ الْإِفْرَادِ . وهو ظاهرُ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ . وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ ، وَعُثْمَانَ ، وَابْنِ عُمَرَ ، وَجَابِرٍ ، وَعَائِشَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ؛ لِمَا رَوَتْ عَائِشَةُ ، وَجَابِرٌ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَفْرَدَ الْحَجَّ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا ^(١) . وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ مِثْلُ ذَلِكَ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا ^(٢) . وَلِأَنَّهُ يَأْتِي بِالْحَجِّ تَامًّا مِنْ غَيْرِ اخْتِيَاكِ إِلَى جَبْرِ ، فَكَانَ أُولَى . قَالَ عُثْمَانُ : أَلَا إِنَّ الْحَجَّ التَّامَّ مِنْ أَهْلِيكُمْ ، وَالْعُمْرَةَ التَّامَّةَ مِنْ أَهْلِيكُمْ . وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ : إِنَّ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ وَابْنَ مَسْعُودٍ وَعَائِشَةَ ، كَانُوا يُجَرِّدُونَ الْحَجَّ . وَلَنَا ، مَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ ، وَجَابِرٌ ، وَأَبُو مُوسَى ، وَعَائِشَةُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ أَصْحَابَهُ لَمَّا طَافُوا بِالْبَيْتِ ، أَنْ يَحِلُّوا ، وَيَجْعَلُوهَا عُمْرَةً ^(٣) . فَتَقَلَّهَمُ مِنَ الْإِفْرَادِ وَالْقِرَانِ إِلَى الْمُتَنَعَةِ .

القاضي في « الخِلافِ » وغيره . وهي أَفْضَلُ مِنَ الثَّانِيَةِ . نصَّ عليه . واختاره الإِنصاف

(١) أخرجهما البخارى في : باب التمتع والإقران والإفراد بالحج ... ، من كتاب الحج . صحيح البخارى ١٧٥ / ٢ ، ١٧٦ . ومسلم ، في : باب بيان وجوه الإحرام ، وأنه يجوز إفراد الحج ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٨٧١/٢ ، ٨٧٣ ، ٨٧٥ ، ٨٨١ .

(٢) في النسخ : عليه ، والمثبت من المغنى . وأخرج حديث ابن عمر البخارى ، في : باب في بحث على بن أبى طالب ... إلى اليمن ... ، من كتاب المغازى . صحيح البخارى ٢٠٨/٥ . ومسلم ، في : باب الإفراد والقران ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٩٠٤/٢ ، ٩٠٥ . كما أخرج حديث ابن عباس البخارى ، في : باب التمتع والإقران والإفراد بالحج ... ، من كتاب الحج . صحيح البخارى ١٧٥/٢ . ومسلم ، في : باب جواز العمرة في أشهر الحج ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٩٠٩/٢ .

(٣) أخرجه البخارى ، في : باب كم أقام النبي ﷺ في حجته ، من كتاب التقصير ، وفي : باب التمتع والإقران والإفراد بالحج ... ، من كتاب الحج ، وفي : باب أيام الجاهلية ، من كتاب مناقب الأنصار . صحيح البخارى ١٧٥ ، ٥٤/٢ ، ٥١/٥ ، ٥٢ . ومسلم ، في : باب جواز العمرة في أشهر الحج ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٩٠٩/٢ - ٩١١ .

مُتَّفَقٌ عَلَيْهَا ، وَلَا يَنْقُلُهُمْ إِلَّا إِلَى الْأَفْضَلِ ، وَلَمْ يُخْتَلَفْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ لَمَّا قَدِمَ مَكَّةَ أَمَرَ أَصْحَابَهُ أَنْ يَحِلُّوا ، إِلَّا مَنْ سَاقَ هَدْيًا ، وَثَبَّتْ عَلَى إِحْرَامِهِ ، وَقَالَ : « لَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ مَا سُقْتُ الْهَدْيُ ، وَلَجَعَلْتُهَا عُمْرَةً » . قَالَ جَابِرٌ : حَجَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ سَاقَ الْبُذْنَ مَعَهُ ، وَقَدْ أَهَلُّوا بِالْحَجِّ مُفْرَدًا ، فَقَالَ لَهُمْ : « حِلُّوْا مِنْ إِحْرَامِكُمْ ، وَاجْعَلُوا الَّتِي قَدِمْتُمْ بِهَا مُتَّعَةً » . فَقَالُوا : كَيْفَ نَجْعَلُهَا عُمْرَةً وَقَدْ سَمَّيْنَا الْحَجَّ ؟ فَقَالَ : « افْعَلُوا مَا أَمَرْتُكُمْ بِهِ ، فَلَوْلَا أَنِّي سُقْتُ الْهَدْيَ ، لَفَعَلْتُ مِثْلَ الَّذِي أَمَرْتُكُمْ بِهِ » . وَفِي لَفْظٍ : فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَقَالَ : « قَدْ عَلِمْتُمْ أَنِّي أَنْقَاكُمْ لِلَّهِ ، وَأَصْدَقْتُكُمْ ، وَأَبْرُكْتُكُمْ ، وَلَوْلَا هَدْيِي لَحَلَلْتُ كَمَا تَحِلُّونَ ، وَلَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ مَا أَهْدَيْتُ » . فَحَلَلْنَا ، وَسَمِعْنَا وَأَطَعْنَا . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا^(١) . فَنَقَلَهُمْ إِلَى التَّمَتُّعِ وَتَأَسَّفَ إِذْ لَمْ يُمَكِّنْهُ ذَلِكَ ، فَذَلَّ عَلَى

الإنصاف صاحبُ « الفائق » في الصُّورَةِ الْأُولَى .

= كما أخرجه أبو داود ، في : باب في أفراد الحج ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ٤١٥/١ . والنسائي : في : باب إباحة فسخ الحج بعمره لمن لم يسق الهدى ، من كتاب المناسك . المجتبى ٥ / ١٤١ ، ١٤٢ .
(١) أخرج الأول البخاري ، في : باب تقضى الحائض المناسك كلها ... ، من كتاب الحج ، وفي : باب عمرة التنعيم ، من كتاب العمرة ، وفي : باب الاشتراك في الهدى ... ، من كتاب الشركة ، وفي : باب قول النبي ﷺ لو استقبلت من أمرى ما استدبرت ، من كتاب التمني ، وفي : باب نهى النبي ﷺ عن التحريم إلا ما تعرف لإباحته ، من كتاب الاعتصام . صحيح البخاري ٢ / ١٩٥ ، ١٩٦ ، ٣ / ٤ ، ٥ ، ١٨٥ ، ٩ / ١٠٣ ، ١٣٧ ، ١٣٨ . ومسلم ، في : باب بيان وجوه الإحرام ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٨٧٩ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب في أفراد الحج ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤١٥ . وابن ماجه ، في : باب حجة رسول الله ﷺ ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢ / ١٠٢٣ ، ١٠٢٤ . والدارمي ، في : باب في سنة الحاج ، من كتاب المناسك . سنن الدارمي ٢ / ٤٦ . والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٢٥٣ ، ٢٥٩ ، ٣ / ١٤٨ ، ٢٦٦ ، ٣٠٥ ، ٣١٧ ، ٣٢٠ ، ٣٦٤ ، ٣٦٦ =

فَضْلُهُ . وَلَأَنَّ التَّمَتُّعَ مَنْصُوصٌ عَلَيْهِ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى ، بِقَوْلِهِ : ﴿ فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ ﴾ ^(١) . دُونَ سَائِرِ الْإِنْسَانِ . وَلَأَنَّ التَّمَتُّعَ يَجْتَمِعُ لَهُ الْحَجُّ وَالْعُمْرَةُ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ ، مَعَ كَمَالِهِمَا وَكَمَالِ أَفْعَالِهِمَا عَلَى وَجْهِ الْيُسْرِ وَالسُّهُولَةِ ، مَعَ زِيَادَةِ نُسْلِكَ ، فَكَانَ [٢٣ / ٣ ط] أَوَّلَى ، فَأَمَّا الْقِرَانُ فَإِنَّمَا يُؤْتَى فِيهِ بِأَفْعَالِ الْحَجِّ ، وَتَدْخُلُ أَفْعَالُ الْعُمْرَةِ فِيهِ ، وَالْمُفْرَدُ إِنَّمَا يَأْتِي بِالْحَجِّ وَحْدَهُ ، وَإِنْ اعْتَمَرَ بَعْدَهُ مِنْ أَذْنَى الْحِلِّ ، فَقَدْ اخْتَلَفَ فِي إِجْرَائِهَا عَنْ عُمْرَةِ الْإِسْلَامِ ، وَكَذَلِكَ اخْتَلَفَ فِي إِجْزَاءِ عُمْرَةِ الْقَارِنِ ، وَلَا خِلَافَ فِي إِجْزَاءِ عُمْرَةِ الْمُتَمَتِّعِ ، فَكَانَ أَوَّلَى . فَأَمَّا حُجَّتُهُمْ بِفِعْلِ النَّبِيِّ ﷺ ، فَفِيهَا أَجْوَبَةٌ : أَحَدُهَا ، مَنَعُ أَنْ يَكُونَ النَّبِيُّ ﷺ مُحَرَّمًا بِغَيْرِ التَّمَتُّعِ ؛ لِأُمُورٍ ؛ أَوَّلُهَا ، أَنَّ رُؤَاةَ أَحَادِيثِهِمْ قَدْ رَوَوْا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ ، رَوَاهُ ابْنُ عُمَرَ ، وَعَائِشَةُ ، وَجَابِرٌ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، مِنْ طَرُقٍ صَحَّاحٍ ، فَسَقَطَ الْاِخْتِجَاجُ بِهَا . وَثَانِيهَا ، أَنَّ رِوَايَتَهُمْ اخْتَلَفَتْ ، فَرَوَوْا مَرَّةً أَنَّهُ أَفْرَدَ ، وَمَرَّةً أَنَّهُ تَمَتَّعَ ، وَمَرَّةً أَنَّهُ قَرَنَ ، وَالْقَضِيَّةُ وَاحِدَةٌ ،

فَائِدَةٌ : اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي حَجَّةِ النَّبِيِّ ﷺ ، بِحَسَبِ الْمَذَاهِبِ ، حَتَّى اخْتَلَفَ الْإِنْصَافُ كَلَامُ الْقَاضِي وَغَيْرِهِ ؛ هَلْ حَلَّ مِنْ عُمْرَتِهِ ؟ فِيهِ وَجْهَانِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَالْأَظْهَرُ قَوْلُ أَحْمَدَ : لَا أَشْكُ أَنَّهُ كَانَ قَارِنًا ، وَالْمُتَمَتُّعَةُ أَحَبُّ إِلَيَّ . قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ

= والحدث الثاني أخرجه البخاري ، في : باب التمتع والإفراق والإفراد ... ، من كتاب الحج . صحيح البخاري ١٧٦ / ٢ . ومسلم ، في : باب بيان وجوه الإحرام ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٨٨٤ / ٢ ، ٨٨٥ .

(١) سورة البقرة ١٩٦ .

ولا يُمكنُ الجَمْعُ بيْنَهَا ، فَوَجَبَ اطِّراحُ الكلِّ ، وأحاديثُهم في القرآنِ
أصحُّها حديثُ أنسٍ ، وقد أنكره ابنُ عمرَ ، فقالَ : رَحِمَ اللهُ أنسًا ، ذَهَلْ
أنسٌ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(١) . وفي روايةٍ : كان أنسٌ يَتَوَلَّجُ على النساءِ . أى كان
صَغِيرًا . وحديثُ عليٍّ^(٢) رواه حَفْصُ بْنُ أَبِي داوُدَ ، وهو ضَعِيفٌ ، عن
ابنِ أَبِي لَيْلَى ، وهو كَثِيرُ الوَهْمِ . قاله الدَّارَقُطْنِيُّ . وثالثُها ، أَنَّ أَكْثَرَ
الرواياتِ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ، كان مُتَمَتِّعًا . رَوَى ذلكُ عُمَرُ ، وَعَلِيٌّ ، وَعُثْمَانُ ،
وَسَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ ، وابنُ عَبَّاسٍ ، وابنُ عُمَرَ ، ومُعَاوِيَةُ ، وأبو موسى ،
وجابرٌ ، وعائِشَةُ ، وحَفْصَةُ ، بأحاديثٍ صحاحٍ . وإنَّما مَنَعَهُ مِنَ الجُلِّ
الْهَذْيُ الَّذِي كانَ مَعَهُ ، ففي حديثِ عُمَرَ^(٣) ، أَنَّهُ قالَ : إِنِّي لَأَنْهَاكُمُ^(٤)
عَنِ الْمُتَمَتِّعَةِ ، وإنَّها لَفِي كِتابِ اللهِ ، ولقد صَنَعَهَا رَسولُ اللهِ ﷺ^(٥) .
يَعْنِي العُمُرَةَ فِي الْحَجِّ . وفي حديثِ عليٍّ ، أَنَّهُ اخْتَلَفَ هو وَعُثْمَانُ فِي الْمُتَمَتِّعَةِ
بِعُسْفَانَ^(٦) ، فقالَ عليٌّ : ما تُرِيدُ إلى أَمْرِ فَعَلَهُ رَسولُ اللهِ ﷺ تَنْهَى عَنْهُ .

الإنصاف الدِّينِ : وعليه مُتَقَدِّمُو أَصْحابِهِ .

(١) تقدم تخريجه في صفحة ١٥٢ . وقوله : يرحم الله أنسًا ، ذهل أنس . لم نجده ، وعند مسلم والنسائي والدارمي :
قال بكر : فحدثت بذلك ابن عمر ، أى بحديث أنس ، فقال : لبي بالحج وحده . فلقيت أنسًا فحدثته بقول
ابن عمر ، فقال أنس : ما تعلمونا إلا صبيانًا !! .

(٢) تقدم تخريجه في صفحة ١٥٢ .

(٣) سقط من : الأصل .

(٤) في م : « لا أنهاكم » .

(٥) أخرجه النسائي ، في : باب التمتع ، من كتاب الحج . المجتبى ٥ / ١١٩ .

(٦) عسفان : منهلة من مناهل الطريق بين الجحفة ومكة . معجم البلدان ٦٧٣/٣ .

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(١) . وَلِلنَّسَائِيِّ^(٢) ، قَالَ عَلَى لَعْمَانَ : أَلَمْ تَسْمَعْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَمَتَّعَ ؟ قَالَ : بَلَى . وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ ، قَالَ : تَمَتَّعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ . وَعَنْهُ أَنَّ حَفْصَةَ قَالَتْ لِلنَّبِيِّ ﷺ : مَا شَأْنُ النَّاسِ حَلُّوْا مِنْ عُمْرَتِهِمْ ، وَلَمْ تَحْلِلْ أَنْتَ مِنْ عُمْرَتِكَ ؟ قَالَ : « إِنِّي لَبَدْتُ رَأْسِي ، وَقَلَّدْتُ هَذِي ، فَلَا أَجِلُ حَتَّى أَنْحَرَ » مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا^(٣) . وَقَالَ سَعْدٌ : صَنَعَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، وَصَنَعْنَاهَا مَعَهُ^(٤) . وَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ

- (١) تقدم تخريجه عند البخارى والنسائى فى صفحة ١٥٢ . وأخرجه مسلم ، فى : باب جواز التمتع ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٨٩٧/٢ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٥٧/١ ، ٦٠ . وعند مسلم ٨٩٦/٢ ، والإمام أحمد ٦١/٤ عن عبد الله بن شقيق بنحوه .
- (٢) فى : باب التمتع ، من كتاب الحج . المجتبى ١١٨/٥ .
- (٣) أخرج الأول البخارى ، فى : باب من ساق البدن معه ، من كتاب الحج . صحيح البخارى ٢٠٥/٢ . ومسلم ، فى : باب وجوب الدم على المتمتع ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٩٠١/٢ . كما أخرجه أبو داود ، فى : باب الإقتران ، من كتاب المناسك . سنن أبى داود ١ / ٤١٩ . والنسائى ، فى : باب التمتع ، من كتاب الحج . المجتبى ١١٧/٥ ، ١١٨ . والإمام أحمد ، فى : المسند ١٣٩/٢ ، ١٤٠ .
- وأخرج الثانى البخارى ، فى : باب التمتع والإقتران والإفراد بالحج ... ، وباب فتل القلائد للبدن والبقر ، وباب من لبس رأسه عند الإحرام وحلق ، من كتاب الحج ، وفى : باب حجة الوداع ، من كتاب المغازى ، وفى : باب التلبيد ، من كتاب اللباس . صحيح البخارى ٢ / ١٧٥ ، ٢٠٧ ، ٢١٣ ، ٢٢٢ / ٥ ، ٢٢٢ / ٧ . ومسلم ، فى : باب بيان أن القارن لا يتحلل إلا ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٩٠٢ / ٢ ، ٩٠٣ .
- كما أخرجه أبو داود ، فى : باب الإقتران ، من كتاب المناسك . سنن أبى داود ١ / ٤٢٠ . والنسائى ، فى : باب التلبيد عند الإحرام ، وباب تقليد الهدى ، من كتاب الحج . المجتبى ١٠٤ / ٥ ، ١٣٤ . وابن ماجه ، فى : باب من لبس رأسه ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢ / ١٠١٢ ، ١٠١٣ . والإمام مالك ، فى : باب ما جاء فى النحر فى الحج ، من كتاب الحج . الموطأ ١ / ٣٩٣ ، ٣٩٤ . والإمام أحمد ، فى : المسند ١٢٤ / ٢ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ .
- (٤) أخرجه الترمذى ، فى : باب ما جاء فى التمتع ، من أبواب الحج . عارضة الأحوذى ٣٩/٤ . =

راجحة ؛ لأن روايتها أكثر وأعلم ، ولأن النبي ﷺ أخبر بالمتعة عن نفسه في حديث حفصة ، فلا يعارض خبره غيره . ولأنه يمكن الجمع بين الأحاديث ، بأن يكون النبي ﷺ [٢٤/٣] أحرَمَ بالمتعة ، ثم لم يحل منها لأجل هذيه حتى أحرَمَ بالحج ، فصار قارناً ، وسماه من سماء مفرداً ؛ لأنه اشتغل بأفعال الحج وخذها بعد فراغه من أفعال العمرة ، فإن الجمع بين الأحاديث مهما أمكن أولى من حملها على التعارض . الوجه الثاني من الجواب ، أن النبي ﷺ قد أمر أصحابه بالانتقال إلى المتعة عن الأفراد والقران ، ولا يأمرهم إلا بالانتقال إلى الأفضل ، فإنه من المحال أن ينقلهم من الأفضل إلى الأدنى ، وهو الداعي إلى الخير ، الهادي^(١) إلى الفضل ، ثم أكد ذلك بتأسيه على فوات ذلك في حقه ، ولأنه لم يقدر على انتقاله وحله ؛ لسوقه الهدى ، وهذا ظاهر الدلالة . الثالث ، أن ما ذكرناه قول النبي ﷺ ، وهم يحتجون بفعله ، وعند التعارض يجب تقديم القول ؛ لاختمال اختصاصه بفعله دون غيره ، كنهيه عن الوصال مع فعله له ، ونكاحه بغير ولي مع قوله : « لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ »^(٢) . فإن قيل : فقد قال أبو ذر : كانت متعة الحج لأصحاب

= والنسائي ، في : باب التمتع ، من كتاب المناسك . المجتبى ١١٨/٥ . والإمام مالك ، في : باب ما جاء في

التمتع ، من كتاب الحج . الموطأ ٣٤٤/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٧٤/١ .

(١) في الأصل : « الداعي » .

(٢) ذكره البخاري في الترجمة ، في : باب من قال لا نكاح إلا بولي ، من كتاب النكاح . صحيح البخاري

١٩/٧ . وأخرجه أبو داود ، في : باب الولي ، من كتاب النكاح . سنن أبي داود ٤٨١/١ . والترمذي ، =

محمد ﷺ خاصة . رواه مسلم^(١) . قلنا : هذا قول صحابي ، يُخالفُ الكتاب والسنة والإجماع وقول من هو خير منه^(٢) وأعلم . أما الكتاب فقولُه سبحانه : ﴿ فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ ﴾^(٣) . وهذا عام . وأجمع المسلمون على إباحة التمتع . وأما السنة ، فروى سعيّد ، بإسناده ، أن سُرَاقَةَ بِنَ مَالِكٍ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ : الْمُتَعَةُ لَنَا خَاصَّةٌ ، أَمْ هِيَ لِلْأَبَدِ ؟ قال : « بَلْ هِيَ لِلْأَبَدِ » . وفي لفظٍ ، قال : هي لعامِنَا ، أو للأبد ؟ قال : « بَلْ لِلْأَبَدِ الْأَبَدِ ، دَخَلَتِ الْعُمْرَةُ فِي الْحَجِّ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ »^(٤) . وفي حديث جابر الذي رواه مسلم^(٥) في صِفَةِ حَجِّ النَّبِيِّ ﷺ نحو هذا .

= في : باب ما جاء لا نكاح إلا بولي ، وباب ما جاء في استثمار البكر والثيب ، من أبواب النكاح . عارضة الأحمدي ٥ / ٢٦ . وابن ماجه ، في : باب لا نكاح إلا بولي ، من كتاب النكاح . سنن ابن ماجه ١ / ٦٠٥ . والدارمي ، في : باب النهي عن النكاح بغير ولي ، من كتاب النكاح . سنن الدارمي ٢ / ١٣٧ . والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٢٥٠ ، ٤ / ٣٩٤ ، ٤١٣ ، ٤١٨ ، ٦ / ٢٦٠ . (١) في : باب جواز التمتع ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٨٩٧ . كما أخرجه النسائي ، في : باب إباحة فسخ الحج بعمره لمن لم يسق الهدى ، من كتاب المناسك . المجتبى ٥ / ١٤٠ ، ١٤١ . وابن ماجه ، في : باب من قال كان فسخ الحج لهم خاصة ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢ / ٩٩٤ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣ / ٤٦٩ .

(٢) سقط من : م .

(٣) سورة البقرة ١٩٦ .

(٤) أخرجه البخاري ، في : باب عمرة التمتع ، من كتاب العمرة ، وفي : باب الاشتراك في الهدى والبدن ... ، من كتاب الشركة ، وفي : باب قول النبي ﷺ لو استقبلت من أمري ما استدبرت ، من كتاب التمني . صحيح البخاري ٣ / ١٨٥ ، ٩ / ١٠٣ . ومسلم ، في : باب حجة النبي ﷺ ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٨٨٨ . وابن ماجه ، في : باب فسخ الحج ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢ / ٩٩٢ ، ٩٩٣ .

(٥) يأتي تخريجه في باب صفة الحج .

وَمَعْنَاهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، أَنَّ الْجَاهِلِيَّةَ كَانُوا لَا يُجِيزُونَ التَّمَتُّعَ ، وَيَرَوْنَ الْعُمْرَةَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ مِنْ أَفْجَرِ الْفُجُورِ ، فَبَيَّنَ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ شَرَعَ الْعُمْرَةَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ ، وَجَوَّزَ الْمُتَمَتُّعَةَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ . وَقَدْ خَالَفَ أَبَا ذَرٍّ عَلَى ، وَسَعْدٌ ، وَابْنُ عَبَّاسٍ ، وَابْنُ عُثْمَرَ ، وَعِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ ، وَسَائِرُ الْمُسْلِمِينَ . قَالَ عِمْرَانُ : تَمَتَّنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَنَزَلَ فِيهِ الْقُرْآنُ ، وَلَمْ يَنْهَنَا عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، وَلَمْ يَنْسَخْهَا شَيْءٌ ، فَقَالَ فِيهَا رَجُلٌ بِرَأْيِهِ مَا شَاءَ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(١) . وَقَالَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ : فَعَلْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - يَعْنِي الْمُتَمَتُّعَ - وَهَذَا يَوْمٌ مِثْلُ كَافِرٍ بِالْعَرْشِ^(٢) . يَعْنِي النَّاهِي عَنْهَا . وَالْعَرْشُ : يَبُوتُ مَكَّةَ . قَالَ أَحْمَدُ ، حِينَ ذَكَرَ لَهُ حَدِيثُ أَبِي ذَرٍّ : أَفَيَقُولُ بِهَذَا أَحَدٌ ؟ الْمُتَمَتُّعُ [٢٤/٣ ط] فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَقَدْ أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى جَوَازِهَا . فَإِنْ قِيلَ : فَقَدْ رَوَى أَبُو دَاوُدَ^(٣) ، بِإِسْنَادِهِ ، أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ أَتَى عُثْمَرَ ، فَشَهِدَ عِنْدَهُ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَنْهَى عَنِ الْعُمْرَةِ قَبْلَ الْحَجِّ . قُلْنَا : هَذَا حَالُهُ فِي مُخَالَفَةِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ كَحَالِ حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ ، بَلْ هُوَ أَدْنَى حَالًا ، فَإِنْ فِي

- (١) أخرجه البخاري ، في : باب التمتع ، من كتاب الحج . صحيح البخاري ١٧٦ / ٢ . ومسلم ، في : باب جواز التمتع ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٨٩٩ / ٢ ، ٩٠٠ .
كما أخرجه النسائي ، في : باب القران ، وباب التمتع ، من كتاب المناسك . المجتبى ١١٦ / ٥ ، ١٢٠ .
والإمام أحمد ، في : المسند ٤ / ٤٢٩ ، ٤٣٨ ، ٤٣٩ .
(٢) أخرجه مسلم ، في : باب جواز التمتع ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٨٩٨ / ٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٨١ / ١ .
(٣) في : باب في إفراد الحج ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤١٦ .

إسناده مقالاً . فإن قيل : فقد نهى عنها عمرُ ، وعثمانُ ، ومعاويةُ . قلنا : فقد أنكر عليهم علماء الصحابة نهيهما عنها ، وخالفوهم في فعلها ، وقد ذكرنا إنكاراً على عثمان ، واعتبراف عثمان له ، وقول عمران بن حصين منكراً لنهى من نهى ، وقول سعدٍ عاتباً على معاوية نهيه عنها ، وردهم عليهم بحجج لم يكن لهم عنها جواب ، بل ذكر بعض من نهى في كلامه الحجة عليه ، فقال عمرُ ، رضى الله عنه : والله إنى لأنهاكم عن المتعة ، وإنها لفي كتاب الله ، وقد صنعها رسول الله ﷺ ^(١) . ولا خلاف في أن من خالف كتاب الله وسنة رسوله حقيق بأن لا يقبل نهيه ، ولا يحتاج به ، مع أنه قد سئل سالم بن عبد الله بن عمر ، أنهى عمرُ عن المتعة ؟ قال : لا ، والله ما نهى عنها عمرُ ، ولكن قد نهى عنها عثمان . ولما نهى معاوية عن المتعة أمرت عائشة حشمها ومواليها أن يهلوا بها ، فقال معاوية : من هؤلاء ؟ ف قيل : حشمُ أو موالى عائشة . فأرسل إليها : ما حملك على ذلك ؟ فقالت : أخبت أن يعلم أن الذى قلت ليس كما قلت . وقيل لابن عباس : إن فلاناً نهى عن المتعة . قال : انظروا في كتاب الله ، فإن وجدتموها فيه ، فقد كذب على الله ، وعلى رسوله ، وإن لم تجدوها فقد صدق . فأى الفريقين أحق بالاتباع وأولى بالصواب ؟ الذين معهم كتاب الله وسنة رسوله ، أم الذين يخالفونهما ؟ ثم قد ثبت عن النبي ﷺ الذى قوله حجة على الخلق أجمعين ، فكيف يعارض بقول غيره ؟ قال سعيد

وَصِفَةُ التَّمَتُّعِ ؛ أَنْ يُحْرِمَ بِالْعُمْرَةِ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ ، وَيَفْرَغَ مِنْهَا ، ثُمَّ يُحْرِمَ بِالْحَجِّ مِنْ مَكَّةَ أَوْ مِنْ قَرِيبٍ مِنْهَا فِي عَامِهِ . وَالْإِفْرَادُ أَنْ يُحْرِمَ بِالْحَجِّ مُفْرَدًا . وَالْقِرَانُ أَنْ يُحْرِمَ بِهِمَا جَمِيعًا ، أَوْ يُحْرِمَ بِالْعُمْرَةِ ثُمَّ يُدْخِلَ عَلَيْهَا الْحَجَّ . وَلَوْ أُحْرِمَ بِالْحَجِّ ثُمَّ أَدْخَلَ عَلَيْهِ الْعُمْرَةَ ، لَمْ يَصِحَّ إِحْرَامُهُ بِهَا .

ابن جُبَيْرٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ : تَمَتَّعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . فَقَالَ عُرْوَةُ : نَهَى أَبُو بَكْرٍ ، وَعُمَرُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، عَنِ الْمُتَمَتُّعِ . فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : أَرَاهُمْ سَيَهْلِكُونَ . أَقُولُ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ ، وَيَقُولُونَ ^(١) نَهَى عَنْهَا أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ . وَسُئِلَ ابْنُ عُمَرَ عَنْ مُتَمَتِّعِ الْحَجِّ ، فَأَمَرَ بِهَا ، فَقَالَ ^(٢) : إِنَّكَ تُخَالِفُ أَبَاكَ . فَقَالَ : عُمَرُ لَمْ يَقُلْ الَّذِي تَقُولُونَ . فَإِذَا أَكْثَرُوا عَلَيْهِ ، قَالَ : أَفَكِتَابُ اللَّهِ أَحَقُّ أَنْ تَتَّبِعُوا أَمَ عُمَرُ ؟ ^(٣) . رَوَى الْأَثَرُ هَذَا كُلَّهُ .

١١٦٢ - مسألة : (وَصِفَةُ التَّمَتُّعِ ؛ أَنْ يُحْرِمَ بِالْعُمْرَةِ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ ، وَيَفْرَغَ مِنْهَا ، وَيُحْرِمَ بِالْحَجِّ مِنْ مَكَّةَ أَوْ مِنْ قَرِيبٍ مِنْهَا [٢٥/٣] فِي عَامِهِ . وَالْإِفْرَادُ أَنْ يُحْرِمَ بِالْحَجِّ مُفْرَدًا . وَالْقِرَانُ أَنْ يُحْرِمَ بِهِمَا جَمِيعًا ، أَوْ يُحْرِمَ بِالْعُمْرَةِ ثُمَّ يُدْخِلَ عَلَيْهَا الْحَجَّ . وَلَوْ أُحْرِمَ بِالْحَجِّ ثُمَّ أَدْخَلَ عَلَيْهِ الْعُمْرَةَ ، لَمْ يَصِحَّ إِحْرَامُهُ بِهَا) إِذَا أَدْخَلَ الْحَجَّ عَلَى الْعُمْرَةِ قَبْلَ طَوَافِهَا مِنْ

قوله : وَصِفَةُ التَّمَتُّعِ ؛ أَنْ يُحْرِمَ بِالْعُمْرَةِ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ . هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ .

(١) فِي الْأَصْلِ : « يَقُولُ » .

(٢) أَى السَّائِلِ .

(٣) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : بَابِ كَرَاهِيَةِ مِنْ كَرِهَ الْقِرَانَ وَالتَّمَتُّعَ ... ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . السَّنَنِ الْكُبْرَى ٢١/٥ .

غير خَوْفِ الْفَوَاتِ ، جاز ، وكان قَارِنًا بغيرِ خِلَافٍ . وقد فَعَلَ ذلك ابنُ عُمَرَ ، ورواه عن النبي ﷺ (١) . فَأَمَّا بَعْدَ الطَّوَافِ فليس له ذلك ، ولا

نَصٌّ عليه . وجَزَمَ به الخِرْقِيُّ ، وفي « الْهِدَايَةِ » ، و « الْمَذْهَبِ » ، و « مَسْبُوكِ الْإِنْصَافِ » ، و « الْخُلَاصَةِ » ، و « الْمُسْتَوْعِبِ » ، و « الْمُغْنَى » ، و « التَّلْخِيسِ » ، و « الْمُحَرَّرِ » ، و « النَّظْمِ » ، و « الرَّعَايَتَيْنِ » ، و « الْحَاوِيَيْنِ » ، و « الْفَاتِحِ » ، وغيرهم . وقال بعضُ الْأَصْحَابِ : هو أن يُحْرِمَ بِالْعُمْرَةِ . وأُطْلِقَ ، منهم صَاحِبُ « الْمُبْهَجِ » . وقَدَّمَهُ في « الْفُرُوعِ » . وقَطَعَ جَمَاعَةٌ ، أن يُحْرِمَ بِالْعُمْرَةِ مِنْ مِيقَاتِ بَلَدِهِ ، وَأُطْلِقُوا ، منهم الْمُصَنِّفُ في « الْكَافِي » ، وابنُ نَقِيلٍ في « تَذَكُّرَتِهِ » . قال في « الْفُرُوعِ » : ومُرَادُهُمْ في أَشْهُرِ الْحَجِّ .

قوله : وَيَفْرَغُ مِنْهَا . هكذا قال الْأَصْحَابُ . قال في « الْفُرُوعِ » : قال الْأَصْحَابُ : وَيَفْرَغُ مِنْهَا . قلتُ : جَزَمَ به في « الْهِدَايَةِ » ، و « الْمُبْهَجِ » ، و « التَّذَكُّرَةِ » ، و « الْمَذْهَبِ » ، و « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، و « الْخُلَاصَةِ » ، و « الْكَافِي » ، و « الْمُغْنَى » ، و « التَّلْخِيسِ » ، و « الْخِرْقَى » ، و « النَّظْمِ » ، و « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » ، و « الْوَجِيزِ » ، وغيرهم . وقال في « الْمُسْتَوْعِبِ » : وَيَتَحَلَّلُ . وقال الزَّرْكَشِيُّ : وَصِفَةُ التَّمَتُّعِ ، أن يُحْرِمَ بِالْعُمْرَةِ في أَشْهُرِ الْحَجِّ ، ثم يَحُجُّ مِنْ عَامِهِ . قال : وقد أَشَارَ الشَّيْخَانُ إِلَى ذَلِكَ ؛ فَقَالَا : حَقِيقَةُ التَّمَتُّعِ ذَلِكَ . قال : وَلَا يُغَرَّنُكَ مَا وَقَعَ فِي كَلَامِ أَبِي مُحَمَّدٍ وَغَيْرِهِ ، مِنْ أَنَّ التَّمَتُّعَ ؛ أَنَّهُ يُحْرِمُ بِالْعُمْرَةِ في أَشْهُرِ الْحَجِّ ، وَيَفْرَغُ مِنْهَا ، ثم يُحْرِمُ بِالْحَجِّ مِنْ مَكَّةَ ، إِلَى آخِرِهِ ؛ فَإِنَّ هَذَا التَّمَتُّعَ الْمَوْجِبُ لِلدَّمِ ، وَمِنْ هُنَا [٢٧٧ / ١] قُلْنَا :

(١) حديث ابن عمر تقدم تخريجه في صفحة ١٥٧ .

يَصِيرُ قَارِنًا . وبهذا قال الشافعي ، وأبو ثور . ورؤى عن عطاء . وقال مالك : يَصِيرُ قَارِنًا . وحكى ذلك عن أبي حنيفة ؛ لأنه أَدْخَلَ الْحَجَّ عَلَى إِحْرَامِ الْعُمْرَةِ ، فَصَحَّ ، كما قبل الطَّوَّافِ . ولنا ، أنه قد شَرَعَ فِي التَّحْلُلِ مِنَ الْعُمْرَةِ ، فلم يُجْزَ إِدْخَالُ الْحَجِّ عَلَيْهَا ، كما بعد السَّعْيِ .

إِنَّ تَمَتُّعَ حَاضِرِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ صَحِيحٌ عَلَى الْمَذْهَبِ . انتهى . وقال في « الْمُحَرَّرِ » : فَاتَّمَتُّعَ أَنْ يَعْتَمِرَ قَبْلَ الْحَجِّ فِي أَشْهُرِهِ . وَتَبِعَهُ فِي « الرَّعَايَةِ الصُّغْرَى » ، و « الْحَاوِيَيْنِ » ، و « الْفَائِقِ » . ولم يَقُولُوا : وَيَفْرَغُ مِنْهَا . وَيَأْتِي أَيْضًا فِي شُرُوطِ وَجُوبِ الدَّمِّ عَلَى التَّمَتُّعِ ، هل النَّيَّةُ شَرْطٌ فِي التَّمَتُّعِ أَمْ لَا ؟ . قلتُ : ما قاله الزَّرْكَشِيُّ لَا يَرُدُّ عَلَى كَلَامِ الْأَصْحَابِ فِي قَوْلِهِمْ : وَيَفْرَغُ مِنْهَا . إِذِ الْفَرَاغُ لَا بُدَّ مِنْهُ عَلَى كُلِّ مُتَمَتِّعٍ ، سواءَ كَانَ آفَاقِيًّا أَوْ مَكِّيًّا ؛ إِذْ لَوْ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ قَبْلَ فَرَاغِ الْعُمْرَةِ لَكَانَ قَارِنًا ، والقَارِنُ لَا دَمَ عَلَيْهِ لِأَجْلِ تَمَتُّعِهِ ؛ لِأَنَّهُ انْتَقَلَ عَنِ التَّمَتُّعِ إِلَى الْقِرَانِ ، فَلِذَلِكَ أَوْجَبْنَا عَلَيْهِ دَمَ الْقِرَانِ ، كما يَأْتِي فِي شُرُوطِ وَجُوبِ الدَّمِّ عَلَى الْمُتَمَتِّعِ ، وقاله هو فِي الشُّرُوطِ ، وَالْمُصَنَّفُ فِي « الْمُغْنَى » . وَلَا يَلْزَمُ مِمَّا ادَّعَاهُ عَدَمُ صِحَّةِ عُمْرَةِ الْمَكِّيِّ ، فَإِنَّ الْأَصْحَابَ قَالُوا : يَفْرَغُ مِنْهَا . وَقَالُوا : يَصِحُّ تَمَتُّعُ الْمَكِّيِّ . فَإِذَا تَمَتَّعَ الْمَكِّيُّ وَأَحْرَمَ بِالْعُمْرَةِ ، فَلَا بُدَّ مِنْ فَرَاغِهِ مِنْهَا ، وَإِلَّا صَارَ قَارِنًا . فَلَا سَبِيلَ إِلَى التَّمَتُّعِ إِلَّا بِفَرَاغِهِ مِنَ الْعُمْرَةِ . وَظَاهِرُ كَلَامِ الزَّرْكَشِيِّ ، أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ ذَلِكَ لِلْمَكِّيِّ . وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ . وَيَأْتِي فِي آخِرِ بَابِ دُخُولِ مَكَّةَ ، هل يَحِلُّ الْمُتَمَتُّعُ إِذَا فَرَغَ مِنَ الْعُمْرَةِ وَلَمْ يَسْقِ الْهَدْيَ إِذَا كَانَ مُلَبَّدًا أَمْ لَا ؟ (١) وَيَأْتِي أَيْضًا فِي شُرُوطِ وَجُوبِ الدَّمِّ عَلَى الْمُتَمَتِّعِ ، هل النَّيَّةُ شَرْطٌ فِي التَّمَتُّعِ أَمْ لَا ؟ (٢)

قوله : ثُمَّ يُحْرِمُ بِالْحَجِّ مِنْ مَكَّةَ ، أَوْ مِنْ قَرِيبٍ مِنْهَا فِي عَامِهِ . هَكَذَا زَادَ جَمَاعَةٌ ؛

فصل : إِنْ أَنْ يَكُونَ مَعَهُ هَذِي ، فَلَهُ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ التَّحَلُّلُ
حَتَّى يَنْحَرَ هَذِي ؛ لِقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ : ﴿ وَلَا تَخْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ
الْهَدْيُ مَحَلَّهُ ﴾ (١) . فَلَا يَتَحَلَّلُ بِطَوَافِهِ ، وَيَتَعَيَّنُ عَلَيْهِ إِذْخَالُ الْحَجِّ عَلَى
الْعُمْرَةِ ؛ لِئَلَّا يَفُوتَهُ الْحَجُّ ، وَيَصِيرَ قَارِنًا ، بِخِلَافِ غَيْرِهِ .

منهم صاحبُ « الفائق » ، و « الرُّعَايَتَيْنِ » ، و « الحَاوِيَيْنِ » . وَنَقَلَ حَرْبٌ ، وَأَبُو
 دَاوُدَ ، يَعْنِي أَنَّهُمْ قَالُوا : مِنْ مَكَّةَ أَوْ مِنْ قَرِيبٍ مِنْهَا . وَمِنْهُمْ صَاحِبُ « الْوَجِيزِ » ،
 لَكِنْ قَيَّدَ الْقُرْبَ بِالْحَرَمِ . وَالَّذِي عَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ ، أَنَّهُ يُحْرَمُ فِي عِلْمِهِ ، وَلَمْ
 يَقُولُوا : مِنْ مَكَّةَ . وَلَا : مِنْ قَرِيبٍ مِنْهَا . وَنَسَبَهُ فِي « الْفُرُوعِ » إِلَى الْأَصْحَابِ ؛
 مِنْهُمْ صَاحِبُ « الْمَذْهَبِ » ، و « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، و « الْخُلَاصَةِ » . وَزَادَ
 بَعْضُ الْأَصْحَابِ ، فَقَالَ : يُحْرَمُ فِي عِلْمِهِ مِنْ مَكَّةَ . وَلَمْ يَذْكُرْ ، قَرِيبًا مِنْهَا . مِنْهُمْ
 صَاحِبُ « الْهِدَايَةِ » ، و « الْمُسْتَوْعِبِ » ، و « التَّلْخِصِ » ، و « الْكَافِي » ،
 وَابْنُ عَقِيلٍ فِي « تَذَكُّرَتِهِ » .

قوله : وَالْإِفْرَادُ ، أَنْ يُحْرَمَ بِالْحَجِّ مُفْرَدًا . وَهَذَا بِلَا نِزَاعٍ ، وَلَكِنْ يَعْتَمَرُ بَعْدَ
 ذَلِكَ . ذَكَرَهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الْأَصْحَابِ ، وَأَطْلَقُوا ، مِنْهُمْ صَاحِبُ « الْمَذْهَبِ » ،
 و « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . قَالَ جَمَاعَةٌ : يُحْرَمُ بِالْحَجِّ مِنْ
 الْمِيقَاتِ ، ثُمَّ يُحْرَمُ بِالْعُمْرَةِ مِنْ أَدْنَى الْحِلِّ . قَالَ فِي « الْفَائِقِ » : هُوَ أَنْ يَحُجَّ ثُمَّ
 يَعْتَمِرُ مِنْ أَدْنَى الْحِلِّ . وَكَذَا فِي « الرُّعَايَتَيْنِ » ، و « الْحَاوِيَيْنِ » . قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ
 فِي « تَذَكُّرَتِهِ » : وَالْإِفْرَادُ ، أَنْ يُحْرَمَ بِالْحَجِّ مِنَ الْمِيقَاتِ . زَادَ بَعْضُهُمْ عَلَى ذَلِكَ ،
 وَعَنْهُ ، بَلْ يُحْرَمُ بِالْعُمْرَةِ مِنَ الْمِيقَاتِ ، وَهُوَ صَاحِبُ « الرُّعَايَةِ الْكُبْرَى » . وَقَالَ
 فِي « الْمُحَرَّرِ » وَغَيْرِهِ : الْإِفْرَادُ ، أَنْ لَا يَأْتِيَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ بغيرِهِ . قَالَ الزَّرْكَشِيُّ :

فصل : فأما إدخال العُمرة على الحج فلا يجوز ، وإن فعل ، لم يصح ، ولم يصير قارناً . روى ذلك عن علي ، رضي الله عنه . وبه قال مالك ، وأبو ثور ، وابن المنذر . وقال أبو حنيفة : يصح ويصير قارناً ؛ لأنه أحد

وهو أجود . قال القاضي وغيره : ولو تحلل منه في يوم النحر ، ثم أحرَمَ فيه بعُمرة ، فليس بمُتَمَتِّعٍ ، في ظاهر ما نقله ابن هانئ ، ليس على مُتَمَتِّعٍ بعد الحج هذى ؛ لأنه في حُكْمٍ ما ليس من أشهره ، بدليل قوت الحج فيه . وقاله ابن عقيل في « مُفْرَدَاتِهِ » . قال في « الفروع » : فدلَّ أنه لو أحرَمَ بعد تحلُّله من الأول ، صحَّ . وقال في « الفصول » : الأفراد ، أن يُحرَمَ في أشهره ، فإذا تحلل منه ، أحرَمَ بالعمرة من أدنى الحل .

قوله : والقرآن ، أن يُحرَمَ بهما جميعاً . هكذا أطلق جماعة ، منهم صاحب « المُبْهَج » ، و « المُحَرَّر » . قال في « الخلاصة » : والقرآن ، أن يجمع بينهما في مُدَّة الإحرام . وقال آخرون : يُحرَمُ بهما جميعاً من الميقات ؛ منهم صاحب « الهداية » ، وابن عقيل في « التذكرة » ، و « المذهب » ، و « مسبوک الذهب » ، و « المستوعب » ، و « الرعايتين » ، و « الحاويين » ، و « الفائق » .

قوله : أو يُحرَمَ بالعمرة ، ثم يُذخِلَ عليها الحج . أطلق ذلك أكثر الأصحاب . وقال بعض الأصحاب : من مكَّة ، أو قُربها .

فائدتان ؛ إحداهما ، لا يُعتبر لصحة إدخال الحج على العمرة الإحرام به في أشهره . على الصحيح من المذهب . وقيل : يُعتبر ذلك . الثانية ، لو شرع في طواف العمرة ، لم يصح إدخال الحج عليها ، كما لو سعى ، إلا لمن معه هذى ، فإنه يصح ويصير قارناً ، بناءً على المذهب ، من أن من معه الهذى لا يجوز له التحلل .

التُّسْكِينِ، فجاز إدخاله على الآخر، كالآخر. ولنا، أنه قول على رضي الله عنه. رواه عنه الأثرم. ولأن إدخال العُمرة على الحج لا يفيد^(١) إلا ما أفاده العقد الأول، فلم يصح، كما لو استأجره على عمل، ثم استأجره عليه ثانياً، وعكسه إذا أدخل الحج على العُمرة.

تنبيه: ظاهر كلام المصنف، أنه يستحب أن ينطق بما أحرم به من عُمرة أو حجٍّ أوهما. وهو صحيح، وهو المذهب، وعليه الأصحاب. وجرم به في «الهداية». وعن أبي الخطاب، لا يستحب ذكر ما أحرم به. نقله الزركشي.

قوله: ولو أحرم بالحج، ثم أدخل عليه العُمرة، لم يصح إخراجها بها. ولم يصح قارناً. هذا الصحيح من المذهب، بناءً على أنه يلزمه بالإحرام الثاني شيء، وفيه خلاف. وقيل: يجوز إدخال العُمرة على الحج ضرورة. فعلى المذهب، يستحب أن يرفضها لتأكيد الحج بفعل بعضه، وعليه لرفضها دم ويقضيها [٢٧٣/١].

فائدة: مذهب الإمام أحمد، وأكثر أصحابه، أن عمل القارن كالمفرد في الأجزاء. نقله الجماعة عن الإمام أحمد. ويسقط ترتيب العُمرة، ويصير الترتيب للحج كما يتأخر الحلاق إلى يوم النحر، فوطؤه قبل طوافه لا يفسد عُمَرَتَه. قال الزركشي: هو المذهب المختار للأصحاب. وعنه، على القارن طوافان وسعيان. وعنه، على القارن عُمرة مفردة. اختارها أبو بكر، وأبو حفص، لعدم طوافها. ويأتي في كلام المصنف، في آخر صفة الحج، أن عُمرة القارن تجزئ عن عُمرة الإسلام. على الصحيح من المذهب. فعلى الرواية الثانية، يقدم القارن فعل العُمرة على فعل الحج، كتمتع ساق هذيان، فلو وقف بعرفة قبل طوافه وسعيه لها،

(١) في الأصل: «يفيده».

وَيَجِبُ عَلَى الْمُتَمَتِّعِ وَالْقَارِنِ [١٦٣] دَمُ نُسْكِ ، إِذَا لَمْ يَكُونَا مِنْ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ؛ وَهُمْ أَهْلُ مَكَّةَ ، وَمَنْ كَانَ مِنْهَا دُونَ مَسَافَةِ الْقَصْرِ .

١١٦٣ - مسألة : (وَيَجِبُ عَلَى الْمُتَمَتِّعِ وَالْقَارِنِ دَمُ نُسْكِ ، إِذَا لَمْ يَكُونَا مِنْ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ؛ وَهُمْ أَهْلُ مَكَّةَ ، وَمَنْ كَانَ مِنْهَا دُونَ مَسَافَةِ الْقَصْرِ) يَجِبُ الدَّمُ عَلَى الْمُتَمَتِّعِ فِي الْجُمْلَةِ بِالْإِجْمَاعِ . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ مَنْ أَهْلُ بَعْمَرَةٍ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ مِنْ أَهْلِ الْآفَاقِ مِنَ الْمِيقَاتِ ، وَقَدِمَ مَكَّةَ فَفَرَّغَ مِنْهَا وَأَقَامَ بِهَا فَحَجَّ مِنْ عَامِهِ ، أَنَّهُ مُتَمَتِّعٌ ، وَعَلَيْهِ الْهَدْيُ إِنْ وَجَدَ ، وَإِلَّا فَالضَّيَامُ . وَقَدْ نَصَّ اللَّهُ سُبْحَانَهُ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ : ﴿ فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ ﴾ الْآيَةِ . وَقَالَ ابْنُ عُثْمَانَ : تَمَتَّعَ النَّاسُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ ، فَلَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، قَالَ لِلنَّاسِ : « مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَدْيٌ فَلْيَطْفِئِ بِالْيَنِّ ، وَبِالصَّافِ وَالْمَرْوَةِ ، وَلْيَقْصُرْ ، ثُمَّ لِيَهْلُ بِالْحَجِّ ، وَيُهْدِيَ ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ ، فَلْيَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ .

فَقِيلَ : تَنْتَقِضُ عُمْرَتُهُ وَيَصِيرُ مُفْرِدًا بِالْحَجِّ ، يُتِمُّهُ ثُمَّ يَعْتِمِرُ . قَدَّمَهُ فِي « الرُّعَايَةِ الْكُبْرَى » . وَقِيلَ : لَا تَنْتَقِضُ عُمْرَتُهُ ، فَإِذَا رَمَى الْجَمْرَةَ ، طَافَ لَهَا ثُمَّ سَعَى ، ثُمَّ طَافَ لِلْحَجِّ ثُمَّ سَعَى . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْفُرُوعِ » . وَيَأْتِي ، هَلِ لِلْقَارِنِ (١) إِخْرَامَانِ أَوْ إِخْرَامٌ وَاحِدٌ ؟ فِي آخِرِ بَابِ الْفِدْيَةِ قَبْلَ قَوْلِهِ : وَكُلُّ هَدْيٍ أَوْ إِطْعَامٍ فَهُوَ لِمَسَاكِينِ الْحَرَمِ .

قَوْلُهُ : وَيَجِبُ عَلَى الْقَارِنِ وَالْمُتَمَتِّعِ دَمُ نُسْكِ . فَالْوَاجِبُ عَلَيْهِمَا دَمُ نُسْكِ ، لَا دَمُ جُبْرَانٍ . أَمَّا الْقَارِنُ ، فَيَلْزَمُهُ دَمٌ ، كَمَا قَالَ الْمُصَنِّفُ ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ . نَصَّ عَلَيْهِ ،

(١) فِي الْأَصْلِ ، ط : « الْقَارِن » .

في الحجّ، وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(١). وعن أَبِي جَمْرَةَ^(٢)، قال: سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنِ الْمُتَمَتِّعِ، فَأَمَرَنِي بِهَا، وَسَأَلْتُهُ عَنِ الْهَدْيِ، فَقَالَ: فِيهَا جَزُورٌ أَوْ بَقَرَةٌ أَوْ شِرْكٌ^(٣) فِي دَمٍ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٤).

فصل^(٥): وَالِدَمُّ الْوَاجِبُ شَاةً، أَوْ سُبُعٌ بَدَنَةً، [٢٥/٣ ظ] أَوْ بَقَرَةٌ^(٦)، فَإِنْ نَحَرَ بَدَنَةً، أَوْ ذَبَحَ بَقَرَةً، فَقَدْ زَادَ خَيْرًا. وبه قال الشافعي، وأصحاب الرأي. وقال مالك: لَا يُجْزَى إِلَّا بَقَرَةٌ^(٧)؛ لِأَنَّ

وعليه الأصحاب. ونَقَلَ بَكْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَلَيْهِ هَدْيٌ، وَلَيْسَ كَالْمُتَمَتِّعِ، إِنَّ اللَّهَ أَوْجَبَ عَلَى الْمُتَمَتِّعِ هَدْيًا فِي كِتَابِهِ، وَالْقَارِنُ إِنَّمَا رَوَى أَنَّ عَمَرَ قَالَ لِلصَّبِيِّ: اذْبَحْ تَيْسًا. وسأله ابن مُشَيْشٍ، الْقَارِنُ يَجِبُ عَلَيْهِ الدَّمُّ وَجُوبًا؟ فَقَالَ: كَيْفَ يَجِبُ عَلَيْهِ وَجُوبًا؟ وَإِنَّمَا شَبَّهَهُ بِالْمُتَمَتِّعِ. قال في «الفروع»: فَيَتَوَجَّهُ مِنْهُ رِوَايَةٌ؛ لَا يَلْزَمُهُ دَمٌ. فعلى المذهب، يَكُونُ الدَّمُّ دَمَ نُسْكَ، كَمَا قَالَ الْمُصَنِّفُ. وهو الصَّحِيحُ مِنْ الْمَذْهَبِ، وعليه أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ. وقال في «المُبْهَجِ»، و«عُيُونِ الْمَسَائِلِ»: لَيْسَ بِدَمٍ نُسْكَ. يَعْنِيَانِ، بَلْ دَمٌ جُبْرَانٍ.

فائدة: لَا يَلْزَمُ الدَّمُّ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ. كَمَا قَالَ الْمُصَنِّفُ. وَقَالَ فِي

(١) تقدم تخريجه في صفحة ١٥٧.

(٢) في م: ١ حمزة.

(٣) أي مشاركة في دم، حيث يجزى الشيء الواحد عن جماعة.

(٤) أخرجه البخاري، في: باب التمتع والإقراض...، وباب فمن تمتع بالعمرة إلى الحج، من كتاب الحج. صحيح البخاري ١٧٦ / ٢، ٢٠٤. ومسلم، في: باب جواز العمرة في أشهر الحج، من كتاب الحج. صحيح مسلم ٩١١ / ٢.

(٥) في م: ١ مسألة.

(٦) في م: ١ بدنة.

النبي ﷺ لَمَا تَمَتَّعَ سَاقَ بَدَنَةٍ . والذي ذَكَرَهُ تَرْكُ لَظَاهِرِ الْقُرْآنِ ؛ لِأَنَّهُ سُبْحَانَهُ قَالَ : ﴿ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾ . وَاطْرَاحُ الْآثَارِ الثَّابِتَةِ . وَمَا احْتَجُّوا بِهِ فَلَا حُجَّةَ فِيهِ ؛ فَإِنَّ إِهْدَاءَ النَّبِيِّ ﷺ لِلْبَدَنَةِ لَا يَمْنَعُ إِجْزَاءَ مَا دُونَهَا ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ سَاقَ مِائَةَ بَدَنَةٍ ، وَلَا خِلَافَ فِي أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِوَاجِبٍ ، فَلَا يَجِبُ أَنْ تَكُونَ الْبَدَنَةُ الَّتِي ^(١) يَذْبُحُهَا عَلَى صِفَةِ بُذْنِ النَّبِيِّ ﷺ ، ثُمَّ إِنَّهُمْ يَقُولُونَ : إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ مُفْرِدًا فِي حَجَّتِهِ . وَلِذَلِكَ ذَهَبُوا إِلَى تَفْصِيلِ الْإِفْرَادِ ، فَكَيْفَ يَكُونُ سَوْفُهُ لِلْبَدَنَةِ دَلِيلًا لَهُمْ فِي التَّمَتُّعِ ، وَلَمْ يَكُنْ مُتَمَتِّعًا !

فصل : وَإِنَّمَا يَجِبُ الدَّمُ بِشُرُوطِ خَمْسَةٍ ؛ أَوَّلُهَا ، أَنْ يُحْرِمَ بِالْعُمْرَةِ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ ، فَإِنْ أُحْرِمَ بِهَا فِي غَيْرِ أَشْهُرِهِ لَمْ يَكُنْ مُتَمَتِّعًا ، وَلَا يَلْزَمُهُ دَمٌ ، سِوَاءَ وَقَعَتْ أَعْمَالُهَا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ ، أَوْ فِي غَيْرِهِ . نَصٌّ عَلَيْهِ . قَالَ الْأَنْزَرُمُ : سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ، سُئِلَ عَنْ ^(٢) مَنْ أَهْلٌ بِعُمْرَةٍ فِي غَيْرِ أَشْهُرِ الْحَجِّ ، ثُمَّ قَدِمَ فِي شَوَالٍ ، أَيْحِلُّ فِي عُمْرَتِهِ مِنْ شَوَالٍ ، أَوْ يَكُونُ مُتَمَتِّعًا ؟

« الْفُرُوعِ » وَغَيْرِهِ . وَقَالَ : وَالْقِيَاسُ ، أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مَنْ سَافَرَ سَفَرَ قَصْرٍ أَوْ إِلَى الْمِيقَاتِ ، إِنْ قُلْنَا بِهِ ، كَظَاهِرِ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ ، وَكَلَامِهِمْ يَقْتَضِي لَزُومَهُ ؛ لِأَنَّ اسْمَ الْقُرْآنِ بَاقٍ بَعْدَ السَّفَرِ ، بِخِلَافِ التَّمَتُّعِ . انْتَهَى . وَأَمَّا الْمُتَمَتِّعُ ، فَيَجِبُ الدَّمُ عَلَيْهِ بِسَبْعَةِ شُرُوطٍ ؛ أَحَدُهَا ، مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ هُنَا ، وَهُوَ إِذَا لَمْ يَكُنْ مِنْ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، وَهَذَا شَرْطٌ فِي وُجُوبِهِ إِجْمَاعًا . وَفَسَّرَ الْمُصَنِّفُ حَاضِرِي

(١) فِي م : « الَّذِي » .

(٢) سَقَطَ مِنْ : م .

قال : لا يَكُونُ مُتَمَتِّعًا . واحتجَّ بحديث جابر^(١) ، وذكر إسناده عن أبي الزبير ، أنه سمع جابر بن عبد الله ، يُسأل عن امرأة تجعل على نفسها عُمْرَةً في شهر مُسَمًّى ، ثم يخلو إلا ليلة واحدة ، ثم تحيض ؟ قال : لتخرج ، ثم لتهل بعُمْرَةٍ ، ثم لتتظن حتى تطهر ، ثم لتطف بالبيت . قال أبو عبد الله : فجعل عُمَرَتَهَا في الشهر الذي حَلَّت فيه . ولا نعلم بين أهل العلم خلافًا أن من اعتَمَرَ في غير أشهر الحج ، وفرغ من عُمَرَتِهِ قبل أشهر الحج ، أنه لا يَكُونُ مُتَمَتِّعًا ، إلا قولين شاذين ؛ أحدهما ، عن طاووس ، أنه قال : إذا اعتَمَرْتَ في غير أشهر الحج ، ثم أقمت حتى الحج ، فانت مُتَمَتِّع .

المنصف ، المسجد الحرام ؛ أنهم أهل مكة ، ومن كان منها دون مسافة القصر . فظاهره ، أن ابتداء مسافة القصر من نفس مكة . وهو اختيار بعض الأصحاب . وهو ظاهر ما جزم به في « الشرح » ، وصاحب « التلخيص » . وقاله الإمام أحمد . وهو ظاهر كلام ابن منجي في « شرحه » . وقيل : أول مسافة القصر من آخر الحرم . وهو المذهب . وذكره ابن هبيرة قول أحمد . وجزم به في « الهداية » ، و « المستوعب » ، و « الرعايتين » ، و « الحاويتين » . وقدمه في « الفروع » . فوائده ؛ الأولى ، من له منزل قريب دون مسافة القصر ، ومنزل بعيد فوق مسافة القصر ، لم يلزمه دم . على الصحيح من المذهب ؛ لأن بعض أهله من حاضري المسجد الحرام ، فلم يوجد الشرط ، وله أن يحرم من القريب . واعتبر القاضي في « المجرد » ، وابن عقيل في « الفصول » ، إقامته أكثر بنفسه ، ثم بماله ، ثم بنيه^(٢) ، ثم الذي أحرَم منه . الثانية ، لو دخل آفاق مكة ، مُتَمَتِّعًا نَويًا لإقامة بها

(١) أخرجه البيهقي ، في : باب نذر العمرة في شهر مسمى ، من كتاب الحج . السنن الكبرى ٨٥/١٠ .

(٢) في ط : « بنيته » .

والآخر ، عن الحسن ، أنه قال : مَنْ اعْتَمَرَ بَعْدَ النَّحْرِ ، فَهِيَ مُتَعَةٌ . قال ابنُ المُنْذِرِ : لَا نَعْلَمُ أَحَدًا قَالَ بِوَاحِدٍ مِنْ هَذَيْنِ الْقَوْلَيْنِ . فَأَمَّا إِنْ أُحْرِمَ بِالْعُمْرَةِ فِي غَيْرِ أَشْهُرِ الْحَجِّ ، ثُمَّ حَلَّ مِنْهَا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ ، فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ مُتَمَتِّعًا ، عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ عَنْ أَحْمَدَ . وَنُقِلَ مَعْنَى ذَلِكَ عَنْ جَابِرٍ ، وَأَبِي عِيَاضٍ^(١) . وَهُوَ قَوْلُ إِسْحَاقَ ، وَأَحَدِ قَوْلَيْ الشَّافِعِيِّ . وَقَالَ طَاوُسٌ : عُمْرَتُهُ فِي الشَّهْرِ الَّذِي يَدْخُلُ فِيهِ الْحَرَمَ . وَقَالَ الْحَسَنُ ، وَالْحَكَمُ ، وَابْنُ شُبْرُمَةَ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ : عُمْرَتُهُ فِي الشَّهْرِ الَّذِي يَطُوفُ فِيهِ . وَقَالَ عَطَاءٌ : عُمْرَتُهُ فِي الشَّهْرِ الَّذِي يَحِلُّ فِيهِ .

بَعْدَ فَرَاغِ نُسُكِهِ ، أَوْ نَوَاهَا بَعْدَ فَرَاغِهِ مِنْهُ ، فَعَلِيهِ دَمٌ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . وَحَكَاهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ إِجْمَاعًا ، وَحَكِي وَجْهٌ ، لِأَدَمَ عَلَيْهِ . الثَّلَاثَةُ ، لَوْ اسْتَوَظَنَ آفَاقِيَّ مَكَّةَ ، فَهُوَ مِنْ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ . الرَّابِعَةُ ، لَوْ اسْتَوَظَنَ مَكِّيَّ الشَّامِ أَوْ غَيْرَهَا ، ثُمَّ عَادَ مُقِيمًا مُتَمَتِّعًا ، لَزِمَهُ الدَّمُ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . جَزَمَ بِهِ الْمُصَنِّفُ وَغَيْرُهُ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » وَغَيْرِهِ . وَقَالَ فِي « الْمَجَرَّدِ » ، وَ « الْفُصُولِ » : لِأَدَمَ عَلَيْهِ ، كَسَفَرٍ غَيْرِ مَكِّيٍّ ثُمَّ عَوْدِهِ . الشَّرْطُ الثَّانِي ، أَنْ يَعْتَمَرَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ . قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ : عُمْرَتُهُ فِي الشَّهْرِ الَّذِي أَهَلَ . وَالْإِعْتِبَارُ عِنْدَنَا بِالشَّهْرِ الَّذِي أُحْرِمَ فِيهِ لَا بِالشَّهْرِ الَّذِي حَلَّ فِيهِ ؛ فَلَوْ أُحْرِمَ بِالْعُمْرَةِ فِي رَمَضَانَ ، ثُمَّ حَلَّ فِي شَوَّالٍ ، لَمْ يَكُنْ مُتَمَتِّعًا . نَصَّ عَلَيْهِ فِي رِوَايَةِ جَمَاعَةٍ . الشَّرْطُ الثَّلَاثُ ، أَنْ يَحُجَّ مِنْ عَامِهِ . الشَّرْطُ الرَّابِعُ ، أَنْ لَا يُسَافِرَ بَيْنَ الْعُمْرَةِ وَالْحَجِّ ، فَإِنْ سَافَرَ مَسَافَةً قَصْرَ فَأَكْثَرَ - أَطْلَقَهُ [١ / ٢٧٣ ط] جَمَاعَةٌ ، مِنْهُمْ الْمُصَنِّفُ ،

(١) عمرو بن الأسود العنسي أبو عياض ، تابعي من العلماء الثقات ، توفي في خلافة معاوية . تهذيب التهذيب

وهو قول مالك . وقال أبو حنيفة : إن طاف للعمرة أربعة أشواط في غير أشهر الحج فليس بمتمتع ، وإن طاف الأربعة في أشهر الحج فهو متمتع ؛ لأن العمرة صحت في أشهر الحج ، بدليل أنه لو وطئ أفسدها ، أشبه إذا أحرَمَ [٢٦/٣] بها في أشهر الحج . ولنا ، ما ذكرناه عن جابر ، ولأنه أتى بنسك لا تتم العمرة إلا به في غير أشهر الحج ، فلم يكن متمتعاً ، كما لو طاف . ويخرج عليه ما قاسوا عليه . الثاني ، أن يحج من عامه ، فإن اعتمر في أشهر الحج فلم يحج ذلك العام ، بل حج من العام القابل ، فليس بمتمتع . لا نعلم فيه خلافاً ، إلا قولاً شاذاً عن الحسن في من اعتمر في أشهر الحج ، فهو متمتع ، حج أو لم يحج . والجمهور على خلاف هذا ؛ لأن الله تعالى قال : ﴿ فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ ﴾ . وهذا يقتضي الموالاة بينهما ، ولأنهم إذا أجمعوا على أن من اعتمر في غير أشهر الحج ، ثم حج من عامه ، فليس بمتمتع ، فهذا أولى ؛ لأن التباعد بينهما أكثر . الثالث ، أن لا يسافر بين العمرة والحج سفراً بعيداً تقصر في مثله

والشراح . قال في « الفروع » : ولعل مرادهم ، فأحرَمَ - فلا دم عليه . نص الإناص عليه . وجزم به ابن عقيل في « التذكرة » . وقدمه في « الفروع » . وجزم به في « الرعاية الصغرى » ، و « الحاويين » ، وقالوا : ولم يحرم به من ميقات ، أو يسافر سفر قصر . وقال في « الفصول » ، و « المذهب » ، و « مسبوك الذهب » ، و « المحرر » ، و « المنور » : ولا يحرم بالحج من الميقات ، فإن أحرَمَ به من الميقات ، فلا دم عليه . ونص عليه أحمد . وقدمه في « الرعاية الكبرى » . وحمله القاضي على أن بينه وبين مكة مسافة قصر . وقال ابن عقيل :

الصلاة . نص عليه . ورؤى ذلك عن عطاء ، « والمغيرة المديني » ، وإسحاق . وقال الشافعي : إن رجع إلى الميقات فلا دم عليه . وقال أصحاب الرأي : إن رجع من مضرة بطلت تمتعته ، وإلا فلا . وقال مالك : إن رجع إلى مضرة أو إلى غيره أبعد من مضرة بطلت تمتعته ، وإلا فلا . وقال الحسن : هو تمتع وإن رجع إلى بلده . واختاره ابن المنذر ؛ لغوم قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ ﴾ الآية . ولنا ، ما رؤى عن عمر ، رضي الله عنه ، أنه قال : إذا اعتمر في أشهر الحج ثم أقام ، فهو تمتع ، فإن خرج ورجع ، فليس بتمتع . وعن ابن عمر نحوه ذلك .

هو رواية . وقال في « الترغيب » ، و « التلخيص » : إن سافر إليه فأحرم به ، فوجهان . ويظهر أثر هذا الخلاف في « قرن » ميقات أهل نجد ؛ فإنه أقل مما يقصر فيه الصلاة ، أمّا ما عداه ، فإن بينها وبين مكة مسافة قصر ، على ظاهر ما قاله الزركشي في المواقيت . وتقدم قول ، إن أقربها ذات عرق . وقال في « الفروع » : ويتوجه احتمال ؛ يلزمه دم^(١) وإن رجع . الشرط الخامس ، أن يحل من العمرة قبل إحرامه بالحج ، بحل أولاً ، فإن أحرم به قبل حلّه منها ، صار قارناً . الشرط السادس ، أن يحرم بالعمرة من الميقات . ذكره أبو الفرج ، والحلواني . وجزم به ابن عقيل في « التذكرة » . وقدمه في « الفروع » . وقال القاضي ، وابن عقيل ، وجزم به في « المستوعب » ، و « التلخيص » ،

(١ - ١) في م : « والمغيرة والمديني » .

وهو المغيرة بن عبد الرحمن الخزومي ، فقيه المدينة بعد مالك ، ومات بعده بسبع سنين . انظر ترجمته في

تهذيب التهذيب ٢٦٥/١٠ .

(٢) زيادة من : ش .

ولأنه إذا رَجَعَ إلى المِيقَاتِ أو ما دُونَهُ لَزِمَهُ الإِحْرَامُ مِنْهُ ، فإذا كان بَعِيدًا ، فقد أَنشَأَ سَفَرًا بَعِيدًا لِحَجَّهِ ، فلم يَتَرَفَّهْ بِتَرْكِ أَحَدِ السَّفَرَيْنِ ، فلم يَلْزَمْهُ دَمٌ ، كَمَوْضِعِ الْوِفَاقِ . وَالْآيَةُ تَنَاوَلَتِ الْمُتَمَتِّعَ ، وهذا ليس بِمُتَمَتِّعٍ ؛ بِدَلِيلِ قَوْلِ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . الرَّابِعُ ، أَنْ يَحِلَّ مِنْ إِحْرَامِ الْعُمْرَةِ قَبْلَ إِحْرَامِهِ بِالْحَجِّ ، فَإِنْ أَذْخَلَ الْحَجَّ عَلَى الْعُمْرَةِ قَبْلَ حِلِّهِ مِنْهَا ، كَمَا فَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ ، فَإِنَّهُ يَصِيرُ قَارِنًا ، وَلَا يَلْزَمُهُ دَمُ الْمُتَمَتِّعِ . قَالَتْ عَائِشَةُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ ، فَأَهْلَلْنَا بِعُمْرَةٍ ، فَقَدِمْتُ مَكَّةَ وَأَنَا حَائِضٌ ، لَمْ أَطْفُ بِالْبَيْتِ ، وَلَا بَيْنَ الصُّفَا وَالْمَرْوَةِ ، فَشَكَّوْتُ ذَلِكَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ، فَقَالَ : « انْقَضَى رَأْسُكَ ، وَامْتَشِطِي ، وَأَهْلِي بِالْحَجِّ ، وَدَعِي الْعُمْرَةَ » . قَالَتْ : فَفَعَلْتُ ، فَلَمَّا قَضَيْنَا الْحَجَّ أَرْسَلَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَعَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ إِلَى التَّنْعِيمِ ، فَاغْتَمَرْتُ مَعَهُ ،

و « الرِّعَايَةُ » ، وَغَيْرِهِمْ : إِنْ بَقِيَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَكَّةَ مَسَافَةٌ ^(١) قَصْرٌ ، فَأُحْرِمَ مِنْهُ ، لَمْ يَلْزَمْهُ دَمُ الْمُتَمَتِّعِ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ حَاضِرِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، بَلْ دَمُ الْمُجَاوِزَةِ . وَاخْتَارَ الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ ، وَغَيْرُهُمَا ، أَنَّهُ إِذَا أُحْرِمَ بِالْعُمْرَةِ مِنْ دُونِ الْمِيقَاتِ ، يَلْزَمُهُ دَمَانٌ ؛ دَمُ الْمُتَمَتِّعِ ، وَدَمٌ لِإِحْرَامِهِ مِنْ دُونِ الْمِيقَاتِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُقَمْ وَلَمْ يَنْوِهَا بِهِ ، وَلَيْسَ بِسَاكِنٍ ، وَرَدُّوا مَا قَالَهُ الْقَاضِي . قَالَ الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ : وَلَوْ أُحْرِمَ الْآفَاقِيُّ بِعُمْرَةٍ فِي غَيْرِ أَشْهُرِ الْحَجِّ ، ثُمَّ أَقَامَ بِمَكَّةَ ، وَاعْتَمَرَ مِنَ التَّنْعِيمِ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ ، وَحَجَّ مِنْ عَامِهِ ، فَهُوَ مُتَمَتِّعٌ ، نَصَّ عَلَيْهِ ، وَعَلَيْهِ دَمٌ . قَالَا : وَفِي نَصِّهِ عَلَى هَذِهِ الصُّورَةِ تَنْبِيْهُ عَلَى إِجْبَابِ الدَّمِ فِي الصُّورَةِ الْأُولَى بِطَرِيقِ الْأُولَى . الشَّرْطُ

(١) كَذَا بِالنَّسْخِ ، وَفِي الْفُرُوعِ : « دُونِ مَسَافَةٍ » .

فَقَالَ : « هَذِهِ عُمْرَةٌ مَكَانَ عُمْرَتِكَ » . قَالَ عُرْوَةُ : فَقَضَى اللَّهُ حَاجَتَهَا وَعُمْرَتَهَا ، وَلَمْ يَكُنْ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ هَذِي وَلَا صَوْمٌ وَلَا صَدَقَةٌ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(١) . وَلَكِنْ عَلَيْهِ دَمٌ لِلْقِرَانِ ؛ لِأَنَّهُ صَارَ قَارِنًا ، وَتَرَفَّهُ بِسُقُوطِ أَحَدِ السَّفَرَيْنِ . فَأَمَّا قَوْلُ عُرْوَةَ : لَمْ يَكُنْ فِي ذَلِكَ هَذِي . يَحْتَمِلُ [٢٦/٣ ظ] أَنَّهُ أَرَادَ لَمْ يَكُنْ فِيهِ هَذِي لِلْمُنْتَعَةِ ، إِذْ قَدْ ثَبَتَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذَبَحَ عَنْ نِسَائِهِ بَقْرَةً بَيْنَهُنَّ^(٢) . الْخَامِسُ ، أَنْ لَا يَكُونَ مِنْ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ . وَلَا خِلَافَ بَيْنِ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي أَنَّ دَمَ الْمُنْتَعَةِ لَا يَجِبُ عَلَى حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ؛ لقوله تعالى : ﴿ ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ . وَالْمَعْنَى فِي ذَلِكَ أَنَّ حَاضِرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ مِيقَاتُهُ مَكَّةُ ، وَلَا يَحْضُلُ لَهُ التَّرَفُّهُ بِتَرْكِ أَحَدِ السَّفَرَيْنِ ، وَلِأَنَّهُ أُحْرِمَ مِنْ مِيقَاتِهِ ، أَشْبَهَ الْمُفْرَدَ .

السَّابِعُ ، نِيَّةُ التَّمَتُّعِ فِي ابْتِدَاءِ الْعُمْرَةِ أَوْ فِي أَثْنَائِهَا . قَالَ الْقَاضِي ، وَأَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . وَقَالَ : ذَكَرَهُ الْقَاضِي ، وَتَبِعَهُ الْأَكْثَرُ . قُلْتُ : جَزَمَ بِهِ فِي « الْهِدَايَةِ » ، وَ « الْمُبْهَجِ » ، وَ « الْمَذْهَبِ » ، وَ « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « الْخِلَاصَةِ » ، وَ « التَّلْخِيسِ » . قَالَ فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » : وَيَتَوَيَّرُ فِي الْأَصَحِّ . وَقَالَ فِي « الصُّغْرَى » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » : وَيَتَوَيَّرُ فِي الْأَظْهَرِ . وَقِيلَ : لَا تُشْتَرِطُ نِيَّةُ التَّمَتُّعِ . اخْتَارَهُ الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « الْفَاتِحِ » .

(١) تقدم تخريجه في صفحة ١١١ .

(٢) أخرجه أبو داود ، في : باب في هدى البقرة ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ٤٠٦/١ . وابن ماجه ،

في : باب عن كم تجزئ البدنة والبقرة ، من كتاب الأضاحي . سنن ابن ماجه ١٠٤٧/٢ .

فصل : وحاضرو^(١) المَسْجِدِ الحَرَامِ أَهْلُ الحَرَمِ ، وَمَنْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَكَّةَ دُونَ مَسَافَةِ القَصْرِ . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ . وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ عَطَاءٍ ، وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ . وَقَالَ مَالِكٌ : هُمْ أَهْلُ مَكَّةَ . وَقَالَ مُجَاهِدٌ : هُمْ أَهْلُ الحَرَمِ . وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ طَاوُسٍ . وَرَوَى عَنْ مَكْحُولٍ وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ : مَنْ دُونَ المَوَاقِيتِ ؛ لِأَنَّهُ مَوْضِعٌ شَرَعَ فِيهِ التُّسْلُكُ ، فَأُشْبِهَ الحَرَمَ . وَلَنَا ، أَنَّ حَاضِرَ الشَّيْءِ مَنْ دَنَا مِنْهُ ، وَمَنْ دُونَ مَسَافَةِ القَصْرِ قَرِيبٌ مِنْ حُكْمِ الحَاضِرِ ، بِدَلِيلِ أَنَّهُ إِذَا قَصَدَهُ لَا يَتَرَحَّصُ رُحْصَ المُسَافِرِ ؛ مِنْ القَصْرِ ، وَالفِطْرِ ، فَيَكُونُ مِنْ حَاضِرِيهِ . وَتَحْدِيدُهُ بِالمِيقَاتِ لَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ بَعِيدًا يَثْبُتُ لَهُ حُكْمُ السَّفَرِ البَعِيدِ إِذَا قَصَدَهُ ، وَلَأنَّ ذَلِكَ يُفْضَى إِلَى جَعْلِ البَعِيدِ مِنْ حَاضِرِيهِ ، وَالقَرِيبِ مِنْ غَيْرِ حَاضِرِيهِ ؛ لِتَفَاوُتِ المَوَاقِيتِ فِي القُرْبِ وَالبُعْدِ . وَاعْتِبَارُهُ بِمَا ذَكَرْنَاهُ أَوْلَى ؛ لِأَنَّ الشَّارِعَ حَدَّ الحَاضِرِ دُونَ مَسَافَةِ القَصْرِ ، بَنَى أَحْكَامَ المُسَافِرِينَ عَنْهُ ، فَكَانَ الِاعْتِبَارُ بِهِ أَوْلَى مِنَ الِاعْتِبَارِ بِالتُّسْلُكِ ؛ لَوْجُودِ لَفْظِ الحُضُورِ فِي الآيَةِ .

فوائد : إحداهما ، لَا يُعْتَبَرُ وَقُوعُ التُّسْكِينِ عَنْ وَاحِدٍ . ذَكَرَهُ بَعْضُ الْأَصْحَابِ ، مِنْهُمْ الْمُصَنِّفُ ، وَالمَجْدُ . قَالَ الزَّرْكَشِيُّ ، وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ فِي « الْفُرُوعِ » . فَلَوْ اعْتَمَرَ لِنَفْسِهِ ، وَحَجَّ عَنْ غَيْرِهِ ، أَوْ عَكْسُهُ ، أَوْ فَعَلَ ذَلِكَ عَنْ اثْنَيْنِ ، كَانَ عَلَيْهِ دَمُ الْمُتَعَةِ . وَقَالَ فِي « التَّلْخِيسِ » فِي الشَّرْطِ الثَّلَاثِ : أَنْ يَكُونَ التُّسْكِينُ عَنْ شَخْصٍ وَاحِدٍ ، إِمَّا عَنْ نَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ ، فَإِنْ كَانَ عَنْ شَخْصَيْنِ ، فَلَا تَمَتُّعٌ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَخْتَلَفْ أَصْحَابُنَا ، أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ الْإِحْرَامِ بِالتُّسْلُكِ الثَّانِي مِنَ المِيقَاتِ ، إِذَا كَانَ

(١) فِي الْأَصْلِ : « وَحَاضِرِي » عَلَى حِكَايَةِ لَفْظِ الآيَةِ .

فصل : إذا كان للمُتَمَتِّعِ قَرَبَتَانِ ؛ قَرَبِيَّةٌ ، وَبَعِيدَةٌ ، فهو من حاضِرِى المَسْجِدِ الحَرَامِ ؛ لأنه إذا كان بعضُ أهله قَرَبِيًّا لم يوجَدْ فيه الشَّرْطُ ، وهو أن لا يَكُونَ أهله من حاضِرِى المَسْجِدِ الحَرَامِ ، ولأنَّ له أن يُحْرَمَ من القَرَبِيَّةِ ، فلم يَكُنْ بالتَمَتُّعِ مُتَرَفِّهًا بِتَرْكِ أَحَدِ السَّفَرَيْنِ . وقال القاضى : له حُكْمُ القَرَبِيَّةِ التى يُقِيمُ بها أَكْثَرُ ، فَإِنْ اسْتَوَيَا ، فَمِنَ التى مَالُهَا أَكْثَرُ ، فَإِنْ اسْتَوَيَا ، فَمِنَ التى يَتَوَلَّى الإِقَامَةَ بها أَكْثَرُ ، فَإِنْ اسْتَوَيَا ، فله حُكْمُ القَرَبِيَّةِ التى أَحْرَمَ منها . وقد ذَكَرْنَا دَلِيلَ ما قُلْنَاهُ .

فصل : فَإِنْ دَخَلَ الآفَاقِيُّ مَكَّةَ مُتَمَتِّعًا نَاوِيًا الإِقَامَةَ بها بعدَ تَمَتُّعِهِ ، فعليه دَمُ الْمُتَمَتِّعِ . قال ابنُ المُنْذِرِ : أَجْمَعَ على هذا كُلُّ مَنْ نَحْفَظُ عنه من أَهْلِ العِلْمِ . ولو كان الرجلُ مُنْشِئُهُ بِمَكَّةَ ، فَخَرَجَ عنها مُتَتَّقِلًا مُقِيمًا بغيرِها ،

عن غيرِ الأوَّلِ . والمُصَنِّفُ يُخَالِفُ صَاحِبَ « التَّلْخِصِ » فى الأَصْلَيْنِ اللَّذَيْنِ بَنَى عليهما . والمَجْدُ يُوَافِقُهُ فى الأَصْلِ الثَّانِي ، وظاهرُ كلامِهِ مُخَالَفَتُهُ فى الأوَّلِ . الثَّانِيَةُ ، لا تُعْتَبَرُ هذه الشُّرُوطُ - فى كَوْنِهِ مُتَمَتِّعًا ، على الصَّحِيحِ . قدَّمَهُ فى « الفُرُوعِ » ، وقال : وَمَعْنَى كلامِ الشَّيْخِ ، يَعْنِي به المُصَنِّفُ ، يُعْتَبَرُ . وَجَزَمَ به فى « الرُّعَايَةِ » - إِلَّا الشَّرْطَ السَّادِسَ ، فَإِنَّ الْمُتَمَتِّعَ تَصِحُّ مِنَ الْمَكَّةِ ، كغَيْرِهِ . على الصَّحِيحِ مِنَ المَذْهَبِ ، وعليه أَكْثَرُ الأصْحَابِ . ونَقَلَهُ الجَمَاعَةُ عَنْ أَحْمَدَ ، كالأَفْرَادِ . وَنَقَلَ المَرْوُذِيُّ ، ليس لأَهْلِ مَكَّةَ مُتَمَتِّعٌ . قال القاضى ، والمُصَنِّفُ ، والشارحُ ، وَغَيْرُهُمْ : مَعْنَاهُ ، ليس عليهم دَمُ مُتَمَتِّعٍ . وقال الزُّرْكَانِيُّ : قلتُ : قد يُقالُ : إِنَّ هذا مِنَ الإمامِ أَحْمَدَ بِنَاءً على أَنَّ العُمَرَةَ لا تَجِبُ عليهم ، فلا مُتَمَتِّعٌ عليهم ، أَى الحَجُّ كافِيهم ؛ لَعَدَمِ وَجوبِها عليهم ، فلا حَاجَةَ لَهُمَ إليها . انتهى . وَذَكَرَ ابنُ عَقِيلٍ رِوَايَةً ، لا تَصِحُّ الْمُتَمَتُّعُ مِنْهُمْ . قال ابنُ أبى مُوسَى : لا مُتَمَتِّعٌ لَهُمْ . وَأُطْلِقَهُمَا

ثم عاد إليها مُتَمَتِّعًا ، نَاوِيًا لِلْإِقَامَةِ بِهَا أَوْ غَيْرَ نَاوٍ ، فَعَلَيْهِ دَمٌ مُتَعَةٍ ؛ لِأَنَّهُ خَرَجَ
بِالْإِتْقَالِ عَنْهَا عَنْ أَنْ يَكُونَ مِنْ أَهْلِهَا . وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ،
وإِسْحَاقُ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ حُضُورَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِنَّمَا حَصَلَ بِنِيَّةِ الْإِقَامَةِ
وَفِعْلِهَا ، وَهَذَا إِنَّمَا نَوَى الْإِقَامَةَ إِذَا فَرَّغَ مِنْ أَفْعَالِ الْحَجِّ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا فَرَّغَ
مِنْ عُمْرَتِهِ فَهُوَ نَاوٍ لِلْخُرُوجِ [٢٧/٣] إِلَى الْحَجِّ ، فَكَأَنَّهُ إِنَّمَا نَوَى أَنْ يُقِيمَ
بَعْدَ وَجُوبِ الدَّمِ عَلَيْهِ ، فَأَمَّا إِنْ سَافَرَ الْمَكِّيَّ غَيْرَ مُتَنَقِّلٍ ، ثُمَّ عَادَ فَاعْتَمَرَ
مِنَ الْمِيقَاتِ ، وَحَجَّ مِنْ عَامِهِ ، فَلَا دَمَ عَلَيْهِ ، لِأَنَّهُ لَمْ يَخْرُجْ بِذَلِكَ عَنْ
كَوْنِ أَهْلِهِ مِنْ حَاضِرِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ .

فصل : وَهَذَا الشَّرْطُ الْخَامِسُ شَرْطُ لَوْجُوبِ الدَّمِ عَلَيْهِ ، وَلَيْسَ بِشَرْطٍ
لِكَوْنِهِ مُتَمَتِّعًا ، فَإِنَّ مُتَعَةَ الْمَكِّيَّ صَحِيحَةٌ ؛ لِأَنَّ التَّمَتُّعَ أَحَدُ الْأَنْسَاكِ
الثَّلَاثَةِ ، فَصَحَّ مِنَ الْمَكِّيِّ ، كَالنُّسُكَيْنِ الْآخَرَيْنِ . وَلِأَنَّ حَقِيقَةَ التَّمَتُّعِ
أَنْ يَعْتَمَرَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ ثُمَّ يَحُجَّ مِنْ عَامِهِ . وَهَذَا مَوْجُودٌ فِي الْمَكِّيِّ . وَقَدْ
نُقِلَ عَنْ أَحَدٍ : لَيْسَ عَلَى أَهْلِ مَكَّةَ مُتَعَةٌ . وَمَعْنَاهُ لَيْسَ عَلَيْهِمْ دَمٌ مُتَعَةٍ ؛
لِأَنَّ الْمُتَعَةَ لَهُ لَا عَلَيْهِ ، فَتَعَيَّنَ حَمْلُهُ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ .

فصل : إِذَا تَرَكَ الْآفَاقِيَّ الْإِحْرَامَ مِنَ الْمِيقَاتِ ، وَأَحْرَمَ مِنْ دُونِهِ
بِعُمْرَةٍ ، ثُمَّ حَلَّ مِنْهَا ، وَأَحْرَمَ بِالْحَجِّ مِنْ مَكَّةَ مِنْ عَامِهِ ، فَهُوَ مُتَمَتِّعٌ ، وَعَلَيْهِ
دَمَانٌ ؛ دَمُ الْمُتَعَةِ ، وَدَمُ إِحْرَامِهِ مِنْ دُونِ الْمِيقَاتِ . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ ،

فِي « الْفَاتَوَى » . الثَّلَاثَةُ ، لَا يَسْقُطُ دَمُ التَّمَتُّعِ وَالْقِرَانِ بِإِفْسَادِ نُسُكِهِمَا . عَلَى
الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . نَصٌّ عَلَيْهِ . وَعَنْهُ ، يَسْقُطُ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْحَاوِيَيْنِ » .
وَقَالَ الْقَاضِي : إِنْ قُلْنَا : يَلْزَمُ الْقَارِنَ لِلْإِفْسَادِ دَمَانٌ . سَقَطَ دَمُ الْقِرَانِ . انْتَهَى .

وابن عبد البر^(١) : أجمع العلماء على أن من أحرَمَ في أشهر الحج بعُمْرَةٍ ، وحلَّ منها ، ولم يكن من حاضري المسجد الحرام^(٢) ، ثم أقام بمكة حلالاً ، ثم حج من عامه ، أنه مُتَمَتِّع عليه دم . وقال القاضي : إذا تجاوز الميقات ، حتى صار بينه وبين مكة أقل من مسافة القصر ، فأحرَمَ منه ، فلا دم عليه للمُتَمَتِّع ، لأنه من حاضري المسجد الحرام . وليس بجديد ، فإن حضور المسجد الحرام إنما يحصل بالإقامة به ، وبنيّة ذلك ، وهذا لم تحصل منه الإقامة ، ولا نيّتها . ولأن الله تعالى قال : ﴿ ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ . وهذا يقتضي أن يكون المانع من الدم السكنى به ، وهذا ليس بساكن . وإن أحرَمَ الآفاقي بعُمْرَةٍ في غير أشهر الحج ، ثم أقام بمكة ، واعتَمَرَ من التَّعْمِيمِ في أشهر الحج ، وحج من عامه ، فهو مُتَمَتِّع . نص عليه أحمد^(٣) . وعليه دم . وفي تنصيصه على هذه الصّورة تنبيه على إيجاب الدم في الصّورة الأولى بطريق الأولى .

الرابعة ، لا يسقط دمه أيضاً بفواته . على الصحيح من المذهب . وعنه ، يسقط . الخامسة ، إذا قضى القارن [٢٧٤ / ١] قارناً ، لزمه دمان ؛ لقراءته الأول دم ، ولقراءته الثاني آخر ، وفي دم فواته الروايتان المتقدمتان . وقال المصنّف : يلزمه دمان ، دم لقراءته ، ودم لفواته . وإذا قضى القارن مفرداً ، لم يلزمه شيء ؛ لأنه أفضل . جزم به المصنّف وغيره . وقدمه في « الفروع » . وجزم غير واحد ،

(١) الاستذكار ٢١٤/١١ .

(٢) سقط من : م .

(٣) سقط من : الأصل .

وذكر القاضي شرطاً سادساً لوجوب الدَّم ، وهو أن يتنوى في ابتداء العُمْرة ، أو ^(١) أثناؤها أنه متمتع . وظاهر النص يدل على أن هذا غير مُشترط ، فإنه لم يذكره ، وكذلك الإجماع الذي ذكرناه مخالف لهذا القول ، لأنه قد حصل له الترفُّه بترك أحد السَّفرَين ، فلزمه الدَّم ، كمن نوى .

فصل في وقت وجوب الهدي وذبحه : أمّا وقت وجوبه ، فعن أحمد ، أنه يجب إذا أحرَمَ بالحج . وهو قول أبي حنيفة ، والشافعي ؛ لأن الله تعالى قال : ﴿ فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾ . وهذا قد فعل ذلك ، ولأن ما جعل غايةً فوجوه أوله كافٍ ، كقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ ﴾ ^(٢) . وعنه ، أنه يجب الدَّم إذا وقف بعرفة . اختاره القاضي . [٢٧/٣ ظ] وهو قول مالك ؛ لأن التمتع بالعمرة إلى الحج إنما يحصل بعد وجوب الحج منه ، ولا يحصل ذلك إلا بالوقوف ؛ لقول النبي ﷺ : « الْحَجُّ عَرَفَةُ » ^(٣) . ولأنه قبل ذلك

أنه يلزمه دم لقراءته الأول . وفيه لفواته الروايتان . وزاد في « الفُصول » ، يلزمه دم ثالث لوجوب القضاء . قال في « الفروع » : كذا قال . فإذا فرغ من قضى مفرداً ، أحرَمَ بالعمرة من الأبعد ، كمن فسَدَ حجّه ، وإلا لزمه دم . وإذا قضى

(١) في م : و .

(٢) سورة البقرة ١٨٧ .

(٣) أخرجه أبو داود ، في : باب من لم يدرك عرفة ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤٥١ ، ٤٥٢ . والترمذي ، في : باب تفسير سورة البقرة ، الآية ﴿ فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾ ، من أبواب التفسير . عارضة الأحوذى ١١ / ٩٨ ، ٩٩ . والنسائي ، في : باب فرض الوقوف بعرفة ، من كتاب مناسك الحج . المجتبى ٥ / ٢٠٦ . وابن ماجه ، في : باب من أتى عرفة ... ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢ / ١٠٠٣ . والدارمي ، في : باب بما يتم الحج ، من كتاب المناسك . سنن الدارمي ٢ / ٥٩ . وإمام أحمد ، في : المسند ٤ / ٣٠٩ ، ٣١٠ ، ٣٣٥ .

يَعْرِضُ الْفَوَاتُ ، فَلَا يَخْصُلُ التَّمَتُّعُ ، وَلَآئِنَّهُ لَوْ أُحْرِمَ بِالْحَجِّ ، ثُمَّ أُخْصِرَ^(١) أَوْ فَاتَهُ الْحَجُّ ، لَمْ يَلْزَمْهُ دَمُ الْمُتَمَتِّعِ ، وَلَا كَانَ مُتَمَتِّعًا ، وَلَوْ وَجِبَ الدَّمُ لَمَّا سَقَطَ . وَقَالَ عَطَاءٌ : يَجِبُ إِذَا رَمَى الْجَمْرَةَ . وَنَحْوُهُ قَوْلُ أَبِي الْخَطَّابِ ، قَالَ : يَجِبُ إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ يَوْمَ النَّحْرِ ؛ لِأَنَّهُ وَقْتُ ذَبْحِهِ ، فَكَانَ وَقْتُ وَجُوبِهِ .

وَأَمَّا وَقْتُ ذَبْحِهِ ، فَيَوْمُ النَّحْرِ . وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ ؛ لِأَنَّ مَا قَبْلَ يَوْمِ النَّحْرِ لَا يَجُوزُ ذَبْحُ الْأَضْحِيَّةِ فِيهِ ، فَلَا يَجُوزُ ذَبْحُ الْهَدْيِ الَّذِي لِلتَّمَتُّعِ^(٢) . كَمَا قَبْلَ التَّحَلُّلِ مِنَ الْعُمْرَةِ . وَقَالَ (أَبُو طَالِبٍ^(٣) : سَمِعْتُ أَحْمَدَ قَالَ - فِي الرَّجُلِ يَدْخُلُ مَكَّةَ فِي شَوَالٍ ، وَمَعَهُ هَدْيٌ - قَالَ : يَنْحَرُ بِمَكَّةَ ، وَإِنْ قَدِمَ قَبْلَ الْعَشْرِ نَحَرَهُ ، لَا يَضِيعُ أَوْ يَمُوتُ أَوْ يُسْرِقُ . وَكَذَا قَالَ عَطَاءٌ .

مُتَمَتِّعًا ، فَإِذَا تَحَلَّلَ مِنَ الْعُمْرَةِ ، أُحْرِمَ بِالْحَجِّ مِنَ الْآبَعَدِ . السَّادِسَةُ ، يَلْزَمُ دَمُ التَّمَتُّعِ وَالْقِرَانِ بِطُلُوعِ فَجْرِ يَوْمِ النَّحْرِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . جَزَمَ بِهِ الْقَاضِي فِي « الْخِلَافِ » ، وَرَدَّ مَا نُقِلَ عَنْهُ خِلَافُهُ إِلَيْهِ ، وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْبُلْغَةِ » . وَقَدَّمَهُ فِي « الْهِدَايَةِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « الْخُلَاصَةِ » ، وَ « التَّلْخِصِ » ، وَ « الْفُرُوعِ » ، وَ « الرَّعَائِيَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » . وَعَنْهُ ، يَلْزَمُ الدَّمُ إِذَا أُحْرِمَ بِالْحَجِّ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْمَذْهَبِ » ، وَ « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » . وَعَنْهُ ، يَلْزَمُ الدَّمُ بِالْوُقُوفِ . وَذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ ، اخْتِيَارَ الْقَاضِي . قَالَ الزَّرْكَشِيُّ ، وَلَعَلَّهُ فِي « الْمُجَرَّدِ » : وَأُطْلِقَهَا وَالتَّى قَبْلَهَا فِي « الْكَافِي » ، وَلَمْ يَذْكُرْ غَيْرَهُمَا . وَكَذَا

(١) فِي الْأَصْلِ : « حَضَرَ » .

(٢) فِي م : « لِلتَّمَتُّعِ » .

(٣- ٣) فِي م : « أَبُو الْخَطَّابِ » .

وإن قَدِيمَ فِي الْعَشْرِ لَمْ يَنْحَرْهُ حَتَّى يَنْحَرَهُ بِمَنْى ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَصْحَابَهُ قَدِمُوا فِي الْعَشْرِ فَلَمْ يَنْحَرُوا حَتَّى نَحَرُوا بِمَنْى . وَمَنْ جَاءَ قَبْلَ ذَلِكَ نَحَرَهُ عَنْ عُمْرَتِهِ ، وَأَقَامَ عَلَى إِحْرَامِهِ ، وَكَانَ قَارِنًا . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : يَجُوزُ نَحَرُهُ بَعْدَ الْإِحْرَامِ بِالْحَجِّ . قَوْلًا وَاحِدًا ، وَفِيمَا قَبْلَ ذَلِكَ بَعْدَ حِلِّهِ مِنَ الْعُمْرَةِ اِحْتِمَالَانِ . وَوَجْهُ جَوَازِهِ ، أَنَّهُ دَمٌ يَتَعَلَّقُ بِالْإِحْرَامِ ، وَيُنَوِّبُ عَنْهُ الصِّيَامُ ، فَجَازَ قَبْلَ يَوْمِ النَّحْرِ ، كَدَمِ الطَّيِّبِ ، وَلَأنَّهُ يَجُوزُ إِذَا بَدَّلَهُ قَبْلَ يَوْمِ النَّحْرِ ، فَجَازَ أَدَاؤُهُ قَبْلَهُ ، كَسَائِرِ الْفِدْيَاتِ .

فصل : وَيَجِبُ الدَّمُ عَلَى الْقَارِنِ فِي قَوْلِ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ ، وَلَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا ، إِلَّا عَنْ دَاوُدَ ؛ لِأَنَّهُ قَالَ : لَا دَمَ عَلَيْهِ . وَرَوَى عَنْ طَاوُسٍ . وَحَكَى ابْنُ الْمُثَنِّبِ أَنَّ ابْنَ دَاوُدَ لَمَّا دَخَلَ مَكَّةَ سُئِلَ عَنِ الْقَارِنِ ، هَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ دَمٌ ؟ فَقَالَ : لَا . فَجَرُّوا بَرَحِلَهُ . وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى شُهْرَةِ الْأَمْرِ بَيْنَهُمْ . وَلَنَا ، قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾ . وَهَذَا مُتَمَتِّعٌ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ ؛ بِدَلِيلِ أَنَّ عَلِيًّا لَمَّا سَمِعَ عَثْمَانَ يَنْهَى عَنِ الْمُتَمَتُّعِ أَهْلًا بِالْعُمْرَةِ وَالْحَجِّ ؛ لَيَعْلَمَ النَّاسُ أَنَّهُ لَيْسَ بِمَنْهَى عَنْهُ . وَقَالَ ابْنُ عُثْمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : إِنَّمَا الْقِرَانُ لِأَهْلِ الْآفَاقِ ، وَتَلَا قَوْلَهُ تَعَالَى :

قَالَ فِي « الْمُغْنَى » ، وَ « الشَّرْحِ » . وَقَالَ ابْنُ الزَّاغُونِيِّ فِي « الْوَاضِحِ » : يَجِبُ دَمُ الْقِرَانِ بِالْإِحْرَامِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : كَذَا قَالَ . وَعَنْهُ ، يَلْزَمُ بِإِحْرَامِ الْعُمْرَةِ لِنَيْتِهِ التَّمَتُّعَ إِذْنًا . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَيَتَوَجَّهُ أَنَّ يَنْبَغِي عَلَيْهِمَا إِذَا مَاتَ بَعْدَ سَبَبِ الْوُجُوبِ ، يُخْرَجُ عَنْهُ مِنْ تَرْكِهِ . وَقَالَ بَعْضُ الْأَصْحَابِ : فَائِدَةُ الرُّوَايَاتِ ، إِذَا تَعَذَّرَ الدَّمُ ، وَأَرَادَ الْإِنْتِقَالَ إِلَى الصَّوْمِ ، فَمَتَى يَثْبُتُ التَّعَذُّرُ ، فِيهِ الرُّوَايَاتُ .

﴿ ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ . وقد رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « مَنْ قَرَنَ بَيْنَ حَجَّتِهِ وَعُمْرَتِهِ ^(١) فَلْيُهْرَقْ دَمًا » ^(٢) . ولأنَّه تَرَفَّهَ بِسُقُوطِ أَحَدِ السَّفَرَيْنِ ، فَأَشْبَهَ الْمُتَمَتِّعَ . فَإِنْ عَدِمَ الدَّمُ ، فَعَلِيهِ صِيَامٌ ، كَصِيَامِ الْمُتَمَتِّعِ ، سَوَاءً . وَمِنْ شَرَطِ وَجُوبِ الدَّمِ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَكُونَ مِنْ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، فِي قَوْلِ جُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ . وَقَالَ ابْنُ الْمَاجِشُونِ : عَلَيْهِ دَمٌ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِنَّمَا أَسْقَطَ الدَّمَّ عَنِ الْمُتَمَتِّعِ ،

تَبْيِيحَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، هَذَا الْحُكْمُ الْمُتَقَدِّمُ ، فِي لُزُومِ الدَّمِ . وَأَمَّا وَقْتُ ذَبْحِهِ ، فَجَزَمَ فِي « الْهِدَايَةِ » ، وَ « الْمَذْهَبِ » ، وَ « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « الْخُلَاصَةِ » ، وَ « الْهَادِي » ، وَ « التَّلْخِصِ » ، وَ « الْبُلْعَةِ » ، وَ « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » ، وَغَيْرِهِمْ ، أَنَّهُ لَا يَجُوزُ ذَبْحُهُ قَبْلَ وَجُوبِهِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَقَالَ الْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ : لَا يَجُوزُ قَبْلَ فَجْرِ يَوْمِ النَّحْرِ . قَالَ : فَظَاهِرُهُ يَجُوزُ إِذَا وَجِبَ ؛ لِقَوْلِهِ : ﴿ وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ ﴾ ^(٣) . فَلَوْ جَازَ قَبْلَ يَوْمِ النَّحْرِ ، لَجَازَ الْحَلْقُ ؛ لَوْجُودِ الْغَايَةِ . قَالَ : وَفِيهِ نَظَرٌ ؛ لِأَنَّهُ فِي الْمُحْضَرِّ ، وَيَتَّبِعِي عَلَى عُمُومِ الْمَفْهُومِ ، وَلِأَنَّهُ لَوْ جَازَ لَنَحَرَهُ عَلَيْهِ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ ، وَصَارَ كَمَنْ لَا هَدْيَ مَعَهُ ، وَفِيهِ نَظَرٌ ؛ لِأَنَّهُ كَانَ مُفْرِدًا أَوْ قَارِنًا ، أَوْ كَانَ لَهُ نِيَّةٌ ، أَوْ فَعَلَ الْأَفْضَلَ ، وَلَمَنَعَ التَّحْلِيلَ بِسَوْقِهِ . انْتَهَى . وَقَدْ جَزَمَ فِي « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « النَّظْمِ » ، وَ « الْحَاوِي » ، وَ « الْفَائِقِ » وَغَيْرِهِمْ ، أَنَّ وَقْتَ دَمِ الْمُتَمَتِّعِ وَالْقَرَانِ ، وَقْتُ ذَبْحِ الْأُضْحِيَّةِ ، عَلَى مَا يَأْتِي فِي

(١) سقط من : م .

(٢) لم نجده .

(٣) سورة البقرة ١٩٦ .

وَمَنْ كَانَ قَارِنًا أَوْ مُفْرِدًا ، أَحْبَبْنَا لَهُ أَنْ يَفْسَخَ إِذَا طَافَ وَسَعَى
وَيَجْعَلَهَا عُمْرَةً ؛ لِأَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَصْحَابَهُ بِذَلِكَ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ
قَدْ سَاقَ مَعَهُ هَدْيًا ، فَيَكُونُ عَلَى إِحْرَامِهِ .

الشرح الكبير

وليس هذا مُتَمَتِّعًا . [٢٨/٣] والصَّحِيحُ الْأَوَّلُ ، فَإِنَّا قَدْ ذَكَرْنَا أَنَّهُ
مُتَمَتِّعٌ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُتَمَتِّعًا فَهُوَ فَرْعٌ عَلَيْهِ ، وَوُجُوبُ الدَّمِ عَلَى الْقَارِنِ
إِنَّمَا كَانَ مَعْنَى النَّصِّ عَلَى الْمُتَمَتِّعِ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُخَالَفَ الْفَرْعُ عَلَيْهِ .
١١٦٤ - مسألة : (وَمَنْ كَانَ مُفْرِدًا أَوْ قَارِنًا ، أَحْبَبْنَا لَهُ أَنْ يَفْسَخَ
إِذَا طَافَ وَسَعَى وَيَجْعَلَهَا عُمْرَةً ؛ لِأَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَصْحَابَهُ بِذَلِكَ ،
إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعَهُ هَدْيٌ ، فَيَكُونُ عَلَى إِحْرَامِهِ) إِذَا كَانَ مَعَ الْمُفْرِدِ وَالْقَارِنِ
هَدْيٌ ، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَحِلَّ مِنْ إِحْرَامِهِ وَيَجْعَلَهُ عُمْرَةً ، بَغَيْرِ خِلَافٍ عَلِمْنَاهُ ؛

الإيضاح

بابه . واختارَ أَبُو الْخَطَّابِ فِي « الْإِنْتِصَارِ » ، يَجُوزُ لَهُ نَحْرُهُ بِإِحْرَامِ الْعُمْرَةِ ،
وَأَنَّهُ أَوَّلَى مِنَ الصَّوْمِ ؛ لِأَنَّهُ مُبَدَّلٌ . وَحَمَلُ رِوَايَةِ ابْنِ مَنصُورٍ بِذَبْحِهِ يَوْمَ النَّحْرِ
عَلَى وَجُوبِهِ يَوْمَ النَّحْرِ . وَنَقَلَ أَبُو طَالِبٍ ، أَنَّ قَدِيمَ قَبْلِ الْعَشْرِ وَمَعَهُ هَدْيٌ ، يَنْحَرُهُ ،
لَا يَضِيعُ أَوْ يَمُوتُ أَوْ يُسْرَقُ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَهَذَا ضَعِيفٌ . قَالَ فِي
« الْكَافِي » : إِنَّ قَدِيمَ قَبْلِ الْعَشْرِ ، نَحَرَهُ ، وَإِنْ قَدِيمٌ بِهِ فِي الْعَشْرِ ، لَمْ يَنْحَرْهُ حَتَّى
يَنْحَرَهُ بِمَنْىً . اسْتَدْلَالًا بِهَذِهِ الرِّوَايَةِ ، وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ . الثَّانِي ، هَذَا الْحُكْمُ مَعَ وُجُودِ
الْهَدْيِ ، أَمَا مَعَ عَدَمِهِ ، فَيَأْتِي فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ فِي أَثْنَاءِ بَابِ الْفِدْيَةِ .

قوله : وَمَنْ كَانَ قَارِنًا أَوْ مُفْرِدًا ، أَحْبَبْنَا لَهُ أَنْ يَفْسَخَ إِذَا طَافَ وَسَعَى وَيَجْعَلَهَا
عُمْرَةً ؛ لِأَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ أَصْحَابَهُ بِذَلِكَ . اعْلَمْ أَنَّ فَسْخَ الْقَارِنِ وَالْمُفْرِدِ حَجَّتَهُمَا
إِلَى الْعُمْرَةِ ، مُسْتَحَبٌّ بِشَرْطِهِ . نَصٌّ عَلَيْهِ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ قَاطِبَةً . وَغَيْرَ

لِما رَوَى ابنُ عُمَرَ ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا قَدِمَ مَكَّةَ ، قَالَ لِلنَّاسِ : « مَنْ كَانَ مِنْكُمْ أَهْدَى فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ مِنْ شَيْءٍ حَرَّمَ مِنْهُ ، حَتَّى يَقْضِيَ حَاجَّهُ ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ مِنْكُمْ ^(١) أَهْدَى ، فَلْيَطْفُفْ بِالْبَيْتِ وَبِالصُّفَا وَالْمَرْوَةِ ، وَلْيَقْصُرْ وَلْيَحْلِلْ ، ثُمَّ لِيُهَلِّ بِالْحَجِّ وَلْيُهْدِ ، وَمَنْ لَمْ يَجِدْ ^(٢) هَدْيًا فَلْيَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةَ إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(٣) . فَأَمَّا مَنْ لَا هَدْيَ مَعَهُ ، فَيُسْتَحَبُّ لَهُ إِذَا طَافَ وَسَعَى أَنْ يَفْسَخَ نِيَّتَهُ بِالْحَجِّ ، وَيَنْوِيَ عُمْرَةً مُفْرَدَةً ، فَيَقْصُرَ وَيَحْلِلَ مِنْ إِحْرَامِهِ ؛ لِيَصِيرَ مُتَمَتِّعًا ، إِنْ لَمْ يَكُنْ وَقَفَ بِعَرَفَةَ . وَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، يَرَى أَنَّ مَنْ طَافَ بِالْبَيْتِ وَسَعَى فَقَدْ حَلَّ ، وَإِنْ لَمْ يَنْوِ ذَلِكَ . وَهَذَا الَّذِي ذَكَرْنَاهُ قَالَ مُجَاهِدٌ ، وَالْحَسَنُ ، وَدَاوُدُ . وَذَهَبَ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى ^(٤) أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْحَجَّ أَحَدُ النَّسَكَيْنِ ، فَلَمْ يَجُزْ فَنَسَخَهُ ،

الْقَاضِي ، وَأَصْحَابُهُ ، وَالْمَجْدُ ، وَغَيْرُهُمْ ، بِالْجَوَازِ ، وَأَرَادُوا فَرَضَ الْمَسْأَلَةِ مَعَ الْمُخَالَفِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » . وَهُوَ مِنْ مُفْرَدَاتِ الْمَذْهَبِ ، لَكِنَّ الْمُصَنِّفَ هُنَا ذَكَرَ الْفَسْخَ بَعْدَ الطَّوَافِ وَالسَّعْيِ . وَقَطَعَ بِهِ الْخِرَقِيُّ ، وَالْمُصَنِّفُ فِي « الْمُعْنَى » ، وَالشَّارِحُ ، وَصَاحِبُ « الْفَائِقِ » . وَقَدَّمَهُ الزَّرْكَشِيُّ ، وَقَالَ : هَذَا ظَاهِرُ الْأَحَادِيثِ . وَعَنْ ابْنِ عَقِيلٍ ، الطَّوَافُ بَيْنَةَ الْعُمْرَةِ هُوَ الْفَسْخُ ، وَبِهِ حَصَلَ رَفْضُ الْإِحْرَامِ لَا غَيْرُ . فَهَذَا تَحْقِيقُ الْفَسْخِ وَمَا يَنْفَسِخُ بِهِ . قَالَ الزَّرْكَشِيُّ : قُلْتُ :

(١) سقط من : الأصل .

(٢) في م : « يحل » .

(٣) تقدم تخريجه في صفحة ١٥٧ .

(٤) في الأصل : « على » .

الشرح الكبير

كَالْعُمْرَةِ . وَرَوَى ابْنُ مَاجَهٗ ^(١) عَنْ بِلَالِ بْنِ الْحَارِثِ الْمُزَنِيِّ ، عَنْ أَبِيهِ ، أَنَّهُ قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فَسَخُّ الْحَجِّ لَنَا خَاصَّةٌ ، أَوْ لِمَنْ يَأْتِي ؟ قَالَ : « لَنَا خَاصَّةٌ » . وَرَوَى أَيْضًا عَنْ الْمُرْقَعِ الْأَسَدِيِّ ^(٢) ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : كَانَ مَا أُذِنَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ دَخَلْنَا مَكَّةَ أَنْ نَجْعَلَهَا عُمْرَةً ، وَنَحِلَّ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ ، أَنَّ تِلْكَ كَانَتْ لَنَا خَاصَّةً ، رُخْصَةً مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، ذُونَ جَمِيعِ النَّاسِ ^(٣) . وَلَنَا ، أَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ أَمَرَ أَصْحَابَهُ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ الَّذِينَ أَفْرَدُوا الْحَجَّ وَقَرُّنُوا أَنْ يَحِلُّوا كُلُّهُمْ ، وَيَجْعَلُوهَا عُمْرَةً ، إِلَّا مَنْ كَانَ مَعَ الْهَدْيِ ، فِي أَحَادِيثَ كَثِيرَةٍ مُتَّفَقٍ عَلَيْهَا ، بَحِثُ يَقْرُبُ مِنَ الْمُتَوَاتِرِ ، وَلَمْ يَخْتَلَفْ فِي صِحَّةِ ذَلِكَ وَثُبُوتِهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلِمْنَاهُ . وَذَكَرَ أَبُو حَفْصٍ ، فِي « شَرْحِهِ »

وَهَذَا جَيِّدٌ ، وَالْأَحَادِيثُ لَا تَأْبَاهُ . انْتَهَى . وَقَالَ فِي « الْهِدَايَةِ » ، وَتَبِعَهُ فِي « الْمَذْهَبِ » ، وَ « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « الْخُلَاصَةِ » ، وَ « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » ، وَغَيْرِهِمْ ، وَهُوَ مَعْنَى كَلَامِ الْقَاضِي وَغَيْرِهِ :

(١) في : باب من قال كان فسَخ الحَج لم خاصة ، من كتاب المناسك . سنن ابن مَاجَهٗ ٢ / ٩٩٤ .
كما أخرجه أبو داود ، في : باب الرجل يهل بالحج ثم يجعلها عمرة ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤٢٠ . والنسائي ، في : باب إباحة فسَخ الحَج ... ، من كتاب الحَج . المجتبى ٥ / ١٤٠ . والدارمي ، في : باب في فسَخ الحَج ، من كتاب المناسك . سنن الدارمي ٢ / ٥٠ .
(٢) كذا بالنسخ . وردت هذه النسبة هكذا في التاريخ الكبير للبخاري ٥٨/٨ ، وفي أصول الفقات لابن حبان ، كما في حاشية ٤٦٠/٥ ، وفي أصول المغنى ، كما في حاشية ٢٥٢/٥ . وقد ضبطها ابن ماكولا ، والسمعاني ، « الْأَسَدِيُّ » .
(٣) أخرجه مسلم ، في : باب جواز التمتع ، من كتاب الحَج . صحيح مسلم ٢ / ٨٩٧ . والنسائي ، في : باب إباحة فسَخ الحَج ... ، من كتاب المناسك . المجتبى ٥ / ١٤١ . وابن مَاجَهٗ ، في : باب من قال كان فسَخ الحَج لم خاصة ، من كتاب المناسك . سنن ابن مَاجَهٗ ٢ / ٩٩٤ . كلهم عن إبراهيم التيمي ، عن أبيه يزيد بن شريك . ورواية المرقع أخرجه الحميدى في مسنده برقم (١٣٢) .

بإسناده عن إبراهيم الحَرَبِيِّ^(١) ، وقد سُئِلَ عن فسخ الحج^(٢) إلى
 العُمْرَةِ ، فقال : قال سَلَمَةُ بْنُ شَيْبٍ لِأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ : يا أبا عبدِ اللهِ ،
 كلُّ شيءٍ منك حسنٌ جَمِيلٌ ، إِلَّا خَلَّةً وَاحِدَةً . فقال : وما هي ؟ قال :
 تقولُ بفسخِ^(٣) الحجِّ . قال أحمدُ : قد كُنْتُ أَرَى أَنَّ لَكَ عَقْلًا ، عِنْدِي
 ثَمَانِيَّةُ عَشَرَ حَدِيثًا صَحَاحًا جَيَادًا ، كُلُّهَا فِي فسخِ الحجِّ ، أَتُرْكُهَا لِقَوْلِكَ !
 وقد رَوَى فسخَ الحجِّ إلى العُمْرَةِ ابْنُ عُمرَ ، وابنُ [٢٨/٣ ط عباس] ،
 وجابرٌ ، وعائِشَةُ ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ ، وأحاديثُهم مُتَّفَقٌ عَلَيْهَا . ورواه غيرُهم
 مِنْ وُجُوهِ صَحَاحٍ . قال جابرٌ : أَهْلَلْنَا - أَصْحَابَ رَسُولِ اللهِ ﷺ -
 بِالْحَجِّ خَالِصًا وَخَدَهُ وَلَيْسَ مَعَهُ عُمْرَةٌ^(٤) ، فَقَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ صُبْحَ رَابِعَةٍ
 مَضَتْ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ ، فَلَمَّا قَدِمْنَا أَمَرَنَا النَّبِيُّ ﷺ أَنْ نَحِلَّ ، قال :
 « أَحِلُّوا وَأَصِيبُوا مِنَ النَّسَاءِ » . قال : فَبَلَّغَهُ عَنَّا أَنَّا نَقُولُ : لَمْ يَكُنْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ
 عَرَفَةَ إِلَّا خَمْسُ لَيَالٍ ، أَمَرْنَا أَنْ نَحِلَّ إِلَى نِسَائِنَا ، فَنَاتَى عَرَفَةَ تَقَطَّرُ مَذَاكِيرُنَا

لِلْقَارِنِ وَالْمُفْرِدِ أَنْ يَفْسَخَا نُسُكَهُمَا إِلَى الْعُمْرَةِ [٢٧٤/١ ط] ، بِشَرَطِ أَنْ لَا يَكُونَا
 وَقَفًا بِعَرَفَةَ ، وَلَا سَاقًا هَدْيًا . فَلَمْ يُفْصَحُوا بِوَقْتِ الْفَسْخِ ، بَلْ ظَاهِرُ كَلَامِهِمْ ،
 جَوَازُ الْفَسْخِ ، سِوَاءَ طَافَا وَسَعَيَا أَوْ لَا ، إِذَا لَمْ يَقِفَا بِعَرَفَةَ . قال الزُّرْكَشِيُّ : وَلَا
 يُعْرَنُكَ كَلَامُ ابْنِ مُنَجَّى ؛ فَإِنَّهُ قَالَ : ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ ، أَنَّ الطَّوَّافَ وَالسَّعِيَّ
 شَرَطُ فِي اسْتِحْبَابِ الْفَسْخِ . قال : وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْأَخْبَارَ تَقْتَضِي الْفَسْخَ

(١) في م : (الخرقي) .

(٢) سقط من : م .

(٣) في م : (نفسخ) .

(٤) في م : (غيره) .

بِالْمَنِيِّ . قَالَ : فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَقَالَ : « قَدْ عَلِمْتُمْ أَنِّي اتَّقَاكُمْ لِلَّهِ وَأَصْدَقَكُمْ وَأَبْرُكُمْ ، وَلَوْلَا هَذِي تَحَلَّلْتُ كَمَا تَحِلُّونَ ، فَحِلُّوا ، وَلَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ مَا أَهْدَيْتُ » . قَالَ : فَحَلَّلْنَا ، وَسَمِعْنَا وَأَطَعْنَا . قَالَ : فَقَالَ سُرَاقَةُ بْنُ مَالِكٍ بْنُ جُعْشَمٍ الْمُدَلِجِيُّ : مُتَعَنَّا هَذِهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ لِعَامِنَا هَذَا ، أَمْ لِلْأَبَدِ ؟ فَظَنَّهُ مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ ^(١) ، أَنَّهُ قَالَ : « لِلْأَبَدِ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(٢) . فَأَمَّا حَدِيثُهُمْ ، فَقَالَ أَحْمَدُ : رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ الْحَارِثُ بْنُ بِلَالٍ ، فَمَنْ الْحَارِثُ بْنُ بِلَالٍ ؟ يَعْنِي أَنَّهُ مَجْهُولٌ . وَلَمْ يَرَوْهُ إِلَّا الدَّرَاوَرْدِيُّ ^(٣) ، وَحَدِيثُ أَبِي ذَرٍّ رَوَاهُ مُرْقِعُ الْأَسَدِيِّ ^(٤) ،

قَبْلَ الطَّوَافِ وَالسَّعْيِ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا طَافَ وَسَعَى ثُمَّ فَسَخَ ، يَخْتِاجُ إِلَى طَوَافٍ وَسَعْيٍ الْإِنْصَافِ لِأَجْلِ الْعُمْرَةِ ، وَلَمْ يَرِدْ مِثْلُ ذَلِكَ . قَالَ : وَيُمْكِنُ تَأْوِيلُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ ، عَلَى أَنَّ « إِذَا » ظَرَفٌ لـ « أَحْبَبْنَا لَهُ أَنْ يَفْسَخَ وَقْتَ طَوَافِهِ » ، أَيْ وَقْتَ جَوَازِ طَوَافِهِ . انْتَهَى كَلَامُ ابْنِ مُنَجَّى . وَغَفَلَ عَنِ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ ، وَالْمُصَنِّفِ فِي « الْمَعْنَى » ،

(١) في م : « أَيْ بَكْر » .

(٢) أخرجه البخاري ، في : باب تقضي الحائض المناسك كلها ... ، من كتاب الحج ، وفي : باب عمرة التمتع ، من كتاب العمرة ، وفي : باب الاشتراك في الهدى ... ، من كتاب الشركة ، وفي : باب قول النبي ﷺ لو استقبلت ... ، من كتاب التمني ، وفي : باب نهى النبي ﷺ على التحريم ... ، من كتاب الاعتصام . صحيح البخاري ٢ / ١٩٥ ، ١٩٦ ، ٣ / ٤ ، ٥ ، ١٨٥ ، ٩ / ١٠٣ ، ١٣٧ . ومسلم ، في : باب وجوه الإحرام ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٨٨٣ ، ٨٨٤ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب إفراذ الحج ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤١٥ . والنسائي ، في : باب إباحة فسخ الحج ... ، من كتاب المناسك . المجتبى ٥ / ١٤٠ . وابن ماجه ، في : باب فسخ الحج ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢ / ٩٩٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣ / ٣٠٥ ، ٣١٧ ، ٣٦٦ .

(٣) في م : « الداروردي » .

(٤) في النسخ : « الأسدي » .

فَمَنْ مُرَّقِعُ الْأَسَدِيِّ؟ شَاعِرٌ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ لَمْ يَلْقَ أَبَا ذَرٍّ . فَقِيلَ لَهُ : أَفَلَيْسَ
 قَدْ رَوَى الْأَعْمَشُ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ ، قَالَ :
 كَانَتْ مُتَعَةُ الْحَجِّ لَنَا خَاصَّةً - أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - ؟ قَالَ : أَفَيَقُولُ
 هَذَا أَحَدٌ ؟ الْمُتَعَةُ فِي كِتَابِ اللَّهِ ، وَقَدْ أَجْمَعَ النَّاسُ عَلَى أَنَّهَا جَائِزَةٌ . قَالَ
 الْجَوْزُ جَانِيٌّ : مُرَّقِعُ الْأَسَدِيِّ لَيْسَ بِالْمَشْهُورِ ، وَمِثْلُ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ فِي
 ضَعْفِهَا وَجَهَالَةِ رَوَاتِهَا لَا تُقْبَلُ إِذَا انْفَرَدَتْ ، فَكَيْفَ تُقْبَلُ فِي رَدِّ حُكْمٍ
 ثَابِتٍ بِالتَّوَاتُرِ ، مَعَ أَنَّ قَوْلَ أَبِي ذَرٍّ مِنْ رَأْيِهِ ، وَقَدْ خَالَفَهُ مَنْ هُوَ أَعْلَمُ مِنْهُ ،
 وَقَدْ شَذَّ بِهِ عَنِ الصَّحَابَةِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، فَلَا يَكُونُ حُجَّةً . وَأَمَّا قِيَاسُهُمْ
 فَلَا يُقْبَلُ فِي مُقَابَلَةِ النَّصِّ الصَّحِيحِ ، عَلَى أَنَّ قِيَاسَ الْحَجِّ عَلَى الْعُمْرَةِ فِي
 هَذَا لَا يَصِحُّ ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ قَلْبُ الْحَجِّ إِلَى الْعُمْرَةِ فِي حَقِّ مَنْ فَاتَهُ الْحَجُّ وَمَنْ
 حُصِرَ عَنْ عَرَفَةَ ، وَالْعُمْرَةُ لَا تَصِيرُ حُجًّا بِحَالٍ ، وَلَئِنْ فَسَخَ الْحَجُّ إِلَى الْعُمْرَةِ
 يَصِيرُ بِهِ مُتَمَتِّعًا ، فَحَصَلَ الْفَضِيلَةُ ، وَفَسَخَ الْعُمْرَةُ إِلَى الْحَجِّ يُفَوِّتُ
 الْفَضِيلَةَ ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ مَشْرُوعِيَّةِ مَا يُحَصَّلُ الْفَضِيلَةُ مَشْرُوعِيَّةُ مَا يُفَوِّتُهَا .

وَالشَّارِحُ . وَكَلَامُ الْقَاضِي ، وَأَيُّ الْخَطَّابِ وَغَيْرِهِمَا لَا يَأْبَى ذَلِكَ . قَالَ
 الزَّرْكَشِيُّ : وَلَيْسَ فِي كَلَامِهِمْ مَا يَقْتَضِي أَنَّهُ يَطُوفُ طَوَافًا ثَانِيًا ، كَمَا زَعَمَ ابْنُ مُنْجَى .
 انْتَهَى . قُلْتُ : قَالَ فِي « الْكَافِي » : يُسْنُّ لَهَا ، إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَهَا هَذِي ، أَنْ يَفْسَخَا
 بَيْنَهُمَا بِالْحَجِّ ، وَيَتَوَيَّا عُمْرَةً مُفْرَدَةً ، وَيَحِلَّ مِنْ إِخْرَامِهِمَا بِطَوَافٍ وَسَعْيٍ
 وَتَقْصِيرٍ ، لِيَصِيرَا مُتَمَتِّعَيْنِ . انْتَهَى . قَالَ الزَّرْكَشِيُّ : وَقَوْلُ ابْنِ مُنْجَى : إِنَّ الْأَخْبَارَ
 تَقْتَضِي الْفَسْخَ قَبْلَ الطَّوَافِ وَالسَّعْيِ . لَيْسَ كَذَلِكَ ، بَلْ قَدْ يَقَالُ : إِنَّ ظَاهِرَهَا ،
 أَنَّ الْفَسْخَ إِنَّمَا هُوَ بَعْدَ الطَّوَافِ . وَيُؤَيِّدُهُ حَدِيثُ جَابِرٍ ؛ فَإِنَّهُ كَالنَّصِّ ، فَإِنَّ الْأَمْرَ

فصل : وإذا فسخ الحج إلى العُمرة صار مُتَمَتِّعًا ، حُكْمُهُ حُكْمُ الْمُتَمَتِّعِينَ ، فِي وُجُوبِ الدَّمِ وَغَيْرِهِ . وقال القاضي : لَا يَجِبُ الدَّمُ ؛ لِأَنَّ مِنْ شَرْطِ وُجُوبِهِ أَنْ يَنْوِيَ فِي ابْتِدَاءِ الْعُمَرَةِ أَوْ فِي أَثْنَائِهَا^(١) أَنَّهُ مُتَمَتِّعٌ . وَهَذِهِ دَعْوَى لَا دَلِيلَ عَلَيْهَا ، تُخَالِفُ عُمُومَ الْكِتَابِ وَصَرِيحَ السُّنَنِ الثَّابِتَةِ ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ : ﴿ فَمَنْ تَمَتَّعَ [٢٩/٣] بِالْعُمَرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾^(٢) . وَفِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « وَمَنْ لَمْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَهْدَى ، فَلْيَطْفُ بِالْبَيْتِ وَبِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، وَلْيَقْصُرْ وَلْيَحْلِلْ ، ثُمَّ لْيَهْلُ بِالْحَجِّ وَلْيُهْدِ ، وَمَنْ لَمْ يَجِدْ هَذَا ، فَلْيُصِمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةَ إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٣) . وَلِأَنَّ وُجُوبَ دَمِ الْمُتَمَتِّعِ

بِالْفَسْخِ إِنَّمَا هُوَ بَعْدَ طَوَافِهِمْ . انْتَهَى . وَقَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : لِهَذَا أَنْ يَفْسَخَا نِيَّتَهُمَا بِالْحَجِّ . زَادَ الْمُصَنِّفُ ، إِذَا طَافَا وَسَعَا ، فَيَنْوِيَانِ بِإِحْرَامِهِمَا ذَلِكَ عُمَرَةً مُفْرَدَةً ، فَإِذَا فَرَّغَا مِنْهَا وَحَلَّ ، أَحْرَمَا بِالْحَجِّ ، لِيَصِيرَا مُتَمَتِّعَيْنِ . وَقَالَ فِي « الْإِنْتِصَارِ » ، وَ « عُيُونِ الْمَسَائِلِ » : لَوْ ادَّعَى مُدَّعٍ وُجُوبَ الْفَسْخِ ، لَمْ يُنْعَدْ . وَقَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ : يَجِبُ عَلَى مَنْ اعْتَقَدَ عَدَمَ مَسَاغِهِ . نَقْلُهُ فِي « الْفَائِقِ » .

قوله : إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَدْ سَاقَ مَعَهُ هَذَا ، فَيَكُونُ عَلَى إِحْرَامِهِ . هَذَا شَرْطٌ فِي صِحَّةِ فَسْخِ الْقَارِنِ وَالْمُفْرَدِ حَجَّهُمَا إِلَى الْعُمَرَةِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَيَأْتِي حِكَايَةُ الْخِلَافِ بَعْدَ هَذَا . وَيُشْتَرَطُ أَيْضًا كَوْنُهُ لَمْ يَقِفْ بِعَرَفَةَ . قَالَ الْأَصْحَابُ .

(١) فِي النِّسْخِ : « أَنْتَهَائِهَا » . وَانْظُرِ الْمُنْيَ ٢٥٥/٥ .

(٢) سُورَةُ الْبَقَرَةِ ١٩٦ .

(٣) تَقْدِيمُ تَحْرِيجِهِ فِي صَفْحَةِ ١٥٧ .

المقنع وَلَوْ سَاقَ الْمُتَمَتِّعُ هَدْيًا ، لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَحِلَّ .

الشرح الكبير

لِلتَّرَفِّهِ بِسُقُوطِ أَحَدِ السَّفَرَيْنِ ، وَ هَذَا الْمَعْنَى لَا يَخْتَلِفُ بِالنِّيَّةِ وَعَدَمِهَا ، فَوَجِبَ أَنْ لَا يَخْتَلِفَ فِي الْوُجُوبِ ، عَلَى أَنَّهُ لَوْ ثَبَتَ أَنَّ النِّيَّةَ شَرْطٌ فَقَدْ وَجِدَتْ ، فَإِنَّهُ مَا حَلَّ حَتَّى نَوَى أَنَّهُ يَحِلُّ ثُمَّ يُحْرِمُ بِالْحَجِّ .

١١٦٥ - مسألة : (وَلَوْ سَاقَ الْمُتَمَتِّعُ الْهَدْيَ ، لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَحِلَّ) لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَا تَخْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ ﴾ . وَلِمَا رَوَى ابْنُ عُثْمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، قَالَ : تَمَتَّعَ النَّاسُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ ، فَلَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَكَّةَ ، قَالَ لِلنَّاسِ : « مَنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ ، فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ مِنْ شَيْءٍ حَرُمَ مِنْهُ حَتَّى يَقْضِيَ حَجَّهُ ^(١) » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ . وَهَذَا مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ . وَقَالَ مَالِكٌ ،

الإنصاف

قوله : وَلَوْ سَاقَ الْمُتَمَتِّعُ هَدْيًا ، لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَحِلَّ . هَذَا الْمَذْهَبُ بِلا رَيْبٍ . فَعَلَى هَذَا ، يُحْرِمُ بِالْحَجِّ إِذَا طَافَ وَسَعَى لِعُمْرَتِهِ قَبْلَ تَحْلُلِهِ بِالْحَلْقِ ، فَإِذَا ذَبَحَهُ يَوْمَ النَّحْرِ ، حَلَّ مِنْهُمَا مَعًا . نَصَّ عَلَيْهِ . وَنَقَلَ أَبُو طَالِبٍ ، الْهَدْيُ يَمْنَعُهُ مِنَ التَّحْلُلِ مِنْ جَمِيعِ الْأَشْيَاءِ فِي الْعَشْرِ وَغَيْرِهِ . وَهَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ ، وَقَطَعَ بِهِ كَثِيرٌ مِنْهُمْ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » وَغَيْرِهِ . وَقِيلَ : يَحِلُّ كَمَنْ لَمْ يَهْدِ . وَهُوَ مُقْتَضَى مَا نَقَلَهُ يُوسُفُ بْنُ مُوسَى . قَالَهُ الْقَاضِي . وَنَقَلَ أَبُو طَالِبٍ أَيْضًا ، فِي مَنْ يَعْتَمِرُ قَارِنًا أَوْ مُتَمَتِّعًا وَمَعَهُ هَدْيٌ ، لَهُ أَنْ يُقَصِّرَ مِنْ شَعْرِ رَأْسِهِ خَاصَّةً . وَعَنْهُ ، إِنْ قَدِمَ قَبْلَ الْعَشْرِ ، نَحَرَ الْهَدْيَ وَحَلَّ . وَنَقَلَ يُوسُفُ بْنُ مُوسَى ، فِي مَنْ قَدِمَ مُتَمَتِّعًا مَعَهُ هَدْيٌ ، إِنْ قَدِمَ فِي شَوَّالٍ ، نَحَرَهُ وَحَلَّ ، وَعَلَيْهِ هَدْيُ آخَرُ ، وَإِنْ قَدِمَ فِي الْعَشْرِ ،

(١) في م : حجه .

والشافعي في قول : له التَّحْلُلُ ، وَيَنْحَرُ هَذِيهِ عِنْدَ الْمَرْوَةِ . وَيَحْتَمِلُهُ كَلَامُ الْخِرَقِيِّ . وَلَنَا ، مَا ذَكَّرْنَا مِنَ الْآيَةِ ، وَحَدِيثُ ابْنِ عُمرَ ، وَرَوَتْ حَفْصَةُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، أَنَّهَا قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، مَا شَأْنُ النَّاسِ حَلُّوا مِنَ الْعُمْرَةِ ، وَلَمْ تَحِلَّ أَنْتَ مِنْ عُمْرَتِكَ ؟ قَالَ : « إِنِّي لَبَدْتُ رَأْسِي ، وَقَلَّدْتُ هَذِيهِ ، فَلَا أَحِلُّ حَتَّى أَنْحَرَ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(١) . وَالْأَحَادِيثُ فِي ذَلِكَ كَثِيرَةٌ . وَعَنْ أَحْمَدَ ، فِي مَنْ قَدِمَ مُتَمَتِّعًا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ وَسَاقِ الْهَدْيِ ، قَالَ : إِنْ دَخَلَهَا فِي الْعَشْرِ ، لَمْ يَنْحَرْ الْهَدْيَ حَتَّى يَنْحَرَهُ يَوْمَ النَّحْرِ ، وَإِنْ قَدِمَ قَبْلَ الْعَشْرِ نَحَرَ الْهَدْيَ . وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُتَمَتِّعَ إِذَا قَدِمَ قَبْلَ الْعَشْرِ حَلَّ وَإِنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ . وَهَذَا قَوْلُ عَطَاءٍ . رَوَاهُ حَنْبَلٌ فِي « الْمَنَاسِكِ » . وَقَالَ : مَنْ لَبَدَ أَوْ صَفَرَ ، فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ مَنْ سَاقَ الْهَدْيَ ؛ لِحَدِيثِ حَفْصَةَ . وَالرُّوَايَةُ الْأُولَى أَوْلَى ؛ لِمَا ذَكَّرْنَا مِنَ الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ ، وَهُوَ أَوْلَى بِالِاتِّبَاعِ .

لَمْ يَحِلَّ . فَقِيلَ لَهُ : خَيْرُ مُعَاوِيَةَ ؟ فَقَالَ : إِنَّمَا حَلَّ بِمِقْدَارِ التَّقْصِيرِ . قَالَ الْقَاضِي : الْإِنْصَافُ ظَاهِرُهُ يَتَحَلَّلُ قَبْلَ الْعَشْرِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَطُولُ إِخْرَافُهُ . وَقَالَ الْمُصَنِّفُ : يَحْتَمِلُ كَلَامُ الْخِرَقِيِّ ، أَنَّ لَهُ التَّحْلُلَ ، وَيَنْحَرُ هَذِيهِ عِنْدَ الْمَرْوَةِ . وَيَأْتِي هَذَا أَيْضًا فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ ، فِي آخِرِ بَابِ دُخُولِ مَكَّةَ .

فَالَّذَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، حَيْثُ صَحَّ الْفَسْخُ ، فَإِنَّهُ يَلْزَمُهُ دَمٌ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . نَصٌّ عَلَيْهِ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ ، وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « الْمُعْنَى » ، وَ « الشَّرْحِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَذَكَرَهُ الْقَاضِي فِي « الْخِلَافِ » .

(١) تقدم تخريجه في صفحة ١٥٧ .

المقنع وَالْمَرْأَةُ إِذَا دَخَلَتْ مُتَمَتِّعَةً فَحَاضَتْ ، فَخَشِيتُ فَوَاتَ الْحَجِّ ،
أُحْرِمَتْ بِالْحَجِّ ، وَصَارَتْ قَارِنَةً .

الشرح الكبير

فصل : فَأَمَّا الْمُعْتَمِرُ غَيْرُ الْمُتَمَتِّعِ ، فَإِنَّهُ يَجِلُّ بِكُلِّ حَالٍ فِي أَشْهُرِ
الْحَجِّ وَغَيْرِهَا ، كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ أَوْ لَمْ يَكُنْ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اعْتَمَرَ ثَلَاثَ
عُمُرٍ سِوَى عُمُرَتِهِ الَّتِي مَعَ حَجَّتِهِ ، بَعْضُهُنَّ فِي ذِي الْقَعْدَةِ ، فَكَانَ يَجِلُّ .
فَإِنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ نَحَرَهُ عِنْدَ الْمَرْوَةِ ، وَحَيْثُ نَحَرَهُ مِنَ الْحَرَمِ جَازٌ ؛
لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « كُلُّ فِجَاجٍ مَكَّةَ طَرِيقٌ وَمَنْحَرٌ » رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ،
وَابْنُ مَاجَهَ (١) .

١١٦٦ - مسألة : (وَالْمَرْأَةُ إِذَا دَخَلَتْ مُتَمَتِّعَةً (٢) فَحَاضَتْ ،
فَخَشِيتُ فَوَاتَ الْحَجِّ ، أُحْرِمَتْ بِالْحَجِّ ، وَصَارَتْ قَارِنَةً) إِذَا حَاضَتْ

الإنصاف

وَذَكَرَ الْمُصَنِّفُ ، عَنِ الْقَاضِي ، أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ دَمٌ لِعَدَمِ النَّيَّةِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الرَّعَايَةِ
الْكُبْرَى » . الثَّانِيَةُ ، قَالَ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » : لَا يُسْتَحَبُّ الْإِحْرَامُ بِنِيَّةِ الْفَسْخِ .
قَالَ فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » : يُكْرَهُ ذَلِكَ . وَاقْتَصَرَ فِي « الْفُرُوعِ » عَلَى حِكَايَةِ
قَوْلِهِمَا .
قوله : وَالْمَرْأَةُ إِذَا دَخَلَتْ مُتَمَتِّعَةً ، فَحَاضَتْ فَخَشِيتُ فَوَاتَ الْحَجِّ ، أُحْرِمَتْ

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ الصَّلَاةِ بِمَجْمَعٍ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ ، وَفِي : بَابِ إِذَا أَخْطَأَ الْقَوْمَ الْهَلَالَ ، مِنْ
كِتَابِ الصَّوْمِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ٤٤٩/١ ، ٥٤٣ . وَابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ الذَّبْحِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنَ
ابْنُ مَاجَهَ ١٠١٣ / ٢ .

كَمَا أَخْرَجَهُ الدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ عَرَفَةَ كُلِّهَا مَوْقِفٌ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنَ الدَّارِمِيُّ ٥٧ / ٢ . وَالْإِمَامُ
مَالِكٌ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي النَّحْرِ ... ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . الْمَوْطَأُ ١ / ٣٩٣ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ
٣٢٦ / ٣ .

(٢) فِي م : « مُتَمَتِّعَةٌ » .

الْمُتَمَتِّعَةُ قَبْلَ طَوَافِ الْعُمْرَةِ لَمْ يَكُنْ لَهَا أَنْ تَطُوفَ بِالْبَيْتِ ؛ لِأَنَّهُ صَلَاةٌ ،
وَلِأَنَّهَا مَمْنُوعَةٌ مِنْ دُخُولِ الْمَسْجِدِ ، وَلَا يُمَكِّنُهَا أَنْ تَحِلَّ مِنْ عُمْرَتِهَا قَبْلَ
الطَّوَافِ . فَإِذَا خَشِيتُ فَوَاتَ الْحَجَّ ، أُحْرِمْتُ بِالْحَجِّ مِنْ عُمْرَتِهَا ،
وَصَارَتْ قَارِنَةً . هَذَا قَوْلُ مَالِكٍ ، وَالْأَوْزَاعِيِّ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَكَثِيرٍ
[٢٩/٣ ظ] مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : قَدْ رَفَضَتْ الْعُمْرَةَ ، وَصَارَ
حَجًّا . وَمَا قَالَ هَذَا أَحَدٌ غَيْرُ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَحُجَّتُهُ مَا رَوَى عُرْوَةُ ، عَنْ
عَائِشَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، قَالَتْ : أَهْلَلْتُ بِعُمْرَةٍ ، فَقَدِمْتُ مَكَّةَ وَأَنَا
حَائِضٌ ، لَمْ أَطُفْ بِالْبَيْتِ ، وَلَا بَيْنَ الصُّفَا وَالْمَرْوَةِ ، فَشَكَوْتُ ذَلِكَ إِلَى
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : « انْقُضِي رَأْسُكَ ، وَامْتَشِطِي ، وَأَهْلِي بِالْحَجِّ ،
وَدَعِي الْعُمْرَةَ » . قَالَتْ : فَفَعَلْتُ ، فَلَمَّا قَضَيْنَا الْحَجَّ أَرْسَلَنِي رَسُولُ اللَّهِ
ﷺ مَعَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ إِلَى التَّنْعِيمِ ، فَاغْتَمَرْتُ مَعَهُ ، فَقَالَ :
« هَذِهِ عُمْرَةٌ مَكَانَ عُمْرَتِكَ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(١) . فَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهَا
رَفَضَتْ عُمْرَتَهَا ، وَأُحْرِمْتُ بِحَجٍّ ، مِنْ وَجْهِ ؛ أَحَدُهَا قَوْلُهُ : « دَعِي
عُمْرَتَكَ » . وَالثَّانِي قَوْلُهُ : « وَامْتَشِطِي » . وَالثَّالِثُ قَوْلُهُ : « هَذِهِ عُمْرَةٌ
مَكَانَ عُمْرَتِكَ » . وَلَنَا مَا رَوَى جَابِرٌ ، قَالَ : أَقْبَلْتُ عَائِشَةَ بِعُمْرَةٍ ، حَتَّى
إِذَا كَانَتْ بِسَرَفٍ ^(٢) عَرَكْتُ ^(٣) ، ثُمَّ دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى عَائِشَةَ ،

بِالْحَجِّ وَصَارَتْ قَارِنَةً . نَصَّ عَلَيْهِ . وَلَمْ تَقْضِ طَوَافَ الْقُدُومِ . وَهَذَا بِلَا إِزَاعٍ الْإِنْصَافِ

(١) تقدم تخريجه في صفحة ١١١ .

(٢) سَرَفٌ : مَوْضِعٌ بَيْنَ الْحَرَمَيْنِ ، قَرِيبٌ مِنْ مَكَّةَ .

(٣) عَرَكْتُ الْمَرْأَةَ : حَاضَتْ .

فَوَجَدَهَا تَبْكِي ، فَقَالَ : « مَا شَأْنُكَ ؟ » . قَالَتْ : شَأْنِي أَنِّي قَدْ حَضْتُ ،
وَقَدْ حَلَّ النَّاسُ وَلَمْ أَحِلَّ ، وَلَمْ أَطْفُ بِالْبَيْتِ ، وَالنَّاسُ يَذْهَبُونَ إِلَى الْحَجِّ
الْآنَ . فَقَالَ : « إِنَّ هَذَا أَمْرٌ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَى بَنَاتِ آدَمَ ، فَأَغْتَسِلِي ثُمَّ أَهْلِي
بِالْحَجِّ » . فَفَعَلْتُ ، وَوَقَفْتُ الْمَوَاقِفَ ، حَتَّى إِذَا طَهَّرْتُ طَافْتُ بِالْكَعْبَةِ
وَبِالصُّفَا وَالْمَرَوَةِ ، ثُمَّ قَالَ : « قَدْ حَلَلْتُ مِنْ حَجَّتِكَ وَعُمْرَتِكَ » . قَالَتْ :
يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي أَجِدُ فِي نَفْسِي أَنِّي لَمْ أَطْفُ بِالْبَيْتِ حَتَّى حَجَجْتُ .
قَالَ : « فَادْهَبِي بِهَا يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ ، فَأَعْمَرِهَا مِنَ التَّعْمِيرِ » . وَرَوَى
طَاوُسٌ ، عَنْ عَائِشَةَ ، أَنَّهَا قَالَتْ : أَهْلَلْتُ بِعُمْرَةٍ ، فَقَدِمْتُ وَلَمْ أَطْفُ حَتَّى
حَضْتُ ، فَتَسَكَّتُ الْمَنَاسِكَ كُلَّهَا ، وَقَدْ أَهْلَلْتُ بِالْحَجِّ . فَقَالَ هَارِيسُ بْنُ الرَّسُولِ
عَلَيْهِ السَّلَامُ يَوْمَ النَّفَرِ : « يَسْعُكَ طَوَافُكَ لِحَجِّكَ وَعُمْرَتِكَ » . فَأَبَتْ ، فَبَعَثَ
مَعَهَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ ، فَأَعْمَرَهَا مِنَ التَّعْمِيرِ . رَوَاهُمَا مُسْلِمٌ ^(١) .
وَهُمَا يَذْلَانِ عَلَى جَمِيعِ مَا ذَكَرْنَا . وَلِأَنَّ إِذْخَالَ الْحَجِّ عَلَى الْعُمْرَةِ جَائِزٌ
بِالْإِجْمَاعِ مِنْ غَيْرِ خَشْيَةِ الْفَوَاتِ ، فَمَعَ خَشْيَتِهِ أَوْلَى . وَقَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ :
أَجْمَعَ كُلُّ مَنْ نَحْفَظُ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ ، أَنَّ لِمَنْ أَهْلٌ بِعُمْرَةٍ أَنْ يَدْخُلَ
عَلَيْهَا الْحَجَّ ، مَا لَمْ يَفْتَحِ الطَّوَافَ بِالْبَيْتِ . وَقَدْ أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ مَنْ كَانَ

فِي ذَلِكَ كُلِّهِ . وَكَذَا الْحُكْمُ لَوْ خَافَ غَيْرُهَا فَوَاتَ الْحَجَّ . نَصَّ عَلَيْهِ . وَيَجِبُ دَمُ
الْقِرَانِ ، وَتَسْقُطُ عَنْهُ الْعُمْرَةُ . نَصَّ عَلَيْهِ . وَجَزَمَ بِهِ الْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ فِي كُتُبِ

(١) الأول ، في : باب بيان وجوه الإحرام ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٨٨١/٢ . كما أخرجه أبو
داود ، في : باب أفراد الحج ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ٤١٤/١ . والنسائي ، في : باب في المهلة
بالعمره تحيض ... ، من كتاب المناسك . المجتبى ١٢٨/٥ . والثالثي تقدم تخريجه في صفحة ١١١ .

معه هَذِي فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ ، أَنْ يُهْلَ بِالْحَجِّ مَعَ الْعُمْرَةِ ، وَمَعَ إِمْكَانِ الْحَجِّ مَعَ بَقَاءِ الْعُمْرَةِ لَا يَجُوزُ رَفْضُهَا ، كَغَيْرِ الْحَائِضِ . فَأَمَّا حَدِيثُ عُرْوَةَ ، فَإِنَّ قَوْلَهُ : « انْقَضَى رَأْسُكَ ، وَامْتَشِطِي ، وَدَعِيَ الْعُمْرَةَ » . انفردَ بِهِ عُرْوَةُ ، وَخَالَفَ بِهِ كُلُّ مَنْ رَوَى عَنْ عَائِشَةَ حِينَ حَاضَتْ ، وَقَدْ رَوَى ذَلِكَ طَاوُسٌ ، وَالْقَاسِمُ ، وَالْأَسْوَدُ ، وَعُمَرَةُ^(١) ، عَنْ عَائِشَةَ ، فَلَمْ يَذْكُرُوا ذَلِكَ^(٢) . وَحَدِيثُ جَابِرٍ ، وَطَاوُسٍ مُخَالِفَانِ لِهَذِهِ الزِّيَادَةِ . وَقَدْ رَوَى حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، [٣٠/٣] عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ ، حَدِيثَ خِيضِهَا ، فَقَالَ فِيهِ : حَدَّثَنِي غَيْرُ وَاحِدٍ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهَا : « دَعِيَ عُمْرَتُكَ ، وَانْقَضَى رَأْسُكَ ، وَامْتَشِطِي » . وَذَكَرَ تَمَامَ الْحَدِيثِ . وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عَائِشَةَ هَذِهِ الزِّيَادَةَ ، وَهُوَ مَعَ مَا ذَكَرْنَا مِنْ مُخَالَفَةِ بَقِيَّةِ الرُّوَاةِ يَدُلُّ عَلَى الْوَهْمِ ، مَعَ مُخَالَفَتِهَا لِلكِتَابِ وَالْأُصُولِ ، إِذْ لَيْسَ لَنَا مَوْضِعٌ آخَرُ يَجُوزُ فِيهِ رَفْضُ الْعُمْرَةِ مَعَ إِمْكَانِ إِتْمَامِهَا ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّ قَوْلَهُ : « دَعِيَ الْعُمْرَةَ » . أَيْ دَعِيَ بِحَالِهَا ، وَأَهْلَى بِالْحَجِّ مَعَهَا ، أَوْ دَعِيَ أفعالَ الْعُمْرَةِ ، فَإِنَّهَا تَدْخُلُ فِي أفعالِ الْحَجِّ . فَأَمَّا الْعُمْرَةُ مِنَ التَّنْعِيمِ ، فَلَمْ يَأْمُرْهَا بِهَا النَّبِيُّ ﷺ ، وَإِنَّمَا قَالَتْ لِلنَّبِيِّ ﷺ : إِنِّي أَجِدُ فِي نَفْسِي أَنِّي لَمْ أَطْفُ بِالْبَيْتِ حَتَّى حَجَجْتُ . قَالَ : « فَادْهَبْ

(١) فِي م : « وَغَيْرِهِ » .

(٢) رَوَايَاتُ كُلِّ مَنْ ؛ طَاوُسٌ وَالْقَاسِمُ وَالْأَسْوَدُ وَعُمَرَةُ أَخْرَجَهَا مُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ بَيَانِ وَجْهِهِ الْإِحْرَامِ ... ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٨٧٣/٢ - ٨٧٩ .

المقنع وَمَنْ أَحْرَمَ مُطْلَقًا ، صَحَّ ، وَلَهُ صَرْفُهُ إِلَى مَا شَاءَ .

الشرح الكبير

بِهَا يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ ، فَأَعْمَرَهَا مِنَ التَّنْعِيمِ . » . وَرَوَى الْأَثَرُ بِإِسْنَادِهِ ،
عَنِ الْأَسْوَدِ ، عَنْ عَائِشَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، قَالَ : قُلْتُ : اعْتَمَرْتُ بَعْدَ
الْحَجِّ ؟ قَالَتْ : وَاللَّهِ مَا كَانَتْ عُمْرَةٌ ، مَا كَانَتْ إِلَّا زِيَارَةً وَرَبِّ الْبَيْتِ ،
إِنَّمَا هِيَ مِثْلُ نَفَقَتِهَا . قَالَ أَحْمَدُ : إِنَّمَا أَعْمَرَ النَّبِيُّ ﷺ عَائِشَةَ حِينَ أَلَحَّتْ
عَلَيْهِ ، فَقَالَتْ : يَرْجِعُ النَّاسُ بِنُسُكَيْنِ ، وَأَرْجِعُ بِنُسُكٍ . فَقَالَ : « يَا عَبْدَ
الرَّحْمَنِ ، أَعْمَرَهَا » . فَظَنَرَ إِلَى أَدْنَى الْجِلِّ ، فَأَعْمَرَهَا مِنْهُ .

١١٦٧ - مسألة : (وَمَنْ أَحْرَمَ مُطْلَقًا ، صَحَّ ، وَلَهُ صَرْفُهُ إِلَى مَا
شَاءَ) يَصِحُّ الْإِحْرَامُ بِالنُّسُكِ الْمُطْلَقِ ، وَهُوَ أَنْ لَا يُعَيَّنَ حَجًّا وَلَا عُمْرَةً ؛
لأنَّه إِذَا صَحَّ الْإِحْرَامُ مَعَ الْإِبْهَامِ ، صَحَّ مَعَ الْإِطْلَاقِ ، قِيَاسًا عَلَيْهِ . فَإِذَا
أَحْرَمَ مُطْلَقًا ، فَلَهُ صَرْفُهُ إِلَى مَا شَاءَ مِنَ الْأَنْسَاكِ ؛ لِأَنَّ لَهُ أَنْ يَتَدَيَّ الْإِحْرَامُ
بِأَيِّهَا شَاءَ ، فَكَانَ لَهُ صَرْفُ الْمُطْلَقِ إِلَى ذَلِكَ . وَالْأَوَّلَى صَرْفُهُ إِلَى الْعُمْرَةِ ؛
لأنَّه إِنْ كَانَ فِي غَيْرِ أَشْهُرِ الْحَجِّ ، فَلَا إِحْرَامَ بِالْحَجِّ مَكْرُوهٌ أَوْ مُمْتَنِعٌ ، وَإِنْ
كَانَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ ، فَالْعُمْرَةُ أَوْلَى ؛ لِأَنَّ التَّمَتُّعَ أَفْضَلُ . وَقَدْ قَالَ أَحْمَدُ :
يَجْعَلُهُ عُمْرَةً ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ أَبَا مُوسَى حِينَ أَحْرَمَ بِمَا أَهْلٌ بِهِ رَسُولُ
اللَّهِ ﷺ أَنْ يَجْعَلَهَا عُمْرَةً . كَذَا هَذَا .

الإنصاف

قوله : وَمَنْ أَحْرَمَ مُطْلَقًا - بِأَنْ نَوَى نَفْسَ الْإِحْرَامِ ، وَلَمْ يُعَيَّنْ نُسْكًَا - صَحَّ ،
وَلَهُ صَرْفُهُ إِلَى مَا شَاءَ . هَذَا الْمَذْهَبُ . نَصَّ عَلَيْهِ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ [١ /
٢٧٥] . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » وَغَيْرِهِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » وَغَيْرِهِ . وَقَالَ
الْإِمَامُ أَحْمَدُ أَيْضًا : يَجْعَلُهُ عُمْرَةً . وَقَالَ الْقَاضِي : يَجْعَلُهُ عُمْرَةً ، إِنْ كَانَ فِي غَيْرِ أَشْهُرِ

وَأِنْ أَحْرَمَ بِمِثْلِ مَا أَحْرَمَ بِهِ فَلَانٌ ، انْعَقَدَ إِحْرَامُهُ بِمِثْلِهِ .

المقنع

١١٦٨ - مسألة : (وَإِنْ أَحْرَمَ بِمِثْلِ مَا أَحْرَمَ بِهِ فَلَانٌ ، انْعَقَدَ إِحْرَامُهُ بِمِثْلِهِ) يَصِحُّ إِنْهَاءُ الْإِحْرَامِ ، وَهُوَ أَنْ يُحْرَمَ بِمَا أَحْرَمَ بِهِ فَلَانٌ ؛ لِمَا رَوَى أَبُو مُوسَى ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : قَدِمْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ مُنِيعٌ بِالْبَطْحَاءِ ، فَقَالَ لِي : « بِمِ أَهْلَلْتَ ؟ » . فَقُلْتُ : كَبَيْتُ بِأَهْلَالٍ كَأَهْلَالِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . فَقَالَ : « أَحْسَنْتَ » . فَأَمَرَنِي فَطُفْتُ [٣٠/٣ ظ] بِالْبَيْتِ ، وَبِالصَّافِ وَالْمَرْوَةِ ، ثُمَّ قَالَ : « حِلٌّ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(١) . وَرَوَى جَابِرٌ ، وَأَنَسٌ ، أَنَّ عَلِيًّا قَدِمَ مِنَ الْيَمَنِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ : « بِمِ أَهْلَلْتَ ؟ » . فَقَالَ : أَهْلَلْتُ بِمَا أَهَلَّ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . قَالَ جَابِرٌ فِي حَدِيثِهِ : قَالَ : « فَاهْدِ وَأَمْكُثْ حَرَامًا ^(٢) » . وَقَالَ أَنَسٌ :

الْحَجَّ . وَذَكَرَ غَيْرُهُ أَنَّهُ أَوْلَى ، كَابْتِدَاءِ إِحْرَامِ الْحَجِّ فِي غَيْرِ أَشْهُرِ الْحَجِّ . وَقَالَ الْإِنْصَافُ فِي « الرَّعَايَةِ » : إِنْ شَرَطْنَا تَعْيِينَ مَا أَحْرَمَ بِهِ ، بَطُلَ الْمُطْلَقُ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » :

قوله : وَإِنْ أَحْرَمَ بِمِثْلِ مَا أَحْرَمَ بِهِ فَلَانٌ ، انْعَقَدَ إِحْرَامُهُ بِمِثْلِهِ . وَكَذَا لَوْ أَحْرَمَ

(١) أخرجه البخاري ، في : باب الذبح قبل الحلق ، من كتاب الحج ، وفي : باب متى يحل المعتمر ، من كتاب العمرة ، وفي : باب بعث أتي موسى ومعاذ إلى اليمن قبل حجة الوداع ، من كتاب المغازي . صحيح البخاري ٢ / ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٣ / ٨ ، ٥ / ٢٠٥ . ومسلم ، في : باب في نسخ التحلل من الإحرام والأمر بالتمام ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٨٩٦ . كما أخرجه النسائي ، في : باب الحج بغير نية يقصده المخرم ، من كتاب المناسك . المجتبى ٥ / ١٢١ ، ١٢٢ . والدارمي ، في : باب في التمتع ، من كتاب المناسك . سنن الدارمي ٢ / ٣٦ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤ / ٣٩٥ .

(٢) في م : « إحرامًا » .

قال رسول الله ﷺ : « لَوْلَا أَن مَعِيَ هَدْيًا لَحَلَلْتُ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا ^(١) .
 وَلَا يَخْلُو مَنْ أَبْهَمَ إِحْرَامَهُ مِنْ أَرْبَعَةِ أَحْوَالٍ ؛ أَحَدُهَا ، أَن يَعْلَمَ مَا أُحْرِمَ
 بِهِ فَلَانٌ ، فَيَنْعَقِدُ إِحْرَامُهُ بِمِثْلِهِ ؛ فَإِنَّ عَلِيًّا ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ لَهُ
 رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَاذَا قُلْتَ حِينَ فَرَضْتَ الْحَجَّ ؟ » . قَالَ : قُلْتُ :
 اللَّهُمَّ إِنِّي أَهْلٌ بِمَا أَهَلَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . قَالَ : « فَإِنَّ مَعِيَ الْهَدْيَ فَلَا
 تَحِلُّ » ^(٢) . الثَّانِي ، أَن لَا يَعْلَمَ مَا أُحْرِمَ بِهِ فَلَانٌ ، فَيَكُونُ حُكْمُهُ حُكْمَ
 النَّاسِي ، عَلَى مَا سَنَدُكُرُّهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى . الثَّالِثُ ، أَن يَكُونَ فَلَانٌ قَدْ
 أُحْرِمَ مُطْلَقًا ، فَيَكُونُ حُكْمُهُ حُكْمَ الْفَضْلِ الَّذِي قَبْلَهُ . الرَّابِعُ ، أَن لَا يَعْلَمَ
 هَلْ أُحْرِمَ فَلَانٌ أَوْ لَا ، فَحُكْمُهُ حُكْمُ مَنْ لَمْ يُحْرَمَ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ
 إِحْرَامِهِ ، فَيَكُونُ إِحْرَامُهُ هَهُنَا مُطْلَقًا ، يَصْرِفُهُ إِلَى مَا شَاءَ ، فَإِنْ صَرَفَهُ قَبْلَ
 الطَّوَافِ ، وَقَعَ طَوَافُهُ عَمَّا صَرَفَهُ ^(٣) إِلَيْهِ ، وَإِنْ طَافَ قَبْلَ صَرَفِهِ ، لَمْ يُعْتَدَ

بِمَا أُحْرِمَ بِهِ فَلَانٌ ، بِلَا خِلَافٍ فِيهِمَا نَعْلَمُهُ ، ثُمَّ إِنْ عَلِمَ مَا أُحْرِمَ بِهِ فَلَانٌ ، انْعَقَدَ بِمِثْلِهِ .
 وَلَوْ كَانَ إِحْرَامُ الْأَوَّلِ مُطْلَقًا ، فَحُكْمُهُ حُكْمُ مَا لَوْ أُحْرِمَ هُوَ بِهِ مُطْلَقًا ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ .
 قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : فظَاهِرُهُ ، لَا يَلْزَمُهُ صَرَفُهُ إِلَى مَا يُصْرَفُ إِلَيْهِ ، وَلَا إِلَى مَا كَانَ
 صَرَفَهُ إِلَيْهِ . وَأُطْلِقَ بَعْضُ الْأَصْحَابِ اخْتِمَالَيْنِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَظَاهِرُ كَلَامِ

(١) حديث جابر تقدم تخريجه صفحة ١٨٨ .

وحديث أنس أخرجه البخاري ، في : باب من أهل في زمن النبي ﷺ كإهلال النبي ﷺ ... ، وباب
 تقضى الحائض المناسك كلها ... ، من كتاب الحج . صحيح البخاري ١٧٢/٢ ، ١٩٦ . ومسلم ، في : باب
 إهلال النبي ﷺ وهدية ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٩١٤/٢ . كما أخرجه الترمذي ، في : باب حدثنا
 عبد الوارث ... ، من أبواب الحج . عارضة الأحوذى ١٧٩/٤ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٨٥/٣ .

(٢) هذا لفظ النسائي عن جابر . انظر تخريج الحديث السابق .

(٣) في م : « صرف » .

وَأِنْ أُحْرِمَ بِحَجَّتَيْنِ أَوْ عُمْرَتَيْنِ ، أُنْعَقَدَ بِإِحْدَاهُمَا ، المنع

الشرح الكبير

بطوافه ؛ لأنه طاف لا في حَجٍّ ولا عُمرَةٍ .

١١٦٩ - مسألة : (وإن أُحْرِمَ بِحَجَّتَيْنِ أَوْ عُمْرَتَيْنِ ، أُنْعَقَدَ إِحْرَامُهُ بِإِحْدَاهُمَا) إذا أُحْرِمَ بِحَجَّتَيْنِ أَوْ عُمْرَتَيْنِ ، أُنْعَقَدَ بِإِحْدَاهُمَا ، وَلَعَتْ الأُخْرَى . وبه قال مالكٌ ، والشافعيُّ . وقال أبو حنيفة : يَنْعَقَدُ بِهِمَا ، وعليه قضاءُ إحْدَاهُمَا ؛ لأنه أُحْرِمَ بِهَا^(١) ولم يُتِمَّهَا . ولنا ، أنَّهما عِبَادَتَانِ لَا يَلْزَمُهُ الْمُضِيُّ فِيهِمَا ، فَلَمْ يَصِحَّ الْإِحْرَامُ بِهِمَا ، كَالصَّلَاتَيْنِ . وعلى هذا

الأصحاب ، يعملُ بقَوْلِهِ ، لا بما وَقَعَ فِي نَفْسِهِ . ولو كان إِحْرَامُ مَنْ أُحْرِمَ بِمِثْلِهِ فاسِدًا ، فَقَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : يَتَوَجَّهُ الْخِلَافُ لَنَا فِيْمَا إِذَا نَذَرَ عِبَادَةً فَاسِدَةً ، هَلْ تَنْعَقَدُ صَحِيحَةً أَمْ لَا ؟ عَلَى مَا يَأْتِي فِي النَّذْرِ . ولو جَهِلَ إِحْرَامَ الْأَوَّلِ ، فَحُكْمُهُ حُكْمُ مَنْ أُحْرِمَ بِنُسْكَ وَنَسِيَةٍ ، عَلَى مَا يَأْتِي فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ قَرِيبًا . ولو شَكَّ ، هَلْ أُحْرِمَ الْأَوَّلُ أَوْ لَا ؟ فَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّ حُكْمَهُ حُكْمُ مَالٍ لَمْ يُحْرَمْ ، فَيَكُونُ إِحْرَامُهُ مُطْلَقًا . قال فِي « الْفُرُوعِ » : هَذَا الْأَشْهُرُ . وقال : فظَاهِرُهُ ، وَلَوْ أُعْلِمَ أَنَّهُ لَمْ يُحْرَمْ ؛ لَجَزَمَهُ بِالْإِحْرَامِ ، بِخِلَافِ قَوْلِهِ : إِنْ كَانَ مُحْرِمًا فَقَدْ أُحْرِمَتْ . فلم يَكُنْ مُحْرِمًا . وقال فِي « الْكَافِي » : حُكْمُهُ حُكْمُ مَنْ أُحْرِمَ بِنُسْكَ وَنَسِيَةٍ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « الرُّعَايَةِ » .

فائدة : قوله : وَإِنْ أُحْرِمَ بِحَجَّتَيْنِ أَوْ عُمْرَتَيْنِ ، أُنْعَقَدَ بِإِحْدَاهُمَا . بلا نزاع . قال فِي « الْفُرُوعِ » مُعَلَّلًا : لِأَنَّ الزَّمانَ يَصْلُحُ لِوَاحِدَةٍ ، فَيَصِحُّ بِهِ ، كَتَفْرِيقِ الصَّفَقَةِ . قال : فَذَلَّ عَلَى خِلَافٍ هُنَا ، كَأَصْلِهِ . قال : وَهُوَ مُتَوَجَّهٌ . يَعْنِي ، أَنَّهُ لَا يَصِحُّ بِوَاحِدَةٍ مِنْهُمَا فِي قَوْلٍ . وقال أيضًا : يَتَوَجَّهُ الْخِلَافُ فِي انْعِقَادِهِ بِهِمَا .

(١) فِي الْأَصْلِ : « بِهِمَا » .

المقنع **وَإِنْ أُحْرِمَ بِنُسْكَ وَنَسِيَهُ ، جَعَلَهُ عُمْرَةً . وَقَالَ الْقَاضِي : يَصْرِفُهُ إِلَى مَا شَاءَ .**

الشرح الكبير لو أَفْسَدَ حَجَّه وَعُمْرَتَه ، لم يَلْزَمْهُ إِلَّا قِضَاؤُهَا . وعند أبي حنيفة ، يَلْزَمُهُ قِضَاؤُهُمَا مَعًا ؛ بناءً على صِحَّةِ إِحْرَامِهِ بهما .

١١٧٠ - مسألة : (وَإِنْ أُحْرِمَ بِنُسْكَ وَنَسِيَهُ ، جَعَلَهُ عُمْرَةً . وقال القاضي : يَصْرِفُهُ إِلَى مَا شَاءَ) أَمَّا إِذَا أُحْرِمَ بِنُسْكَ ، وَنَسِيَهُ قَبْلَ الطَّوَافِ ، فَله صَرْفُهُ إِلَى أَىِّ الْأَنْسَاكِ شَاءَ ، فَإِنَّهُ إِنْ صَرَفَهُ إِلَى عُمْرَةٍ ، وَكَانَ الْمَنْسِيُّ عُمْرَةً ، فَقَدْ أَصَابَ ، وَإِنْ كَانَ حَجًّا مُفْرَدًا أَوْ قِرَانًا^(١) ، فَله فَسْخُؤُهُمَا إِلَى الْعُمْرَةِ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ . وَإِنْ صَرَفَهُ إِلَى الْقِرَانِ ، وَكَانَ الْمَنْسِيُّ قِرَانًا ، فَقَدْ أَصَابَ ، وَإِنْ كَانَ عُمْرَةً ، فَإِذْ خَالَ الْحَجَّ عَلَى الْعُمْرَةِ جَائِزٌ قَبْلَ الطَّوَافِ ، فَيَصِيرُ قَارِنًا ، وَإِنْ كَانَ مُفْرَدًا لَعَا إِحْرَامُهُ بِالْعُمْرَةِ ، وَصَحَّ حَجُّهُ ، وَسَقَطَ فَرَضُهُ ، وَإِنْ صَرَفَهُ إِلَى الْإِفْرَادِ ، وَكَانَ مُفْرَدًا ، فَقَدْ أَصَابَ ، وَإِنْ كَانَ

الإِنصاف قوله : وَإِنْ أُحْرِمَ بِنُسْكَ وَنَسِيَهُ ، جَعَلَهُ عُمْرَةً . هذا الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . وَنَقَلَهُ أَبُو دَاوُدَ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » وَغَيْرِهِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « الْفَائِقِ » ، وَغَيْرِهِمَا . قَالَ ابْنُ مُنْجَى فِي « شَرْحِهِ » : هَذَا الْمَذْهَبُ . وَقَالَ الْقَاضِي : يَصْرِفُهُ إِلَى أَيِّهِمَا شَاءَ . وَهُوَ رَوَايَةٌ عَنْ أَحْمَدَ ، وَقَطَعَ بِهِ جَمَاعَةٌ . وَحَمَلَ الْقَاضِي نَصَّ أَحْمَدَ عَلَى الْاسْتِحْبَابِ ، وَقَدَّمَهُ فِي « الشَّرْحِ » . قُلْتُ : وَهُوَ الصَّوَابُ ؛ لِأَنَّهُ عَلَى كُلِّ تَقْدِيرٍ جَائِزٌ . قَالَ فِي « الْمُحَرَّرِ » : وَمَنْ أُحْرِمَ بِنُسْكَ فَإِنْسِيَهُ ، أَوْ أُحْرِمَ بِهِ مُطْلَقًا ، ثُمَّ عَيْنُهُ بَتَمَتُّعٍ أَوْ إِفْرَادٍ أَوْ قِرَانٍ ، جَازَ ، وَسَقَطَ

(١) فِي م : « قَارِنًا » .

مُتَمَتِّعًا ، فقد أَدْخَلَ الْحَجَّ عَلَى الْعُمْرَةِ ، وصار قَارِنًا فِي الْحُكْمِ وَفِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى ، وَهُوَ يَظُنُّ أَنَّهُ مُفْرِدٌ ، وَإِنْ كَانَ قَارِنًا فَكَذَلِكَ . وَالْمَنْصُوصُ عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ يَجْعَلُهُ عُمْرَةً . قَالَ الْقَاضِي : هَذَا عَلَى [٣١/٣] سَبِيلِ الْإِسْتِحْبَابِ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا اسْتَحَبَّ ذَلِكَ مَعَ الْعِلْمِ ، فَمَعَ عَدَمِهِ أُولَى . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : يَصْرِفُهُ إِلَى الْقِرَانِ . وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ الْجَدِيدُ ، وَقَالَ فِي الْقَدِيمِ : يَتَحَرَّى ، فَيُنْبِئُ عَلَى غَالِبِ ظَنِّهِ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ شَرَائِطِ الْعِبَادَةِ ، فَيَدْخُلُهُ التَّحَرَّى ، كَالْقِبْلَةِ . وَمَبْنَى الْخِلَافِ عَلَى فَسْخِ الْحَجِّ إِلَى الْعُمْرَةِ ، فَإِنَّهُ جَائِزٌ عِنْدَنَا ، وَلَا يَجُوزُ عِنْدَهُمْ ، فَعَلَى هَذَا إِنْ صَرَفَهُ إِلَى الْمُتَمَتِّعِ ، فَهُوَ مُتَمَتِّعٌ ، عَلَيْهِ دَمُ الْمُتَمَتِّعِ ، وَيُجْزِئُهُ عَنِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ جَمِيعًا ، وَإِنْ صَرَفَهُ إِلَى إِفْرَادٍ أَوْ قِرَانٍ ، لَمْ يُجْزِئْهُ عَنِ الْعُمْرَةِ ، إِذْ مِنَ الْمُحْتَمَلِ أَنْ يَكُونَ الْمَنْسِيُّ حَجًّا مُفْرَدًا ، وَلَيْسَ لَهُ إِدْخَالُ الْعُمْرَةِ عَلَى الْحَجِّ ، فَتَكُونُ صِحَّةُ الْعُمْرَةِ مَشْكُوكًا فِيهَا ، فَلَا تَسْقُطُ بِالشَّكِّ ، وَلَا دَمٌ عَلَيْهِ لَذَلِكَ ؛ فَإِنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ حُكْمُ الْقِرَانِ يَقِينًا ، فَلَا يَجِبُ الدَّمُ مَعَ الشَّكِّ فِي سَبَبِهِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَجِبَ . وَأَمَّا

عَنْ فَرَضِهِ ، إِلَّا النَّاسِيَ لِنُسُكِهِ إِذَا عَيَّنَهُ بِقِرَانٍ ، أَوْ بَتَمَتُّعٍ وَقَدْ سَأَلَ الْهَدْيَ ، فَإِنَّهُ يُجْزِئُهُ عَنِ الْحَجِّ دُونَ الْعُمْرَةِ . وَأُطْلِقَ جَمَاعَةٌ وَجْهَيْنِ ؛ هَلْ يَجْعَلُهُ عُمْرَةً أَوْ مَا شَاءَ ؟

فائدة : لَوْ عَيَّنَ الْمَنْسِيُّ بِقِرَانٍ ، صَحَّ حَجُّهُ ، وَلَا دَمٌ عَلَيْهِ . عَلَى الصَّحِيحِ . وَقِيلَ : يَلْزَمُهُ دَمُ قِرَانٍ اخْتِيَاطًا . وَقِيلَ : وَتَصِحُّ عُمْرَتُهُ ، بِنَاءً عَلَى إِدْخَالِ الْعُمْرَةِ عَلَى الْحَجِّ لِحَاجَةِ ، فَيَلْزَمُهُ دَمُ قِرَانٍ . وَلَوْ عَيَّنَهُ بِتَمَتُّعٍ ، فَحُكْمُهُ حُكْمُ فَسْخِ الْحَجِّ إِلَى الْعُمْرَةِ ، وَيَلْزَمُهُ دَمُ الْمُتَمَتِّعِ ، وَيُجْزِئُهُ عَنْهُمَا . وَلَوْ كَانَ شَكُّهُ بَعْدَ طَوَافِ الْعُمْرَةِ ، جَعَلَهُ عُمْرَةً ؛ لَا مِتْنَاعَ إِدْخَالِ الْحَجِّ إِذَنْ لَمَنْ لَا هَدْيَ مَعَهُ ، فَإِذَا سَعَى وَحَلَقَ ، فَمَعَ

إن شَكَّ بعدَ الطَّوَّافِ ، لم يُجْزَ صَرَفُهُ إِلَّا إلى العُمْرَةِ ؛ لأنَّ إدْخَالَ الْحَجِّ على العُمْرَةِ بعدَ الطَّوَّافِ غيرُ جائِزٍ ، إِلَّا أنْ يَكُونَ معه هَدْيٌ . فإنْ صَرَفَهُ إلى حَجٍّ أو قِرَانٍ ، فَإِنَّهُ يَتَحَلَّلُ بِفِعْلِ الْحَجِّ ، ولا يُجْزِئُهُ واحدٌ مِنَ النُّسَكَيْنِ ؛ لأنَّهُ يَحْتَمِلُ أنْ يَكُونَ حَجًّا ، وإدْخَالُ العُمْرَةِ عليه غيرُ جائِزٍ ، فلم يُجْزِئُهُ عن واحدٍ منهما مع الشَّكِّ ، ولا دَمَ عليه ؛ للشَّكِّ فيما يُوجِبُ الدَّمَ ، ولا قِصَاءً عليه ؛ للشَّكِّ^(١) فيما يُوجِبُهُ . وإنْ شَكَّ وهو في الوُقُوفِ بعدَ الطَّوَّافِ والسَّعْيِ ، جَعَلَهُ عُمْرَةً ، فَقَصَّرَ ثم أَحْرَمَ بِالْحَجِّ ، فَإِنَّهُ إنْ كَانَ الْمَنْسِيَّ عُمْرَةً^(٢) فَقَدْ أَصَابَ ، وَكَانَ مُتَمَتِّعًا ، وإنْ كَانَ إفرادًا أو قِرَانًا لم يَنْفَسِخْ بِتَقْصِيرِهِ ، وعليه دَمٌ بِكُلِّ حَالٍ ؛ لأنَّهُ لا يَخْلُو إمَّا أنْ يَكُونَ مُتَمَتِّعًا عليه دَمُ الْمُتَمَتِّعِ ، أو غيرَ مُتَمَتِّعٍ ، فَلَزِمَهُ دَمٌ لَتَقْصِيرِهِ . وإنْ شَكَّ ، ولم يَكُنْ طَافَ وَسَعَى ، جَعَلَهُ قِرَانًا ؛ لأنَّهُ إنْ كَانَ قِرَانًا فَقَدْ أَصَابَ ، وإنْ كَانَ مُعْتَمِرًا فَقَدْ أَدْخَلَ الْحَجَّ على العُمْرَةِ وصَارَ قِرَانًا ، وإنْ كَانَ مُفْرِدًا لَعَلَّ إِحْرَامَهُ بِالْعُمْرَةِ ، وَصَحَّ إِحْرَامُهُ بِالْحَجِّ ، وإنْ صَرَفَهُ إلى الْحَجِّ جازَ أَيْضًا ، ولا يُجْزِئُهُ عن العُمْرَةِ في هذه المواضِعِ ؛ لِاحْتِمَالِ أنْ يَكُونَ مُفْرِدًا ، وإدْخَالُ العُمْرَةِ على الْحَجِّ غيرُ جائِزٍ ، ولا دَمَ عليه ؛ للشَّكِّ في وُجُودِ^(٣) سَبَبِهِ .

بِقَاءِ وَقْتِ الوُقُوفِ ، يُحْرِمُ بِالْحَجِّ وَيُتِمُّهُ وَيُجْزِئُهُ ، وَيَلْزِمُهُ دَمٌ لِلْحَلْقِ في غيرِ وَقْتِهِ ، إنْ كَانَ حَاجًّا ، وَإِلَّا فَدَمُ مُتَمَتِّعٍ . ولو كَانَ شَكُّهُ بعدَ طَوَّافِ العُمْرَةِ ، وجَعَلَهُ حَاجًّا

(١) في النسخ : « للشُّكِّ » خطأ . وانظر المغنى ٩٩/٥ .

(٢) في الأصل : « عمرته » .

(٣) في الأصل : « وجوب » .

وَأَنَّ أُحْرَمَ عَنْ رَجُلَيْنِ ، وَقَعَ عَنْ نَفْسِهِ ، وَإِنَّ أُحْرَمَ عَنْ أَحَدِهِمَا
لَا بِعَيْنِهِ ، وَقَعَ عَنْ نَفْسِهِ . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : يَصْرِفُهُ إِلَى أَيُّهُمَا
شَاءَ .

الشرح الكبير ١١٧١ - مسألة : (وَإِنَّ أُحْرَمَ عَنْ رَجُلَيْنِ ، وَقَعَ عَنْ نَفْسِهِ) إِذَا
اسْتَبَاهُ اثْنَانِ فِي النَّسْلِ ، فَأُحْرَمَ عَنْهُمَا بِهِ ، وَقَعَ عَنْ نَفْسِهِ دُونَهُمَا ؛ لِأَنَّهُ
لَا يُمَكِّنُ وَقُوعَهُ عَنْهُمَا ، وَلَيْسَ أَحَدُهُمَا أَوْلَى بِهِ مِنَ الْآخَرِ ، وَإِنَّ أُحْرَمَ عَنْ
نَفْسِهِ وَغَيْرِهِ ، وَقَعَ عَنْ نَفْسِهِ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا وَقَعَ عَنْ نَفْسِهِ وَلَمْ يَنْوِهَا ، فَمَعَ
نِيَّتَهُ أَوْلَى .

١١٧٢ - مسألة : (وَإِنَّ أُحْرَمَ عَنْ أَحَدِهِمَا لَا بِعَيْنِهِ ، وَقَعَ عَنْ نَفْسِهِ .
وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : لَهُ صَرْفُهُ [٣١/٣ ط] إِلَى أَيُّهُمَا شَاءَ) أَمَا إِذَا أُحْرَمَ عَنْ
أَحَدِهِمَا غَيْرَ مُعَيَّنٍ ، فَإِنَّهُ يَقَعُ عَنْ نَفْسِهِ أَيْضًا ؛ لِأَنَّ أَحَدَهُمَا لَيْسَ أَوْلَى مِنَ
الْآخَرِ ، أَشْبَهَ الْمَسْأَلَةَ قَبْلَهَا . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَصِحَّ ، وَلَهُ صَرْفُهُ إِلَى أَيُّهُمَا

أَوْ قَرَأْنَا ، تَحَلَّلَ بِفِعْلِ الْحَجِّ ، وَلَمْ يُجْزِئْهُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا ، لِلشُّكِّ ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ
الْمَنْسِيَّ عُمْرَةً ، فَلَا يَصِحُّ إِدْخَالُهُ عَلَيْهَا بَعْدَ طَوَافِهَا ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ حَجٌّ ، فَلَا يَصِحُّ
إِدْخَالُهَا عَلَيْهِ ، وَلَا دَمٌ وَلَا قَضَاءٌ ؛ لِلشُّكِّ فِي سَبَبِهِمَا .

فائدة : قوله : وَإِنَّ أُحْرَمَ عَنْ رَجُلَيْنِ ، وَقَعَ عَنْ نَفْسِهِ . بلا نزاع . وكذا لو
أُحْرَمَ عَنْ نَفْسِهِ وَعَنْ غَيْرِهِ .

قوله : وَإِنَّ أُحْرَمَ عَنْ أَحَدِهِمَا لَا بِعَيْنِهِ ، وَقَعَ عَنْ نَفْسِهِ . هذا الصَّحِيحُ مِنَ
الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » وَغَيْرِهِ . وَقَدَّمَهُ

المقنع وإذا استوى على راحلته ، لَبَّى تَلْبِيَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ

الشرح الكبير شاء . اختاره أبو الخطاب ؛ لأن الإحرام يصح بالمجهول ، فصَحَّ عن المجهول ، كما لو أحرَمَ مُطْلَقًا ، فإن لم يفعل حتى طاف شوطًا ، وَقَعَ عن نفسه ، ولم يَكُنْ له صَرْفُهُ إلى أَحَدِهِمَا ؛ لأنَّ الطَّوْفَ لَا يَقَعُ عن غير مُعَيَّنٍ . ١١٧٣ - مسألة : (وإذا استوى على راحلته ، لَبَّى تَلْبِيَةَ رَسُولِ اللَّهِ

الإصناف المُصَنَّفُ ، والشارحُ ، وصاحبُ « الفروع » ، وغيرُهم . وهو من المُفْرَدَاتِ . وقال أبو الخطاب : يَصْرِفُهُ إلى أَيُّهُمَا شَاءَ . قال في « الهداية » : وعندى له صَرْفُهُ إلى أَيُّهُمَا شَاءَ . واختاره القاضي . وأُطْلِقَهُمَا في « المُحَرَّرِ » ، و « الفائقِ » . فعلى القولِ الثاني ، لو طافَ شوطًا ، أو سعى ، أو وقفَ بعَرَفَةٍ قبلَ جَعْلِهِ لأَحَدِهِمَا ، [٢٧٥/١ ط] تَعَيَّنَ جَعْلُهُ عن نفسه . على الصَّحيح . قدَّمه في « الفروع » . وعنه ، تَبَطَّلُ . كذا قال في « الرُّعَايَةِ » ، ويَضْمَنُ .

فائدة : يُؤَدَّبُ مَنْ أَخَذَ مِنْ اثْنَيْنِ حَجَّتَيْنِ لِيُحُجَّ عَنْهُمَا فِي عامٍ واحدٍ ؛ لِغِلْهِ مُحَرَّمًا . نصَّ عليه . فَإِنْ اسْتَنَابَهُ اثْنَانِ فِي عامٍ فِي نُسْلٍ ، فَأَحْرَمَ عَنْ أَحَدِهِمَا بَعَيْنَهُ ، وَنَسِيَهُ ، وَتَعَذَّرَ مَعْرِفَتُهُ ، فَإِنْ فَرَّطَ أَعَادَ الْحَجَّ عَنْهُمَا ، وَإِنْ فَرَّطَ الْمُوصِي إِلَيْهِ بِذَلِكَ ، غَرِمَ ذَلِكَ ، وَإِلَّا فَمِنْ تَرَكَةِ الْمُوصِيَيْنِ ، إِنْ كَانَ النَّائِبُ غَيْرَ مُسْتَأْجَرٍ لَذَلِكَ ، وَإِلَّا لَزِمَاهُ . وَإِنْ أَحْرَمَ عَنْ أَحَدِهِمَا بَعَيْنَهُ وَلَمْ يَنْسَهُ ، صَحَّ ، وَلَمْ يَصِحَّ إِحْرَامُهُ لِلآخَرِ بَعْدُ . نصَّ عليه . قلتُ : قد قيل : إِنَّهُ يُمَكِّنُ فِعْلُ حَجَّتَيْنِ فِي عامٍ واحدٍ ؛ بَأَنْ يَقِفَ بِعَرَفَةٍ ، ثُمَّ يَطُوفَ لِلزِّيَارَةِ بَعْدَ نِصْفِ لَيْلَةِ النَّحْرِ بَيَسِيرٍ ، ثُمَّ يُدْرِكُ الْوُقُوفَ بِعَرَفَةٍ قَبْلَ طُلُوعِ فَجْرِ لَيْلَةِ النَّحْرِ .

قوله : وإذا استوى على راحلته ، لَبَّى . يعنى ، إذا استوت به راحلته قائمة . وهذا أحدُ الأقوالِ ، وقطع به جماعةٌ ؛ منهم الخِرَقِيُّ ، والمُصَنَّفُ ، والشارحُ .

لَبَّيْكَ ، [٦٣ ط] لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنِّعْمَةَ لَكَ
وَالْمُلْكُ ، لَا شَرِيكَ لَكَ .

الشرح الكبير

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ ، لَبَّيْكَ ^(١) لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ ، إِنَّ الْحَمْدَ
وَالنِّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكُ ، لَا شَرِيكَ لَكَ (تُسْتَحَبُّ التَّلْبِيَةُ إِذَا اسْتَوَى عَلَى
رَاحِلَتِهِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَعَلَهَا ، وَأَمَرَهَا . وَأَدْنَى أَحْوَالِ الْأَمْرِ الْاسْتِحْبَابُ .
وَرَوَى سَهْلُ بْنُ سَعْدٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَا
مِنْ مُسْلِمٍ يُلَبِّي ، إِلَّا لَبَّى مَا عَنْ يَمِينِهِ مِنْ حَجَرٍ أَوْ شَجَرٍ أَوْ مَدْرٍ ^(٢) ، حَتَّى
تَنْقَطِعَ الْأَرْضُ مِنْ هَهُنَا وَهَهُنَا » ^(٣) . وَتُسْتَحَبُّ الْبِدَايَةُ بِهَا إِذَا اسْتَوَى عَلَى
رَاحِلَتِهِ ؛ لِمَا رَوَى أَنَسٌ ، وَابْنُ عُمَرَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا رَكِبَ رَاحِلَتَهُ
وَاسْتَوَتْ بِهِ ، أَهَلَ . رَوَاهُمَا الْبُخَارِيُّ ^(٤) . وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ ، رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُمَا : أَوْجَبَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْإِحْرَامَ حِينَ فَرَّغَ مِنْ صَلَاتِهِ ، فَلَمَّا رَكِبَ
رَاحِلَتَهُ وَاسْتَوَتْ بِهِ قَائِمَةً أَهَلَ ^(٥) . يَعْنِي ، لَبَّى . وَمَعْنَى الْإِهْلَالِ ، رَفْعُ
الصَّوْتِ ، مِنْ قَوْلِهِمْ : اسْتَهِلَّ الصَّبِيُّ . إِذَا صَاحَ . وَالْأَصْلُ فِيهِ أَنَّهُمْ كَانُوا
إِذَا رَأَوْا الْهِلَالَ صَاحُوا . فَقِيلَ لِكُلِّ صَائِحٍ : مُسْتَهْلٌ ، وَإِنَّمَا يَرْفَعُ بِالتَّلْبِيَةِ .

وَقَدَّمَهُ فِي « الْفَائِقِ » . وَقِيلَ : يُسْتَحَبُّ ابْتِدَاءُ التَّلْبِيَةِ عَقِبَ إِحْرَامِهِ . وَهُوَ الْمَذْهَبُ . الْإِنْصَافُ
قَالَ الزَّرْكَشِيُّ : الْمَشْهُورُ فِي الْمَذْهَبِ ، أَنَّ الْأَوَّلَى أَنْ تَكُونَ التَّلْبِيَةُ حِينَ يُحْرَمُ .

(١) سقط من : م .

(٢) المدر : التراب المتلبد ، أو قطع الطين .

(٣) أخرجه الترمذی ، في : باب ماجاء في فضل التلبية والنحر ، من أبواب الحج . عارضة الأحوذى ٤٤/٤ .

وابن ماجه ، في : باب التلبية ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٩٧٤/٢ ، ٩٧٥ .

(٤) تقدم تخريجه عنهما في صفحة ١٤٤ .

(٥) تقدم تخريجه في صفحة ١٤٤ .

وهذه تَلِيَّةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، رَوَى ^(١) ابنُ عُمَرَ في الْمُتَّفَقِ عليه ^(٢) ، أَنَّ تَلِيَّةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : « لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ ، لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنُّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكَ ، لَا شَرِيكَ لَكَ » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ عَنْ جَابِرٍ ^(٣) . وَالتَّلِيَّةُ مَا أُخُوذَةُ مِنْ لَبٍّ بِالْمَكَانِ إِذَا لَزِمَهُ ، فَكَأَنَّهُ قَالَ : أَنَا مُقِيمٌ ^(٤) عَلَى طَاعَتِكَ وَأَمْرِكَ ، غَيْرُ خَارِجٍ عَنْ ذَلِكَ ، وَلَا شَارِدٌ عَلَيْكَ . هَذَا وَنَحْوُهُ . وَثَنُوهَا وَكَرَّرُوهَا ؛ لِأَنَّهُمْ أَرَادُوا إِقَامَةَ بَعْدَ إِقَامَةٍ ، كَمَا لَوْ قَالُوا : حَنَانِيكَ . أَيْ رَحْمَةً بَعْدَ رَحْمَةٍ ، أَوْ رَحْمَةً مَعَ رَحْمَةٍ ، أَوْ مَا أَشَبَّهُهُ . وَقَالَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ : مَعْنَى التَّلِيَّةِ إِجَابَةٌ نِدَاءِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، حِينَ نَادَى بِالْحَجِّ . وَرَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، قَالَ : لَمَّا فَرَّغَ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ بِنَاءِ الْبَيْتِ ، قِيلَ لَهُ : أَذُنٌ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ . قَالَ : رَبِّ وَمَا يَبْلُغُ صَوْتِي . قَالَ : أَذُنٌ ، وَعَلَى الْبَلَاغِ . فَنَادَى إِبْرَاهِيمُ : أَيُّهَا النَّاسُ ، كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْحَجُّ . فَسَمِعَهُ مَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ، أَفْلا

وَجَزَمَ بِهِ فِي « التَّلْخِصِ » . وَقَدَّمَهُ فِي « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « الْفُرُوعِ » ، وَ « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » . وَنَقَلَ حَرْبٌ ، يُلَبِّي مَتَى شَاءَ سَاعَةً يُسَلِّمُ ، وَإِنْ شَاءَ بَعْدُ .

(١) في م : هـ وكأروى .

(٢) أخرجه البخاري ، في : باب التلبية ، من كتاب الحج . صحيح البخاري ١٧٠ / ٢ . ومسلم ، في : باب التلبية وصفتها ووقتها ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٨٤١ / ٢ ، ٨٤٢ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب كيف التلبية ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ٤٢١ / ١ . والترمذي ، في : باب ما جاء في التلبية ، من أبواب الحج . عارضة الأحوذى ٤١ / ٤٣ . والإمام مالك ، في : باب العمل في الإهلال ، من كتاب الحج . الموطأ ١ / ٣٣٢ .

(٣) في : باب حجة النبي ﷺ ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٨٨٧ / ٢ .

(٤) في م : أقيم .

تَرَى النَّاسَ يَجِئُونَ مِنْ أَقْطَارِ الْأَرْضِ يُلْبِثُونَ^(١) . وَيَقُولُونَ : لَبَّيْكَ إِنَّ الْحَمْدَ - بِكسرِ الهمزة - . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ . وَالْفَتْحُ جَائِزٌ ، وَالْكَسْرُ أَجْوَدُ . قَالَ ثَعْلَبٌ : [٣٢/٣] مَنْ قَالَ « أَنْ » بِالْفَتْحِ فَقَدْ خَصَّ ، وَمَنْ قَالَ بِكَسْرِ الْأَلِفِ ، فَقَدْ عَمَّ . يَعْنِي ، أَيْ أَنَّ مَنْ كَسَرَ فَقَدْ جَعَلَ الْحَمْدَ لِلَّهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ ، وَمَنْ فَتَحَ فَمَعْنَاهُ لَبَّيْكَ ؛ لِأَنَّ الْحَمْدَ لَكَ ، أَيْ لِهَذَا السَّبَبِ .

فصل : وَلَا تُسْتَحَبُّ الزِّيَادَةُ عَلَى تَلْيِيقِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَلَا تُكْرَهُ .

وَنَحْوَهُ قَالَ^(٢) الشَّافِعِيُّ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ ؛ لِقَوْلِ جَابِرٍ : فَأَهْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالتَّوْحِيدِ : « لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ ، لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنِّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكَ ، لَا شَرِيكَ لَكَ » . وَأَهْلُ النَّاسِ بِهَذَا الَّذِي يُهْلُونَ ، وَلَزِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ تَلْيِيقَهُ . وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يُلَبِّى بِتَلْيِيقِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَيَزِيدُ مَعَ هَذَا : لَبَّيْكَ لَبَّيْكَ ، لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ ، وَالْخَيْرُ بِيَدَيْكَ ، وَالرَّغْبَاءُ^(٣) إِلَيْكَ وَالْعَمَلُ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٤) . وَزَادَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : لَبَّيْكَ ذَا النِّعْمَاءِ وَالْفَضْلِ ، لَبَّيْكَ لَبَّيْكَ ، مَرْهُوبًا وَمَرْغُوبًا إِلَيْكَ ، لَبَّيْكَ . هَذَا مَعْنَاهُ . رَوَاهُ الْأَثَرُمُ^(٥) . وَيُرْوَى أَنَّ أَنَسًا كَانَ يَزِيدُ : لَبَّيْكَ

(١) قَالَ ابْنُ حَجَرٍ : أَخْرَجَهُ عَبْدُ بْنُ حَمِيدٍ وَابْنُ جَرِيرٍ وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ بِأَسَانِيدِهِمْ فِي تَفَاسِيرِهِمْ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَمُجَاهِدٍ وَعَطَاءٍ وَعُكْرَمَةَ وَقَتَادَةَ وَغَيْرِ وَاحِدٍ ، وَالْأَسَانِيدُ إِلَيْهِمْ قَوِيَّةٌ ، وَأَقْوَى مَا فِيهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مَا أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ ابْنُ مَنِيعٍ فِي مَسْنَدِهِ وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ مِنْ طَرِيقِ قَابُوسَ بْنِ أَبِي ظَبْيَانَ عَنْ أَبِيهِ عَنْهُ قَالَ : ... ، وَذَكَرَ كَلَامَ ابْنِ عَبَّاسٍ . فَتَحَ الْبَارِي ٤٠٩/٣ . وَأَوْرَدَهُ فِي الْمَطَالِبِ الْعَالِيَةِ فِي أَوَّلِ كِتَابِ الْحَجَّ ٣١١/١ .

(٢) فِي م : وَقَالَ ، .

(٣) مَعْنَاهُ الطَّلَبُ وَالْمَسْأَلَةُ إِلَى مَنْ يَبْدُو الْخَيْرُ .

(٤) انْظُرْ تَخْرِيجَ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ فِي تَلْيِيقِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْمُتَقَدِّمِ فِي صَفْحَةِ ٢٠٨ .

(٥) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، وَزَادَ : ذَا النِّعْمَاءِ وَالْفَضْلِ الْحَسَنَ . عَزَاهُ لَهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي الْفَتْحِ ٤١٠/٣ .

والتَّلْبِيَةُ سُنَّةٌ ، وَيُسْتَحَبُّ رَفْعُ الصَّوْتِ بِهَا ، وَالْإِكْتَارُ مِنْهَا ،
وَالدُّعَاءُ بَعْدَهَا .

الشرح الكبير

حَقًّا حَقًّا ، تَعَبُّدًا وَرِقًّا^(١) . ففي هذا دَلِيلٌ على أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِالزِّيَادَةِ ، وَلَا تُسْتَحَبُّ ، لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَزِمَ تَلْبِيَّتَهُ ، فَكَرَّرَهَا ، وَلَمْ يَزِدْ عَلَيْهَا . وَقَدْ رَوَى أَنَّ سَعْدًا سَمِعَ بَعْضَ بَنِي أَخِيهِ وَهُوَ يُلَبِّي : يَا ذَا الْمَعَارِجِ . فَقَالَ : إِنَّهُ لَذُو الْمَعَارِجِ ، وَمَا هَكَذَا كُنَّا نُلَبِّي عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ^(٢) .

١١٧٤ - مسألة : (والتَّلْبِيَةُ سُنَّةٌ ، وَيُسْتَحَبُّ رَفْعُ الصَّوْتِ بِهَا ، وَالْإِكْتَارُ مِنْهَا ، وَالدُّعَاءُ بَعْدَهَا) التَّلْبِيَةُ سُنَّةٌ ، كَمَا ذَكَّرْنَا ، وَلَيْسَتْ وَاجِبَةً . وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ . وَعَنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ أَنَّهَا وَاجِبَةٌ ، يَجِبُ الدُّمُّ بِتَرْكِهَا . وَعَنِ الثَّوْرِيِّ ، وَأَبِي حَنِيفَةَ ، أَنَّهَا مِنْ شَرْطِ الْإِحْرَامِ ، لَا يَصِحُّ إِلَّا بِهَا ،

الإنصاف

فَالِدَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، التَّلْبِيَةُ سُنَّةٌ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَقِيلَ : وَاجِبَةٌ . اخْتَارَهُ فِي « الْفَاتِحِ » . الثَّانِيَةُ ، يُسْتَحَبُّ أَنْ يُلَبِّيَ عَنْ أَخْرَسٍ وَمَرِيضٍ . نَقَلَهُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ . قَالَ جَمَاعَةٌ : وَعَنْ مَجْنُونٍ وَمُعْمَى عَلَيْهِ . زَادَ بَعْضُهُمْ ، وَنَائِمٍ . وَقَدْ ذَكَرَ الْأَصْحَابُ ، أَنَّ إِشَارَةَ الْأَخْرَسِ الْمَفْهُومَةِ كُنْطِقُهُ . قُلْتُ : الصَّوَابُ الَّذِي لَا شَكَّ فِيهِ أَنَّ إِشَارَةَ الْأَخْرَسِ بِالتَّلْبِيَةِ تَقُومُ مَقَامَ النُّطْقِ بِهَا ، حَيْثُ عَلِمْنَا إِرَادَتَهُ لَذَلِكَ .

تَبْيَاهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، ظَاهِرُ قَوْلِهِ : لَبَّيْ تَلْبِيَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ « لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ ... » .

(١) أوردته الهيثمي في : باب الإهلال ، من كتاب الحج . كشف الأستار عن زوائد البزار ١٣/٢ . وقال الهيثمي : رواه البزار مرفوعًا وموقوفًا ولم يسم شيخه في المرفوع . مجمع الزوائد ٢٢٣/٣ .
(٢) أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ١٧٢/١ . قال الهيثمي : رجاله رجال الصحيح إلا أن عبد الله - هو عبد الله ابن أبي سلمة الراوي عن سعد - لم يسمع من سعد . مجمع الزوائد ٢٢٣/٣ .

كَالتَّكْبِيرِ لِلصَّلَاةِ ؛ لِأَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ ﴾ . قَالَ : الْإِهْلَالُ . وَعَنْ عَطَاءٍ ، وَطَاوُسٍ ، وَعِكْرِمَةَ : هُوَ التَّلْبِيَةُ . وَلِأَنَّ التُّسُكَّ عِبَادَةٌ ذَاتُ إِحْرَامٍ وَإِحْلَالٍ فَكَانَ فِي أَوَّلِهَا ذِكْرٌ وَاجِبٌ ، كَالصَّلَاةِ . وَلَنَا ، أَنَّهَا ذِكْرٌ ، فَلَمْ تَجِبْ فِي الْحَجِّ ، كَسَائِرِ الْأَذْكَارِ ، وَفَارَقَ الصَّلَاةَ ، فَإِنَّ التُّطُقَ فِي آخِرِهَا يَجِبُ ، فَوَجَبَ فِي أَوَّلِهَا ، بِخِلَافِ الْحَجِّ . وَيُسْتَحَبُّ رَفْعُ الصَّوْتِ بِهَا ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ : أَيُّ الْحَجِّ أَفْضَلُ ؟ قَالَ : « الْعَجُّ وَالتَّجُّ »^(١) . حَدِيثٌ غَرِيبٌ . الْعَجُّ رَفْعُ الصَّوْتِ بِالتَّلْبِيَةِ ، وَالتَّجُّ إِسَالَةُ الدِّمَاءِ بِالذَّبْحِ وَالنَّحْرِ . وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ^(٢) بِإِسْنَادِهِ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « أَتَانِي جَبْرِيلُ يَأْمُرُنِي أَنْ أَمُرَ أَصْحَابِي أَنْ يَرْفَعُوا أَصْوَاتَهُمْ بِالتَّلْبِيَةِ » . وَهُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَقَالَ أَنَسٌ :

إِلَى آخِرِهِ ، أَنَّهُ لَا يَزِيدُ عَلَيْهَا . وَهُوَ صَحِيحٌ ، فَلَا تُسْتَحَبُّ الزِّيَادَةُ عَلَيْهَا ، وَلَكِنْ لَا تُكْرَهُ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . وَقَالَ ابْنُ هُبَيْرَةَ فِي « الْإِفْصَاحِ » : تُكْرَهُ الزِّيَادَةُ عَلَيْهَا . وَقِيلَ : لَهُ الزِّيَادَةُ بَعْدَ فَرَاغِهَا ، لَا فِيهَا . الثَّانِي ، ظَاهِرُ قَوْلِهِ : وَيُسْتَحَبُّ رَفْعُ الصَّوْتِ بِهَا . الْإِطْلَاقُ ، فَيَدْخُلُ فِيهِ لَوْ أُحْرِمَ مِنْ بَلَدِهِ ، لَكِنَّ الْأَصْحَابَ قَيَّدُوا ذَلِكَ بِأَنَّهُ لَا يُسْتَحَبُّ إِظْهَارُهَا فِي مَسَاجِدِ الْحِلِّ وَأَمْصَارِهَا . وَالْمَنْقُولُ عَنْ أَحْمَدَ ، إِذَا أُحْرِمَ مِنْ مِصْرِهِ ، لَا يُعْجِبُنِي أَنْ يُلَبِّيَ حَتَّى يَنْزِلَ . فَيَكُونُ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ وَغَيْرِهِ ، مِمَّنْ أُطْلِقَ ، مُقَيَّدًا بِذَلِكَ . وَعِنْدَ الشَّيْخِ تَقِيِّ الدِّينِ ، لَا يُلَبِّي بِوُقُوفِهِ بِعَرَفَةَ وَمُزْدَلِفَةَ ؛ لِعَدَمِ نَقْلِهِ .

(١) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ التَّلْبِيَةِ وَالنَّحْرِ ، مِنْ أَبْوَابِ الْحَجِّ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٤ / ٤٤ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ أَيِّ الْحَجِّ أَفْضَلُ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنِ الدَّارِمِيِّ ٢ / ٣١ .

(٢) تَقْدِيمُ تَحْرِيجِهِ فِي صَفْحَةِ ١٤٦ .

الشرح الكبير سَمِعْتُهُمْ يَصْرُخُونَ بِهِمَا [٣٢/٣ ظ] صُرَاخًا^(١) . وقال أبو حازم : كان أصحابُ رسولِ الله ﷺ لا يَتْلُونَ الرُّوحَاءَ^(٢) ، حَتَّى تُبَحَّ حُلُوفُهُمْ مِنَ التَّلْيَةِ . وقال سالم : كان ابنُ عُمَرَ يَرْفَعُ صَوْتَهُ بِالتَّلْيَةِ ، فَلَا يَأْتِي الرُّوحَاءَ حَتَّى يَصْحَلَ^(٣) صَوْتُهُ . وَلَا يُجْهَدُ نَفْسَهُ فِي رَفْعِ الصَّوْتِ زِيَادَةً عَلَى الطَّاقَةِ ؛ لِئَلَّا يَنْقَطِعَ صَوْتُهُ وَتَلْيَتُهُ .

فصل : وَيُسْتَحَبُّ الْإِكْتَارُ مِنْهَا عَلَى كُلِّ حَالٍ ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ مَاجَه ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ بْنِ رَبِيعَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَضْحَى لِلَّهِ ، يُلَبِّي حَتَّى تَغِيبَ الشَّمْسُ ، إِلَّا غَابَتْ بِذُنُوبِهِ ، فَعَادَ كَمَا وَلَدَتْهُ أُمُّهُ » . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَه^(٤) .

فصل : وَلَا يُسْتَحَبُّ رَفْعُ الصَّوْتِ بِهَا فِي مَسَاجِدِ الْأَمْصَارِ ، وَلَا فِي الْأَمْصَارِ ، إِلَّا فِي مَكَّةَ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ؛ لِمَا رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ،

الإنصاف قال في « الفروع » : كَذَا قَالَ .

فائدتان ؛ إحداهما ، قوله : والدُّعَاءُ بَعْدَهَا . يَعْنِي ، يُسْتَحَبُّ الدُّعَاءُ بَعْدَ التَّلْيَةِ ، بَلَا نِزَاعٍ ، وَيُسْتَحَبُّ أَيْضًا بَعْدَهَا الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ . الثَّانِيَةُ ، لَا يُسْتَحَبُّ تَكَرُّرُ التَّلْيَةِ فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ . قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، وَقَالَ فِي « الْهِدَايَةِ » ، وَ « الْمَذْهَبِ » ، وَ « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ،

(١) أخرجه البخاري ، في : باب رفع الصوت بالإهلال ، من كتاب الحج . صحيح البخاري ١٧٠/٢ . وتقدم حديثه بتمامه في صفحة ١٥٢ .

(٢) الروحاء : بين مكة والمدينة ، على نحو من أربعين ميلاً . معجم البلدان ٨٢٨/٢ ، ٨٢٩ . (٣) يصحل : يُبَحُّ .

(٤) في : باب الظلال للمحرم ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٩٧٦/٢ .

الشرح الكبير

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، أَنَّهُ سَمِعَ رَجُلًا يُلَبِّي بِالْمَدِينَةِ ، فَقَالَ : إِنَّ هَذَا الْمَجْنُونُ ،
إِنَّمَا التَّلْبِيَةُ إِذَا بَرَزْتَ . وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : يُلَبِّي فِي الْمَسَاجِدِ
كُلِّهَا ، وَيَرْفَعُ صَوْتَهُ ؛ لِعُمُومِ الْحَدِيثِ . وَلَنَا ، قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَلِأَنَّ
الْمَسَاجِدَ إِنَّمَا بُنِيَتْ لِلصَّلَاةِ ، وَجَاءَتِ الْكَرَاهَةُ لِرَفْعِ الصَّوْتِ عَامًّا^(١) ،
إِلَّا الْإِمَامَ خَاصَّةً ، فَوَجِبَ إِنْقَاؤها عَلَى عُمُومِهَا . فَأَمَّا مَكَّةُ فَتُسْتَحَبُّ التَّلْبِيَةُ
فِيهَا ؛ لِأَنَّهَا مَحَلُّ التُّسْلُكِ ، وَكَذَلِكَ الْمَسْجِدُ الْحَرَامُ وَسَائِرُ مَسَاجِدِ
الْحَرَمِ ، كَمَسْجِدِ مِنَى ، وَفِي عَرَافَاتٍ أَيْضًا .

فصل : وَيُسْتَحَبُّ الدُّعَاءُ بَعْدَهَا ، فَيَسْأَلُ اللَّهُ الْجَنَّةَ ، وَيَسْتَعِيدُّ بِهِ مِنَ
النَّارِ ، وَيَدْعُو بِمَا أَحَبَّ ؛ لِمَا رَوَى الدَّارَقُطْنِيُّ^(٢) بِإِسْنَادِهِ ، عَنْ خُزَيْمَةَ
ابْنِ ثَابِتٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا فَرَغَ مِنْ تَلْبِيَّتِهِ
سَأَلَ اللَّهَ مَغْفِرَتَهُ وَرِضْوَانَهُ ، وَاسْتَعَاذَهُ بِرَحْمَتِهِ مِنَ النَّارِ . وَقَالَ الْقَاسِمُ بْنُ
مُحَمَّدٍ : يُسْتَحَبُّ لِلرَّجُلِ إِذَا فَرَغَ مِنْ تَلْبِيَّتِهِ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ . لِأَنَّهُ
مَوْضِعُ شُرْعٍ فِيهِ ذِكْرُ اللَّهِ تَعَالَى ، فَشُرِعَ فِيهِ الدُّعَاءُ ، وَلِأَنَّ الدُّعَاءَ مَشْرُوعٌ
مُطْلَقًا ، فَتَأَكَّدَتْ مَشْرُوعِيَّتُهُ بَعْدَ ذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى . وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَى

و « الْخُلَاصَةِ » ، وَ « الْهَادِي » ، وَ « التَّلْخِصِ » ، وَ « الْمُحَرَّرِ » ، وَغَيْرُهُمْ
مِنَ الْأَصْحَابِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « الْفَاتِحِ » . وَقَالَ لَهُ الْأَثَرُ : مَا شَيْءٌ
يَفْعَلُهُ الْعَامَّةُ ؟ يُكَبِّرُونَ دُبْرَ الصَّلَاةِ ثَلَاثًا . فَتَبَسَّمَ ، وَقَالَ : لَا أُدْرِي مِنْ أَيْنَ جَاءُوا
بِهِ ؟ قُلْتُ : أَلَيْسَ يُجْزِئُهُ مَرَّةٌ ؟ قَالَ : بَلَى ؛ لِأَنَّ الْمَرْوِيَّ التَّلْبِيَةَ مُطْلَقًا . وَقَالَ الْقَاضِي

(١) فِي م : « عَامَةً » .

(٢) فِي : بَابِ الْوَأَقِيتِ ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . سَنَنِ الدَّارَقُطْنِيِّ ٣٣٨/٢ .

النبي ﷺ بعدها ؛ لأنه مَوْضِعُ شُرْعٍ فيه ذِكْرُ اللَّهِ تعالى ، فُشِّرَتْ فيه الصلاة على رسوله ، كالصلاة ، أو فُشِّرِعَ فيه ذِكْرُ رسوله ، كالأذان .

فصل : وَيُسْتَحَبُّ ذِكْرُ مَا أُحْرِمَ بِهِ فِي تَلْبِيسِهِ . قال أحمدُ : إِنْ شِئْتَ لَبَّيْتَ بِالْحَجِّ ، وَإِنْ شِئْتَ لَبَّيْتَ بِعُمْرَةٍ ، وَإِنْ شِئْتَ لَبَّيْتَ بِحَجٍّ وَعُمْرَةٍ ، فَقُلْتُ : لَبَّيْكَ بِحَجَّةٍ وَعُمْرَةٍ . وقال أبو الخطاب : لَا يُسْتَحَبُّ . وَيُرَوَّى عَنْ ابْنِ عُمَرَ . وهو قول الشافعي ؛ لِأَنَّ جَابِرًا قَالَ : مَا سَمَى النَّبِيُّ ﷺ فِي تَلْبِيسِهِ حَجًّا وَلَا عُمْرَةً . وَسَمِعَ ابْنُ عُمَرَ [٣٣/٣] رَجُلًا يَقُولُ : لَبَّيْكَ بِعُمْرَةٍ . فَضَرَبَ صَدْرَهُ ، وَقَالَ : تُعَلِّمُهُ مَا فِي نَفْسِكَ ^(١) . وَلَنَا ، مَا رَوَى أَنَسٌ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « لَبَّيْكَ عُمْرَةً وَحَجًّا » . وقال جابرٌ : قَدِمْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَنَحْنُ نَقُولُ : لَبَّيْكَ بِالْحَجِّ . وقال ابنُ عباسٍ : قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابُهُ وَهُمْ يُلْبِثُونَ بِالْحَجِّ . وقال ابنُ عُمَرَ : بَدَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَهْلًا بِالْعُمْرَةِ ، ثُمَّ أَهْلًا بِالْحَجِّ . مُتَّفَقٌ عَلَى هَذِهِ الْأَحَادِيثِ ^(٢) . وقال أنسٌ : سَمِعْتُهُمْ يَصْرُخُونَ بَهِمَا صُرَاخًا . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ ^(٣) . وَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِهِمْ

فِي « الْخِلَافِ » : يُسْتَحَبُّ تَكَرُّرُهَا فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ ؛ لِتَلْبِيسِهِ بِالْعِبَادَةِ . وَقَالَ

(١) أَخْرَجَهُمَا الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : بَابٍ مِنْ قَالَ لَا يُسَمَّى فِي إِهْلَالِهِ حَجًّا وَلَا عُمْرَةً ... ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . السَّنَنِ الْكَبِيرِ ٤٠/٥ .

(٢) تَقْدِمْ تَخْرِيجَ حَدِيثِ أَنَسٍ فِي صَفْحَةِ ١٥٢ . وَحَدِيثَ جَابِرٍ ، أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابٍ مِنْ لَبَّى بِالْحَجِّ وَسَمَاهُ ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١٧٦/٢ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابٍ فِي الْمُنْعَةِ بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٨٨٦/٢ . أَمَّا حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ فَتَقْدِمْ تَخْرِيجَهُ فِي صَفْحَةِ ١٥٣ . وَحَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ تَقْدِمْ تَخْرِيجَهُ فِي صَفْحَةِ ١٥٣ .

(٣) تَقْدِمْ تَخْرِيجَهُ فِي صَفْحَةِ ٢١٢ .

وَيُلَبِّي إِذَا عَلَا نَشْرًا، أَوْ هَبَطَ وَاِدِيًا، وَفِي دُبْرِ الصَّلَوَاتِ الْمَكْتُوباتِ، المقنع

الشرح الكبير

وَأَكْثَرُ . وَقَوْلُ ابْنِ عُمَرَ يُخَالِفُهُ قَوْلُ أَبِيهِ ، فَإِنَّ النَّسَائِيَّ رَوَى بِإِسْنَادِهِ ،
عَنِ الصُّبَيْيِّ^(١) بْنِ مَعْبُدٍ ، أَنَّهُ أَوَّلَ مَا حَجَّ لَبَّى بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ جَمِيعًا ، ثُمَّ
ذَكَرَ ذَلِكَ لِعُمَرَ ، فَقَالَ : هُدَيْتَ لِسُنَّةِ نَبِيِّكَ ﷺ^(٢) . وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْ ذَلِكَ
فِي تَلْبِيَّتِهِ ، فَلَا بَأْسَ ، فَإِنَّ النَّيَّةَ مَحَلُّهَا الْقَلْبُ ، وَاللَّهُ سَبْحَانَهُ عَالِمٌ بِهَا .
فصل : وَلَا يُلَبِّي بِغَيْرِ الْعَرَبِيَّةِ ، إِلَّا أَنْ يَعْجِزَ عَنْهَا ؛ لِأَنَّهُ ذِكْرٌ مَشْرُوعٌ ،
فَلَا يُشْرَعُ بِغَيْرِ الْعَرَبِيَّةِ ، كَالْأَذَانِ وَالْأَذْكَارِ الْمَشْرُوعَةِ فِي الصَّلَاةِ .

فصل : وَإِنْ حَجَّ عَنْ غَيْرِهِ ، كَفَاهُ مُجَرَّدُ النَّيَّةِ عَنْهُ . قَالَ أَحْمَدُ : لَا
بَأْسَ بِالْحَجِّ عَنِ الرَّجُلِ ، وَلَا يُسَمِّيهِ . وَإِنْ ذَكَرَهُ فِي التَّلْبِيَةِ فَحَسَنٌ . قَالَ
أَحْمَدُ : إِذَا حَجَّ عَنْ رَجُلٍ يَقُولُ أَوَّلَ مَا يُلَبِّي : عَنْ فُلَانٍ . ثُمَّ لَا يُبَالِي أَنْ
لَا يَقُولَ بَعْدَ ذَلِكَ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ^(٣) لِلَّذِي سَمِعَهُ يُلَبِّي عَنْ شُبْرُمَةَ : « لَبَّ
عَنْ نَفْسِكَ ، ثُمَّ لَبَّ عَنْ شُبْرُمَةَ »^(٤) . وَتَمَتَّى لَبَّى بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ بَدَأَ
بِذِكْرِ الْعُمْرَةِ . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ ؛ وَذَلِكَ لِقَوْلِ أَنَسٍ : إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ^(٥) قَالَ :
« لَبَّيْكَ عُمْرَةً وَحَجًّا »^(٦) .

١١٧٥ - مسألة : (وَيُلَبِّي إِذَا عَلَا نَشْرًا ، أَوْ هَبَطَ وَاِدِيًا ، وَفِي دُبْرِ

الْمُصَنَّفُ ، وَالشَّارِحُ : تَكَرَّارُهُ ثَلَاثًا حَسَنٌ ، فَإِنَّ اللَّهَ وَتَرَّ يُحِبُّ الْوَتَرَ . وَقَالَ فِي
« الرُّعَايَةِ » : يُكْرَهُ تَكَرَّرُهَا فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : كَذَا قَالَ .
قَوْلُهُ : وَيُلَبِّي إِذَا عَلَا نَشْرًا ، أَوْ هَبَطَ وَاِدِيًا ، وَفِي دُبْرِ الصَّلَوَاتِ الْمَكْتُوباتِ ،

(١) فِي م : « الصُّبَيْيِّ » .

(٢) تَقْدِمُ تَحْرِيجُهُ فِي صَفْحَةِ ٨ .

(٣) تَقْدِمُ تَحْرِيجُهُ فِي صَفْحَةِ ٩١ .

(٤) تَقْدِمُ تَحْرِيجُهُ فِي صَفْحَةِ ١٥٢ .

المقنع وإقبال الليل والنهار ، وإذا التقت الرفاق .

الشرح الكبير

الصَّلَوَاتِ الْمَكْتُوبَاتِ ، وإقبال الليل والنهار ، وإذا التقت الرفاق (التَّلْبِيَةُ مُسْتَحَبَّةٌ فِي جَمِيعِ الْأَوْقَاتِ ، وَيَتَأَكَّدُ اسْتِحْبَابُهَا فِي ثَمَانِيَةِ مَوَاضِعَ ؛ مِنْهَا السُّنَّةُ الْمَذْكُورَةُ ، وَالسَّابِعُ إِذَا فَعَلَ مَحْظُورًا نَاسِيًا ، الثَّامِنُ إِذَا سَمِعَ مُلَبِّيًا ؛ لِمَا رَوَى جَابِرٌ ، قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُلَبِّي فِي حَاجَّتِهِ إِذَا لَقِيَ رَاكِبًا ، أَوْ عَلَا أَكْمَةً ^(١) ، أَوْ هَبَطَ وَادِيًا ، وَفِي ذُبُرِ الصَّلَوَاتِ الْمَكْتُوبَةِ ، وَمِنْ آخِرِ اللَّيْلِ ^(٢) . وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ : كَانُوا يَسْتَحِبُّونَ التَّلْبِيَةَ ذُبُرَ الصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ ، وَإِذَا هَبَطَ وَادِيًا ، وَإِذَا عَلَا نَشْرًا ^(٣) ، وَإِذَا لَقِيَ رَاكِبًا ، وَإِذَا اسْتَوَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ . وَبِهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ ، وَقَدْ كَانَ قَبْلُ يَقُولُ مِثْلَ قَوْلِ مَالِكٍ : لَا يُلَبِّي عِنْدَ اضْطِدَامِ الرَّفَاقِ . وَالْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَيْهِ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُ النَّخَعِيِّ .

فصل : وَيُجْزَى مِنَ التَّلْبِيَةِ فِي ^(٤) ذُبُرِ الصَّلَاةِ مَرَّةً وَاحِدَةً . قَالَ الْأَثَرُمُ : قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ : مَا شَيْءٌ يَفْعَلُهُ الْعَامَّةُ ، يُلَبُّونَ فِي ذُبُرِ الصَّلَاةِ

الإنصاف

وإقبال الليل والنهار ، وإذا التقت الرفاق . بِلَا نِزَاعٍ . وَيُلَبِّي أَيْضًا إِذَا سَمِعَ مُلَبِّيًا ، أَوْ أَتَى مَحْظُورًا نَاسِيًا ، أَوْ رَكِبَ دَابَّةً . زَادَ فِي « الرَّعَايَةِ » ، أَوْ نَزَلَ عَنْهَا . وَزَادَ

(١) الأكمة : التل .

(٢) قال الحافظ ابن حجر : هذا الحديث ذكره الشيخ في المذهب ، ويض له النووي والمنذرى ، وقد رواه ابن عساکر في تخريجه لأحاديث المذهب . انظر : تلخيص الحبير ٢/٢٣٩ . وانظر المجموع ٧/٢٤٠ .

(٣) النشز : المرتفع من الأرض .

(٤) سقط من : م .

ثَلَاثًا ؟ فَتَبَسَّمَ ، وقال : ما أَدْرِي مِنْ أَيْنَ جَاءُوا بِهِ ؟ قُلْتُ : [٣٣/٣ ظ] أليس يُجْزِئُهُ مَرَّةً وَاحِدَةً ؟ قال : بلى . وذلك لِأَنَّ الْمَرْوِيَّ التَّلْبِيَّةَ مُطْلَقًا ، مِنْ غَيْرِ تَقْيِيدٍ ، وذلك يَحْصُلُ بِمَرَّةٍ وَاحِدَةٍ ، وهكذا التَّكْبِيرُ فِي أَذْيَارِ الصَّلَوَاتِ ، فِي أَيَّامِ الْأَضْحَى ، وَأَيَّامِ التَّشْرِيقِ . وَإِنْ زَادَ فَلَا بَأْسَ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ زِيَادَةٌ ذِكْرٍ وَخَيْرٍ ، وَتَكَرُّارُهُ ثَلَاثًا حَسَنٌ ، فَإِنَّ اللَّهَ وَتَرْتُحِبُّ الْوَتَرَ .

فصل : وَلَا بَأْسَ بِالتَّلْبِيَّةِ فِي طَوَافِ الْقُدُومِ . وَبِهِ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ ، وَعَطَاءُ بْنُ السَّائِبِ ، وَرَبِيعَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، وَابْنُ أَبِي لَيْلَى ، وَدَاوُدُ ، وَالشَّافِعِيُّ . وَرَوَى عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، أَنَّهُ قَالَ : لَا يُلَبِّي حَوْلَ الْبَيْتِ . وَقَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ : مَا رَأَيْنَا أَحَدًا يُقْتَدَى بِهِ يُلَبِّي حَوْلَ الْبَيْتِ ، إِلَّا عَطَاءُ بْنُ السَّائِبِ . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : لَا يُلَبِّي . وَهُوَ قَوْلٌ لِلشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّهُ مُشْتَغَلٌ بِذِكْرِ يَخُصُّهُ ، فَكَانَ أَوْلَى . وَلَنَا ، أَنَّهُ زَمَنُ التَّلْبِيَّةِ ، فَلَمْ يُكْرَهُ لَهُ ، كَمَا لَوْ لَمْ يَكُنْ حَوْلَ الْبَيْتِ ، وَيُمْكِنُ الْجَمْعُ بَيْنَ التَّلْبِيَّةِ وَالذِّكْرِ الْمَشْرُوعِ فِي الطَّوَافِ . وَيُكْرَهُ لَهُ رَفْعُ الصَّوْتِ بِالتَّلْبِيَّةِ حَوْلَ الْبَيْتِ ؛ لِثَلَاثِ شَعْلٍ الطَّائِفِينَ عَنْ طَوَافِهِمْ وَأَذْكَارِهِمْ .

فصل : وَلَا بَأْسَ أَنْ يُلَبِّي الْحَلَالَ . وَبِهِ قَالَ الْحَسَنُ ، وَالنَّخَعِيُّ ، وَعَطَاءُ ابْنُ السَّائِبِ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَكَرِهَ هَذَا مَالِكٌ . وَلَنَا ، أَنَّهُ ذِكْرٌ مُسْتَحَبٌّ لِلْمُحْرِمِ ، فَلَمْ يُكْرَهُ لغيرِهِ ، كَسَائِرِ الْأَذْكَارِ .

وَلَا تَرْفَعُ الْمَرْأَةُ صَوْتَهَا بِالتَّلْبِيَةِ ، إِلَّا بِقَدْرِ مَا تَسْمَعُ رَفِيقَتَهَا .

١١٧٦ - مسألة : (وَلَا تَرْفَعُ الْمَرْأَةُ صَوْتَهَا بِالتَّلْبِيَةِ ، إِلَّا بِقَدْرِ مَا تَسْمَعُ نَفْسَهَا)^(١) قال ابن عبد البر : أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ السُّنَّةَ فِي الْمَرْأَةِ أَنْ لَا تَرْفَعُ صَوْتَهَا ، وَإِنَّمَا عَلَيْهَا أَنْ تَسْمَعَ نَفْسَهَا . وبهذا قال عطاء ، ومالك ، والأوزاعي ، والشافعي ، وأصحاب الرأي . ورؤى عن سليمان بن يسار ، أَنَّهُ قَالَ : السُّنَّةُ عِنْدَهُمْ أَنَّ الْمَرْأَةَ لَا تَرْفَعُ صَوْتَهَا بِالْإِهْلَالِ . وَإِنَّمَا كُرِهَ لَهَا رَفْعُ الصَّوْتِ مَخَافَةَ الْفِتْنَةِ بِهَا ، وَلِهَذَا لَا يُسْنُّ لَهَا أَذَانٌ وَلَا إِقَامَةٌ ، وَالْمَسْنُونُ لَهَا فِي التَّنْبِيهِ فِي الصَّلَاةِ التَّصْفِيقُ دُونَ التَّسْبِيحِ .

قوله : وَلَا تَرْفَعُ الْمَرْأَةُ صَوْتَهَا بِالتَّلْبِيَةِ ، إِلَّا بِمِقْدَارِ مَا تَسْمَعُ رَفِيقَتَهَا . السُّنَّةُ أَنْ لَا تَرْفَعُ صَوْتَهَا . حكاه ابن المنذر إجماعاً . ويكره جهرها بها أكثر من إسماع رَفِيقَتِهَا . على الصحيح من المذهب ؛ خَوْفُ الْفِتْنَةِ . ومنعها في « الواضح » [١ / ٢٧٦] من ذلك ، ومن أذانٍ أيضاً . هذا الحكم إذا قلنا : إِنَّ صَوْتَهَا لَيْسَ بِغَوْرٍ . وإن قلنا : هو عَوْرَةٌ . فَإِنَّهَا تَمْنَعُ . وظاهر كلام بعض الأصحاب ، أَنَّهَا تَقْتَصِرُ عَلَى إِسْمَاعِ نَفْسِهَا . قال في « الفروع » : وهو مُتَّجِعٌ . وفي كلام أَى الْخَطَّابِ ، وَالْمُصَنِّفِ ، وَصَاحِبِ « الْمُسْتَوْعَبِ » ، وَجَمَاعَةٍ ، لَا تَجْهَرُ إِلَّا بِقَدْرِ مَا تَسْمَعُ رَفِيقَتَهَا .

فوائد ؛ الأولى ، لَا تُشْرَعُ التَّلْبِيَةُ بِغَيْرِ الْعَرَبِيَّةِ لِمَنْ يَقْدِرُ عَلَيْهَا . قاله الأصحاب . الثانية ، يُسْتَحَبُّ أَنْ يَذْكُرَ نُسْكَهَ فِي التَّلْبِيَةِ . على الصحيح من المذهب . قدَّمه الْمُصَنِّفُ ، وَالْشَّارِحُ ، وَنَصَرَاهُ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفَاتِحِ » . وَقِيلَ : لَا يُسْتَحَبُّ . جَزَمَ

(١) كذا في النسختين ؛ المطبوعة والمخطوطة . وفي نسخ المقنع والإيناف : « رَفِيقَتَهَا » . وعليه شرح صاحب المبدع ، وكذا في متن الخرق . انظر المبدع ١٣٤/٣ ، ١٣٥ ، المعنى ١٦٠/٥ .

به في « الهداية » ، و « المستوعب » . وأطلقهما في « الفروع » . وقيل : الإصناف
يُسْتَحَبُّ ذِكْرُهُ فِيهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ . اخْتَارَهُ الْآجُرِّيُّ . وَحَيْثُ ذَكَرَهُ ، فَيُسْتَحَبُّ لِلْقَارِنِ
ذِكْرُ الْعُمْرَةِ قَبْلَ الْحَجِّ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . نَصٌّ عَلَيْهِ ؛ فَيَقُولُ : لَبَّيْكَ
عُمْرَةً وَحَجًّا . لِلْحَدِيثِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ . وَقَالَ الْآجُرِّيُّ : يَذْكُرُ الْحَجَّ قَبْلَ الْعُمْرَةِ ؛
فَيَقُولُ : لَبَّيْكَ حَجًّا وَعُمْرَةً . الثَّلَاثَةُ ، لَا بَأْسَ بِالتَّلْبِيَةِ فِي طَوَافِ الْقُدُومِ . قَالَه الْإِمَامُ
أَحْمَدُ وَأَصْحَابُهُ . وَحَكَى الْمُصَنِّفُ ، عَنْ أَبِي الْخَطَّابِ ، لَا يُلَبِّي ؛ لِأَنَّهُ مُشْتَغِلٌ بِذِكْرِ
يَخُصُّهُ . فَعَلِيَ الْأَوَّلِ ، قَالَ الْأَصْحَابُ : لَا يَظْهَرُ التَّلْبِيَةُ فِي طَوَافِ الْقُدُومِ . قَالَه فِي
« الفروع » . وَقَالَ فِي « الْهَدَايَةِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « الْخُلَاصَةِ » ،
وَ « التَّلْخِيصِ » ، وَغَيْرِهِمْ : لَا يُسْتَحَبُّ إِظْهَارُهَا فِيهِ . وَمَعْنَى كَلَامِ الْقَاضِي ،
يُكْرَهُ إِظْهَارُهَا فِيهِ . وَصَرَّحَ بِهِ الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ . وَذَكَرَ فِي « الرَّعَايَةِ » وَجْهًا ؛
يُسَنُّ إِظْهَارُهَا فِيهِ . وَأَمَّا فِي السَّعْيِ بَعْدَ طَوَافِ الْقُدُومِ ، فَقَالَ فِي « الْفُرُوعِ » :
يَتَوَجَّهُ أَنْ حُكْمَهُ كَذَلِكَ . وَهُوَ مُرَادُ أَصْحَابِنَا . الرَّابِعَةُ ، لَا بَأْسَ أَنْ يُلَبِّيَ الْحَلَالَ .
ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ ، وَتَبِعَهُ الشَّارِحُ وَغَيْرُهُ ، وَقَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَيَتَوَجَّهُ اخْتِمَالٌ ،
يُكْرَهُ ؛ لِعَدَمِ نَقْلِهِ . قَالَ : وَيَتَوَجَّهُ أَنَّ الْكَلَامَ فِي أَثْنَاءِ التَّلْبِيَةِ ، وَمُخَاطَبَتِهِ ، حَتَّى
بِسَلَامٍ وَرَدَّهُ مِنْهُ ، كَالْأَذَانِ . انْتَهَى . قُلْتُ : قَالَ فِي « الْمَذْهَبِ » : « لَا يَقْطَعُ
التَّلْبِيَةَ بِكَلَامٍ »^(١) ، فَإِنْ سَلَّمَ عَلَيْهِ ، رَدَّ وَبَنَى .

تنبه : هذا أحكامُ فِعْلِ التَّلْبِيَةِ ، أَمَّا وَقْتُ قَطْعِهَا ، فَيَأْتِي فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ ،
فِي آخِرِ بَابِ دُخُولِ مَكَّةَ ، فَلْيَعَاوِذْ .

(١ - ١) في ١ : « يقطع التلبية » .

بَابُ مَحْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ

وَهِيَ تِسْعَةٌ ؛ حَلْقُ الشَّعْرِ ،

الشرح الكبير

بَابُ مَحْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ

(وهي تِسْعَةٌ) ١١٧٧ - مسألة : (حَلْقُ الشَّعْرِ) أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلْمُحْرِمِ أَخْذُ شَيْءٍ مِنْ شَعْرِهِ ، إِلَّا مِنْ عُنْزٍ ؛ لقول الله تعالى : ﴿ وَلَا تَخْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ ﴾ ^(١) . وروى كَعْبُ ابْنُ عُجْرَةَ ، عن رسول الله ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « لَعَلَّكَ يُؤْذِيكَ هَوَامُّ رَأْسِكَ ؟ » . قال : نعم يا رسول الله . فقال رسول الله ﷺ : « اخْلِقْ رَأْسَكَ ، وَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، أَوْ أَطْعِمْ سِتَّةَ مَسَاكِينَ ، أَوْ أَنْسُكْ شَاةً » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(٢) . ففيه دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْحَلْقَ كَانَ مُحَرَّمًا قَبْلَ ذَلِكَ .

فصل : فَإِنْ كَانَ لَهُ عُنْزٌ مِنْ مَرَضٍ أَوْ قَمَلٍ أَوْ غَيْرِهِ ، مِمَّا يَتَضَرَّرُ بِإِبْقَاءِ الشَّعْرِ ، فَلَهُ إِزَالَتُهُ ؛ لقوله سبحانه : ﴿ فَمَنْ [٣/٢٤] كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكِ ﴾ .

الإنصاف

بَابُ مَحْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ

قوله : وهي تِسْعَةٌ ؛ حَلْقُ الشَّعْرِ ، وَتَقْلِيمُ الْأُظْفَارِ . يُمْنَعُ مِنْ إِزَالَةِ الشَّعْرِ إِجْمَاعًا ، وَسِوَاءَ كَانَ مِنَ الرَّأْسِ أَوْ غَيْرِهِ مِنْ أَجْزَاءِ الْبَدَنِ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وقال في « الْمُبْهَجِ » : « إِنْ أزالَ شَعَرَ الْأَنْفِ ، لم يَلْزَمْهُ دَمٌ ؛ لِعَدَمِ التَّرَفُّهِ .

(١) سورة البقرة ١٩٦ .

(٢) تقدم تخريجه في ١٤٥/٢ ، وهو عند البخارى ١٦٤/٥ بدلا من ١٦٤/١ .

المقنع وَتَقْلِيمُ الْأَظْفَارِ ،

الشرح الكبير وللحديث المذکور . قال ابن عباس ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا ﴾ . أَى بِرَأْسِهِ قُرُوحٌ ، ﴿ أَوْ بِهِ أَدَى مِنْ رَأْسِهِ ﴾ . أَى قَمْلٌ .

١١٧٨ - مسألة : (وَتَقْلِيمُ الْأَظْفَارِ) أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ الْمُحْرِمَ مَمْنُوعٌ مِنْ تَقْلِيمِ أَظْفَارِهِ ، إِلَّا مِنْ عُذْرٍ ؛ لِأَنَّهُ إِزَالَةٌ جُزْءٍ مِنْ بَدَنِهِ يَتَرَفُّهُ بِهِ ، أَشْبَهَ الشَّعْرَ . فَإِنْ انْكَسَرَ ، فَلَهُ إِزَالَتُهُ . قال ابن المنذر : أَجْمَعَ كُلُّ مَنْ نَحْفَظُ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ لِلْمُحْرِمِ أَنْ يُزِيلَ ظُفْرَهُ بِنَفْسِهِ إِذَا

الإنصاف قال في « الفروع » : كذا قال . قال : وظاهرُ كلامٍ غيره خلافه ، وهو أظهرُ . والصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ قَاطِبَةً ، أَنَّ تَقْلِيمَ الْأَظْفَارِ كَحَلْقِ الشَّعْرِ . وَحَكَاهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ إجمالًا . وَوَجَّهَ فِي « الفروع » إَحْتِمَالًا ، لاشْيَاءَ فِي تَقْلِيمِ الْأَظْفَارِ . وَحَكَى الْمُصَنِّفُ وَمِنْ تَبِعِهِ رِوَايَةً ، لاشْيَاءَ فِيهَا . قال في « الفروع » : ^(١) « وظاهره ، أَنَّ الرِّوَايَةَ عَنْ أَحَدٍ » ، وَلَمْ أَجِدْهُ لغيرِهِ . ^(٢) « وَعِبَارَتُهُ فِي « الْمُغْنَى » ^(٣) ، فِي بَابِ الْفِدْيَةِ ، أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ الْمُحْرِمَ مَمْنُوعٌ مِنْ أَخْذِ أَظْفَارِهِ ، وَعَلَيْهِ الْفِدْيَةُ بِأَخْذِهَا فِي قَوْلِ أَكْثَرِهِمْ ؛ حَمَادٍ ، وَمَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَأَبِي ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ . وَرَوَى عَنْ عَطَاءٍ . وَعَنْهُ ، لَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ الشَّرْعَ لَمْ يَرِدْ فِيهِ فِدْيَةٌ . انتهى . هذا لفظه . والظاهرُ أَنَّ قَوْلَهُ : وَعَنْهُ . يَعُودُ إِلَى عَطَاءٍ ، لَا إِلَى الْإِمَامِ أَحْمَدَ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَقَدَّمْ لَهُ ذِكْرٌ . نَبَّهَ عَلَى ذَلِكَ ابْنُ نَصْرِ اللَّهِ فِي « حَوَاشِيهِ » . وهو كما قال ^(٢) .

(١ - ١) زيادة من : ش .

(٢ - ٢) زيادة من : ش .

(٣) انظر : المغنى ٥ / ١٤٦ .

فَمَنْ حَلَقَ أَوْ قَلَّمَ ثَلَاثَةً ، فَعَلَيْهِ دَمٌ . وَعَنْهُ ، لَا يَجِبُ إِلَّا فِي أَرْبَعٍ ^{المقنع} فَصَاعِدًا .

انكسر ؛ لأن^(١) بقاءه يُؤْلَمُه ، أشبه الشعر الثابت في عينه .

١١٧٩ - مسألة : (فَمَنْ حَلَقَ أَوْ قَلَّمَ ثَلَاثَةً ، فَعَلَيْهِ دَمٌ . وَعَنْهُ ، لَا يَجِبُ إِلَّا فِي أَرْبَعٍ فَصَاعِدًا) الكلام في هذه المسألة في فصلين ؛ أحدهما ، في وجوب الفدية بحلق شعر رأسه ، ولا خلاف في ذلك إذا كان لغير عذر . وقال ابن المنذر : أجمع أهل العلم على وجوب الفدية على من حلق وهو مُحَرَّمٌ لغير علة . والأصل في وجوبها ما ذكرنا من الآية والخبر . وظاهر كلام شيخنا ههنا يدل على أنه لا فرق بين أن يقطع شعره لعذر أو غيره ، أو كان عامداً أو مُخْطِئاً ، أنه يجب به الفدية . وقد دل عليه ظاهر الآية ، والخبر ، وهو ظاهر المذهب . وبه قال الشافعي . ونحوه عن الثوري . وفيه وجه آخر ، أنه لا فدية على الناسي . وهو قول إسحاق ، وابن المنذر ؛ لقوله عليه السلام : « عَفِيَ لِأُمَّتِي عَنِ الْخَطَا وَالنَّسْيَانِ »^(٢) .

قوله : فَمَنْ حَلَقَ أَوْ قَلَّمَ ثَلَاثَةً ، فَعَلَيْهِ دَمٌ . هذا المذهب . قاله القاضي وغيره ، ^{الإنصاف} ونصره هو وأصحابه ، ونص عليه . وجزم به في « الوجيز » ، و « المحرر » ، و « الإفادات » ، و « المذهب الأحمد » ، وغيرهم . وقدمه في « الفروع » ، و « الفائق » ، و « الشرح » ، و « الخلاصة » ، وغيرهم . وعنه ، لا يجب الدم إلا في أربع شعرات فصاعداً . نقلها جماعة . واختاره الخريقي . وقدمه في

(١) في الأصل : « ولأن » .

(٢) تقدم تخريجه في ٢٧٦/١ .

ولنا ، أنه إِتْلَافٌ ، فَاسْتَوَى عَمْدُهُ وَسَهْوُهُ ، كإِتْلَافِ مالِ الْآدَمِيِّ . ولأنَّ
الآيةَ قد دَلَّتْ على وُجُوبِ الْفِدْيَةِ على مَنْ حَلَقَ رَأْسَهُ لِلأَذَى ، وهو مَعْدُورٌ ،
فَكَانَ تَنْبِيْهَا على وُجُوبِهَا على غَيْرِ الْمَعْدُورِ ، وفيها دَلِيلٌ على وُجُوبِهَا على
الْمَعْدُورِ بِغَيْرِ الأَذَى ، مِثْلُ الْمُحْتَجِمِ الَّذِي يَخْلُقُ مَوْضِعَ مُحَاجِمِهِ ، أو
شَعْرًا عن شَجَّتِهِ . وفي مَعْنَى النَّاسِي النَّائِمِ^(١) الَّذِي يَقْلَعُ شَعْرَهُ ، أو
يُصَوِّبُ رَأْسَهُ إلى نَارٍ ، فيَحْرِقُ لَهْبُهَا شَعْرَهُ ، ونحوُ ذلك . الفصل الثَّانِي
في الْقَدْرِ الَّذِي تَجِبُ بِهِ الْفِدْيَةُ ، وذلك ثَلَاثُ شَعْرَاتٍ فما زَادَ . قال
القَاضِي : هذا الْمَذْهَبُ . وهو قولُ الْحَسَنِ ، وَعَطَاءٍ ، وابنِ عُيَيْنَةَ ،
وَالشَّافِعِيِّ ، وأَبِي ثَوْرٍ ؛ لِأَنَّهُ شَعْرُ آدَمِيٍّ يَقَعُ عَلَيْهِ الْجَمْعُ الْمُطْلَقُ ، أَشْبَهَ
رُبْعَ الرَّأْسِ . وفيه رِوَايَةٌ أُخْرَى ذَكَرَهَا الْخِرَقِيُّ ، أَنَّهُ لَا يَجِبُ إِلَّا فِي أَرْبَعٍ
فَصَاعِدًا ؛ لِأَنَّ الْأَرْبَعَ كَثِيرٌ أَشْبَهَتْ رُبْعَ الرَّأْسِ ، أَمَّا الثَّلَاثُ فَهِيَ آخِرُ
الْقِلَّةِ ، وَآخِرُ الشَّيْءِ مِنْهُ ، فَأَشْبَهَتْ مَا كَانَ دُونَهَا . وَذَكَرَ ابْنُ أَبِي مُوسَى
رِوَايَةً ، أَنَّهُ لَا يَجِبُ فِيمَا دُونَ الْخَمْسِ . وَلَا نَعْلَمُ وَجْهًا لِدَلَالَتِهِ . وقال
أَبُو حَنِيفَةَ : لَا يَجِبُ الدَّمُ بِدُونِ رُبْعِ الرَّأْسِ ؛ لِأَنَّهُ يَقُومُ مَقَامَ الْكُلِّ ، وَلِهَذَا
إِذَا رَأَى رَجُلًا يَقُولُ : رَأَيْتُ فُلَانًا . وَإِنَّمَا أَرَى إِحْدَى جِهَاتِهِ . وقال مَالِكٌ :

« الْمَغْنَى » ، و « الرِّعَايَةُ الصُّغْرَى » ، و « الْحَاوِيَيْنِ » . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الطَّرِيقِ
الْأَقْرَبِ » . قال الزَّرْكَشِيُّ : وهى الأشْهَرُ عَنْهُ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْمَذْهَبِ » ،
و « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » . وَذَكَرَ ابْنُ أَبِي مُوسَى رِوَايَةً ؛ لَا يَجِبُ الدَّمُ إِلَّا فِي خَمْسٍ
فَصَاعِدًا . وَاخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ فِي « التَّنْبِيْهِ » . قال فِي « الْفُرُوعِ » : وَلَا وَجْهَ لَهَا .

(١) فِي النِّسخِ : « وَالنَّائِمِ » . خَطَأً . وَانْظُرِ الْمَغْنَى ٣٨٢/٥ .

وَفِيْمَا دُونَ ذَلِكَ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ ذَلِكَ مُدٌّ مِنْ طَعَامٍ . وَعَنْهُ ، المنع
قَبْضَةٌ . وَعَنْهُ ، دِرْهَمٌ .

الشرح الكبير

إِذَا حَلَقَ مِنْ رَأْسِهِ مَا أَمَاطَ بِهِ الْأَذَى وَجَبَ الدَّمُ . وَقَدْ ذَكَرْنَا مَا يَدُلُّ عَلَى
مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ . وَقَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ : إِنَّ الرُّبْعَ يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ الْكُلِّ . مَمْنُوعٌ ،
وَمَا ذَكَرَهُ مِنَ الْمَثَالِ غَيْرُ مُقَيَّدٍ بِالرُّبْعِ ، بَلْ هُوَ مَجَازٌ يَتَنَاوَلُ الْقَلِيلَ وَالكَثِيرَ .
وَهَلْ يَجِبُ الدَّمُ [٣ / ٣٤ ظ] بِقَصِّ ثَلَاثَةِ أَظْفَارٍ ، أَوْ لَا يَجِبُ إِلَّا فِي أَرْبَعٍ ؟
يُخَرِّجُ عَلَى الرَّوَاتِبَيْنِ فِي الشَّعْرِ ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَاهُ ، وَعَلَى مَا حَكَاهُ ابْنُ أَبِي
مُوسَى ، لَا يَجِبُ إِلَّا فِي خَمْسَةِ أَظْفَارٍ ، قِيَاسًا عَلَى الشَّعْرِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .
١١٨٠ - مَسْأَلَةٌ : (وَفِيْمَا دُونَ ذَلِكَ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مُدٌّ مِنْ طَعَامٍ .

وَعَنْهُ ، قَبْضَةٌ . وَعَنْهُ ، دِرْهَمٌ) يَعْنِي إِذَا حَلَقَ أَقْلٌ مِنْ ثَلَاثِ شَعْرَاتٍ ،
أَوْ أَقْلٌ مِنْ أَرْبَعٍ ، عَلَى الرَّوَايَةِ الْأُخْرَى ، فَعَلَيْهِ مُدٌّ مِنْ طَعَامٍ ، فِي ظَاهِرِ
الْمَذْهَبِ . وَهُوَ الَّذِي ذَكَرَهُ الْخِرَقِيُّ . وَهُوَ قَوْلُ الْحَسَنِ ، وَابْنِ عُيَيْنَةَ ،
وَالشَّافِعِيِّ . وَعَنْ أَحْمَدَ : فِي الشَّعْرَةِ دِرْهَمٌ ، وَفِي الشَّعْرَتَيْنِ دِرْهَمَانِ .
وَعَنْهُ : فِي كُلِّ شَعْرَةٍ قَبْضَةٌ مِنْ طَعَامٍ . رُويَ ذَلِكَ عَنْ عَطَاءٍ ، وَنَحْوِهِ عَنْ
مَالِكٍ وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ . قَالَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ : يَتَصَدَّقُ بِشَيْءٍ قَلِيلٍ . وَقَالَ
مَالِكٌ : فِيمَا قَلَّ مِنَ الشَّعْرِ إِطْعَامُ طَعَامٍ . وَوَجْهُهُ أَنَّهُ لَا تَقْدِيرَ فِيهِ ، فَيَجِبُ

قَالَ الزَّرْكَشِيُّ : وَهِيَ أَضْعَفُهَا . وَأُطْلِقَهُنَّ فِي « التَّلْخِصِ » . وَوَجَّهَ فِي الإنصاف
« الْفُرُوعِ » اِحْتِمَالًا ، لَا يَجِبُ الدَّمُ إِلَّا فِيمَا يُمَاطُ بِهِ الْأَذَى . وَهُوَ مَذْهَبُ مَالِكٍ .
قَالَ فِي « الْفَائِقِ » : وَالْمُخْتَارُ تَعْلُقُ الدَّمِ بِمِقْدَارِ يَتَرَفُّهُ بِإِزَالَتِهِ .

قَوْلُهُ : وَفِيْمَا دُونَ ذَلِكَ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مُدٌّ مِنْ طَعَامٍ . هَذَا الْمَذْهَبُ . نَصٌّ عَلَيْهِ ،

فيه أَقْلُ ما يَقَعُ عليه اسْمُ الصَّدَقَةِ . وعن مالكٍ ، في مَنْ أزالَ شَعْرًا يَسِيرًا : لا ضَمَانَ عليه ؛ لأنَّ النَّصَّ إِنَّمَا أُوجِبَ الْفِدْيَةُ في حَلْقِ جَمِيعِ الرَّأْسِ ، وَالْحَقُّنَا به ما يَقَعُ عليه اسْمُ الرَّأْسِ . ولنا ، أَنَّ ما ضُمِنَتْ جُمْلَتُهُ ضُمِنَتْ أَعْضَاؤه ، كالصَّيْدِ . والأوَّلَى وَجُوبُ الإِطْعَامِ ؛ لأنَّ الشَّارِعَ إِنَّمَا عَدَلَ عن الحيوانِ إلى الإِطْعَامِ في جِزَاءِ الصَّيْدِ ، وهُنَا أُوجِبَ الإِطْعَامُ مع الحيوانِ على وَجْهِ التَّخْيِيرِ ، فيَجِبُ أَنْ يَرْجَعَ إليه فيما لا يَجِبُ فيه الدَّمُ ، والأوَّلَى مُدٌّ ؛ لأنَّهُ أَقْلُ ما وَجِبَ بالشرعِ فِدْيَةُ ، فكانَ واجِبًا في أَقْلِ الشَّعْرِ ، والطَّعَامُ الذي يُجْزَى إِخْرَاجُهُ في الْفِطْرَةِ مِنَ الْبُرِّ وَالشَّعِيرِ وَالتَّمْرِ وَالزَّيْبِ ، كالذي يُجْزَى في الأَرْبَعِ مِنَ الشَّعْرِ .

فصل : وَحُكْمُ الْأَظْفَارِ حُكْمُ الشَّعْرِ فيما ذَكَرْنَا . قال ابنُ المُنْذِرِ : أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ على أَنَّ الْمُحْرِمَ مَمْنُوعٌ مِنْ أَخْذِ أَظْفَارِهِ ، وعليه الْفِدْيَةُ بِأَخْذِهَا في قولِ أَكْثَرِهِمْ ؛ مِنْهُمْ حَمَّادٌ ، وَمَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وفيهِ رِوَايَةٌ أُخْرَى ، لا فِدْيَةَ عليه ؛ لأنَّ الشَّرْعَ لم يَرِدْ فيه بِفِدْيَةٍ . ولنا ، أَنَّهُ أزالَ ما مُنِعَ إِزَالَتُهُ لأَجْلِ التَّرَفُّهِ ، فَوَجَبَتْ عليه الْفِدْيَةُ ، كَحَلْقِ الشَّعْرِ . وَعَدَمُ النَّصِّ لا يَمْنَعُ قِيَاسَهُ على الْمَنْصُوصِ ،

وعليه الأصحابُ . قال في « الفروع » : وهو المذهبُ عندَ الأصحابِ . قال الْمُصَنِّفُ وَالشَّارِحُ : هذا ظاهرُ المذهبِ . وهو الذي [٢٧٦/١] ذَكَرَهُ الْخِرَقِيُّ . قال الزَّرْكَشِيُّ : هذا الْمَشْهُورُ مِنَ الرِّوَايَاتِ ، وَالْمُخْتَارُ لِعَامَّةِ الْأَصْحَابِ ؛ الْخِرَقِيُّ ، وَأَبُو بَكْرٍ ، وَابْنُ أَبِي مُوسَى ، وَالْقَاضِي ، وَأَصْحَابُهُ ، وَغَيْرِهِمْ . انتهى . وعنه ، قَبْضَةٌ . لأنَّهُ لا تَقْدِيرَ فِيهِ مِنَ الشَّارِعِ . قال في « الفروع » : فَذَلَّ على

كشعر البدن مع شعر الرأس . والحكم في فدية الأظفار ، وفيما يجب فيما دون الثلاث منها ، أو الأربع على الرواية الأخرى ، وفيما يجب في الأربع والثلاث كالحكم في الشعر ، على ما ذكرنا من التفصيل والاختلاف فيه . وهذا قول الشافعي ، وأبي ثور . وقال أبو حنيفة : لا يجب الدم إلا بتقليم أظفار يد كاملة . فلو قلم من كل يد أربعة ، لم يجب عليه دم عنده ؛ لأنه لم يستكمل منفعة اليد ، أشبه ما دون الثلاث . ولنا ، أنه قلم ما يقع عليه اسم الجمع ، أشبه ما لو قلم خمسا من يد واحدة ، وقولهم ينطّل بما إذا حلق ربع رأسه ، فإنه لم يستوف منفعة العضو ، ويجب به الدم ، وقولهم يفضى إلى وجوب الدم في القليل دون الكثير .

فصل : وفي قص بعض الظفر ما في جميعه ، وكذلك في قطع بعض الشعرة ما في قطع جميعها ؛ لأن الفدية تجب في الشعر والظفر ، سواء طال أو قصر ، وليس [٣٥/٣ و] بمقدر^(١) بمساحة فيتقدر الضمان عليه ،

أن المراد ، يتصدق بشيء . وعنه ، درهم . وعنه ، نصف درهم . وعنه ، درهم . الإيناف أو نصفه . ذكرها أصحاب القاضى ، وخرجها القاضى من ليالى منى . وهو قول في « الرعاية » . وقدمه في « المستوعب » . قال الزركشى : ويلزم ، على تخريج القاضى ، أن يخرج أن لا شيء عليه ، وأن يجب دم ، كما جاء ذلك في ليالى منى . ووجه في « الفروع » « تخريجا ، يلزمه في كل شعرة أو ظفر ثلث دم . وما هو بيعيد .

(١) في م : « بقدر » .

المقنع
وَإِنْ حُلِقَ رَأْسُهُ بِإِذْنِهِ ، فَالْفِدْيَةُ عَلَيْهِ ، وَإِنْ كَانَ مُكْرَهًا أَوْ نَائِمًا ،
فَالْفِدْيَةُ عَلَى الْحَالِقِ .

الشرح الكبير
بل هو كالموضحة ، يَجِبُ فِي الصَّغِيرَةِ مِنْهَا مَا يَجِبُ فِي الْكَبِيرَةِ . وَخَرَجَ
ابْنُ عَقِيلٍ وَجْهًا ، أَنَّهُ يَجِبُ بِحِسَابِ الْمُتَلَفِ ، كَالْأَضْبَعِ يَجِبُ فِي أَنْمَلَتِهَا
ثُلُثُ دِرْهَمٍ .

١١٨١ - مسألة : (وَإِنْ حُلِقَ رَأْسُهُ بِإِذْنِهِ ، فَالْفِدْيَةُ عَلَيْهِ ، وَإِنْ كَانَ
مُكْرَهًا أَوْ نَائِمًا ، فَالْفِدْيَةُ عَلَى الْحَالِقِ) إِذَا حَلَقَ مُحْرَمٌ رَأْسَ مُحْرَمٍ بِإِذْنِهِ ،
أَوْ حَلَقَهُ حَلَالٌ بِإِذْنِهِ ، فَالْفِدْيَةُ عَلَى الْمَخْلُوقِ رَأْسُهُ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ :
﴿ وَلَا تَخْلِقُوا رُءُوسَكُمْ ﴾ . الْآيَةُ . وَقَدْ عَلِمَ أَنَّ غَيْرَهُ هُوَ الَّذِي يَخْلُقُهُ ،
فَأُضَافَ الْفِعْلُ إِلَيْهِ ، وَجَعَلَ الْفِدْيَةُ عَلَيْهِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَجِبَ الضَّمَانُ عَلَى
الْحَالِقِ ؛ لِأَنَّهُ شَعَرٌ مُحْتَرَمٌ ، أَشْبَهَ شَعَرَ الصَّيْدِ . ذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيلٍ فِي
الْفُصُولِ . وَإِنْ حَلَقَ رَأْسَهُ وَهُوَ سَاكِتٌ لَمْ يَنْتَهَ ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ،

الإيناف
قوله : (وَإِنْ حُلِقَ رَأْسُهُ بِإِذْنِهِ ، فَالْفِدْيَةُ عَلَيْهِ . يَعْنِي ، عَلَى الْمَخْلُوقِ رَأْسَهُ ، وَلَا
شَيْءَ عَلَى الْحَالِقِ . وَهَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَفِي « الْفُصُولِ » اخْتِمَالٌ ،
أَنَّ الضَّمَانَ عَلَى الْحَالِقِ إِذَا كَانَ مُحْرَمًا ، كَشَعْرِ الصَّيْدِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : كَذَا قَالَ .
فائدة : لو حُلِقَ رَأْسُهُ ، وَهُوَ سَاكِتٌ وَلَمْ يَنْتَهَ ، فَقِيلَ : الْفِدْيَةُ عَلَى الْمَخْلُوقِ
رَأْسُهُ ؛ لِأَنَّهُ أَمَانَةٌ عِنْدَهُ ؛ كَوَدِيعَةٍ . صَحَّحَهُ فِي « الْمَذْهَبِ » ، وَ « مَسْبُوكِ
الذَّهَبِ » ، وَ « تَصْحِيحِ الْمُحَرَّرِ » . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْكَافِي » . قُلْتُ : وَهُوَ
الصَّوَابُ . وَهُوَ ظَاهِرُ « الْمُنَوَّرِ » . وَقِيلَ : عَلَى الْحَالِقِ ؛ كَأْتِلَافِهِ مَالَهُ وَهُوَ
سَاكِتٌ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْإِفَادَاتِ » ، وَ « مُتَنَخَبِ الْآدَمِيِّ » . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ

وَأِنْ حَلَقَ مُحْرِمٌ رَأْسَ حَلَالٍ ، فَلَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ .

المنع

الشرح الكبير

يَجِبُ عَلَى الْحَالِقِ ، كَمَا لَوْ أَتْلَفَ مَالَهُ وَهُوَ سَاكِتٌ . وَالثَّانِي ، عَلَى الْمُحْرِمِ ؛ لِأَنَّهُ أَمَانَةٌ عِنْدَهُ ، فَهُوَ كَمَا لَوْ أَتْلَفَ إِنْسَانٌ الْوَدِيعَةَ فَلَمْ يَنْتَه . وَإِنْ حَلَقَهُ مُكْرَهًا أَوْ نَائِمًا ، فَلَا فِدْيَةَ عَلَى الْمَخْلُوقِ رَأْسُهُ . وَبِهِ قَالَ إِسْحَاقُ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَابْنُ الْقَاسِمِ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : عَلَيْهِ الْفِدْيَةُ . وَعَنْ الشَّافِعِيِّ كَالْمَذْهَبَيْنِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ لَمْ يَخْلُقْ رَأْسَهُ ، وَلَمْ يُحْلَقْ بِإِذْنِهِ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ انْقَطَعَ الشَّعْرُ بِنَفْسِهِ . إِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ ، فَإِنَّ الْفِدْيَةَ تَجِبُ عَلَى الْحَالِقِ ، مُحْرِمًا كَانَ أَوْ حَلَالًا . وَقَالَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ : عَلَى الْحَلَالِ صَدَقَةٌ . وَقَالَ عَطَاءٌ : عَلَيْهِمَا الْفِدْيَةُ . وَلَنَا ، أَنَّهُ أَزَالَ مَا مُنِعَ مِنْ إِزَالَتِهِ لِأَجْلِ الْإِحْرَامِ ، فَكَانَتْ الْفِدْيَةُ عَلَيْهِ ، كَالْمُحْرِمِ يَخْلُقُ رَأْسَ نَفْسِهِ .

١١٨٢ - مسألة : (وَإِنْ حَلَقَ مُحْرِمٌ رَأْسَ حَلَالٍ ، فَلَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ)

المُصَنِّفُ هُنَا . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « الْمَعْنَى » ، وَ « التَّلْخِصِ » ، الْإِنْصَافِ وَ « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « الشَّرْحِ » ، وَ « النَّظْمِ » ، وَ « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَتَيْنِ » ، وَ « الْفُرُوعِ » ، وَ « الْفَائِقِ » .

قَوْلُهُ : وَإِنْ كَانَ مُكْرَهًا أَوْ نَائِمًا ، فَالْفِدْيَةُ عَلَى الْحَالِقِ . هَذَا الْمَذْهَبُ . نَصٌّ عَلَيْهِ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ . وَقِيلَ : عَلَى الْمَخْلُوقِ رَأْسُهُ . وَذَكَرَ فِي « الْإِرْشَادِ » وَجْهًا ؛ أَنَّ الْفِدْيَةَ عَلَى الْحَالِقِ . وَوَجَّهَ فِي « الْفُرُوعِ » « اِحْتِمَالًا ؛ أَنَّهُ لَا فِدْيَةَ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا ؛ لِأَنَّهُ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ . وَيَأْتِي إِذَا أُكْرِهَ عَلَى الْحَلْقِ ، وَحَلَقَ بِنَفْسِهِ ، فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ ، فِي آخِرِ الْفِدْيَةِ .

قَوْلُهُ : وَإِنْ حَلَقَ مُحْرِمٌ رَأْسَ حَلَالٍ ، فَلَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ . هَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ

المقنع وَقَطَعَ الشَّعْرَ وَنَتَفَهُ كَحَلْقِهِ ، وَشَعَرَ الرَّأْسِ وَالْبَدَنِ وَاحِدٌ . وَعَنهُ ،
لِكُلِّ وَاحِدٍ حُكْمٌ مُفْرَدٌ .

الشرح الكبير وكذلك إن قَلَّمَ أَظْفَارَهُ . وبه قال عطاء ، ومجاهد ، وعمر بن دينار ،
والشافعي ، وإسحاق ، وأبو ثور . وقال سعيد بن جبير ، في مُحْرِمٍ قَصَّ
شَارِبَ حَلَالٍ : يَتَصَدَّقُ بِدِرْهَمٍ . وقال أبو حنيفة : يَلْزَمُهُ صَدَقَةٌ ؛ لِأَنَّهُ
مُحْرِمٌ أَتْلَفَ شَعْرًا ، أَشْبَهَ شَعَرَ الْمُحْرِمِ . ولنا ، أَنَّهُ شَعْرٌ مُبَاحٌ الْإِتْلَافِ ،
فَلَمْ يَجِبْ بِإِتْلَافِهِ شَيْءٌ ، كَشَعْرِ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ .

١١٨٣ - مسألة : (وَقَطَعَ الشَّعْرَ وَنَتَفَهُ كَحَلْقِهِ ، وَشَعَرَ الرَّأْسِ
وَالْبَدَنِ وَاحِدٌ . وعنه ، لكل واحدٍ حُكْمٌ مُفْرَدٌ) لا فَرْقَ بَيْنَ حَلْقِ الشَّعْرِ ،
وَلِإِزَالَتِهِ بِالثُّورَةِ ، أَوْ قَصِّهِ ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ . لا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا . وكذلك القولُ
فِي الْأَظْفَارِ . وَشَعَرَ الرَّأْسِ وَالْبَدَنِ وَاحِدٌ ، سَوَاءً فِي وُجُوبِ الْفِدْيَةِ ، فِي

الإصناف الأصحاب . وفي « الفُصُولِ » اِحْتِمَالٌ ؛ يَجِبُ الضَّمَانُ عَلَى الْمُحْرِمِ الْحَالِقِ .

فائدة : لو طَيَّبَ غَيْرَهُ ، فَحُكْمُهُ حُكْمُ الْحَالِقِ ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْخِلَافِ
وَالْتَفْصِيلِ . قُلْتُ : لو قِيلَ بِوُجُوبِ الْفِدْيَةِ عَلَى الْمُطَيِّبِ الْمُحْرِمِ ، لَكَانَ مُتَّجِهًا ؛
لِأَنَّهُ فِي الْغَالِبِ لَا يَسْلَمُ مِنَ الرَّائِحَةِ ، بِخِلَافِ الْحَلْقِ . وفي كلام بعض
الأصحاب ، أَوْ أَلْبَسَهُ غَيْرُهُ ، فَكَالْحَالِقِ .

قوله : وَقَطَعَ الشَّعْرَ وَنَتَفَهُ كَحَلْقِهِ . وكذا قَطَعَ بعض الظُّفْرِ . وهذا المذهبُ ،
وعليه الأصحاب . وخرَّج ابن عَقِيلٍ وَجْهًا ، يَجِبُ عَلَيْهِ يَنْسَبَتُهُ ، كَأَنَّمَلَهُ إِضْبَعٌ ،
وَمَا هُوَ بِبَعِيدٍ . وَجَزَمَ بِهِ ابْنُ عَبْدِوَسٍّ فِي « تَذَكُّرَتِهِ » . وَهُوَ اِحْتِمَالٌ لِأَبِي حَكِيمٍ .
ذَكَرَهُ عَنْهُ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » . وَذَكَرَهُ فِي « الْفَائِقِ » وَغَيْرِهِ قَوْلًا .

ظاهر المذهب . وهو قول الأكثرين ، خلافاً لداود ؛ لأنه شعرٌ يَحْصُلُ به التَّرفُّهُ والتَّنْظِيفُ ، أشبه الرأس . فإن حَلَقَ شَعْرَ رَأْسِهِ وَبَدَنَهُ ، ففى الجَمِيعِ فِدْيَةٌ وَاحِدَةٌ ، وإن حَلَقَ مِنْ رَأْسِهِ شَعْرَتَيْنِ ، وَمِنْ بَدَنِهِ كَذَلِكَ ، فعليه دَمٌ . هذا اخْتِيَارُ أبى الخَطَّابِ ، وهو ظاهرُ كَلَامِ الخِرَقِيِّ ، ومذهبُ أَكْثَرِ الفُقَهَاءِ . وفيه رِوَايَةٌ أُخْرَى ، [٣٥/٣ ظ] أنه إذا قَلَعَ مِنْ رَأْسِهِ وَبَدَنِهِ مَا يَجِبُ الدَّمُ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُنْفَرِدًا ، فعليه دَمَانِ . وهذا الذى ذَكَرَهُ القاضى ، وابنُ عَقِيلٍ . وعلى هذه الرِّوَايَةِ ، لو قَطَعَ مِنْ رَأْسِهِ شَعْرَتَيْنِ ، وَمِنْ بَدَنِهِ كَذَلِكَ ، لم يَجِبْ عَلَيْهِ دَمٌ ؛ لأنَّ الرَّأْسَ يُخَالِفُ الْبَدَنَ بِحُصُولِ

قوله : وشَعْرُ الرَّأْسِ وَالْبَدَنِ وَاحِدٌ . هذا الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ وَالرِّوَايَتَيْنِ . اخْتَارَهُ أَبُو الْخَطَّابِ ، وَالْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ . وقال : هذا ظاهرُ المذهب ، وظاهرُ كَلَامِ الخِرَقِيِّ . وجَزَمَ بِهِ فى « الْهَادِى » . وَقَدَّمَهُ فى « الْخُلَاصَةِ » ، و « الرَّعَايَتَيْنِ » ، و « الْحَاوِيَيْنِ » ، و « الْفَائِقِ » . وعنه ، لِكُلِّ وَاحِدٍ حُكْمٌ مُنْفَرِدٌ . نَقَلَهَا الْجَمَاعَةُ عَنْ أَحْمَدَ . واختارَهَا الْقَاضِى ، وابنُ عَقِيلٍ ، وَجَمَاعَةٌ . وَجَزَمَ بِهِ فى « الْمُبْهَجِ » ، و « نَظْمِ الْمَفْرَدَاتِ » . وَأَطْلَقَهُمَا فى « الْمُسْتَوْعِبِ » ، و « التَّلْخِيسِ » ، و « الْمَذْهَبِ » ، و « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، و « الْفُرُوعِ » . وقال فى « الْمُبْهَجِ » : إنْ أزالَ شَعْرَ الْأَنْفِ ، لم يَلْزَمْهُ دَمٌ ؛ لِعَدَمِ التَّرفُّهِ . قال فى « الْفُرُوعِ » : كذا قال . قال : وظاهرُ كَلَامِ غَيْرِهِ خِلَافُهُ . وهو أَظْهَرُ . وتَظْهَرُ فَائِدَةُ الرِّوَايَتَيْنِ ، لو قَطَعَ مِنْ رَأْسِهِ شَعْرَتَيْنِ ، وَمِنْ بَدَنِهِ شَعْرَتَيْنِ ، فَيَجِبُ الدَّمُ عَلَى الْمَذْهَبِ ، ولا يَجِبُ عَلَى الرِّوَايَةِ الثَّانِيَةِ .

فائدة : ذَكَرَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْأَصْحَابِ ، أَنَّهُ لو لَيْسَ أَوْ تَطَيَّبَ فى رَأْسِهِ وَبَدَنِهِ ، أَنَّ

وَإِنْ خَرَجَ فِي عَيْنَيْهِ شَعْرٌ فَقَلَعَهُ ، أَوْ نَزَلَ شَعْرُهُ فَعَطَّى عَيْنَيْهِ فَقَصَّه ،
أَوْ انْكَسَرَ ظَفْرُهُ فَقَصَّه ، أَوْ قَلَعَ جِلْدًا عَلَيْهِ شَعْرٌ ، [٢٦٤] فَلَا فِدْيَةَ
عَلَيْهِ .

التَّحْلِيلُ بِحَلْقِهِ دُونَ شَعْرِ الْبَدَنِ . وَلَنَا ، أَنَّ الشَّعْرَ كُلَّهُ جِنْسٌ وَاحِدٌ فِي
الْبَدَنِ ، فَلَمْ تَتَعَدَّدِ الْفِدْيَةُ بِتَعَدُّدِهِ فِيهِ ، بِخِلَافِ مَوَاضِعِهِ ، كَسَائِرِ الْبَدَنِ ،
وَمَا لَوْ لَبِسَ قَمِيصًا وَسَرَاوِيلَ .

١١٨٤ - مسألة : (وَإِنْ خَرَجَ فِي عَيْنَيْهِ شَعْرٌ فَقَلَعَهُ ، أَوْ نَزَلَ شَعْرُهُ
فَعَطَّى عَيْنَيْهِ فَقَصَّه ، أَوْ انْكَسَرَ ظَفْرُهُ فَقَصَّه ، أَوْ قَلَعَ جِلْدًا عَلَيْهِ شَعْرٌ ، فَلَا
فِدْيَةَ عَلَيْهِ) إِذَا خَرَجَ فِي عَيْنَيْهِ شَعْرٌ ، أَوْ اسْتَرَسَلَ شَعْرٌ حَاجِبِيهِ عَلَى عَيْنَيْهِ
فَعَطَّاهُمَا ، فَلَهُ إِزَالَتُهُ ، وَكَذَلِكَ إِنْ انْكَسَرَ ظَفْرُهُ ، فَلَهُ قَصُّ مَا انْكَسَرَ مِنْهُ ،

فِيهِ الرَّوَاتِبَيْنِ الْمُتَقَدِّمَتَيْنِ . وَالْمَنْصُوصُ عَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّ عَلَيْهِ فِدْيَةً وَاحِدَةً . وَجَزَمَ
بِهِ الْقَاضِي ، وَابْنُ عَقِيلٍ ، وَأَبُو الْخَطَّابِ ، وَغَيْرُهُمْ . وَهُوَ الْمَذْهَبُ . وَذَكَرَ ابْنُ
أَبِي مُوسَى الرَّوَاتِبَيْنِ فِي اللَّبْسِ . وَتَبِعَهُ فِي « الرَّعَاتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » . وَقَدْ مَّا
أَنَّ عَلَيْهِ فِدْيَةً وَاحِدَةً .

قوله : وَإِنْ خَرَجَ فِي عَيْنَيْهِ شَعْرٌ فَقَلَعَهُ ، أَوْ نَزَلَ شَعْرُهُ فَعَطَّى عَيْنَيْهِ فَقَصَّه ، أَوْ
انْكَسَرَ ظَفْرُهُ فَقَصَّه - يَعْنِي ، قَصَّ مَا اخْتَجَّاجَ إِلَى قَصِّهِ - أَوْ قَلَعَ جِلْدًا عَلَيْهِ شَعْرٌ ،
[٢٧٧/١] فَلَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ . وَكَذَا لَوْ اقْتَصَدَ فَرَّالُ الشَّعْرِ ؛ لِأَنَّ التَّابِعَ لَا يُضْمَنُ ،
أَوْ حَجَمَ أَوْ اخْتَجَمَ وَلَمْ يَقْطَعْ شَعْرًا . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَيَتَوَجَّهُ فِي الْفَصْدِ مِثْلُهُ .
وَالْمَذْهَبُ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ ، أَنَّهُ لَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ بِفِعْلِ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ . وَقَالَ الْآجُرِّيُّ :
إِنْ انْكَسَرَ ظَفْرُهُ فَأَذَاهُ ، قَطَعَهُ وَفَدَى .

ولا شيء عليه ؛ لأنه إزالة لأذاه ، فلم يكن عليه فدية ، كقتل الصيد الصائل ، وكذلك إن قطع جلدة عليها شعر ، لم يكن عليه فدية ؛ لأنه زال تبعاً لغيره ، والتابع لا يضمن ، كما لو قلع أشعار عيني إنسان ، فإنه لا يضمن أهدابهما . فأما إن كان الأذى من غير الشعر ، كالقمل ، والقروح ، والصُداع ، وشدة الحر عليه لكثرة الشعر ، فله إزالته ، وعليه الفدية ، كما لو احتاج إلى أكل الصيد في حال المخمصة ، وكذلك إن احتاج إلى مداوة قرحة لا يمكنه مداواتها إلا بقص ظفره ، فله قصه ، وعليه الفدية ؛ لما ذكرنا . وقال ابن القاسم ، صاحب مالك : لا فدية عليه . ولنا ، أنه أزال ما منعه إزالته لضرر في غيره ، أشبه حلق رأسه دفعا لضرر القمل . وإن وقع في أظفاره مرض ، فأزالها لذلك المرض ، فلا شيء عليه ؛ لأنه أزالها لإزالة مرضها ، أشبه قص الظفر لكسره . والله تعالى أعلم . وإن انكسر ظفره ، فأزال أكثر مما انكسر ، فعليه الفدية ؛ لأنه لا حاجة إلى إزالته .

فوائد ؛ الأولى ، لو حصل له أذى من غير الشعر ، كشدة حر وقروح وصداع ، أزاله وفدى ، كأكل صيد لضرورة . الثانية ، يجوز له تخليل لحيته ، ولا فدية بقطعه بلا تعمد . نقله ابن إبراهيم . وقدمه في « الفروع » . والصحيح من المذهب ، أنه إن بان بمشط أو تخليل ، فدى . قال الإمام أحمد : إن خللها فسقط شعر ، أو كان ميتا ، فلا شيء عليه . قاله في « الفروع » . وجزم به المصنف ، والشارح ، وغيرهما . الثالثة ، يجوز له حلق رأسه وبدنه برفق . نص عليه ، ما لم يقطع شعرا . وقيل : غير الجنب لا يخللها بيده ، ولا يحكهما بمشط

فَصْلُ : الثَّالِثُ ، تَعْطِيةُ الرَّأْسِ ، فَمَتَى غَطَّاهُ بِعِمَامَةٍ أَوْ خِرْقَةٍ ،

الشرح الكبير

فصل : وإن خَلَلَ شَعْرَهُ ، فَسَقَطَتْ شَعْرَةٌ ، فَإِنْ كَانَتْ مَيْتَةً فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ، وَإِنْ كَانَتْ مِنَ الشَّعْرِ النَّابِتِ ، فَفِيهَا الْفِدْيَةُ ؛ لِأَنَّهُ أَزَالَهَا بِفِعْلِهِ ، فَإِنْ شَكَّ فِيهَا ، فَلَا فِدْيَةَ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ نَفَى الضَّمَانِ ، وَبَرَاءَةُ الذِّمَّةِ ، فَلَا يَجِبُ بِالشَّكِّ ، وَإِنْ قَطَعَ أَصْبَعًا عَلَيْهَا ظَفَرٌ ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ تَبَعَ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

فصل : قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ : (الثَّالِثُ ، تَعْطِيةُ رَأْسِهِ ، فَمَتَى غَطَّاهُ بِعِمَامَةٍ

الإنصاف

وَلَا ظَفَرٍ . الرَّابِعَةُ ، يَجُوزُ غَسْلُهُ فِي حَمَامٍ وَغَيْرِهِ بِلَا تَسْرِيحٍ . وَقَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَيَتَوَجَّهُ قَوْلُ ، أَنَّ تَرَكَ غَطِّيسَهُ فِي الْمَاءِ وَتَغْيِيبَ رَأْسِهِ أَوْلَى ، أَوْ الْجَزْمُ بِهِ . الْخَامِسَةُ ، يَجُوزُ لَهُ غَسْلُ رَأْسِهِ بِسِدْرٍ أَوْ خِطْمِيٍّ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . اخْتَارَهُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ . وَصَحَّحَهُ فِي « الْكَافِي » . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . وَذَكَرَ جَمَاعَةً ، يُكْرَهُ . وَجَزَمَ بِهِ صَاحِبُ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَالْمُصَنِّفُ فِي « الْمُعْنَى » ، وَالشَّارِحُ ، وَابْنُ رَزِينٍ فِي « شَرْحِهِ » . وَعَنْهُ ، يَحْرُمُ وَيَفْدَى . نَقَلَ صَالِحٌ ، قَدْ رَجَّلَ شَعْرَهُ . وَلَعَلَّهُ يَقْطَعُهُ مِنَ الْغُسْلِ . وَعَلَى الْقَوْلِ بِالْكَرَاهَةِ ، حَكَى صَاحِبُ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَالْمُصَنِّفُ ، وَغَيْرُهُمَا ، فِي الْفِدْيَةِ رِوَايَتَيْنِ ، وَقَدَّمُوا عَدَمَ الْوُجُوبِ . وَقِيلَ : الرُّوَايَتَانِ عَلَى الْقَوْلِ بِتَحْرِيمِ ذَلِكَ ؛ فَإِنْ قُلْنَا : يَحْرُمُ . فَدَى ، وَإِلَّا فَلَا . قُلْتُ : وَهُوَ الصَّوَابُ ، كَالِاسْتِظْلَالِ بِالْمَحْمِلِ عَلَى مَا يَأْتِي قَرِيبًا . وَقَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ ، فِي مَنْ اخْتَنَجَ إِلَى قَطْعِهِ بِحِجَامَةٍ أَوْ غَسْلٍ : لَمْ يَضُرَّهُ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : كَذَا قَالَ .

تنبیه : قوله : الثَّالِثُ ، تَعْطِيةُ الرَّأْسِ . تَقَدَّمَ فِي آخِرِ بَابِ السَّوَاكِ ، أَنَّ الصَّحِيحَ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّ الْأُذُنَيْنِ مِنَ الرَّأْسِ ، وَأَنَّ مَا فَوْقَهُمَا مِنَ الْبَيَاضِ مِنَ الرَّأْسِ ، عَلَى الصَّحِيحِ . وَتَقَدَّمَ فِي بَابِ الْوُضُوءِ ، مَا هُوَ مِنَ الرَّأْسِ ، وَمَا هُوَ مِنَ الْوَجْهِ ،

أَوْ قِرْطَاسٍ فِيهِ دَوَاءٌ أَوْ غَيْرُهُ ، أَوْ عَصَبُهُ ، أَوْ طِينُهُ بِطِينٍ أَوْ حِنَاءٍ الْمَقْنَعِ أَوْ غَيْرِهِ ، فَعَلَيْهِ الْفِدْيَةُ .

الشرح الكبير

أَوْ خِرْقَةٍ ، أَوْ قِرْطَاسٍ فِيهِ دَوَاءٌ أَوْ غَيْرُهُ ، أَوْ عَصَبُهُ ، أَوْ طِينُهُ بِطِينٍ أَوْ حِنَاءٍ أَوْ غَيْرِهِ ، فَعَلَيْهِ الْفِدْيَةُ (أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ الْمُحْرَمَ مَمْنُوعٌ مِنْ تَعْطِيطِ رَأْسِهِ . حَكَاهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ . وَقَدْ دَلَّ عَلَيْهِ نَهْيُ النَّبِيِّ ﷺ الْمُحْرَمِ عَنْ لُبْسِ الْعَمَائِمِ وَالْبِرَانِسِ ^(١) . وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الْمُحْرَمِ الَّذِي وَقَصَّتُهُ رَاحِلَتُهُ : « لَا تُخْمَرُوا رَأْسَهُ ، فَإِنَّهُ يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبِّيًا » ^(٢) . فَعَلَّلَ مَنَعَ تَخْمِيرِ رَأْسِهِ بَبَقَائِهِ عَلَى إِحْرَامِهِ ، فَعُلِمَ أَنَّ الْمُحْرَمَ مَمْنُوعٌ مِنْهُ . وَكَانَ ابْنُ عُمرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، يَقُولُ : [٣٦/٣] إِحْرَامُ الرَّجُلِ فِي رَأْسِهِ . وَذَكَرَ الْقَاضِي ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ، قَالَ : « إِحْرَامُ الرَّجُلِ فِي رَأْسِهِ ، وَإِحْرَامُ الْمَرْأَةِ فِي وَجْهِهَا » ^(٣) . وَأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ نَهَى أَنْ يَشُدَّ الْمُحْرَمُ رَأْسَهُ ^(٤) بِالسَّيْرِ ^(٥) .

فصل : والأذنان من الرأس ، تحرم تغطيتهما ، كسائر الرأس .

والخلاف في ذلك مُسْتَوْفَى ؛ فَمَا كَانَ مِنَ الرَّأْسِ حَرْمٌ تَعْطِيطُهُ هُنَا ، وَعَلَيْهِ الْفِدْيَةُ . الْإِنْصَافُ قَوْلُهُ : فَمَتَى غَطَّاهُ بِعِمَامَةٍ ، أَوْ خِرْقَةٍ ، أَوْ قِرْطَاسٍ فِيهِ دَوَاءٌ أَوْ غَيْرُهُ ، أَوْ

(١) يَأْتِي تَخْرِيجُهُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمرَ فِي صَفْحَةِ ٢٤٥ .

(٢) تَقْدِمُ تَخْرِيجُهُ فِي ٨٧/٦ .

(٣) أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ ، فِي : كِتَابِ الْحَجِّ . سَنَنِ الدَّارِقُطْنِيِّ ٢٩٤/٢ . وَابْيَهَى ، فِي : بَابِ الْمَرْأَةِ لَا تَنْتَقِبُ ... ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . السَّنَنِ الْكُبْرَى ٤٧/٥ . وَانْظُرْ نَصَبَ الرَّايَةِ ٢٧٧/٢ .

(٤) سَقَطَ مِنْ : م .

(٥) لَمْ نَجِدْهُ .

المقنع وإن استظلَّ بالمَحْمِلِ ، ففيه روايتان .

الشرح الكبير

وأباح ذلك الشافعي . ولنا، قوله ﷺ: «الْأُذُنَانِ مِنَ الرَّأْسِ»^(١). وقد ذَكَرْنَاهُ فِي الطَّهَارَةِ . إِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ ، فَإِنَّهُ يُمْنَعُ مِنْ تَغْطِيَةِ بَعْضِ رَأْسِهِ ، كَمَا يُمْنَعُ تَغْطِيَةَ جَمِيعِهِ ؛ لِأَنَّ الْمَنْهَى عَنْهُ يَحْرُمُ بَعْضُهُ ، كَمَا يَحْرُمُ جَمِيعُهُ ، وَلِذَلِكَ لَمَّا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ ﴾^(٢) . حَرَّمَ حَلْقُ بَعْضِهِ . وَسَوَاءٌ غَطَّاهُ بِالْمَلْبُوسِ الْمُعْتَادِ ، أَوْ بغيرِهِ ، مِثْلَ أَنْ عَصَبَهُ بِعَصَابَةٍ ، أَوْ شَدَّهُ بِسَيْرٍ ، أَوْ جَعَلَ عَلَيْهِ قِرْطَاسًا فِيهِ دَوَاءٌ ، أَوْ لَا دَوَاءَ فِيهِ ، أَوْ خَصَبَهُ بِحِنَاءٍ أَوْ طَلَاهُ بِطِينٍ ، أَوْ نُورَةٍ ، أَوْ جَعَلَ عَلَيْهِ دَوَاءً ، فَإِنَّ جَمِيعَ ذَلِكَ سَتَرٌ لَهُ وَتَغْطِيَةٌ ، وَهُوَ مَمْنُوعٌ مِنْهُ . وَسَوَاءٌ كَانَ ذَلِكَ لِعُذْرٍ أَوْ غَيْرِهِ ، تَجِبُ بِهِ الْفِدْيَةُ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَدِيَةٌ ﴾ . الْآيَةُ . وَلِحَدِيثِ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ^(٣) . وَبِهَذَا كُلُّهُ قَالَ الشَّافِعِيُّ . وَكَانَ عَطَاءٌ يُرَخِّصُ فِي الْعَصَابَةِ مِنَ الضَّرُورَةِ . وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ ، كَمَا لَوْ لَيْسَ قَلَنْسُوءٌ لِلْبَرْدِ .

١١٨٥ - مسألة : (وإن استظلَّ بالمَحْمِلِ ، ففيه روايتان) كَرِهَ

الإنصاف

عَصَبَهُ - وَلَوْ بِسَيْرٍ - أَوْ طَيَّنَهُ بِطِينٍ أَوْ حِنَاءٍ أَوْ غَيْرِهِ - وَلَوْ بِنُورَةٍ - فَعَلِيهِ الْفِدْيَةُ . بَلَا نِزَاعَ .

فَائِدَةٌ : فَعَلَ بَعْضَ الْمَنْهَى عَنْهُ ، كَفَعَلِهِ كُلَّهُ فِي التَّحْرِيمِ .

قوله : (وإن استظلَّ بالمَحْمِلِ ، ففيه روايتان . سواء كان راكبًا أو ماشيًا . قاله

(١) تقدم تخريجه في ٢٨٨/١ .

(٢) سورة البقرة ١٩٦ .

(٣) تقدم تخريجه في ١٤٥/٢ .

الشرح الكبير

أحمد، رَحِمَهُ اللهُ، لِلْمُحْرَمِ الاسْتِظْلَالَ بِالْمَحْمِلِ وما كان في مَعْنَاهُ ، كَالْهُودَجِ وَالْعِمَارِيَّةِ ونحو ذلك على البَعِيرِ ، رِوَايَةٌ وَاحِدَةٌ . وَيُرْوَى كَرَاهَتُهُ عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، وَمَالِكٍ ، وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ ، وَأَهْلِ الْمَدِينَةِ . وَكَانَ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ يَقُولُ : لَا يَسْتَظِلُّ الْبَتَّةَ . وَرَخَّصَ فِيهِ رِبِيعَةُ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ . وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ عُثْمَانَ ، وَعَطَاءٍ ؛ لِمَا رَوَتْ أُمُّ الْحُصَيْنِ ، قَالَتْ : حَجَجْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَجَّةَ الْوَادِعِ ، فَرَأَيْتُ أُسَامَةَ وَبِلَالًا ، وَأَحَدَهُمَا آخِذٌ بِخِطَامِ نَاقَةِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَالْآخَرُ رَافِعٌ ثَوْبَهُ يَسْتُرُهُ مِنَ الْحَرِّ ، حَتَّى رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ ^(١) . وَلِأَنَّهُ يُبَاحُ لَهُ التَّظَلُّلُ فِي الْبَيْتِ وَالْخَبَاءِ ، فَجَازَ فِي حَالِ الرُّكُوبِ ، كَالْحَلَالِ .

القاضي وجماعة ، واقتصر عليه في « الفروع » . وكذا ما في مَعْنَاهُ ، كَالْهُودَجِ ، وَالْعِمَارِيَّةِ ، وَالْمِحْفَةِ ، ونحو ذلك . واعلم أن كلام المصنف يحتمل أن يكون في تحريم الاستظلال . وفيه روايتان ؛ إحداهما ، يَحْرُمُ . وهو « الصَّحِيحُ مِنْ » المذهب ، وعليه أكثر الأصحاب . قال الزَّركَشِيُّ : هذا المشهور عن أحمد ، والمختار لأكثر الأصحاب ، حتى إن القاضي في « التعليل » وفي غيره ، وابن الزَّاغُونِيَّ ، وصاحب « العقود » ، و « التلخيص » ، وجماعة ، لا خلاف عندهم في ذلك . قال في « الفروع » : اختاره الأكثر . وهو ظاهر ما قدمه . والرواية الثانية ، يُكْرَهُ . اختارها المصنف ، والشارح ، وقال : هي الظاهر عنه . وجزم

(١) في : باب استحباب رمي جمرة العقبة ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٩٤٤/٢ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في المحرم يظل ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ٤٢٥/١ ، ٤٢٦ . والنسائي ، في : باب الركوب إلى الجمار ... ، من كتاب المناسك . المجتبى ٢١٩/٥ .

(٢ - ٢) زيادة من : ش .

واحتج أحمد ، بأن عطاءً روى أن ابن عمر ، رضى الله عنه ، رأى على رجل عمر بن عبد الله بن أبي ربيعة عوداً يستتره من الشمس ، فنهاه . وعن نافع ، عن ابن عمر ، أنه رأى رجلاً مخرباً على رجل ، وقد رفع عليه ثوباً على عود يستتره من الشمس ، فقال : أضح لمن أحرمت له . أى ابرز للشمس . رواهما الأثرم^(١) . ولأنه يستتره بما يقصد به الترفه أشبه ما لو غطاه . والحديث الذى استدلوا به قد ذهب إليه أحمد ، ولم يكره الاستتار بالثوب ، فإن ذلك لا يقصد الاستدامة ، والهودج بخلافه ، والخيمة والبيت يرادان لجمع الرجل وحفظه ، لا للترفه . إذا ثبت ذلك فإن أحمد ، رحمه الله ، إنما كره ذلك كراهة تنزيه في الظاهر [٣٦/٣ ظ]

به ابن رزين في « شرحه » ، وصاحب « الوجيز » . وصححه في « تصحيح المحرر » . قال القاضى موفق الدين : هذا المشهور . وأطلقهما في « الكافي » ، و « المذهب الأحمد » ، و « المحرر » ، و « الفروع »^(٢) ، وابن منجى في « شرحه » ، و « الرعايتين » ، و « الحاويتين » . وعنه ، يجوز من غير كراهة . ذكرها في « الفروع » . ويحتمل أن يكون كلام المصنف في وجوب الفدية بفعل ذلك ، وهو الظاهر ؛ لقوله قبل ذلك : فمتى فعل كذا وكذا ، فعليه الفدية ، وإن استظل بالمحمل ، ففيه روايتان . فسياقه يدل على ذلك ، وعليه « شرح ابن منجى » ، وفيها روايات ؛ إحداها ، لا تجب الفدية بفعل ذلك . واختاره المصنف . وصححه في « التصحيح » ، وقدمه في « الشرح » . قال ابن رزين

(١) وأخرجهما البيهقي ، في : باب من استحلب للمحرم أن يضحى ... ، من كتاب الحج . السنن الكبرى . ٧٠/٥ .

(٢) (٢ - ٢) زيادة من : ش .

عنه ؛ لَوْ قُوعِ الْخِلَافِ فِيهِ ، وَقَوْلِ ابْنِ عُمَرَ ، وَلَمْ يَرِ ذَلِكَ حَرَامًا وَلَا مُوجِبًا
لِلْفِدْيَةِ . قَالَ الْأَثَرُ : سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ يُسْأَلُ عَنِ الْمُحْرِمِ يَسْتَظِلُّ عَلَى
الْمَحْمِلِ ؟ قَالَ : لَا . وَذَكَرَ حَدِيثَ ابْنِ عُمَرَ . قِيلَ لَهُ : فَإِنْ فَعَلَ ، يُهْرِيقُ
دَمًا ؟ قَالَ : أَمَّا الدَّمُ فَلَا . وَعَنْهُ ، أَنَّهُ تَجِبُ عَلَيْهِ الْفِدْيَةُ . اخْتَارَهُ الْخِرَقِيُّ .

فِي « شَرْحِهِ » : وَهُوَ أَظْهَرُ . قَالَ فِي « إِدْرَاكِ الْعَايَةِ » ، وَ« تَجْرِيدِ الْعَنَايَةِ » : وَلَا
يَسْتَظِلُّ بِمَحْمِلٍ فِي رِوَايَةٍ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » ، وَ« الْمُنَوَّرِ » ،
وَ« الْمُنتَخَبِ » . وَهَذَا الْمَذْهَبُ ، عَلَى مَا اضْطَلَحْنَا [٢٧٧/١ ط] عَلَيْهِ فِي الْخُطْبَةِ .
وَالرِّوَايَةُ الثَّانِيَةُ ، تَجِبُ عَلَيْهِ الْفِدْيَةُ بِفَعْلٍ ذَلِكَ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : اخْتَارَهُ
الْأَكْثَرُ . وَجَزَمَ بِهِ الْخِرَقِيُّ ، وَصَاحِبُ « الْإِفَادَاتِ » ، وَ« تَذَكُّرَةِ ابْنِ عَقِيلٍ » ،
وَ« عَقُودِ ابْنِ الْبَنَّا » ، وَ« الْإِيضَاحِ » . وَصَحَّحَهُ فِي « الْفُصُولِ » ،
وَ« الْمُبْهَجِ » . وَاخْتَارَهُ الْقَاضِي فِي « التَّعْلِيلِ » ، وَابْنُ عَبْدِوَسٍّ فِي « تَذَكُّرَتِهِ » .
وَقَدَّمَهُ فِي « الْهِدَايَةِ » ، وَ« الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ« الْخُلَاصَةِ » . وَأَطْلَقَهُمَا فِي
« الْكَافِي » ، وَ« الْهَادِي » ، وَ« الْمَذْهَبِ الْأَحْمَدِي » ، وَ« الْمُحَرَّرِ » ،
وَ« نِهَايَةِ ابْنِ رَزِينٍ » . وَالرِّوَايَةُ الثَّلَاثَةُ ، إِنْ كَثُرَ الاسْتِظْلَالُ ، وَجَبَتْ الْفِدْيَةُ ،
وَأِلَّا فَلَا . وَهُوَ الْمَنْصُوصُ عَنْ أَحْمَدَ فِي رِوَايَةِ جَمَاعَةٍ . اخْتَارَهُ الْقَاضِي ،
وَالزَّرْكَشِيُّ ، وَغَيْرُهُمَا . وَأَطْلَقَهُنَّ فِي « الْمَذْهَبِ » ، وَ« مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ،
وَ« التَّلْخِيسِ » ، وَ« الْبُلْعَةِ » ، وَ« النِّظْمِ » ، وَ« الرَّعَايَتَيْنِ » ،
وَ« الْحَاوِيَيْنِ » ، وَ« الْفُرُوعِ » ، وَ« الْفَائِقِ » .

تَبَيَّنَ : اخْتَلَفَ الْأَصْحَابُ فِي مَحَلِّ الرِّوَايَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ ؛ فَعِنْدَ ابْنِ أَبِي مُوسَى ،
وَالْمُصَنِّفِ فِي « الْكَافِي » ، وَالْمَجْدِ ، وَالشَّارِحِ ، وَابْنِ مُنَجِّجٍ فِي « شَرْحِهِ » ،
أَنَّهُمَا مَبْنِيَّتَانِ عَلَى الرِّوَايَتَيْنِ فِي تَحْرِيمِ الْاسْتِظْلَالِ وَعَدَمِهِ ، فَإِنْ قُلْنَا : يَحْرُمُ . وَجَبَتْ

وهو قول أهل المدينة ؛ لأنه ستر رأسه بما يستدام ويلازمه غالباً ، أشبه ما لو ستره بشيء يلاقيه . ويروى عن الرياشي^(١) ، قال : رأيتُ أحمد بن المعذل^(٢) في الموقف في يوم شديد الحر ، وقد صَحَى للشمس ، فقلتُ له : يا أبا الفضل ، هذا أمرٌ قد اختلف فيه ، فلو أخذت بالتوسعة . فأنشأ يقول :

صَحِيْتُ له كي أَسْتَظِلَّ بِظِلِّهِ إذا الظلُّ أَصْحَى في الْقِيَامَةِ قَالِصًا
فوا أَسْفا إن كان سَعْيُكَ باطلاً وواحسرتا إن كان حَجُّكَ ناقِصًا

الفِذْيَةُ ، وإلا فلا . وهي طَرِيقَةُ ابنِ حَمْدَانَ . وعند القاضي ، وصاحب « المُبْهَج » ، و « المذهب » ، و « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، و « التَّلْخِصِ » ، و « البُلْغَةِ » ، و « الفُرُوعِ » ، وغيرهم ، أنَّهما مَبْنِيَّتان على القَوْلِ بالتحريم في الاستِظْلَالِ ؛ إذ لا جوازَ عندهم ، إلا أن القاضي يَسْتَشْنِي اليَسِيرَ فَيُحِصِيهِ ، ولا يوجبُ فيه فِذْيَةً ، كما تقدَّم .

فوائد ؛ إحداها ، وكذا الخلافُ والحُكْمُ إذا استَظَلَّ بثوبٍ ونحوه ، نازلاً وراكباً . قاله القاضي وجماعةٌ . واقتصرَ عليه في « الفُرُوعِ » . الثانية ، لا أثر للقصدِ وعدمه فيما فيه فِذْيَةٌ ، وما لا فيه فِذْيَةٌ ، على الصَّحِيحِ مِنَ المذهبِ ، وعليه أكثرُ الأصحابِ . وقال ابنُ عَقِيلٍ : إن قصدَ به السُّتْرَ ، فِدَى ، مثلُ أن يقصدَ بحملِ

(١) أبو الفضل العباس بن الفرج ، كان إماماً في اللغة والنحو إخبارياً ، قتله الزنج بالبصرة سنة سبع وخمسين ومائتين . العبر ٢ / ١٤ .

والقصة والبيتان في ترتيب المدارك ٢ / ٥٥٣ ، وفيه « المبرد » مكان : « الرياشي » .

(٢) أحمد بن المعذل بن غيلان العبدي البصري ، فقيه مالكي متكلم ، وكان ورعاً متبعاً للسنّة ، من رجال القرن الثالث . طبقات الفقهاء للشيرازي ١٦٤ ، ترتيب المدارك ٢ / ٥٥٠-٥٥٨ ، الديساج المذهب ١ / ١٤١-١٤٣ .

وَإِنْ حَمَلَ عَلَى رَأْسِهِ شَيْئًا ، أَوْ نَصَبَ حِيَالَهُ ثَوْبًا ، أَوْ اسْتَظَلَ بِخِيَمَةٍ الْمَقْنَعِ أَوْ شَجَرَةٍ أَوْ بَيْتٍ ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ .

الشرح الكبير

١١٨٦ - مسألة : (وَإِنْ حَمَلَ عَلَى رَأْسِهِ شَيْئًا ، أَوْ نَصَبَ حِيَالَهُ ثَوْبًا ، أَوْ اسْتَظَلَ بِخِيَمَةٍ أَوْ شَجَرَةٍ أَوْ بَيْتٍ ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ) إِذَا حَمَلَ عَلَى رَأْسِهِ طَبَقًا أَوْ مِكَتَلًا أَوْ نَحْوَهُ ، فَلَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ . وَبِهِ قَالَ عَطَاءٌ ، وَمَالِكٌ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : عَلَيْهِ الْفِدْيَةُ ؛ لِأَنَّهُ سَتَرَهُ . وَلَنَا ، أَنَّ هَذَا لَا يُقْصَدُ بِهِ السُّتْرُ غَالِبًا ، فَلَمْ تَجِبْ بِهِ الْفِدْيَةُ ، كَمَا لَوْ وَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى رَأْسِهِ . وَسَوَاءٌ قَصَدَ بِهِ السُّتْرَ أَوْ لَمْ يَقْصِدْ ؛ لِأَنَّ مَا تَجِبُ بِهِ الْفِدْيَةُ لَا يَخْتَلِفُ بِالْقَصْدِ وَعَدَمِهِ ، فَكَذَلِكَ مَا لَا تَجِبُ بِهِ . وَاخْتَارَ ابْنُ عَقِيلٍ وَجُوبَ الْفِدْيَةِ إِذَا قَصَدَ بِهِ السُّتْرَ ؛ لِأَنَّ الْحِيلَ لَا تُحِيلُ الْحُقُوقَ . وَلِأَنَّهُ لَوْ جَلَسَ عِنْدَ الْعِطَارِ لَقَصَدَ شَمَّ الطَّيِّبِ ، وَجَبَتْ عَلَيْهِ الْفِدْيَةُ ، وَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ لَمْ تَجِبْ ، كَذَلِكَ هَذَا . وَإِنْ سَتَرَ رَأْسَهُ بِيَدِهِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا ، وَلِأَنَّ السُّتْرَ يَبْغُضُ بَدَنَهُ لَا يَثْبُتُ لَهُ حُكْمُ السُّتْرِ ، وَلِذَلِكَ ^(١) لَوْ وَضَعَ يَدَهُ عَلَى فَرْجِهِ ، لَمْ تُجْزِئْهُ فِي السُّتْرِ ، وَلِأَنَّ الْمُحْرِمَ مَأْمُورٌ بِمَسْحِ رَأْسِهِ ، وَذَلِكَ يَكُونُ بَوَاضِعَ يَدِهِ

شَيْءٌ عَلَى رَأْسِهِ السُّتْرَ . الثَّلَاثَةُ ، يَجُوزُ تَلْبِيدُ رَأْسِهِ بِغَسَلٍ أَوْ صَمْغٍ وَنَحْوِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَدْخُلُهُ غُبَارٌ أَوْ دَبِيبٌ ، وَلَا يُصِيبُهُ شَعْتُ .

قوله : وَإِنْ حَمَلَ عَلَى رَأْسِهِ شَيْئًا ، أَوْ نَصَبَ حِيَالَهُ ثَوْبًا ، أَوْ اسْتَظَلَ بِخِيَمَةٍ أَوْ شَجَرَةٍ أَوْ بَيْتٍ ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ . وَلَوْ قَصَدَ بِهِ السُّتْرَ . وَلَمْ يَسْتَشِنْ ابْنُ عَقِيلٍ ، إِذَا

(١) فِي م : : كَذَلِكَ .

عليه . وإن طَلَا رَأْسَهُ بِغَسَلٍ ^(١) أَوْ صَمْعٍ ؛ لِيَجْتَمَعَ الشَّعْرُ وَيَتَلَبَّدَ فَلَا يَدْخُلُهُ الْغُبَارُ وَلَا يُصِيبُهُ الشَّعْثُ وَلَا يَقَعُ فِيهِ الدَّيْبُ ، جاز ، وهذا التَّلِيدُ الَّذِي جَاءَ فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَهْلُ مُلْبِدًا . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(٢) . وَإِنْ كَانَ فِي رَأْسِهِ طَيْبٌ مِمَّا جَعَلَهُ فِيهِ قَبْلَ الْإِحْرَامِ فَلَا بَأْسَ ؛ لِأَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى وَبِصِ الْمِسْكِ فِي مَفْرِقِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ مُحَرَّمٌ ^(٣) .

فصل : ولا بأس أن يستظل بالسقف والحائط والشجرة والخباء ، وإن نزل تحت شجرة ، وطرح عليها شيئاً يستظل به ، فلا بأس به عند جميع أهل العلم ، وقد صح به النقل . قال جابر ، رضي الله عنه ، في حديث حجة النبي ﷺ : وأمر بقبة من شعر ، فضربت له بنمرة ، [٣٧/٣] فنزل بها ، حتى إذا زاغت الشمس . رواه مسلم ^(٤) . ولا بأس

الإنصاف حمل على رأسه شيئاً وقصد الستر به مما تجب فيه الفدية .

(١) هكذا في النسختين بالغين ، وفي المغني ١٥٢/٥ « بعسل » . بالعين غير منقوطة . والغسل بكسر الغين : ما يغسل به الرأس مع الماء ، كالصابون ونحوه .

(٢) أخرجه البخاري ، في : باب من أهل ملبد ، من كتاب الحج ، وفي : باب التليد ، من كتاب اللباس . صحيح البخاري ١٦٨/٢ ، ٢٠٩/٧ . ومسلم ، في : باب التلبية وصفتها ووقتها ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٨٤٢/٢ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب التليد ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ٤٠٥/١ . والنسائي ، في : باب التليد عند الإحرام ، من كتاب مناسك الحج . المجتبى ١٠٤/٥ ، ١٠٥ . وابن ماجه ، في : باب من لبس رأسه ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ١٠١٣/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٢٠/٢ ، ١٣١ .

(٣) الحديث لعائشة ، وليس لابن عباس ، وهو المتقدم في صفحة ١٣٩ .

(٤) تقدم تخريجه في صفحة ١٥٤ .

الشرح الكبير

أَنْ يَنْصُبَ حِيَالَهُ ثَوْبًا يَقِيهِ الْحَرَّ وَالْبَرْدَ ، إِمَّا أَنْ يُنْسِكَهَ إِنْسَانٌ ، أَوْ يَرْفَعَهُ عَلَى عَوْدٍ ، عَلَى نَحْوِ مَا رُوِيَ فِي حَدِيثِ أُمِّ الْحُصَيْنِ ، أَنَّ بِلَالًا أَوْ^(١) أُسَامَةَ كَانَ رَافِعًا ثَوْبَهُ يَسْتُرُ بِهِ النَّبِيَّ ﷺ . وَلَأنَّ ذَلِكَ لَا يُقْصَدُ بِهِ الْاِسْتِدَامَةُ ، فَلَمْ يَكُنْ بِهِ بَأْسٌ ، كَالَاِسْتِظْلَالِ بِحَائِطٍ .

١١٨٧ - مسألة : (وَفِي تَعْطِيةِ الْوَجْهِ رَوَاتَانِ) إِحْدَاهُمَا ، يُيَاحُ . رُوِيَ ذَلِكَ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَانَ ، وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ ، وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ ، وَابْنِ الزُّبَيْرِ ، وَسَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ ، وَجَابِرٍ ، وَالْقَاسِمِ ، وَطَاوُسٍ ، وَالثَّوْرِيِّ ، وَالشَّافِعِيِّ . وَالثَّانِيَةُ ، لَا يُيَاحُ . وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَمَالِكٍ ؛ لِمَا رُوِيَ عَنْ^(٢) ابْنِ عَبَّاسٍ^(٣) ، أَنَّ رَجُلًا وَقَعَ عَنْ

قوله : وَفِي تَعْطِيةِ الْوَجْهِ رَوَاتَانِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْهِدَايَةِ » ، « الْمُنْذَهَبِ » ، وَ « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « الْخُلَاصَةِ » ، وَ « الْمُعْنَى » ، وَ « الْهَادِي » ، وَ « التَّلْخِيسِ » ، وَ « الْبُلْغَةِ » ، وَ « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « الشَّرْحِ » ، وَ « النَّظْمِ » ، وَ « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَتَيْنِ » ، وَ « الْفُرُوعِ » ، وَ « الْفَائِقِ » ؛ إِحْدَاهُمَا ، يُيَاحُ ، وَلَا فِذِيَّةَ عَلَيْهِ . هَذَا الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . قَالَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . قُلْتُ : مِنْهُمْ الْقَاضِي فِي « تَعْلِيْقِهِ » ، وَ « جَامِعِهِ » ، وَابْنُ عَقِيلٍ ، وَالْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ ، وَابْنُ عَبْدِوَسٍ فِي « تَذَكُّرَتِهِ » . قَالَ فِي « الرَّعَايَةِ » :

(١) فِي م : ١٥٠ .

(٢) تَقْدِمُ تَحْرِيجُهُ فِي صَفْحَةِ ٢٣٧ .

(٣ - ٣) فِي م : ابْنُ عَامِرٍ .

رَاحِلَتِهِ ، فَأَقْعَصَتْهُ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ ، وَكَفَّنُوهُ فِي ثَوْبَيْهِ ، وَلَا تُخَمِّرُوا وَجْهَهُ ، وَلَا رَأْسَهُ ، فَإِنَّهُ يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبِّيًا »^(١) . وَلأنَّهُ مُحَرَّمٌ عَلَى الْمَرْأَةِ ، فَحُرِّمَ عَلَى الرَّجُلِ ، كَالطَّيِّبِ . وَلَنَا ، قَوْلُ مَنْ ذَكَرْنَا مِنَ الصَّحَابَةِ ، وَلَا نَعْرِفُ لَهُمْ مُخَالَفًا فِي عَصْرِهِمْ ، فَكَانَ إِجْمَاعًا ، وَلَمَّا رُوِيَ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، أَنَّهُ قَالَ : « إِحْرَامُ الرَّجُلِ فِي رَأْسِهِ ، وَإِحْرَامُ الْمَرْأَةِ فِي وَجْهِهَا »^(٢) . وَحَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ الْمَشْهُورُ فِيهِ : « وَلَا تُخَمِّرُوا رَأْسَهُ » . هَذَا الْمُتَّفَقُ عَلَيْهِ ، وَقَوْلُهُ : « وَلَا تُخَمِّرُوا وَجْهَهُ » . فَقَالَ شُعْبَةُ : حَدَّثَنِي أَبُو بَشِيرٍ ، ثُمَّ سَأَلْتُهُ عَنْهُ بَعْدَ عَشْرِ سِنِينَ ، فَجَاءَ بِالْحَدِيثِ كَمَا كَانَ يُحَدِّثُ ، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ : « وَلَا تُخَمِّرُوا وَجْهَهُ وَرَأْسَهُ » . فَفِي قَوْلِهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ ضَعَّفَ هَذِهِ الزِّيَادَةَ . وَقَدْ رُوِيَ فِي بَعْضِ الْأَفَاطِلِ : « خَمِّرُوا وَجْهَهُ ، وَلَا تُخَمِّرُوا رَأْسَهُ » . فَتَعَارَضَ الرَّوَايَتَانِ ، وَمَا ذَكَرُوهُ يَبْتَطُلُ بِلُبْسِ الْقَفَّازَيْنِ .

وَالجَوَازُ أَصَحُّ . وَصَحَّحَهُ فِي « الْفُصُولِ » ، وَ « التَّصْحِيحِ » ، وَ « تَمَامِ أَبِي الْحُسَيْنِ » ، وَ « تَصْحِيحِ الْمُحَرَّرِ » . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » ، وَ « عُقُودِ ابْنِ الْبَنَّا » ، وَغَيْرِهِمَا . وَهُوَ ظَاهِرٌ مَا جَزَمَ بِهِ فِي « الْعُمْدَةِ » ، وَ « الْمَذْهَبِ الْأَحْمَدِ » ، وَ « الْمُتَوَرِّ » ، وَ « الْمُتَنَحَّبِ » ، وَ « تَجْرِيدِ الْعِنَايَةِ » ، وَغَيْرِهِمْ ، لِإِقْتِصَارِهِمْ عَلَى الْمَنَعِ مِنَ تَغْطِيَةِ الرَّأْسِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْكَافِي » ، وَابْنُ رَزِينٍ فِي « شَرْحِهِ » ، وَ « إِدْرَاكِ الْعَايَةِ » . وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ ، لَا يَجُوزُ ، وَعَلَيْهِ الْفِدْيَةُ بِتَغْطِيَتِهِ . نَقَلَهَا الْأَكْثَرُ

(١) تقدم تخريجه في ٨٧/٦ .

(٢) تقدم تخريجه في صفحة ٢٣٥ .

فَصْلٌ : الرَّابِعُ ، ثُبُسُ الْمَخِيْطِ وَالْخُفَّيْنِ ، المنع

الشرح الكبير

١١٨٨ - مسألة : (الرَّابِعُ ، ثُبُسُ الْمَخِيْطِ وَالْخُفَّيْنِ) قال ابنُ المُنْذِرِ : أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ الْمُحْرَمَ مَمْنُوعٌ مِنْ ثُبُسِ الْقَمِيصِ ، وَالْعِمَائِمِ ، وَالسَّرَاوِيْلَاتِ ، وَالْبِرَانِسِ ، وَالْخِفَافِ . وَالْأَصْلُ فِي هَذَا مَا رَوَى ابْنُ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ : مَا يَلْبَسُ الْمُحْرَمُ مِنَ الثِّيَابِ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا يَلْبَسُ الْقُمُصَ ، وَلَا الْعِمَائِمَ ، وَلَا السَّرَاوِيْلَاتِ ، وَلَا الْبِرَانِسَ ، وَلَا الْخِفَافَ ، إِلَّا أَحَدًا لَا يَجِدُ النَّعْلَيْنِ ، فَلْيَلْبَسِ الْخُفَّيْنِ ، وَلْيَقْطَعْهُمَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ ، وَلَا يَلْبَسُ مِنَ الثِّيَابِ شَيْئًا مَسَّهُ الزَّعْفَرَانُ ، وَلَا الْوَرَسُ ^(١) » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(٢) .

الإنصاف

عن الإمام أحمد . وقدمه في « المُبْهَجِ » .
قوله : الرَّابِعُ ، ثُبُسُ الْمَخِيْطِ وَالْخُفَّيْنِ ، إِلَّا أَنْ لَا يَجِدَ إِزَارًا ، فَلْيَلْبَسِ سَرَاوِيلَ ،

- (١) الورس : نبت يستعمل لتلوين الملابس الحريرية .
(٢) أخرجه البخارى ، في : باب من أجاب السائل بأكثر مما سأله ، من كتاب العلم ، وفي : باب الصلاة في القميص والسراويل والتبان والقباء ، من كتاب الصلاة ، وفي : باب لبس الخفين للمحرم إذا لم يجد النعلين ، وباب البرانس ، وباب السراويل ، وباب العمام ، من كتاب الحج ، وفي : باب النعال السبتية وغيرها ، من كتاب اللباس . صحيح البخارى ٤٥/١ ، ١٠٢ ، ٢٠/٣ ، ٢١ ، ١٨٧/٧ ، ١٩٨ . ومسلم ، في : باب ما يباح للمحرم بحج أو عمرة ، وما لا يباح ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٨٣٤/٢ ، ٨٣٥ .
كما أخرجه أبو داود ، في : باب ما يلبس المحرم ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ٤٢٣/١ . والنسائي ، في : باب النهي عن لبس القميص للمحرم ، وباب النهي عن لبس السراويل في الإحرام ، وباب النهي عن أن تنتقب المرأة الحرام ، وباب النهي عن لبس البرانس في الإحرام ، وباب النهي عن لبس العمامة في الإحرام ، وباب النهي عن لبس الخفين في الإحرام ، وباب الرخصة في لبس الخفين في الإحرام لمن لا يجد نعلين ، وباب قطعهما أسفل من الكعبين ، وباب النهي عن أن تلبس المحرمة القفازين ، من كتاب مناسك الحج . المجتبى ١٠٠/٥ - ١٠٤ . وابن ماجه ، في : باب ما يلبس المحرم من الثياب ، وباب السراويل والخفين للمحرم إذا لم يجد إزارا أو نعلين ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٩٧٧/٢ ، ٩٧٨ . والدارمي ، في : باب ما يلبس المحرم من الثياب ، من كتاب المناسك . سنن .. =

إِلَّا أَنْ لَا يَجِدَ إِزَارًا ، فَلْيَلْبَسْ سَرَاوِيلَ ، أَوْ لَا يَجِدْ نَعْلَيْنِ ، فَلْيَلْبَسْ خُفَيْنِ ، وَلَا يَقْطَعْهُمَا ، وَلَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ .

نَصَّ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى هَذِهِ الْأَشْيَاءِ ، وَالْحَقُّ بِهَا أَهْلُ الْعِلْمِ مَا فِي مَعْنَاهُ ، مِثْلُ الْجُبَّةِ ، وَالذَّرَاعَةِ ^(١) ، وَالتَّبَانِ ، وَأَشْبَاهِ ذَلِكَ . فَلَا يَجُوزُ لِلْمُحْرِمِ سَتْرُ بَدَنِهِ بِمَا عُمِلَ عَلَى قَدْرِهِ ، وَلَا سَتْرُ عُضْوٍ مِنْ أَعْضَائِهِ بِمَا عُمِلَ عَلَى قَدْرِهِ ، كَالْقَمِيصِ لِلْبَدَنِ ، وَالسَّرَاوِيلِ لِبَعْضِ الْبَدَنِ ، وَالْقُفَّازَيْنِ [٣٧/٣ ظ] لِلْيَدَيْنِ ، وَالْخُفَيْنِ لِلرَّجْلَيْنِ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ . وَلَيْسَ فِي هَذَا اخْتِلَافٌ . قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : لَا يَجُوزُ لُبْسُ شَيْءٍ مِنَ الْمَخِيطِ عِنْدَ جَمِيعِ أَهْلِ الْعِلْمِ ، وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِهَذَا الذُّكُورُ دُونَ الْإِنَاثِ .

١١٨٩ - مسألة : (إِلَّا أَنْ لَا يَجِدَ إِزَارًا ، فَلْيَلْبَسْ ^(٢) سَرَاوِيلَ ، أَوْ لَا يَجِدْ نَعْلَيْنِ ، فَلْيَلْبَسْ ^(٣) خُفَيْنِ ، وَلَا يَقْطَعْهُمَا ، وَلَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ) إِذَا لَمْ يَجِدِ الْمُحْرِمُ إِزَارًا ، فَلَهُ أَنْ يَلْبَسَ سَرَاوِيلَ ، وَإِذَا لَمْ يَجِدِ النَّعْلَيْنِ ، فَلَهُ لُبْسُ الْخُفَيْنِ . لَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا . وَالْأَصْلُ فِيهِ مَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ ، قَالَ :

أَوْ نَعْلَيْنِ ، فَلْيَلْبَسْ خُفَيْنِ ، وَلَا يَقْطَعْهُمَا ، وَلَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ . هَذَا الْمَذْهَبُ . نَصَّ عَلَيْهِ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةِ الْجَمَاعَةِ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَهُوَ مِنَ الْمُفْرَدَاتِ . وَعَنْهُ ، إِنْ لَمْ يَقْطَعْ الْخُفَيْنِ إِلَى دُونَ الْكَعْبَيْنِ ، فَعَلَيْهِ الْفِدْيَةُ . قَالَ الْخَطَّابِيُّ ^(٤) : الْعَجَبُ مِنْ

= الدارمي ٣٢/٢ . والإمام أحمد، في: المسند ٣/٢ ، ٤ ، ٢٩ ، ٣٢ ، ٤١ ، ٤٧ ، ٥٤ ، ٦٣ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٧ ، ٨١ ، ١١١ ، ١١٩ ، ١٣٩ .

(١) الذراعة : جبة مشقوقة المقدم .

(٢) في م : « فيلبس » .

(٣) في : معالم السنن ١٧٦/٢ ، ١٧٧ .

سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَخْطُبُ بَعْرَفَاتٍ ، يَقُولُ : « مَنْ لَمْ يَجِدْ نَعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسِ الْخُفَيْنِ ، وَمَنْ لَمْ يَجِدْ إِزَارًا فَلْيَلْبَسِ سَرَاوِيلَ الْمُحْرَمِ » مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(١) .
ولا فِدْيَةٌ عَلَيْهِ فِي لُبْسِهِمَا عِنْدَ ذَلِكَ فِي قَوْلِ عَطَاءٍ ، وَعِكْرِمَةَ ، وَالثَّوْرِيَّ ،
وَالشَّافِعِيَّ ، وَإِسْحَاقَ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ ، إِلَّا مَالَكًا ، وَأَبَا حَنِيفَةَ ، قَالَا :
عَلَى مَنْ لَيْسَ السَّرَاوِيلَ الْفِدْيَةُ ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ الَّذِي قَدَّمَاهُ ، وَلِأَنَّ مَا
وَجَبَتْ الْفِدْيَةُ لُبْسِهِ مَعَ وُجُودِ الْإِزَارِ ، وَجَبَتْ مَعَ عَدَمِهِ ، كَالْقَمِيصِ .
وَلَنَا ، مَا ذَكَرْنَا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَهُوَ صَرِيحٌ فِي الْإِبَاحَةِ ، ظَاهِرٌ
فِي إِسْقَاطِ الْفِدْيَةِ ؛ لِأَنَّهُ أَمَرَ لُبْسَهُ ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِدْيَةَ ، وَلِأَنَّهُ يَخْتَصُّ لُبْسَهُ
بِحَالَةِ عَدَمِ غَيْرِهِ ، فَلَمْ تَجِبْ بِهِ فِدْيَةٌ ، كَالْخُفَيْنِ الْمَقْطُوعَيْنِ . وَحَدِيثُ
ابْنِ عُمَرَ مَخْصُوصٌ بِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ . وَأَمَّا الْقَمِيصُ فَيُمْكِنُ أَنْ يَأْتِزَرَ
بِهِ مِنْ غَيْرِ لُبْسٍ ، وَيَخْصُلُ بِهِ السَّتْرُ ، بِخِلَافِ السَّرَاوِيلِ .

الإمام أحمد في هذا - يعني في قوله بعدم القطع - فإنه لا يكاد يُخالفُ سنةً تَبْلُغُهُ .
وَقُلْتُ سُنَّةٌ لَمْ تَبْلُغُهُ . قَالَ الزُّرْكَشِيُّ : قُلْتُ : وَالْعَجَبُ كُلُّ الْعَجَبِ مِنَ الْخَطَّابِيِّ

(١) أخرجه البخاري ، في : باب لبس الخفين للمحرم إذا لم يجد نعلين ، من كتاب الحج ، وفي : باب
السراويل ، من كتاب اللباس . صحيح البخاري ٢٠/٣ ، ١٨٧/٧ . ومسلم ، في : باب ما يباح للمحرم بحج
أو عمرة ، وما لا يباح... من كتاب الحج . صحيح مسلم ٨٣٥/٢ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب ما يلبس
المحرم ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ٤٢٤/١ . والترمذي ، في : باب ما جاء في لبس السراويل ، من أبواب
الحج . عارضة الأحوذى ٥٧/٤ . والنسائي ، في : باب الرخصة في لبس السراويل لمن لا يجد الإزار ، وباب
الرخصة في لبس الخفين في الإحرام لمن لا يجد نعلين ، من كتاب مناسك الحج ، وفي : باب لبس السراويل ،
من كتاب الزينة . المجتبى ١٠١/٥ ، ١٠٣ ، ١٨١/٨ ، ١٨٢ . وابن ماجه ، في : باب السراويل والخفين
للمحرم إذا لم يجد إزاراً أو نعلين ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٩٧٧/٢ . والدارمي ، في : باب ما يلبس
المحرم من الثياب ، من كتاب المناسك . سنن الدارمي ٣٢/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢١٥/١ ، ٢٢١ ،
٢٢٨ ، ٢٧٩ ، ٢٨٥ ، ٣٣٧ .

فصل : وإذا لبس الخفين ، مع عدم التعلين ، لم يلزمه قطعهما ، في أشهر الروايتين عن أحمد . يُروى ذلك عن علي بن أبي طالب ، رضي الله عنه . وبه قال عطاء ، وعكرمة . والرواية الأخرى ، أنه يقطعهما حتى يكونا أسفل من الكعبين . فعلى هذه الرواية ، إن لبسهما من غير قطع افتدى . وبه قال عروة بن الزبير ، ومالك ، والثوري ، والشافعي ، وإسحاق ، وأصحاب الرأي ، وابن المنذر ؛ لما روى ابن عمر ، رضي الله عنهما ، عن النبي ﷺ ، أنه قال : « فَمَنْ لَمْ يَجِدِ التَّعْلِينَ ، فَلْيَلْبَسِ الْخُفَيْنِ ، وَلْيَقْطَعْهُمَا ، حَتَّى يَكُونَ أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ . وهو مُتَضَمِّنٌ لزيادة على حديث ابن عباس وجابر ، والزيادة من الثقة مقبولة . قال الخطابي^(١) : العَجَبُ مِنْ أَحْمَدَ فِي هَذَا ، فَإِنَّهُ لَا يَكَادُ يُخَالِفُ سُنَّةَ تَبْلُغِهِ ، وَقَلَّتْ سُنَّةٌ لَمْ تَبْلُغْ . وَوَجْهُ الْأَوَّلِيِّ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَجَابِرٍ : « وَمَنْ لَمْ يَجِدِ التَّعْلِينَ ، فَلْيَلْبَسِ الْخُفَيْنِ »^(٢) . مع

الإيناف في تَوْهْمِهِ عَنْ أَحْمَدَ مُخَالَفَةَ السُّنَّةِ أَوْ خَفَاءَهَا ، وَقَدْ قَالَ الْمَرْوُذِيُّ : اِخْتَجَّيْتُ عَلَى أُنَى عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ ابْنُ عَمْرٍ ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ . وَقَلْتُ : هُوَ زِيَادَةٌ فِي الْخَبَرِ . فَقَالَ : هَذَا حَدِيثٌ ، وَذَاكَ حَدِيثٌ . فَقَدْ أَطْلَعَ عَلَى السُّنَّةِ ، وَإِنَّمَا نَظَرَ نَظْرًا لَا يَنْظُرُهُ إِلَّا الْفُقَهَاءُ الْمُتَبَصِّرُونَ ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى غَايَتِهِ فِي الْفَقْهِ [٢٧٨ / ١] وَالنَّظَرُ . انْتَهَى . وَفِي « الْاِتِّصَارِ » اِحْتِمَالٌ ، يَلْبَسُ سَرَاوِيلَ لِلْعَوْرَةِ فَقَطْ . وَيَأْتِي فِي أَوَّلِ جَزَاءِ

(١) في : معالم السنن ١٧٦/٢ ، ١٧٧ .

(٢) حديث ابن عباس تقدم قبل قليل .

وحديث جابر أخرجه مسلم ، في : باب ما يباح للمحرم ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٨٣٦/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٢٣/٣ ، ٣٩٥ .

قول عليّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : وَقَطَعَ الْخُفَيْنِ فَسَادٌ ، يَلْبَسُهُمَا كَمَا هُمَا . مع مُوَافَقَةِ الْقِيَاسِ ، فَإِنَّهُ مَلْبُوسٌ أُبِيحَ مَعَ عَدَمِ غَيْرِهِ ، أَشْبَهَ السَّرَاوِيلَ ، وَلَأَن قَطْعَهُ لَا يُخْرِجُهُ عَنْ حَالَةِ الْحَظَرِ ، فَإِنَّ لُبْسَ الْمَقْطُوعِ مُحَرَّمٌ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى النَّعْلَيْنِ ، كَلْبَسِ الصَّحِيحِ ، [٣٨ / ٣] وفيه إِتْلَافٌ مَالِهِ ، وَقَدْ نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ إِضَاعَتِهِ . فَأَمَّا حَدِيثُ ابْنِ عُمرَ ، فَقَدْ قِيلَ : إِنَّ قَوْلَهُ : « فَلْيَقْطَعْهُمَا » . مِنْ كَلَامٍ نَافِعٍ . كَذَلِكَ رُوِيَ فِي « أَمَالِي أَبِي الْقَاسِمِ ابْنِ بِشْرَانَ ^(١) » بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ ، أَنَّ نَافِعًا قَالَ بَعْدَ رِوَايَتِهِ لِلْحَدِيثِ : وَلْيَقْطَعْ الْخُفَيْنِ أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ . وَرَوَى ابْنُ أَبِي مُوسَى ، عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ أَبِي عُبَيْدٍ ، عَنْ عَائِشَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ لِلْمُحْرَمِ أَنْ يَلْبَسَ الْخُفَيْنِ ، وَلَا يَقْطَعْهُمَا . وَكَانَ ابْنُ عُمرَ يُفْتِي بِقَطْعِهِمَا . قَالَتْ صَفِيَّةُ : فَلَمَّا أَخْبَرْتُهُ بِهَذَا رَجَعْتُ ^(٢) . وَرَوَى أَبُو حَفْصٍ ، بِإِسْنَادِهِ ،

الصَّيْدِ ، إِذَا لَيْسَ مُكْرَهًا .

تَنْبِيهِ : ظَاهِرُ قَوْلِهِ : وَلَا يَقْطَعْهُمَا . أَنَّهُ لَا يَجُوزُ قَطْعُهُمَا . وَهُوَ صَحِيحٌ . قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ : هُوَ فَسَادٌ . وَاحْتِجَّ الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ ، وَغَيْرُهُمَا بِالنَّهْيِ عَنْ إِضَاعَةِ الْمَالِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . وَجَوَّزَ الْقَطْعَ أَبُو الْخَطَّابِ وَغَيْرُهُ . وَقَالَ الْقَاضِي ، وَابْنُ عَقِيلٍ ، وَأَنَّ فَائِدَةَ التَّخْصِيسِ ، كَرَاهَتُهُ لغيرِ إِحْرَامٍ . قَالَ الْمُصَنِّفُ :

(١) أَبُو الْقَاسِمِ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بِشْرَانَ الْأُمَوِيُّ ، الْمَحْدُثُ الثَّقِيُّ ، تَوَفَّى سَنَةَ ثَلَاثِينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ ، وَنَسَخَةُ أَمَالِيهِ فِي الظَّاهِرِيَّةِ . تَارِيخُ التَّرَاثِ الْعَرَبِيِّ ١ / ١ / ٤٧٨ .

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ مَا يَلْبَسُ الْمُحْرَمُ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ١ / ٤٢٥ . وَابْنُ أَبِي عَمْرٍو ، فِي : بَابِ مَا تَلْبَسُ الْمَرْأَةُ الْمُحْرَمَةُ مِنَ الثِّيَابِ ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . السَّنَنِ الْكَبِيرِ ٥ / ٥٢ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٦ / ٣٥ . وَالْحَدِيثُ فِي هَذِهِ الْمَوَاقِعِ عَنِ التَّرْخِصِ لِلْمَحْرَمَةِ أَنْ تَلْبَسَ خَفِيهَا وَلَا تَقْطَعَهُمَا .

في « شرحه » عن عبد الرحمن بن عوف ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ طَافَ وَعَلِيهِ خُفَّانٌ ، فَقَالَ لَهُ عُمرُ ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُ : وَالْخُفَّانِ مَعَ الْقَبَاءِ ! فَقَالَ : قَدْ لَبِسْتُهِمَا مَعَ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنْكَ ^(١) . يَعْنِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْأَمْرُ بَقَطْعِهِمَا مَنَسُوخًا ، فَإِنَّ عُمرَ بْنَ دِينَارٍ رَوَى الْحَدِيثَيْنِ جَمِيعًا ، وَقَالَ : انْظُرُوا أَيُّهُمَا كَانَ قَبْلُ . قَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ ^(٢) : قَالَ أَبُو بَكْرٍ النَّيْسَابُورِيُّ : حَدِيثُ ابْنِ عُمرَ قَبْلُ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ جَاءَ فِي بَعْضِ رِوَايَاتِهِ ، قَالَ : نَادَى رَجُلٌ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ ، يَعْنِي بِالْمَدِينَةِ ، فَكَانَتْهُ كَانَ قَبْلَ الْإِحْرَامِ . وَفِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، يَقُولُ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، يَخْطُبُ بَعْرَفَاتٍ ، يَقُولُ : « مَنْ لَمْ يَجِدْ نَعْلَيْنِ ، فَلْيَلْبَسْ خُفَيْنِ » ^(٣) . فَيَدُلُّ عَلَى تَأْخُرِهِ عَنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمرَ ، فَيَكُونُ نَاسِخًا لَهُ ، لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ الْقَطْعُ وَاجِبًا لَبَيَّنَهُ لِلنَّاسِ ، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ تَأْخِيرُ الْبَيَانِ عَنْ وَقْتِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ ، وَالْمَفْهُومُ مِنْ إِطْلَاقِ لُبْسِهِمَا لُبْسُهُمَا عَلَى حَالِهِمَا ، مِنْ غَيْرِ قَطْعٍ . قَالَ شَيْخُنَا ^(٤) : وَالْأَوَّلَى قَطْعُهُمَا ؛ عَمَلًا بِالْحَدِيثِ الصَّحِيحِ ، وَخُرُوجًا مِنَ الْخِلَافِ ، وَأَخْذًا بِالِاخْتِيَاظِ . وَالَّذِي قَالَهُ صَحِيحٌ .

الإِنصَافُ وَالْأَوَّلَى قَطْعُهُمَا ، عَمَلًا بِالْحَدِيثِ الصَّحِيحِ ، وَخُرُوجًا عَنْ حَالِهِمَا مِنْ غَيْرِ قَطْعٍ .
فَوَائِدُ ؛ الْأَوَّلَى ، الرَّأْيُ كَالْخُفِّ فِيمَا تَقَدَّمَ . الثَّانِيَةِ ، لَوْ لَبِسَ مَقْطُوعًا دُونَ

(١) أخرجه الإمام أحمد في : المسند ١/١٩٢ .

(٢) انظر : سنن الدارقطني ٢/١٣٠ .

(٣) تقدم تخريجه في صفحة ٢٤٧ .

(٤) في : المغني ٥/١٢٢ .

فصل : فإن لبس^(١) المقطوع مع وجود النعل ، لم يَجُزْ له ،
وعليه الفدية . نص عليه . وبه قال مالك . وقال أبو حنيفة : لا فدية
عليه ؛ لأنه لو كان لبسه مُحَرَّمًا وفيه فدية لما أُمِرَ بقطعه ؛ لعدم
الفائدة فيه . وعن الشافعي كالمذهبتين . ولنا ، أن النبي ﷺ شرط
لإباحة لبسهما عدم النعلين ، فدل على أنه لا يجوز مع وجودهما ،
ولأنه مخيط لعضو على قدره ، فوجب على المحرم الفدية بلبسه ،
كالقارزين .

فصل : وقياس قول أحمد في اللالكة^(٢) ، والجمجم^(٣) ،
ونحوهما ، أنه لا يلبسهما ، فإنه قال : لا يلبس النعل التي لها قيد .
وهذا أشد منها . وقد قال في رأس الخف الصغير : لا يلبسه . وذلك
لأنه يستتر القدم ، وقد عمل لها على قدرها فأشبه الخف ، فإن عدم
النعلين ، فله لبس ذلك ، ولا فدية عليه ؛ لأن النبي ﷺ أباح لبس
الخف عند ذلك ، فما دون الخف أولى .

فصل : فأما النعل فيباح لبسها كيفما كانت ، ولا [٣٨/٣ ط]

الكعفين ، مع وجود نعل ، لم يَجُزْ ، وعليه الفدية . على الصحيح من المذهب ،
نص عليه . وقدمه في « الفروع » ، و « الفائق » ، و « المغنى » ،
و « الشرح » ، وقال القاضي ، وابن عقيل في « مفرداته » ، والمجد ، والشيخ

(١) في م : « وجد » .

(٢) اللالكة : النعال المصنوعة من الجلد المدبوغ .

(٣) الجمجم : المداس .

يَجِبُ قَطْعُ شَيْءٍ مِنْهَا ؛ لِأَنَّ إِبَاحَتَهَا وَرَدَتْ مُطْلَقًا . وَرَوَى عَنْ أَحْمَدَ فِي الْقَيْدِ فِي النَّعْلِ : يَفْتَدِي ؛ لِأَنَّا لَا نَعْرِفُ النَّعَالَ هَكَذَا . وَقَالَ : إِذَا أُحْرِمَتْ فاقطع المَحْمَلَ الَّذِي عَلَى النَّعَالِ ، وَالْعَقِبَ الَّذِي يُجْعَلُ لِلنَّعْلِ ، فَقَدْ كَانَ عَطَاءٌ يَقُولُ : فِيهِ دَمٌ . وَقَالَ ابْنُ أَبِي مُوسَى فِي « الْإِرْشَادِ » : فِي الْقَيْدِ وَالْعَقِبِ الْفِدْيَةُ . وَالْقَيْدُ : هُوَ السَّيْرُ الْمُعْتَرِضُ عَلَى الزَّمَامِ . قَالَ الْقَاضِي : إِنَّمَا كَرِهَهُمَا إِذَا كَانَا عَرِيضَيْنِ . وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ ، فَإِنَّهُ لَمْ يَجِبْ قَطْعُ الْخَفَّيْنِ السَّائِرَيْنِ لِلْقَدَمَيْنِ وَالسَّاقَيْنِ ، فَقَطْعُ سَيْرِ النَّعْلِ أَوْلَى أَنْ لَا يَجِبَ . وَلِأَنَّ ذَلِكَ مُعْتَادٌ فِي النَّعْلِ ، فَلَمْ يَجِبْ إِزَالَتُهُ ، كَسَائِرِ سُيُورِهَا ، وَلِأَنَّ قَطْعَ الْقَيْدِ وَالْعَقِبِ رُبَّمَا تَعَذَّرَ مَعَهُ الْمَشْيُ فِي النَّعْلَيْنِ ؛ لِسُقُوطِهِمَا بِزَوَالِ ذَلِكَ ، فَلَمْ يَجِبْ ، كَقَطْعِ الْقِبَالِ ^(١) .

فصل : فَإِنْ وَجَدَ نَعْلًا لَمْ يُمَكِّنْهُ لُبْسُهَا ، فَلَهُ لُبْسُ الْخَفِّ ، وَلَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ مَا لَا يُمَكِّنُ اسْتِعْمَالَهُ كَالْمَعْدُومِ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ كَانَتْ النَّعْلُ

تَقْبَى الدِّينَ : يَجُوزُ لَهُ لُبْسُهُ ، وَلَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِخَفٍّ . فَلُبِسُ اللَّائِلَكَةِ وَالْجُمُجُمِ وَنَحْوِهِمَا يَجُوزُ ، عَلَى الثَّانِي لَا الْأَوَّلِ . وَقَالَ الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ : وَقِيَاسُ قَوْلِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ فِي اللَّائِلَكَةِ وَالْجُمُجُمِ ، عَدَمُ لُبْسِهِمَا ، لَامَعَ عَدَمُ النَّعْلَيْنِ . الثَّالِثَةُ ، لَوْ وَجَدَ نَعْلًا لَا يُمَكِّنْهُ لُبْسُهَا ، لَبَسَ الْخَفَّ ، وَلَا فِدْيَةَ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . وَاخْتَارَهُ الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ . قُلْتُ : وَهُوَ الصَّوَابُ . وَالْمَنْصُوصُ عَنْ الْإِمَامِ أَحْمَدَ ، أَنَّ عَلَيْهِ الْفِدْيَةَ بِلُبْسِ الْخَفِّ . وَقَدَّمَهُ فِي « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » . قُلْتُ : هَذَا الْمَذْهَبُ . الرَّابِعَةُ ، يُبَاحُ النَّعْلُ كَيْفَمَا

(١) القبال من النعل : الزمام الذى يكون بين الإصبع الوسطى والذى تليها .

وَلَا يَعْقَدُ عَلَيْهِ مِنْطَقَةٌ وَلَا رِدَاءٌ وَلَا غَيْرُهُ ، إِلَّا إِزَارُهُ وَهَمِيَانُهُ الَّذِي الْمَنْعُ فِيهِ نَفَقَتُهُ ، إِذَا لَمْ يَثْبُتْ إِلَّا بِالْعَقْدِ .

الشرح الكبير

لغيره ، وكالماء في التَّيْمَمِ ، والرَّقَبَةُ التي لَا يُمَكِّنُهُ عِتْقُهَا ، ولأنَّ الْعَجْزَ عَنْ لُبْسِهَا قام مقام الْعَدَمِ في إِبَاحَةِ لُبْسِ الْخُفِّ ، فكذلك في إسقاطِ الْفِدْيَةِ . ونَصُّ أَحْمَدَ عَلَى وَجُوبِ الْفِدْيَةِ ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « مَنْ لَمْ يَجِدْ نَعْلَيْنِ ، فَلْيَلْبَسِ الْخُفَّيْنِ » . وهذا واجدٌ .

١١٩٠ - مسألة : (وَلَا يَعْقَدُ عَلَيْهِ مِنْطَقَةٌ وَلَا رِدَاءٌ وَلَا غَيْرُهُ ، إِلَّا إِزَارُهُ وَهَمِيَانُهُ الَّذِي فِيهِ نَفَقَتُهُ ، إِذَا لَمْ يَثْبُتْ إِلَّا بِالْعَقْدِ) ليس للمُحْرَمِ أَنْ

كانت . على الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ؛ لِإِطْلَاقِ إِبَاحَتِهَا . وقَدَّمَهُ في « الْفُرُوعِ » . والإنصاف وعنه ، تَجِبُ الْفِدْيَةُ فِي عَقَبِ النَّعْلِ أَوْ قَيْدِهَا ، وَهُوَ السَّيْرُ الْمُعْتَرِضُ عَلَى الزَّمَامِ . وذكرَهُ في « الْإِرْشَادِ » . قال القاضي : مُرَادُهُ ، الْعَرِضِيُّ . وَصَحَّحَهُ بَعْضُهُمْ ؛ لِأَنَّهُ مُعْتَادٌ فِيهَا .

تنبیه : شَمِلَ قَوْلُهُ : لُبْسُ الْمَخِيطِ . مَا عُمِلَ عَلَى قَدْرِ الْعُضْوِ . وهذا إجماعٌ ؛ ولو كان دِرْعًا مَنْسُوجًا ، أَوْ لِبْدًا مَعْقُودًا ، وَنَحْوَ ذَلِكَ . قال جماعةٌ : بما عُمِلَ عَلَى قَدْرِهِ وَقَصِدَ بِهِ . وقال القاضي وغيره : ولو كان غير مُعْتَادٍ ، كَجَوْرَبٍ فِي كَفٍّ ، وَخُفٍّ فِي رَأْسٍ ، فعليه الْفِدْيَةُ .

فائدة : لَا يُشْتَرَطُ فِي اللَّبْسِ أَنْ يَكُونَ كَثِيرًا ، بَلِ الْكَثِيرُ وَالْقَلِيلُ سَوَاءٌ .

فائدتان ؛ إحداهما ، قوله : وَلَا يَعْقَدُ عَلَيْهِ مِنْطَقَةٌ وَلَا رِدَاءٌ وَلَا غَيْرُهُ . نصٌّ عليه ، وليس له أَنْ يُحَكِّمَهُ بِشَوْكَةٍ ، أَوْ إِبْرَةٍ ، أَوْ خَيْطٍ ، وَلَا يُزِرَّهُ فِي عُرْوَتِهِ ، وَلَا يُغْرِزَهُ فِي إِزَارِهِ ، فَإِنْ فَعَلَ ، أَثِمَ وَفَدَى . الثانيةُ ، يجوزُ شُدُّ وَسَطِهِ بِمَنْدِيلٍ وَحَبْلٍ .

يَعْقِدُ عَلَيْهِ الرِّدَاءَ وَلَا غَيْرَهُ ، إِلَّا الْإِزَارَ وَالْهِمِيَانَ^(١) ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَجْعَلَ لَذَلِكَ زُرًّا وَغُرْوَةً ، وَلَا يُخَلِّلَهُ بِشَوْكَةٍ وَلَا إِبْرَةٍ وَلَا خَيْطٍ ، وَلَا يَغْرِزَهُ فِي إِزَارِهِ ؛ لِأَنَّهُ فِي حُكْمِ الْمَخِيطِ . وَرَوَى الْأَثَرُ عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّ رَجُلًا سَأَلَهُ : أَخَالَفُ بَيْنَ طَرَفَيْ ثَوْبِي مِنْ وَرَائِي ، ثُمَّ أَعْقِدُهُ ؟ - وَهُوَ مُحْرِمٌ - فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ : لَا تَعْقِدْ عَلَيْكَ شَيْئًا^(٢) . وَعَنْ أَبِي مَعْبُدٍ ، مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ لَهُ : يَا أَبَا مَعْبُدٍ ، زُرٌّ عَلَى طَيْلَسَانِي . - وَهُوَ مُحْرِمٌ - فَقَالَ لَهُ : كُنْتُ تَكْرَهُ هَذَا . فَقَالَ : إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَقْتَدِيَ . وَلَا بَأْسَ أَنْ يَتَّشَحَّ بِالْقَمِيصِ ، وَيَرْتَدِي بِهِ ، وَبِرِدَائِهِ مُوَصَّلٍ ، وَلَا يَعْقِدُهُ ؛ لِأَنَّ الْمَنْهِيََّ عَنْهُ الْمَخِيطُ عَلَى قَدْرِ الْعُضْوِ .

ونحوهما ، إِذَا لَمْ يَعْقِدْهُ . قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي مُحْرِمٍ حَزَمَ عِمَامَةً عَلَى وَسْطِهِ : لَا يَعْقِدُهَا ، وَيُدْخِلُ بَعْضُهَا فِي بَعْضٍ . جَزَمَ بِهِ فِي « الْمُعْنَى » ، وَ « الشَّرْح » . وَقَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ : يَجُوزُ لَهُ شُدُّ وَسْطِهِ بِحَبْلٍ وَعِمَامَةٍ وَنَحْوِهَا ، وَبِرِدَائِهِ لِحَاجَةٍ .

قوله : وَلَا يَعْقِدُ عَلَيْهِ مِنْطَقَةً . اعْلَمْ أَنَّ الْمِنْطَقَةَ لَا تَخْلُو ؛ إِمَّا أَنْ يَكُونَ فِيهَا نَفَقَتُهُ أَوْ لَا ، فَإِنْ كَانَ فِيهَا نَفَقَتُهُ ، فَحُكْمُهَا حُكْمُ الْهِمِيَانِ ، عَلَى مَا يَأْتِي فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا نَفَقَتُهُ ، فَلَا يَخْلُو ؛ إِمَّا أَنْ يَلْبَسَهَا لَوَجَعٍ أَوْ لِحَاجَةٍ أَوْ غَيْرِهَا ، فَإِنْ لَبَسَهَا لَوَجَعٍ أَوْ حَاجَةٍ ، فَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يَفْدَى . وَكَذَا لَوْ لَبَسَهَا لِغَيْرِ حَاجَةٍ بِطَرِيقٍ أَوْلَى . وَفِي « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « التَّرْغِيبِ » رِوَايَةٌ ؛ أَنَّ

(١) الهميان : كيسٌ للنفقة يُشدُّ في الوسط .

(٢) أخرجه البيهقي ، في : باب لا يعقد المحرم رداءه ... ، من كتاب الحج . السنن الكبرى ٥١/٥ . وابن أبي شيبه ، في : باب في المحرم يعقد على بطنه ... ، من كتاب الحج . مصنف ابن أبي شيبه ٤٩/٤ .

فصل : فأمّا الإزار ، فيجوز عقده ؛ لأنه يحتاجُ إليه لسرّ العورة ، فأبيح ، كاللباس للمرأة^(١) . وإن شدَّ وسطه بالمنديل أو نحوه ، كالخبل ، جاز إذا لم يعقده . قال أحمد في مُحَرَّم حَزَمَ عِمَامَةً عَلَى وَسْطِهِ : لَا يَعْقِدُهَا ، وَيُدْخِلُ بَعْضَهَا فِي بَعْضٍ . قال طاوُسٌ : رَأَيْتُ ابْنَ عُمَرَ يَطُوفُ بِالْبَيْتِ ، وَعَلَيْهِ عِمَامَةٌ قَدْ شَدَّهَا عَلَى وَسْطِهِ ، فَأَدْخَلَهَا هَكَذَا . وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَشُقَّ أَسْفَلَ إِزَارِهِ نِصْفَيْنِ ، وَيَعْقِدَ كُلَّ نِصْفٍ عَلَى سَاقٍ ؛ لِأَنَّهُ يُشَبِّهُ السَّرَاوِيلَ . وَلَا يَلْبَسُ الرَّأْيَ^(٢) ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى الْخَفِّ .

فصل : فأمّا الهِمْيَانُ ، فهو مُبَاحٌ لِلْمُحَرَّمِ ، فِي قَوْلِ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ [٣٩/٣] مِنْهُمْ ابْنُ عَبَّاسٍ ، وَابْنُ عُمَرَ ، وَسَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ ، وَعَطَاءٌ ، وَمُجَاهِدٌ ، وَطَاوُسٌ ، وَالْقَاسِمُ ، وَالنَّخَعِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . قال ابن عبد البر : أجاز ذلك جماعةُ فقهاء الأمصار ، مُتَقَدِّمُوهُمْ وَمُتَأَخِّرُوهُمْ . وَمتى ثَبِتَ بغيرِ الْعَقْدِ ، مُثْلَ أَنْ يُدْخَلَ

الْمِنْطَقَةُ كَالْهِمْيَانِ . اخْتَارَهُ الْآجُرِّيُّ ، وَابْنُ أَبِي مُوسَى ، وَابْنُ حَامِدٍ . وَذَكَرَ الْمُصَنِّفُ وَغَيْرُهُ ، أَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا النَّفَقَةُ وَعَدْمُهَا ، وَإِلَّا فَهُمَا سَوَاءٌ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَهُوَ أَظْهَرُ .

قوله : إِلَّا إِزَارَهُ وَهِمْيَانَهُ الَّذِي فِيهِ نَفَقَتُهُ ، إِذَا لَمْ يَثْبُتْ إِلَّا بِالْعَقْدِ . أَمَّا الْإِزَارُ إِذَا لَمْ يَثْبُتْ إِلَّا بِالْعَقْدِ ، فَلَهُ أَنْ يَعْقِدَهُ ، بِلَا نِزَاعٍ . وَأَمَّا الْهِمْيَانُ ، فَلَهُ أَيْضًا أَنْ يَعْقِدَهُ إِذَا لَمْ يَثْبُتْ إِلَّا بِالْعَقْدِ ، إِذَا كَانَتْ نَفَقَتُهُ فِيهِ . وَهَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ .

(١) سقط من : م .

(٢) الرآن : كالخف إلا أنه لا قدم له ، وهو أطول من الخف .

السُّيُورَ بَعْضُهَا فِي بَعْضٍ ، لَمْ يَعْقِدْهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ ، فَإِنْ لَمْ يَثْبُتْ إِلَّا بِالْعَقْدِ جَازٍ ، نَصٌّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ . وَهُوَ قَوْلُ إِسْحَاقَ . قَالَ إِبْرَاهِيمُ : كَانُوا يُرَخِّصُونَ فِي عَقْدِ الْهَمِيَانِ لِلْمُحْرَمِ ، وَلَا يُرَخِّصُونَ فِي عَقْدِ غَيْرِهِ . وَقَالَتْ عَائِشَةُ : أَوْثِقْ عَلَيْكَ نَفَقَتَكَ^(١) . وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : أَوْثِقُوا عَلَيْكُمْ نَفَقَاتِكُمْ . وَذَكَرَ الْقَاضِي فِي « الشَّرْحِ » أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ : رَخَّصَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلْمُحْرَمِ فِي الْهَمِيَانِ أَنْ يَرْبِطَهُ ، إِذَا كَانَتْ فِيهِ نَفَقَتُهُ . وَقَالَ مُجَاهِدٌ : سُئِلَ ابْنُ عُمَرَ عَنِ الْمُحْرَمِ يَشُدُّ الْهَمِيَانَ عَلَيْهِ ؟ فَقَالَ : لَا بَأْسَ بِهِ إِذَا كَانَتْ فِيهِ نَفَقَتُهُ ، يَسْتَوْثِقُ مِنْ نَفَقَتِهِ^(٢) . وَلِأَنَّهُ مِمَّا تَدْعُو الْحَاجَةَ إِلَيْهِ ، فَجَازٌ ، كَعَقْدِ الْإِزَارِ .

فصل : فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْهَمِيَانِ نَفَقَةٌ ، لَمْ يَجُزْ عَقْدُهُ ؛ لِعَدَمِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ ، وَكَذَلِكَ الْمِنْطَقَةُ . وَقَدْ رَوَى عَنْ^(٣) ابْنِ عُمَرَ ، أَنَّهُ كَرِهَ الْمِنْطَقَةَ وَالْهَمِيَانَ لِلْمُحْرَمِ . وَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى مَا لَيْسَ فِيهِ نَفَقَةٌ ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنَ الرُّخْصَةِ فِيمَا فِيهِ النَّفَقَةُ . وَسُئِلَ أَحْمَدُ عَنِ الْمُحْرَمِ يَلْبَسُ الْمِنْطَقَةَ مِنْ وَجَعِ الظَّهْرِ ، أَوْ لِحَاجَةِ إِلَيْهَا ؟ فَقَالَ : يَفْتَدِي . فَقِيلَ لَهُ : أَفَلَا يَكُونُ مِثْلَ الْهَمِيَانِ ؟ قَالَ : لَا . وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ ، أَنَّهُ كَرِهَ الْمِنْطَقَةَ لِلْمُحْرَمِ ، وَأَبَاحَ شَدَّ الْهَمِيَانِ ، إِذَا كَانَتْ فِيهِ نَفَقَةٌ . وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ الْهَمِيَانَ يَكُونُ فِيهِ

وَفِي « رَوْضَةِ الْفَقْهِ » لِبَعْضِ الْأَصْحَابِ ، وَلَمْ يُعْلَمْ مَنْ هُوَ مُصَنِّفُهَا ، لَا يَعْقِدُ سِيُورَ الْهَمِيَانِ . وَقِيلَ : لَا بَأْسَ ، اخْتِيَاظًا عَلَى النَّفَقَةِ .

(١) أخرجه ابن أبي شيبة ، في : باب في الهميان للمحرم ، من كتاب الحج . المصنف ٥٠/٤ .

(٢) أخرجه بنحوه الطبراني في الكبير (١٠٨٠٦) .

(٣) زيادة ليستقيم بها المعنى .

وَأِنْ طَرَحَ عَلَى كَتْفَيْهِ قَبَاءٌ ، فَعَلَيْهِ الْفِدْيَةُ . وَقَالَ الْخِرَقِيُّ : لَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ ، إِلَّا أَنْ يُدْخَلَ يَدَيْهِ فِي كُمَيْهِ .

الشرح الكبير

النَّفَقَةُ ، وَالْمِنْطَقَةُ لَا نَفَقَةَ فِيهَا ، فَأُيِّحَ شَدُّ مَا فِيهِ النَّفَقَةُ لِلْحَاجَةِ إِلَى حِفْظِهَا ، وَلَمْ يُيْحَ شَدُّ غَيْرِهَا . فَإِنْ كَانَ فِي الْمِنْطَقَةِ نَفَقَةٌ ، أَوْ لَمْ يَكُنْ فِي الْهَمْيَانِ نَفَقَةٌ ، فَهُمَا سَوَاءٌ . وَقَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ أَحْمَدَ لَمْ يُيْحَ شَدَّ الْمِنْطَقَةِ لَوَجَعَ الظَّهْرِ ، إِلَّا أَنْ يَفْتَدِيَ ؛ لِأَنَّ الْمِنْطَقَةَ لَيْسَتْ مُعَدَّةً لَذَلِكَ ، وَلِأَنَّهُ فَعَلَ الْمَحْظُورَ فِي الْإِحْرَامِ لِدَفْعِ الضَّرَرِ عَنْ نَفْسِهِ ، أَشْبَهَ مَنْ لَيْسَ مَخِيطٌ لِدَفْعِ الْبَرْدِ ، أَوْ تَطْيِيبِ الْمَرَضِ . فَإِنْ فَعَلَ مَا لَا يُبَاحُ لَهُ فِعْلُهُ ؛ مِنْ عَقْدِ غَيْرِ الْهَمْيَانِ وَالْإِزَارِ وَنَحْوِهِ ، فَعَلَيْهِ الْفِدْيَةُ ؛ لِأَنَّهُ فَعَلَ مَحْظُورًا فِي الْإِحْرَامِ .

١١٩١ - مسألة : (وَإِنْ طَرَحَ عَلَى كَتْفَيْهِ قَبَاءٌ ، فَعَلَيْهِ الْفِدْيَةُ . وَقَالَ الْخِرَقِيُّ : لَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ ، إِلَّا أَنْ يُدْخَلَ يَدَيْهِ فِي كُمَيْهِ) إِذَا طَرَحَ عَلَى كَتْفَيْهِ قَبَاءٌ أَوْ نَحْوَهُ ، وَأَدْخَلَ كَتْفَيْهِ فِيهِ ، فَعَلَيْهِ الْفِدْيَةُ ، وَإِنْ لَمْ تَدْخُلْ يَدَاهُ فِي الْكُمَيْنِ . هَذَا مَذْهَبُ مَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيُّ ؛ لِأَنَّهُ مَخِيطٌ لِبَسِهِ الْمُحْرَمُ عَلَى الْعَادَةِ فِي لُبْسِهِ ، فَأُشْبِهَ الْقَمِيصَ . وَقَدْ رَوَى ابْنُ الْمُثَنِّرِ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ

قوله : وَإِنْ طَرَحَ عَلَى كَتْفَيْهِ قَبَاءٌ ، فَعَلَيْهِ الْفِدْيَةُ . هَذَا الْمَذْهَبُ . نَصَّ عَلَيْهِ ، وَعَلَيْهِ الْإِنْصَافُ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » وَغَيْرِهِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، [١ / ٢٧٨ ط] وَ « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « الشَّرْحِ » ، وَ « الرُّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » ، وَ « الْهِدَايَةِ » ، وَغَيْرِهِمْ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : اخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ . قُلْتُ : مِنْهُمْ الْقَاضِي فِي « خِلَافِهِ » ، وَأَبُو الْخَطَّابِ ، وَالْمَجْدُ . وَقَالَ الْخِرَقِيُّ : لَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ ، إِلَّا أَنْ يُدْخَلَ يَدَيْهِ فِي الْكُمَيْنِ . وَهُوَ رِوَايَةٌ عَنْ أَحْمَدَ . صَحَّحَهَا فِي « التَّلْخِيسِ » ،

المقنع وَيَتَقَلَّدُ بِالسَّيْفِ عِنْدَ الضَّرُورَةِ .

الشرح الكبير

نَهَى عَنْ لُبْسِ الْأَقْبِيَةِ^(١) . وقال الخِرَقِيُّ : لَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ إِذَا لَمْ يُدْخِلْ يَدَيْهِ فِي كُمَيْهِ . وهو قولُ الحسنِ ، وعطاءٍ ، وإبراهيمَ ، وأبي حنيفةٍ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ^(٢) فِي مَسْأَلَةِ [٣٩/٣ ظ] الْخُفَّيْنِ إِذَا لَمْ يَجِدْ نَعْلَيْنِ . وَلِأَنَّ الْقَبَاءَ لَا يُحِيطُ بِالْبَدَنِ ، فَلَمْ تَلْزَمْهُ الْفِدْيَةُ بِوَضْعِهِ عَلَى كَتِفَيْهِ إِذَا لَمْ يُدْخِلْ يَدَيْهِ فِي كُمَيْهِ ، كَالْقَمِيصِ يَتَشَبَّحُ بِهِ ، وَقِيَاسُهُمْ مَنْقُوضٌ بِالرَّدَاءِ الْمُوَصَّلِ ، وَالْخَبَرُ مَحْمُولٌ عَلَى لُبْسِهِ مَعَ إِدْخَالِ يَدَيْهِ فِي الْكُمَيْنِ .

١١٩٢ - مَسْأَلَةٌ : (وَيَتَقَلَّدُ بِالسَّيْفِ عِنْدَ الضَّرُورَةِ) إِذَا احتَاجَ الْمُحْرَمُ إِلَى أَنْ يَتَقَلَّدَ بِالسَّيْفِ ، فَلَهُ ذَلِكَ . وَبِهِ قَالَ عَطَاءٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ،

الإنصاف

و « التَّرْغِيبِ » ، و « الْخُلَاصَةِ » . وَرَجَّحَهُ الْمُصَنِّفُ فِي « الْمُعْنَى » ، وَالشَّارِحُ ، وَغَيْرُهُمَا . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْمُبْهَجِ » . وَقَدَّمَهُ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » . وَأَطْلَقَهُمَا فِي « الْفَائِقِ » . وَقَالَ فِي « الْمَذْهَبِ » ، و « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » : إِذَا طَرَحَ الْقَبَاءَ عَلَى كَتِفَيْهِ ، وَلَمْ يُدْخِلْ يَدَيْهِ فِي الْكُمَيْنِ ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ ، وَجْهًا وَاحِدًا . وَإِنْ أَدْخَلَ يَدَيْهِ ، فَفِي الْفِدْيَةِ وَجْهَانِ . قُلْتُ : وَهُوَ ضَعِيفٌ . وَلَمْ أَرَهُ لغيرِهِ ، فَلَعَلَّهُ سَهَا . وَقَالَ فِي « الْوَاضِحِ » : إِنْ أَدْخَلَ إِحْدَى يَدَيْهِ ، فَدَى .

تَنْبِيْهٌ : مَفْهُومُ قَوْلِهِ : وَيَتَقَلَّدُ بِالسَّيْفِ عِنْدَ الضَّرُورَةِ . أَنَّهُ لَا يَتَقَلَّدُ بِهِ عِنْدَ عَدَمِهَا . وَهُوَ صَحِيحٌ ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ ، وَنَصَّ عَلَيْهِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، و « الشَّرْحِ » ، و « الْفَائِقِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَقَطَعَ بِهِ كَثِيرٌ مِنْهُمْ .

(١) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : بَابِ مَا يَلْبَسُ الْمُحْرَمُ مِنَ الثِّيَابِ ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . السَّنَنِ الْكُبْرَى ٥٠/٥ .

(٢) تَقَدَّمَ تَحْرِيجُهُ فِي صَفْحَةِ ٢٥٠ .

ومالك^(١) . وكرهه الحسن . ولنا ، ما روى أبو داود^(٢) ، بإسناده عن البراء ، قال : لَمَّا صَالَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَهْلَ الْحُدَيْيَةِ صَالَحَهُمْ عَلَى أَنْ لَا يَدْخُلُوهَا إِلَّا بِجُلْبَانِ السَّلَاحِ - الْقِرَابُ بِمَا فِيهِ - . وهذا ظاهر في إباحة حمله عند الحاجة ، لأنهم لم يكونوا يأمنون أهل مكة أن ينقضوا العهد ، فاشتروا حمل السلاح في قرايه . فأما من غير خوف ، فقد قال أحمد : لا ، إلا من ضرورة . وإنما منع منه ؛ لأن ابن عمر قال : لا يحمل المخرج السلاح في الحرم . قال شيخنا^(٣) : والقياس إباحته ؛ لأن ذلك

وعنه ، يتقصد به لغير ضرورة . اختاره ابن الزاغوني . قال في « الفروع » : ويتوجه أن المراد في غير مكة ؛ لأن حمل السلاح فيها لا يجوز إلا لحاجة . نقل الأثرم ، لا يتقصد بمكة إلا لخوف . وإنما منع منه ؛ لأنه في معنى اللبس عنده . وقال المصنف في « المعنى » : والقياس إباحته من غير ضرورة ؛ لأن ذلك ليس في معنى الملبوس المنصوص على تحريمه . قال في « الفروع » : كذا قال ، وظاهره ، أنه يباح عنده في الحرم . انتهى . قلت : الذي يظهر أن المصنف ما أراد ذلك ، وإنما أراد جواز التقصد به للمخرج ، من غير ضرورة في الجملة ، أما المنع من ذلك في مكة ، فله موضع غير هذا . وكذا ابن الزاغوني ، وكذا الرواية .

فائدة : الخنثى المشكىل إن لبس المخيط ، أو غطى وجهه وجسده ، لم يلزمه

(١) سقط من : الأصل .

(٢) في : باب المحرم يحمل السلاح ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ٤٢٥/١ . كما أخرجه البخاري ، في : باب كيف يكتب هذا (الصلح) ... ، وباب الصلح مع المشركين ... ، من كتاب الصلح . صحيح البخاري ٢٤١/٣ ، ٢٤٢ . ومسلم ، في : باب صلح الحديبية ... ، من كتاب الجهاد والسير . صحيح مسلم ١٤٠٩/٣ ، ١٤١٠ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٩١/٤ .

(٣) في : المعنى ١٢٨/٥ .

فصل : الخامس ، الطيب ، فيحرم عليه تطيب بدنه وثيابه ،
وشم الأدهان المطيبة ، والأدهان بها ،

ليس هو في معنى الملبوس المنصوص على تحريمه ، ولذلك لو حمل قرينة في عنقه لم يحرم ذلك ، ولم تجب به الفدية . وقد سئل أحمد عن المحرم يلتقي جرابه في عنقه ، كهينة القرينة ، فقال : أزوجو أن لا يكون به بأس .

فصل : قال الشيخ ، رحمه الله : (الخامس ، الطيب ، فيحرم عليه تطيب بدنه وثيابه ، وشم الأدهان المطيبة والأدهان بها) أجمع أهل العلم على أن المحرم ممنوع من الطيب ، وقد دلّ عليه قول النبي ﷺ في المحرم الذي وقصته راحلته : « لا تمسوه بطيب » . رواه مسلم . وفي لفظ : « ولا تحنطوه »^(١) . متفق عليه^(٢) . فلما منع الميت من الطيب لإخراجه ، فالحى أولى . ومتى تطيب فعليه الفدية ؛ لأنه فعل ما حرّمه الإحرام ، فلزمته الفدية ، كاللباس ، فيحرم عليه تطيب بدنه ؛ لما ذكرنا من الحديث ، وتطيب ثيابه ، فلا يجوز له لبس ثوب مطيب . وهذا قول

فدية للشك ، وإن غطى وجهه ورأسه ، فدى ؛ لأنه إما رجل أو امرأة . قدمه في « الفروع » . وقال أبو بكر : يعطى رأسه ويفدى . وذكره أحمد عن ابن المبارك ، ولم يخالفه . وجزم به في « الرعايتين » ، و « الحاويتين » .

قوله : الخامس ، شم الأدهان المطيبة والأدهان بها . يحرم الأدهان بدهن مطيب ، وتجب به الفدية . على الصحيح من المذهب ، وعليه الأصحاب . وذكر

(١) في م : « تحنطوه » .

(٢) تقدم تخريجه في ٨٧/٦ .

جابر، وابن عمر، ومالك، والشافعي، وأبي ثور، وأصحاب الرأي. ولا نعلم فيه خلافاً؛ لقول النبي ﷺ: « لا يلبس من الثياب شيء مسه الزعفران، ولا الورس ». متفق عليه^(١). فكل ما صبغ بزعفران أو ورس، أو غمس في ماء ورد، أو بخر بعود، فليس للمحرم لبسه، ولا الجلوس عليه، ولا النوم عليه. نص عليه أحمد. لأنه استعمال له، فأشبه لبسه. ومتى لبسه، أو استعمله، فعليه الفدية. وبه قال الشافعي. وقال أبو حنيفة: إن كان رطباً يلى بدنه، أو يابساً ينفض، فعليه الفدية، وإلا فلا؛ لأنه ليس بمطيب. ولنا، أنه منهي عنه لأجل الإحرام، فلزمته الفدية به، كاستعمال الطيب في بدنه، وقياساً على الثوب المطيب. فإن غسله حتى ذهب ما فيه من ذلك، فلا بأس به عند جميع العلماء. وإن فرش فوق المطيب ثوباً صفيقاً يمنع الرائحة والمباشرة، فلا فدية بالنوم عليه؛ لأنه لم يستعمل الطيب، ولم يباشره.

فصل: وليس له شم [٤٠/٣] الأذهان المطيبة، كذهن الورد والبنفسج، والخيري^(٢)، والزنبق^(٣) ونحوها، ولا الأذهان بها، وليس في تحريم ذلك خلاف في المذهب. وكره مالك، وأبو ثور، وأصحاب الرأي الأذهان بذهن البنفسج. وقال الشافعي: ليس بطيب. ولنا، أنه

في « الواضح » رواية؛ لافدية بذلك. ويأتي قريباً حكم الأذهان غير المطيبة. الإنصاف

(١) تقدم نخرجه في صفحة ٢٤٥.

(٢) الخيري: نبت له زهر، وغلب على أصفره. يستخرج منه دهن.

(٣) الزنبق: دهن الياسمين.

المقنع وَشَمُّ الْمِسْكِ وَالْكَافُورِ وَالْعَنْبَرِ [٦٤ ظ] وَالزَّعْفَرَانِ وَالْوَرْسِ ،
وَالْتَّبَخُّرُ بِالْعُودِ وَنَحْوِهِ ، وَأَكْلُ مَا فِيهِ طِيبٌ يَظْهَرُ طَعْمُهُ أَوْ رِيحُهُ .

الشرح الكبير تَقْصِدُ رَائِحَتُهُ ، وَيَتَّخَذُ لِلطَّيْبِ ، أَشْبَهُ مَاءِ الْوَرْدِ .

١١٩٣ - مسألة : (وَشَمُّ الْمِسْكِ وَالْكَافُورِ وَالْعَنْبَرِ وَالزَّعْفَرَانِ
وَالْوَرْسِ ، وَالتَّبَخُّرُ^(١) بِالْعُودِ ، وَأَكْلُ مَا فِيهِ الطَّيْبُ ، يَظْهَرُ طَعْمُهُ أَوْ
رِيحُهُ) يَحْرُمُ عَلَيْهِ شَمُّ كُلِّ مَا تَطِيبُ رَائِحَتُهُ وَيَتَّخَذُ لِلشَّمِّ ، كَالْمِسْكِ
وَالْعَنْبَرِ وَالْكَافُورِ وَالْغَالِيَةِ^(٢) وَالزَّعْفَرَانِ وَالْوَرْسِ وَمَاءِ الْوَرْدِ ؛ لِأَنَّهُ
اسْتِعْمَالٌ لِلطَّيْبِ ، وَكَذَلِكَ التَّبَخُّرُ بِالْعُودِ ؛ لِأَنَّهُ طِيبٌ .

فصل : ومتى جُعِلَ شَيْءٌ مِنَ الطَّيْبِ فِي مَأْكُولٍ أَوْ مَشْرُوبٍ ، كَالْمِسْكِ
وَالزَّعْفَرَانِ ، فَلَمْ تَذْهَبْ رَائِحَتُهُ ، لَمْ يُنَحِّحْ لِلْمُحْرَمِ تَنَاوُلُهُ ؛ نَيْثًا كَانَ أَوْ قَدْ
مَسَّتْهُ النَّارُ . وبهذا قال الشافعي . وكان مالكٌ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ لَا يَرَوْنَ
بِمَا مَسَّتِ النَّارُ مِنَ الطَّعَامِ بَأْسًا وَإِنْ بَقِيََتْ رَائِحَتُهُ وَطَعْمُهُ وَلَوْ نُوْنُهُ ؛ لِأَنَّهُ
بِالطَّبَخِ اسْتَحَالَ عَنْ كَوْنِهِ طَيِّبًا . وَرَوَى عَنْ ابْنِ عُثْمَرَ ، وَعَطَاءٍ ، وَمُجَاهِدٍ ،

الإنصاف قوله : وَأَكْلُ مَا فِيهِ طِيبٌ يَظْهَرُ طَعْمُهُ أَوْ رِيحُهُ . إِذَا أَكَلَ مَا فِيهِ طِيبٌ يَظْهَرُ
طَعْمُهُ أَوْ رِيحُهُ ، فَذَى ، وَلَوْ كَانَ مَطْبُوخًا أَوْ مَسَّتْهُ النَّارُ ، بَلَا نِزَاعٍ أَعْلَمُهُ . وَإِنْ
كَانَتْ رَائِحَتُهُ ذَهَبَتْ وَبَقِيَ طَعْمُهُ ، فَالْمَذْهَبُ ، كَمَا قَالَ الْمُصَنِّفُ ، أَنَّهُ يَحْرُمُ عَلَيْهِ ،
وَعَلَيْهِ الْفِدْيَةُ . نَصَّ عَلَيْهِ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » وَغَيْرِهِ .
وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » وَغَيْرِهِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : اخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ . وَقِيلَ :

(١) فِي م : « الْمَبْخَرُ » .

(٢) الْغَالِيَةُ : أَخْلَاطُ مِنَ الطَّيْبِ .

وسعيد بن جبير ، أنهم لم يكونوا يرون بأكل الخشكناج^(١) الأصفر بأسا . وكرهه القاسم بن محمد . ولنا ، أن الاستمتاع والترفة به حاصل ، أشبه النىء ، ولأن المقصود من الطيب رائحته ، وهى باقية . وقول من أباح الخشكناج الأصفر محمول على ما ذهب رائحته ، فإن ما ذهب رائحته وطعمه ، ولم يبق فيه إلا اللون مما مسته النار ، لا بأس بأكله . لا نعلم فيه خلافا ، إلا ما روى عن القاسم ، وجعفر بن محمد ، أنهما كرها الخشكناج الأصفر . ويمكن حمله على ما بقيت رائحته ؛ ليزول الخلاف . فإن لم تمسه النار ، لكن ذهب رائحته وطعمه ، فلا بأس به . وهو قول الشافعى . وكره مالك ، والحميدى ، وإسحاق ، وأصحاب الرأي الملع الأصفر ، وفرقوا بين ما مسته النار ، وما لم تمسه . ولنا ، أن المقصود الرائحة دون اللون ، فإن الطيب إنما كان طيبا لرائحته ، لا للونه ، فوجب دوران الحكم معها دونه .

فصل : فإن ذهب رائحته وبقي طعمه ، فظاهر كلام أحمد ، فى رواية صالح ، تخريمه . وهو مذهب الشافعى ، لأن الطعم لا يكاد ينفك عن الرائحة ، فمتى وجد الطعم دل على وجود بقاء الرائحة . وظاهر كلام الخرقى بإباحته ؛ لأن المقصود الرائحة ، فيزول المنع بزوالها .

لافذية عليه . وهو ظاهر كلام الخرقى . ويأتى إذا اشترى طيبا وحمله وقلبه ولم الإنصاف يقصد شمه ، عند قوله : وإن جلس عند العطار .

(١) هكذا ورد بزيادة الجيم فى آخره . والخشكان : خبزة تصنع من خالص دقيق الحنطة وغلا بالسكر واللوز أو الفستق وماء الورد ، وتغلى .

وَإِنْ مَسَّ مِنَ الطَّيِّبِ مَا لَا يَغْلُقُ بِيَدِهِ ، فَلَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ .
الْعُودِ وَالْفَوَاكِهِ وَالشَّيْحِ وَالْخَزَامَى .

فصل : وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَأْكُلَ طَيِّبًا ، وَلَا يَكْتَحِلَ بِهِ ، وَلَا يَسْتَعِطَ بِهِ ، وَلَا يَحْتَقِنَ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ اسْتِعْمَالٌ لِلطَّيِّبِ ، أَشْبَهَ شَمَّهُ .

١١٩٤ - مسألة : (وَإِنْ مَسَّ مِنَ الطَّيِّبِ مَا لَا يَغْلُقُ بِيَدِهِ ، فَلَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ) إِذَا مَسَّ مِنْ [٤٠/٣ ظ] الطَّيِّبِ مَا لَا يَغْلُقُ بِيَدِهِ ، كَالْمِسْكِ غَيْرِ الْمَسْحُوقِ ، وَقَطَعَ الْكَافُورَ وَالْعَنْبَرِ ، فَلَا فِدْيَةَ فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُسْتَعْمِلٍ لِلطَّيِّبِ ، فَإِنْ شَمَّهُ فَعَلِيهِ الْفِدْيَةُ ، لِأَنَّهُ هَكَذَا يُسْتَعْمَلُ . وَإِنْ شَمَّ الْعُودَ ، فَلَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُطَيَّبُ بِهِ هَكَذَا . وَإِنْ كَانَ الطَّيِّبُ يَغْلُقُ بِيَدِهِ ، كَالْغَالِيَةِ وَمَاءِ الْوَرْدِ وَالْمِسْكِ الْمَسْحُوقِ الَّذِي يَغْلُقُ بِأَصَابِعِهِ ، فَعَلِيهِ الْفِدْيَةُ ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَعْمِلٌ لِلطَّيِّبِ .

١١٩٥ - مسألة : (وَلَهُ شَمُّ الْعُودِ وَالْفَوَاكِهِ وَالشَّيْحِ وَالْخَزَامَى ^(١))

قوله : وَإِنْ مَسَّ مِنَ الطَّيِّبِ مَا لَا يَغْلُقُ بِيَدِهِ ، فَلَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ . بِإِنْزَاعٍ ؛ كِمِسْكِ غَيْرِ مَسْحُوقٍ ، وَقَطَعَ كَافُورٍ ، وَعَنْبَرٍ ، وَنَحْوِهِ . وَمَفْهُومُهُ ، أَنَّهُ إِذَا غَلَقَ بِيَدِهِ ، أَنَّ عَلَيْهِ الْفِدْيَةَ . وَهُوَ صَحِيحٌ ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ ، كَالْغَالِيَةِ وَمَاءِ وَرْدٍ . وَقِيلَ : أَوْ جَهْلَ ذَلِكَ ، كِمِسْكِ مَسْحُوقٍ . قَالَ فِي « الرُّعَايَةِ » . وَيَأْتِي فِي بَابِ الْفِدْيَةِ قَبْلَ قَوْلِهِ : وَإِنْ رَفَضَ إِحْرَامَهُ . لَوْ مَسَّ طَيِّبًا يَظُنُّهُ يَابِسًا فَبَانَ رَطْبًا ، هَلْ تَجِبُ عَلَيْهِ الْفِدْيَةُ أَمْ لَا ؟

فائدة : قوله : وَلَهُ شَمُّ الْعُودِ وَالْفَوَاكِهِ وَالشَّيْحِ وَالْخَزَامَى . بِإِنْزَاعٍ . وَكَذَا

(١) زهر طويل العيدان ، زهره أحمر ، طيب الرائحة .

وَفِي شَمِّ الرَّيْحَانِ وَالتَّرْجِسِ وَالْوَرْدِ وَالْبَنْفَسَجِ وَالْبَرَمِ وَنَحْوَهَا ، المقنع

الشرح الكبير

لِلْمُحْرَمِ شَمِّ الْعُودِ ، وَلَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُطَيَّبُ بِهِ هَكَذَا ، إِنَّمَا يُقَصَّدُ مِنْهُ التَّبَخِيرُ ، وَكَذَلِكَ الْفَوَاكِهُ كُلُّهَا ؛ مِنْ الْأُتْرُجِّ وَالتُّفَّاحِ وَالسَّفْرَجَلِ وَغَيْرِهَا ، وَكَذَلِكَ نَبَاتُ الصَّحْرَاءِ ؛ كَالشَّيْحِ وَالْقَيْصُومِ ^(١) وَالخُزَامَى الَّذِي تُسْتَطَابُ رَائِحَتُهُ ، وَمَا يَشْمُهُ الْآدَمِيُّونَ لَغَيْرِ قَصْدِ الطَّيِّبِ ؛ كَالْحِنَاءِ وَالْعُصْفُرِ ، فَمُبَاحٌ شَمُّهُ ، وَلَا فِدْيَةَ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ . لَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا ، إِلَّا مَا رَوَى عَنْ ابْنِ عُرْمَرَ ، أَنَّهُ كَانَ يَكْرَهُ لِلْمُحْرَمِ أَنْ يَشَمَّ شَيْئًا مِنْ نَبْتِ الْأَرْضِ مِنَ الشَّيْحِ وَالْقَيْصُومِ وَغَيْرِهَا . وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا أَوْجَبَ فِي ذَلِكَ شَيْئًا ؛ لِأَنَّهُ لَا يُقَصَّدُ لِلطَّيِّبِ ، وَلَا يُتَّخَذُ مِنْهُ الطَّيِّبُ ، أَشْبَهَ سَائِرَ نَبْتِ الْأَرْضِ . وَقَدْ رَوَى أَنَّ أَزْوَاجَ النَّبِيِّ ﷺ ، كُنَّ يُحْرِمْنَ فِي الْمُعْصَفَرَاتِ ^(٢) .

١١٩٦ - مسألة : (وفي شَمِّ الرَّيْحَانِ وَالتَّرْجِسِ وَالْوَرْدِ وَالْبَنْفَسَجِ

كُلُّ نَبَاتِ الصَّحْرَاءِ ، وَمَا يُنْبِتُهُ الْآدَمِيُّ لَا لِقَصْدِ الطَّيِّبِ ، كَالْحِنَاءِ وَالْعُصْفُرِ . وَكَذَا الإنصاف الْقَرْنَفُ وَالذَّارِصِينِيُّ ^(٣) وَنَحْوُهَا .

قوله : وفي شَمِّ الرَّيْحَانِ وَالتَّرْجِسِ وَالْوَرْدِ وَالْبَنْفَسَجِ وَالْبَرَمِ وَنَحْوَهَا ،

(١) شجر على أطرافه زهر مستدير ذهبي اللون طيب الرائحة .

(٢) أخرجه البخاري عن عائشة تعليقاً ، في : باب ما يلبس المحرم ، من كتاب الحج . صحيح البخاري ١٦٩ / ٢ . ووصله البيهقي ، في : باب العصفور ليس بطيب ، من كتاب الحج . السنن الكبرى ٥ / ٥٩ . وأخرجه الإمام مالك ، عن أسماء بنت أبي بكر ، في : باب لبس الثياب المصبغة ، من كتاب الحج . الموطأ ٣٢٦ / ١ . والبيهقي في الموضع السابق .

(٣) الدارصيني : شجر هندي يكون بتخوم الصين كالرمان ، وأوراقه كأوراق الجوز ، إلا أنها أدق ، ولا زهر له ولا بزر ، وهو معرب عن (دارشين) الفارسي . تذكرة داود ١ / ١٣٧ .

المفنع وَالْإِدْهَانِ بِدُهْنٍ غَيْرِ مُطَيَّبٍ فِي رَأْسِهِ ، رَوَايَتَانِ .

الشرح الكبير

وَالْبَرَمِ^(١) ونحوها ، وَالْإِدْهَانِ بِدُهْنٍ غَيْرِ مُطَيَّبٍ فِي رَأْسِهِ ، رَوَايَتَانِ (المذكورُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ يَنْقَسِمُ قِسْمَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا ، مَا يُنْبِتُهُ الْآدَمِيُّونَ لِلطَّيِّبِ ، وَلَا يُتَّخَذُ مِنْهُ طِيبٌ ، كَالرَّيْحَانِ الْفَارِسِيِّ وَالْمَرْدَشَوْشِ^(٢) وَالنَّرْجِسِ وَالْبَرَمِ ، فِيهِ رَوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، يُبَاحُ بِغَيْرِ فِدْيَةٍ . وَهُوَ قَوْلُ عَثْمَانَ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ، وَالْحَسَنِ ، وَمُجَاهِدٍ ، وَإِسْحَاقَ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا يَبَسَ ذَهَبَتْ رَائِحَتُهُ ، أَشْبَهَ نَبْتَ الْبَرِّيَّةِ ، وَلِأَنَّهُ لَا يُتَّخَذُ مِنْهُ طِيبٌ ، أَشْبَهَ الْعُصْفُرَ . وَالثَّانِيَةُ ، يَحْرُمُ شَمُّهُ ، فَإِنْ فَعَلَ ، فَعَلِيهِ الْفِدْيَةُ . وَهُوَ قَوْلُ جَابِرٍ ، وَابْنِ عُمَرَ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَأَبِي ثَوْرٍ ؛ لِأَنَّهُ يُتَّخَذُ لِلطَّيِّبِ ، أَشْبَهَ الْوَرْدَ . وَكَرِهَهُ مَالِكٌ وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ ، وَلَمْ يُوجِبُوا فِيهِ شَيْئًا . وَكَلَامُ

الإنصاف

وَالْإِدْهَانِ بِدُهْنٍ غَيْرِ مُطَيَّبٍ فِي رَأْسِهِ ، رَوَايَتَانِ . شَمِلَ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ شَيْئَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا ، الْإِدْهَانُ بِدُهْنٍ غَيْرِ مُطَيَّبٍ . وَالثَّانِي ، شَمُّ مَا عَدَا ذَلِكَ ، مِمَّا ذَكَرَهُ وَنَحْوَهُ ، وَهُوَ يَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا ، مَا يُنْبِتُهُ الْآدَمِيُّ لِلطَّيِّبِ ، [٢٧٩/١] وَلَا يُتَّخَذُ مِنْهُ طِيبٌ ، كَالرَّيْحَانِ الْفَارِسِيِّ ، وَالثَّمَامِ^(٣) ، وَالْبَرَمِ ، وَالنَّرْجِسِ ، وَالْمَرَزْجُوشِ ، وَنَحْوِهَا ، فَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّهُ يُبَاحُ شَمُّهُ ، وَلَا فِدْيَةُ فِيهِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : اخْتَارَهُ الْأَصْحَابُ . وَقَدَّمَ ابْنُ رَزِينٍ ، وَ« إِدْرَاكِ الْعَايَةِ » . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْإِفَادَاتِ » ، وَ« الْمُنَوَّرِ » ، وَ« الْمُنتَخَبِ » ، وَغَيْرِهِمْ .

(١) الْبَرَمُ : زَهْرُ أَصْفَرِ طِيبٍ الرَّائِحَةُ لِشَجَرَةٍ تَسْمَى شَجَرَةَ إِبْرَاهِيمَ . تَكْمَلَةُ الْمَعَاجِمِ الْعَرَبِيَّةِ لِدَوْدِيِّ . النُّسخة الْعَرَبِيَّةُ ٣١١/١ .

(٢) فِي م : « الْمَرْشُوشُ » . وَيُقَالُ أَيْضًا : مَرْزَنْجُوشٌ ، وَمَرْزُجُوشٌ ، وَمَرْدَقُوشٌ ، فَارِسِيٌّ مَعْرَبٌ ، وَاسْمُهُ السَّمْسَقُ بِالْعَرَبِيَّةِ ، نَبَاتٌ طِيبٌ الرَّائِحَةُ . جَامِعُ مَفْرَدَاتِ الْأَدْوِيَةِ ١٤٤/٤ .

(٣) الثَّمَامُ : نَبْتُ طِيبٍ مُلَوَّنٍ ، سَمِيَ كَذَلِكَ لِسَطْوَعِ رَائِحَتِهِ ؛ لِأَنَّهُ يَدُلُّ بِهَا عَلَى نَفْسِهِ .

أحمد مُحْتَمِلٌ لهذا ، فإنه قال في الرِّيحَانِ : ليس من آلةِ الْمُحْرَمِ . ولم يَذْكُرْ فيه فِدْيَةٌ . الثَّانِي ، مَا يَنْبُتُ لِلطَّيْبِ ، وَيَتَّخَذُ مِنْهُ طِيبٌ ، كَالْوَرْدِ وَالْبَنْفَسَجِ وَالْيَاسَمِينِ وَالْخَيْرِيِّ ، فهذا إذا اسْتَعْمَلَهُ وَشَمَّهُ ، ففيه الفِدْيَةُ ؛ لِأَنَّ الفِدْيَةَ

وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ ، يَحْرُمُ شَمُّهُ ، وفيه الفِدْيَةُ وَصَحَّحَهُ فِي « النَّظْمِ » . وَصَحَّحَ فِي « التَّصْحِيحِ » ، أَنَّهُ لَا شَيْءَ فِي شَمِّ الرِّيحَانِ ، وَأَوْجَبَ الفِدْيَةَ فِي شَمِّ التَّرْجِسِ ، وَالبَرَمِ ، وَهُوَ غَرِيبٌ ، أَغْنَى التَّفْرِقَةُ بَيْنَ الرِّيحَانِ وَغَيْرِهِ ، وَأَطْلَقَهُمَا فِي « الْهِدَايَةِ » ، وَ« عُقُودِ ابْنِ الْبَنَّا » ، وَ« الْمَذْهَبِ » ، وَ« مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، وَ« الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ« الْخُلَاصَةِ » ، وَ« الْهَادِي » ، وَ« التَّلْخِصِ » ، وَ« الشَّرْحِ » ، وَ« الْفُرُوعِ » ، وَ« الْمُحَرَّرِ » ، وَ« الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ« الْحَاوِيَتَيْنِ » ، وَ« الْفَاتِحِ » ، وَ« الْمَذْهَبِ الْأَحْمَدِيِّ » ، وَ« الزَّرَكَشِيِّ » . وَذَكَرَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ ، أَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنَّ الْمَذْهَبَ رِوَايَةً وَاحِدَةً ، لَا فِدْيَةَ فِيهِ ، وَأَنَّ قَوْلَ أَحْمَدَ : لَيْسَ مِنْ آلَةِ الْمُحْرَمِ . لِلْكِرَاهِيَةِ . وَذَكَرَ الْقَاضِي أَيْضًا رِوَايَةً أُخْرَى ؛ أَنَّهُ يَحْرُمُ شَمُّ مَا نَبَتَ بِنَفْسِهِ فَقَطْ . الْقِسْمُ الثَّانِي ، مَا يَنْبُتُ لِلطَّيْبِ ، وَيَتَّخَذُ مِنْهُ طِيبٌ ، كَالْوَرْدِ وَالْبَنْفَسَجِ ، وَالْخَيْرِيِّ ؛ وَهُوَ الْمُنْتَوِرُ ، وَاللَّيْتُوفَرُ ، وَالْيَاسَمِينُ ؛ وَهُوَ الَّذِي يَتَّخَذُ مِنْهُ الزَّبْنُقُ . فَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّهُ يَحْرُمُ شَمُّهُ ، وَعَلَيْهِ الفِدْيَةُ إِنْ شَمَّهُ . اخْتَارَهُ الْقَاضِي . وَالْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَهُوَ أَظْهَرُ ، كَمَا فِي الْوَرْدِ . وَصَحَّحَهُ فِي « النَّظْمِ » ، وَ« التَّصْحِيحِ » ، وَ« الْكَافِي » . وَقَدَّمَهُ ابْنُ رَزِينٍ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » ، وَابْنُ الْبَنَّا فِي « عُقُودِهِ » . وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ ، أَنَّهُ يُبَاحُ شَمُّهُ ، وَلَا فِدْيَةَ فِيهِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْإِفَادَاتِ » ، وَ« الْمُنَوَّرِ » ، وَ« الْمُتَخَبِّ » ، وَأَطْلَقَهُمَا فِي « الْهِدَايَةِ » ، وَ« الْمَذْهَبِ » ، وَ« مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، وَ« الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ« الْخُلَاصَةِ » ، وَ« الْهَادِي » ،

تَجِبُ فِيمَا يُتَّخَذُ مِنْهُ ، كَمَا الْوَرْدُ ، فَكَذَلِكَ أَضْلُهُ . وَعَنْ أَحْمَدَ رِوَايَةً أُخْرَى فِي الْوَرْدِ ، لَا شَيْءَ فِي شَمِّهِ ؛ لِأَنَّهُ زَهْرٌ ، أَشْبَهَ سَائِرَ الشَّجَرِ . وَقَدْ ذَكَرَ شَيْخُنَا فِيهِ هَهُنَا رِوَايَتَيْنِ . وَكَذَلِكَ ذَكَرَ أَبُو الْخَطَّابِ . وَالْأُولَى تَحْرِيمُهُ

و « التَّلْخِيسِ » ، و « الْمُحَرَّرِ » ، و « الرَّعَائِيَّتَيْنِ » ، و « الْحَاوِيَيْنِ » ، و « الْفَائِقِ » ، و « الْمَذْهَبِ الْأَحْمَدِ » ، و « الزَّرْكَشِيِّ » .

تَنْبِيْهَانِ ؛ الْأَوَّلُ ، مُرَادُهُ بِالرَّيْحَانِ ، الرَّيْحَانُ الْفَارِسِيُّ . صَرَّحَ بِهِ الْأَصْحَابُ . وَقَالَ فِي « إِدْرَاكِ الْعَايَةِ » : وَلَهُ شَمُّ رَيْحَانٍ . وَعَنْهُ ، بَرِيٌّ . الثَّانِي ، تَابَعَ الْمُصَنِّفُ أَبَا الْخَطَّابِ فِي حِكَايَةِ الرَّوَايَتَيْنِ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ ، وَتَابَعَ أَبَا الْخَطَّابِ أَيْضًا صَاحِبَ « الْمَذْهَبِ » ، و « الْمُسْتَوْعِبِ » ، و « الْخُلَاصَةِ » ، و « التَّلْخِيسِ » ، و « الْمَذْهَبِ الْأَحْمَدِ » ، و « الْمُحَرَّرِ » ، و « الرَّعَائِيَّتَيْنِ » ، و « الْحَاوِيَيْنِ » ، و « الْفَائِقِ » ، وَغَيْرُهُمْ . وَحَكَى الْمُصَنِّفُ فِي « الْكَافِي » ، فِي الرَّيْحَانِ الْفَارِسِيِّ ، الرَّوَايَتَيْنِ ، ثُمَّ قَالَ : وَفِي سَائِرِ النَّبَاتِ الطَّيِّبِ الرَّائِحَةِ ، الَّذِي لَا يُتَّخَذُ مِنْهُ طِيبٌ ، وَجْهَانِ ، قِيَاسًا عَلَى الرَّيْحَانِ . وَقَدَّمَ ابْنُ رَزِينٍ ، أَنَّ جَمِيعَ الْقِسْمَيْنِ فِيهِ وَجْهَانِ ؛ الرَّيْحَانُ وَغَيْرُهُ ، ثُمَّ قَالَ : وَقِيلَ : فِي الْجَمِيعِ رِوَايَتَانِ . انْتَهَى . فَتَلَخَّصَ لِلْأَصْحَابِ فِي حِكَايَةِ الْخِلَافِ ، ثَلَاثَ طُرُقٍ .

« فَائِدَةٌ : الرَّيْحَانُ وَغَيْرُهُ نَحْوُهُ كَأَضْلِهِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . وَفِي « الْفُصُولِ » احْتِمَالٌ بِالْمَنْعِ ، كَمَا وَرَدَ . وَقَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَيَتَوَجَّهُ عَكْسُهُ^(١) . انْتَهَى^(٢) . وَأَمَّا الْأَدْهَانُ بِدُهْنٍ لَا طِيبَ فِيهِ ،

(١ - ١) زيادة من : ش .

(٢) في ١ : عليه . والمثبت من الفروع ٣ / ٣٧٩ .

ووجوب الفدية فيه ؛ لأنه يثبت للطيب ، ويتخذ منه ، أشبه الزعفران والعنبر . قال القاضي : يقال [٤١/٣ و] إن العنبر ثمر شجرة ، وكذلك الكافور .

فصل : فأما الادّهان بدّهن لا طيب فيه ، كالزيت ، والشيرج ، والسمن ، والشحم ، ودّهن البان^(١) الساذج ، فنقل الأثرم ، قال : سمعت أبا عبد الله يسأل عن المحرم يدّهن بالزيت والشيرج ؟ فقال :

كالزيت والشيرج ، ودّهن البان الساذج ونحوها ، فالصحيح من المذهب والروايتين ، جواز ذلك ، ولا فدية فيه . نص عليه . وصححه ابن البنّا في « التصحيح » ، و « الرعاية الكبرى » . وحزم به في « المبهج » ، و « الإفادات » ، و « الوجيز » ، و « المنور » ، و « نظم المفردات » ، وغيرهم . قال ناظم المفردات :

أو يدّهن في رأسه بالشيرج أو زيت المنصوص لا من خرّج وقدمه في « الفروع » ، و « المحرّر » . وصححه ابن البنّا في « عقود » . والرواية الثانية ، عدم الجواز ، فإن فعل ، فعليه الفدية . قال في « الفروع » : ذكر القاضي ، أنه اختار الخرقي . قلت : قال الخرقي في « مختصره » : ولا يدّهن بما فيه طيب ، ولا ما لا طيب فيه . فعطفه على ما فيه الفدية ، والظاهر التساوي . ويأتي في التنبيه الثالث . قال القاضي : هذه الرواية أنص الروايتين . وأطلقهما في « الهداية » ، و « المذهب » ، و « مسبوك الذهب » ، و « المستوعب » ، و « الخلاصة » ، و « الهادي » ، و « التلخيص » ، و « الترغيب » ،

(١) البان : شجر سبط القوام لين ، ورقه كورق الصفصاف .

الشرح الكبير نعم، يَدَّهْنُ به إذا احتاج إليه، وَيَتَدَاوَى الْمُحْرِمُ بما يَأْكُلُ. قال ابنُ المُنْذِرِ : أَجْمَعَ عَوَامُ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ لِلْمُحْرِمِ أَنْ يَدَّهْنَ بَدَنَهُ بِالشَّحْمِ وَالزَّيْتِ وَالسَّمْنِ . وَنُقِلَ جَوَازُ ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَأَبِي ذَرٍّ ، وَالْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدَ ، وَعَطَاءٍ ، وَالضُّحَّاكِ . نَقَلَهُ الْأَثَرُ . وَنَقَلَ أَبُو دَاوُدَ عَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ قَالَ : الزَّيْتُ الَّذِي يُؤْكَلُ لَا يَدَّهْنُ الْمُحْرِمُ بِهِ رَأْسَهُ . فظَاهِرُ هَذَا أَنَّهُ لَا يَدَّهْنُ رَأْسَهُ شَيْءٌ مِنَ الْأَدْهَانِ . وَهُوَ قَوْلُ عَطَاءٍ ، وَمَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَأَبِي ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ ؛ لِأَنَّهُ يُزِيلُ الشَّعْثَ ، وَيُسْكِنُ الشَّعْرَ .

فصل : فَأَمَّا دَهْنُ سَائِرِ الْبَدَنِ ، فَلَا نَعْلَمُ عَنْ أَحَدٍ فِيهِ مَنَعًا ، وَقَدْ أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى إِبَاحَتِهِ فِي الْيَدَيْنِ ، وَإِنَّمَا الْكَرَاهَةُ فِي الرَّأْسِ خَاصَّةٌ ؛ فَإِنَّهُ مَحَلُّ الشَّعْرِ . وَقَالَ الْقَاضِي : فِي إِبَاحَتِهِ فِي جَمِيعِ الْبَدَنِ رِوَايَتَانِ . فَإِنْ

الإِنصاف و « الرِّعَايَةُ الصُّغْرَى » ، و « النَّظْمُ » ، و « الْحَاوِثَيْنِ » ، و « الْفَائِقِ » ، وَابْنُ مُنَجَّى فِي « شَرْحِهِ » ، و « الشَّرْحِ » . وَلَكِنْ إِنَّمَا حَكَى الْخِلَافَ فِي التَّحْرِيمِ وَعَدَمِهِ ، لَا فِي وُجُوبِ الْفِدْيَةِ .

تنبيهات ؛ الأولُ ، شَمِلَ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ : وَالْأَدْهَانُ بِدُهْنٍ غَيْرِ مُطَيَّبٍ . الزَّيْتُ ، وَالشَّيْرَجَ ، وَالسَّمْنَ ، وَالشَّحْمَ ، وَالْبَانَ السَّادَجَ . وَذَكَرَهُ جَمَاعَةٌ كَثِيرَةٌ . وَاقْتَصَرَ الْقَاضِي ، وَابْنُ عَقِيلٍ عَلَى الزَّيْتِ وَالشَّيْرَجِ . وَذَكَرَهُ جَمَاعَةٌ ، أَنَّ السَّمْنَ كَالزَّيْتِ . الثَّانِي ، ظَاهِرُ قَوْلِهِ : فِي رَأْسِهِ . [١ / ٢٧٩ ط] أَنَّ الْخِلَافَ مَخْصُوصٌ بِالرَّأْسِ فَقَطْ . وَفِي غَيْرِهِ ، يَجُوزُ . وَهُوَ اخْتِيَارُ الْمُصَنِّفِ فِي « الْمُعْنَى » ، وَ « الشَّارِحِ » ، وَتَبَعَهُمَا ابْنُ مُنَجَّى ، وَنَاطِمُ الْمُفْرَدَاتِ ، كَمَا تَقَدَّمَ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : فَكَانَ يَتَّبِعِي أَنْ يَقُولَ : وَالْوَجْهَ . وَلِهَذَا قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا : فِي دَهْنِ

فَعَلَهُ فَلَا فِدْيَةَ فِيهِ ، فِي ظَاهِرِ كَلَامِ أَحْمَدَ ، سَوَاءُ دَهْنُ رَأْسِهِ وَغَيْرِهِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُطَيَّبًا . وَقَدْ رَوَى عَنْ ابْنِ عُمرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ صَدِرَ وَهُوَ مُحَرَّمٌ ، فَقَالُوا : أَلَا نَدَهْنُكَ بِالسَّمَنِ ؟ قَالَ : لَا . قَالُوا : أَلَيْسَ تَأْكُلُهُ ؟ قَالَ : لَيْسَ أَكُلُهُ كَالَدَّهَانِ بِهِ . وَعَنْ مُجَاهِدٍ ، أَنَّهُ إِنْ تَدَاوَى بِهِ فَعَلِيهِ الْكَفَّارَةُ . وَقَالَ مَنْ مَنَعَ مِنْ دَهْنِ الرَّأْسِ : فِيهِ الْفِدْيَةُ ؛ لِأَنَّهُ مُزِيلٌ لِلشَّعَثِ ، أَشْبَهَ مَا لَوْ كَانَ مُطَيَّبًا . وَلَنَا ، أَنَّ وُجُوبَ الْفِدْيَةِ يَحْتَاجُ إِلَى دَلِيلٍ ، وَلَا دَلِيلَ فِيهِ مِنْ نَصٍّ وَلَا إِجْمَاعٍ ، وَلَا يَصِحُّ قِيَاسُهُ عَلَى الطَّيِّبِ ، فَإِنَّ الطَّيِّبَ يُوجِبُ الْفِدْيَةَ وَإِنْ لَمْ يُزَلْ شَعَثًا ، وَيَسْتَوِي فِيهِ الرَّأْسُ وَغَيْرُهُ ، وَالِدَّهْنُ بِخِلَافِهِ ، وَلِأَنَّهُ مَانِعٌ لَا تَجِبُ الْفِدْيَةُ بِاسْتِعْمَالِهِ فِي الْبَدَنِ ، فَلَمْ تَجِبْ بِاسْتِعْمَالِهِ فِي الرَّأْسِ ، كَلِمَاءُ .

شَعْرَهُ . فَلَمْ يَخُصَّ الرَّأْسَ . وَقَالَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ : الرَّوَايَتَانِ فِي رَأْسِهِ وَبَدَنِهِ . قُلْتُ : وَعَلَى هَذَا الْأَكْثَرُ ، كَالْمُصَنَّفِ فِي « الْكَافِي » ، وَصَاحِبِ « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » ، وَ « الْفَائِقِ » ، وَ « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « التَّلْخِيسِ » ، وَ « الْهِدَايَةِ » ، وَ « الْمُذْهَبِ » ، وَ « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « الْخُلَاصَةِ » ، وَغَيْرِهِمْ . قَالَ الزَّرْكَشِيُّ : هَذِهِ طَرِيقَةُ الْأَكْثَرِينَ . قُلْتُ : وَرَدَ النَّصُّ عَنْ أَحْمَدَ بِالْمَنْعِ فِي الرَّأْسِ ، فَكَذَلِكَ اقْتَصَرَ عَلَيْهِ الْمُصَنَّفُ . وَمَنْ أَجْرَى الْخِلَافِ فِي جَمِيعِ الْبَدَنِ ، نَظَرٌ إِلَى تَعْلِيلِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بِالشَّعَثِ ، وَهُوَ مُوجُودٌ فِي الْبَدَنِ ، وَفِي الرَّأْسِ أَكْثَرُ . الثَّلَاثُ ، حَيْثُ قُلْنَا بِالتَّحْرِيمِ ، فَإِنَّ الْفِدْيَةَ تَجِبُ ، عَلَى ظَاهِرِ كَلَامِ الْأَصْحَابِ . قَالَ الزَّرْكَشِيُّ . قَالَ : وَكَذَلِكَ قَالَ الْقَاضِي فِي « تَعْلِيلِهِ » : إِنَّ ظَاهِرَ كَلَامِ أَحْمَدَ ؛ لِأَنَّهُ مَنَعَ مِنْهُ ، وَاخْتِيَارُ الْخِرَقِيِّ . انْتَهَى . قُلْتُ :

وَإِنْ جَلَسَ عِنْدَ الْعَطَّارِ ، أَوْ فِي مَوْضِعٍ لِيَشَمَّ الطَّيْبَ ، فَشَمَّهُ ،
فَعَلَيْهِ الْفِدْيَةُ ، وَإِلَّا فَلَا .

١١٩٧ - مسألة : (وَإِنْ جَلَسَ عِنْدَ الْعَطَّارِ ، أَوْ فِي مَوْضِعٍ لِيَشَمَّ
الطَّيْبَ ، فَشَمَّهُ ، فَعَلَيْهِ الْفِدْيَةُ ، وَإِلَّا فَلَا) متى قَصَدَ شَمَّ الطَّيْبَ مِنْ غَيْرِهِ
بِفِعْلٍ مِنْهُ ، نَحْوُ أَنْ يَجْلِسَ عِنْدَ الْعَطَّارِينَ لَذَلِكَ ، أَوْ يَدْخُلَ الْكَعْبَةَ حَالَ
تَجْمِيرِهَا لِيَشَمَّ طَيِّبَهَا ، أَوْ يَحْمِلَ مَعَهُ عُقْدَةً فِيهَا مِسْكٌ لِيَجِدَّ رِيحَهَا . قَالَ
أَحْمَدُ : سُبْحَانَ اللَّهِ ! كَيْفَ يَجُوزُ هَذَا ؟ وَأَبَاحَ الشَّافِعِيُّ ذَلِكَ ، إِلَّا الْعُقْدَةَ
تَكُونُ مَعَهُ يَشَمُّهَا ، فَإِنْ أَصْحَابُهُ اخْتَلَفُوا فِيهَا . قَالَ : لِأَنَّهُ شَمَّ الطَّيْبَ مِنْ
غَيْرِهِ ، أَشْبَهَ مَا لَوْ لَمْ يَقْصِدْهُ . وَلَنَا ، أَنَّهُ قَصَدَ شَمَّ الطَّيْبِ مُبْتَدِئًا بِهِ وَهُوَ
مُحْرَمٌ ، فَحَرُمَ ، كَمَا لَوْ بَاشَرَهُ ، يُحَقِّقُ ذَلِكَ أَنَّ الْقَصْدَ شَمَّ الطَّيْبِ ، لَا
مُبَاشَرَتَهُ ، بِدَلِيلٍ أَنَّهُ لَوْ مَسَّ الْيَاسَ الَّذِي لَا يَغْلِقُ بِيَدِهِ ، لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ شَيْءٌ ،
وَلَوْ رَفَعَهُ بِخَرْقَةٍ وَشَمَّهُ ، وَجَبَتْ عَلَيْهِ الْفِدْيَةُ ، [٤١/٣ ظ] وَإِنْ لَمْ يُبَاشِرْهُ .

جَزَمَ بِهِ فِي « الْفُرُوعِ » . وَلَمْ يُوجِبِ الْمُصَنِّفُ الْفِدْيَةَ عَلَى كِلَا الرِّوَايَتَيْنِ . وَقَالَ :
هُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الشَّرْحِ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » . وَقَدْ
ذَكَرَ ذَلِكَ الْقَاضِي أَيْضًا فِي « تَعْلِيلِهِ » ، لَكِنَّهُ جَعَلَ الْمَنْعَ مِنْ أَحْمَدَ بِمَعْنَى الْكَرَاهَةِ
مِنْ غَيْرِ فِدْيَةٍ .

قوله : وَإِنْ جَلَسَ عِنْدَ الْعَطَّارِ ، أَوْ فِي مَوْضِعٍ لِيَشَمَّ الطَّيْبَ ، فَشَمَّهُ - مَثَلُ مَنْ
قَصَدَ الْكَعْبَةَ حَالَ تَجْمِيرِهَا - فَعَلَيْهِ الْفِدْيَةُ ، وَإِلَّا فَلَا . متى قَصَدَ شَمَّ الطَّيْبِ ، حَرُمَ
عَلَيْهِ ، وَعَلَيْهِ الْفِدْيَةُ إِذَا شَمَّ . وَهَذَا الْمَذْهَبُ . نَصٌّ عَلَيْهِ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَحَكَى
الْقَاضِي فِي « التَّعْلِيلِ » ، وَأَبُو الْخَطَّابِ فِي « الْإِنْصَارِ » ، عَنْ ابْنِ حَامِدٍ ، يُبَاحُ ذَلِكَ .

فَصْلٌ : السَّادِسُ ، قَتْلُ صَيْدِ الْبَرِّ وَاضْطِیَادُهُ ؛ وَهُوَ مَا كَانَ الْمَقْتَعِ وَخَشِيًّا مَا كُوْلًا ، أَوْ مُتَوَلِّدًا مِنْهُ وَمِنْ غَيْرِهِ .

الشرح الكبير

فَأَمَّا إِنْ لَمْ يَقْصِدْ شَمَّهُ ، كَالْجَالِسِ عِنْدَ الْعَطَارِ لِحَاجَتِهِ ، وَدَاخِلِ السُّوقِ ، أَوْ دَاخِلِ الْكَعْبَةِ لِلتَّبَرُّكِ بِهَا^(١) ، وَمَنْ يَشْتَرِي طَبِيبًا لِنَفْسِهِ ، أَوْ لِلتَّجَارَةِ وَلَا يَمْسُهُ ، فَغَيْرُ مَمْنُوعٍ مِنْهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ التَّحَرُّزُ مِنْهُ ، فَعُفِيَ عَنْهُ . فَإِنْ حَمَلَ الطَّبِيبَ ، فَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : إِنْ كَانَ رِيحُهُ ظَاهِرًا لَمْ يَجُزْ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ظَاهِرًا جَازَ .

فَصْلٌ : قَالَ الشَّيْخُ ، رَحِمَهُ اللَّهُ : (السَّادِسُ ، قَتْلُ صَيْدِ الْبَرِّ وَاضْطِیَادُهُ ؛ وَهُوَ مَا كَانَ وَخَشِيًّا مَا كُوْلًا ، أَوْ مُتَوَلِّدًا مِنْهُ وَمِنْ غَيْرِهِ) لَا

الإِنصَافُ

فَالْتَدَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، بِجُوزٍ لِمُشْتَرِي الطَّبِيبِ حَمْلُهُ وَتَقْلِيْبُهُ ، إِذَا لَمْ يَمْسَهُ وَلَوْ ظَهَرَ رِيحُهُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقْصِدِ الطَّبِيبَ ، وَلَا يُمَكِّنُ التَّحَرُّزُ مِنْهُ . ذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيلٍ ، وَالْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ ، وَابْنُ رَزِينٍ ، وَغَيْرُهُمْ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . وَقَالَ : وَيَتَوَجَّهُ ، وَلَوْ عَلِقَ بِيَدِهِ ؛ لَعَدِمَ الْقَصْدُ ، وَلِحَاجَةِ التَّجَارَةِ . وَعَنْ ابْنِ عَقِيلٍ ، إِنْ حَمَلَهُ مَعَ ظُهُورِ رِيحِهِ ، لَمْ يَجُزْ ، وَإِلَّا جَازَ . وَنَقَلَ ابْنُ الْقَاسِمِ ، لَا يَصْلُحُ لِلْعَطَارِ يَحْمِلُهُ لِلتَّجَارَةِ ، إِلَّا مَا لَا رِيحَ لَهُ . الثَّانِيَةُ ، لَوْ لَبَسَ ، أَوْ تَطَيَّبَ ، أَوْ غَطَّى رَأْسَهُ جَاهِلًا ، فَقَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : يَتَوَجَّهُ أَنْ يَكُونَ كَالْأَكْلِ فِي الصَّوْمِ جَاهِلًا . وَقَدْ قَالَ الْقَاضِي لَخْصِيْمِهِ : يَجِبُ أَنْ يَقُولَ ذَلِكَ .

قوله : السَّادِسُ ، قَتْلُ الصَّيْدِ وَاضْطِیَادُهُ ؛ وَهُوَ مَا كَانَ وَخَشِيًّا مَا كُوْلًا . وَهَذَا

(١) هَكَذَا قَالَ ، رَحِمَهُ اللَّهُ ، مَعَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ التَّبَرُّكُ بِالْخُلُقِ ، وَلَا الْكَعْبَةِ وَلَا غَيْرَهَا ، وَمَا صَحَّ مِنْ تَبَرُّكِ الصَّبَاحَةِ ، رِضْوَانِ اللَّهِ عَلَيْهِمْ ، بِمَا انْفَصَلَ مِنْ جِسْمِ الرَّسُولِ ﷺ ، كَعَرَقِهِ وَشَعْرِهِ وَرِيْقِهِ ، فَهَذَا مِنْ خِصَائِصِهِ ﷺ فِي حَيَاتِهِ .

خِلَافَ بَيْنِ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي تَحْرِيمِ قَتْلِ صَيْدِ الْبَرِّ وَاضْطْيَادِهِ عَلَى الْمُحْرَمِ .
وَالْأَصْلُ فِيهِ قَوْلُ اللَّهِ سُبحَانَهُ : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ ﴾ ^(١) . وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ حُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرْمًا ﴾ ^(٢) .
وَالصَّيْدُ الْمُحْرَمُ عَلَى الْمُحْرَمِ مَا جَمَعَ ثَلَاثَةَ أَشْيَاءَ ؛ أَحَدُهَا ، أَنْ يَكُونَ
وَخْشِيًّا ، وَمَا لَيْسَ بِوَخْشِيٍّ لَا يَحْرُمُ عَلَى الْمُحْرَمِ أَكْلُهُ ، وَلَا ذَبْحُهُ ؛
كَبَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ وَالْخَيْلِ وَالْدَّجَاجِ ، وَنَحْوِهَا . لَا نَعْلَمُ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ
فِيهِ خِلَافًا . وَالْإِعْتِبَارُ فِي ذَلِكَ بِالْأَصْلِ ، لَا بِالْحَالِ ، فَلَوْ اسْتَأْنَسَ
الْوَحْشِيُّ ، وَجَبَ فِيهِ الْجَزَاءُ ، كَالْحِمَامِ يَجِبُ الْجَزَاءُ فِي أَهْلِيَّةِ وَوَخْشِيَّةِ
إِعْتِبَارًا بِالْأَصْلِ . وَلَوْ تَوَحَّشَ الْأَهْلِيُّ ، لَمْ يَجِبْ فِيهِ شَيْءٌ . قَالَ أَحْمَدُ فِي
بَقَرَةٍ صَارَتْ وَخْشِيَّةً : لَا شَيْءَ فِيهَا ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِيهَا الْإِنْسِيَّةُ . فَإِنْ تَوَلَّدَ
بَيْنَ الْوَخْشِيِّ وَالْأَهْلِيِّ وَلَدٌ ، فَفِيهِ الْجَزَاءُ ؛ تَغْلِييًا لِلتَّحْرِيمِ . وَاخْتَلَفَتْ
الرَّوَايَةُ فِي الدَّجَاجِ السَّنْدِيِّ ، هَلْ فِيهِ جَزَاءٌ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ . وَرَوَى مُهَنَّا ،
عَنْ أَحْمَدَ ، فِي الْبَطِّ : يَذْبَحُهُ الْمُحْرَمُ إِذَا لَمْ يَكُنْ صَيْدًا . وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يَحْرُمُ
عَلَيْهِ ذَبْحُهُ ، وَفِيهِ الْجَزَاءُ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِيهِ الْوَخْشِيُّ ، فَهُوَ كَالْحِمَامِ .
الثَّانِي ، أَنْ يَكُونَ مَا كُؤُلَا ، فَأَمَّا مَا لَيْسَ بِمَا كُؤُولٍ ، كَسِبَاعِ الْبَهَائِمِ

الإنصاف في قتله الجزاء إجماعاً مع تحريمه ، إِلَّا أَنْ فِي بَقَرِ الْوَخْشِ رِوَايَةٌ ؛ لَا جَزَاءَ فِيهَا ،
عَلَى مَا يَأْتِي . وَيَأْتِي إِذَا قَتَلَ الصَّيْدَ مُكْرَهًا أَوْ نَاسِيًا ، فِي بَابِ الْفِدْيَةِ .
قَوْلُهُ : أَوْ مُتَوَلِّدًا مِنْهُ وَمِنْ غَيْرِهِ . شَمِلَ قَسْمَيْنِ ؛ قَسْمَ مُتَوَلِّدَيْنِ وَوَخْشِيٍّ وَأَهْلِيٍّ ،

(١) سورة المائدة ٩٥

(٢) سورة المائدة ٩٦

الشرح الكبير

والمُسْتَحَبُّ مِنَ الْحَشَرَاتِ وَالطَّيْرِ وَسَائِرِ الْمُحَرَّمَاتِ ، فَلَا جَزَاءَ فِيهِ . قَالَ أَحْمَدُ ، رَحِمَهُ اللَّهُ : إِنَّمَا جُعِلَتِ الْكَفَّارَةُ فِي الصَّيْدِ الْمُحَلَّلِ أَكْلُهُ . وَهَذَا قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ ، إِلَّا أَنَّهُمْ أَوْجَبُوا الْجَزَاءَ فِي الْمُتَوَلَّدِ بَيْنَ الْمَأْكُولِ وَغَيْرِهِ ، كَالسَّمْعِ الْمُتَوَلَّدِ بَيْنَ الضَّبْعِ وَالذَّنْبِ ؛ تَغْلِيلاً لِلتَّحْرِيمِ قِتْلِهِ ، كَمَا غَلَّبُوا التَّحْرِيمَ فِي أَكْلِهِ . وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا : فِي أُمِّ حُبَيْنٍ جَدَى . وَهِيَ دَابَّةٌ مُتَنَفِّخَةُ الْبَطْنِ . وَهَذَا خِلَافُ الْقِيَاسِ ، فَإِنَّ أُمَّ حُبَيْنٍ مُسْتَحَبَّةٌ عِنْدَ الْعَرَبِ لَا تُؤْكَلُ . وَقَدْ حُكِيَ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْيَدِيِّ سُئِلَ : مَا تَأْكُلُونَ ؟ فَقَالَ : مَا دَبَّ وَدَرَجَ إِلَّا أُمُّ حُبَيْنٍ . فَقَالَ السَّائِلُ : لَيْسَ لَهَا حُبَيْنٌ الْعَاقِيَةُ . وَإِنَّمَا تَبِعُوا فِيهَا قَضِيَّةَ عُثْمَانَ ، فَإِنَّهُ قَضَى فِيهَا بِحُلَانٍ ^(١) ، وَهُوَ الْجَدَى . وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا شَيْءَ فِيهَا . وَاخْتَلَفَتِ الرَّوَايَةُ فِي الثَّغْلَبِ ، فَعَنَهُ ، فِيهِ الْجَزَاءُ . وَهُوَ الْمَشْهُورُ . وَبِهِ قَالَ طَاوُسٌ ، وَقَتَادَةُ ، وَمَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ . وَعَنْ أَحْمَدَ : لَا شَيْءَ فِيهِ . وَهُوَ قَوْلُ الزُّهْرِيِّ ، وَعَمْرُو بْنُ دِينَارٍ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ ؛ [٤٢/٣ ر] لِأَنَّهُ سَبْعٌ . وَقَدْ نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ ^(٢) . وَاخْتَلَفَتِ الرَّوَايَةُ فِي السَّنُورِ الْوَحْشِيِّ

وَقَسَمَ مُتَوَلَّدُ بَيْنَ وَخَشِيٍّ وَغَيْرِ مَأْكُولٍ . وَكِلَاهُمَا يَحْرُمُ قِتْلُهُ ، قَوْلًا وَاحِدًا ، وَعَلَيْهِ الْإِنصَافُ الْجَزَاءُ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ . وَقَالَ فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » : وَمَا أُكِلَ أَبَوَاهُ فُدِيَ ، وَحَرُمَ قِتْلُهُ ، وَكَذَا مَا أُكِلَ أَحَدُ أَبَوَيْهِ دُونَهُ . وَقِيلَ : لَا يُفْدَى ، كَمُحَرَّمِ الْأَبْوَيْنِ . انْتَهَى . وَفِي « الْفُرُوعِ » هُنَا سَهْوٌ فِي التَّقْلِيدِ

(١) فِي م : « بِحُلَانٍ » .

(٢) تَقْدِيمُ تَخْرِيجِهِ فِي ١٧٨/١ .

فَمَنْ أَتْلَفَهُ ، أَوْ تَلَفَ فِي يَدِهِ ، أَوْ أَتْلَفَ جُزْءًا مِنْهُ ، فَعَلَيْهِ جَزَاؤُهُ ،

وَالْأَهْلِيُّ ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا جَزَاءَ فِي الْأَهْلِيِّ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ وَحْشِيًّا وَلَا مَأْكُولًا . وَأَمَّا الْوَحْشِيُّ ، فَاخْتَارَ الْقَاضِي أَنَّهُ لَا شَيْءَ فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ سَبْعٌ . وَقَالَ الثَّوْرِيُّ ، وَإِسْحَاقُ : فِي الْوَحْشِيِّ حُكُومَةٌ . وَالْاِخْتِلَافُ فِيهِ مَبْنِيٌّ عَلَى الْاِخْتِلَافِ فِي إِبَاحَتِهِ . وَاخْتَلَفَتِ الرَّوَايَةُ فِي الْهَذْهَدِ وَالصُّرْدِ^(١) ؛ لِاِخْتِلَافِ الرَّوَايَتَيْنِ فِي إِبَاحَتِهِمَا . وَكُلُّ مَا اخْتَلَفَ فِي إِبَاحَتِهِ اخْتَلَفَ^(٢) فِي جَزَائِهِ . فَأَمَّا مَا يُحْرَمُ ، فَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا جَزَاءَ فِيهِ ؛ لَعَدَمِ النَّصِّ فِيهِ ، وَهُوَ مُخَالِفٌ لِلْقِيَاسِ . الثَّالِثُ ، أَنْ يَكُونَ مِنْ صَيْدِ الْبَرِّ . فَأَمَّا صَيْدُ الْبَحْرِ فَلَا يَحْرُمُ عَلَى الْمُحْرَمِ بِغَيْرِ خِلَافٍ ؛ لِقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ : ﴿ أَجِلٌ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعًا لَكُمْ وَلِلْغِيَّارَةِ وَحُرْمٌ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا ﴾ . قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : طَعَامُهُ مَا لَفَظَهُ^(٣) .

١١٩٨ - مسألة : (فَمَنْ أَتْلَفَهُ ، أَوْ تَلَفَ فِي يَدِهِ ، أَوْ أَتْلَفَ جُزْءًا

منه ، فعليه جزاؤه) مَنْ أَتْلَفَ صَيْدًا وَهُوَ مُحْرَمٌ ، فعليه جزاؤه ، بِإِجْمَاعِ أَهْلِ الْعِلْمِ . وَقَدْ دَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ : ﴿ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ

مِنْ « الرُّعَايَةِ » .

تَنْبِيهِ : يَأْتِي حُكْمُ غَيْرِ الْوَحْشِيِّ ، وَمَا هُوَ مُخْتَلَفٌ فِيهِ ، عِنْدَ قَوْلِهِ : وَلَا تَأْثِيرَ لِلْحَرَمِ وَلَا لِلْإِحْرَامِ فِي تَحْرِيمِ حَيَوَانِ الْإِنْسِي . انْتَهَى .

(١) الصُّرْدُ : وَزَانُ عُمَرُ : نَوْعٌ مِنَ الْغُرْيَانِ ، الْجَمْعُ صُرْدَانٌ .

(٢) فِي الْأَصْلِ : « يَخْتَلِفُ » .

(٣) أَخْرَجَهُ عَنْهُ ابْنُ جَرِيرٍ فِي تَفْسِيرِهِ ٦٥/٧ .

وَيُضْمَنُ مَا دَلَّ عَلَيْهِ ، أَوْ أَشَارَ إِلَيْهِ ، أَوْ أَعَانَ عَلَى ذَبْحِهِ ، المقنع

الشرح الكبير

مِثْلُ مَا قُتِلَ مِنَ النَّعَمِ ﴿١﴾ . قَالَ شَيْخُنَا ^(١) ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا خَالَفَ فِي قَتْلِ الصَّيْدِ مُتَعَمِّدًا ، أَنَّ فِيهِ الْجَزَاءَ ، إِلَّا الْحَسَنَ ، وَمُجَاهِدًا ، قَالَا : يَجِبُ فِي الْخَطَا وَالنَّسْيَانِ ، وَلَا يَجِبُ فِي الْعَمْدِ . وَهَذَا خِلَافُ النَّصِّ ، فَلَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ .

وَقُتِلَ الصَّيْدُ نَوْعَانِ ؛ مُبَاحٌ وَمُحَرَّمٌ ، فَالْمُحَرَّمُ أَنْ يَقْتُلَهُ ابْتِدَاءً مِنْ غَيْرِ سَبَبٍ يُبِيحُ قَتْلَهُ ، فَفِيهِ الْجَزَاءُ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا . وَالْمُبَاحُ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ ؛ أَحَدُهَا ، أَنْ يُضْطَرَّ إِلَيْهِ . وَالثَّانِي ، أَنْ يَصُولَ عَلَيْهِ الصَّيْدُ . وَالثَّالِثُ ، إِذَا أَرَادَ تَخْلِيصَهُ مِنْ سَبْعٍ أَوْ شَبَكَةٍ أَوْ نَحْوِهِ . وَسَنَذْكُرُ ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

فصل : وَيُضْمَنُ مَا تَلَفَ فِي يَدِهِ ، وَإِنْ صَادَهُ لَمْ يَمْلِكْهُ ؛ لِأَنَّ مَا حَرَّمَ لِحَقِّ غَيْرِهِ ، لَا يُمْلِكُ بِالْأَخْذِ مِنْ غَيْرِ إِذْنِهِ ، كَمَا لَمْ يَمْلِكْهُ ، وَعَلَيْهِ إِزْسَالُهُ فِي مَوْضِعٍ يَمْتَنِعُ فِيهِ ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ ، قَتْلَفَ ، ضَمِنَهُ ، كَمَا لَمْ يَأْخُذْهُ إِذَا أَخَذَهُ بِغَيْرِ حَقٍّ قَتْلَفَ فِي يَدِهِ ، وَإِنْ كَانَ مَمْلُوكًا لآدَمِيٍّ ، فَعَلَيْهِ رَدُّهُ إِلَيْهِ ؛ لِكَوْنِهِ غَصْبَهُ مِنْهُ .

فصل : وَإِنْ أَتْلَفَ جُزْءًا مِنَ الصَّيْدِ ، فَعَلَيْهِ ضَمَانُهُ ؛ لِأَنَّ جُمْلَتَهُ مَضْمُونَةٌ ، فَكَانَ بَعْضُهُ مَضْمُونًا ، كَالْآدَمِيِّ وَالْأَمْوَالِ .

١١٩٩ - مسألة : (وَيُضْمَنُ مَا دَلَّ عَلَيْهِ ، أَوْ أَشَارَ إِلَيْهِ ، أَوْ أَعَانَ

فائدة : قَوْلُهُ : وَيُضْمَنُ مَا دَلَّ عَلَيْهِ ، أَوْ أَشَارَ إِلَيْهِ . هَذَا الْمَذْهَبُ مُطْلَقًا . نَقَلَهُ ابْنُ مَنْصُورٍ ، وَابْنُ إِبْرَاهِيمَ ، وَأَبُو الْحَارِثِ فِي الدَّلَالِ . وَنَقَلَهُ عَبْدُ اللَّهِ فِي الْمَشِيرِ .

(١) فِي : الْمَغْنَى ٣٩٥/٥ .

أَوْ كَانَ لَهُ أَثَرٌ فِي ذَبْحِهِ ؛ مِثْلَ أَنْ يُعِيرَهُ سَكِينًا ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْقَاتِلُ مُحَرَّمًا ، فَيَكُونُ جَزَاؤُهُ بَيْنَهُمَا .

على ذَبْحِهِ ، أَوْ كَانَ لَهُ أَثَرٌ فِي ذَبْحِهِ ، مِثْلَ أَنْ يُعِيرَهُ سَكِينًا ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْقَاتِلُ مُحَرَّمًا ، فَيَكُونُ جَزَاؤُهُ بَيْنَهُمَا (يَحْرُمُ عَلَى الْمُحَرَّمِ الدَّلَالَةُ عَلَى الصَّيْدِ ، وَالْإِشَارَةُ إِلَيْهِ ، فَإِنْ فِي حَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ ^(١) ، لَمَّا صَادَ الْجِمَارَ الْوَحْشِيُّ ، وَأَصْحَابُهُ مُحَرَّمُونَ ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « هَلْ مِنْكُمْ أَحَدٌ أَمَرَهُ أَنْ يَحْمِلَ عَلَيْهَا ، [٤٢/٣ ط] أَوْ أَشَارَ إِلَيْهَا ؟ » . وَفِي لَفْظٍ : فَأَبْصَرُوا جِمَارًا وَحْشِيًّا ، وَأَنَا مَشْغُولٌ أَخْصِفُ ^(٢) نَعْلِي ، فَلَمْ يُؤْذِنُونِي ، وَأَحْبَبُوا لَوْ أَنِّي أَبْصَرْتُهُ . وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى تَعَلُّقِ ^(٣) التَّحْرِيمِ بِذَلِكَ ، لَوْ وَجَدَ مِنْهُمْ . وَلَأنَّهُ سَبَبٌ إِلَى إِتْلَافِ صَيْدٍ مُحَرَّمٍ عَلَيْهِ ، فَحَرَّمَ ، كَنَصْبِ الشَّرْكِ .

فصل : وليس له الإعانة على الصَّيْدِ بِشَيْءٍ ، فَإِنْ فِي حَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ : ثُمَّ رَكِبْتُ وَنَسِيتُ السُّوْطَ وَالرُّمْحَ ، فَقُلْتُ لَهُمْ : نَاوِلُونِي السُّوْطَ وَالرُّمْحَ ، قَالُوا : وَاللَّهِ لَا نُعِينُكَ عَلَيْهِ . وَفِي رِوَايَةٍ : فَاسْتَعْنَتْهُمْ ،

وَنَقَلَهُ أَبُو طَالِبٍ فِي الْمُشِيرِ فِي الَّذِي يُعِينُ . وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . وَقَالَ فِي « الْمُبْهَجِ » : إِنْ كَانَتِ الدَّلَالَةُ مُلْجِئَةً ، لَزِمَ الْجَزَاءُ لِلْمُحَرَّمِ ، كَقَوْلِهِ : دَخَلَ

(١) أخرجه البخاري ، في : باب من استوهب من أصحابه ... ، من كتاب الهبة وفضلها . صحيح البخاري ٢٠١/٣ . ومسلم ، في : باب تحريم الصيد للمحرم ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٨٥١/٢ - ٨٥٤ . وأبو داود ، في : باب لحم الصيد للمحرم ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ٤٢٩/١ . والنسائي ، في : باب إذا ضحك المحرم ... ، وباب إذا أشار المحرم ... ، من كتاب مناسك الحج . المجتبى ١٤٥/٥ ، ١٤٦ .

(٢) أخْصِفُ نَعْلِي : أَخْرَزْتُهَا .

(٣) في م : « تَعْلِيْقٌ » .

فَأَبَوْا أَنْ يُعِينُونِي . وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمْ اعْتَقَدُوا تَحْرِيمَ الْإِعَانَةِ ، وَالنَّبِيُّ ﷺ أَقْرَهُمْ عَلَى ذَلِكَ . وَلِأَنَّهُ إِعَانَةٌ عَلَى مُحْرَمٍ ، فَحُرْمٌ ، كَالْإِعَانَةِ عَلَى قَتْلِ الْآدَمِيِّ . وَيُضْمَنُ بِالْذَّلَالَةِ عَلَيْهِ ، فَإِذَا دَلَّ الْمُحْرَمُ حَلَالًا عَلَى الصَّيْدِ فَأَتْلَفَهُ ، فَالْجَزَاءُ عَلَى الْمُحْرَمِ . رُويَ ذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ،

الصَّيْدُ فِي هَذِهِ الْمَقَارَةِ . وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ مُلْجِئَةٍ ، لَمْ يَلْزَمَهُ ، كَقَوْلِهِ : ذَهَبَ إِلَى تِلْكَ الْبَرِّيَّةِ . لِأَنَّهُ لَا يَضْمَنُ بِالسَّبَبِ مَعَ الْمُبَاشَرَةِ إِذَا لَمْ يَكُنْ مُلْجِئًا ؛ لَوْجُوبِ الضَّمَانِ عَلَى الْقَاتِلِ وَالِدَّافِعِ ، دُونَ الْمُتَمَسِّكِ وَالْحَافِرِ . وَقَالَ فِي « الْفَاتِحِ » : وَالْمُخْتَارُ تَحْرِيمُ الذَّلَالَةِ وَالْإِشَارَةِ ، دُونَ لُزُومِ الضَّمَانِ بَعْدَهَا . وَقَالَ أَبُو حَكِيمٍ فِي « شَرْحِهِ » : إِذَا أَمْسَكَ الْمُحْرَمُ صَيْدًا حَتَّى قَتَلَهُ الْحَلَالُ ، لَزِمَهُ الْجَزَاءُ ، وَيَرْجِعُ بِهِ [٢٨٠ / ١] عَلَى الْحَلَالِ . قَالَ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » : وَهَذَا مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يُتَمَسَّكْ لِقَتْلِهِ ، بَلْ أَمْسَكَهُ لِلتَّمَلُّكِ ، فَقَتَلَهُ الْحَلَالُ بغيرِ إِذْنِهِ ، فَيَرْجِعُ عَلَيْهِ بِالْجَزَاءِ ؛ لِأَنَّهُ أَلْجَأَهُ عَلَى الضَّمَانِ بِقَتْلِهِ .

فَوَائِدُ ؛ إِحْدَاهَا ، لَا ضَمَانَ عَلَى ذَالٍ وَمُشِيرٍ إِذَا كَانَ قَدْ رَأَاهُ مَنْ يُرِيدُ صَيْدَهُ قَبْلَ ذَلِكَ ، وَكَذَا لَوْ وَجَدَ مِنَ الْمُحْرَمِ عِنْدَ رُؤْيَا الصَّيْدِ ضَحِكًا أَوْ اسْتِشْرَافًا ، فَقَطِنَ لَهُ غَيْرُهُ فَصَادَهُ ، أَوْ أَعَارَهُ آلَةً لغيرِ الصَّيْدِ ، فَاسْتَعْمَلَهَا فِيهِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَظَاهِرُ مَا سَبَقَ ، لَوْ ذَلَّ فَكَذَّبَهُ ، لَمْ يَضْمَنْ . الثَّانِيَةُ ، لَا يَحْرُمُ ذَلَالَةُ عَلَى طَيْبٍ وَبِلَاسٍ . ذَكَرَهُ الْقَاضِي ، وَابْنُ شِهَابٍ ، وَغَيْرُهُمَا . وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ فِي « الْفُرُوعِ » ؛ لِأَنَّهُ لَا يَضْمَنُ بِالسَّبَبِ ، وَلِأَنَّهُ لَا يَتَعَلَّقُ بِهِمَا حُكْمٌ مُخْتَصٌّ ، وَالذَّلَالَةُ عَلَى الصَّيْدِ يَتَعَلَّقُ بِهَا حُكْمٌ مُخْتَصٌّ وَهُوَ مُخْتَصٌّ ، وَهُوَ تَحْرِيمُ الْأَكْلِ وَالْإِنْتِمَاءِ . الثَّالِثَةُ ، لَوْ نَصَبَ شَبَكَةً ثُمَّ أَحْرَمَ ، أَوْ أَحْرَمَ ثُمَّ حَفَرَ بَثْرًا بِحَقٍّ ، كَذَارِهِ ، أَوْ لِلْمُسْلِمِينَ بِطَرِيقٍ وَاسِعٍ ، لَمْ يَضْمَنْ مَا تَلَفَ بِذَلِكَ ، وَلَا ضَمِينَ ، كَالْآدَمِيِّ إِذَا تَلَفَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ .

وعطاء، ومجاهد، وبكر المزني، وإسحاق، وأصحاب الرأي. وقال مالك، والشافعي: لا شيء على الدال؛ لأنه يضمن بالجنابة، فلا يضمن بالدلالة، كالأدمي. ولنا، حديث أبي قتادة، ولأنه سبب يتوصل به إلى إتلاف الصيد، فتعلق به الضمان، كما لو نصب أخبولة، ولأنه قول على، وابن عباس، رضي الله عنهما، ولا مخالف لهما في الصحابة. وإن أشار إليه، فهو كما لو دل عليه؛ لأنه في معناه.

فصل: فإن دل محرماً على الصيد، فقتله، فالجزاء بينهما. وبه قال عطاء، وحמד بن أبي سليمان. وقال الشعبي، وسعيد بن جبير،

وأطلق في «الانحصار» ضمانه، وأنه لا تجب به كفارة قتل. قال في «الفروع»: ومراد من أطلق من أصحابنا، والله أعلم، إذا لم يتحيل، فالمذهب، رواية واحدة. وإذا تحيل^(١)، فالخلاف. قال: وعدمه أشهر وأظهر. وقال في «الفصول»، في أواخر الحج، في ذب^(٢): قبل إخرامه لا يضمن به، بل بعده، كنصب أخبولة، وحفر بئر، ورمي، اعتباراً بحالة النصب والرمي، ويحتمل الضمان، اعتباراً بحال الإصابة. وقال أيضاً: يتصدق من أذاه أو أفزعه بحسب أذيته استحسنًا. قال: وتقريبه كلباً من مكان الصيد جنابة، كتقريبه الصيد من مهلكة.

قوله: إلا أن يكون القاتل محرماً فيكون جزاؤه بينهما. يعني، إذا كان القاتل محرماً، والمتسبب في قتله محرماً، فجزم المصنف هنا، أن الجزاء بينهما. وهو

(١) في ١: «يتحيل». وفي الأصل، ط: «لم يتحيل». وكذا بالفروع ٤٠٨/٣.

(٢) الذبق: حمل شجر في جوفه كالغراء لازق يلزق بمنح الطائر فيصاد به.

وأصحابُ الرَّأْيِ : على كُلِّ وَاحِدٍ جَزَاءٌ ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْفِعْلَيْنِ يَسْتَقِلُّ بِالْجَزَاءِ إِذَا انفَرَدَ ، فَكَذَلِكَ إِذَا لَمْ يَضْمَنْهُ غَيْرُهُ . وَقَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ : لَا شَيْءَ عَلَى الدَّالِّ . وَلَنَا ، أَنَّ الْوَاجِبَ جَزَاءُ الْمُتَلَفِ ، وَهُوَ وَاحِدٌ ، فَيَكُونُ الْجَزَاءُ وَاحِدًا ، وَعَلَى مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ مَا سَبَقَ . وَلَا فَرْقَ فِي جَمِيعِ «الصُّورِ بَيْنَ» كَوْنِ الْمَذْلُولِ عَلَيْهِ ظَاهِرًا ، أَوْ خَفِيًّا لَا يَرَاهُ إِلَّا بِالِدَّلَالَةِ عَلَيْهِ . وَلَوْ دَلَّ مُحْرِمٌ مُحْرِمًا عَلَى صَيْدٍ ، ثُمَّ دَلَّ الْآخَرُ آخَرَ ، ثُمَّ كَذَلِكَ إِلَى عَشْرَةٍ ، فَقَتَلَهُ الْعَاشِرُ ، كَانَ الْجَزَاءُ عَلَى جَمِيعِهِمْ . وَإِنْ قَتَلَهُ الْأَوَّلُ فَلَا شَيْءَ عَلَى غَيْرِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَدُلَّهُ عَلَيْهِ أَحَدٌ ، فَلَا يُشَارِكُهُ فِي ضَمَانِهِ أَحَدٌ . وَلَوْ كَانَ الْمَذْلُولُ رَأَى الصَّيْدَ قَبْلَ الدَّلَالَةِ وَالْإِشَارَةِ ، فَلَا شَيْءَ عَلَى الدَّالِّ وَالْمُشِيرِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ سَبَبًا فِي تَلَفِهِ ، وَلِأَنَّ هَذِهِ لَيْسَتْ دَلَالَةً عَلَى الْحَقِيقَةِ ، وَكَذَلِكَ إِنْ وُجِدَ مِنَ الْمُحْرِمِ حَدَثٌ عِنْدَ رُؤْيَةِ الصَّيْدِ ؛ مِنْ

المذهبُ ، وَإِخْدَى الرُّوَايَاتِ . اخْتَارَهَا ابْنُ حَامِدٍ ، وَالْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ . وَجَزَمَ بِهِ فِي «الْإِرْشَادِ» ، وَ«الْهِدَايَةِ» ، وَ«مَسْبُوكِ الذَّهَبِ» ، وَ«الْخُلَاصَةِ» ، وَ«الْوَجِيزِ» ، وَابْنُ مُنَجِّجٍ فِي «شَرْحِهِ» . وَقَدَّمَهُ فِي «الْكَافِي» ، وَصَحَّحَهُ . وَهُوَ مِنَ الْمُفْرَدَاتِ . وَالرُّوَايَةُ الثَّانِيَةُ ، عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ جَزَاءٌ . اخْتَارَهَا أَبُو بَكْرٍ . وَحَكَاهُمَا فِي «الْمُذْهَبِ» وَجَهَيْنِ ، وَأَطْلَقَهُمَا . وَالرُّوَايَةُ الثَّلَاثَةُ ، عَلَيْهِمَا جَزَاءٌ وَاحِدٌ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ صَوْمًا ، فَبَعْلَى كُلِّ وَاحِدٍ صَوْمٌ تَامٌ . (وَلَوْ أَهْدَى وَاحِدٌ ، وَصَامَ الْآخَرُ ، فَعَلَى الْمُهْدِي بِحِصَّتِهِ ، وَعَلَى الصَّائِمِ صَوْمٌ تَامٌ^٢ . نَقَلَ هَذِهِ الرُّوَايَةَ

(١ - ١) فِي م : «الصُّورَتَيْنِ» .

(٢ - ٢) زِيَادَةٌ مِنْ : ش .

صَحِيحٍ ، أَوْ اسْتِشْرَافٍ ، فَفَطِنَ لَهُ غَيْرُهُ فِصَادَهُ ، فَلَا شَيْءَ عَلَى الْمُحْرَمِ ؛ فَإِنَّ فِي حَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ ^(١) ، قَالَ : خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَتَّى إِذَا كُنَّا بِالْقَاحَةِ ^(٢) ، وَمِنَّا الْمُحْرَمُ ، وَمِنَّا غَيْرُ الْمُحْرَمِ ، إِذْ بَصُرْتُ بِأَصْحَابِي يَتَرَاءُونَ شَيْئًا ، فَتَنَظَّرْتُ ، فَإِذَا حِمَارٌ وَخَشِرٌ . وَفِي لَفْظٍ : فَبَيْنَا أَنَا مَعَ أَصْحَابِي ، فَصَحِيحٌ بَعْضُهُمْ ، إِذْ نَظَرْتُ ، إِذَا أَنَا بِحِمَارٍ وَخَشِرٍ . وَفِي لَفْظٍ : [٤٣/٣] فَلَمَّا كُنَّا بِالصَّفَاحِ ^(٣) ، إِذَا هُمْ يَتَرَاءُونَ . فَقُلْتُ : أَيْ شَيْءٍ تَنْظُرُونَ ؟ فَلَمْ يُخْبِرُونِي . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

فصل : فَإِنْ أَعَارَ قَاتِلَ الصَّيْدِ سِلَاحًا ، فَقَتَلَهُ بِهِ ، فَهُوَ كَالْوَدَّهِ عَلَيْهِ ؛ سَوَاءٌ كَانَ الْمُسْتَعَارُ مِمَّا لَا يَتِمُّ قَتْلُهُ إِلَّا بِهِ ، أَوْ أَعَارَهُ شَيْئًا هُوَ مُسْتَعْنٍ عَنْهُ ، مِثْلُ أَنْ يُعِيرَهُ رُمَحًا وَمَعَهُ رُمَحٌ ، وَكَذَلِكَ لَوْ أَعَانَهُ عَلَيْهِ بِمُنَاوَلَتِهِ سِلَاحَهُ أَوْ سَوْطَهُ ، أَوْ أَمَرَهُ بِاضْطِيَادِهِ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا مِنْ حَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ ، وَقَوْلِ أَصْحَابِهِ : وَاللَّهِ لَا نُعِينُكَ عَلَيْهِ بِشَيْءٍ . وَقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « هَلْ مِنْكُمْ أَحَدٌ أَمَرَهُ أَنْ يَحْمِلَ عَلَيْهَا ، أَوْ أَشَارَ إِلَيْهَا ؟ » . وَكَذَلِكَ إِنْ أَعَارَهُ سِكِّينًا فَذَبَحَ بِهَا . فَأَمَّا إِنْ أَعَارَهُ آلَةً لَيْسَتْ عَمَلُهَا فِي غَيْرِ الصَّيْدِ ، فَاسْتَعْمَلَهَا فِي

عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ الْجَمَاعَةُ ، وَنَصَرَهَا الْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ . وَقَالَ الْحَلَوَانِيُّ : عَلَيْهَا الْأَكْثَرُ . وَقَدَّمَهَا فِي « الْمُبْهَجِ » ، وَقَالَ : هِيَ أَظْهَرُ . وَقِيلَ : لَا جَزَاءَ عَلَى مُحْرَمٍ مُسْلِكٍ مَعَ مُحْرَمٍ قَاتِلٍ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : « فَيُؤْخَذُ مِنْ هَذَا ، لَا يُلْزَمُ مُتَسَبِّبًا

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٢٧٨ .

(٢) القاحه : مدينة على ثلاث مراحل من المدينة قبل السقيا بنحو ميل . معجم البلدان ٥/٤ .

(٣) الصفاح : موضع بين حنين وأنصاب الحرم على بكرة الداخل إلى مكة من مشاش . معجم البلدان ٣٩٨/٣ .

الصَّيْدِ ، لم يَضْمَنْ ؛ لأنَّ ذلك غيرُ مُحَرَّمٍ عليه ، أشَبَهَ ما لو ضَحِكَ عندَ رُؤْيَةِ الصَّيْدِ ، فَقَطِنَ له إنسانٌ ، فصَادَه .

فصل : فإن دَلَّ الحَلَالُ مُحَرِّمًا على صَيْدٍ ، فَقَتَلَهُ ، فلا شَيْءَ على الحَلَالِ ؛ لأنَّهُ لا يَضْمَنْ الصَّيْدَ بِالْإِتْلَافِ ، فبالدَّلَالَةِ عَلَيْهِ ^(١) أَوَّلَى ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ ذلك في الحَرَمِ ، فَيَشْتَرِكَ في الجَزَاءِ ، كالمُحَرِّمِينَ ، لأنَّ صَيْدَ الحَرَمِ حَرَامٌ على الحَلَالِ والمُحَرَّمِ . فإن اشْتَرَكَ في قَتْلِ الصَّيْدِ حَلَالٌ ومُحَرَّمٌ في الحِلِّ ، فعلى المُحَرَّمِ الجَزَاءُ جَمِيعُهُ ، على ظاهرِ قولِ أحمدَ ، رَحِمَهُ اللهُ . وقال أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ : عليه نِصْفُ الجَزَاءِ ، كما لو كانا مُحَرِّمِينَ . ولنا ، أَنَّهُ اشْتَرَكَ في قَتْلِهِ مَنْ يَجِبُ عليه الضَّمَانُ ، وَمَنْ لا يَجِبُ ، فاخْتَصَّ الجَزَاءُ بِمَنْ يَجِبُ عليه ، كما لو دَلَّ الحَلَالُ مُحَرِّمًا على صَيْدٍ ، فعليه . ولأنَّهُ اجْتَمَعَ مُوجِبٌ ومُسْقِطٌ ، فَعَلَبَ الإِيجَابُ ، كما لو قَتَلَ صَيْدًا بَعْضُهُ في الحَرَمِ وبَعْضُهُ في الحِلِّ . ذَكَرَ هذه المسأَلَةُ القاضِي أَبُو الحُسَيْنِ .

مع مُباشِرٍ . قال : ولَعَلَّهُ أَظْهَرُ ، لا سِيَّما إِذَا أَمْسَكَه لِيَمْلِكَهُ ، فَقَتَلَهُ مُجَلٌّ . انتهى . وقيلَ : القَرَارُ على القاتِلِ ؛ لأنَّهُ هو جَعَلَ فَعَلَ المُمْسِكِ عِلَّةً . قال في « الفُرُوعِ » : وهذا مُتَوَجِّهٌ . وجَزَمَ ابنُ شَهَابٍ ، أَنَّ الجَزَاءَ على المُمْسِكِ ؛ لَتَأْكُيدِهِ ، وَأَنَّ عَكْسَهُ ^(٢) المَالُ . قال في « الفُرُوعِ » : كذا قال . ويأتِي ذلك أيضًا في كلامِ المُصَنِّفِ ، في آخِرِ بابِ جَزَاءِ الصَّيْدِ ، عندَ قولِهِ : وَإِنْ اشْتَرَكَ جَمَاعَةٌ في قَتْلِ صَيْدٍ .

(١) سقط من : م .

(٢) في الأصل ، ١ : عليه . وانظر : الفروع ٤١٢/٣ .

فصل : وكذلك إن كان شريكه سبعا ، ثم إن كان جرح أحدهما قبل صاحبه ، والسابق الحلال أو السبع ، فعلى المخرم جزاؤه مجرؤحا ، وإن كان السابق المخرم فعليه أرض جرحه ، على ما ذكرنا . وإن كان جرحهما في حال واحدة ، أو جرحاه ومات منهما ، فالجزاء كله على المخرم . وفيه وجه لنا ، كقول أصحاب الشافعي : إن على المخرم نصفه ، كالمخمرين .

فوائد : الأولى ، كذا الحكم والخلاف لو كان الشريك سبعا ، فإن سبق حلال أو سبع ، فجرّحه أحدهما ثم قتله المخرم ، فعليه جزاؤه مجرؤحا ، وإن سبق هو فجرّحه ، وقتله أحدهما ، فعلى المخرم أرض جرحه ، فلو كانا مخمرين ، ضمن الجارح نقصه ، والقاتل تيمّة الجزاء . ولو جرح المجل والمخرم معا ، قيل : على المخرم بقسطه . اختاره أبو الخطاب في « خلافة » . وقدمه ابن رزين في « شرحه » . وقيل : عليه جزاء كامل . جزم به القاضي أبو الحسين ، والشارح . وأطلقهما الزركشي ، والمصنف في « المغني » . الثانية ، لو كان الدال والشريك لا ضمان عليه ، كالمجل مع المخرم ، فالجزاء جميعه على المخرم . على الصحيح من المذهب . قال في « الفروع » : في الأشهر . وجزم به في « المغني » ، و « الشرح » ، ونصره ، وقال : هذا ظاهر قول أحمد . وجزم به في « المبتهج » . قال ابن البنا : نص عليه . قال في « الفروع » : والمنقول عن أحمد ، إطلاق القول . ولم يبين . قال القاضي : فيحتمل أن يريد به جميعه ، ويحتمل بحصته . وذكر بعضهم وجهين ؛ لأنه اجتمع موجب ومُسقط ، فغلب الإيجاب . قال في « القاعدة الثامنة والعشرين » : قال القاضي في « المجرد » : مقتضى الفقه عندي ، أنه يلزمه نصف الجزاء . الثالثة ، لو دلّ حلال حلالا على صيد في الحرم .

وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ الْأَكْلُ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ ، وَأَكْلُ مَا صِيدَ لِأَجْلِهِ ، وَلَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ الْأَكْلُ مِنْ غَيْرِ ذَلِكَ .

الشرح الكبير

١٢٠٠ - مسألة : (وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ الْأَكْلُ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ ، وَأَكْلُ مَا صِيدَ لِأَجْلِهِ ، وَلَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ الْأَكْلُ مِنْ غَيْرِ ذَلِكَ) لا خِلَافَ فِي تَحْرِيمِ الصَّيْدِ عَلَى الْمُحْرَمِ إِذَا صَادَهُ أَوْ ذَبَحَهُ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا ﴾^(١) . وَإِنْ صَادَهُ حَلَالًا ، أَوْ ذَبَحَهُ ، وَكَانَ مِنَ الْمُحْرَمِ إِعَانَةً فِيهِ ، أَوْ دَلَالَةً ، أَوْ إِشَارَةً إِلَيْهِ ، لَمْ يُبَيِّحْ أَيْضًا ؛ لِأَنَّهُ أَعَانَ عَلَيْهِ ، أَشْبَهَ مَا لَوْ ذَبَحَهُ . وَإِنْ صِيدَ مِنْ أَجْلِهِ ، حَرَّمَ عَلَيْهِ أَكْلَهُ . يُرَوَى ذَلِكَ عَنْ عَثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَهُ أَكْلُ مَا صِيدَ لِأَجْلِهِ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ : « هَلْ مِنْكُمْ أَحَدٌ أَمَرَهُ ، أَوْ أَشَارَ إِلَيْهِ [٣/٤٣ ظ] بِشَيْءٍ ؟ » . قَالُوا : لَا . قَالَ : « كُلُّوا مَا بَقِيَ مِنْ لَحْمِهَا » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٢) . فَدَلَّ عَلَى أَنَّ التَّحْرِيمَ

[١/ ٢٨٠ ظ] فَهُوَ كَمَا لَوْ دَلَّ مُحْرَمٌ مُحْرَمًا عَلَى صَيْدٍ . قَالَ نَازِمُ الْمُفْرَدَاتِ ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ . نَصَّ عَلَيْهِ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . وَقَالَ جَمَاعَةٌ : لَا ضَمَانَ عَلَى دَالٍّ فِي حِلٍّ ، بَلْ عَلَى الْمَدْلُولِ وَحْدَهُ ، كَحَلَالٍ دَلَّ مُحْرَمًا . وَيَأْتِي ذَلِكَ فِي أَوَّلِ بَابِ صَيْدِ الْحَرَمِ .

قوله : وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ الْأَكْلُ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ ، وَأَكْلُ مَا صِيدَ لِأَجْلِهِ . يَحْرُمُ عَلَى الْمُحْرَمِ الْأَكْلُ مِنْ كُلِّ صَيْدٍ صَادَهُ أَوْ ذَبَحَهُ إِجْمَاعًا ، وَكَذَا إِنْ دَلَّ مُحْرَمٌ حَلَالًا

(١) سورة المائدة ٩٦ .

(٢) تقدم تخريجه في صفحة ٢٧٨ .

إِنَّمَا يَتَعَلَّقُ بِالْإِشَارَةِ وَالْأَمْرِ وَالْإِعَانَةِ ، وَلَأنَّهُ صَيْدٌ مُذَكِّي ، لَمْ يَحْصُلْ فِيهِ
وَلَا فِي سَبَبِهِ مَنَعٌ مِنْهُ ، فَلَمْ يَحْرُمْ عَلَيْهِ أَكْلُهُ ، كَمَا لَوْ لَمْ يُصَدِّ لَهُ . وَلَنَا ، مَا
رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، أَنَّ الصَّغَبَ بْنَ جَثَامَةَ اللَّيْثِيَّ أَهْدَى
إِلَى النَّبِيِّ ﷺ حِمَارًا وَحَشِيًّا ، وَهُوَ بِالْأَبْوَاءِ^(١) أَوْ بَوْدَانَ^(٢) ، فَرَدَّهُ عَلَيْهِ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَلَمَّا رَأَى مَا فِي وَجْهِهِ قَالَ : « إِنَّا لَمْ نَرُدَّهُ عَلَيْكَ إِلَّا أَنَا
حُرْمٌ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٣) . وَرَوَى جَابِرٌ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : سَمِعْتُ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « صَيْدُ الْبَرِّ لَكُمْ حَلَالٌ ، مَا لَمْ تَصِيدُوهُ ، أَوْ يُصَدِّ
لَكُمْ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَالنَّسَائِيُّ ، وَالتِّرْمِذِيُّ^(٤) . وَقَالَ : هُوَ أَحْسَنُ

عليه ، فَقَتَلَهُ ، أَوْ أَعَانَهُ ، أَوْ أَشَارَ إِلَيْهِ ، وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ مَا صِيدَ لِأَجْلِهِ . عَلَى الصَّحِيحِ

(١) الأبواء : قرية من أعمال الفرع من المدينة ، بينها وبين الجحفة مما يلي المدينة ثلاثة وعشرون ميلا . معجم البلدان ١ / ١٠٠ .

(٢) ودان : موضع بين مكة والمدينة ، وهي قرية جامعة من نواحي الفرع بينها وبين هرشة ستة أميال ، وبينها وبين الأبواء نحو من ثمانية أميال ، قرية من الجحفة . معجم البلدان ٤ / ٩١٠ .

(٣) أخرجه البخاري ، في : باب إذا أهدى للمحرم ... ، من كتاب المحصر وجزاء الصيد ، وفي : باب قبول هدية الصيد ، وباب من لم يقبل الهدية ... ، من كتاب الهبة . صحيح البخاري ٣ / ١٦ ، ٢٠٣ ، ٢٠٨ . ومسلم ، في : باب تحريم الصيد للمحرم ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٨٥٠ ، ٨٥١ .

كما أخرجه الترمذي ، في : باب ما جاء في كراهية لحم الصيد ... ، من أبواب الحج . عارضة الأحمدي ٤ / ٧٨ . والنسائي ، في : باب ما لا يجوز للمحرم ... ، من كتاب المناسك . المجتبى ٥ / ١٤٤ . وابن ماجه ، في : باب ما ينهى عنه المحرم ... ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢ / ١٠٣٢ . والدارمي ، في : باب في أكل لحم الصيد ... ، من كتاب المناسك . سنن الدارمي ٢ / ٣٩ . والإمام مالك ، في : باب ما لا يحل للمحرم أكله من الصيد ، من كتاب الحج . الموطأ ١ / ٣٥٣ . والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٢١٦ ، ٣٦٢ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٧١-٧٣ .

(٤) أخرجه أبو داود ، في : باب لحم الصيد للمحرم ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤٢٩ . والترمذي ، في : باب ما جاء في أكل الصيد ... ، من أبواب الحج . عارضة الأحمدي ٤ / ٧٥ . والنسائي ، =

حديث في الباب . وهذا فيه تحريم ما صيد للمُحْرَم ، وفيه إباحة ما لم يصده ولم يصد له .

فصل : ولا يحرّم عليه الأكل من غير ذلك . وهذا مذهب الشافعي ، وأبي حنيفة ، ومالك . ويروى ذلك عن طلحة بن عبيد الله . وحكي عن علي^(١) ، وابن عمر ، وعائشة ، وابن عباس ، رضي الله عنهم ، أن لحّم الصيد يحرّم على المُحْرَم بكلّ حال . وبه قال طاوس . وكرهه الثوري ، وإسحاق ؛ لعموم قوله سبحانه : ﴿ وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا ﴾ . ولما ذكرنا من حديث الصّعب بن جثامة . وروى أبو داود^(٢) ، بإسناده ، عن عبد الله بن الحارث ، عن أبيه ، قال : كان الحارث خليفة عثمان على الطائف ، فصنع له طعاماً ، وصنع فيه الحجل^(٣) و البعاقيب^(٤) ولحم الوخش ، فبعث إلى علي بن أبي طالب ، فجاءه ، فقال : أطعموه قوماً خلّالاً ، إنا حرّم . ثم قال علي : أنشد الله من كان ههنا من أشجع ، أتعلمون أن رسول الله ﷺ أهدى إليه رجل جماراً وخشٍ ، فأبى أن يأكله ؟ قالوا : نعم . ولأنه لحّم صيدٍ فحرّم على

من المذهب . نقله الجماعة عن الإمام أحمد ، وعليه الأصحاب ، وعليه الجزاء إن

= في : باب إذا أشار المحرم إلى الصيد ، من كتاب المناسك . المجتبى ١٤٧/٥ .

كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٣٨٧/٣ .

(١) في م : عطاء .

(٢) في : باب لحم الصيد للمحرم ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ٤٢٨/١ .

(٣) الحجل : طائر على قدر الحمام ، أحمر المنقار والرجلين ، ويسمى دجاج البر .

(٤) اليعقوب : هو ذكر الحجل .

المُحْرَمِ ، كما لو دَلَّ عليه . ولنا ، ما ذكرنا من حديث أبي قتادة ، وجابر ، فإنَّهُما صَرَّحَا في الحُكْمِ ، وفي ذلك جَمْعٌ بين الأحاديثِ وبيانُ المُخْتَلَفِ منها ، بأن يُحْمَلَ تَرْكُ النَّبِيِّ ﷺ الأكلَ في حديثِ الصَّعْبِ بنِ جَثَامَةَ ؛ لِعِلْمِهِ ، أو ظَنَّهُ أَنَّهُ صَيْدٌ مِنْ أَجْلِهِ ، وَيَتَعَيَّنُ حَمْلُهُ على ذلك ؛ لِمَا ذَكَرْنَا مِنَ الْحَدِيثَيْنِ ، فَإِنَّ الْجَمْعَ بينَ الأحاديثِ أَوْلَى مِنَ التَّعَارُضِ وَالتَّنَاقُضِ . وَرَوَى مَالِكٌ في « الْمُوطَأِ » ^(١) أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ يُرِيدُ مَكَّةَ ، وَهُوَ مُحْرَمٌ ، حَتَّى إِذَا كَانَ بِالرُّوحَاءِ ، إِذَا جِمَارٍ وَحَشَى عَقِيرٌ ، فَجَاءَ الْبَهْرِيُّ ، وَهُوَ صَاحِبُهُ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، شَأْنُكُمْ هَذَا الْجِمَارِ . فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَبَا بَكْرٍ فَقَسَمَهُ بَيْنَ الرَّفَاقِ .

فصل : وَمَا حَرُمَ عَلَى الْمُحْرَمِ لِكَوْنِهِ دَلَّ عَلَيْهِ أَوْ أَعَانَ عَلَيْهِ أَوْ صَيْدَ مِنْ أَجْلِهِ ، لَا يَحْرُمُ عَلَى الْحَلَالِ أَكْلُهُ ؛ لِقَوْلِ عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَطْعَمُوهُ حَلَالًا . وَقَدْ بَيَّنَّا حَمْلَهُ عَلَى أَنَّهُ صَيْدٌ مِنْ أَجْلِهِمْ ، وَحَدِيثِ الصَّعْبِ بنِ جَثَامَةَ ، حِينَ رَدَّ [٤/٣] وَ [٤/٤] النَّبِيُّ ﷺ الصَّيْدَ عَلَيْهِ ، لَمْ يَنْتَهَ عَنْ أَكْلِهِ ،

أَكَلَهُ ، وَإِنْ أَكَلَ بَعْضُهُ ضَمِنَهُ بِمِثْلِهِ مِنَ اللَّحْمِ . وَفِي « الْإِنْصَارِ » اِحْتِمَالٌ بِجَوَازِ أَكْلِ مَا صِيدَ لِأَجْلِهِ .

فائدة ثان : إِحْدَاهُمَا ، مَا حَرُمَ عَلَى الْمُحْرَمِ ، بِدَلَالَةٍ أَوْ إِعَانَةٍ أَوْ صَيْدَلَهُ ، لَا يَحْرُمُ عَلَى مُحْرَمٍ غَيْرِهِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ هُنَا .

(١) في : باب ما يجوز للمحرم أكله من الصيد ، من كتاب الحج . الموطأ ٣٥١/١ . كما أخرجه النسائي ، في : باب ما يجوز للمحرم أكله ، من كتاب المناسك ، وفي : باب إباحة أكل لحوم حمر الوحش ، من كتاب الصيد والذبائح . المجتبى ١٤٣/٥ ، ١٨١/٧ .

ولأنه صَيْدٌ حَلَالٌ ، فَأُيِّحَ لِلْحَلَالِ أَكْلُهُ ، كما لو صَيْدَ لَهُمْ . وهل يُبَاحُ أَكْلُهُ
لِ الْمُحْرَمِ آخَرُ ؟ فيه اِخْتِمَالَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يُبَاحُ ؛ فَإِنَّ ظَاهِرَ حَدِيثِ جَابِرِ
إِبَاحَتِهِ . وهو قولُ عَثْمَانَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ؛ لِأَنَّهُ يُرَوَّى : أَنَّهُ أَهْدَى لَهُ صَيْدًا ،
فَقَالَ لِأَصْحَابِهِ : كُلُوا . ولم يَأْكُلْ ، وقال : إِنَّمَا صَيْدَ مِنْ أَجَلِي ^(١) .
ولأنه لم يُصَدِّ مِنْ أَجَلِهِ ، فَحَلَّ لَهُ ، كما لو صادَهُ الْحَلَالُ لِنَفْسِهِ . وَيَحْتَمِلُ
أَنْ يَحْرُمَ . وهو قولُ عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَدِيثِ
أَبِي قَتَادَةَ ^(٢) : « هَلْ مِنْكُمْ أَحَدٌ أَمَرَهُ أَنْ يَحْمِلَ عَلَيْهَا ، أَوْ أَشَارَ إِلَيْهَا ؟ »
قَالُوا : لَا . قال ^(٣) : « فَكُلُوهُ » . فَمَفْهُومُهُ أَنَّ إِشَارَةَ وَاحِدٍ مِنْهُمْ تُحَرِّمُهُ
عَلَيْهِمْ . وَالأَوَّلُ أَوْلَى .

فصل : وإذا قَتَلَ الْمُحْرَمُ الصَّيْدَ ، ثُمَّ أَكَلَهُ ، ضَمِنَهُ لِلْقَتْلِ دُونَ
الْأَكْلِ . وبه قال مالكٌ ، والشافعيُّ . وقال عطاءٌ ، وأبو حنيفةٌ : يَضْمَنُهُ
لِلْأَكْلِ أَيْضًا ؛ لِأَنَّهُ أَكَلَ مِنْ صَيْدٍ مُحْرَمٍ عَلَيْهِ ، فَضَمِنَهُ ، كما لو صَيْدَ

وقيل : يَحْرُمُ . الثَّانِيَةُ ، لو قَتَلَ الْمُحْرَمُ صَيْدًا ، ثُمَّ أَكَلَهُ ، ضَمِنَهُ لِقَتْلِهِ لَا لِأَكْلِهِ .
نَصٌّ عَلَيْهِ . وكذا إِنْ حَرَّمَ عَلَيْهِ بِالذَّلَالَةِ أَوْ الْإِعَانَةِ عَلَيْهِ أَوْ الْإِشَارَةِ ، فَأَكَلَ مِنْهُ ،
لَمْ يَضْمَنْ لِلْأَكْلِ ؛ لِأَنَّهُ صَيْدٌ مَضْمُونٌ بِالْجَزَاءِ مَرَّةً ، فَلَمْ يَجِبْ بِهِ جَزَاءٌ ثَانٍ ، كما
لو أَتْلَفَهُ . وهذا المذهبُ ، وَجَزَمَ بِهِ الْأَكْثَرُ . وقال في « الْغُنْيَةِ » : عَلَيْهِ الْجَزَاءُ .

(١) أخرجه الإمام مالك ، في : باب ما لا يحل للمحرم أكله من الصيد ، من كتاب الحج . الموطأ ١/٣٥٤ .

(٢) تقدم تخريجه في صفحة ٢٧٨ .

(٣) سقط من : الأصل .

(٤) سقط من : الأصل .

لأجله . ولنا ، أنه صَيْدٌ مَضْمُونٌ بالجزاء ، فلم يُضْمَنْ ثانياً ، كما لو أْتَلَفَهُ
 بغير الأكل ، وكَصِيدِ الْحَرَمِ ^(١) إذا قَتَلَهُ الْحَلَالُ وأَكَلَهُ ، وكذلك إن
 قَتَلَهُ مُحَرَّمٌ آخَرُ ، ثم أَكَلَ هذا منه ، لم يَجِبْ عليه الجزاء ؛ لما ذَكَّرْنَا .
 ولأنَّ تَحْرِيمَهُ لِكَوْنِهِ مَيْتَةً ، والمَيْتَةُ لَا تُضْمَنُ بالجزاء ، وكذلك إن حُرِّمَ
 عليه أَكْلُهُ بِالذَّلَالَةِ عليه ، أو ^(٢) الإِعَانَةِ عليه ، فَأَكَلَ منه ، لم يُضْمَنْ ؛
 لَأَنَّهُ صَيْدٌ مَضْمُونٌ بالجزاء مَرَّةً ، فلم يَجِبْ به جزاء ثانٍ ، كما لو أْتَلَفَهُ .
 فإن أَكَلَ مِمَّا صِيدَ لأجله ضَمِنَهُ . وهو قولُ مالِكٍ ، والشافعيُّ في القَدِيمِ .
 وقال في الجَدِيدِ : لا جزاءَ عليه ؛ لَأَنَّهُ أَكَلَ لِلصَّيْدِ ، فلم يَجِبْ به الجزاء ،
 كما لو قَتَلَهُ ، ثم أَكَلَهُ . ولنا ، أَنَّهُ إِتْلَافٌ مَمْنُوعٌ مِنْهُ لِحُرْمَةِ الإِحْرَامِ ، فَتَعَلَّقَ
 به الضَّمَانُ ، كَالْقَتْلِ . أمَّا إِذَا قَتَلَهُ ، ثم أَكَلَهُ ، لا يُحَرِّمُ للإِتْلَافِ ، إِنَّمَا
 حُرِّمَ لِكَوْنِهِ مَيْتَةً . إِذَا ثَبَتَ هذا ، فَإِنَّهُ يُضْمَنُ بِمِثْلِهِ مِنَ اللَّحْمِ ؛ لِأَنَّهُ أَصْلُهُ
 مَضْمُونٌ بِمِثْلِهِ مِنَ النَّعَمِ ، فَكَذَلِكَ أَبْعَاضُهُ تُضْمَنُ بِمِثْلِهَا ، بِخِلَافِ حَيَوَانَ
 الْآدَمِيِّ ، فَإِنَّهُ يُضْمَنُ جَمِيعُهُ بِالْقِيَمَةِ ، فَكَذَلِكَ أَبْعَاضُهُ .

فصل : وإذا ذَبَحَ الْمُحَرَّمُ الصَّيْدَ ، صارَ مَيْتَةً ، يَحْرُمُ أَكْلُهُ على جَمِيعِ
 النَّاسِ . وهذا قولُ الحسنِ ، والقاسمِ ، وسالمٍ ، ومالكٍ ، والأوزاعيِّ ،

تنبيه : دَخَلَ في قوله : ولا يَحْرُمُ عليه الأكلُ من غيرِ ذلك . لو ذَبَحَ مُحِلٌّ صَيْدًا
 لغيرِهِ مِنَ الْمُحَرَّمِينَ ، فَإِنَّهُ يَحْرُمُ على المَذْبُوحِ لَهُ ، ولا يَحْرُمُ على غيره مِنَ
 الْمُحَرَّمِينَ ، على الصَّحِيحِ مِنَ المَذْهَبِ . جَزَمَ به في « التَّلْخِيسِ » وغيره . وقيلَ :

(١) في م : « المحرم » .

(٢) في م : « و » .

وَأِنْ أَتْلَفَ بَيْضَ صَيْدٍ ، أَوْ نَقَلَهُ إِلَى مَوْضِعٍ آخَرَ فَفَسَدَ ، فَعَلَيْهِ الْمَنْعُ
ضَمَانُهُ [٢٦٥] بِقِيَمَتِهِ .

الشرح الكبير

والشافعي ، وإسحاق ، وأصحاب الرأي . وقال الحَكَمُ ، والثوري ،
وأبو ثور : لا بأس بأكله . قال ابن المُنْذِرِ : هو بِمَنْزِلَةِ ذَبِيحَةِ السَّارِقِ .
وقال عمرو بن دينار ، وأيوب السَّخْتِيَانِيُّ : يَأْكُلُهُ الْحَلَالُ . وحكى عن
الشافعي قول قديم ، أَنَّهُ يَحِلُّ لغيره الأكل منه ؛ لأنَّ مَنْ أَبَاحَتْ ذَكَاتُهُ
غَيْرَ الصَّيْدِ أَبَاحَتْ الصَّيْدَ ، كَالْحَلَالِ . ولنا ، أَنَّهُ حَيَوَانٌ حُرْمٌ عَلَيْهِ ذَبْحُهُ
لِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى ، فَلَمْ يَحِلَّ بِذَبْحِهِ ، كَالْمَجُوسِيِّ ، وبهذا فارقَ سائرَ
الحيواناتِ ، وفارقَ غيرَ [٤٤/٣ ط] الصَّيْدِ ، فَإِنَّهُ لَا يُحْرَمُ ذَبْحُهُ . وكذلك
الحُكْمُ فِي صَيْدِ الْمُحْرَمِ إِذَا ذَبَحَهُ مُحْرَمٌ أَوْ حَلَالٌ . وبعضُ الحَنَفِيَّةِ يَقُولُ :
هُوَ مُبَاحٌ . ولنا ، ما ذَكَرْنَاهُ .

١٢٠١ - مسألة : (وَإِنْ أَتْلَفَ بَيْضَ صَيْدٍ ، أَوْ نَقَلَهُ إِلَى مَوْضِعٍ آخَرَ
فَفَسَدَ ، فَعَلَيْهِ ضَمَانُهُ بِقِيَمَتِهِ) إِذَا أَتْلَفَ بَيْضَ صَيْدٍ ضَمِنَهُ بِقِيَمَتِهِ ، أَيْ صَيْدٌ
كَانَ . قال ابنُ عباسٍ : فِي بَيْضِ النَّعَامِ قِيَمَتُهُ . ورَوَى ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ ،

الإِنصاف

يُحْرَمُ عَلَيْهِ أَيْضًا . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْقَاعِدَةِ الثَّانِيَةِ بَعْدَ الْمِائَةِ » .

قوله : وَإِنْ أَتْلَفَ بَيْضَ صَيْدٍ ، أَوْ نَقَلَهُ إِلَى مَوْضِعٍ آخَرَ فَفَسَدَ ، فَعَلَيْهِ ضَمَانُهُ
بِقِيَمَتِهِ . إِذَا أَتْلَفَ بَيْضَ صَيْدٍ بِفَعْلِهِ ، أَوْ بِنَقْلِ وَنَحْوِهِ ، فَحُكْمُهُ حُكْمُ الصَّيْدِ ، عَلَى
مَا تَقَدَّمَ .

تنبيه : ظاهرُ قولِهِ : فَعَلَيْهِ ضَمَانُهُ بِقِيَمَتِهِ . أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ قِيَمَةٌ ، كَالْمَذْرُورِ ،
لَا شَيْءَ عَلَيْهِ فِيهِ ، وَلَوْ كَانَ فِيهِ فَرْخٌ مَيِّتٌ . وهو صحيحٌ ، وهو المذهبُ ، وعليه

وابن مسعود ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا . وبه قال النخعي ، والزهرى ،
والشافعي ، وأبو ثور ، وأصحاب الرأي ؛ لأنه رُوِيَ عن النبي ﷺ قال -
في بَيْضِ النَّعَامِ يُصِيبُهُ الْمُحْرَمُ - : « ثَمَنُهُ » . رواه ابن ماجه^(١) . وإذا
وَجَبَ في بَيْضِ النَّعَامِ قِيمَتُهُ ، مع أنه من ذوات الأمثال ، فغيره أولى ،
ولأنَّ البَيْضَ لا مِثْلَ له ، فَيَجِبُ فيه قِيمَتُهُ ، كصِغارِ الطَّيْرِ . فإن لم يَكُنْ
له قِيمَةٌ ، لَكُونَهُ مَذْرَأً^(٢) ، أو لأنَّ فَرْخَهُ مَيِّتٌ ، فلا شَيْءَ فيه . قال
أصحابنا : إِنْ لَمْ يَبْيَضِ النَّعَامُ ، فَإِنَّ لِقَشْرِهِ قِيمَةً . والصَّحِيحُ أَنَّهُ لا شَيْءَ فيه ؛
لأنَّه إِذَا لم يَكُنْ فيه حَيَوَانٌ ، ولا مَالُهُ إِلَى أَنْ يَصِيرَ فيه حَيَوَانٌ ، صار
كالأحجارِ والخشبِ ، وسائرِ ما له قِيمَةٌ مِنْ غَيْرِ الصَّيْدِ ، ألا تَرَى أَنَّهُ لو
نَقَبَ بَيْضَةٌ ، فَأَخْرَجَ ما فيها ، لَزِمَهُ جِزَاءُ جَمِيعِهَا ، ثم لو كَسَرَهَا هو أو
غَيْرُهُ ، لم يَلْزَمْهُ لذلك شَيْءٌ ؟ وَمَنْ كَسَرَ بَيْضَةً ، فَخَرَجَ مِنْهَا فَرْخٌ حَيٌّ ،
فَعَاشَ ؛ فلا شَيْءَ فيه . وقال ابن عَقِيلٍ : يَحْتَمِلُ أَنْ يَضْمَنَهُ ، إِنْ لَمْ يَخْفِظْهُ
مِنَ الْجَارِحِ إِلَى أَنْ يَنْهَضَ ، فَيَطِيرَ ؛ لأنَّه صارَ في يَدِهِ مَضْمُونًا ، وَتَخْلِيَّتُهُ
غَيْرُ مُمْتَنِعٍ لَيْسَ بِرَدِّ تَأْمٍ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَضْمَنَهُ ؛ لأنَّه لم يَجْعَلْهُ غَيْرَ مُمْتَنِعٍ
بَعْدَ أَنْ كَانَ مُمْتَنِعًا ، بَلْ تَرَكَهُ عَلَى صِفَتِهِ ، فَهُوَ كَمَا لو أَمْسَكَ طَائِرًا أَعْرَجَ ،
ثُمَّ تَرَكَهُ . وَإِنْ مَاتَ ، فَفِيهِ ما في صِغارِ أَوْلَادِ الْمُتَلَفِ بَيْضُهُ ، ففِي فَرْخِ

الشرح الكبير

أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ ، لَكِنْ يُسْتَنَى مِنَ الْمَذَرِ بَيْضُ النَّعَامِ ؛ فَإِنَّ الْأَصْحَابَ قَالُوا : لِقَشْرِ
بَيْضِهِ قِيمَةٌ . وَعَنْهُ ، لا شَيْءَ فِي قَشْرِهِ أَيْضًا . اخْتَارَهُ الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ . وقال

الإنصاف

(١) في : باب جزاء الصيد يصيبه المحرم ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ١٠٣١/٢ .

(٢) مَذْرَأٌ الْبَيْضُ مَذْرَأٌ : فَسَدٌ .

الْحَمَامِ صَغِيرُ أَوْلَادِ الْقَنْمِ . وَفِي فَرْخِ النَّعَامَةِ حُورًا^(١) ، وَفِيمَا عَدَاهُمَا قِيمَةٌ ، إِلَّا مَا كَانَ أَكْبَرَ مِنَ الْحَمَامِ ، فَفِيهِ مَا نَذَرُ لَهُ مِنَ الْخِلَافِ فِي أُمّهَاتِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى . وَلَا يَحِلُّ لِمُحْرَمٍ أَكْلُ بَيْضِ الصَّيْدِ إِذَا كَسَرَهُ هُوَ أَوْ مُحْرَمٌ سِوَاهُ . وَإِنْ كَسَرَهُ حَلَالٌ فَهُوَ كُلُّهُمُ الصَّيْدُ ، إِنْ كَانَ أَخَذَهُ لِأَجْلِ الْمُحْرَمِ لَمْ يَبْخُ أَكْلُهُ ، وَإِلَّا أُبِيحَ . وَإِنْ كَسَرَ الْمُحْرَمُ بَيْضَ صَيْدٍ ، لَمْ يُحْرَمْ عَلَى الْحَلَالِ ؛ لِأَنَّ حِلَّهُ لَهُ لَا يَقِفُ عَلَى كَسَرِهِ ، وَلَا يُعْتَبَرُ لَهُ أَهْلِيَّتُهُ ، بَلْ لَوْ كَسَرَهُ مَجُوسِيٌّ أَوْ وَثْنِيٌّ ، أَوْ بَغِيرِ تَسْمِيَةٍ ، لَمْ يُحْرَمْ ، فَأَشْبَهَ قَطَعَ اللَّحْمِ وَطَبَخَهُ . وَقَالَ الْقَاضِي : يُحْرَمُ عَلَى الْحَلَالِ أَكْلُهُ ، كَالصَّيْدِ ؛ لِأَنَّ كَسَرَهُ جَرَى مَجْرَى الذَّبْحِ ، بِذَلِكَ حِلُّهُ لِلْمُحْرَمِ بِكَسْرِ الْحَلَالِ لَهُ ، وَتَخْرِيمِهِ عَلَيْهِ بِكَسْرِ الْمُحْرَمِ .

فصل : وَإِنْ نَقَلَ بَيْضَ صَيْدٍ ، فَجَعَلَهُ تَحْتَ آخَرَ ، أَوْ تَرَكَ مَعَ بَيْضِ الصَّيْدِ بَيْضًا آخَرَ ، أَوْ شَيْئًا ، فَتَفَرَّعَ عَنْ بَيْضِهِ حَتَّى فَسَدَ ، فَعَلَيْهِ ضَمَانُهُ ؛ لِأَنَّهُ تَلَفَ بِسَبَبِهِ . وَإِنْ صَحَّ وَفَرَّخَ ، فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ . وَإِنْ بَاضَ الصَّيْدُ عَلَى فَرَاشِهِ ، فَتَقَلَّه بِرَفْقٍ ، فَفَسَدَ ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ بِنَاءً عَلَى الْجَرَادِ إِذَا انْفَرَشَ [٤٥/٣ ط] فِي طَرِيقِهِ ، وَحُكْمُ بَيْضِ الْجَرَادِ حُكْمُ الْجَرَادِ ، وَكَذَلِكَ يَبْضُ كُلُّ حَيَوَانٍ حُكْمُهُ حُكْمُهُ ؛ لِأَنَّهُ جُزْءٌ مِنْهُ أَشْبَهَ الْأَصْلَ . وَإِنْ اخْتَلَبَ لَبَنَ صَيْدٍ فَفِيهِ قِيمَتُهُ ، كَمَا لَوْ حَلَبَ لَبَنَ حَيَوَانٍ مَغْصُوبٍ .

الْحُلَوَانِيُّ فِي « الْمَوْجَزِ » : إِنْ تَصَوَّرَ وَتَخَلَّقَ الْفَرْخُ فِي بَيْضَتِهِ ، فَفِيهِ مَا فِي جَنِينِ الْإِنْسَانِ

(١) الْحُورُ : وَلَدُ النَّاظِقَةِ سَاعَةً تَضَعُهُ أَوْ إِلَى أَنْ يَفْصَلَ عَنْ أُمِّهِ .

المقنع وَلَا يَمْلِكُ الصَّيْدَ بغيرِ الإِزْثِ . وَقِيلَ : لَا يَمْلِكُهُ بِهِ أَيْضًا .

الشرح الكبير

١٢٠٢ - مسألة : (وَلَا يَمْلِكُ الصَّيْدَ بغيرِ الإِزْثِ . وَقِيلَ : لَا يَمْلِكُهُ ^(١) بِهِ أَيْضًا) لَا يَمْلِكُ الْمُحْرَمُ الصَّيْدَ ابْتِدَاءً بِالْبَيْعِ وَلَا بِالْهَبَةِ ، وَنَحْوَهُمَا مِنَ الْأَسْبَابِ ، فَإِنَّ الصَّعْبَ بْنَ جَثَامَةَ أَهْدَى إِلَى النَّبِيِّ ﷺ حِمَارًا وَخَشِيًا ، فَرَدَّهُ عَلَيْهِ ، وَقَالَ : « إِنَّا لَمْ نُرُدَّهُ عَلَيْكَ إِلَّا أَنَّا حُرْمٌ » ^(٢) . فَإِنْ أَخَذَهُ بِأَحَدِ هَذِهِ الْأَسْبَابِ ، ثُمَّ تَلَفَ ، فَعَلِيهِ جَزَاؤُهُ ، وَإِنْ كَانَ مَبِيعًا ، فَعَلِيهِ الْقِيَمَةُ لِلْمَالِكِ مَعَ الْجَزَاءِ ؛ لِأَنَّ مِلْكَهُ لَمْ يَزُلْ عَنْهُ ، وَإِنْ أَخَذَهُ رَهْنًا ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ سِوَى الْجَزَاءِ ؛ لِأَنَّهُ أَمَانَةٌ ، فَإِنْ لَمْ يَتَلَفْ فَعَلِيهِ رَدُّهُ إِلَى مَالِكِهِ ،

الإنصاف

صَيْدٍ سَقَطَ بِالضَّرْبَةِ مَيْتًا . انْتَهَى . وَإِنْ كَسَرَ بَيِّضَةً ، فَخَرَجَ مِنْهَا فَرْخٌ فَعَاشَ ، فَلَا شَيْءَ فِيهِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . قَدَّمَهُ فِي « الْمُعْنَى » ، وَ « الشَّرْحِ » . وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : يَحْتَمِلُ أَنْ يَضْمَنَهُ ، إِلَّا أَنْ يُحْفَظَ مِنَ الْخَارِجِ إِلَى أَنْ يَنْهَضَ فَيَطِيرَ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَضْمَنَهُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَجْعَلْهُ غَيْرَ مُتَمَتِّعٍ بَعْدَ أَنْ كَانَ مُتَمَتِّعًا ، بَلْ تَرَكَهُ عَلَى صِفَتِهِ . انْتَهَى . وَيَأْتِي إِذَا قُتِلَ حَامِلًا ، فَالْقَتَ جَنِينَهَا مَيْتًا ، فِي جَزَاءِ الصَّيْدِ .

قوله : وَلَا يَمْلِكُ الصَّيْدَ بغيرِ الإِزْثِ . لَا يَمْلِكُ الصَّيْدَ ابْتِدَاءً بِشِرَاءٍ ، وَلَا بِاتِّهَابٍ ، وَلَا بِاضْطِيَادٍ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَقَالَ فِي « الرَّعَايَةِ » : وَلَا يَمْلِكُ صَيْدًا بِاضْطِيَادِهِ بِحَالٍ ، وَلَا بِشِرَاءٍ وَلَا بِاتِّهَابٍ فِي الْأَصَحِّ فِيهِمَا . فَحَكَى وَجْهًا بِصَحَّةِ الْمِلْكِ بِالشَّرَاءِ وَالْإِتِّهَابِ . وَقَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَفِي « الرَّعَايَةِ » ، يَمْلِكُهُ بِشِرَاءٍ أَوْ اتِّهَابٍ . وَالظَّاهِرُ ، أَنَّهُ سَقَطَ لَفْظَةُ « قَوْل » . فَعَلَى الْمَذْهَبِ ، لَوْ قَبِضَهُ ثُمَّ تَلَفَ ، فَعَلِيهِ جَزَاؤُهُ ، وَعَلَيْهِ قِيَمَةُ الْمُعِينِ لِلْمَالِكِ . وَقَالَ

(١) فِي الْأَصْلِ : « يَمْلِكُ » .

(٢) تَقْدِمُ تَحْرِيجِهِ فِي صَفْحَةِ ٢٨٦ .

فَإِنْ أَرْسَلَهُ ، فَعَلَيْهِ ضَمَانُهُ لِمَالِكِهِ ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ جَزَاءٌ ، وَعَلَيْهِ رَدُّ الْمَبِيعِ أَيْضًا . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُلْزَمَهُ إِرْسَالُهُ ، كَمَا لَوْ كَانَ مَمْلُوكًا ، وَلَأنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ إِثْبَاتُ يَدِهِ الْمُشَاهَدَةِ عَلَى الصَّيْدِ . وَهَذَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ . وَلَا يَسْتَرِدُّ الْمُحْرِمُ الصَّيْدَ الَّذِي بَاعَهُ وَهُوَ حَلَالٌ بِخِيَارٍ وَلَا غَيْبٍ فِي ثَمَنِهِ ، وَلَا غَيْرِ ذَلِكَ ؛ لِأنَّهُ ابْتِدَاءُ مِلْكٍ عَلَى الصَّيْدِ ، وَهُوَ مَمْنُوعٌ مِنْهُ . وَإِنْ رَدَّهُ الْمُشْتَرِي عَلَيْهِ بِغَيْبٍ أَوْ خِيَارٍ ، فَلَهُ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ سَبَبَ الرَّدِّ مُحَقَّقٌ ، ثُمَّ لَا يَدْخُلُ فِي مِلْكِ الْمُحْرِمِ ، وَيُلْزَمُهُ إِرْسَالُهُ .

فصل : وَإِنْ وَرِثَهُ الْمُحْرِمُ مَلَكَهُ ^(١) ؛ لِأَنَّ الْمِلْكَ بِالْإِثْرِ لَيْسَ بِفِعْلٍ مِنْ جِهَتِهِ ، وَإِنَّمَا يَدْخُلُ فِي مِلْكِهِ حُكْمًا ، اخْتَارَ ذَلِكَ أَوْ كَرِهَهُ ، وَلِهَذَا يَدْخُلُ فِي مِلْكِ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ ، وَيَدْخُلُ بِهِ الْمُسْلِمُ فِي مِلْكِ الْكَافِرِ ،

فِي «الرَّعَايَةِ» : لِأَشْيَاءِ لَوَاهِبِهِ . انْتَهَى . وَعَلَى الْمَذْهَبِ أَيْضًا ، لَوْ قَبَضَهُ رَهْنًا فَتَلَفَ ، فَعَلَيْهِ جَزَاؤُهُ فَقَطْ ، وَإِنْ لَمْ يَتَلَفْ ، فَعَلَيْهِ رَدُّهُ ، فَإِنْ أَرْسَلَهُ ، فَعَلَيْهِ ضَمَانُهُ لِمَالِكِهِ ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ جَزَاءٌ ، وَيَرُدُّ الْمَبِيعَ وَلَا يُرْسِلُهُ . قَالَ الْمُصَنِّفُ : وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُلْزَمَهُ إِرْسَالُهُ . وَجَزَمَ بِهِ فِي «الرَّعَايَةِ» . وَيَرُدُّ الْمُؤْهُوبَ عَلَى وَاهِبِهِ ، عَلَى الصَّحِيحِ ، كَالْمَبِيعِ ، فَإِنْ تَلَفَ بَعْدَ رَدِّهِ ، فَهَدَرَ قَبْلَ الرَّدِّ مِنْ ضَمَانِهِ . وَلَا يَتَوَكَّلُ الْمُحْرِمُ - خَرَجَ بِهِ إِلَى الْحِلِّ - فِي تَبِعِ الصَّيْدِ وَلَا شِرَائِهِ ، فَلَوْ خَالَفَ لَمْ يَصِحَّ عَقْدُهُ . وَلَا يَسْتَرِدُّ الْمُحْرِمُ الصَّيْدَ الَّذِي بَاعَهُ وَهُوَ حَلَالٌ ، بِخِيَارٍ وَلَا غَيْبٍ فِي ثَمَنِهِ وَلَا غَيْرِ ذَلِكَ ؛ لِأنَّهُ ابْتِدَاءُ مِلْكٍ ، وَإِنْ رَدَّهُ الْمُشْتَرِي عَلَيْهِ بِخِيَارٍ أَوْ غَيْبٍ ، فَلَهُ ذَلِكَ ، وَيُلْزَمُ الْمُحْرِمُ إِرْسَالُهُ . وَأَمَّا مِلْكُهُ بِالْإِثْرِ ، فَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّهُ يَمْلِكُهُ بِهِ ، وَعَلَيْهِ

(١) فِي م : وَرِثَهُ .

المقنع وَإِنْ أُمْسَكَ صَيْدًا حَتَّى تَحْلَلَ ، ثُمَّ تَلَفَ أَوْ ذَبَحَهُ ، ضَمِنَهُ ، وَكَانَ مَيْتَةً . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : لَهُ أَكَلُهُ .

الشرح الكبير فَجَرَى مَجْرَى الاسْتِدَامَةِ . وَقِيلَ : لَا يَمْلِكُ بِهِ أَيضًا ؛ لِأَنَّهُ جِهَةٌ مِنْ جِهَاتِ التَّمْلِكِ ، أَشْبَهَ الْبَيْعَ وَغَيْرَهُ ، فَعَلَى هَذَا يَكُونُ أَحَقُّ بِهِ مِنْ غَيْرِ ثُبُوتِ مِلْكِهِ عَلَيْهِ ، فَإِذَا حُلَّ مَلَكَهُ .

١٢٠٣ - مسألة : (وَإِنْ أُمْسَكَ صَيْدًا حَتَّى تَحْلَلَ ، ثُمَّ تَلَفَ أَوْ ذَبَحَهُ ، ضَمِنَهُ ، وَكَانَ مَيْتَةً . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : لَهُ أَكَلُهُ ^(١)) إِذَا صَادَ الْمُحْرَمُ صَيْدًا لَمْ يَمْلِكْهُ ، فَإِنْ أُمْسَكَهُ حَتَّى حُلَّ ، لَزِمَهُ إِزْسَالُهُ ، وَلَيْسَ لَهُ ذَبْحُهُ ، فَإِنْ تَلَفَ فَعَلَيْهِ ضَمَانُهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَحِلُّ لَهُ إِمْسَاكُهُ ، أَشْبَهَ الْغَاصِبَ . وَإِنْ

الإنصاف جَماهيرُ الأصحاب . وَقِيلَ : لَا يَمْلِكُ بِهِ أَيضًا . فَعَلَيْهِ ، يَكُونُ أَحَقُّ بِهِ ، فَيَمْلِكُهُ إِذَا حُلَّ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْقَاعِدَةِ الْخَمْسِينَ » ، ^(٢) وَ « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « الرُّعَايَةِ » ، وَغَيْرِهِمْ ^(٣) .

قوله : وَإِنْ أُمْسَكَ صَيْدًا حَتَّى تَحْلَلَ ، ثُمَّ تَلَفَ أَوْ ذَبَحَهُ ، ضَمِنَهُ ، وَكَانَ مَيْتَةً . هَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ ، إِلَّا أَبَا الْخَطَّابِ ؛ فَإِنَّهُ قَالَ : لَهُ أَكَلُهُ ، وَيَضْمَنُهُ . [٢٨١ / ١] كَمَا قَالَ الْمُصَنِّفُ .

فوائد ؛ الْأَوَّلَى ، وَكَذَا الْحُكْمُ لَوْ أُمْسَكَ صَيْدَ الْحَرَمِ ، وَخَرَجَ بِهِ إِلَى الْحِلِّ . الثَّانِيَّةُ ، لَوْ حَلَبَ الصَّيْدَ بَعْدَ إِخْرَاجِهِ إِلَى الْحِلِّ ، أَوْ بَعْدَ حِلِّهِ ^(٢) ، ضَمِنَهُ بِقِيَمَتِهِ ، وَهَلْ يَحْرُمُ أَمْ لَا ؛ لِأَنَّ تَحْرِيمَ الصَّيْدِ لِعَارِضٍ ؟ فِيهِ اخْتِمَالَانِ فِي « الْفُنُونِ » ، قُلْتُ :

(١) فِي الْأَصْلِ : « كَلَهُ » .

(٢ - ٢) زِيَادَةٌ مِنْ : شَرَّ .

(٣) فِي الْأَصْلِ ، ط : « حَكَمَهُ » .

ذَبَحَهُ ضَمِنَهُ لَذَلِكَ ، وَحُرِّمَ أَكْلُهُ ؛ لِأَنَّهُ صَيْدٌ ضَمِنَهُ بِحُرْمَةِ الْإِحْرَامِ ، فَلَمْ يُبَحَّ أَكْلُهُ ، كَمَا لَوْ ذَبَحَهُ حَالَ إِحْرَامِهِ . وَلِأَنَّهَا ذَكَاةٌ مُنِعَ مِنْهَا بِسَبَبِ الْإِحْرَامِ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ كَانَ الْإِحْرَامُ بَاقِيًا . وَاخْتَارَ أَبُو الْخَطَّابِ ، أَنَّ لَهُ أَكْلَهُ ، وَعَلَيْهِ ضَمَانُهُ ؛ لِأَنَّهُ ذَبَحَهُ وَهُوَ مِنْ أَهْلِ ذَبْحِ الصَّيْدِ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ صَادَهُ بَعْدَ الْحِلِّ . وَالْفَرْقُ ظَاهِرٌ ؛ لِأَنَّ هَذَا يَلْزُمُهُ ضَمَانُهُ ، بِخِلَافِ الَّذِي صَادَهُ بَعْدَ الْحِلِّ . رَوَى ابْنُ أَبِي مُوسَى ، عَنْ أَحْمَدَ : إِذَا اسْتَأْجَرَ بَيْتًا فِي الْحَرَمِ ، فَوَجَدَ فِيهِ صَيْدًا مَيْتًا ، فَدَاهُ اخْتِيَاطًا . وَالْقِيَاسُ أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ فِدَاؤُهُ ؛ لِأَنَّ^(١) الْأَصْلَ بَرَاءَةُ الذِّمَّةِ .

الْأَوَّلَى تَحْرِيمُهُ ، كَأَصْلِهِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : فَيَتَوَجَّهُ مِثْلُهُ بَيِّضُهُ . الثَّالِثَةُ ، لَوْ ذَبَحَ الْمُحْرَمُ صَيْدًا ، أَوْ قَتَلَهُ ، فَهُوَ مَيْتَةٌ . نَصَّ عَلَيْهِ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ ، فَيَحْرُمُ أَكْلُهُ عَلَى الْمُحْرَمِ . وَالْحَلَالِ . الرَّابِعَةُ ، لَوْ ذَبَحَ مُحِلٌّ صَيْدًا حَرَمَ ، فَكَالْمُحْرَمِ . وَيَأْتِي إِذَا اضْطُرَّ إِلَى أَكْلِ صَيْدٍ فَذَبَحَهُ ، هَلْ هُوَ مَيْتَةٌ ، أَوْ يَحِلُّ بِذَبْحِهِ ؟ عِنْدَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ : وَمَنْ اضْطُرَّ إِلَى أَكْلِ الصَّيْدِ ، فَلَهُ أَكْلُهُ . الْخَامِسَةُ ، لَوْ كَسَرَ مُحْرَمٌ بَيْضَ صَيْدٍ ، حُرِّمَ عَلَيْهِ أَكْلُهُ ، وَيُباحُ أَكْلُهُ لِلْحَلَالِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . قَدَّمَهُ فِي « الْمَعْنَى » ، وَ « الشَّرْحِ » ، وَ « الْفُرُوعِ » ؛ لِأَنَّ حِلَّهُ لَهُ لَا يَقِفُ عَلَى كَسَرِهِ ، وَلَا يُعْتَبَرُ لَهُ أَهْلِيَّتُهُ ، فَلَوْ كَسَرَهُ مَجُوسِيٌّ ، أَوْ بَغِيرِ تَسْمِيَةٍ ، حَلٌّ . وَقَالَ الْقَاضِي : يَحْرُمُ عَلَى الْحَلَالِ أَيْضًا ، كَالصَّيْدِ ؛ لِأَنَّ كَسَرَهُ جَرَى مَجْرَى الذَّبْحِ ؛ بِدَلِيلِ حِلِّهِ لِلْمُحْرَمِ بِكَسْرِ الْحَلَالِ لَهُ ، وَتَحْرِيمِهِ عَلَيْهِ بِكَسْرِ الْمُحْرَمِ . وَقَالَ فِي « الرَّعَايَةِ » : يَحْرُمُ عَلَيْهِ مَا كَسَرَهُ . وَقِيلَ : وَعَلَى حَلَالٍ وَمُحْرَمٍ .

(١) سقط من : م .

(٢) في م : « وَلَآن » .

وَإِنْ أُحْرِمَ وَفِي يَدِهِ صَيْدٌ ، أَوْ دَخَلَ الْحَرَمَ بِصَيْدٍ ، لَزِمَهُ إِزَالَةُ يَدِهِ
الْمُشَاهَدَةِ دُونَ الْحُكْمِيَّةِ عَنْهُ ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ ، قَتِلَ ، ضَمِنَهُ ،
وَإِنْ أَرْسَلَهُ إِنْسَانٌ مِنْ يَدِهِ قَهْرًا ، فَلَا ضَمَانَ عَلَى الْمُرْسِلِ .

١٢٠٤ - مسألة : (وَإِنْ أُحْرِمَ وَفِي يَدِهِ صَيْدٌ ، أَوْ دَخَلَ الْحَرَمَ
بِصَيْدٍ ، لَزِمَهُ إِزَالَةُ يَدِهِ الْمُشَاهَدَةِ دُونَ الْحُكْمِيَّةِ عَنْهُ ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ ،
قَتِلَ ، ضَمِنَهُ ، وَإِنْ أَرْسَلَهُ إِنْسَانٌ مِنْ يَدِهِ قَهْرًا ، فَلَا ضَمَانَ عَلَى الْمُرْسِلِ)
إِذَا أُحْرِمَ وَفِي مِلْكِهِ صَيْدٌ ، لَمْ يُزَلْ مِلْكُهُ [٤٥/٣] عَنْهُ ، وَلَا يَدُهُ الْحُكْمِيَّةُ ،
مِثْلُ أَنْ يَكُونَ فِي بَلَدِهِ ، أَوْ فِي يَدِ نَائِبٍ^(١) لَهُ فِي غَيْرِ مَكَانِهِ . وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ
إِنْ مَاتَ ، وَلَهُ التَّصَرُّفُ فِيهِ بِالْبَيْعِ وَالْهَبَةِ وَغَيْرِهِمَا . وَإِنْ غَضِبَهُ غَاصِبٌ
لَزِمَهُ رَدُّهُ ، وَيَلْزُمُهُ إِزَالَةُ يَدِهِ الْمُشَاهَدَةِ عَنْهُ . وَمَعْنَاهُ : إِذَا كَانَ فِي قَبْضَتِهِ ،
أَوْ خِيَمَتِهِ ، أَوْ رَحْلِهِ ، أَوْ قَفْصٍ مَعَهُ ، أَوْ مَرْبُوطًا بِحَبْلِ مَعَهُ ، لَزِمَهُ إِرسَالُهُ .

قوله : وَإِنْ أُحْرِمَ وَفِي يَدِهِ صَيْدٌ ، أَوْ دَخَلَ الْحَرَمَ بِصَيْدٍ ، لَزِمَهُ إِزَالَةُ يَدِهِ الْمُشَاهَدَةِ
دُونَ الْحُكْمِيَّةِ عَنْهُ . إِذَا أُحْرِمَ وَفِي يَدِهِ صَيْدٌ ، لَزِمَهُ إِزَالَةُ يَدِهِ الْمُشَاهَدَةِ ، مِثْلُ مَا
إِذَا كَانَ فِي قَبْضَتِهِ ، أَوْ خِيَمَتِهِ ، أَوْ رَحْلِهِ ، أَوْ قَفْصِهِ ، أَوْ مَرْبُوطًا بِحَبْلِ مَعَهُ ، وَنَحْوِهِ ،
وَمِلْكُهُ بَاقٍ عَلَيْهِ ، فَيُرَدُّهُ مَنْ أَخَذَهُ^(٢) ، وَيَضْمَنُهُ مَنْ قَتَلَهُ ، دُونَ الْحُكْمِيَّةِ ، مِثْلُ أَنْ
يَكُونَ فِي بَيْتِهِ ، أَوْ بَلَدِهِ ، أَوْ فِي يَدِ نَائِبٍ لَهُ فِي غَيْرِ مَكَانِهِ ، وَمِلْكُهُ بَاقٍ عَلَيْهِ أَيْضًا ،
وَلَا يَضْمَنُهُ إِنْ تَلَفَ ، وَلَهُ التَّصَرُّفُ فِيهِ بِالْبَيْعِ وَالْهَبَةِ وَغَيْرِهِمَا ، وَمَنْ غَضِبَهُ لَزِمَهُ
رَدُّهُ . وَهَذَا الْمَذْهَبُ فِيهِمَا ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَقَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَجَزَمَ فِي

(١) فِي م : « ثَابِت » .

(٢) فِي الْأَصْل ، ط : « حَذَهُ » .

الشرح الكبير

وبه قال مالك ، وأصحاب الرأي . وقال الثوري : هو ضامن لما في بيته أيضا . وحكى نحو ذلك عن الشافعي . وقال أبو ثور : ليس عليه إرسال ما في يده . وهو أحد قولَي الشافعي ؛ لأنه في يده ، ولم يجب إرساله ، كما لو كان في يده الحكمية ، ولأنه لا يلزم من منع ابتداء الصيد المنع من استدامته ، بدليل الصيد في الحرم . ولنا على أنه لا يلزمه إزالة يده الحكمية ، أنه لم يفعل في الصيد فعلا ، فلم يلزمه شيء ، كما لو كان في ملك غيره . وعكس هذا إذا كان في يده المشاهدة ؛ لأنه فعل الإمساك في الصيد ، فكان ممنوعا منه ، وكحالة الابتداء ، فإن استدامة الإمساك إمساك ؛ بدليل أنه لو حلف لا يمسك^(١) شيئا ، فاستدام إمساكه ، حث . والأصل المقيس عليه ممنوع ، والحكم فيه ما ذكرنا قياسا عليه .

« الرعاية » ، لا يصح نقل ملكه عما بيده المشاهدة . قال : فيه نظر . انتهى . قلت : لم أجد ذلك في « الرعيتين » ، بل صرح في « الكبرى » بالجواز ؛ فقال : ومن أحرَم ، أو دخل الحرم ، وله صيد ، أو ملكه بعد ، لم يزل ملكه عنه ، وإن كان بيده ابتداء أو دوما ، أو معه في قفص أو حبل ، أرسله ، وملكه فيه باق ، وله بيعه وهبته بشرطهما . انتهى . وقال في « غيون المسائل » : إن أحرَم وعنده صيد ، زال ملكه عنه ؛ لأنه لا يجوز ابتداء ملكه . والنكاح يراد للاستدامة والبقاء ، فلهذا لا يزول . قال في « الفروع » : كذا قال . وأما إذا دخل الحرم بصيد ، فالمذهب ، وعليه الأصحاب ، ونقله الجماعة ، أنه يلزمه إزالة يده عنه وإرساله ، فإن أتلفه أو تلف ، ضمنه . كما قال المصنف ، كصيد الجمل في الحرم . وقال في « الفروع » : ويتوجه أنه لا يلزمه إرساله ، وله ذبحه ، ونقل الملك فيه ؛ لأن

(١) في م : « ملك » .

إذا ثبت هذا ، فإنه متى أُرسله لم يُزل ملكه عنه ، ومن أخذه رده عليه إذا حلّ ، ومن قتله ضمّنه له ؛ لأنّ ملكه كان عليه ، وإزالة يده لا تُزيل الملك ، بدليل العصبِ والعارية . فإن تَلَفَ في يده قبل إرساله مع إمكانه ، ضمّنه ؛ لأنّه تَلَفَ تحت اليدِ العاديةِ ، فلزمه ضمّانه ، كإلّ آدمي . ولا يلزمه ضمّانه قبل إمكان الإرسال ؛ لعدم التفریط والتعدّي . فإن أُرسله إنسان من يده قهراً ، فلا ضمانة عليه ؛ لأنّه فعل ما له فعله ؛ ولأنّ اليد قد زال حكمها وحُرمتها . فإن أُنسكه حتى حلّ ، فملكه باقٍ عليه ؛ لأنّ ملكه لم يُزل بالإحرام ، إنّما زال حكمُ المشاهدة ، فصار كالعصير يتخمر ثم يتخلّل قبل إراقته .

الشارع إنّما نهى عن تنفير صيد مكّة ، ولم يُبين مثل هذا الحكم الخفي مع كثرة وقوعه ، والصحابّة مختلفون ، وقياسه على الإحرام فيه نظر ؛ لأنّه أكّد لتخريمه ما لا يحرمه .

قوله : فإن لم يفعل ، قتل ، ضمّنه . إذا أحرم وفي ملكه صيد ، وهو في يده المشاهدة ، لزمه إرساله ، فإن لم يفعل حتى تَلَفَ ، فجزم المصنّف هنا ، أنّه يضمّنه مطلقاً . وهو أحد الوجهين . وجزم به في « الوجيز » ، وابن منجى في « شرحه » . وهو تخريج لابن عقيل . وهو ظاهر ما جزم به الناظم ، كالمصنّف . والوجه الثاني ، إن أمكنه إرساله فلم يُرسله حتى تَلَفَ ، ضمّنه ، وإلا فلا ؛ لعدم تفريطه . وهذا المذهب ، وعليه الأصحاب . قاله في « الفروع » . ونصّ أحمد على التفرقة بين اليدين . وجزم به في « المغنى » ، و « الشرح » ، و « القواعد الفقهية » ، و « شرح ابن رزير » . وقدمه في « الفصول » . ويختلله كلام المصنّف هنا

فصل : وَمَنْ مَلَكَ صَيْدًا فِي الْحِلِّ ، فَأَدْخَلَهُ الْحَرَمَ ، لَزِمَهُ رَفْعُ يَدِهِ وَإِزْأَالُهُ ، فَإِنْ تَلَفَ فِي يَدِهِ ، أَوْ أَتْلَفَهُ ، فَعَلَيْهِ ضَمَانُهُ ، كَصَيْدِ الْحِلِّ فِي حَقِّ الْمُحْرَمِ . قَالَ عَطَاءٌ : إِنْ ذَبَحَهُ ، فَعَلَيْهِ الْجَزَاءُ . وَرُويَ ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا . وَمَنْ كَرِهَ إِدْخَالَ الصَّيْدِ الْحَرَمَ ، ابْنُ عُمَرَ ، وَابْنُ عَبَّاسٍ ، وَعَائِشَةُ ، وَعَطَاءٌ ، وَطَاوُسٌ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَرَخَّصَ فِيهِ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، وَرُويَتْ عَنْهُ الْكَرَاهَةُ . قَالَ هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ : كَانَ ابْنُ الزُّبَيْرِ تَسْعَ سِنِينَ يَرَاهَا فِي الْأَقْفَاصِ ، وَأَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ لَا يَرَوْنَ بِهِ بَأْسًا . وَرَخَّصَ فِيهِ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ ، وَمُجَاهِدٌ ، وَمَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ ؛ لِأَنَّهُ مَلَكَه خَارِجًا ، وَحَلَّ لَهُ التَّصَرُّفُ فِيهِ ، فَجَازَ لَهُ ذَلِكَ فِي الْحَرَمِ ، كَصَيْدِ الْمَدِينَةِ . وَلَنَا ، أَنَّ الْحَرَمَ سَبَبٌ مُحَرَّمٌ لِلصَّيْدِ ، يُوجِبُ ضَمَانَهُ ، فَحَرَمَ اسْتِدَامَةَ إِمْسَاكِهِ ، كَالْإِحْرَامِ ، وَلِأَنَّهُ صَيْدٌ ذَبَحَهُ فِي الْحَرَمِ ، فَلَزِمَهُ [٤٦/٣ ر] جَزَاؤُهُ ، كَمَا لَوْ صَادَهُ مِنْهُ ، وَصَيْدُ الْمَدِينَةِ لَا جَزَاءَ فِيهِ ، بِخِلَافِ صَيْدِ الْحَرَمِ .

أَيْضًا . وَأُتْلِقَهُمَا فِي « الْفُرُوعِ » . وَأَمَّا إِذَا مَلَكَ الصَّيْدَ فِي الْحِلِّ ، وَدَخَلَ بِهِ فِي الْحَرَمِ ، وَلَمْ يُرْسِلْهُ حَتَّى أَتْلَفَهُ ، أَوْ تَلَفَ فِي يَدِهِ ، فَإِنَّهُ يَضْمَنُهُ ، قَوْلًا وَاحِدًا عِنْدَ الْأَصْحَابِ . وَنَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ . كَمَا تَقَدَّمَ .

فائدة : لَوْ أَمْسَكَ صَيْدًا فِي الْإِحْرَامِ ، لَزِمَهُ إِزْأَالُهُ ، فَإِنْ مَاتَ قَبْلَ إِزْأَالِهِ ، ضَمِنَتْهُ مُطْلَقًا ، قَوْلًا وَاحِدًا .

قوله : وَإِنْ أَرْسَلَهُ إِنْسَانٌ مِنْ يَدِهِ قَهْرًا ، فَلَا ضَمَانَ عَلَى الْمُرْسِلِ . هَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَعِنْدَ أَيْ حَنِيفَةٍ يَضْمَنُهُ ؛ [٢٨١/١ ط]

المقنع وَإِنْ قَتَلَ صَيْدًا صَائِلًا عَلَيْهِ دَفْعًا عَنْ نَفْسِهِ ،

الشرح الكبير

فصل : فَإِنْ أَمْسَكَ صَيْدًا فِي الْحَرَمِ ، فَأُخْرِجَهُ «إِلَى الْجِلِّ» ، لَزِمَهُ إِرسَالُهُ مِنْ يَدِهِ ، كَالْمُحْرَمِ إِذَا أَمْسَكَ الصَّيْدَ حَتَّى حَلَّ ، فَإِنْ تَرَكَه ، فَتَلَفَ ، فَعَلِيهِ ضَمَانُهُ ، كَالْمُحْرَمِ إِذَا أَمْسَكَه حَتَّى تَحَلَّلَ .

١٢٠٥ - مسألة : (وَإِنْ قَتَلَ صَيْدًا صَائِلًا عَلَيْهِ دَفْعًا عَنْ نَفْسِهِ ، أَوْ

الإنصاف

لَأَنَّ مِلْكَهُ مُحْتَرَمٌ ، فَلَا يَنْطَلُ بِإِحْرَامِهِ . وَقَوَّى أدِلَّتُهُ ، وَمَالَ إِلَيْهَا ، وَقَالَ بَعْدَ ذَلِكَ : فَظَهَرَ أَنَّ قَوْلَ أَيْ حَنِيفَةٍ مُتَوَجِّهٌ . قُلْتُ : قَطَعَ بِذَلِكَ فِي « الْمُبْهَجِ » ؛ فَقَالَ فِي فَصْلِ جَزَاءِ الصَّيْدِ : فَإِنْ كَانَ فِي يَدِهِ صَيْدٌ قَبْلَ الْإِحْرَامِ ، ثُمَّ أَحْرَمَ ، فَأَرْسَلَهُ مِنْ يَدِهِ غَيْرُهُ بِغَيْرِ إِذْنِهِ ، لَزِمَهُ ضَمَانُهُ ، سَوَاءً كَانَ الْمُرْسِلُ حَلَالًا أَوْ مُحْرَمًا . انْتَهَى . وَنَقَلَ هَذَا فِي « الْقَاعِدَةِ السَّادِسَةِ وَالتَّسْعِينَ » ، ثُمَّ قَالَ : اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمُرْسِلُ حَاكِمًا أَوْ وَلِيَّ صَبِيٍّ ، فَلَا ضَمَانَ ؛ لِلْوَلَايَةِ . ثُمَّ قَالَ : هَذَا كُلُّهُ بِنَاءً عَلَى قَوْلِنَا : يَجِبُ إِرسَالُهُ وَالْحَاقِقُ بِالْوَحْشِيِّ . وَهُوَ الْمَنْصُوصُ ، أَمَّا إِنْ قُلْنَا : يَجُوزُ لَهُ نَقْلُ يَدِهِ عَنْهُ إِلَى غَيْرِهِ بِإِعَارَةٍ أَوْ إِذَاعٍ ، كَمَا قَالَ الْقَاضِي فِي « الْمُجَرَّدِ » ، وَابْنُ عَقِيلٍ فِي بَابِ الْعَارِيَّةِ ، فَالضَّمَانُ وَاجِبٌ بِغَيْرِ إِشْكَالٍ . انْتَهَى .

فائدة : لَوْ أَمْسَكَه حَتَّى حَلَّ فَمِلْكُهُ بَاقٍ عَلَيْهِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقَالَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ مِنَ الْأَصْحَابِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْمُغْنَى » وَغَيْرِهِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » وَغَيْرِهِ . وَقَالَ فِي « الْكَافِي » : يُرْسَلُهُ بَعْدَ حَلِّهِ ، كَمَا لَوْ صَادَهُ وَهُوَ مُحْرَمٌ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : كَذَا قَالَ .
قوله : وَإِنْ قَتَلَ صَيْدًا صَائِلًا عَلَيْهِ دَفْعًا عَنْ نَفْسِهِ ، لَمْ يَضْمَنْهُ . هَذَا الْمَذْهَبُ .

(١ - ١) سقط من : م .

أَوْ بِتَخْلِيصِهِ مِنْ سَبْعٍ ، أَوْ شَبَكَةٍ لِيُطْلَقَهُ ، لَمْ يَضْمَنْهُ . وَقِيلَ : الْمُقْنَعُ يَضْمَنْهُ فِيهِمَا .

الشرح الكبير

بِتَخْلِيصِهِ مِنْ سَبْعٍ ، أَوْ شَبَكَةٍ لِيُطْلَقَهُ ، قَتْلَفَ ، لَمْ يَضْمَنْهُ . وَقِيلَ : يَضْمَنْهُ فِيهِمَا (إِذَا صَالَ عَلَيْهِ صَيْدٌ ، فَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى دَفْعِهِ إِلَّا بِقَتْلِهِ ، فَلَهُ قَتْلُهُ ، وَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ . وَهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ . وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : عَلَيْهِ الْجَزَاءُ . وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ ؛ لِأَنَّهُ قَتَلَهُ لِحَاجَةِ نَفْسِهِ ، أَشْبَهَ قَتْلَهُ لِحَاجَتِهِ إِلَى أَكْلِهِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ حَيَوَانٌ قَتَلَهُ لِدَفْعِ شَرِّهِ ، فَلَمْ يَضْمَنْهُ ، كَالْأَدَمِيِّ الصَّائِلِ ، وَلِأَنَّهُ اتَّحَقَّ بِالْمُؤْذِيَاتِ طَبْعًا ، فَصَارَ كَالْكَلْبِ الْعَقُورِ . وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَخْشَى مِنْهُ التَّلَفَ أَوْ مَضَرَّةً ، كَجَرْحِهِ ^(١) ، أَوْ إِتْلَافِ مَالِهِ ، أَوْ بَعْضِ حَيَوَانَاتِهِ .

فصل : فَإِنْ خَلَّصَ صَيْدًا مِنْ سَبْعٍ ، أَوْ شَبَكَةٍ ، أَوْ أَخَذَهُ لِيُخْلَصَ مِنْ رَجُلِهِ خَيْطًا وَنَحْوَهُ ، قَتْلَفَ بِذَلِكَ ، فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ . وَبِهِ قَالَ عَطَاءٌ .

الإنصاف

وعليه الأصحابُ . قَالَ الْقَاضِي . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ وَقِيَاسُ قَوْلِهِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » وَغَيْرِهِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « الْمُعْنَى » ، وَ « الشَّرْحِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَخْشَى مِنْهُ التَّلَفَ أَوْ مَضَرَّةً ، كَجَرْحِهِ ، أَوْ إِتْلَافِ مَالِهِ ، أَوْ بَعْضِ حَيَوَانِهِ . قَالَ الْأَصْحَابُ . وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ فِي « التَّنْبِيهِ » : عَلَيْهِ الْجَزَاءُ .

قوله : أَوْ بِتَخْلِيصِهِ مِنْ سَبْعٍ ، أَوْ شَبَكَةٍ لِيُطْلَقَهُ ، لَمْ يَضْمَنْهُ إِذَا تَلَفَ . يَعْنِي ، إِذَا فَكَّهُ بِسَبَبِ تَخْلِيصِهِ مِنْ سَبْعٍ أَوْ شَبَكَةٍ . وَهَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ . جَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » وَغَيْرِهِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » وَغَيْرِهِ . وَقَالَ : فِي الْأَشْهَرِ . وَقِيلَ : يَضْمَنْهُ . وَيَأْتِي فِي بَابِ الْعَصَبِ ، إِذَا حَالَ حَيَوَانٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ

(١) فِي م : « لَجْرَحِهِ » .

المقنع
وَلَا تَأْثِيرَ لِلْحَرَمِ وَلَا لِلْإِحْرَامِ فِي تَحْرِيمِ حَيَوَانِ إِنْسِيٍّ ، وَلَا مُحَرَّمِ الْأَكْلِ ، إِلَّا الْقَمَلَ فِي رِوَايَةٍ . وَأَيُّ شَيْءٍ تَصَدَّقَ بِهِ ، كَانَ خَيْرًا مِنْهُ .

الشرح الكبير
وقيل : عليه الضَّمَانُ . وهو قول قتادة ؛ لعموم الآية . ولأن غاية ما فيه أنه عديم القصد إلى قتله ، فأشبهه قتل الخطأ . ولنا ، أنه فعل أبيض لحاجة الحيوان ، فلم يضمن ما تُلَف به ، كما لو داوى ولي الصبي الصبي ، فمات بذلك ، وهذا ليس بمُتعمد ، ولا تناوله الآية .

١٢٠٦ - مسألة : (وَلَا تَأْثِيرَ لِلْحَرَمِ وَلَا لِلْإِحْرَامِ فِي تَحْرِيمِ حَيَوَانِ إِنْسِيٍّ ، وَلَا مُحَرَّمِ الْأَكْلِ ، إِلَّا الْقَمَلَ) على المُحَرَّمِ (فِي رِوَايَةٍ . وَأَيُّ شَيْءٍ تَصَدَّقَ بِهِ ، كَانَ خَيْرًا مِنْهُ) لَا تَأْثِيرَ لِلْحَرَمِ وَلَا لِلْإِحْرَامِ فِي تَحْرِيمِ شَيْءٍ مِنَ الْحَيَوَانِ الْأَهْلِيِّ ؛ كَبَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ ، وَالْحَيْلِ ، وَالذَّجَاجِ ، وَنَحْوِهَا ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِصَيْدٍ ، وَإِنَّمَا حَرَّمَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ الصَّيْدَ . وَقَدْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَذْبَحُ الْبُذْنَ فِي إِحْرَامِهِ فِي الْحَرَمِ ، يَتَقَرَّبُ إِلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ بِذَلِكَ .

الإِنصاف
ماله وقتله ، هل يضمنه أم لا ؟ ويأتي في كلام المصنف ، إذا أُلِفَ بعض الصيد أو جرحه .

قوله : وَلَا تَأْثِيرَ لِلْحَرَمِ وَلَا لِلْإِحْرَامِ فِي تَحْرِيمِ حَيَوَانِ إِنْسِيٍّ ، وَلَا مُحَرَّمِ الْأَكْلِ . ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ هُنَا شَيْئَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا ، الْحَيَوَانُ الْإِنْسِيُّ . وَالثَّانِي ، الْحَيَوَانُ الْمُحَرَّمُ أَكْلُهُ . فَأَمَّا الْحَيَوَانُ الْإِنْسِيُّ ، فَلَا يَحْرُمُ عَلَى الْمُحَرَّمِ ، وَلَا فِي الْحَرَمِ إِجْمَاعًا ، لَكِنَّ الْأَغْيَابَ فِي الْوَحْشِيِّ وَالْأَهْلِيِّ بِأَصْلِهِ ، فَالْحِمَامُ وَخَشِيٍّ ، وَإِنْ تَاهَلَ ، نَصَّ عَلَيْهِ ، فَفِيهِ الْجَزَاءُ كَالْمُتَوَحَّشِ . قَطَعَ بِهِ الْأَصْحَابُ . وَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ،

وقال عليه السلام : « أَفْضَلُ الْحَجِّ الْعَجُّ وَالثَّجُّ » ^(١) . يعنى إسالة الدماء بالذبح والنحر . وهذا لا خلاف فيه . فإن كان متولداً بين وحشياً وأهلياً ، غلب جانب التَّحْرِيمِ .

فصل : فأما الْمُحَرَّمُ أَكْلُهُ فهو ثلاثة أقسامٍ ؛ أحدها ، الْخَمْسُ الْفَوَاسِقُ التى أَبَاحَ الشَّارِعُ قَتْلَهَا فى الْجِلِّ وَالْحَرَمِ ، وهى الْجِدَاةُ ، وَالْغُرَابُ ، وَالْفَأْرَةُ ، وَالْعَقْرَبُ ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ . وفى بعض ألفاظ الحديث : الْحَيَّةُ مَكَانَ الْعَقْرَبِ . فَيُباحُ قَتْلُهُنَّ فى الإحرامِ وَالْحَرَمِ . وهذا قولُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْهُمْ ؛ الثَّوْرِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ ، وَإِسْحَاقُ . وَحُكِّىَ عَنِ النَّحَّيِّ أَنَّهُ مَنَعَ قَتْلَ الْفَأْرَةِ . والحديثُ صَرِيحٌ فى جِلِّ قَتْلِهَا ، فلا تَعْوِيلَ على ما خالفه . والمُرَادُ بِالْغُرَابِ الْأَبْقَعُ وَغُرَابُ الْبَيْنِ . [٤٦/٣ ظ] وقال قَوْمٌ : لا يُباحُ قَتْلُ غُرَابِ الْبَيْنِ ؛ لِأَنَّهُ رُوى : « خَمْسٌ فَوَاسِقٌ ، يُقْتَلْنَ فى الْجِلِّ وَالْحَرَمِ ؛ الْحَيَّةُ ، وَالْغُرَابُ الْأَبْقَعُ ، وَالْفَأْرَةُ ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ ، وَالْحَدْيَا » . رواه مسلم ^(٢) . وهذا يُقَيَّدُ

أَنَّ الْبَطَّ كَالْحَمَامِ ، فَهُوَ وَحْشِيٌّ وَإِنْ تَأَهَّلَ . قَدَّمَهُ فى « الْمُعْنَى » ، و « الشَّرْحِ » ، الإِنصاف ، و « الفروع » ، وغيرهم . قال الزَّرْكَشِيُّ : الْمُصَحَّحُ وَجوبُ الْجَزَاءِ . وعنه ،

(١) تقدم تخريجه فى صفحة ٢١١ .

(٢) فى : باب ما يندب للمحرم وغيره قتله من الدواب ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٨٥٦/٢ - ٨٥٩ . كما أخرجه البخارى ، فى : باب ما يقتل المحرم من الدواب ، من كتاب جزاء الصيد . صحيح البخارى ١٧/٣ . والنسائى ، فى : باب ما يقتل فى الحرم من الدواب ، وباب قتل الحيَّة فى الحرم ، وباب قتل الجِدَاة فى الحرم ، من كتاب المناسك . المجتبى ١٦٣/٥ ، ١٦٥ . وابن ماجه ، فى : باب ما يقتل المحرم ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ١٠٣١/٢ . والإمام أحمد ، فى : المسند ١٢٢/٦ ، ١٦٤ .

مُطْلَقَ ذِكْرِ الْغُرَابِ فِي الْحَدِيثِ الْآخِرِ ، وَلَا يُمَكِّنُ حَمْلُهُ عَلَى الْعُمُومِ ،
بَدَلِيلٌ أَنَّ الْمُبَاحَ مِنَ الْغُرَابِ لَا يَحِلُّ قَتْلُهُ . وَلَنَا ، مَا رَوَتْ عَائِشَةُ ، رَضِيَ
اللَّهُ عَنْهَا ، قَالَتْ : أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقَتْلِ خَمْسٍ فَوَاسِقَ فِي الْحَرَمِ ؛
الْحِدَاةُ ، وَالْغُرَابُ ، وَالْفَأْرَةُ ، وَالْعَقْرَبُ ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ . وَعَنْ
ابْنِ عُمرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « خَمْسٌ مِنَ
الدَّوَابِّ ، لَيْسَ عَلَى الْمُحْرِمِ جُنَاحٌ فِي قَتْلِهِنَّ » . وَذَكَرَ مِثْلَ حَدِيثِ
عَائِشَةَ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا^(١) . وَهَذَا عَامٌّ فِي الْغُرَابِ ، وَهُوَ أَصَحُّ مِنَ الْحَدِيثِ
الْآخِرِ . وَلِأَنَّ غُرَابَ الْبَيْنِ مُحَرَّمٌ الْأَكْلُ ، يَغْدُو عَلَى أَمْوَالِ النَّاسِ ، وَلَا
وَجْهَ لِإِخْرَاجِهِ مِنَ الْعُمُومِ . وَفَارَقَ مَا أُبِيحَ أَكْلُهُ ، فَإِنَّهُ لَيْسَ فِي مَعْنَى مَا
أُبِيحَ قَتْلُهُ ، فَلَا يَلْزَمُ مِنْ تَخْصِيصِهِ تَخْصِيصُ مَا لَيْسَ فِي مَعْنَاهُ . الْقِسْمُ الثَّانِي
مِنَ الْمُحَرَّمِ أَكْلُهُ ، مَا كَانَ طَبْعُهُ الْأَذَى ، وَإِنْ لَمْ يُوْجَدْ مِنْهُ أَذَى ؛ كَالْأَسَدِ ،

لَا يَضْمَنُهُ إِذَا كَانَ أَهْلِيًّا ؛ لِأَنَّهُ مَأْلُوفٌ بِأَصْلِ الْخِلْقَةِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : كَذَا
قَالُوا . وَأُطْلِقَ بَعْضُ الْأَصْحَابِ فِي الدَّجَاجِ رِوَايَتَيْنِ ، وَخَصَّصَهُمَا ابْنُ أَبِي مُوسَى وَمَنْ

(١) الأول أخرجه البخاري ، في : باب ما يقتل المحرم من الدواب ، من كتاب المحصر وجزاء الصيد . صحيح
البخاري ١٧/٣ . ومسلم ، في : باب ما يندب للمحرم ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٨٥٦/٢ ، ٨٥٧ .
كما أخرجه النسائي ، في : باب ما يقتل المحرم من الدواب ، من كتاب مناسك الحج . المجتبى ١٤٨/٥ .
وابن ماجه ، في : باب ما يقتل المحرم ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ١٠٣١/٢ .

والثاني أخرجه البخاري ، في : باب ما يقتل المحرم من الدواب ، من كتاب المحصر وجزاء الصيد . صحيح
البخاري ١٧/٣ . ومسلم ، في : باب ما يندب للمحرم ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٨٥٦/٢ - ٨٥٩ .
كما أخرجه أبو داود ، في : باب ما يقتل المحرم من الدواب ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ٤٢٨/١ .
والنسائي ، في : باب ما يقتل المحرم من الدواب ، من كتاب مناسك الحج . المجتبى ١٤٧/٥ ، ١٤٩ . والإمام
مالك ، في : باب ما يقتل المحرم من الدواب ، من كتاب الحج . الموطأ ٣٥٦/١ . والإمام أحمد ، في : المسند
٧٧ ، ٦٥ ، ٥٤ ، ٥٠ ، ٤٨ ، ٣٧ ، ٣٢ ، ٨/٢ .

الشرح الكبير

والنَّمِر ، والفَهْد ، والذَّب ، وما في مَعْنَاه ، فَيُباحُ قَتْلُهُ أَيْضًا ، ولا جَزَاء فيه . قال مالكٌ : الكَلْبُ العَقُور ، ما عَقَرَ النَّاسَ وَعَدَا عَلَيْهِم ، مِثْلُ الأَسَدِ ، والذَّب ، والنَّمِر ، والفَهْد . فعلى هذا يُباحُ قَتْلُ كُلِّ ما فيه أذى للنَّاسِ في أَنْفُسِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ ، مِثْلُ سِبَاعِ البَهايمِ كُلِّها ، الحَرَامِ أَكْلُها ، وَجَوَارِحِ الطَّيْرِ ؛ كالبازيِّ ، والصَّقْرِ ، والشَّاهِينِ ، والعُقَابِ ، ونحوها ، والحشراتِ الْمُؤَذِيَةِ ، والزُّبُورِ ، والبَقِّ ، والبَعُوضِ ، والبراغيثِ ، والذُّبابِ . وبه قال الشافعيُّ . وقال أصحابُ الرَّأْيِ : يُقْتَلُ ما جاء في الحديثِ ، والذَّبُّ قِياسًا عليه . ولنا ، أَنَّ الحَبَرَ نَصٌّ مِنْ كُلِّ جِنْسٍ على صُورَةٍ مِنْ أَذْنَاه ؛ تَنْبِيهاً على ما هو أَعْلَى مِنْها ، ودَلالةً على ما كان في مَعْنَاها ، فنَصُّه على الغرابِ والحِدَاةِ تَنْبِيءٌ على البازيِّ ونحوه ، وعلى الفأرةِ تَنْبِيءٌ على الحشراتِ ، وعلى العَقْرَبِ تَنْبِيءٌ على الحَيَّةِ ، وقد ذُكِرَتْ في بعضِ الأحاديثِ ، وعلى الكَلْبِ العَقُورِ تَنْبِيءٌ على السَّبَاعِ التي هي أَعْلَى مِنْه ، ولأنَّ ما لا يُضْمَنُ بِقِيَمَتِهِ ولا مِثْلِهِ ، لا يُضْمَنُ بِشَيْءٍ ، كالحشراتِ . الْقِسْمُ الثَّالِثُ مِنَ الْمُحَرَّمَ الْأَكْلِ ، ما لا يُؤْذِي بِطَبْعِهِ ، كالرَّحِمِ ، والدِّيدانِ ، فلا أَثَرٌ لِلحَرَمِ ولا لِلإِحْرَامِ فيه ، ولا جَزَاءٌ فيه إِنْ قَتَلَهُ . وبه قال الشافعيُّ .

الإنصاف

تابعه بدجاج السُّنْدِ . وصَحَّحَ الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ ، أَنَّ الدَّجَاجَ السُّنْدِيَّ وَحْشِيٌّ ، كالحمامِ . وأُطْلِقَ في « الفائقِ » ، في دجاجِ السُّنْدِ والبَطِّ ، الروائِيتَيْنِ . وقَدَّمَ في « الرَّعائِيتَيْنِ » ، و « الحاوِيتَيْنِ » ، أَنَّ في الدَّجَاجِ الأَهْلِيَّ الجَزَاءَ . قلتُ : هذا مُشْكِلٌ جِدًّا ، ورُبُّما كان مَخالِفَ الإجماعِ ، والاعتِبارُ في الأَهْلِيَّ بأَصْلِهِ ، فلو تَوَحَّشَ بَقَرًا أو غَيْرَهُ فهو أَهْلِيٌّ . قال الإمامُ أحمدُ ، في بَقَرَةٍ تَوَحَّشَتْ : لا شَيْءَ فيها .

الشرح الكبير
وقال مالك : يَحْرُمُ قَتْلُهَا ، فَإِنْ قَتَلَهَا فَدَاهَا ، وَكَذَلِكَ كُلُّ سَبْعٍ لَا يَعْدُو عَلَى النَّاسِ . فَإِذَا وَطِئَ الذُّبَابَ ، أَوْ النَّمْلَ ، أَوْ الذَّرَّ ، أَوْ قَتَلَ الرُّثْبُورَ ، تَصَدَّقَ بِشَيْءٍ مِنَ الطَّعَامِ . وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : فِي النَّمْلَةِ لُقْمَةٌ أَوْ ثَمَرَةٌ إِذَا لَمْ تُؤْذِهِ . وَيَتَخَرَّجُ فِي النَّحْلَةِ مِثْلُ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ [٤٧/٣] نَهَى عَنْ قَتْلِ النَّمْلَةِ وَالنَّحْلَةِ ^(١) . وَحَكَى ابْنُ أَبِي مُوسَى : فِي الضَّفْدَعِ حُكُومَةٌ . وَلَنَا ، أَنَّ اللَّهَ سَبَّحَانَهُ إِنَّمَا أَوْجَبَ الْجَزَاءَ فِي الصَّيِّدِ ، وَلَيْسَ هَذَا بِصَيْدٍ . قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ : الصَّيِّدُ مَا جَمَعَ ثَلَاثَةَ أَشْيَاءَ ؛ أَنْ يَكُونَ مُبَاخًا مُمْتَنِعًا ^(٢) . وَلِأَنَّهُ لَا مِثْلَ لَهُ وَلَا قِيَمَةَ ، وَالضَّمَانُ إِنَّمَا يَكُونُ بِأَحَدِ هَذَيْنِ الشَّيْئَيْنِ .

الإينصاف
وَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّ الْجَوَامِيسَ أَهْلِيَّةٌ مُطْلَقًا . ذَكَرَهُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » وَغَيْرِهِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . وَقَالَ فِي « الرُّعَايَةِ » : وَمَا تَوَحَّشَ مِنْ إِنْسِيٍّ ، أَوْ تَانَسَ مِنْ وَحْشِيٍّ ، فَلَيْسَ صَيْدًا . وَقِيلَ : مَا تَوَحَّشَ مِنْ إِنْسِيٍّ ، فَهُوَ عَلَى الْإِبَاحَةِ لِرَبِّهِ وَلِغَيْرِهِ ، وَمَا تَانَسَ مِنْ وَحْشِيٍّ ، فَكَمَا لَوْ لَمْ يَتَانَسَ . وَقِيلَ : مَا تَلَفَ مِنْ وَحْشِيٍّ ، لَمْ يَحِلَّ ، وَفِيهِ الْجَزَاءُ ، وَلَوْ تَوَحَّشَ إِنْسِيٍّ ، لَمْ يَحْرُمَ . انْتَهَى . وَأَمَّا مُحَرَّمُ الْأَكْلِ ، فَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّهُ لَا جَزَاءَ فِي قَتْلِهِ ، إِلَّا مَا سَبَقَ مِنَ الْمُتَوَلَّدِ ، وَمَا يَأْتِي فِي الْقَمَلِ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ مِنْ حَيْثُ الْجُمْلَةُ .

(١) أخرجه أبو داود ، في : باب في قتل الذر ، من كتاب الأدب . سنن أبي داود ٦٥٦/٢ . وابن ماجه ، في : باب ما ينهى عن قتله ، من كتاب الصيد . سنن ابن ماجه ١٠٧٤/٢ . والدارمي ، في : باب النهي عن قتل الضفادع والنحلة ، من كتاب الأضاحي . سنن الدارمي ٨٩/٢ . والإمام مالك ، في : باب النهي عن قتل النساء والولدان في الغزو . من كتاب الجهاد . الموطأ ٤٤٨/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٣٢/١ ، ٣٤٧ .

(٢) ذكر هنا شيئين وزاد عليهما صاحب المغني : وحشيا . المغني ١٧٧/٥ .

الشرح الكبير

فصل : ولا بأس أن يُقَرَّدَ الْمُحْرِمُ بَعِيرَهُ . رُويَ ذلك عن ابنِ عُمَرَ ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا ، أَنَّهُ قَرَّدَ بَعِيرَهُ بِالسَّقْيَا^(١) ، أَيْ نَزَعَ الْقُرَادَ^(٢) عَنْهُ ، فَرَمَاهُ . وَهَذَا قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَجَابِرِ بْنِ زَيْدٍ^(٣) ، وَعَطَاءٍ . وَقَالَ مَالِكٌ : لَا يَجُوزُ . وَكَرِهَهُ عِكْرِمَةُ . وَلَنَا ، أَنَّهُ قَوْلُ مَنْ سَمَّيْنَا مِنَ الصَّحَابَةِ ، وَلَأنَّهُ مُؤَذِّ فَايَبِحَ قَتْلَهُ ، كَالْحَيَّةِ وَالْعَقْرَبِ .

فصل : فَأَمَّا الْقَمْلُ ، ففيه روايتان ؛ إحداهما ، إِبَاحَةُ قَتْلِهِ ؛ لِأنَّهُ مِنْ

قال الإمام أحمدُ : لَا فِدْيَةَ فِي الصُّفْدِ عَ . وَقَالَ فِي « الْإِرْشَادِ » : فِيهِ حُكُومَةٌ . وَقَدَّمَهُ الْإِنصَافُ فِي « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِثَيْنِ » . وَنَقَلَهُ عَبْدُ اللَّهِ . قَالَ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » : لَا أَعْرِفُ لَهُ وَجْهًا . وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : فِي الثَّمَلَةِ لُفْمَةٌ ، أَوْ تَمَرَةٌ إِذَا لَمْ تُؤْذِهِ . قَالَ الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ : وَيَتَخَرَّجُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي التَّحْلَةِ ، وَفِي أُمِّ حُبَيْنٍ وَجْهٌ ؛ يَضْمَنُهَا بِجَدْيٍ . اخْتَارَهُ بَعْضُ الْأَصْحَابِ . قَالَ الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ : وَهُوَ خِلَافُ الْقِيَاسِ . وَأُمُّ حُبَيْنٍ ؛ هِيَ الْجَرْبَاءُ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَهِيَ دَابَّةٌ مَعْرُوفَةٌ ، مِثْلُ أُمِّ عُرْسٍ ، وَابْنِ [١ / ٢٨٢ ر] آوَى . قَالَ الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ : هِيَ دَابَّةٌ مُنْتَفِخَةُ الْبَطْنِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : فَيَتَوَجَّهُ مِثْلُهُ كُلُّ مُحْرِمٍ لَمْ يُؤْمَرْ بِقَتْلِهِ . انْتَهَى . وَفِي السَّنَنِ الْأَهْلِيَّةِ وَجْهٌ ؛ أَنَّهُ فِيهِ الْجَزَاءُ . وَيَأْتِي الْكَلَامُ فِي الثَّغْلَبِ ، وَالسَّنَنِ الْأَهْلِيَّةِ ، وَالْهَذْهَدِ ، وَالْقِرْدِ ، وَنَحْوِهَا ، فِي بَابِ جَزَاءِ الصَّيْدِ .

قوله : إِلَّا الْقَمْلُ فِي رِوَايَةٍ ، إِذَا قَتَلَهُ الْمُحْرِمُ . اَعْلَمْ أَنَّ فِي جَوَازِ قَتْلِ الْقَمْلِ

(١) السقيا : منزل بين مكة والمدينة ، قيل : هي على يمين من المدينة .

(٢) القراد : دويبة متطفلة ، تعيش على الثوب والطيور ، وتمتص دمه .

(٣) في الأصل : « يزيد » .

أَكْثَرُ الْهَوَامِّ أَذَى ، فَأُبَيِّحُ قَتْلَهُ ، كَالْبَرَاغِيثِ ، وَسَائِرِ مَا يُؤْذَى . وَالثَّانِيَةُ ، أَنْ قَتْلَهُ مُحَرَّمٌ . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ ؛ لِأَنَّهُ يَتَرَفَّهُ بِإِزَالَتِهِ ، فَحُرْمٌ ، كَقَطْعِ الشَّعْرِ ، وَلِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى كَعْبَ بْنَ عُجْرَةَ وَالْقَمْلَ يَتَنَاثَرُ عَلَى وَجْهِهِ ، فَقَالَ لَهُ : « احْلِقْ رَأْسَكَ » ^(١) . فَلَوْ كَانَ قَتْلُ الْقَمْلِ وَإِزَالَتُهُ مُبَاحًا لَمْ يَكُنْ كَعْبٌ لِيَتَرَكَّهُ حَتَّى يَصِيرَ كَذَلِكَ ، وَلَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ أَمَرَهُ بِإِزَالَتِهِ خَاصَّةً . وَالصُّبَّانُ كَالْقَمْلِ ؛ لِأَنَّهُ بَيِّضُهُ ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ قَتْلِ الْقَمْلِ وَرَمِيهِ ، أَوْ قَتْلِهِ بِالزُّبُنِ ، لِحُصُولِ التَّرَفُّهِ بِهِ . قَالَ الْقَاضِي : إِنَّمَا الرُّوَايَتَانِ فِيمَا أَرَاهُ مِنْ شَعْرِهِ ، أَمَّا مَا أَلْقَاهُ مِنْ ظَاهِرِ بَدَنِهِ وَثَوْبِهِ ، فَلَا شَيْءَ فِيهِ ، رِوَايَةٌ وَاحِدَةٌ . وَظَاهِرُ كَلَامِ شَيْخِنَا هُنَا يَقْتَضِي الْعُمُومَ . وَيَجُوزُ لَهُ حَكُّ رَأْسِهِ بِرَفِيقٍ ؛ كَيْلَا يَقْطَعَ شَعْرًا ، أَوْ يَقْتُلَ قَمْلًا ، فَإِنْ حَكَّ فَرَأَى فِي يَدِهِ شَعْرًا اسْتَحَبَّ لَهُ أَنْ يَقْدِيهِ ^(٢) احتياطًا ، وَلَا يَجِبُ حَتَّى يَسْتَيْقِنَ .

وَصُبُّانُهُ ^(٣) لِلْمُحَرَّمِ رِوَايَتَيْنِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْهِدَايَةِ » ، وَ « الْمَذْهَبِ » ، وَ « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « الْكَافِي » ، وَ « الْهَادِي » ، وَ « الْمُغْنَى » ، وَ « التَّلْخِصِ » ، وَ « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيسِ » ، وَ « الْفَاتِقِ » ، وَ « شَرْحِ ابْنِ مَنْجَى » ؛ إِحْدَاهُمَا ، يُبَاحُ قَتْلُهَا ، كَالْبَرَاغِيثِ . جَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » ، وَ « الْإِفَادَاتِ » ، وَ « الْمُنَوَّرِ » ، وَ « الْمُنتَخَبِ » . وَصَحَّحَهُ فِي « التَّصْحِيحِ » ، وَ « الْخُلَاصَةِ » ، وَ « النَّظْمِ » . وَالرُّوَايَةُ الثَّانِيَةُ ، لَا يُبَاحُ قَتْلُهَا . وَهِيَ الصَّحِيحَةُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَهِيَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ . قَالَ

(١) تقدم تخريجه في ١٤٥/٢ .

(٢) في م : « يعيده » .

(٣) الصُّبَّانُ : بَيضُ الْقَمْلِ وَالْبَرَاغِيثِ ، وَاحِدَتُهُ صُبَّانَةٌ .

فصل : فَإِنْ تَفَلَّى الْمُحْرِمُ ، أَوْ قَتَلَ قَمَلًا ، فَلَا فِدْيَةَ فِيهِ ، فَإِنْ كَعَبَ
 ابْنُ عُجْرَةَ حِينَ حَلَقَ رَأْسَهُ قَدْ أَذْهَبَ قَمَلًا كَثِيرًا ، وَلَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ لَذَلِكَ
 شَيْءٌ ، إِنَّمَا أُوجِبَ الْفِدْيَةُ بِحَلْقِ الشَّعْرِ ، وَلِأَنَّ الْقَمَلَ لَا قِيَمَةَ لَهُ ، فَأَشْبَهَ
 الْبُعُوضَ وَالْبَرَاعِثَ ، وَلِأَنَّهُ لَيْسَ بِصَيْدٍ ، وَلَا هُوَ مَأْكُولٌ . حُكِيَ عَنْ ابْنِ
 عُمَرَ ، قَالَ : هِيَ أَهْوَنُ مَقْتُولٍ . وَسُئِلَ ابْنُ عَبَّاسٍ ، عَنْ ^(١) مُحْرِمٍ أَلْقَى
 قَمَلَةً ، ثُمَّ طَلَبَهَا فَلَمْ يَجِدْهَا ، قَالَ : تِلْكَ ^(٢) ضَالَّةٌ لَا تُبْتَغَى . وَهَذَا قَوْلُ
 طَاوُسٍ ، وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، وَعَطَاءٍ ، وَأَبِي ثَوْرٍ ، وَابْنِ الْمُنْذِرِ . وَعَنْ أَحْمَدَ
 - فِي مَنْ قَتَلَ قَمَلَةً - قَالَ : يُطْعَمُ شَيْئًا . فَعَلِيَ هَذَا ، أَيْ شَيْءٌ تَصَدَّقَ بِهِ
 أَجْزَأُهُ ، سَوَاءٌ قَتَلَ قَلِيلًا أَوْ كَثِيرًا . وَهَذَا قَوْلُ أَصْحَابِ الرَّأْيِ . وَقَالَ
 إِسْحَاقُ : ثَمَرَةٌ فَمَا فَوْقَهَا . وَقَالَ مَالِكٌ : حَفَنَةٌ مِنْ طَعَامٍ . وَرَوَى ذَلِكَ
 عَنْ ابْنِ عُمَرَ . وَهَذِهِ الْأَقْوَالُ كُلُّهَا قَرِيبٌ مِنْ قَوْلِنَا ، فَإِنَّهُمْ لَمْ يُرِيدُوا بِذَلِكَ
 التَّقْدِيرَ ، وَإِنَّمَا هُوَ عَلَى التَّقْرِيبِ لِأَقَلِّ مَا يُتَصَدَّقُ بِهِ .

الزَّرْكَشِيُّ : هِيَ أَنْصُ الرُّوَايَتَيْنِ ، وَاخْتِيَارُ الْخِرَقِيِّ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْإِفَادَاتِ » .
 وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ« شَرْحِ ابْنِ رَزِينِ » ، وَ« الزَّرْكَشِيُّ » ،
 وَ« الْمُحَرَّرِ » . فَعَلِيَ الْمَذْهَبُ ، هَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ فِي قَتْلِهَا جَزَاءٌ ؟ فِيهِ رِوَايَتَانِ .
 وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ« الزَّرْكَشِيُّ » ، وَ« الْكَافِي » ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَا جَزَاءَ
 عَلَيْهِ . وَهِيَ الْمَذْهَبُ . قَالَ فِي « الْعُمْدَةِ » : لَا شَيْءَ فِيهَا حَرْمٌ أَكَلُهُ إِلَّا الْمُتَوَلَّدُ .
 وَقَدَّمَهُ فِي « الْمُغْنِيِّ » ، وَ« الشَّرْحِ » ، وَ« ابْنِ رَزِينِ » ، وَصَحَّحَهُ فِي

(١) فِي م : هـ ، هـ .

(٢) فِي م : هـ ، مَالِكٌ . هـ .

فصل : والخلاف إنما هو في قتلِه للمُحَرَّمِ ، أما في الحَرَمِ فُبَاحُ قَتْلِ القَمَلِ بغيرِ خِلافٍ ؛ لِأنَّه إِنَّمَا حُرِّمَ في حَقِّ المُحَرَّمِ ؛ لِما فيه مِنَ التَّرفَةِ ، فهو كَقَطْعِ الشَّعْرِ ، [٧/٣ ظ] وَمَن كان في الحَرَمِ غيرَ مُحَرَّمٍ ، فمُبَاحٌ لَهُ قَطْعُ الشَّعْرِ ، وتَقْلِيمُ الأظفارِ ، والطَّيْبُ ، وسائِرُ ما يُتَرَفُّ به .

فصل : ولا بَأْسَ بِغَسْلِ المُحَرَّمِ رَأْسَهُ وَبَدَنَهُ بِرِيقٍ . فَعَلَ ذلكَ عُمَرُ ، وابْنُهُ ، وَرَخَّصَ فيه عَلِيٌّ ، وجَابِرٌ ، وسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ ، والشَّافِعِيُّ ، وأبو ثَوْرٍ ، وأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَكَرِهَ مالِكٌ لِلْمُحَرَّمِ أَنْ يَغْتَسِلَ في المَاءِ ، وَيُعَيَّبَ فيه رَأْسَهُ ، وَلَعَلَّهُ ذَهَبَ إلى أَنَّ ذلكَ سَيِّئٌ لَهُ . والصَّحِيحُ أَنَّهُ لا بَأْسَ بِذلكَ ؛

« النَّظْمِ » ، فلا تَفْرِيعَ عليها . والثَّانِيَةُ ، عليه جَزَاءٌ . وقال في « المُحَرَّرِ » : إِن حُرِّمَ قَتْلُهُ ، ففيهِ الفِدْيَةُ ، وإِلَّا فلا . ^(١) وهو ظاهرٌ ما جَزَمَ به في « الهِدَايَةِ » ، و « المُسْتَوْعِبِ » ، و « الرَّعَايَتَيْنِ » ، و « الحَاوِيَيْنِ » ، وغيرِهِمْ ^(٢) . فَعَلِهَا ، أَيُّ شَيْءٍ تَصَدَّقَ بِهِ كان خَيْرًا مِنْهُ ، كما جَزَمَ بِهِ المُصَنِّفُ ، وجَزَمَ به في « المُعْنَى » ، و « الشَّرْحِ » ، و « الفائقِ » ، و « الفروعِ » ، و « الزَّرْكَشِيِّ » ، و « المُحَرَّرِ » ، و « الرَّعَايَةِ » ، وغيرِهِمْ .

تنبيه : ظاهرُ كلامِ المُصَنِّفِ ، أَنَّ الرُّوَايَتَيْنِ في تحريمِ قَتْلِ القَمَلِ ، لا فَرْقَ فيهما بينَ قَتْلِهِ وَرَمِيهِ ، أو قَتْلِهِ بِالزُّنْبُقِ وَنَحْوِهِ ، مِنْ رَأْسِهِ ، وَبَدَنِهِ ، وَثَوْبِهِ ، ظاهرُهُ وباطِنُهُ . وهو اخْتِيارُ المُصَنِّفِ ، والشارِحِ . ^(١) وجَزَمَ به ابنُ رَزِينٍ ، وغيرُهُ . وقَدَّمَهُ في « الرَّعَايَةِ الكُبْرَى » وغيرِهِ . وهو ظاهرُ كلامِ أَكْثَرِ الأَصْحَابِ ^(٢) .

(١ - ١) زيادة من : ش .

(٢ - ٢) زيادة من : ش .

الشرح الكبير

لأن ذلك ليس بسِتْرٍ ، ولهذا لا يَقُومُ مَقَامَ السُّتْرَةِ فِي الصَّلَاةِ . وقد رَوَى
عن ابن عباسٍ ، قال : رُبَّمَا قَالَ لِي عُمَرُ وَنَحْنُ مُحْرِمُونَ بِالْجُحْفَةِ : تَعَالَ
أَبَايُكَ^(١) أَتَيْنَا أَطْوَلَ نَفْسًا فِي الْمَاءِ . رَوَاهُ سَعِيدٌ^(٢) . ولأنه ليس بسِتْرٍ
مُعْتَادٍ ، وَأَشْبَهَ صَبَّ الْمَاءِ عَلَيْهِ ، وَوَضَعَ يَدَهُ عَلَيْهِ . وقد رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ
حُنَيْنٍ ، قال : أُرْسَلَنِي ابْنُ عَبَّاسٍ إِلَى أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ ، فَأَتَيْتُهُ وَهُوَ
يَغْتَسِلُ ، فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ ، فَقَالَ : مَنْ هَذَا ؟ فَقُلْتُ^(٣) : أَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ
حُنَيْنٍ ، أُرْسَلَنِي إِلَيْكَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ يَسْأَلُكَ : كَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ
ﷺ يَغْسِلُ رَأْسَهُ وَهُوَ مُحْرِمٌ . فَوَضَعَ أَبُو أَيُّوبَ يَدَهُ عَلَى الثَّوْبِ ، فَطَاطَاهُ
حَتَّى بَدَأَ لِي رَأْسُهُ ، ثُمَّ قَالَ لِإِنْسَانٍ يَصُبُّ عَلَيْهِ الْمَاءَ : صُبِّ . فَصَبَّ عَلَيَّ

وقيل : رَمِيَهُ مِنْ غَيْرِ ظَاهِرٍ ثَوْبِهِ كَقَتْلِهِ . وقال في «المَذْهَبِ» : إِذَا قُلْنَا : لَا يُبَاحُ قَتْلُهُ ،
وَكَانَ قَدْ جَعَلَ فِي رَأْسِهِ زَنْبَقًا قَبْلَ الْإِحْرَامِ ، فَتَلَفَ بَعْدَ^(٤) الْإِحْرَامِ ، لَمْ يَضْمَنْ .
انتهى . قلت : هَذَا يُفْتَى مَنْ نَصَبَ الْأُخْبُولَةَ قَبْلَ الْإِحْرَامِ ، ثُمَّ يَقَعُ فِيهَا بَعْدَ الْإِحْرَامِ
صَيِّدٌ ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ .^(٥) وَأُطْلِقَهُمَا فِي «الْفُرُوعِ»^(٥) . وقال القاضي ، وابنُ
عَقِيلٍ : إِنَّمَا الرُّوَايَتَانِ فِيمَا إِذَا أَرَاكَ مِنْ شَعْرِهِ ، وَبَدَنِهِ ، وَبَاطِنِ ثَوْبِهِ ، وَيَجُوزُ مِنْ
ظَاهِرِهِ . نَقَلَهُ عَنْهُمَا فِي «الْفُرُوعِ» . وَحَكَى الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ ، أَنَّ الرُّوَايَتَيْنِ

(١) يعنى : ننظر أين أبقى .

(٢) أخرجه البيهقي ، في : باب الاغتسال بعد الإحرام ، من كتاب الحج . السنن الكبرى ٦٣/٥ .

(٣) في الأصل : « فقال » .

(٤) يباح بالأصول ، ولعلها كما أثبتناها .

(٥ - ٥) زيادة من : ط .

رَأْسِهِ ، ثُمَّ حَرَّكَ رَأْسَهُ بِيَدَيْهِ ، فَأَقْبَلَ بِهِمَا وَأَذْبَرَ ، ثُمَّ قَالَ : هَكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَفْعَلُ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(١) .

الشرح الكبير

فصل : وَيُكْرَهُ لَهُ غَسْلُ رَأْسِهِ بِالسِّدْرِ وَالْخِطْمِيِّ^(٢) وَنَحْوِهِمَا ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ إِزَالَةِ الشَّعَثِ ، وَالتَّعَرُّضِ لِقَطْعِ الشَّعْرِ . وَكَرِهَهُ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، وَمَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . فَإِنْ فَعَلَ فَلَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ . وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ . وَعَنْ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ : عَلَيْهِ الْفِدْيَةُ .

فِيمَا أَرَاكَ مِنْ شَعْرِهِ ، أَمَّا مَا أَلْقَاهُ مِنْ ظَاهِرِ بَدَنِهِ ، ^(٣) وَثَوْبِهِ ، فَلَا شَيْءَ فِيهِ ، رِوَايَةٌ وَاحِدَةٌ . انْتَهَى . قَالَ الزُّرَّكَاشِيُّ : قَالَ الْقَاضِي فِي « الرُّوَايَتَيْنِ » : وَمَوْضِعُ الرُّوَايَتَيْنِ ، إِذَا أَلْقَاهَا مِنْ شَعْرِ رَأْسِهِ ، أَوْ بَدَنِهِ ، أَوْ لَحْمِهِ ، أَمَّا إِنْ أَلْقَاهَا مِنْ ظَاهِرِ بَدَنِهِ^(٤) ، أَوْ ثِيَابِهِ ، أَوْ بَدَنِ مُحِلٍّ ، أَوْ مُحْرَمٍ غَيْرِهِ ، فَهُوَ جَائِزٌ ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ، رِوَايَةٌ وَاحِدَةٌ .

الإينصاف

فائدة : يَجُوزُ قَتْلُ الْبَرَاغِيثِ مُطْلَقًا . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ ، وَقُطِعَ بِهِ أَكْثَرُهُمْ ، وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ هُنَا . وَقَالَ فِي

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ الْاِغْتِسَالِ لِلْمَحْرَمِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَحْصَرِ وَجَزَاءِ الصَّيْدِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ . ٣ / ٢٠ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ جَوَازِ غَسْلِ الْمَحْرَمِ بِدَنِهِ وَرَأْسِهِ ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٢ / ٨٦٤ . كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ الْمَحْرَمِ يَغْتَسِلُ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكَ . سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ١ / ٤٢٦ ، ٤٢٧ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ غَسْلِ الْمَحْرَمِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكَ . الْمَجْتَبَى ٥ / ٩٨ . وَابْنُ مَاجَةَ ، فِي : بَابِ الْمَحْرَمِ يَغْسِلُ رَأْسَهُ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكَ . سَنَنِ ابْنِ مَاجَةَ ٢ / ٩٧٨ ، ٩٧٩ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ الْاِغْتِسَالِ فِي الْإِحْرَامِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكَ . سَنَنِ الدَّارِمِيِّ ٢ / ٣٠ . وَالْإِمَامُ مَالِكٌ ، فِي : بَابِ غَسْلِ الْمَحْرَمِ ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . الْمَوْطَأُ ١ / ٣٢٣ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٥ / ٤٢١ .

(٢) الْخِطْمِيُّ ، بِفَتْحِ الْخَاءِ وَكَسْرِهَا : نَبَاتٌ مِنَ الْفَصِيلَةِ الْخَبَازِيَّةِ ، يَدُقُّ وَرَقُهُ بِأَسَاءٍ ، وَيَجْعَلُ غَسْلًا لِلرَّأْسِ فَيَنْقِيهِ . (٣ - ٣) سَقَطَ مِنْ : ط .

الشرح الكبير

وبه قال مالكٌ ، وأبو حنيفة . وقال صاحباه : عليه صدقة ؛ لأنَّ الخطميَّ يُستلذُّ بِرِائِحَتِهِ ، وَيُزِيلُ الشَّعَثَ ، وَيَقْتُلُ الْهَوَامَّ ، فَوَجَبَتْ بِهِ الْفِدْيَةُ ، كَالْوَرَسِ . وَلَنَا ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ ، فِي الْمُحْرَمِ الَّذِي وَقَصَهُ بِعِيره : « اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ ، وَكَفَّنُوهُ فِي ثَوْبَيْهِ ، وَلَا تُحَنِّطُوهُ ، وَلَا تُحْمَرُوا رَأْسَهُ ؛ فَإِنَّهُ يُنْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبًّا » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(١) . فَأَمَرَ بِغَسْلِهِ

الإنصاف

« الْفُرُوعِ » : ظَاهَرُ تَعْلِيلِ الْقَاضِي ، أَنَّ الْبَرَاغِيثَ كَالْقَمَلِ . قَالَ : وَهُوَ مُتَوَجِّهٌ . وَجَزَمَ فِي « الرُّعَايَةِ » فِي مَوْضِعٍ ، لَا يَقْتُلُ الْبَرَاغِيثَ وَلَا الْبُعُوضَ . وَذَكَرَهُ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ قَوْلًا ، وَزَادَ ، وَلَا قُرَادًا . وَقَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ : إِنْ قَرَصَهُ ذَلِكَ ، قَتَلَهُ مِنْجَانًا ، وَإِلَّا فَلَا يَقْتُلُهُ .

تبيينه : مفهومُ قَوْلِهِ : إِلَّا الْقَمَلُ ، إِذَا قَتَلَهُ الْمُحْرَمُ . أَنَّهُ لَا يَحْرُمُ قَتْلُهُ فِي الْحَرَمِ . وَهُوَ صَحِيحٌ ، فَيُبَاحُ بِلَا نِزَاعٍ بَيْنَ الْأَصْحَابِ .

فَوَائِدُ ؛ يُسْتَحَبُّ قَتْلُ كُلِّ مُؤْذٍ مِنْ حَيَوَانَ وَطَيْرٍ . جَزَمَ بِهِ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَغَيْرِهِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَقَالَ : هُوَ مُرَادٌ مِنْ أَبَاحِهِ . انْتَهَى . فَمِنْهُ الْفَوَاسِقُ الْخَمْسَةُ وَهُنَّ : الْغُرَابُ الْأَسْوَدُ ، وَالْأَبْقَعُ - وَقِيلَ : الْمُرَادُ فِي الْحَدِيثِ ، الْأَبْقَعُ . قَالَهُ الزَّرْكَاشِيُّ - وَالْحِدَاةُ ، وَالْعَقْرَبُ ، وَالْفَأْرَةُ ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ ، وَالْأَسْوَدُ الْبَهِيمُ . وَفِي مُسْلِمٍ : وَالْحَيَّةُ . أَيْضًا . وَفِيهِ : يُقْتَلَنَّ فِي الْحَرَمِ وَالْإِحْرَامِ . وَفِيهِ : أَنَّهُ ، عَلَيْهِ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ ، أَمْرٌ مُحْرَمًا يَقْتُلُ حَيَّةً فِي مَنَى . فَنَصَّ مِنْ كُلِّ جِنْسٍ عَلَى أَذْنَاهُ تَنْبِيهًا ، وَالتَّنْبِيهُ مُقَدَّمٌ عَلَى الْمَفْهُومِ إِنْ كَانَ . وَلِلدَّارِقُطِيِّ : يَقْتُلُ الْمُحْرَمُ الذَّنْبَ ^(٢) . نَقَلَ حَنْبَلٌ ، يَقْتُلُ الْمُحْرَمُ الْكَلْبَ الْعَقُورَ ، وَالذَّنْبَ ،

(١) تقدم تخريجه في ٨٧/٦ .

(٢) أخرجه الدارقطني ، في : كتاب الحج . سنن الدارقطني ٢/ ٢٣٢ .

بالسِّدْرِ ، مع إثبات حُكْمِ الإِخْرَامِ فِي حَقِّهِ ، وَالْخِطْمِيُّ كَالسِّدْرِ . وَلَآئِهِ لَيْسَ بِطَيِّبٍ ، فَلَمْ تَجِبِ الْفِدْيَةُ بِاسْتِعْمَالِهِ ، كَالثَّرَابِ . وَقَوْلُهُمْ : تُسْتَلَدُّ رَائِحَتُهُ . مَمْنُوعٌ ، ثُمَّ يَنْطَلُ بِالْفَاكِهَةِ وَبَعْضِ الثَّرَابِ . وَإِزَالَةُ الشَّعَثِ يَحْصُلُ بِذَلِكَ أَيْضًا . وَقَتْلُ الْهَوَامِّ لَا يُعْلَمُ حُصُولُهُ ، وَلَا يَصِحُّ قِيَاسُهُ عَلَى الْوَرَسِ ؛ لِأَنَّهُ طَيِّبٌ . وَلِذَلِكَ لَوْ اسْتَعْمَلَهُ فِي غَيْرِ الْعَسَلِ ، أَوْ فِي ثَوْبِهِ ، مُنِعَ مِنْهُ ، بِخِلَافِ مَسْأَلَتِنَا .

وَالسَّيِّعُ ، وَكُلُّ مَا عَدَا مِنَ السَّبَاعِ . وَنَقَلَ أَبُو الْحَارِثِ ، يَقْتُلُ السَّيِّعَ ، عَدَا أَوْ لَمْ يَعُدْ . انْتَهَى . وَمِمَّا يَقْتُلُ أَيْضًا ، النَّيِّرُ ، وَالْفَهْدُ ، وَكُلُّ جَارِحٍ ؛ كَنَسْرِ ، وَبَازِيٍّ ، وَصَفَرٍ ، وَبَاشِقٍ ، وَشَاهِينٍ ، وَغَقَابٍ ، وَنَحْوِهَا ، وَذُبَابٍ ، [١ / ٢٨٢ ط] وَوَزَغٍ ، وَعَلَقٍ ، وَطُبُوعٍ ، وَبَقٍّ ، وَبَعُوضٍ . ذَكَرَهُ صَاحِبُ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَالْمُصَنَّفُ ، وَالشَّارِحُ ، وَغَيْرُهُمْ . وَنَقَلَ حَنْبَلٌ ، يَقْتُلُ الْقِرْدَ ، وَالنَّسْرَ ، وَالْغَقَابَ ، إِذَا وَثَبَ ، وَلَا كَفَّارَةَ . وَقَالَ قَوْمٌ : لَا يُبَاحُ قَتْلُ غُرَابِ الْبَيْنِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَلَعَلَّهُ ظَاهِرُ « الْمُسْتَوْعِبِ » ؛ فَإِنَّهُ مِثْلُ الْغُرَابِ الْأَبْقَعِ فَقَطْ . فَإِنْ قَتَلَ شَيْئًا مِنْ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَعْدُوَ عَلَيْهِ ، فَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ ، وَلَا يَنْبَغِي لَهُ . وَمَا لَا يُؤْذِي بِطَبِيعِهِ ، لِأَجْزَاءِ فِيهِ ، كَالرَّحَمِ ، وَالْبُومِ وَنَحْوِهَا . قَالَ بَعْضُ الْأَصْحَابِ : وَبِجَوَازِ قَتْلِهِ . مِنْهُمْ النَّاطِلُ . وَقِيلَ : يُكْرَهُ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْمُحَرَّرِ » وَغَيْرِهِ . وَقِيلَ : يَحْرُمُ . نَقَلَ أَبُو دَاوُدَ ، وَيَقْتُلُ كُلُّ مَا يُؤْذِيهِ . وَلِلْأَصْحَابِ وَجْهَانِ فِي نَمَلٍ وَنَحْوِهِ . وَجَزَمَ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » ، يُكْرَهُ قَتْلُهُ مِنْ غَيْرِ أَذِيَةٍ ، وَذَكَرَ مِنْهَا الذُّبَابَ . قَالَ فِي التَّحْرِيمِ : وَالتَّحْرِيمُ أَظْهَرُ ؛ لِلنَّهْيِ . نَقَلَ حَنْبَلٌ ، لَا بَأْسَ بِقَتْلِ الذَّرِّ . وَنَقَلَ مُهَنَّأٌ ، وَيَقْتُلُ التَّمَلَةَ إِذَا عَصَّتْهُ ، وَالتَّحْلَةَ إِذَا آذَتْهُ . وَاخْتَارَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ ، لَا بِجَوَازِ قَتْلِ نَحْلِ ، وَلَوْ بِأَخْذِ كُلِّ عَسَلِهِ . قَالَ هُوَ وَغَيْرُهُ : إِنْ لَمْ يَنْدَفِعْ

وَلَا يَحْرُمُ صَيْدُ الْبَحْرِ عَلَى الْمُحْرِمِ ، وَفِي إِبَاحَتِهِ فِي الْحَرَمِ الْمَنْعِ رَوَايَتَانِ .

١٢٠٧ - مسألة : (ولا يَحْرُمُ صَيْدُ الْبَحْرِ عَلَى الْمُحْرِمِ ، وَفِي إِبَاحَتِهِ فِي الْحَرَمِ رَوَايَتَانِ) [٤٨/٣ و] لَا يَحْرُمُ صَيْدُ الْبَحْرِ عَلَى الْمُحْرِمِ ، بغيرِ خِلَافٍ ، لقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ أَجَلٌ لَّكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَّعًا لَّكُمْ وَلِلسَّيَّارَةِ ﴾ ^(١) . قال ابنُ عَبَّاسٍ ، وابنُ عُمَرَ : طَعَامُهُ مَا أَلْقَاهُ . وعن ابنِ عَبَّاسٍ : طَعَامُهُ مِلْحُهُ . ولا خِلَافَ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي جَوَازِ أَكْلِهِ وَبَيْعِهِ وَشِرَائِهِ . ولا فَرْقَ بَيْنَ حَيَوَانِ الْبَحْرِ الْمِلْحِ ، وَبَيْنَ مَا فِي الْأَنْهَارِ وَالْعُيُونِ ، فَإِنَّ اسْمَ الْبَحْرِ يَتَنَاوَلُ الْكُلَّ ، قالَ اللَّهُ تَبَّحَاهُ : ﴿ وَمَا يَسْتَوِي الْبَحْرَانِ هَذَا عَذْبٌ فُرَاتٍ سَائِغٌ شَرَابُهُ وَهَذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ وَمِنْ كُلٍّ تَأْكُلُونَ لَحْمًا طَرِيًّا ﴾ ^(٢) . ولأنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَابَلَهُ بِصَيْدِ الْبَرِّ بقَوْلِهِ : ﴿ وَحَرَّمَ عَلَيْكُم صَيْدَ الْبَرِّ ﴾ . فَدَلَّ عَلَى أَنَّ مَا لَيْسَ مِنْ صَيْدِ الْبَرِّ فَهُوَ مِنْ صَيْدِ الْبَحْرِ .

نَمْلٌ إِلَّا بَقْتَلَهُ ، جَازَ . قالَ الإمامُ أَحْمَدُ : يُدْخَنُ لِلزَّنايِيرِ إِذَا خَشِيَ أَذَاهُمْ ، هُوَ أَحَبُّ الْإِنصَافِ إِلَى مَنْ تَحْرِيقِهِ ، وَالنَّمْلُ إِذَا آذَاهُ يَقْتُلُهُ .

فَالدَّيْتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، قَوْلُهُ : وَلَا يَحْرُمُ صَيْدُ الْبَحْرِ عَلَى الْمُحْرِمِ . هَذَا الْجَمَاعُ . وَاعْلَمْ أَنَّ الْبَحْرَ الْمِلْحَ وَالْأَنْهَارَ وَالْعُيُونَ سَوَاءٌ . الثَّانِيَةُ ، مَا يَعِيشُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ ، كَالسُّلْحَفَةِ وَالسَّرَّاطِنِ وَنَحْوِهِمَا ، كَالسَّمَكِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . جَزَمَ بِهِ الْمُصَنِّفُ وَغَيْرُهُ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » وَغَيْرِهِ . وَنَقَلَ عَبْدُ اللَّهِ ، عَلَيْهِ الْجَزَاءُ .

(١) سورة المائدة ٩٦ .

(٢) سورة فاطر ١٢ .

وَحَيَوَانَ الْبَحْرِ مَا كَانَ يَعْيشُ فِي الْمَاءِ ، وَيُفْرِخُ فِيهِ ، وَيَبْيِضُ فِيهِ . فَإِنْ كَانَ مِمَّا لَا يَعْيشُ إِلَّا فِي الْمَاءِ ، كَالسَّمَكِ وَنَحْوِهِ ، فَهَذَا لَا خِلَافَ فِيهِ ، وَإِنْ كَانَ مِمَّا يَعْيشُ فِي الْبَرِّ ، كَالسُّلْحَفَةِ ، وَالسَّرَطَانِ ، فَهُوَ كَالسَّمَكِ ، لَا جَزَاءَ فِيهِ . وَقَالَ عَطَاءٌ : فِيهِ الْجَزَاءُ ، وَفِي الضَّفَدَةِ ، وَكُلُّ مَا يَعْيشُ فِي الْبَرِّ . وَلَنَا ، أَنَّهُ يُفْرِخُ فِي الْمَاءِ ، وَيَبْيِضُ فِيهِ ، فَكَانَ مِنْ حَيَوَانِهِ ، كَالسَّمَكِ . فَأَمَّا طَيْرُ الْمَاءِ ، فَفِيهِ الْجَزَاءُ ، فِي قَوْلِ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ ؛ مِنْهُمْ الْأَوْزَاعِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَلَا نَعْلَمُ فِيهِ مُخَالَفًا غَيْرَ مَا حُكِيَ عَنْ عَطَاءٍ ، أَنَّهُ قَالَ : حَيْثُمَا يَكُونُ أَكْثَرُ فَهُوَ مِنْ صَيْدِهِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ إِنَّمَا يُفْرِخُ فِي الْبَرِّ ، وَيَبْيِضُ فِيهِ ، وَإِنَّمَا يَدْخُلُ الْمَاءَ لِيَتَغَيَّشَ فِيهِ ، وَيَكْتَسِبَ مِنْهُ ، فَهُوَ كَصَيَادِ الْآدَمِيِّينَ . فَإِنْ كَانَ جِنْسٌ مِنَ الْحَيَوَانِ ، نَوْعٌ مِنْهُ فِي الْبَرِّ ، وَنَوْعٌ مِنْهُ فِي الْبَحْرِ ، كَالسُّلْحَفَةِ ، فَلِكُلِّ نَوْعٍ حُكْمُ نَفْسِهِ ، كَالْبَقَرِ ، مِنْهَا الْوَحْشِيُّ مُحَرَّمٌ ، وَالْأَهْلِيُّ مُبَاحٌ .

فصل : وهل يُباح صَيْدُ الْبَحْرِ فِي الْحَرَمِ ؟ فِيهِ رَوَايَتَانِ ؛ أَصَحُّهُمَا ،

قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَلَعَلَّ الْمُرَادَ ، أَنَّ مَا يَعْيشُ فِي الْبَرِّ لَهُ حُكْمُهُ ، وَمَا يَعْيشُ فِي الْبَحْرِ لَهُ حُكْمُهُ . وَأَمَّا طَيْرُ الْمَاءِ ، فَبَرٌّ بِلَا نِزَاعٍ ؛ لِأَنَّهُ يُفْرِخُ وَيَبْيِضُ فِي الْبَرِّ .
قوله : وَفِي إِبَاحَتِهِ فِي الْحَرَمِ رَوَايَتَانِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « الْفَاتِي » ، وَ « شَرْحِ ابْنِ مُنْجَى » ، وَ « الزَّرْكَشِيِّ » ، وَ « الْهَدَايَةِ » ، وَ « الْمَذْهَبِ » ، وَ « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « الْخُلَاصَةِ » ، وَ « الْهَادِي » ، وَ « التَّلْخِصِ » . وَقَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : أَيْضًا ، فِي أَحْكَامِ صَيْدِ الْمَدِينَةِ : وَفِي صَيْدِ السَّمَكِ فِي الْحَرَمَيْنِ رَوَايَتَانِ . وَقَدْ

وَيَضْمَنُ الْجَرَادَ بِقِيمَتِهِ ، فَإِنْ أَنْفَرَشَ فِي طَرِيقِهِ ، فَقَتَلَهُ بِالْمَشْيِ الْمَقْنَعِ

الشرح الكبير

أَنَّهُ لَا يُيَاحُ ، فَلَا يَحِلُّ الصَّيْدُ مِنْ آبَارِ الْحَرَمِ وَعُيُونِهِ ، كَرِهَهُ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « لَا يُنْفَرُ صَيْدُهَا »^(١) . وَلِأَنَّ الْحُرْمَةَ تَثْبُتُ لِلصَّيْدِ بِحُرْمَةِ الْمَكَانِ ، وَهُوَ شَامِلٌ لِكُلِّ صَيْدٍ . وَالثَّانِيَةُ ، أَنَّهُ مُبَاحٌ ؛ لِأَنَّ الْإِحْرَامَ لَا يُحَرِّمُهُ ، فَلَمْ يُحَرِّمْهُ الْحَرَمُ ، كَالسَّبَاعِ ، وَالْحَيَوَانِ الْأَهْلِيِّ .

١٢٠٨ - مسألة : (وَيَضْمَنُ الْجَرَادَ بِقِيمَتِهِ ، فَإِنْ أَنْفَرَشَ فِي

سَبَقَتَا ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَا يُيَاحُ . صَحَّحَهُ فِي « التَّصْحِيحِ » ، وَ « الشَّرْحِ » ، وَالشَّيْخُ الْإِنْصَافُ تَقِيُّ الدِّينِ ، فِي « مَنْسَكِهِ » . وَقَدَّمَهُ فِي « الْمُغْنَى » ،^(٢) وَ « شَرْحِ ابْنِ رَزِينٍ »^(٣) . قَالَ فِي « الْوَجِيزِ » : وَيَحْرُمُ صَيْدُ الْحَرَمِ مُطْلَقًا . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ . وَالثَّانِيَةُ ، يُيَاحُ . جَزَمَ بِهِ فِي « الْمُنَوَّرِ » ، وَ « الْإِفَادَاتِ » . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ ابْنِ أَبِي مُوسَى . وَقَدَّمَهُ فِي « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « الرَّعَائِيَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » . قَالَ فِي « الْفُصُولِ » : وَهُوَ اخْتِيَارِي . وَصَحَّحَهُ النَّاطِمُ .
قَوْلُهُ : وَيَضْمَنُ الْجَرَادَ بِقِيمَتِهِ . الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّ الْجَرَادَ إِذَا قُتِلَ

(١) أخرجه البخاري ، في : باب الإذخر ... ، من كتاب الجنائز ، وفي : باب فضل الحرم ... ، وباب لا يحل القتال بمكة ... ، من كتاب المحصر وجزاء الصيد ، وفي : باب ما قيل في الصواغ ... ، من كتاب البيوع ، وفي : باب كيف تعرف لقطة ... ، من كتاب اللقطة ، وفي : باب إثم الغادر للبر والفاجر ، من كتاب الوصايا . صحيح البخاري ٢ / ١١٥ ، ١١٦ ، ١٨١ ، ٣ / ١٨ ، ٧٩ ، ١٦٤ ، ٤ / ١٢٧ . ومسلم ، في : باب تحريم مكة ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٩٨٦ .

كما أخرجه النسائي ، في : باب حرمة مكة ، وباب تحريم القتال ، من كتاب مناسك الحج . المجتبى ٢ / ١٦٠ ، ١٦١ . والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٢٥٣ ، ٢٥٩ ، ٣١٥ ، ٣١٦ ، ٣١٨ .
(٢ - ٢) زيادة من : ش .

المقنع عَلَيْهِ ، فَفِي الْجَزَاءِ وَجْهَانِ . وَعَنْهُ ، لَا ضَمَانَ فِي الْجَرَادِ .

الشرح الكبير طَرِيقَهُ ، فَقَتَلَهُ بِالْمَشْنِيِّ عَلَيْهِ ، فَفِي الْجَزَاءِ وَجْهَانِ . وَعَنْهُ ، لَا ضَمَانَ فِي الْجَرَادِ (اِخْتَلَفَتْ الرُّوَايَةُ فِي الْجَرَادِ ، فَعَنْهُ ، هُوَ مِنْ ^(١) صَيْدِ الْبَحْرِ ، لَا جَزَاءَ فِيهِ . وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي سَعِيدٍ . قَالَ ابْنُ الْمُثَنِّدِ : قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ ، وَكَعْبٌ : هُوَ مِنْ صَيْدِ الْبَحْرِ . قَالَ عُرْوَةُ : هُوَ مِنْ ثَرَّةِ حُوتٍ . وَرَوَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : أَصَابَنَا ضَرْبٌ مِنْ جَرَادٍ ، فَكَانَ الرَّجُلُ مَتَا يَضْرِبُ بِسَوْطِهِ وَهُوَ مُحْرِمٌ . فَقِيلَ لَهُ : إِنَّ هَذَا لَا يَصْلُحُ . فَذَكَرَ [٤٨/٣] ظ [ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ ، فَقَالَ : « إِنَّ هَذَا مِنْ صَيْدِ الْبَحْرِ » . وَعَنْهُ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « الْجَرَادُ مِنْ صَيْدِ الْبَحْرِ » . رَوَاهُمَا أَبُو دَاوُدَ ^(٢) . وَالرُّوَايَةُ الثَّانِيَةُ ، أَنَّهُ مِنْ صَيْدِ الْبَرِّ ، وَفِيهِ الْجَزَاءُ . وَهُوَ قَوْلُ الْأَكْثَرِينَ ؛ لِمَا رَوَى أَنَّ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ لِكَعْبٍ فِي جَرَادَتَيْنِ : مَا جَعَلْتَ فِي نَفْسِكَ ؟

الإِنصاف يُضْمَنُ . جَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » ، وَ « الْإِفَادَاتِ » ، وَ « الْمُتَوَرِّ » . قَالَ ابْنُ مُنَجَّى : هَذَا الْمَذْهَبُ . قَالَ فِي « تَجْرِيدِ الْعِنَايَةِ » : يُضْمَنُ عَلَى الْأَظْهَرِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « الْكَافِي » ، وَ « الْمُبْهَجِ » . وَصَحَّحَهُ فِي « النَّظْمِ » . وَإِلَيْهِ مِثْلُ الْمُصَنِّفِ ، وَالشَّارِحِ . وَعَنْهُ ، لَا يُضْمَنُ الْجَرَادُ . وَقَدَّمَهُ فِي « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِثَيْنِ » ، وَ « شَرْحِ ابْنِ رَزِينٍ » . وَجَزَمَ بِهِ فِي « نِهَايَةِ ابْنِ رَزِينٍ » ، وَ « نَظْمِهَا » . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْهِدَايَةِ » ، وَ « الْفُصُولِ » ، وَ « الْمَذْهَبِ » ، وَ « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ،

(١) سقط من : م .

(٢) في : باب في الجراد للمحرم ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤٢٩ .

كما أخرج الأول الترمذی ، في : باب ما جاء في صيد البحر للمحرم ، من أبواب الحج . عارضة الأحوذی ٨٣ / ٤ . وابن ماجه ، في : باب صيد الحيتان والجراد . من كتاب الصيد . سنن ابن ماجه ٢ / ١٠٧٤ .

قال دِرْهَمَان . قال : بَخٍ ، دِرْهَمَان خَيْرٌ مِنْ مَائَةِ جَرَادَةٍ . رواه الشافعي في « مُسْنَدِهِ »^(١) . ولأنَّهُ طَيْرٌ يُشَاهَدُ طَيْرَاتُهُ فِي الْبَرِّ ، وَيُهْلِكُهُ الْمَاءُ إِذَا وَقَعَ فِيهِ ، أَشْبَهَ الْعَصَافِيرَ . فَأَمَّا الْحَدِيثَانِ اللَّذَانِ ذَكَرْنَاهُمَا لِلرَّوَايَةِ الْأُولَى ، فَوَهُمٌ . قاله أَبُو دَاوُدَ . فعلى هذا يَضُمُّهُ بِقِيَمَتِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا مِثْلَ لَهُ . وهذا قولُ الشافعي . وعن أحمد : يَتَصَدَّقُ بِتَمْرَةٍ عَنِ الْجَرَادَةِ . وهذا يروى عن عُمرَ ، وعبدِ اللَّهِ بنِ عُمرَ . وقال ابنُ عباسٍ : قَبْضَةٌ مِنْ طَعَامٍ . قال القاضي : كَلَامُ أَحْمَدَ وَغَيْرِهِ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ أَوْجَبَ ذَلِكَ عَلَى طَرِيقِ الْقِيَمَةِ . وَالظَّاهِرُ أَنَّهُمْ لَمْ يُرِيدُوا بِذَلِكَ التَّقْدِيرَ ، وَإِنَّمَا أَرَادُوا أَنَّ^(٢) فِيهِ أَقْلُ شَيْءٍ .

فصل : فَإِنْ انْفَرَشَ الْجَرَادُ فِي طَرِيقِهِ ، فَقَتَلَهُ بِالْمَشْيِ عَلَيْهِ ، بِحَيْثُ لَا

و « الْخُلَاصَةُ » ، و « الْفَائِقِ » ، وَالشَّارِحُ ، وَالزَّرْكَشِيُّ . فعلى المذهبِ ، الإِنْصَافُ يَضُمُّهُ بِقِيَمَتِهِ ، كَمَا قَالَ الْمُصَنِّفُ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . جَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » وَغَيْرِهِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، و « الرُّعَايَتَيْنِ » ، و « الْحَاوِيَيْنِ » ، و « الشَّرْحِ » ، وَابْنُ مُنْجَى فِي « شَرْحِهِ » ، وَغَيْرُهُمْ . وَعَنْهُ ، يَتَصَدَّقُ بِتَمْرَةٍ عَنِ جَرَادَةٍ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْإِرْشَادِ » ، و « الْمُبْهَجِ » . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُصُولِ » . قَالَ الْقَاضِي : هَذِهِ الرَّوَايَةُ تَقْوِيْمٌ لَا تَقْدِيرٌ ، فَتَكُونُ الْمَسْأَلَةُ رِوَايَةً وَاحِدَةً .

قوله : فَإِنْ انْفَرَشَ فِي طَرِيقِهِ ، فَقَتَلَهُ بِالْمَشْيِ عَلَيْهِ ، ففِي الْجَزَاءِ وَجْهَانِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْهِدَايَةِ » ، و « الْمَذْهَبِ » ، و « مَسْبُوكِ الْمَذْهَبِ » ، و « الْمُسْتَوْعِبِ » ، و « الْكَافِي » ، و « الشَّرْحِ » ، و « الْحَاوِيَيْنِ » ،

(١) في : باب ما يباح للمحرم وما يحرم ... ، من كتاب الحج . ترتيب مسند الشافعي ٣٢٧/١ .

(٢) سقط من : م .

وَمَنِ اضْطُرَّ إِلَى أَكْلِ الصَّيِّدِ ، أَوْ احتَاجَ إِلَى فِعْلِ شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْمَحْظُورَاتِ ، فَلَهُ فِعْلُهُ ، وَعَلَيْهِ الْفِدَاءُ .

المقنع

الشرح الكبير يُمكنه التَّحَرُّزُ منه ، ففيه وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يَجِبُ جَزَاؤُهُ ؛ لِأَنَّهُ أَتْلَفَهُ لِنَفْعِ نَفْسِهِ ، فَضَمِنَهُ ، كَالْمُضْطَرِّ يَقْتُلُ صَيْدًا يَأْكُلُهُ . وَالثَّانِي ، لَا يَضْمَنُهُ ؛ لِأَنَّهُ اضْطُرَّه إِلَى إِتْلَافِهِ ، أَشَبَّهُ الصَّائِلَ عَلَيْهِ .

١٢٠٩ - مسألة : (وَمَنِ اضْطُرَّ إِلَى أَكْلِ الصَّيِّدِ ، أَوْ احتَاجَ ^(١) إِلَى شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْمَحْظُورَاتِ ، فَلَهُ فِعْلُهُ ، وَعَلَيْهِ الْفِدَاءُ) إِذَا اضْطُرَّ إِلَى أَكْلِ

و « الرُّعَايَتَيْنِ » ، و « الفُرُوعِ » ، و « الْفَائِقِ » ، و « شَرَحَ ابْنَ مُنْجَى » ؛ أَحَدُهُمَا ، عَلَيْهِ الْجَزَاءُ . جَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » ، وَصَحَّحَهُ فِي « التَّصْصِيحِ » . وَالثَّانِي ، لَا جَزَاءَ عَلَيْهِ . قَالَ النَّاطِمُ :

وَيُقْدَى جَرَادٌ فِي الْأَصْحِ بِقِيَمَةٍ وَلَوْ فِي طَرِيقِ دُسْتِهِ بِمُبْعَدٍ
قَالَ فِي « الْفُصُولِ » : وَهَذَا أَصَحُّ . وَقَدَّمَهُ ابْنُ رَزِينٍ فِي « شَرْحِهِ » .

فائدة : حُكْمُ بَيْضِ الطَّيْرِ إِذَا أَتْلَفَهُ لِحَاجَةٍ ، كَالْمَشَى عَلَيْهِ ، حُكْمُ الْجَرَادِ إِذَا اقْتَرَشَ فِي طَرِيقِهِ . قَالَ الْمُصَنِّفُ ، وَصَاحِبُ « الْفُرُوعِ » ، وَغَيْرُهُمَا .

قوله : وَمَنِ اضْطُرَّ إِلَى أَكْلِ الصَّيِّدِ . فَلَهُ أَكْلُهُ . وَهَذَا بِلَا نِزَاعٍ بَيْنَ الْأَصْحَابِ ، لَكِنْ إِذَا ذَبَحَهُ فَهَلْ هُوَ كَالْمَيْتَةِ ، لَا يَحِلُّ أَكْلُهُ [٢٨٣ / ١] إِلَّا لِمَنْ يَجُوزُ لَهُ أَكْلُ الْمَيْتَةِ ، أَوْ يُحِلُّهُ الذَّبْحُ ؟ قَالَ الْقَاضِي : هُوَ مَيْتَةٌ . وَاحتَجَّ بِقَوْلِ أَحْمَدَ : كُلُّ مَا اضْطَادَّهُ الْمُخْرِمُ وَقَتْلَهُ ، فَإِنَّمَا هُوَ قَبْلَ قَتْلِهِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : كَذَا قَالَ الْقَاضِي . قَالَ : وَيَتَوَجَّهُ جِلُّهُ ؛ لِجِلِّ أَكْلِهِ . انْتَهَى .

(١) في م : : واحتاج .

الصَّيِّدُ ، أُبِيحَ لَهُ ذَلِكَ ، بغيرِ خِلَافٍ عَلِمْنَاهُ ؛ لِقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ : ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾ ^(١) . وَتَرَكُ الْأَكْلَ مَعَ الْقُدْرَةِ عِنْدَ الضَّرُورَةِ ، إِقَاءَ يَدِهِ إِلَى التَّهْلُكَةِ . وَمتى قَتَلَهُ لَزِمَهُ ضَمَانُهُ ، سَوَاءٌ وَجَدَ غَيْرَهُ أَوْ لَمْ يَجِدْ . وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ : لَا يَضْمَنُهُ ؛ لِأَنَّهُ مُبَاحٌ ، أَشْبَهَ صَيْدَ الْبَحْرِ . وَلَنَا ، عُمُومُ الْآيَةِ ، وَلِأَنَّهُ قَتَلَهُ مِنْ غَيْرِ مَعْنَى حَدَثٍ مِنَ الصَّيِّدِ يَقْتَضِي قَتْلَهُ ، فَضَمِنَهُ كَغَيْرِهِ ، وَلِأَنَّهُ أَتْلَفَهُ لِلدَّفْعِ الْأَذَى عَنْ نَفْسِهِ ، لَا لِمَعْنَى مِنْهُ ، أَشْبَهَ حَلَقَ الشَّعْرِ لِأَذَى بَرَأْسِهِ . وَكَذَلِكَ إِنْ اِخْتِاجَ إِلَى حَلَقِ شَعْرِهِ لِلْمَرَضِ أَوْ الْقَمَلِ ^(٢) أَوْ قَطْعِ شَعْرِهِ لِمُدَاوَاةِ جُرْحٍ أَوْ نَحْوِهِ ، أَوْ تَغْطِيَةِ رَأْسِهِ ، أَوْ لُبْسِ الْمَخِيطِ ، أَوْ شَيْءٍ مِنَ الْمَحْظُورَاتِ ، فَلَهُ فِعْلُهُ ، كَمَا جَازَ حَلَقُ رَأْسِهِ لِلْحَاجَةِ ، فَإِنْ فَعَلَهُ فَعَلِهِ الْفِدْيَةُ ؛ لِأَنَّ الْفِدْيَةَ تَثْبُتُ فِي حَلَقِ الرَّأْسِ لِلْعُذْرِ ؛ لِلآيَةِ ، وَحَدِيثِ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ ، وَقِسْنَا عَلَيْهِ سَائِرَ الْمَحْظُورَاتِ .

قوله : وعليه الفداء . هذا المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب ، وقطع به أكثرهم . وقيل : لأفداء عليه والحالة هذه . وحكى عن أبي بكر . قاله الزركشي . تنبيه : يأتي في آخر كتاب الأطعمة ، في كلام المصنف ، لو اضطرر إلى الأكل ووجد ميتة وصيدا وهو مُحَرَّمٌ ، أَوْ فِي الْحَرَمِ . وَأَمَّا إِذَا اِخْتِاجَ إِلَى فِعْلِ شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْمَحْظُورَاتِ ، مِثْلَ إِنْ اِخْتِاجَ إِلَى حَلَقِ شَعْرِهِ لِمَرَضٍ ، أَوْ قَمَلٍ ، أَوْ غَيْرِهِ ، أَوْ إِلَى تَغْطِيَةِ رَأْسِهِ ، أَوْ لُبْسِ الْمَخِيطِ وَنَحْوِ ذَلِكَ ، وَفَعَلَهُ ، فَعَلِهِ الْفِدْيَةُ ، بِإِخْلَافٍ أَعْلَمُهُ . وَيَجُوزُ تَقْدِيمُ الْفِدْيَةِ بَعْدَ وُجُودِ الْعُذْرِ ، وَقَبْلَ فِعْلِ الْمَحْظُورِ .

(١) سورة البقرة ١٩٤ .

(٢) (٢-٢) في م : « وقطع » .

فصل : السَّابِعُ ، عَقْدُ النِّكَاحِ لَا يَصِحُّ مِنْهُ . وَفِي الرُّجْعَةِ رَوَايَتَانِ . وَلَا فِدْيَةٌ عَلَيْهِ فِي شَيْءٍ مِنْهُمَا .

فصل : قال الشيخ ، رَحِمَهُ اللَّهُ : (السَّابِعُ ، عَقْدُ النِّكَاحِ لَا يَصِحُّ مِنْهُ . وَفِي الرُّجْعَةِ رَوَايَتَانِ . وَلَا [٤٩/٣ ر] فِدْيَةٌ عَلَيْهِ فِي شَيْءٍ مِنْهُمَا) لَا يَجُوزُ لِلْمُحْرِمِ أَنْ يَتَزَوَّجَ لِنَفْسِهِ ، وَلَا يَكُونَ وَلِيًّا فِي النِّكَاحِ ، وَلَا وَكِيلاً فِيهِ ، وَلَا يَجُوزُ تَزْوِيجُ الْمُحْرِمَةِ . رَوَى ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ ، وَابْنِهِ ، وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ . وَبِهِ قَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ ، وَسُلَيْمَانُ بْنُ يَسَارٍ ، وَالزُّهْرِيُّ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَمَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ . وَأَجَازَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ ،

فائدة : لو كان بالْمُحْرِمِ شَيْءٌ لَا يَحِبُّ أَنْ يَطَّلَعَ عَلَيْهِ أَحَدٌ ، جَازَ لَهُ اللُّبْسُ ، وَعَلَيْهِ الْفِدَاءُ . نَصَّ عَلَيْهِ . قُلْتُ : فَيُعَايَى بِهَا . وَتَقَدَّمَ إِذَا دَلَّ عَلَى طَيْبٍ أَوْ لِبَاسٍ ، عِنْدَ الدَّلَالَةِ عَلَى الصَّيْدِ .

قوله : السَّابِعُ ، عَقْدُ النِّكَاحِ لَا يَصِحُّ مِنْهُ . هَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ ، وَنَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ . وَسَوَاءٌ زَوْجٌ غَيْرُهُ ، أَوْ تَزَوَّجَ مُحْرِمَةً أَوْ غَيْرَهَا ، وَلِيًّا كَانَ أَوْ وَكِيلاً . وَعَنْهُ ، إِنَّ زَوْجَ الْمُحْرِمِ غَيْرُهُ ، صَحَّ سَوَاءً كَانَ وَلِيًّا أَوْ وَكِيلاً . اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ ، كَمَا لَوْ حَلَقَ الْمُحْرِمُ رَأْسَ حَلَالٍ . قَالَ الزَّرْكَشِيُّ . فَعَلِيَ الْمَذْهَبُ ، الْإِعْتِبَارُ بِحَالَةِ الْعَقْدِ ، فَلَوْ وَكَّلَ مُحْرِمٌ حَلَالًا ، فَعَقَدَهُ بَعْدَ حِلِّهِ ، صَحَّ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقِيلَ : لَا يَصِحُّ . وَلَوْ وَكَّلَ حَلَالٌ حَلَالًا ، فَعَقَدَهُ بَعْدَ أَنْ أُحْرِمَ ، لَمْ يَصَحَّ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقِيلَ : يَصِحُّ . وَلَوْ وَكَّلَ ثُمَّ أُحْرِمَ ، لَمْ يَنْعَزِلْ وَكِيْلُهُ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقِيلَ : يَنْعَزِلُ . فَعَلِيَ الْمَذْهَبُ ، لَوْ حَلَّ الْمُوَكَّلُ كَانَ لَوْ كَيْلَهُ عَقْدُهُ لَهُ فِي الْأَقْيَسِ . قَالَ فِي « الرُّعَايَةِ » ، وَ « الْفُرُوعِ » . فَلَوْ قَالَ :

وهو قول أبي حنيفة ؛ لما روى ابن عباس ، أن النبي ﷺ تزوج ميمونة وهو مُحْرِمٌ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(١) . ولأنه عَقْدٌ يَمْلِكُ به الاستِمْتَاعُ ، فلم يُحَرِّمَهُ الإِحْرَامُ ، كَشِرَاءِ الإِمَاءِ . ولنا ، ما روى عثمانُ بنُ عَفَّانَ ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ، قال : قال رسولُ اللهِ ﷺ : « لَا يَنْكِحُ الْمُحْرِمُ ، وَلَا يُنْكَحُ ، وَلَا يَخْطُبُ » . رواه مسلم^(٢) . ولأنَّ الإِحْرَامَ يُحَرِّمُ الطَّيِّبَ ، فَيُحَرِّمُ النِّكَاحَ ، كَالْعِدَّةِ . فأما حديثُ ابنِ عباسٍ ، فقد روى يزيدُ بنُ الأصمِّ ، عن ميمونة ،

عَقَدَهُ قَبْلَ إِحْرَامِي . قُبِلَ قَوْلُهُ . وكذا لو قال : عَقَدَهُ بَعْدَ إِحْرَامِي . لَأَنَّهُ يَمْلِكُ فَسَخَهُ ، فَيَمْلِكُ إِقْرَارَهُ به ، وَلَكِنْ يَلْزَمُهُ نِصْفُ الْمَهْرِ . وَيَصِحُّ الْعَقْدُ مَعَ جَهْلِهِمَا

(١) أخرجه البخاري ، في : باب تزويج المحرم ، من كتاب المحصر وجزاء الصيد ، وفي : باب عمرة القضاء ... ، من كتاب المغازي . صحيح البخاري ١٩/٣ ، ١٨١/٥ . ومسلم ، في : باب تحريم نكاح المحرم ... ، من كتاب النكاح . صحيح مسلم ١٠٣١/٢ ، ١٠٣٢ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب المحرم يتزوج ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ٤٢٧/١ . والترمذي ، في : باب ما جاء في الرخصة في ذلك (تزويج المحرم) ، من أبواب الحج . عارضة الأحوذى ٧٢/٤ . والنسائي ، في : باب الرخصة في النكاح للمحرم ، من كتاب المناسك . المجتبى ١٥٠/٥ . والدارمي ، في : باب تزويج المحرم ، من كتاب المناسك ، سنن الدارمي ٣٧/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٤٥/١ ، ٢٦٦ ، ٢٧٥ ، ٢٨٣ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٣٣٠ ، ٣٣٦ ، ٣٤٦ ، ٣٦٠ ، ٣٥٤ .

(٢) في : باب تحريم نكاح المحرم ، من كتاب النكاح . صحيح مسلم ١٠٣٠/٢ ، ١٠٣١ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب المحرم يتزوج ، من كتاب المناسك ، سنن أبي داود ٤٢٧/١ . والنسائي ، في : باب النهي عن ذلك (النكاح للمحرم) ، من كتاب مناسك الحج ، وفي : باب النهي عن نكاح المحرم ، من كتاب النكاح . المجتبى ١٥١/٥ ، ٧٣/٦ . وابن ماجه ، في : باب المحرم يتزوج ، من كتاب النكاح . سنن ابن ماجه ٦٣٢/١ . والإمام مالك ، في : باب نكاح المحرم ، من كتاب الحج . الموطأ ٣٤٨/١ ، ٣٤٩ . والإمام أحمد ، في : المسند ٥٧/١ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٨ ، ٧٣ .

وانظر ما أخرجه الترمذي ، في : باب ما جاء في كراهية تزويج المحرم ، من أبواب الحج . عارضة الأحوذى ٧١/٤ . والدارمي ، في : باب تزويج المحرم ، من كتاب المناسك ، وفي : باب في نكاح المحرم . من كتاب النكاح . سنن الدارمي ٣٧/٢ ، ٣٨ ، ١٤١ .

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَهَا حَلَالًا ، وَبَنَى بِهَا حَلَالًا ، وَمَاتَتْ بِسَرِفٍ ، فِي الظُّلَّةِ الَّتِي بَنَى بِهَا فِيهَا . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَالْأَثَرُمُ^(١) . وَعَنْ أَبِي رَافِعٍ ، قَالَ : تَزَوَّجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَيْمُونَةَ وَهُوَ حَلَالٌ ، وَبَنَى بِهَا وَهُوَ حَلَالٌ ، وَكُنْتُ أَنَا الرَّسُولَ بَيْنَهُمَا^(٢) . قَالَ التِّرْمِذِيُّ : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ . وَمَيْمُونَةُ أَعْلَمُ بِحَالِ نَفْسِهَا ، وَأَبُو رَافِعٍ صَاحِبُ الْقِصَّةِ ، وَهُوَ السَّفِيرُ فِيهَا ، فَهَمَا أَعْلَمُ بِذَلِكَ مِنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَأَوْلَى بِالتَّقْدِيمِ لَوْ كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ كَبِيرًا ، فَكَيْفَ وَقَدْ كَانَ صَغِيرًا لَا يَعْرِفُ حَقَائِقَ الْأُمُورِ . وَقَدْ أَتَى عَلَيْهِ هَذَا الْقَوْلُ ، فَقَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ : وَهَمَّ ابْنُ عَبَّاسٍ ، مَا تَزَوَّجَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَّا حَلَالًا . فَكَيْفَ يُعْمَلُ بِحَدِيثِ هَذَا حَالَهُ ؟

وَقُوْعُهُ ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ تَعَاطَى الصَّحِيحَ . الإِنْصَافُ

فَائِدَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَوْ قَالَ الزَّوْجُ : تَزَوَّجْتُ^(٣) بَعْدَ أَنْ حَلَلْتُ . فَقَالَتْ : بَلْ وَأَنَا مُحَرَّمَةٌ . صَدَقَ الزَّوْجُ ، وَتُصَدَّقُ هِيَ فِي نَظِيرَتِهَا فِي الْعِدَّةِ ؛ لِأَنَّهَا مُؤْتَمَنَةٌ . ذَكَرَهُ ابْنُ شَهَابٍ وَغَيْرُهُ . الثَّانِيَةُ ، لَوْ أَحْرَمَ الْإِمَامُ ، مُنِعَ مِنَ التَّزْوِيجِ لِنَفْسِهِ وَتَزْوِيجِ

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ الْمَهْرِ بِتَزْوِيجِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ١ / ٤٢٧ .
كَمَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ تَحْرِيمِ نِكَاحِ الْمَهْرَمِ ، مِنْ كِتَابِ النِّكَاحِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٢ / ١٠٣٢ .
وَالْتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي الرِّخْصَةِ فِي ذَلِكَ ، مِنْ أَبْوَابِ الْحَجِّ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٤ / ٧٤ . وَابْنُ مَاجَةٍ ، فِي : بَابِ الْمَهْرِ بِتَزْوِيجِ ، مِنْ كِتَابِ النِّكَاحِ ، سَنَنِ ابْنِ مَاجَةٍ ١ / ٦٣٢ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ فِي تَزْوِيجِ الْمَهْرَمِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنِ الدَّارِمِيِّ ٢ / ٣٨ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٦ / ٣٣٢ .
(٢) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي كِرَاهِيَةِ تَزْوِيجِ الْمَهْرَمِ ، مِنْ أَبْوَابِ الْحَجِّ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٤ / ٧١ .
وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ فِي تَزْوِيجِ الْمَهْرَمِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنِ الدَّارِمِيِّ ٢ / ٣٨ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٦ / ٣٩٢ ، ٣٩٣ .

(٣) فِي ١ : « تَزَوَّجْتُكَ » .

وَيُمْكِنُ حَمْلُ قَوْلِهِ : وَهُوَ مُحْرِمٌ . أَى فِي الشَّهْرِ الْحَرَامِ ، أَوْ فِي الْبَلَدِ الْحَرَامِ ، كَمَا قِيلَ :

* قَتَلُوا ابْنَ عَفَّانَ الْخَلِيفَةَ مُحْرِمًا *^(١)

وقيل : تَزَوَّجَهَا حَلَالًا وظَهَرَ^(٢) أَمْرُ تَزْوِيجِهَا وَهُوَ مُحْرِمٌ . ثُمَّ لَوْ تَعَارَضَ الْحَدِيثَانِ ، كَانَ تَقْدِيمُ حَدِيثِنَا أَوْلَى ؛ لِأَنَّهُ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ ، وَذَلِكَ فِعْلُهُ ، وَالْقَوْلُ آكَدٌ ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مُحْتَصَبًا بِمَا فَعَلَهُ . وَعَقْدُ النِّكَاحِ يُخَالِفُ شَرَاءَ الْأَمَةِ ؛ لِأَنَّهُ يَحْرُمُ بِالْعِدَّةِ وَالرَّدَّةِ وَاخْتِلَافِ الدِّينِ ، وَكَوْنِ الْمَنْكُوحَةِ أُخْتًا لَهُ مِنَ الرِّضَاعِ ، وَلِأَنَّ النِّكَاحَ إِنَّمَا يُرَادُ لِلوِطْءِ غَالِبًا ، بِخِلَافِ الشَّرَاءِ ، فَإِنَّهُ يُرَادُ لِلْخِدْمَةِ وَالتَّجَارَةِ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ ، فَافْتَرَقَا .

أَقَارِبِهِ ، وَأَمَّا بِالْوِلَايَةِ الْعَامَّةِ ، فَقَالَ الْقَاضِي فِي « التَّعْلِيقِ » : لَمْ يَجُزْ لَهُ أَنْ يُزَوَّجَ ، وَإِنَّمَا يُزَوَّجُ خُلَفَاؤُهُ ، ثُمَّ سَلَّمَهُ ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ بِوِلَايَةِ الْحُكْمِ مَا لَا يَجُوزُ بِوِلَايَةِ النَّسَبِ . وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ اخْتِمَالَيْنِ فِي عَدَمِ تَزْوِيجِهِ وَجَوَازِهِ لِلْحَرَجِ ؛ لِأَنَّ الْحُكَّامَ إِنَّمَا يُزَوَّجُونَ بِإِذْنِهِ وَوِلَايَتِهِ ، وَاخْتَارَ الْجَوَازَ لِجُلَّةِ حَالِ وَلَايَتِهِ . وَالِاسْتِدَامَةُ أَقْوَى ؛ لِأَنَّ الْإِمَامَةَ لَا تَبْطُلُ بِفُسْقٍ طَرَأَ . وَاقْتَصَرَ فِي « الْمُعْنَى » ، وَ « الشَّرْحِ » عَلَى حِكَايَةِ كَلَامِ ابْنِ عَقِيلٍ . وَذَكَرَ بَعْضُ الْأَصْحَابِ ، أَنَّ نَائِبَهُ إِذَا أَحْرَمَ ، مِثْلُ الْإِمَامِ . قُلْتُ : قَالَ ابْنُ الْجَوَازِيِّ فِي « الْمَذْهَبِ » ، وَ « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » : لِلْإِمَامِ الْأَعْظَمِ وَنَائِبِهِ أَنْ يُزَوَّجَ وَهُوَ مُحْرِمٌ بِالْوِلَايَةِ الْعَامَّةِ ، عَلَى ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ . انْتَهَى .

(١) صدر بيت للرأعي الحميري ، عجزه :

* ودعا قلم أر مثله غدولا *

شعر الرأعي الحميري وأخباره ١٤٤ .

(٢) في م : « أظهر » .

فصل : وإذا وَكَّلَ الْمُحْرِمُ حَلَالًا فِي النِّكَاحِ ، فَقَعْدَ لَهُ النِّكَاحُ بَعْدَ تَحْلِيلِ الْمُوَكَّلِ ، صَحَّ الْعَقْدُ ؛ لِأَنَّ الْاِغْتِبَارَ بِحَالَةِ الْعَقْدِ . وَإِنْ وَكَّلَهُ وَهُوَ حَلَالٌ ، فَلَمْ يَفْعَلْ لَهُ الْعَقْدَ حَتَّى أُحْرِمَ ، لَمْ يَصِحَّ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا . فَإِنْ أُحْرِمَ الْإِمَامُ الْأَعْظَمُ مُنْعَ مِنَ التَّزْوِيجِ [٤٩/٣ ط] لِنَفْسِهِ ، وَتَزْوِيجِ أَقَارِبِهِ ، وَهَلْ يُمْنَعُ مِنْ أَنْ يُزَوَّجَ بِالْوِلَايَةِ الْعَامَّةِ ؟ فِيهِ اِحْتِمَالَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يُمْنَعُ ، كَمَا لَوْ بَاشَرَ الْعَقْدَ . وَالثَّانِي ، لَا يُمْنَعُ ؛ لِأَنَّ فِيهِ حَرَجًا عَلَى النَّاسِ ، وَتَضْيِيقًا عَلَيْهِمْ فِي سَائِرِ الْبِلَادِ ، لِأَنَّ مَنْ يُزَوَّجُ مِنَ الْحُكَّامِ إِنَّمَا يُزَوَّجُونَهُ بِإِذْنِهِ وَوِلَايَتِهِ . ذَكَرَ ذَلِكَ ابْنُ عَقِيلٍ ، وَاخْتَارَ الْجَوَازَ ؛ لِأَنَّهُ حَالٌ وَلَايَتُهُ كَانَ حَلَالًا ، وَالِاسْتِدَامَةُ أَقْوَى مِنَ الْاِئْتِدَاءِ ؛ لِأَنَّ الْإِمَامَةَ الْعُظْمَى مِنْ شَرْطِهَا الْعَدَالَةُ ، وَلَا تَبْطُلُ بِالْفِسْقِ الطَّارِئِ .

فصل : وإذا وَكَّلَ الْحَلَالُ مُحِلًّا فِي النِّكَاحِ ، فَقَعْدَ النِّكَاحِ ، وَأُحْرِمَ الْمُوَكَّلُ ، فَقَالَتْ الزَّوْجَةُ : وَقَعَ الْعَقْدُ بَعْدَ الْإِحْرَامِ ، فَلَمْ يَصِحَّ . وَقَالَ الزَّوْجُ : بَلْ قَبْلَهُ . فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ . وَإِنْ كَانَ الْاِخْتِلَافُ بِالْعَكْسِ ، فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ أَيْضًا ؛ لِأَنَّهُ يَمْلِكُ فَسْخَ الْعَقْدِ ، فَمَلَكَ الْإِقْرَارَ بِهِ ، لَكِنْ يَجِبُ عَلَيْهِ نِصْفُ الصَّدَاقِ .

فصل : فَإِنْ تَزَوَّجَ ، أَوْ زَوَّجَ ، أَوْ زُوِّجَتِ الْمُحْرِمَةُ ، لَمْ يَصِحَّ

الإنصاف قلت : وظاهرُ كلامِ كثيرٍ مِنَ الْأَصْحَابِ ، عَدَمُ الصَّحَّةِ مِنْهُمَا .

قوله : وَفِي الرَّجْعَةِ رِوَايَتَانِ . يَعْنِي فِي إِبَاحَتِهَا وَصِحَّتِهَا . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْإِرْشَادِ » ، وَ « الْهِدَايَةِ » ، وَ « الْمُبْهَجِ » ، وَ « الْمَذْهَبِ » ، وَ « مَسْبُوكِ »

النِّكَاحُ ، سَوَاءٌ كَانَ الْكُلُّ مُحْرَمِينَ أَوْ بَعْضُهُمْ ؛ لِأَنَّهُ مَنِّهَى عَنْهُ ، فَلَمْ يَصِحَّ ، كِنِكَاحِ الْمَرْأَةِ عَلَى عَمَّتِهَا وَخَالَتِهَا . وَقَالَ ابْنُ أَبِي مُوسَى : إِذَا زَوَّجَ الْمُحْرِمُ غَيْرَهُ ، صَحَّ فِي إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ . وَرَوَى عَنْ أَحْمَدَ ، رَحِمَهُ اللَّهُ ، أَنَّهُ قَالَ : إِنْ زَوَّجَ الْمُحْرِمُ لَمْ يَنْفَسَخِ النِّكَاحُ . قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا : هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْوَلِيُّ بِمُفْرَدِهِ أَوْ الْوَكِيلُ مُحْرِمًا ، لَمْ يَفْسُدِ النِّكَاحُ ؛ لِأَنَّهُ سَبَبٌ يَبِيحُ مَحْظُورًا لِلْحَلَالِ ، فَلَمْ يَمْنَعْ مِنْهُ الْإِحْرَامُ ، كَمَا لَوْ خَلَقَ الْمُحْرِمُ رَأْسَ حَلَالٍ . وَالْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ ؛ لِلْحَدِيثِ . وَكَلَامُ أَحْمَدُ يُحْمَلُ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَفْسَخْهُ لَكُونِهِ مُخْتَلَفًا فِيهِ . قَالَ الْقَاضِي : وَيُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا بِطَلْقَةِ . وَكَذَلِكَ كُلُّ نِكَاحٍ مُخْتَلَفٍ فِيهِ ، كَالنِّكَاحِ بِلَا وَلِيٍّ ؛ لِيَبَاحِ تَزْوِيجِهَا بِيَقِينٍ . وَفِي الرَّجْعَةِ رَوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَا تَصِحُّ ؛ لِأَنَّهُ عَقْدٌ وَضِعَ لِإِبَاحَةِ الْبُضْعِ ، أَشْبَهَ النِّكَاحِ . وَالثَّانِيَّةُ ، تَصِحُّ ، وَتُبَاحُ . وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ ، وَاخْتِيَارُ الْخِرَقِيِّ ؛ لِأَنَّهُا إِمْسَاكٌ لِلزَّوْجَةِ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى :

الذَّهَبُ ، وَ « الْمُسْتَوْعِب » ، ذَكَرُوهُ فِي بَابِ الرَّجْعَةِ ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » ، وَنَاطَمُ الْإِنْصَافِ « الْمُفْرَدَاتِ » ، ^(١) وَ « الْمُحَرَّرِ » ^(٢) ؛ إِحْدَاهُمَا ، تُبَاحُ ، وَتَصِحُّ . وَهُوَ الْمَذْهَبُ . اخْتَارَهَا الْخِرَقِيُّ ، وَالْقَاضِي فِي كِتَابِ « الرَّوَايَتَيْنِ » ، وَالْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ . وَصَحَّحَهُ فِي « الْهِدَايَةِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » هُنَا ، وَ « التَّلْخِيسِ » ، ^(٣) وَ « الْبُلْغَةِ » ^(٤) ، وَ « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » ، وَ « التَّصْحِيحِ » ، ^(٥) وَ « تَصْحِيحِ الْمُحَرَّرِ » ^(٦) ، وَ « الْفَائِقِ » . قَالَ نَاطَمُ « الْمُفْرَدَاتِ » : عَلَيْهَا الْجُمْهُورُ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » ، وَ « الْمُتَوَرِّ » ، وَ « الْمُتَخَبِّ » ، وَ « الْإِفَادَاتِ » . وَقَدَّمَهُ

﴿فَأَمْسِكُوهُمْ بِمَعْرُوفٍ﴾^(١) . ولأنَّها تَجُوزُ بلا وَلى ، ولا شَهِودٍ ، ولا إِذْنِها ، فلم تَحْرُمَ ، كما مَسَاكِها بِتَرْكِ الطَّلَاقِ . ولأنَّ الصَّحِيحَ مِنَ المَذْهَبِ أَنَّ الرَّجْعِيَّةَ مُبَاحَةٌ قَبْلَ الرَّجْعَةِ ، فلا يَحْصُلُ بِهَا إِحْلَالٌ ، ولو قُلْنَا : إِنَّها مُحَرَّمَةٌ . لم يَكُنْ ذلك مانِعًا مِنْ رَجْعَتِها ، كالتَّكْفِيرِ للمُظَاهِرِ . وهذه الرِّوَايَةُ هِيَ الصَّحِيحَةُ إِنْ شاءَ اللهُ تَعَالَى . ويُباحُ شِراءُ الإِماءِ لِلتَّسْرِي وغيرِهِ ، ولا نَعْلَمُ في ذلك خِلَافًا ، واللهُ أَعْلَمُ .

فصل : وَيُكْرَهُ لِلْمُحْرِمِ الخِطْبَةُ ، وَخِطْبَةُ الْمُحْرِمَةِ ، وَيُكْرَهُ لِلْمُحْرِمِ أَنْ يَخْطُبَ لِلْمُحِلِّينَ ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي حَدِيثِ عَثْمَانَ : « وَلَا يَخْطُبُ »^(٢) . ولأنَّه تَسَبَّبَ إِلَى الحَرَامِ ، أَشْبَهَ الإِشَارَةَ إِلَى الصَّيِّدِ .

فِي « الكافي » ، وَ « الرُّعَايَةِ الصُّغْرَى » . والرِّوَايَةُ الثَّانِيَةُ ، المَنْعُ وَعَدَمُ الصَّحَّةِ . نَقَلْها الجَمَاعَةُ عَنْ أَحْمَدَ . وَنَصَرَهَا القَاضِي وَأَصْحَابُهُ . قال ابنُ عَقِيلٍ : لا يَصِحُّ عَلَى المَشْهُورِ . قال فِي « الإيضاح » : وهى أَصَحُّ . وَنَصَرَهَا فِي « المُبْهَجِ » . قال الزَّرْكَشِيُّ : هِيَ الأشْهَرُ عَنْ أَحْمَدَ .

فوائد : الأوَّلَى ، تُكْرَهُ خِطْبَةُ الْمُحْرِمِ كخِطْبَةِ العَقْدِ وشُهوْدِهِ . على الصَّحِيحِ مِنَ المَذْهَبِ . وقال ابنُ عَقِيلٍ : يَحْرُمُ ذلكُ لِتَحْرِيمِ دَوَاعِي الجِمَاعِ . وأُطْلِقَ أَبُو الفَرَجِ الشَّيرَازِيُّ تَحْرِيمَ الخِطْبَةِ . [٢٨٣ / ١ ط] الثَّانِيَةُ ، تُكْرَهُ الشَّهَادَةُ فِيهِ . على الصَّحِيحِ مِنَ المَذْهَبِ . وقال ابنُ عَقِيلٍ : تَحْرُمُ . وَقَدَّمَهُ القَاضِي ، وَاحتَجَّ بِنَقْلِ حَنْبَلٍ ، لا يَخْطُبُ . قال : وَمَعْنَاهُ لا يَشْهَدُ التَّكَاخَ . ثُمَّ سَلَّمَهُ . وقال فِي « الرُّعَايَةِ »

(١) سورة البقرة ٢٣١ .

(٢) تقدم تخريجه في صفحة ٣٢٥ .

فصل : الثَّامِنُ ، الْجِمَاعُ فِي الْفَرْجِ ، قُبْلًا كَانَ أَوْ دُبْرًا ، مِنْ

المقنع

الشرح الكبير

وَالْإِحْرَامُ الْفَاسِدُ كَالصَّحِيحِ فِي مَنَعِ النِّكَاحِ ، وَسَائِرِ الْمَحْظُورَاتِ ؛ لِأَنَّ حُكْمَهُ بَاقٍ فِي وُجُوبٍ مَا يَجِبُ بِالْإِحْرَامِ ، فَكَذَلِكَ فِي مَا يَحْرُمُ بِهِ .

فصل : وَيُكْرَهُ أَنْ يَشْهَدَ فِي النِّكَاحِ ؛ [٥٠/٣] لِأَنَّهُ مَعُونَةٌ عَلَى النِّكَاحِ ، أَشْبَهَ الْخِطْبَةَ . وَإِنْ شَهِدَ أَوْ خَطَبَ ، لَمْ يَفْسُدِ النِّكَاحُ . وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ : لَا يَنْعَقِدُ النِّكَاحُ بِشَهَادَةِ مُحْرِمِينَ ؛ لِأَنَّ فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ : « لَا يَشْهَدُ » . وَلَنَا ، أَنَّهُ لَا مَذْخَلَ لِلشَّاهِدِ فِي الْعَقْدِ ، فَأَشْبَهَ الْخَطِيبَ ، وَهَذِهِ الزِّيَادَةُ غَيْرُ مَعْرُوفَةٍ ، فَلَا يَثْبُتُ بِهَا حُكْمٌ . وَمَتَى تَزَوَّجَ الْمُحْرِمُ أَوْ الْمُحْرِمَةُ ، أَوْ زَوْجٌ ، لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ فِدْيَةٌ ؛ لِأَنَّهُ فَسَدَ لِأَجْلِ الْإِحْرَامِ ، فَلَمْ يَجِبْ بِهِ فِدْيَةٌ ، كَشِرَاءِ الصَّيْدِ . وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْإِحْرَامِ الْفَاسِدِ وَالصَّحِيحِ فِيمَا ذَكَرْنَا ؛ لِأَنَّهُ يَمْنَعُ مَا يَمْنَعُهُ فِي الصَّحِيحِ ، كَحَلْقِ الشَّعْرِ ، وَتَقْلِيمِ الْأُظْفَارِ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ ، كَذَلِكَ التَّزْوِيجُ .

فصل : قَالَ الشَّيْخُ ، رَحِمَهُ اللَّهُ : (الثَّامِنُ ، الْجِمَاعُ فِي الْفَرْجِ ؛ قُبْلًا

وغيرها : يُكْرَهُ لِمَجْلِ خِطْبَةٍ مُحْرَمَةٍ ، وَأَنَّ فِي كِرَاهَةِ شَهَادَتِهِ فِيهِ وَجْهَانِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : كَذَا قَالَ . الثَّالِثَةُ ، يَصِحُّ شِرَاءُ الْأَمَةِ لِلوَطْءِ وَغَيْرِهِ . قَالَ الْمُصَنِّفُ : لَا أَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا . الرَّابِعَةُ ، يَجُوزُ اخْتِيَارُ مَنْ أَسْلَمَ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ أَرْبَعِ نِسَوَةٍ لِبَعْضِهِنَّ ، فِي حَالِ إِحْرَامِهِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . قَدَّمَهُ فِي « الْمُعْنَى » ، وَ« الشَّرْحِ » ، وَنَصَرَاهُ ، وَابْنُ رَزِينٍ . وَقَالَ الْقَاضِي : لَا يَخْتَارُ وَالْحَالَةُ هَذِهِ . وَيَأْتِي ذَلِكَ فِي بَابِ نِكَاحِ الْكُفَّارِ ، فَإِنَّهُ مَحَلُّهُ .

قوله : الثَّامِنُ ، الْجِمَاعُ فِي الْفَرْجِ ، قُبْلًا كَانَ أَوْ دُبْرًا ، مِنْ آدَمِيٍّ أَوْ غَيْرِهِ .

آدَمِيٌّ أَوْ غَيْرِهِ . فَمَتَى فَعَلَ ذَلِكَ قَبْلَ التَّحَلُّلِ الْأَوَّلِ ، فَسَدَ نُسْكُهُ ،
عَامِدًا كَانَ أَوْ سَاهِيًا ،

كان أو دُبْرًا ، مِنْ آدَمِيٍّ أَوْ غَيْرِهِ . فَمَتَى فَعَلَ ذَلِكَ قَبْلَ التَّحَلُّلِ ، فَسَدَ
نُسْكُهُ ، عَامِدًا كَانَ أَوْ سَاهِيًا (يَفْسُدُ الْحَجُّ بِالْوَطْءِ ، فِي الْجُمْلَةِ ، بِغَيْرِ
خِلَافٍ . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ الْحَجَّ لَا يَفْسُدُ بِإِثْنَانِ
شَيْءٍ فِي حَالِ الْإِحْرَامِ ، إِلَّا الْجَمَاعَ . وَالْأَصْلُ فِيهِ مَا رَوَى عَنْ ابْنِ عُمَرَ ،
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّ رَجُلًا سَأَلَهُ ، فَقَالَ : إِنِّي وَقَعْتُ بِأَمْرَاتِي وَنَحْنُ مُحْرِمَانِ .
فَقَالَ : أَفْسَدْتَ حَجَّكَ ، انْطَلِقْ أَنْتَ وَأَهْلُكَ مَعَ النَّاسِ ، فَاقْضُوا مَا
يَقْضُونَ ، وَحِلُّ إِذَا حَلُّوا ، فَإِذَا كَانَ الْعَامُ الْمُقْبِلُ فَاحْجُجْ أَنْتَ وَأَمْرَأَتُكَ ،
وَأَهْدِيَا هَذِي ، فَإِنْ لَمْ تَجِدَا ، فَصُومَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ ، وَسَبْعَةَ إِذَا
رَجَعْتُمْ . وَكَذَلِكَ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ ، وَابْنُ عُمَرَ^(١) ، وَلَمْ نَعْرِفْ لَهُمْ
مُخَالَفًا فِي عَصَرِهِمْ ، فَكَانَ إِجْمَاعًا . رَوَاهُ الْأَثَرُمُ فِي « سُنَنِهِ »^(٢) . وَفِي
حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ : وَيَتَفَرَّقَانِ مِنْ حَيْثُ يُحْرِمَانِ ، حَتَّى يَقْضِيَا حَجَّهُمَا .
قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ أَعْلَى شَيْءٍ رَوِيَ فِي مَنْ وَطِئَ فِي حَجِّهِ .

فَمَتَى فَعَلَ ذَلِكَ قَبْلَ التَّحَلُّلِ الْأَوَّلِ ، فَسَدَ نُسْكُهُ . هَذَا الْمَذْهَبُ ، قَوْلًا وَاحِدًا ،
وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ ، إِلَّا أَنَّ بَعْضَهُمْ خَرَّجَ عَدَمَ الْفَسَادِ بِوَطْءِ الْبَهِيمَةِ مِنْ عَدَمِ
الْحَدِّ بِوَطْئِهَا . وَأَطْلَقَ الْحَلَوَانِيُّ وَجْهَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا ، لَا يَفْسُدُ ، وَعَلَيْهِ شَاةٌ . وَأَطْلَقَ
فِي « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، فِي فَسَادِ النُّسْكِ بِوَطْءِ الْبَهِيمَةِ ، وَجْهَيْنِ . وَقَالَ فِي

(١) فِي م : « عَمَر » .

(٢) وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : بَابِ مَا يَفْسُدُ الْحَجَّ ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . السَّنَنِ الْكُبْرَى . ١٦٧/٥ ، ١٦٨ .

وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . وَبِهِ قَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ ، وَعَطَاءٌ ، وَالنَّخَعِيُّ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ .

فصل : ومتى كان قَبْلَ التَّحْلِيلِ الْأَوَّلِ فَسَدَ الْحَجُّ ؛ سَوَاءٌ كَانَ قَبْلَ الْوُقُوفِ ، أَوْ بَعْدَهُ فِي قَوْلِ الْأَكْثَرِينَ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ : إِنْ جَامَعَ قَبْلَ الْوُقُوفِ فَسَدَ حَجُّهُ ، وَإِنْ جَامَعَ بَعْدَهُ لَمْ يَفْسُدْ ؛ لقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « الْحَجُّ عَرَفَةٌ » ^(١) . وَلِأَنَّهُ مَعْنَى يَأْمَنُ بِهِ الْفَوَاتُ ، فَأَمِنْ بِهِ الْإِفْسَادُ ، كَالْتَّحْلِيلِ . وَلَنَا ، قَوْلُ مَنْ سَمَّيْنَا مِنَ الصَّحَابَةِ ، فَإِنَّ قَوْلَهُمْ مُطْلَقٌ « فِي مَنْ » جَامِعٌ وَهُوَ مُحَرَّمٌ ، وَلِأَنَّهُ جِمَاعٌ صَادَفَ إِحْرَامًا تَامًا ، فَأَفْسَدَهُ ، كَمَا قَبْلَ الْوُقُوفِ . وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ : [٥٠/٣ ط] « الْحَجُّ عَرَفَةٌ » . يَعْنِي : مُعْظَمُهُ ، أَوْ أَنَّهُ رُكْنٌ مُتَأَكِّدٌ فِيهِ . وَلَا يَلْزَمُ مِنْ أَمْنِ الْفَوَاتِ أَمْنُ الْفَسَادِ ؛ بِدَلِيلِ الْعُمَرَةِ .

فصل : وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْوَطْءِ فِي الْقُبْلِ وَالدُّبْرِ ، مِنْ آدَمِيٍّ أَوْ بَهِيمَةٍ . وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ . وَيَتَخَرَّجُ فِي ^(٢) وَطْءِ الْبَهِيمَةِ أَنَّهُ لَا يُفْسِدُ الْحَجَّ ، إِذَا قُلْنَا : لَا يَجِبُ بِهِ الْحَدُّ . وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ ، وَأَبِي حَنِيفَةَ ؛ لِأَنَّهُ

« الْمَذْهَبُ » : وَإِذَا وَطِئَ بِبَهِيمَةٍ ، فَكَالْوَطْءِ فِي غَيْرِهَا ، فِي أَصَحِّ الْوَجْهَيْنِ . وَتَقَدَّمَ الْإِنْصَافُ إِذَا أُحْرِمَ حَالُ وَطْئِهِ ، فِي أَوَّلِ بَابِ الْإِحْرَامِ .

(١) تقدم تخريجه في صفحة ١٨١ .

(٢) ٢ - ٢) سقط من : م .

(٣) في م : ١ من .

لَا يُوجِبُ الْحَدَّ ، أَشْبَهَ الْوَطْءَ دُونَ الْفَرْجِ . وَحَكَى أَبُو ثَوْرٍ عَنْ أَبِي حَنيفَةَ ، أَنَّ اللَّوْاطَ وَالْوَطْءَ فِي دُبْرِ الْمَرْأَةِ لَا يُفْسِدُ الْحَجَّ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَثْبُتُ بِهِ الْإِحْصَانُ ، أَشْبَهَ الْوَطْءَ دُونَ الْفَرْجِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ وَطْءٌ فِي فَرْجٍ يُوجِبُ الْغُسْلَ ، فَافْسَدَ الْحَجَّ ، كَالْوَطْءِ فِي قُبُلِ الْأَدَمِيَّةِ ، وَيُفَارِقُ الْوَطْءَ دُونَ الْفَرْجِ ، فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْكَبَائِرِ فِي الْأَجْنَبِيَّةِ ، وَلَا يُوجِبُ مَهْرًا ، وَلَا عِدَّةً ، وَلَا حَدًّا ، وَلَا غُسْلًا ، وَإِنْ أَنْزَلَ بِهِ ، فَهُوَ كَمَسَأَلَتِنَا ، فِي رِوَايَةٍ .

فصل : والعَمْدُ والنِّسيانُ فيما ذَكَرْنَا سَوَاءً . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ ، فَقَالَ : إِذَا جَامَعَ أَهْلَهُ بَطَلَ حَجُّهُ ؛ لِأَنَّهُ شَيْءٌ لَا يَقْدِرُ عَلَى رَدِّهِ ، وَالشَّعْرُ إِذَا حَلَقَهُ فَقَدْ ذَهَبَ ، لَا يَقْدِرُ عَلَى رَدِّهِ ، وَالصَّيْدُ إِذَا قَتَلَهُ فَقَدْ ذَهَبَ ، لَا يَقْدِرُ عَلَى رَدِّهِ ، فَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ الْعَمْدُ وَالنِّسيانُ فِيهَا سَوَاءً . وَالْجَاهِلُ بِالتَّحْرِيمِ وَالْمُكْرَهُ فِي حُكْمِ النَّاسِي ؛ لِأَنَّهُ مَعْدُورٌ ، وَمِمَّنْ قَالَ : إِنَّ عَمْدَ الْوَاطِئِ ^(١) وَنَسْيَانَهُ سَوَاءً . أَبُو حَنيفَةَ ، وَمَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ فِي الْقَدِيمِ ، وَقَالَ فِي الْجَدِيدِ : لَا يُفْسِدُ الْحَجَّ ، وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ مَعَ النَّسيانِ شَيْءٌ . وَحَكَى ابْنُ عَقِيلٍ فِي الْفُصُولِ رِوَايَةً ، لَا يُفْسِدُ ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « غُفِيَ لِأُمَّتِي عَنِ الْخَطَا وَالنِّسيانِ » ^(٢) . وَالْجَهْلُ فِي مَعْنَاهُ ؛ لِأَنَّهُا عِبَادَةٌ تَجِبُ بِإِفْسَادِهَا الْكُفَّارَةُ ،

قوله : عَامِدًا كَانَ أَوْ سَاهِيًا . الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ ، أَنَّ السَّاهِيَ فِي فِعْلٍ ذَلِكَ كَالْعَامِدِ . وَقُطِعَ بِهِ كَثِيرٌ مِنْهُمْ ، وَكَذَا الْجَاهِلُ وَالْمُكْرَهُ . قَالَهُ الْمُصَنِّفُ وَغَيْرُهُ . وَنَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ فِي الْجَاهِلِ . وَذَكَرَ فِي « الْفُصُولِ » رِوَايَةً ، لَا

(١) فِي م : « الْوَطْءُ » .

(٢) تَقْدِيمُ تَحْرِيجِهِ فِي ٢٧٦/١ .

فافتَرَقَ فيها وَطءُ العَامِدِ والسَّاهِي ، كَالصَّوْمِ . وَلَنَا ، أَنَّ الصَّحَابَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، لَمْ يَسْتَفْصِلُوا السَّائِلَ عَنِ الْعَمْدِ وَالنَّسْيَانِ ، حِينَ سَأَلَهُمْ عَنْ حُكْمِ الْوُطْءِ ، وَلَأنَّهُ سَبَبٌ يَتَعَلَّقُ بِهِ وَجُوبُ الْقَضَاءِ فِي الْحَجِّ ، فَاسْتَوَى عَمْدُهُ وَسَهْوُهُ ، كَالْفَوَاتِ . وَالصَّوْمُ مَمْنُوعٌ .

فصل : وَيَجِبُ بِهِ بَدَنَةٌ ، رُوِيَ ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَعَطَاءٍ ، وَطَاوُسٍ ، وَمُجَاهِدٍ ، وَمَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ . وَقَالَ الثَّوْرِيُّ ، وَإِسْحَاقُ : عَلَيْهِ بَدَنَةٌ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فِشَاءً . وَقَالَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ : إِنْ كَانَ قَبْلَ الْوُقُوفِ ، فَسَدَ حُجَّتُهُ ، وَعَلَيْهِ شَاةٌ ، وَإِنْ كَانَ بَعْدَهُ ، فَحُجَّتُهُ صَحِيحٌ ؛ لِأنَّهُ قَبْلَ الْوُقُوفِ مَعْنَى يُوجِبُ الْقَضَاءَ ، فَلَمْ يَجِبْ بِهِ بَدَنَةٌ ، كَالْفَوَاتِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ جِمَاعٌ صَادَفَ إِخْرَامًا تَامًا ، فَوَجَبَتْ بِهِ الْبَدَنَةُ ، كَبَعْدِ الْوُقُوفِ ، وَلَأنَّهُ قَوْلٌ مَنْ سَمَّيْنَا [٥١/٣ ر] مِنَ الصَّحَابَةِ ، وَلَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ مَا قَبْلَ الْوُقُوفِ وَبَعْدَهُ . أَمَّا الْفَوَاتُ ، فَهُوَ مُفَارِقٌ لِلْجِمَاعِ ، وَأَمَّا فَسَادُ الْحَجِّ ، فَلَا فَرْقَ فِيهِ بَيْنَ حَالِ الْإِكْرَاهِ وَالْمُطَاوَعَةِ ، لَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا ؛ لِأنَّهُمْ لَا يُوجِبُونَ فِيهِ الشَّاةَ ، بِخِلَافِ الْجِمَاعِ .

فصل : وَحُكْمُ الْمَرْأَةِ حُكْمُ الرَّجُلِ فِي فَسَادِ الْحَجِّ ؛ لِأَنَّ الْجِمَاعَ وَجَدَ

يُفْسِدُ حَجَّ النَّاسِ ، وَالْجَاهِلِ ، وَالْمُكْرَهَ ، وَنَحْوَهُمْ . وَخَرَّجَهَا الْقَاضِي فِي كِتَابِ « الرُّوَايَتَيْنِ » . وَاخْتَارَهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ ، وَصَاحِبُ « الْفَاتِقِ » ، وَمَالٌ إِلَيْهِ فِي « الْفُرُوعِ » . وَقَالَ : هَذَا مُتَّجَةٌ . وَرَدَّ أدِلَّةُ الْأَصْحَابِ ، وَقَالَ : فِيهِ نَظَرٌ . وَقَالَ فِي « الرُّوَضَةِ » : الْمُكْرَهَةُ لَا يُفْسِدُ حُجَّتَهَا ، وَعَلَيْهَا بَدَنَةٌ . وَيَأْتِي فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ مَا يَجِبُ بِالْوُطْءِ ، فِي بَابِ الْفِدْيَةِ ، فِي آخِرِ الضَّرْبِ الثَّانِي ، وَبَعْدَهُ ، إِذَا وَطِئَ ،

وَعَلَيْهِمَا الْمُضِيُّ فِي فَاْسِدِهِ ، وَالْقَضَاءُ عَلَى الْفَوْرِ مِنْ حَيْثُ أُحْرِمَا
أَوَّلًا . وَنَفَقَةُ الْمَرْأَةِ فِي الْقَضَاءِ عَلَيْهَا إِنْ طَاوَعَتْ ، وَإِنْ أَكْرَهَتْ
فَعَلَى الزَّوْجِ .

منهما ، فاستويا فيه ، وحكمُ المَكْرَهَةِ^(١) والنَّائِمَةِ حُكْمُ الْمُطَاوَعَةِ ، ولا
فَرْقَ فيما بعدَ يَوْمِ النَّحْرِ وقبله ؛ لِأَنَّهُ وَطْءٌ قَبْلَ التَّحْلِيلِ الْأَوَّلِ ، أَشْبَهَ قَبْلَ
يَوْمِ النَّحْرِ .

١٢١٠ - مسألة : (وعليهما المُضِيُّ فِي فَاْسِدِهِ ، والقضاءُ على الفورِ
مِنْ حَيْثُ أُحْرِمَا أَوَّلًا . وَنَفَقَةُ الْمَرْأَةِ فِي الْقَضَاءِ عَلَيْهَا إِنْ طَاوَعَتْ ، وَإِنْ
أَكْرَهَتْ فَعَلَى الزَّوْجِ) لا يَفْسُدُ الْحَجُّ بِغَيْرِ الْجِمَاعِ ، فَإِذَا فَسَدَ فَعَلِيهِ
إِثْمَاهُ ، وَلَيْسَ لَهُ الْخُرُوجُ مِنْهُ . رُوِيَ ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ ، وَعَلِيٍّ ، وَأَبِي
هُرَيْرَةَ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ . وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيُّ .
وَقَالَ الْحَسَنُ ، وَمَالِكٌ : يَجْعَلُ الْحَجَّةَ عُمْرَةً ، وَلَا يُقِيمُ عَلَى حَاجَةٍ فَاْسِدَةٍ .
وَقَالَ دَاوُدُ : يَخْرُجُ بِالْإِفْسَادِ مِنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « مَنْ
عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ »^(٢) . وَلَنَا ، عُمُومُ قَوْلِهِ تَعَالَى :

عَامِدًا أَوْ مُخْطِئًا .

قوله : وعليهما المُضِيُّ فِي فَاْسِدِهِ . حُكْمُهُ حُكْمُ الْإِحْرَامِ الصَّحِيحِ . نَقَلَهُ
الْجَمَاعَةُ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَقَالَ فِي رِوَايَةِ ابْنِ إِبْرَاهِيمَ : أَحَبُّ إِلَيْنَا أَنْ يَغْتَمِرَ مَنْ

(١) فِي الْأَصْلِ : « الْمَكْرَهَةُ » .

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ النَّجْشِ ... ، مِنْ كِتَابِ الْبَيْعِ ، وَفِي : بَابِ إِذَا اصْطَلَحُوا عَلَى صَلَاحٍ ... ، =

﴿وَاتِمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾^(١) . ولأنه قول من سمينا من الصحابة ، ولم نعرف لهم مخالفاً ، ولأنه معنى يجب به القضاء ، فلم يخرج منه ، كالفوات . والخبر لا يلزمنا ، لأن المضي^(٢) فيه بأمر الله ، وإنما وجب القضاء ؛ لأنه لم يأت به على الوجه الذي يلزمه بالإحرام . ونخص مالكا بأنها حجة لا يمكنه الخروج منها بالإخراج^(٣) ، فلا يخرج منها إلى عُمْرة ، كالصحيحة . إذا ثبت هذا ، فإنه يجب عليه أن يفعل بعد الإفساد كما يفعل قبله ، من الوقوف ، والمبيت بمزدلفة ، والرمي ، ويغتنب بعد الفساد ما يكتنبه قبله ، من الوطء ثانياً ، وقتل الصيد ، والطيب ،

التنعيم ، يعني ، يجعل الحج عُمْرة ، ولا يُقيم على حجة فاسدة . وهو مذهب الإنصاف مالِك .

قوله : والقضاء على الفور . إن كان ما أفسده حجاً واجباً ، فلا نزاع في وجوب القضاء ، وتجزئه الحجة من قابل . وإن كان الذي أفسده تطوعاً ، فالمنصوص عن الإمام أحمد ، وجوب القضاء ، وعليه الأصحاب ، وقطعوا به . قال في « الفروع » : والمراد وجوب إتمامه ، لا وجوبه في نفسه ؛ لقولهم : إنه تطوع ، فيتاب عليه

= من كتاب الصلح ، وفي : باب إذا اجتهد العامل ... ، من كتاب الاعتصام . صحيح البخاري ٣ / ٩١ ، ٢٤١ ، ٩ / ١٣٢ . ومسلم ، في : باب نقض الأحكام ... ، من كتاب الأقضية . صحيح مسلم ٣ / ١٣٤٣ ، ١٣٤٤ . وأبو داود ، في : باب في لزوم السنة ، من كتاب السنة . سنن أبي داود ٢ / ٥٠٦ . وابن ماجه ، في : باب تعظيم حديث رسول الله ﷺ ... ، من المقدمة . سنن ابن ماجه ١ / ٧ . والإمام أحمد ، في : المسند ٦ / ١٤٦ ، ١٨٠ ، ٢٥٦ .

(١) سورة البقرة ١٩٦ .

(٢) في م : المعنى .

(٣) في م : بالإحرام .

واللباس ، ونحوه ، وعليه الفدية بالجنابة على الإحرام الفاسد ، كالإحرام الصحيح . ويلزمه القضاء من قابل بكل حال ؛ لأنه قول ابن عمر ، وابن عباس ، وعبد الله بن عمرو ، رضي الله عنهم . فإن كانت الحجة التي أفسدها واجبة بأصل الشرع ، أو بالنذر ، أو قضاء ، كانت الحجة من قابل مجزئة ؛ لأن الفاسد إذا انضم إليه القضاء أجزأ عما يجزئ عنه الأول لو لم يُفسده ، وإن كانت تطوعاً وجب قضاؤها أيضاً ؛ لأنه بالدخول في الإحرام صار الإحرام عليه واجباً ، فإذا أفسده وجب قضاؤه ، كالمندور . ويكون القضاء على الفور . ولا نعلم فيه مخالفاً ؛ لأن الحج الأصلي^(١) يجب على الفور ، فهذا أولى ؛ لأنه قد تعين بالدخول فيه ، والواجب بأصل الشرع لم يتعين بذلك .

فصل : [٥١/٣] ويُحرّم بالقضاء من أبعد الموضعين ؛ الميقات ، أو موضع إحرامه الأول ؛ لأنه إن كان الميقات أبعد ، فلا يجوز تجاوزاً الميقات بغير إحرام ، وإن كان موضع إحرامه أبعد ، فعليه الإحرام بالقضاء

ثواب نفل . وفي « الهداية » ، و « الانتصار » ، و « غيون المسائل » رواية ، لا يلزم القضاء . قال المجتهد : لا أحسبها إلا سهواً .

قوله : والقضاء على الفور من حيث أحرماً أولاً . إن كانا أحرماً قبل الميقات ، أو من الميقات ، أحرماً في القضاء من الموضع الذي أحرماً منه أولاً ، وإن كانا أحرماً من دون الميقات ، أحرماً من الميقات . وهذا بلا نزاع . ونص عليه الإمام أحمد ، وعليه الأصحاب . وقال في « الفروع » : ويتوجه أن يُحرّم من الميقات

(١) في م : « الأصل » .

وَيَتَفَرَّقَانِ فِي الْقَضَاءِ مِنَ الْمَوْضِعِ الَّذِي أَصَابَهَا فِيهِ إِلَى أَنْ يَحِلَّا . ^{المقنع}
وَهَلْ هُوَ وَاجِبٌ أَوْ مُسْتَحَبٌّ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ .

منه . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ ، رَحِمَهُ اللَّهُ ؛ لِيَكُونَ الْقَضَاءُ عَلَى صِفَةِ الْأَدَاءِ . وَلَأَنَّهُ
قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ . وَبِهِ يَقُولُ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ،
وَابْنُ الْمُنْذِرِ . وَقَالَ النَّخَعِيُّ : يُحْرِمُ مِنْ مَوْضِعِ الْجَمَاعِ ؛ لِأَنَّهُ مَوْضِعُ
الْإِسْفَادِ . وَلَنَا ، أَنَّهَا عِبَادَةٌ ، فَكَانَ قَضَاؤُهَا عَلَى حَسَبِ أَدَائِهَا ، كَالصَّلَاةِ .
فصل : وَتَفَقُّةُ الْمَرْأَةِ فِي الْقَضَاءِ عَلَيْهَا إِنْ طَاوَعَتْ ؛ لِأَنَّهَا أَفْسَدَتْ
حَجَّتَهَا مُتَعَمِّدَةً ، فَكَانَتْ تَفَقُّةُ الْقَضَاءِ عَلَيْهَا ، كَالرَّجُلِ ، وَإِنْ كَانَتْ مُكْرَهَةً
فَعَلَى الزَّوْجِ ؛ لِأَنَّهُ الَّذِي أَفْسَدَ حَجَّتَهَا ، فَكَانَتْ التَّفَقُّةُ عَلَيْهِ ، كَتَفَقُّةِ
حَجِّهِ ^(١) .

١٢١١ - مسألة : (وَيَتَفَرَّقَانِ فِي الْقَضَاءِ مِنَ الْمَوْضِعِ الَّذِي أَصَابَهَا
فِيهِ إِلَى أَنْ يَحِلَّا . وَهَلْ ^(٢) هُوَ وَاجِبٌ أَوْ مُسْتَحَبٌّ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ) إِذَا

مُطْلَقًا . وَمَالَ إِلَيْهِ . ^{الإنصاف}

قوله : وَتَفَقُّةُ الْمَرْأَةِ فِي الْقَضَاءِ عَلَيْهَا إِنْ طَاوَعَتْ - بِلَا نِزَاعٍ - وَإِنْ أُكْرِهَتْ ،
فَعَلَى الزَّوْجِ . وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، وَلَوْ طَلَّقَهَا . نَقَلَ الْأَثَرُ ، عَلَى الزَّوْجِ حَمْلُهَا ، وَلَوْ
طَلَّقَهَا وَتَزَوَّجَتْ بغيره ، وَيُجْبَرُ الزَّوْجُ الثَّانِي عَلَى إِرسَالِهَا إِنْ اِمْتَنَعَ . وَيَأْتِي فِي بَابِ
الْفِدْيَةِ فِي آخِرِ الضَّرْبِ الثَّانِي ، وَجُوبُ فِدْيَةِ الْوَطْءِ عَلَى الْمَرْأَةِ فِي الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ .
قوله : وَيَتَفَرَّقَانِ فِي الْقَضَاءِ مِنَ الْمَوْضِعِ الَّذِي أَصَابَهَا فِيهِ إِلَى أَنْ يَحِلَّا . هَذَا

(١) فِي م : ١ حَجَّتِهِ .

(٢) سَقَطَ مِنْ : م .

قَضِيًّا يُفَرِّقَانِ مِنْ مَوْضِعِ الْجَمَاعِ ، حَتَّى يَقْضِيَا حَجَّهْمَا . رُويَ هَذَا عَنْ عُمَرَ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، فَرَوَى سَعِيدٌ وَالْأَثَرُمُ^(١) ، بِإِسْنَادِهِمَا ، أَنَّ عُمَرَ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ وَقَعَ بِامْرَأَتِهِ وَهِيَ مُحْرِمَانِ ، فَقَالَ : أَيْتَمَّا حَجَّكُمَا ، فَإِذَا كَانَ عَامٌ قَابِلٌ ، فَحُجَّا ، وَأَهْدِيَا ، حَتَّى إِذَا بَلَغْتُمَا الْمَكَانَ الَّذِي أَصَبْتُمَا فِيهِ مَا أَصَبْتُمَا ، فَتَفَرَّقَا حَتَّى تَحِلَّا . وَرُويَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مِثْلُ ذَلِكَ^(٢) . وَبِهِ قَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ ، وَعَطَاءٌ ، وَالنَّخَعِيُّ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَرُويَ عَنْ أَحْمَدَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُمَا يَتَفَرَّقَانِ مِنْ حَيْثُ يُحْرِمَانِ إِلَى أَنْ يَحِلَّا . رَوَاهُ مَالِكٌ فِي

الشرح الكبير

المذهب ، وعليه الأصحاب . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » وَغَيْرِهِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْمُغْنَى » ، وَ« الشَّرْحِ » ، وَ« الْفُرُوعِ » ، وَغَيْرِهِمْ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : هَذَا ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ . وَعَنْهُ ، يَتَفَرَّقَانِ مِنَ الْمَوْضِعِ الَّذِي يُحْرِمَانِ مِنْهُ .

الإنصاف

قَوْلُهُ : وَهَلْ هُوَ وَاجِبٌ أَوْ مُسْتَحَبٌّ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْهِدَايَةِ » ، وَ« الْمَذْهَبِ » ، وَ« الْهَادِي » ، وَ« الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ« التَّلْخِصِ » ، وَ« الشَّرْحِ » ، وَ« الْفَائِقِ » ، وَ« شَرْحِ ابْنِ مُنْجَى » ؛ أَحَدُهُمَا ، مُسْتَحَبٌّ . وَهُوَ الْمَذْهَبُ . قَالَ فِي « الشَّرْحِ » : وَهُوَ أَوْلَى . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » ، وَ« الْمُنَوَّرِ » ، وَ« الْمُتَنَخَّبِ » . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ« الْمُحَرَّرِ » ، وَ« الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ« الْحَاوِئِينَ » . وَاخْتَارَهُ ابْنُ عَبْدِوَسٍّ فِي « تَذَكُّرَتِهِ » . وَالْوَجْهُ الثَّانِي ، أَنَّ ذَلِكَ وَاجِبٌ . جَزَمَ بِهِ أَبُو الْخَطَّابِ فِي « رُغُوسِ الْمَسَائِلِ » .

(١) وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ : فِي : بَابِ مَا يَفْسِدُ الْحَجَّ ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . السَّنَنِ الْكَبْرَى ١٦٧/٥ .

(٢) تَقْدِمُ تَحْرِيجُهُ فِي صَفْحَةِ ٣٣٢ .

الشرح الكبير

الموطأ^(١) عن علي رضي الله عنه . وروى عن ابن عباس . وهو قول مالك ؛ لأن التفريق بينهما خوفاً من معاودة المحذور ، وهو يوجد في جميع إحرامهما^(٢) . ووجه الأول ، أن ما قبل موضع الإفساد كان إحرامهما فيه صحيحاً ، فلم يجب التفريق فيه ، كالذي لم يفسد ، وإنما اختص التفريق بموضع الجماع ؛ لأنه ربما يذكره برؤية مكانه ، فيدعوه ذلك إلى فعله . ومعنى التفريق أن لا يركب معها في محيل ، ولا ينزل معها في فسطاط ونحوه . قال أحمد : يفترقان في النزول ، وفي المحيل ، والفسطاط^(٣) ، ولكن يكون بقربها .

وهل يجب التفريق ، أو يستحب ؟ فيه وجهان ؛ أحدهما ، لا يجب . وهو قول أبي حنيفة ؛ لأنه لا يجب التفريق في قضاء رمضان إذا أفسده ، كذلك الحج . والثاني ، يجب ؛ لأنه قول من سمينا من الصحابة . وقد

تنبيهان ؛ أحدهما ، معنى التفريق ؛ أن لا يركب معها في محيل ، ولا ينزل معها في فسطاط ، ونحو ذلك . قال الإمام أحمد : يفترقان في النزول ، والفسطاط ، [٢٨٤ / ١] والمحيل ، ولكن يكون بقربها . انتهى . وذلك ليراعى أحوالها ، فإنه محرّمها . الثاني ، ظاهر كلام المصنف أن زوجها الذي وطئها يجوز ويصلح أن يكون محرماً لها في حجة القضاء . وهو صحيح ، وهو ظاهر كلام الأصحاب . قاله في « الفروع » . وقد ذكر المصنف ، والشارح ، وابن منجي في « شرحه » ،

(١) في : باب هدى الحرم ... ، من كتاب الحج . الموطأ . ٣٨١ / ١ ، ٣٨٢ .

(٢) في م : إحرامها .

(٣) في م : البساط .

أَمُرُوا بِهِ ، وَلَأَنَّ الْجَمَاعَ فِي ذَلِكَ الْمَوْضِعِ يُذَكِّرُ الْجَمَاعَ ، فَيَكُونُ مِنْ دَوَاعِيهِ . وَالْأَوَّلُ أَوْلَى ؛ لِأَنَّ حِكْمَةَ التَّفْرِيقِ ؛ لِلصِّيَانَةِ عَمَّا يُتَوَهَّمُ مِنْ مُعَاوَدَةِ الْوِقَاعِ عِنْدَ تَذَكُّرِهِ بِرُؤْيَا مَكَانِهِ ، وَهَذَا [٥٢/٣] وَهَمُّ بَعِيدٌ لَا يَقْتَضِي الْإِيجَابَ . وَالْعُمْرَةُ فِيمَا ذَكَرْنَاهُ كَالْحَجِّ ؛ لِأَنَّهَا أَحَدُ النَّسُكَيْنِ ، فَأَشْبَهَ الْآخَرَ . فَإِنْ كَانَ الْمُعْتَمِرُ مَكِّيًّا قَدْ أُحْرِمَ بِهَا مِنَ الْحِلِّ ، أُحْرِمَ لِلْقَضَاءِ مِنَ الْحِلِّ . وَإِنْ كَانَ أُحْرِمَ بِهَا مِنَ الْحَرَمِ ، أُحْرِمَ لِلْقَضَاءِ مِنَ الْحِلِّ ؛ لِأَنَّهُ مِيقَاتُهَا . وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْمَكِّيِّ وَمَنْ حَصَلَ بِهَا مِنَ الْمُجَاوِرِينَ . وَإِنْ أَفْسَدَ الْمُتَمَتِّعُ عُمْرَتَهُ ، وَمَضَى فِي فَاسِدِهَا ، فَأَتَمَّهَا ، فَقَالَ أَحْمَدُ : يَخْرُجُ إِلَى الْمِيقَاتِ ، فَيُحْرِمُ مِنْهُ لِلْحَجِّ ، فَإِنْ خَشِيَ الْفَوَاتَ أُحْرِمَ مِنْ مَكَّةَ ، وَعَلَيْهِ دَمٌ ، فَإِذَا فَرَّغَ مِنْ حَجِّهِ ، خَرَجَ إِلَى الْمِيقَاتِ ، فَأُحْرِمَ مِنْهُ بِعُمْرَةٍ مَكَانَ التِّي أَفْسَدَهَا ، وَعَلَيْهِ هَذِي يَذْبُحُهَا إِذَا قَدِمَ مَكَّةَ لِمَا أَفْسَدَ مِنْ عُمْرَتِهِ . وَلَوْ أَفْسَدَ الْمُفْرِدُ حَجَّتَهُ ، وَأَتَمَّ ، فَلَهُ الْإِحْرَامُ بِالْعُمْرَةِ مِنْ أَذْنَى الْحِلِّ ، كَالْمَكِّيِّ .

فصل : وَإِذَا أَفْسَدَ الْقَارِئُ نُسُكَهُ ، فَعَلَيْهِ فِدَاءٌ وَاحِدٌ . وَبِهِ قَالَ عَطَاءٌ ،

يَكُونُ بِقُرْبِهَا لِإِرَاعِي أَحْوَالِهَا ؛ لِأَنَّهُ مَحْرُمُهَا . وَنَقَلَ ابْنُ الْحَكَمِ ، يُعْتَبَرُ أَنْ يَكُونَ مَعَهَا مَحْرَمٌ غَيْرُ الزَّوْجِ . قُلْتُ : فَيُعَالَى بِهَا .

فوائد : الْأَوَّلَى ، حُكْمُ الْعُمْرَةِ حُكْمُ الْحَجِّ فِي فَسَادِهَا بِالْوَطْءِ قَبْلَ الْفَرَاغِ مِنَ السَّعْيِ وَوُجُوبِ الْمُضِيِّ فِي فَاسِدِهَا ، وَوُجُوبِ الْقَضَاءِ وَغَيْرِهِ ، فَإِنْ كَانَ مَكِّيًّا ، أَوْ حَصَلَ بِهَا مُجَاوِرًا ، أُحْرِمَ لِلْقَضَاءِ مِنَ الْحِلِّ ، سَوَاءً أُحْرِمَ بِهَا مِنْهُ أَوْ مِنَ الْحَرَمِ . وَإِنْ أَفْسَدَ الْمُتَمَتِّعُ عُمْرَتَهُ ، وَمَضَى فِيهَا وَأَتَمَّهَا ، فَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ : يَخْرُجُ إِلَى

وابنُ جُرَيْجٍ ، ومالكٌ ، والشافعيُّ ، وإسحاقٌ ، وأبو ثورٍ . وقال
الحَكَمُ : عليه هَذِيان . وَيَتَخَرَّجُ لَنَا أَنْ يَلْزَمَهُ بَدَنَةُ الْحَجِّ ، وشاةٌ لِلْعُمْرَةِ ،
إِذَا قُلْنَا : يَلْزَمُهُ طَوَافَانِ وَسَعْيَانِ . وقال أصحابُ الرَّأْيِ : إِنْ وَطِئَ قَبْلَ
الْوُقُوفِ ، فَسَدَ نُسْكُهُ ، وعليه شَاتَانِ لِلْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ . وَلَنَا ، أَنَّ الصَّحَابَةَ
الَّذِينَ سَأَلُوا عَمَّنْ أَفْسَدَ نُسْكُهُ ، لَمْ يَأْمُرُوهُ إِلَّا بِفِدَاءٍ وَاحِدٍ ، وَلَمْ يُفَرِّقُوا ،
وَلَأَنَّهُ أَحَدُ الْأَنْسَاكِ الثَّلَاثَةِ ، فَلَمْ يَجِبْ فِي إِفْسَادِهِ أَكْثَرُ مِنْ فِدْيَةٍ وَاحِدَةٍ ،
كَالْآخَرَيْنِ . وَسَائِرُ مَحْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ ، وَاللَّبْسُ ، وَالطَّيْبُ ، وَغَيْرُهُمَا ،
لَا يَجِبُ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَكْثَرُ مِنْ فِدْيَةٍ وَاحِدَةٍ ، كَمَا لَوْ كَانَ مُفْرِدًا .

فصل : وَحُكْمُ الْعُمْرَةِ حُكْمُ الْحَجِّ فِي فَسَادِهَا بِالْوَطْءِ قَبْلَ الْفَرَاغِ مِنَ
السَّعْيِ ، وَوُجُوبِ الْمُضِيِّ فِي فَاسِدِهَا ، وَوُجُوبِ الْقَضَاءِ ، قِيَاسًا عَلَى
الْحَجِّ ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَجِبُ بِإِفْسَادِهَا إِلَّا شَاةٌ . وقال الشافعيُّ : عَلَيْهِ الْقَضَاءُ
وَبَدَنَةٌ ، كَالْحَجِّ . وقال أبو حنيفة : إِنْ وَطِئَ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ أَرْبَعَةَ أَشْوَاطٍ ،
كَقَوْلِنَا ، وَإِنْ وَطِئَ بَعْدَ ذَلِكَ لَمْ تَفْسُدْ عُمْرَتُهُ ، وعليه شَاةٌ . وَلَنَا عَلَى
الشافعيِّ ، أَنَّهَا عِبَادَةٌ لَا وَقُوفَ فِيهَا ، فَلَمْ تَجِبْ فِيهَا بَدَنَةٌ ، كَمَا لَوْ قَرَنَتْهَا
بِالْحَجِّ ، وَلَأنَّ الْعُمْرَةَ دُونَ الْحَجِّ ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ حُكْمُهَا دُونَ حُكْمِهِ .

الْمِيقَاتِ ، فَيُحْرِمُ^(١) مِنْهُ بِعُمْرَةٍ ، فَإِنْ خَافَ قَوْتَ الْحَجِّ ، أَحْرَمَ بِهِ مِنْ مَكَّةَ ،
وعليه دَمٌ ، فَإِذَا فَرَغَ مِنَ الْحَجِّ ، أَحْرَمَ مِنَ الْمِيقَاتِ بِعُمْرَةٍ مَكَانَ الَّذِي أَفْسَدَهَا ،
وعليه هَذِي لَمَّا أَفْسَدَ مِنْ عُمْرَتِهِ . وهذا المذهبُ . وَجَزَمَ بِهِ الْمُصَنِّفُ وَغَيْرُهُ . وَقَدَّمَهُ
فِي « الْفُرُوعِ » . وَنَقَلَ أَبُو طَالِبٍ ، وَالْمِيمُونِيُّ ، فَإِذَا فَرَغَ مِنْهُ أَحْرَمَ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ

(١) فِي الْأَصْلِ ، ط : « فَيُخْرِجُ » .

ولنا على ألى حنيفة ، أن الجِماعَ من مَحْظُوراتِ الإِحرَامِ ، فاستَوَى فيه ما قبل الطَّوافِ وبعده ، كسائرِ المَحْظُوراتِ ، ولأنَّهُ وطءٌ صادفَ إِحرَاماً تاماً ، فافْسَدَهُ ، كما قبل الطَّوافِ .

فصل : إذا أفسدَ القارِنُ والمُتَمَتِّعُ نُسكَهُما ، لم يَسْقُطِ الدَّمُ عنهما .
وبه قال مالكٌ ، والشافعيُّ . وقال أبو حنيفة : يَسْقُطُ . وعن أحمد ، رَحِمَهُ اللهُ ، مِثْلُهُ ؛ لأنَّهُ لم يَحْصُلِ التَّرْفُهُ بِسُقُوطِ أَحَدِ السَّفَرَيْنِ . وقال القاضي في القارِنِ : إذا قلنا : إنَّ عليه للإفسادِ دَمَيْنِ ، سَقَطَ ^(١) دَمُ الْقِرَانِ . ولنا ، أنَّ ما وَجَبَ في النُّسكِ الصَّحِيحِ وَجَبَ في الفاسِدِ ، كالأفعالِ [٥٢/٣ ط] ولأنَّهُ دَمٌ وَجَبَ عليه ، فلم يَسْقُطْ بالإفسادِ ، كالدمِ الواجبِ لتركِ المِيقَاتِ . فإنَّ أفسدَ القارِنُ نُسكَهُ ، ثم قَضَى مُفْرِداً ، لم يَلْزَمُهُ في القَضَاءِ دَمٌ . وقال الشافعيُّ : يَلْزَمُهُ ؛ لأنَّهُ يَجِبُ في القَضَاءِ ما يَجِبُ في الأداءِ . ولنا ، أنَّ الإِفْرَادَ أَفْضَلُ مِنَ الْقِرَانِ مع الدَّمِ ، فإذا أَتَى به فقد أَتَى بما هو

بِعُمْرَةٍ مَكَانَ ما أفسدَ . قال القاضي وَمَنْ تَبِعَهُ ، تَفَرِّعاً على رِوَايَةِ المَرْوُذِيِّ ، أنَّ دَمَ الْمُتَمَتِّعِ وَالْقِرَانِ يَسْقُطُ بالإفسادِ ، فقال : إنَّ أَهْلَ بَعْمَرَةٍ لِلْقَضَاءِ ، فهل هو مُتَمَتِّعٌ ؟ إنَّ أَهْلَ سَفَرٍ قَضَرَ ، فَمُتَمَتِّعٌ ، وإلَّا فلا . على ظاهرِ نَقْلِ ابنِ إِبراهيمَ ، إذا أنشأ سَفَرَ قَضَرَ ، فَمُتَمَتِّعٌ . ونَقَلَ ابنُ إِبراهيمَ رِوَايَةَ أُخْرَى ، يَفْتَضِي إنَّ بَلْغَ المِيقَاتِ ، فَمُتَمَتِّعٌ ، فقال : لا يَكُونُ مُتَمَتِّعٌ حَتَّى يَخْرُجَ إلى مِيقَاتِهِ . الثَّانِيَةُ ، قَضَاءُ الْعَبْدِ كَنْذَرِهِ . والصَّحِيحُ مِنَ المَذْهَبِ ، أَنَّهُ يَصِحُّ في حالِ رِقِّهِ ؛ لأنَّهُ وَجَبَ عليه بإيجابه . قال في « الفروع » : هذا أَشْهَرُ . وقيل : لا يَصِحُّ . وأُطْلِقَهُما في « الفروع » .

(١) في م : فسد .

وَأِنْ جَامَعَ بَعْدَ التَّحْلِيلِ الْأَوَّلِ لَمْ يَفْسُدْ حَجُّهُ ، المنع

أُولَى ، فلم يُلْزَمْهُ شَيْءٌ ، كَمَنْ لَزِمَتْهُ الصَّلَاةُ بَيِّتُمْ ، فَقَضَى بَوْضُوءَ .
١٢١٢ - مسألة : (وإن جامعَ بعدَ التحليلِ الأوَّلِ لم يفسدْ نُسكُهُ ،

١) وتقدّم ذلك في كتابِ المتأسيك ، في أحكامِ العبدِ^(١) . وإن كان الذي أفسده الإِنصاف ماذُونًا فيه ، قضى متى قدر . نقله أبو طالب ، ولم يملكْ منعه منه ؛ لأنَّ إذنه فيه إذنٌ في مُوجِبِهِ ومُقْتَضَاهُ . وإن كان غيرَ ماذُونٍ فيه ، ملكَ السَّيِّدُ منعه . على الصَّحيحِ مِنْ المذهبِ ؛ لتفويتِ حَقِّهِ . وقيل : لا يملكُهُ لوجوبِهِ . (١) وتقدّم أيضًا هناك .
وإن أُعْتِقَ قَبْلَ الْقَضَاءِ ، انصَرَفَ إِلَى حَجَّةِ الْإِسْلَامِ . على الصَّحيحِ مِنْ المذهبِ . وقال ابنُ عَقِيلٍ : عندى لا يصحُّ . الثَّالِثَةُ ، يُلْزَمُ الصَّبِيُّ الْقَضَاءُ ، على الصَّحيحِ مِنْ المذهبِ ، إذا أفسده . نصٌّ عليه ؛ لأنَّه يُلْزَمُهُ الْبَدَنَةُ ، والمُضِيُّ فِي فاسِدِهِ ؛ كَبَالِغٍ . وقيل : لا يُلْزَمُهُ الْقَضَاءُ ؛ لَعَدَمِ تَكْلِيفِهِ . وحكاه القاضي في « تَعْلِيْقِهِ » اِحْتِمَالًا . فعلى المذهبِ ، يكونُ الْقَضَاءُ بَعْدَ بُلُوغِهِ . على الصَّحيحِ مِنْ المذهبِ . نصٌّ عليه . وقيل : يصحُّ قَبْلَ بُلُوغِهِ . وصحَّحَه القاضي في « خِلَافِهِ » . الرَّابِعَةُ ، يَكْفِي الْعَبْدَ وَالصَّبِيَّ حَجَّةُ الْقَضَاءِ عَنْ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ ، والقَضَاءُ إِنْ كَفَتْ ، لو صَحَّتْ كَالْأَدَاءِ^(٢) . على الصَّحيحِ مِنْ المذهبِ . وخالف ابنُ عَقِيلٍ . وتقدّم ذلك مع أحكامِ العبدِ بَأْتَمَ مِنْ هَذَا ، فِي أَوَّلِ كِتَابِ الْحَجِّ ، فُلَيْعَاوُذُ . الْخَامِسَةُ ، لو أفسدَ الْقَضَاءُ ، لَزِمَهُ قَضَاءُ الْوَاجِبِ الْأَوَّلِ لَا الْقَضَاءُ .

قوله : وإن جامعَ بعدَ التحليلِ الأوَّلِ لم يفسدْ حَجُّهُ . هذا المذهبُ ، سواءً كان مُفْرِدًا أَوْ قَارِنًا ، وعليه الأصحابُ . وقال في « الْفُرُوعِ » : وَيَتَوَجَّهُ أَنَّ حَجَّهُ

(١ - ١) زيادة من : ش .

(٢) في ١ : كالأولى .

المقنع وَيَمْضِي إِلَى التَّعِيمِ فَيُحْرِمُ ؛ لِيَطُوفَ وَهُوَ مُحْرِمٌ . وَهَلْ يَلْزِمُهُ بَدَنَةٌ أَوْ شَاةٌ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ .

الشرح الكبير وَيَمْضِي إِلَى التَّعِيمِ فَيُحْرِمُ ؛ لِيَطُوفَ وَهُوَ مُحْرِمٌ . وَهَلْ يَلْزِمُهُ بَدَنَةٌ أَوْ شَاةٌ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ (فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ثَلَاثَةُ فُصُولٍ ؛ أَحَدُهَا ، أَنَّ الْوُطْءَ بَعْدَ التَّحْلِيلِ الْأَوَّلِ لَا يُفْسِدُ الْحَجَّ . وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَعِكْرِمَةَ ، وَعَطَاءٍ ، وَالشَّعْبِيِّ ، وَرَبِيعَةَ ، وَمَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَإِسْحَاقَ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ . وَقَالَ النَّحْعِيُّ ، وَالزُّهْرِيُّ ، وَحَمَّادٌ : عَلَيْهِ حَجٌّ مِنْ قَابِلٍ ؛ لِأَنَّ الْوُطْءَ صَادَفَ إِحْرَامًا تَامًا بِالْحَجِّ ، فَأَفْسَدَهُ ، كَالْوُطْءِ قَبْلَ الرَّمْيِ . وَلَنَا ، قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « مَنْ شَهِدَ صَلَاتَنَا هَذِهِ ، وَوَقَفَ مَعَنَا حَتَّى نَذْفَعَ ، وَقَدْ وَقَفَ بِعَرَفَةَ قَبْلَ ذَلِكَ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا ، فَقَدْ تَمَّ حَجُّهُ ، وَقَضَى تَقِيَّتَهُ » ^(١) . وَلِأَنَّ

الإنصاف يُفْسِدُ إِنْ بَقِيَ إِحْرَامُهُ ، وَفَسَدَ بَوَاطِنُهُ . وَذَكَرَ أَبُو بَكْرٍ فِي « التَّنْبِيهِ » ، أَنَّ مَنْ وَطِئَ فِي الْحَجِّ قَبْلَ الطَّوَافِ ، فَسَدَ حَجُّهُ . وَحَمَلَهُ بَعْضُهُمْ عَلَى مَا قَبْلَ التَّحْلِيلِ الْأَوَّلِ . قَالَ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » ، عَنْ كَلَامِ أَبِي بَكْرٍ : يَرِيدُ إِذَا لَمْ يَكُنْ رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ ، فَلَا يَكُونُ قَبْلَ التَّحْلِيلِ الْأَوَّلِ . وَقَالَ فِي « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ« الْحَاوِئَتَيْنِ » : وَإِنْ جَامَعَ قَبْلَ تَحْلِيلِهِ الْأَوَّلِ . وَقِيلَ : قَبْلَ رَمْيِ جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ . وَيَأْتِي فِي صِفَةِ الْحَجِّ ، بِمَ يَخْصُلُ التَّحْلِيلُ الْأَوَّلُ ؟

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابٍ مِنْ لَمْ يَدْرِكْ عَرَفَةَ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ١ / ٤٥٢ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابٍ مِنْ أَدْرَكَ الْإِمَامَ بِمَجْمَعٍ ... ، مِنْ أَبْوَابِ الْحَجِّ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٤ / ١٢٨ ، ١٢٩ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابٍ فِي لَمْ يَدْرِكْ صَلَاةَ الصُّبْحِ ... ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . الْمُجْتَبَى ٥ / ٢١٣ ، ٢١٤ . وَابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابٍ مِنْ أَتَى عَرَفَةَ قَبْلَ الْفَجْرِ ... ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَهَ ٢ / ١٠٠٤ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابٍ بِمَا يَتِمُّ الْحَجُّ . مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنَ الدَّارِمِيُّ ٢ / ٥٩ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٤ / ١٥ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ .

ابن عباس قال ، في رجل أصاب أهله قبل أن يُفيضَ يومَ النَّحرِ : يَنْحَرانِ جُزُورًا بينهما ، وليس عليه الْحَجُّ مِنْ قَابِلٍ ^(١) . ولا نَعْرِفُ له في الصُّحَابَةِ مُخَالَفًا . ولأنَّها عِبَادَةٌ لها تَحْلُلانِ ، فوُجُودُ الْمُفْسِدِ بَعْدَ تَحْلِيلِهَا الْأَوَّلِ لَا يُفْسِدُهَا ، كما بَعْدَ التَّسْلِيمَةِ الْأُولَى في الصَّلَاةِ ، وبهذا فَارَقَ ما قَبْلَ التَّحْلِيلِ الْأَوَّلِ . الفصل الثَّانِي ، أن يَفْسُدَ الْإِحْرَامُ بِالْوَطْءِ بَعْدَ جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ ، فَيَلْزُمُهُ أَنْ يُحْرِمَ مِنَ الْجَلِّ . وبذلك قال عِكْرِمَةُ ، وَرَبِيعَةُ ، وإِسْحَاقُ . وقال ابنُ عباسٍ ، وَعَطَاءُ ، وَالشَّعْبِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ : حَجُّهُ صَحِيحٌ ، وَلَا يَلْزُمُهُ إِحْرَامٌ ؛ لِأَنَّهُ إِحْرَامٌ لَمْ يَفْسُدْ جَمِيعُهُ ، فَلَمْ يَفْسُدْ بَعْضُهُ ، كما بَعْدَ التَّحْلِيلِ الثَّانِي . ولنا ، أَنَّهُ وَطْءٌ صَادَفَ إِحْرَامًا ، فَأَفْسَدَهُ ، كَالْإِحْرَامِ التَّامِّ . وإذا فَسَدَ إِحْرَامُهُ ، فعليه أَنْ يُحْرِمَ ؛ لِبَاقِي الطَّوَافِ فِي إِحْرَامٍ صَحِيحٍ ؛ لِأَنَّ

فائدة : هل يكون بعد التَّحْلِيلِ الْأَوَّلِ مُحْرِمًا ؟ ذَكَرَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ ، أَنَّهُ يَكُونُ مُحْرِمًا ؛ لِبَقَاءِ تَحْرِيمِ الْوَطْءِ الْمُتَابِعِ وَوُجُودِهِ صِحَّةَ الْإِحْرَامِ . وقال الْقَاضِي أَيْضًا : إِطْلَاقُ الْمُحْرِمِ ؛ مَنْ حُرِّمَ عَلَيْهِ الْكُلُّ . وقال ابنُ عَقِيلٍ في « الْفُنُونِ » : يَنْطُلُ إِحْرَامُهُ عَلَى اخْتِمَالٍ . وقال في « مُفْرَدَاتِهِ » : هُوَ مُحْرِمٌ ؛ لَوْجُوبِ الدَّمِ . وَذَكَرَ الْمُصَنِّفُ فِي « الْمُغْنَى » هُنَا ، وَتَبِعَهُ فِي « الشَّرْحِ » ، أَنَّهُ مُحْرِمٌ . وَقَالَا فِي مَسْأَلَةِ مَا يُبَاحُ بِالتَّحْلِيلِ الْأَوَّلِ : نَمْنَعُ أَنَّهُ مُحْرِمٌ ، وَإِنَّمَا بَقِيَ بَعْضُ أَحْكَامِ الْإِحْرَامِ . وَنَقَلَ ابْنُ مَنْصُورٍ ، وَالْمِثْمُونِيُّ ، وَابْنُ الْحَكَمِ ، فِي مَنْ وَطِئَ بَعْدَ الرُّمِيِّ ، يَنْتَفِضُ إِحْرَامُهُ . قَالَ الزُّرْكَشِيُّ : لَوْ وَطِئَ بَعْدَ الطَّوَافِ وَقَبْلَ الرُّمِيِّ ، [٢٨٤ / ١] فَظَاهِرُ كَلَامِ جَمَاعَةٍ ، أَنَّهُ كَالْأَوَّلِ ، وَلِأَيِّ مُحَمَّدٍ فِي مَوْضِعِهِ ، فِي لُزُومِ الدَّمِ اخْتِمَالًا . وَجَزَمَ

(١) أخرجه البيهقي ، في : باب الرجل يصيب امرأته بعد التحلل الأول ... ، من كتاب الحج . السنن الكبرى

الطَّوَّافُ رُكْنٌ ، فَيَجِبُ أَنْ يَأْتِيَ بِهِ فِي إِحْرَامٍ صَحِيحٍ ، كَالْوُقُوفِ . وَيَلْزَمُهُ
 الْإِحْرَامُ مِنَ الْحِلِّ ؛ لِأَنَّ الْإِحْرَامَ يَنْبَغِي أَنْ يَجْمَعَ فِيهِ بَيْنَ الْحِلِّ وَالْحَرَمِ ،
 فَلَوْ أَبْخَنَّا لَهُ الْإِحْرَامَ مِنَ الْحَرَمِ ، لَمْ يَجْمَعْ بَيْنَهُمَا ؛ لِأَنَّ أَفْعَالَهُ كُلَّهَا تَقَعُ
 فِي الْحَرَمِ ، أَشْبَهَ الْمُعْتَمِرَ . وَإِذَا أَحْرَمَ ، طَافَ لِلزِّيَارَةِ ، وَسَعَى إِنْ لَمْ يَكُنْ
 سَعَى ، وَتَحَلَّلَ ؛ لِأَنَّ الَّذِي بَقِيَ عَلَيْهِ بَقِيَّةُ أَفْعَالِ الْحَجِّ . وَإِنَّمَا وَجَبَ عَلَيْهِ
 الْإِحْرَامُ لِأَيِّهَا فِي إِحْرَامٍ صَحِيحٍ ، هَذَا ظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ .
 وَالْمَنْصُوصُ عَنْ أَحْمَدَ ، رَحِمَهُ اللَّهُ ، وَمَنْ وَافَقَهُ مِنَ الْأَئِمَّةِ ، أَنَّهُ يَعْتَمِرُ ،
 فَيَحْتَمِلُ [٥٣/٣] أَنَّهُمْ أَرَادُوا هَذَا أَيْضًا ، وَسَمَّوْهُ عُمْرَةً ؛ لِأَنَّ هَذِهِ أَفْعَالُ
 الْعُمْرَةِ ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُمْ أَرَادُوا عُمْرَةً حَقِيقَةً ، فَيَلْزَمُهُ سَعَى وَتَقْصِيرٌ .
 وَالأَوَّلُ أَصَحُّ . وَقَوْلُهُ : يُحْرِمُ مِنَ التَّعِيمِ . لَمْ يَذْكُرْهُ لَوْ جُوبِ الْإِحْرَامِ
 مِنْهُ ، بَلْ لِأَنَّهُ حِلٌّ ، فَمَنْ أَتَى الْحِلَّ وَأَحْرَمَ ، جَازَ ، كَالْمُعْتَمِرِ .

فِي مَوَاضِعٍ أُخَرَ بَلْزَوْمِ الدَّمِ ، تَبَعًا لِلْأَصْحَابِ .
 قَوْلُهُ : وَيَنْمُضِي إِلَى التَّعِيمِ فَيُحْرِمُ ؛ لِيَطُوفَ وَهُوَ مُحْرِمٌ . اعْلَمْ أَنَّ الْمَذْهَبَ ،
 أَنَّ الْوُطْءَ بَعْدَ التَّحَلُّلِ الْأَوَّلِ يُفْسِدُ الْإِحْرَامَ ، قَوْلًا وَاحِدًا ، وَيَلْزَمُهُ أَنْ يُحْرِمَ مِنَ
 الْحِلِّ ؛ لِيَجْمَعَ بَيْنَ الْحِلِّ وَالْحَرَمِ ، لِيَطُوفَ فِي إِحْرَامٍ صَحِيحٍ ؛ لِأَنَّهُ رُكْنُ الْحَجِّ ،
 كَالْوُقُوفِ . وَهَذَا ظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ . وَاخْتَارَهُ الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ ، وَغَيْرُهُ .
 وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » ، وَ « الْفَاتِحِ » . وَقَالَ الْقَاضِي فِي « الْمُحَرَّدِ » . وَقَدَّمَهُ
 فِي « الْفُرُوعِ » . وَاخْتَارَهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ ، وَقَالَ : سَوَاءٌ أَعَدَّ أَوْ لَا . وَمَعْنَاهُ ،
 كَلَامُ غَيْرِهِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » . وَقَالَ الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ ، وَمَنْ تَابَعَهُمَا :
 وَالْمَنْصُوصُ عَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ يَعْتَمِرُ . فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ هَذَا الْمَعْنَى ، يَعْنِي مَا تَقَدَّمَ ،
 وَسَمَّاهُ عُمْرَةً ؛ لِأَنَّ هَذِهِ أَفْعَالُ الْعُمْرَةِ . وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ عُمْرَةً حَقِيقَةً ، فَيَلْزَمُ سَعَى

الشرح الكبير

فصل : ومتى وطيء بعد رمي الجمره لم يفسد حجه ؛ خلق أو لم يخلق . هذا ظاهر كلام أحمد ، والخرقي ، ومن سمينا من الأئمة ؛ لترتيبهم هذا الحكم على الوطء بعد مجرد الرمي ، من غير اعتبار أمر زائد .

فصل : فإن طاف للزيارة ، ولم يرم ، ثم وطيء ، لم يفسد حجه بحال ؛ لأن الحج قد تمت أركانه كلها ، ولا يلزمه إخراج من الحل ؛ فإن الرمي ليس بركن ، ولا يلزمه دم ؛ لما ذكرنا . ويحتمل أن يلزمه ؛ لأنه وطيء قبل وجود ما يتم به التحلل ، أشبه من وطيء بعد الرمي ، قبل الطواف .

فصل : والقارن كالمفرد ، في أنه إذا وطيء بعد الرمي لم يفسد حجه ولا عمرته ؛ لأن الحكم للحج ، ألا ترى أنه لا يحل من عمرته قبل الطواف ، ويفعل ذلك إذا كان قارنًا ، ولأن الترتيب للحج دونها ، والحج لا يفسد قبل الطواف ، كذلك العمرة . وقال أحمد ، في من وطيء بعد الطواف يوم النحر ، قبل أن يركع : ما عليه شيء . قال أبو طالب : سألت أحمد عن الرجل يقبل بعد رمي جمره العقبة ، قبل أن يزور البيت ؟ قال :

وتقصير . قالوا : والأول أصح . وقال الشيخ تقي الدين أيضًا : يعتمر مطلقًا . الإنصاف . وعليه نصوص أحمد . وجزم به القاضي في « الخلاف » ، وابن عقيل في « مفرداته » ، وابن الجوزي في كتاب « أسباب الهداية » ، و « المذهب » ، و « مسبوك الذهب » ، و « المنهج » . قال أبو الخطاب في « رؤوس المسائل » : يأتي بعمل عمرة ، وبالطواف والسعي ، وبقية أفعال الحج . قوله : وهل يلزمه بدنة ، أو شاة ؟ على روايتين . وأطلقهما في « الهداية » ، و « المذهب » ، و « مسبوك الذهب » ، و « المستوعب » ،

ليس عليه شيء ، قد قضى المناسك . فعلى هذا ليس في غير الوطء في الفرج شيء . الفصل الثالث ، فيما يجب عليه فدية للوطء ، وهو شاة . نص عليه أحمد . وهو ظاهر كلام الخرقى . وهو قول عكرمة ، وربيعة ، ومالك ، وإسحاق . وفيه رواية أخرى ، أن عليه بدنة . وهو قول ابن عباس^(١) ، وعطاء ، والشعبي ، والشافعي ، وأصحاب الرأي ؛ لأنه وطء في الحج ، فوجب به بدنة ، كما قبل رمي جمره العقبة . ووجه الأولى ، أنه وطء لم يفسد الحج ، فلم يوجب بدنة ، كالوطء دون الفرج ، إذا لم ينزل ، ولأن حكم الإحرام خف بالتحلل الأول ، فينبغي أن ينقص موجبُه عن الإحرام التام .

الشرح الكبير

و « التلخيص » ، و « المحرر » ، و « الفروع » ، و « الزركشي » ؛ إحداهما ، يلزمه بدنة . جزم به في « الوجيز » ، و « المتشعب » ، و « الإفادات » ،^(٢) والقاضي^(٣) ، والموفق في « شرح مناسك المقنع » ، ونصره ، وقدمه في « الرعايتين » ، و « الحاويتين » ، و « الفائق » ، و « النظم » . والرواية الثانية ، يلزمه شاة . وهي المذهب ، وهو ظاهر كلام الخرقى . وصححه في « التصحيح » . قال في « عقود ابن البنا » ، و « الخلاصة » : يلزمه دم . وجزم به في « الإرشاد » ، و « الإيضاح » ، و « المنور » ، و « الكافي » ، و « العمدة » ، و « شرحها » . وقدمه في « المغني » ، و « الشرح » ، ونصره . وصححه القاضي في كتاب « الروايتين » .

(١) أخرجه البيهقي ، في : باب الرجل يصيب امرأته بعد التحلل الأول ، من كتاب الحج . السنن الكبرى

١٧١/٥ .

(٢ - ٢) زيادة من : ش .

فصل : التاسع ، المباشرة فيما دون الفرج لشهوة ، فإن فعل المنع فأنزل ، فعليه بدنة .

الشرح الكبير

فصل : وإذا أفسد القضاء لم يجب عليه قضاؤه ، وإنما يقضى عن الحج الأول ، كما لو أفسد قضاء الصلاة والصيام ، وجب القضاء للأصل دون القضاء ، كذا ههنا . وذلك لأن الواجب لا يزداد بفواته ، وإنما يبقى ما كان واجباً في الذمة على ما كان عليه ، فيعود^(١) به القضاء .

فصل : قال الشيخ ، رضى الله عنه : (التاسع ، المباشرة فيما دون الفرج لشهوة ، فإن فعل فأنزل ، فعليه بدنة . وهل يفسد [٥٣/٣ ط]

فائدتان : إحداهما ، لو طاف للزيارة ولم يزم ، ثم وطئ ، فقدم في « المغني » ، و « الشرح » ، أنه لا يلزمه إخراج من الحل ، ولا دم عليه ؛ لوجود أركان الحج ، ويحتمل أن يلزمه . قال في « الفروع » : وظاهر كلام جماعة كما سبق . الثانية ، العمرة كالحج فيما تقدم ، وتفسد قبل فراغ الطواف . وكذا قبل سعيها ، إن قلنا : هو ركن أو واجب . وقال في « الترغيب » : إن وطئ قبل السعي ، خرج على الروايتين في كونه ركناً أو غيره . انتهى . ولا تفسد قبل الحل إن لم يجب . وكذا إن وجب . على الصحيح من المذهب ، ويلزمه دم . وقدمه في « الترغيب » ، أنها تفسد . وقال في « التبصرة » : في فداء مخطوئها قبل الحل الروايتان . وقال في « الرعاية » : وعنه ، يفسد الحج فقط . قال في « الفروع » : كذا قال . ويأتي في باب الفدية ، في آخر الضرب الثاني ، ما يجب بالوطء في العمرة .

قوله : التاسع ، المباشرة فيما دون الفرج لشهوة - وكذا إن قبل أو لمس

(١) في الأصل : (فرد) .

المقنع وهل يفسد نسكه؟ على روايتين. وإن لم ينزل، لم يفسد.

الشرح الكبير نسكه؟ على روايتين. وإن لم ينزل، لم يفسد (إذا وطئ فيما دون الفرج، أو قبل، أو لمس بشهوة، فأنزل، فعليه بدنة. وبذلك قال الحسن، وسعيد بن جبير، وأبو ثور. وقال الشافعي، وأصحاب الرأي، وابن المنذر: عليه شاة؛ لأنه مباشرة دون الفرج، أشبه ما لو لم ينزل. ولنا، أنها مباشرة أو جبت الغسل، فأوجب بدنة، كالوطء في الفرج. فصل: وفي فساد التسلك به روايتان؛ إحداهما، يفسد. اختارها أبو

بكر، والخرقى، فيما إذا وطئ دون الفرج فأنزل. وهو قول الحسن، وعطاء، والقاسم بن محمد، ومالك، وإسحاق؛ لأنها عبادة يفسدها الوطء، فأفسدها الإنزال عن مباشرة، كالصيام. والثانية، لا يفسد.

الإنصاف لشهوة - فإن فعل فأنزل، فعليه بدنة. هذا المذهب. نقله الجماعة عن الإمام أحمد، وعليه الأصحاب. قال في «الإرشاد»: قولاً واحداً. وهو من المفردات. وعنه، عليه شاة إن لم يفسد. ذكرها القاضي وغيره. وقدم ابن رزير في «نهایته»، أن عليه شاة. وجزم به ناظمها. وأطلقهما الحلواني، كالموطئ لم يفسد. قال في «الفروع»: والقياسان ضعيفان. ويأتى أيضاً في كلام المصنف، في باب الفدية في الضرب الثالث، في قوله: ومتى أنزل بالمباشرة دون الفرج، فعليه بدنة.

قوله: وهل يفسد نسكه؟ على روايتين. وأطلقهما في «الإرشاد»، و«الإيضاح»، و«المذهب»، و«مسبوك المذهب»، و«المستوعب»، و«الفروع»، و«الرعايتين»، و«الحاويتين»؛

وهو قول الشافعي ، وأصحاب الرأي ، وابن المنذر ، وهو الصحيح ، إن شاء الله تعالى ؛ لأنه استمتاع لا يجب بنوعه الحد ، فلم يفسد الحج ، كما لو لم ينزل ، ولأنه لا نص فيه ولا إجماع ، ولا يصح قياسه على المنصوص عليه ؛ لأن الوطء في الفرج يجب بنوعه الحد ، ولا يفترق الحال فيه بين الإنزال وعدمه ، بخلاف المباشرة . والصيام بخلاف الحج في المفسدات ، ولذلك يفسد إذا أنزل بتكرار النظر وسائر محظوراته ، والحج لا يفسد بشيء من محظوراته غير الجماع ، فافترقا . والمرأة كالرجل في هذا ، إذا كانت ذات شهوة ، وإلا فلا شيء عليها ، كالرجل إذا لم يكن له شهوة . وإن لم ينزل لم يفسد حجه بذلك . لا تعلم فيه خلافا ؛ لأنها مباشرة دون الفرج عريت عن الإنزال ، فلم يفسد بها الحج ، قياسا عليه . وقد روى عن ابن عباس ، رضى الله عنهما ، أنه قال لرجل قبل زواجه : أفسدت حجبك . وروى ذلك عن سعيد بن جبيرة . وهو محمول على ما إذا أنزل .

إحداهما ، لا يفسد . وهى المذهب . صححها فى « التّصحيح » . وجزم به فى الإناص « الوجيز » . واختارها المصنّف ، والشارح ، وصاحب « الفائق » ، وابن رزّين فى « شرحه » . وهو ظاهر ماقدّمه النّاظم . والثّانية ، يفسد . نصّها القاضى ، وأصحابه . قال فى « المبّهج » : فسّد فى أصحّ الروايتين . وقدّمه فى « الهداية » وغيرها . وصحّحه فى « البلغة » . واختارها الخرقى ، وأبو بكر فى الوطء دون الفرج إذا أنزل . قال الزّركشى : هذه أشهرهما . وعنه رواية ثالثة ، إن أمتى بالمباشرة ، فسّد نسكه دون غيره .

فصل : وَالْمَرْأَةُ إِحْرَامُهَا فِي وَجْهِهَا ، وَيَحْرُمُ [٢٦٦] عَلَيْهَا مَا يَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ ، إِلَّا فِي اللَّبَاسِ ، وَتَظْلِيلِ الْمَحْمَلِ .

فصل : فَإِنْ كَرَّرَ النَّظَرَ ، فَأَنْزَلَ أَوْ لَمْ يَنْزِلْ ، لَمْ يَفْسُدْ حَجُّهُ . رَوَى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ . وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيِّ . وَرَوَى عَنِ الْحَسَنِ ، وَعَطَاءٍ ، وَمَالِكٍ ، فِي مَنْ رَدَّدَ النَّظَرَ حَتَّى أَمْنَى ، عَلَيْهِ حَجٌّ قَابِلٌ ؛ لِأَنَّهُ أَنْزَلَ بِفِعْلِ مَحْظُورٍ ، أَشْبَهَ الْإِنْزَالَ بِالْمُبَاشَرَةِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ إِنْزَالٌ مِنْ غَيْرِ مُبَاشَرَةٍ ، أَشْبَهَ الْإِنْزَالَ بِالْفِكْرِ وَالِاخْتِلَامِ ، وَالْأَصْلُ الَّذِي قَاسُوا عَلَيْهِ مَمْنُوعٌ . ثُمَّ إِنَّ الْمُبَاشَرَةَ أَبْلَغُ فِي اللَّذَّةِ ، وَآكُذُ فِي اسْتِدْعَاءِ الشَّهْوَةِ ، فَلَا يَصِحُّ الْقِيَاسُ عَلَيْهَا . وَإِنْ لَمْ يَنْزِلْ لَمْ يَفْسُدْ حَجُّهُ . لَا نَعْلَمُ أَحَدًا قَالَ بِخِلَافِ ذَلِكَ ، لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ التَّحَرُّزُ مِنْهُ ، أَشْبَهَ الْفِكْرَ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

فصل : قَالَ ، [٥٤/٣] رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : (وَالْمَرْأَةُ إِحْرَامُهَا فِي وَجْهِهَا ، وَيَحْرُمُ عَلَيْهَا مَا يَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ ، إِلَّا فِي اللَّبَاسِ ، وَتَظْلِيلِ الْمَحْمَلِ) يَحْرُمُ عَلَى الْمَرْأَةِ تَعْطِيبُ وَجْهِهَا فِي إِحْرَامِهَا . لَا نَعْلَمُ فِي هَذَا

قوله : وَإِنْ لَمْ يَنْزِلْ ، لَمْ يَفْسُدْ . قَالَ الْمُصَنِّفُ ، وَتَبِعَهُ الشَّارِحُ وَغَيْرُهُ : لَا يُعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا . [٢٨٥/١] . وَقَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَسَبَقَ فِي الصَّوْمِ خِلَافٌ ، وَمِثْلُهُ الْفِدْيَةُ ، فَظَاهِرُ كَلَامِ الْحَلَوَانِيِّ ، أَنَّ فِيهِ خِلَافًا . وَيَأْتِي مَا يَجِبُ عَلَيْهِ بِذَلِكَ فِي بَابِ الْفِدْيَةِ .

قوله : وَالْمَرْأَةُ إِحْرَامُهَا فِي وَجْهِهَا . هَذَا بِلَا نِزَاعٍ ، فَيَحْرُمُ عَلَيْهَا تَعْطِيبُهُ بِرُقْعَةٍ ، أَوْ نِقَابٍ ، أَوْ غَيْرِ هُمَا ، وَيَجُوزُ لَهَا أَنْ تُسَدِّلَ عَلَى وَجْهِهَا لِحَاجَةٍ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَأُطْلِقَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْأَصْحَابِ جَوَازَ السَّدْلِ . وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ : إِنَّمَا لَهَا أَنْ

خِلَافًا ، إِلَّا مَا رُويَ عَنْ أَسْمَاءَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، أَنَّهَا كَانَتْ تُعْطَى وَجْهَهَا^(١) . فَيَحْتَمِلُ أَنَّهَا كَانَتْ تُعْطَى بِالسِّدْلِ^(٢) عِنْدَ الْحَاجَةِ ، وَلَا يَكُونُ اخْتِلَافًا . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : كَرَاهِيَةُ الْبُرْقُعِ ثَابِتَةٌ عَنْ سَعْدٍ ، وَابْنِ عُمَرَ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ، وَعَائِشَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ . وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا خَالَفَ فِيهِ . وَالْأَصْلُ فِيهِ مَا رَوَى الْبُخَارِيُّ وَغَيْرُهُ^(٣) ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ، قَالَ : « وَلَا تَتَّقِبُ الْمَرْأَةُ ، وَلَا تَلْبَسُ الْقَفَازِينَ » . وَرَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « إِحْرَامُ الرَّجُلِ فِي رَأْسِهِ ، وَإِحْرَامُ الْمَرْأَةِ فِي وَجْهَهَا »^(٤) .

تَسْدِلَ عَلَى وَجْهَهَا مِنْ فَوْقَ ، وَلَيْسَ لَهَا أَنْ تَرْفَعَ الثَّوْبَ مِنْ أَسْفَلَ . قَالَ الْمُصَنِّفُ : الْإِنْصَافُ : كَأَنَّ أَحْمَدَ يَقْصِدُ أَنَّ النَّقَابَ مِنْ أَسْفَلَ عَلَى وَجْهَهَا . وَقَالَ الْقَاضِي وَمَنْ تَبِعَهُ : تَسْدِلُ وَلَا يُصِيبُ الْبَشْرَةَ ، فَإِنْ أَصَابَهَا ، فَلَمْ تَرْفَعْهُ مَعَ الْقُدْرَةِ ، فَذَتْ ؛ لِاسْتِدَامَةِ السِّتْرِ . قَالَ الْمُصَنِّفُ : لَيْسَ هَذَا الشَّرْطُ عَنْ أَحْمَدَ ، وَلَا فِي الْخَبَرِ ، وَالظَّاهِرُ خِلَافُهُ ؛ فَإِنَّ الْمَسْدُولَ لَا يَكَادُ يَسْلَمُ مِنْ إصَابَةِ الْبَشْرَةِ ، فَلَوْ كَانَ شَرْطًا لَبَيَّنَهُ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَمَا قَالَهُ صَحِيحٌ . قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ : وَلَوْ مَسَّ وَجْهَهَا ، فَالْصَّحِيحُ جَوَازُهُ ؛ لِأَنَّ وَجْهَهَا كَيْدِ الرَّجُلِ .

(١) أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ مَالِكٌ ، فِي : بَابِ تَحْنِيطِ الْمُحْرَمِ وَجْهَهُ ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . الْمَوْطَأُ ١/ ٣٢٨ .

(٢) السِّدْلُ بِالضَّمِّ وَالْكَسْرِ : السِّتْرُ . وَبِالْفَتْحِ : سِدْلُ الثَّوْبِ .

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ مَا يَنْهَى مِنَ الطَّيِّبِ لِلْمُحْرَمِ ... ، مِنْ كِتَابِ الْمُحْصَرِّ وَجَزَاءِ الصَّيْدِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٣ / ١٩ . وَأَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ مَا يَلْبَسُ الْمُحْرَمُ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ١ / ٤٢٤ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِيهِ لَا يَجُوزُ لِلْمُحْرَمِ ... ، مِنْ أَبْوَابِ الْحَجِّ . عَارِضَةُ الْأُخُوذِيِّ ٤ / ٥٣ ، ٥٤ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ النَّبِيِّ عَنْ أَنَّ تَتَّقِبُ الْمَرْأَةُ الْحَرَامَ ، وَبَابِ النَّبِيِّ عَنْ أَنَّ تَلْبَسُ الْحَرَمَةَ الْقَفَازِينَ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . الْمَجْتَبَى ٥ / ١٠١ ، ١٠٤ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٢ / ٢٢ .

(٤) تَقْدِيمُ تَحْرِيمِهِ فِي صَفْحَةِ ٢٣٥ .

فصل : فإن احتاجت إلى ستر وجهها ؛ لمُرور الرجال قريباً منها ، فإنها تسدل الثوب فوق رأسها على وجهها . روى ذلك عن عثمان ، وعائشة ، رضي الله عنهما . وبه قال عطاء ، ومالك ، والثوري ، والشافعي ، وإسحاق ، ومحمد بن الحسن ، ولا نعلم فيه خلافاً ؛ لما روى عن عائشة ، رضي الله عنها ، قالت : كان الركبان يمرون بنا ، ونحن مُحَرَّمات مع رسول الله ﷺ ، فإذا حاذونا سدلت إحدانا جلبابها على وجهها ، فإذا جاوزونا كشفناه . رواه أبو داود ، والأثرم^(١) . ولأن المرأة حاجة إلى ستر وجهها ، فلم يحرم عليها ستره على الإطلاق ، كالعورة . وذكر القاضي : أن الثوب يكون متجافياً عن وجهها ، بحيث لا يصيب البشرة ، فإن أصابها ثم زال أو أزالته بسرعة ، فلا شيء عليها ، كما لو أطارت الريح الثوب عن عورة المصلى ثم عاد بسرعة ، لا تبطل الصلاة . وإن لم ترفعه مع القدرة ، فذت ؛ لأنها استدامت الستر . قال شيخنا^(٢) : ولم أر هذا الشرط عن أحمد ، ولا هو في الخبر ، مع أن الظاهر

تنبيه : مفهوم كلام المصنف وغيره ، أن غير الوجه لا يحرم تغطيته . وهو صحيح ، وهو المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب . وقال أبو الفرج الشيرازي في « الإيضاح » : والمرأة إحرامها في وجهها وكفها . وقال في « المبهم » : وفي الكفّين روايتان . وقال في « الانتصار » : المرأة أبيع لها كشف الوجه في الصلاة

(١) أخرجه أبو داود ، في : باب في المحرمة تغطي وجهها ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ٤٢٥/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٠/٦ .

(٢) في : المغني ١٥٥/٥ .

خِلَافُهُ ، فَإِنَّ الثَّوْبَ الْمَسْدُودَ لَا يَكَادُ يَسْلُمُ مِنْ إِصَابَةِ الْبَشَرَةِ ، فَلَوْ كَانَ هَذَا شَرْطًا لَبَيَّنَ . وَإِنَّمَا مُنِعَتِ الْمَرْأَةُ مِنَ الِتُّرْفَعِ وَالتَّقَابِ وَنَحْوِهِ ، مِمَّا يُعَدُّ لِسِتْرِ الْوَجْهِ . قَالَ أَحْمَدُ : إِنَّمَا لَهَا أَنْ تَسْدِلَ عَلَى وَجْهِهَا مِنْ فَوْقَ ، وَلَيْسَ لَهَا أَنْ تَرْفَعَ الثَّوْبَ مِنْ أَسْفَلَ . كَأَنَّهُ يَقُولُ : إِنَّ التَّقَابَ مِنْ أَسْفَلَ عَلَى وَجْهِهَا .

فصل : وَيَجْتَمِعُ فِي حَقِّ الْمُحْرِمَةِ وَجُوبُ تَغْطِيَةِ الرَّأْسِ ، وَتَحْرِيمُ تَغْطِيَةِ الْوَجْهِ . وَلَا يُمَكِّنُ تَغْطِيَةُ جَمِيعِ الرَّأْسِ إِلَّا بِجُزْءٍ مِنَ الْوَجْهِ ، وَلَا كَشْفُ جَمِيعِ الْوَجْهِ إِلَّا بِكَشْفِ جُزْءٍ مِنَ الرَّأْسِ ، فَعِنْدَ ذَلِكَ سِتْرُ الرَّأْسِ كُلُّهُ أَوْلَى ؛ لِأَنَّهُ آكَدُ ، إِذْهُوَ عَوْرَةٌ ، وَلَا يَخْتَصُّ بِحَالَةِ الْإِحْرَامِ ، وَكَشْفُ الْوَجْهِ بِخِلَافِهِ ، وَقَدْ أَبْخْنَا سِتْرَ جُمْلَتِهِ لِلْحَاجَةِ [٥٤/٣ ظ] الْعَارِضَةِ ، فَسِتْرُ جُزْءٍ مِنْهُ لِسِتْرِ الْعَوْرَةِ أَوْلَى .

فصل : وَلَا بَأْسَ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَطُوفَ مُتَتَبِّعَةً ، إِنْ لَمْ تَكُنْ مُحْرِمَةً . فَعَلَتْهُ عَائِشَةُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا . وَكَرِهَ ذَلِكَ عَطَاءٌ ، ثُمَّ رَجَعَ عَنْهُ ، وَذَكَرَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ حَدِيثَ ابْنِ جُرَيْجٍ ، أَنَّ عَطَاءً كَانَ يَكْرَهُ لَغَيْرِ الْمُحْرِمَةِ أَنْ تَطُوفَ مُتَتَبِّعَةً ، حَتَّى حَدَّثَهُ عَنْ الْحَسَنِ بْنِ مُسْلِمٍ ، عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ شَيْبَةَ ، أَنَّ عَائِشَةَ طَافَتْ وَهِيَ مُتَتَبِّعَةٌ . فَأَخَذَ بِهِ .

فائدة : يَجْتَمِعُ فِي حَقِّ الْمُحْرِمَةِ وَجُوبُ تَغْطِيَةِ الرَّأْسِ ، وَتَحْرِيمُ تَغْطِيَةِ الْوَجْهِ ، وَلَا يُمَكِّنُهَا تَغْطِيَةُ كُلِّ الرَّأْسِ إِلَّا بِتَغْطِيَةِ جُزْءٍ مِنَ الْوَجْهِ ، وَلَا كَشْفُ جَمِيعِ الْوَجْهِ إِلَّا بِكَشْفِ جُزْءٍ مِنَ الرَّأْسِ ، فَالْمُحَافَظَةُ عَلَى سِتْرِ الرَّأْسِ كُلِّهِ أَوْلَى ؛ لِأَنَّهُ

فصل : وَيَحْرُمُ عَلَيْهَا مَا يَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ ؛ مِنْ قَطْعِ الشَّعْرِ ، وَتَقْلِيمِ الْأَظْفَارِ ، وَالطَّيِّبِ ، وَقَتْلِ الصَّيِّدِ ، وَسَائِرِ الْمَحْظُورَاتِ ، إِلَّا لُبْسَ الْمَخِيطِ ، وَتَظْلِيلِ الْمَحْمَلِ . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : أَجْمَعَ كُلُّ مَنْ نَحَفَظُ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ ، عَلَى أَنَّ الْمَرْأَةَ مَمْنُوعَةٌ مِمَّا مُنِعَ مِنَ الرِّجَالِ ، إِلَّا بَعْضَ اللَّبَاسِ . وَأَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ ، عَلَى أَنَّ لِلْمُحْرِمَةِ لُبْسَ الْقُمُصِ^(١) وَالدَّرُوعِ وَالسَّرَاوِيلَاتِ وَالْخُمُرِ وَالْخِفَافِ . وَإِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ ؛ لِأَنَّ أَمْرَ النَّبِيِّ ﷺ الْمُحْرِمَ بِأَمْرِ وَحُكْمِهِ عَلَيْهِ ، يَدْخُلُ فِيهِ الرِّجَالُ وَالنِّسَاءُ ، إِنَّمَا اسْتَنْتَى مِنْهُ اللَّبَاسَ لِلْحَاجَةِ إِلَى سِتْرِ الْمَرْأَةِ ؛ لَكُونِهَا عَوْرَةً ، إِلَّا وَجْهَهَا ، فَتَجَرَّدُهَا يُفْضِي إِلَى انْكِشَافِهَا ، فَأُبَيِّحَ لَهَا اللَّبَاسَ لِلسِّتْرِ ، كَمَا أُبَيِّحَ لِلرَّجُلِ عَقْدَ الْإِزَارِ ؛ كَيْلَا يَسْقُطَ ، فَتُنْكَشِفَ عَوْرَتُهُ ، وَلَمْ يُبَيِّحْ عَقْدَ الرِّدَاءِ . وَقَدْ رَوَى ابْنُ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى النِّسَاءَ فِي إِحْرَامِهِنَّ عَنِ الْقُفَّازَيْنِ وَالتَّقَابِ ، وَمَا مَسَّ الْوَرَسَ وَالرَّغْرَفَانَ مِنَ الثِّيَابِ . وَلَتَلْبَسَ بَعْدَ ذَلِكَ مَا أَحَبَّتْ مِنَ أَلْوَانِ الثِّيَابِ ؛ مِنْ مُعَصْفَرٍ أَوْ خَزٍّ أَوْ حَلِيٍّ أَوْ سَرَاوِيلٍ أَوْ قَمِيصٍ أَوْ خُفٍّ^(٢) . وَهَذَا صَرِيحٌ . وَالْمُرَادُ بِاللَّبَاسِ هَهُنَا الْمَخِيطُ مِنَ الْقُمُصِ وَالدَّرُوعِ وَالسَّرَاوِيلَاتِ وَالْخِفَافِ ، وَمَا يَسْتُرُ الرَّأْسَ ، وَنَحْوَهُ .

الإنصاف آكدُ ، لِأَنَّهُ عَوْرَةٌ ، وَلَا يَخْتَصُّ بِالْإِحْرَامِ . قَالَهُ الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ ، وَصَاحِبُ

(١) فِي الْأَصْلِ : « الْقَمِيص » .

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ مَا يَلْبَسُ الْهَرَمَ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ٤٢٤/١ . كَمَا أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٢/٢٢٠ .

وَلَا تَلْبَسُ الْقَفَّازِينَ وَالْخَلْخَالَ وَنَحْوَهُ ، وَلَا تَكْتَحِلْ بِالْإِثْمِدِ .
المقنع

الشرح الكبير

فصل : وَيُسْتَحَبُّ لِلْمَرْأَةِ عِنْدَ الْإِحْرَامِ مَا يُسْتَحَبُّ لِلرَّجُلِ ؛ مِنْ الْغُسْلِ ، وَالطُّيْبِ . قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، كُنَّا نَخْرُجُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَضَمَدُ جِبَاهِنَا بِالْمِسْكِ وَالطُّيْبِ عِنْدَ الْإِحْرَامِ ، فَإِذَا عَرَقَتْ إِحْدَانَا ، سَالِ عَلَى وَجْهِهَا ، فِيرَاهَا النَّبِيُّ ﷺ ، فَلَا يُتَكَبَّرُ عَلَيْهَا ^(١) . وَالشَّابَّةُ وَالْكَبِيرَةُ سَوَاءٌ فِي هَذَا ، فَإِنَّ عَائِشَةَ كَانَتْ شَابَّةً . فَإِنْ قِيلَ : أَلَيْسَ قَدْ كُرِهَ ذَلِكَ فِي الْجُمُعَةِ ؟ قُلْنَا : لِأَنَّهَا فِي الْجُمُعَةِ تَقْرُبُ مِنَ الرِّجَالِ ، فَيَخَافُ الْإِفْتِتَانُ بِهَا ، بِخِلَافِ مَسَائِلِنَا ، وَلِهَذَا يَلْزَمُ الْحَجُّ النِّسَاءَ ، وَلَا تَلْزُمُهُنَّ الْجُمُعَةُ . وَكَذَلِكَ يُسْتَحَبُّ لَهَا قِلَّةُ الْكَلَامِ ، إِلَّا فِيمَا يَنْتَفَعُ ، وَالِاسْتِغَالُ بِالتَّلْبِيَةِ وَذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى .

١٢١٣ - مسألة : (وَلَا تَلْبَسُ الْقَفَّازِينَ ، وَلَا الْخَلْخَالَ ، [٥٥/٣ و] وَلَا تَكْتَحِلْ بِالْإِثْمِدِ) الْقَفَّازَانِ شَيْءٌ يُعْمَلُ لِلْيَدَيْنِ ، يُدْخِلُهُمَا فِيهِمَا مِنْ

« الْفُرُوعِ » ، وَالزَّرَكَشِيُّ ، وَغَيْرُهُمْ . قُلْتُ : لَعَلَّهُمْ أَرَادُوا بِذَلِكَ الْاسْتِحْبَابَ ، وَإِلَّا حَيْثُ قُلْنَا : يَجِبُ كَشْفُ الْوَجْهِ ، فَإِنَّهُ يُعْفَى عَنِ الشَّيْءِ الْيَسِيرِ مِنْهُ ، وَحَيْثُ قُلْنَا : يَجِبُ سَتْرُ الرَّأْسِ . فَيُعْفَى عَنِ الشَّيْءِ الْيَسِيرِ ، كَمَا قُلْنَا فِي مَسْحِ الرَّأْسِ فِي الْوُضُوءِ ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ .

قوله : وَلَا تَلْبَسُ الْقَفَّازِينَ . يَغْنَى ، أَنَّهُ يَحْرُمُ عَلَيْهَا لُبْسُهُمَا . نَصَّ عَلَيْهِ . وَهَذَا شَيْءٌ يُعْمَلُ لِلْيَدَيْنِ ، كَمَا يُعْمَلُ لِلْبُرَاةِ ؛ وَفِيهِ الْفِدْيَةُ كَالرَّجُلِ ، فَإِنَّهُ أَيْضًا يُمْنَعُ مِنْ لُبْسِهِمَا ،

(١) تقدم تخريجه في صفحة ١٤٢ .

خَرَقٍ ، يَسْتُرُهُمَا مِنَ الْحَرِّ ، مِثْلَ مَا يُعْمَلُ لِلْبُرَاةِ ، يَحْرُمُ عَلَى الْمَرْأَةِ لُبْسُهُ فِي حَالِ إِحْرَامِهَا . هَذَا قَوْلُ ابْنِ عُمرَ . وَبِهِ قَالَ عطاءٌ ، وطاوسٌ ، ومُجاهِدٌ ، والنَّخَعِيُّ ، ومالكٌ ، وإسحاقٌ . وكان سعدُ بنُ أَبِي وقاصٍ يُلْبِسُ بَنَاتِهِ الْقَفَّازِينَ وَهُنَّ مُحْرِمَاتٌ . وَرَخَّصَ فِيهِ عَلِيٌّ ، وعائِشَةُ ، وعطاءٌ . وَبِهِ قَالَ الثَّوْرِيُّ ، وأبو حنيفةٌ ، وللشافعي كَالْمَذْهَبَيْنِ . وَاحْتَجُّوا بِمَا رَوَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « إِحْرَامُ الْمَرْأَةِ فِي وَجْهِهَا » ^(١) . وَلِأَنَّهُ غُضُوٌّ يَجُوزُ سِتْرُهُ بِغَيْرِ الْمَخِيطِ ، فَجَازَ سِتْرُهُ بِهِ ، كَالرَّجُلَيْنِ . وَلَنَا ، مَا رَوَى ابْنُ عُمرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ، قَالَ : « لَا تَتَّقِبُ الْمَرْأَةُ ، وَلَا تَلْبِسُ الْقَفَّازِينَ » . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ ^(٢) . وَحَدِيثُهُمُ الْمُرَادُ بِهِ الْكَشْفُ ، فَأَمَّا السِتْرُ بِغَيْرِ الْمَخِيطِ ، فَيَجُوزُ لِلرَّجُلِ ، وَلَا يَجُوزُ بِالْمَخِيطِ .

وَلَا يَلْزَمُ مِنْ تَغْطِيَتِهِمَا بِكُمِّهَا لِمَشَقَّةِ التَّحَرُّزِ ، جَوَازُهُ بَهُمَا ؛ بِدَلِيلِ تَغْطِيَةِ الرَّجُلِ قَدَمَيْهِ بِإِزَارِهِ لَا بِخُفٍّ ، وَإِنَّمَا جَازَ تَغْطِيَةُ قَدَمَيْهَا بِكُلِّ شَيْءٍ ، لِأَنَّهَا عَوْرَةٌ فِي الصَّلَاةِ . وَلَنَا فِي الْكَفَّيْنِ رَوَايَتَانِ ، أَوِ الْكَفَّانِ يَتَعَلَّقُ بِهِمَا حُكْمُ التَّيَمُّمِ كَالْوَجْهِ .

فائدة : لَوْ لَقَّتْ عَلَى يَدَيْهَا خِرْقًا أَوْ خِرْقَةً ، وَشَدَّتْهَا عَلَى حِجَاءٍ أَوَّلًا ، كَشَدَّهُ عَلَى جَسَدِهِ شَيْئًا . ذَكَرَهُ فِي « الْفُصُولِ » عَنْ أَحْمَدَ ، فَقَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : ظَاهِرُ كَلَامِ الْأَكْثَرِ ، لَا يَحْرُمُ عَلَيْهَا ذَلِكَ . وَاخْتَارَهُ فِي « الْفَائِقِ » . وَقَالَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ : هُمَا كَالْقَفَّازِينَ . وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » .

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٢٣٥ .

(٢) تقدم تخريجه في صفحة ٣٥٥ .

فصل : فأمّا الخَلْخَالُ ، وما أشَبَّهه مِنَ الحَلْيِ ، كالسَّوَارِ ، فظاهرُ كَلَامِ شَيْخِنَا هُنَا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لُبْسُهُ . وهو ظاهرُ كَلَامِ الخِرَقِيِّ . وقد قال أحمدُ : المُحَرِّمَةُ ، والمُتَوَفَّى عنها زَوْجُهَا ، يَثْرُكَانِ الطَّيِّبَ والزَّيْنَةَ ، ولهما ما سِوَى ذلك . ورُوِيَ عن عَطَاءٍ ، أَنَّهُ كَانَ يَكْرَهُ لِلْمُحَرِّمَةِ الحَرِيرَ والحَلْيَ . وَكَرِهَهُ الثَّوْرِيُّ . ورُوِيَ عن قَتَادَةَ ، أَنَّهُ كَانَ لَا يَرَى بَأْسًا أَنْ تَلْبَسَ الْمَرْأَةُ الخَاتِمَ والفَرْطَ وهي مُحَرِّمَةٌ ، وَكَرِهَ السَّوَارِيزُ والخَلْخَالِينَ والدُّمْلَجِينَ^(١) . وظاهرُ المَذْهَبِ الرُّخْصَةُ فِيهِ . وهو قولُ ابْنِ عُمرَ ، وعائِشَةَ ، وأصحابِ الرَّأْيِ . وهو الصَّحِيحُ . قال أحمدُ ، في رِوَايَةِ حَنْبَلٍ : تَلْبَسُ الْمُحَرِّمَةُ الحَلْيَ والمُعَصْفَرَ . وقال : عن نَافِعٍ ، كَانَ نِسَاءُ ابْنِ عُمرَ وَبَنَاتُهُ يَلْبَسْنَ الحَلْيَ والمُعَصْفَرَ وَهُنَّ مُحَرِّمَاتٌ ، لَا يُنْكَرُ عَبْدُ اللَّهِ ذَلِكَ .

قوله : والخَلْخَالُ ونَحْوَهُ . الصَّحِيحُ مِنَ المَذْهَبِ ، أَنَّهُ يُبَاحُ لَهَا لُبْسُ الخَلْخَالِ ، والحَلْيِ ، ونَحْوِهَا . نصَّ عَلَيْهِ ، وعليه جماهيرُ الأصحابِ . قال المُصَنِّفُ ، والشارِحُ ، وصاحبُ « الفُرُوعِ » ، وغيرُهُمْ : هذا ظاهرُ المَذْهَبِ . وقَدَّمَهُ في « الفُرُوعِ » ، وغيرِهِ . قال الزَّرْكَاشِيُّ : عَلَيْهِ جَمْهُورُ الأصحابِ . وعنه ، يَحْرُمُ ذَلِكَ . وهو ظاهرُ كَلَامِ الخِرَقِيِّ . قلتُ : وهو ظاهرُ كَلَامِ المُصَنِّفِ هُنَا ، لَكِنْ قَالَ فِي « الْمُطْلَعِ » ، عن كَلَامِ المُصَنِّفِ : وَإِنَّمَا عَطَفَ الخَلْخَالُ ونَحْوَهُ عَلَى القَفَّازِينَ ، وَإِنْ كَانَ لُبْسُ القَفَّازِينَ مُحَرَّمًا ، وَلُبْسُ الخَلْخَالِ والحَلْيِ مُبَاحًا فِي ظَاهِرِ المَذْهَبِ ؛ لِأَنَّ لُبْسَهُ مَكْرُوهٌ ، فَبَيْنَهُمَا اشْتِرَاكٌ فِي رُجْحَانِ التَّرَكُّ . انْتَهَى . وَحَمَلَ صَاحِبُ « المُسْتَوْعِبِ » ، وَالمُصَنِّفُ كَلَامَ الخِرَقِيِّ عَلَى الكِرَاهَةِ ، وَكَلَامُ

(١) الدُّمْلَجُ ، والدُّمْلُوجُ : سَوَارٌ يَحِيطُ بِالْعَصَدِ .

وقد ذكرنا حديث ابن عمر^(١) ، وفيه : « وَلْتَلْبَسْ بَعْدَ ذَلِكَ مَا أَحَبَّتْ مِنَ الْوَانِ الثِّيَابِ ؛ مِنْ مُعَصْفَرٍ ، أَوْ خَزْ ، أَوْ حَلِي » . قال ابن المنذر : لا يجوز المنع منه بغير حجة . ويحمل كلام أحمد في المنع على الكراهة ؛ لما فيه من الزينة ، وشبهه بالكحل بالإثمد . ولا فدية فيه ، كما لا فدية في الكحل . فأما لبس القفازين ، ففيه الفدية ؛ لأنها لبست ما نهيت عن لبسه في الإحرام ، فلزمها الفدية ، كالنقاب^(٢) . وقال القاضي : يحرم عليها شد يديها بخرقه ؛ لأنه ستر ليدنها بما يختص بها ، أشبه القفازين ، وكما لو شد الرجل على جسده شيئاً . وإن لفت يديها من غير شد ، فلا فدية ؛ لأن المحرم هو اللبس ، لا تغطيتهما ، كبदन الرجل .

فصل : والكحل بالإثمد في الإحرام مكروه للمرأة والرجل ، وإنما

المصنف كلام الخرقى ، لكن ابن منجى شرح على أنه محرم ، فحمله على ظاهره ، ولم يخلو خلافاً .

فائدة : لا يحرم عليها لباس زينة ، على الصحيح من المذهب ، وعليه أكثر الأصحاب . وقدمه في « الفروع » ، و « الرعاية » ، وزاد ، ويكره . وقال الحلواني في « التبصرة » : يحرم لباس زينة . قال في « الفروع » : ويتوجه أنه كحلي .

قوله : وَلَا تَكْنَحِلْ بِالْإِثْمِدِ . ونحوه . قال الشارح ، تبعاً للمصنف في « المعنى » : الكحل بالإثمد مكروه للمرأة والرجل ، وإنما خصت المرأة بالذكر

(١) حديث ابن عمر تقدم تخريجه في صفحة ٣٥٨ .

(٢) في م : « بالنقاب » .

خُصِّصَتِ الْمَرْأَةُ بِالذِّكْرِ ؛ لِأَنَّهَا مَحَلُّ الزَّيْنَةِ ، وَالْكَرَاهَةُ [٥٥/٣ ظ] فِي حَقِّهَا أَكْثَرُ مِنَ الرَّجُلِ . يُرَوَى هَذَا عَنْ عَطَاءٍ ، وَالْحَسَنِ ، وَمُجَاهِدٍ . وَرَوَى عَنْ ابْنِ عُمرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، أَنَّهُ قَالَ : يَكْتَحِلُ الْمُحْرِمُ بِكُلِّ كُحْلٍ لَيْسَ فِيهِ طِيبٌ . وَرَخَّصَ فِيهِ مَالِكٌ فِي الْحَرِّ يَجِدُهُ ^(١) الْمُحْرِمُ . وَرَوَى عَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ قَالَ : يَكْتَحِلُ الْمُحْرِمُ بِمَا لَمْ يُرَدِّ بِهِ الزَّيْنَةُ . قِيلَ لَهُ : الرِّجَالُ وَالنِّسَاءُ ؟ قَالَ : نَعَمْ . وَوَجْهُ كَرَاهَتِهِ مَا رَوَى عَنْ جَابِرٍ ، أَنَّ عَلِيًّا ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَدِمَ مِنَ الْيَمَنِ ، فَوَجَدَ فَاطِمَةَ مِمَّنْ حَلَّ ، فَلَبِسَتْ ثِيَابًا صَبِيغًا ، وَاسْتَحَلَّتْ ، فَأُتِيَكَرَ ذَلِكَ عَلَيْهَا ، فَقَالَتْ : أَبِي أَمَرَنِي بِهَذَا . فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « صَدَقْتُ ، صَدَقْتُ » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَغَيْرُهُ ^(٢) . وَهَذَا يُدُلُّ عَلَى أَنَّهَا كَانَتْ مَمْنُوعَةً مِنْ ذَلِكَ . وَرَوَى عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ لَامْرَأَةٍ : اسْكُتْ لِي

لِأَنَّهَا مَحَلُّ الزَّيْنَةِ ، وَالْكَرَاهَةُ فِي حَقِّهَا أَكْثَرُ مِنَ الرَّجُلِ . انْتَهَى . وَقَدَّمَهُ . فَظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ ، الْكَرَاهَةُ مُطْلَقًا . أَعْنَى سَوَاءً كَانَ الْكُحْلُ لِلزَّيْنَةِ أَوْ غَيْرِهَا . وَهَذَا اخْتِيَارُ الْمُصَنِّفِ ، وَالشَّارِحِ ، وَغَيْرِهِمَا . وَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّهُ لَا يُكْرَهُ إِلَّا إِذَا كَانَ لِلزَّيْنَةِ . نَصَّ عَلَيْهِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . وَقِيلَ : لَا يَجُوزُ . نَقَلَ ابْنُ

(١) أى في عينيه . انظر المغنى ١٥٦/٥ .

(٢) هذا من حديث جابر الطويل ، والحديث أخرجه مسلم ، في : باب حجة النبي ﷺ ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٨٨٦-٨٩٢ . وأبو داود ، في : باب صفة حجة النبي ﷺ ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤٤٠-٤٤٣ . والنسائي ، في : باب الأذان لمن يجمع بين الصلاتين ... ، من كتاب الأذان . وباب الكراهية في الثياب المصبغة ، من كتاب المناسك . المجتبى ٢ / ١٣ ، ١٤ ، ٥ / ١١١ . وابن ماجه ، في : باب حجة رسول الله ﷺ ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢ / ١٠٢٤-١٠٢٦ . والدارمي ، في : باب في سنة الحاج ، من كتاب المناسك . سنن الدارمي ٢ / ٤٥-٤٩ .

بأَيِّ كُحْلٍ شِئَتْ ، غَيْرَ الْإِئْمِدِ أَوْ الْأَسْوَدِ . إِذَا ثَبَّتَ هَذَا ، فَإِنَّ الْكُحْلَ بِالْإِئْمِدِ مَكْرُوهٌ ، وَلَا فِدْيَةَ فِيهِ ، لَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا . وَرَوَتْ شُمَيْسَةُ ، عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : اسْتَكَيْتُ عَيْنِي وَأَنَا مُحْرِمَةٌ ، فَسَأَلْتُ عَائِشَةَ ، فَقَالَتْ : اكْتَحِلِي بِأَيِّ كُحْلٍ شِئْتَ ، غَيْرَ الْإِئْمِدِ ^(١) . أَمَا إِنَّهُ لَيْسَ بِحَرَامٍ ، وَلَكِنَّهُ زِينَةٌ ، ^(٢) «فَنَحْنُ نَكْرَهُهُ» . قَالَ الشَّافِعِيُّ : إِنْ فَعَلَا فَلَا أَعْلَمُ عَلَيْهِمَا فِيهِ فِدْيَةٌ . بِشَيْءٍ .

فصل : فَاَمَّا الْكُحْلُ بِغَيْرِ الْإِئْمِدِ وَالْأَسْوَدِ ، فَلَا كَرَاهَةَ فِيهِ ، إِذَا لَمْ يَكُنْ مُطَيَّبًا : لَمَّا ذَكَرْنَا مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ ، وَقَوْلِ ابْنِ عُمَرَ . وَقَدْ رَوَى مُسْلِمٌ ^(٣) ، عَنْ ثُبَيْهِ بْنِ وَهَبٍ ، قَالَ : خَرَجْنَا مَعَ أَبَانَ بْنِ عَثْمَانَ ، حَتَّى إِذَا كُنَّا بِمَلَلٍ ^(٤) ، اسْتَكَيْ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَيْنَيْهِ ، فَأَرْسَلَ إِلَى أَبَانَ بْنِ عَثْمَانَ لِيَسْأَلَهُ ، فَقَالَ : اضْمِدْهُمَا بِالصَّبْرِ ، فَإِنَّ عَثْمَانَ حَدَّثَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ،

مَنْصُورٌ ، لَا تَكْتَحِلُ الْمَرْأَةُ بِالسَّوَادِ . [٢٨٥/١ ظ] فظَاهِرُهُ التَّخْصِصُ بِالْمَرْأَةِ ، وَهَذَا ظَاهِرُ كَلَامِ ابْنِ أَبِي مُوسَى . قُلْتُ : وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ . وَحَمَلُ صَاحِبِ « الْمُسْتَوْعِبِ » كَلَامَ صَاحِبِ « الْإِرْشَادِ » عَلَى الْكَرَاهَةِ . وَقَالَ الزَّرْكَشِيُّ : ظَاهِرُ

(١) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : بَابِ الْمَحْرَمِ يَكْتَحِلُ بِمَا لَيْسَ بِطَيِّبٍ ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . السَّنَنِ الْكَبِيرِ ٦٣/٥ .
(٢ - ٢) فِي م : « فَيَجِبُ تَرْكُهُ » .

(٣) فِي : بَابِ جَوَازِ مَدَاوَةِ الْمَحْرَمِ عَيْنَيْهِ ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٢ / ٨٦٣ .
كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ مَا يَكْتَحِلُ الْمَحْرَمُ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ١ / ٤٢٦ .
وَالْتِّرَمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي الْمَحْرَمِ يَشْتَكِي ... ، مِنْ أَبْوَابِ الْحَجِّ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٤ / ١٧٦ .
وَالْبَيْهَقِيُّ ، فِي : بَابِ الْمَحْرَمِ يَكْتَحِلُ بِمَا لَيْسَ ... ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . السَّنَنِ الْكَبِيرِ ٥ / ٦٢ .
(٤) مَلَلٌ : مَوْضِعٌ عَلَى ثَمَانِيَةِ عَشَرَ مِيلًا مِنَ الْمَدِينَةِ .

وَيَجُوزُ لُبْسُ الْمُعْصَفِرِ وَالْكُحْلِيِّ ، وَالْخِضَابُ بِالْحِنَاءِ ، وَالنَّظَرُ ^{المقنع} فِي الْمِرْآةِ لهُمَا جَمِيعًا .

الشرح الكبير

في الرجل إذا اشْتَكَى عَيْنَيْهِ وَهُوَ مُحْرِمٌ ، يُضَمُّهُمَا بِالصَّبْرِ . ففيه دَلِيلٌ عَلَى إِبَاحَةِ مَا أَشَبَّهُهُ ، مِمَّا لَيْسَ فِيهِ زِينَةٌ وَلَا طِيبٌ . وَكَانَ إِبْرَاهِيمُ لَا يَرَى بِالذَّرُورِ ^(١) الْأَحْمَرَ بَاسًا .

فصل : وَإِذَا أَحْرَمَ الْخُنْثَى الْمُشْكِلُ ، لَمْ يَلْزَمُهُ اجْتِنَابُ الْمَخِيطِ ؛ لِأَنَّا لَا نَتَيَقَّنُ كَوْنَهُ رَجُلًا . وَقَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ : يُعْطَى رَأْسُهُ وَيُكْفَرُ . قَالَ شَيْخُنَا ^(٢) : وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْوُجُوبِ ، فَلَا يَجِبُ بِالشَّكِّ ، فَإِنْ غَطَّى وَجْهَهُ وَجَسَدَهُ ، لَمْ يَلْزَمُهُ فِدْيَةٌ لَذَلِكَ . وَإِنْ جَمَعَ بَيْنَ تَغْطِيَةِ وَجْهِهِ بِنِقَابٍ أَوْ بَرَقْعٍ ، وَغَطَّى رَأْسَهُ ، أَوْ لَيْسَ الْمَخِيطُ ، لَزِمَتْهُ الْفِدْيَةُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَخْلُو أَنْ يَكُونَ رَجُلًا أَوْ امْرَأَةً ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

١٢١٤ - مسألة : (وَيَجُوزُ لُبْسُ الْمُعْصَفِرِ وَالْكُحْلِيِّ ، وَالْخِضَابُ بِالْحِنَاءِ ، وَالنَّظَرُ فِي الْمِرْآةِ لهُمَا جَمِيعًا) لَا بَاسَ بِمَا صُبِّغَ بِالْعُصْفَرِ ؛ لِأَنَّهُ

كَلَامُ الْخِرَقِيِّ ، التَّحْرِيمُ . وَقَدْ يَقَالُ : ظَاهِرُهُ وَجُوبُ الْفِدْيَةِ . وَقَدْ أَقْرَأَهُ ابْنُ الْإِنصَافِ الزَّائِغُونِيَّ عَلَى ذَلِكَ ؛ فَقَالَ : هُوَ كَالطِّيبِ وَاللِّبَاسِ . وَجَعَلَهُ الْمُجَدُّ مَكْرُوهًا ، وَكَذَا أَبُو مُحَمَّدٍ ، وَلَمْ يُوجِبْ فِيهِ فِدْيَةً ، وَسَوَّى بَيْنَ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ .

قوله : وَيَجُوزُ لُبْسُ الْمُعْصَفِرِ وَالْكُحْلِيِّ . يَجُوزُ لُبْسُ الْمُعْصَفِرِ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنْ الْمَذْهَبِ . نَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ ، سَوَاءً كَانَ اللَّابِسُ رَجُلًا أَوْ امْرَأَةً .

(١) الذرور : ما يذر في العين وعلى الجرح من دواء يابس .

(٢) في : المغنى ١٦١/٥ .

ليس بطيب ، ولا بأس باستعماله وشتمه . هذا قول جابر ، وابن عمر ، وعبد الله بن جعفر ، وعقيل بن أبي طالب ، رضي الله عنهم . وهو مذهب [٥٦/٣] الشافعي . وكرهه مالك ، إذا كان يتنفض^(١) في جسده ، ولم يوجب فيه فدية . ومنع منه الثوري ، وأبو حنيفة ، ومحمد ، وشبهوه بالمورس والمزغفر ؛ لأنه صبيغ طيب الرائحة . ولنا ، أن في حديث ابن عمر ، رضي الله عنهما ، أن رسول الله ﷺ قال في المحرمة : « ولتلبس بعد ذلك ما أحببت من ألوان الثياب ؛ من معصفر ، أو خز ، أو حلي » . رواه أبو داود^(٢) . وعن عائشة ، وأسماء ، وأزواج النبي ﷺ ، أنهن كن يخرمن في المعصفرات^(٣) . ولأنه قول من سمينا من الصحابة ، ولم نعرف لهم مخالفا ، ولأنه ليس بطيب ، فلم يكره المصبوغ به ، كالسواد .

وقال في « الواضح » : يجوز لبسه ما لم يتنفض عليه . وسبق في آخر باب ستر العورة ، أنه يكره للرجل في غير الإحرام ، ففيه أولى . وأما الكحلل وغيره من الصباغ ، فالصحيح من المذهب ، أنه يجوز لبسه من غير استحباب ، وعليه أكثر الأصحاب . وجزم به المصنف وغيره . وقدمه في « الفروع » . وقال في « الرعاية » وغيرها : يسن لبس ذلك . قال في « الفروع » : وهو أظهر .

قوله : والخضاب بالحناء . يعني ، لا بأس به للمراة في إحرامها . وهو اختيار المصنف ، والشارح ، فإنهما قالا : لا بأس به . والصحيح من المذهب ، أنه

(١) في الأصل : « ينفض » .

(٢) تقدم تخريجه في صفحة ٣٥٨ .

(٣) تقدم تخريجه في صفحة ٢٦٥ .

وَأَمَّا الْوَرَسُ وَالزَّعْفَرَانُ ، فَإِنَّهُ طَيِّبٌ . وَلَا بَأْسَ بِالْمُمَشَّقِ ، وَهُوَ الْمَصْبُوغُ بِالْمَعْرَةِ^(١) ؛ لِأَنَّهُ مَصْبُوغٌ بِطَيِّينَ ، وَكَذَلِكَ سَائِرُ الْأَصْبَاغِ ، سِوَى مَا ذَكَرْنَا ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ الْإِبَاحَةُ إِلَّا مَا وَرَدَ الشَّرْعُ بِتَحْرِيمِهِ ، أَوْ مَا كَانَ فِي مَعْنَاهُ . وَلَيْسَ هَذَا كَذَلِكَ . فَأَمَّا الْمَصْبُوغُ بِالرِّيَاحِينِ ، فَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى الرِّيَاحِينِ فِي نَفْسِهَا ، فَمَا مُنِعَ الْمُحْرِمُ مِنْ اسْتِعْمَالِهِ مُنِعَ لُبْسَ الْمَصْبُوغِ بِهِ ، إِذَا ظَهَرَتْ رَائِحَتُهُ ، وَإِلَّا فَلَا . إِلَّا أَنَّهُ يُكْرَهُ لِلرَّجُلِ لُبْسُ الْمُعْصَفِرِ فِي غَيْرِ الْإِحْرَامِ ، فَكَذَلِكَ فِيهِ ، وَقَدْ ذَكَرْنَا ذَلِكَ فِي الصَّلَاةِ .

فصل : وَيُسْتَحَبُّ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَحْتَضِبَ بِالْحِنَاءِ عِنْدَ الْإِحْرَامِ ؛ لِمَا رَوَى عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، أَنَّهُ قَالَ : مِنْ السُّنَّةِ أَنْ تَذُلَّكَ الْمَرْأَةُ يَدَيْهَا فِي حِنَاءٍ^(٢) . وَلِأَنَّهُ مِنَ الزَّيْنَةِ ، فَاسْتَحَبَّ عِنْدَ الْإِحْرَامِ ، كَالطَّيِّبِ ، وَلَا بَأْسَ بِالْخِضَابِ فِي حَالِ إِحْرَامِهَا . وَقَالَ الْقَاضِي : يُكْرَهُ ؛ لَكَوْنِهِ مِنَ الزَّيْنَةِ ، فَأَشْبَهَ الْكُحْلَ بِالْإِثْمِدِ . فَإِنْ فَعَلَتْ ، وَلَمْ تَشُدَّ يَدَيْهَا بِالْخِرْقِ ، فَلَا فِدْيَةَ عَلَيْهَا . وَبِهِ قَالَ

يُكْرَهُ . ذَكَرَهُ الْقَاضِي وَجَمَاعَةٌ ، وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » وَغَيْرِهِ . فَعَلِيهِ ، إِنْ فَعَلَتْ ، إِنْصَافٌ ، فَإِنْ شَدَّتْ يَدَيْهَا بِخِرْقَةٍ ، فَذَتْ ، وَإِلَّا فَلَا .

فائدة : يُسْتَحَبُّ لَهَا الْخِضَابُ بِالْحِنَاءِ عِنْدَ الْإِحْرَامِ . قَالَ الْأَصْحَابُ ، وَيُسْتَحَبُّ فِي غَيْرِ الْإِحْرَامِ لِمُزَوَّجَةٍ ؛ لِأَنَّ فِيهِ زِينَةً وَتَحْيِيئًا لِلزَّوْجِ ، كَالطَّيِّبِ .

(١) الْمَعْرَةُ : الطَّيْنُ الْأَحْمَرُ يُصْبَغُ بِهِ .

(٢) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : بَابِ الْمَرْأَةِ تَحْتَضِبُ قَبْلَ إِحْرَامِهَا وَتَمْتَشِطُ بِالطَّيِّبِ ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . السَّنَنِ الْكَبِيرِ . ٤٨/٥ .

الشافعي، و ابنُ المُنْذِرِ . وكان مالكٌ ، ومحمدُ بنُ الحسنِ يكرهان الخِضَابَ لِلْمُحْرِمَةِ ، وألزماها الفِدْيَةَ . ولنا ، ما رَوَى عِكْرِمَةُ ، أَنَّهُ قال : كَانَتْ عَائِشَةُ ، وَأَزْوَاجُ النَّبِيِّ ﷺ ، يَخْتَضِبْنَ بِالْحِنَاءِ ، وَهُنَّ حُرُمٌ . وَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ لِلرَّجُلِ فِيمَا لَا تَشْبَهُ فِيهِ بِالنِّسَاءِ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ الْإِبَاحَةُ ، وَلَيْسَ هَهُنَا دَلِيلٌ يَمْنَعُ ، مِنْ نَصٍّ ، وَلَا إجماعٍ ، وَلَا هو في مَعْنَى الْمَنْصُوصِ .

فصل : وَلَا بَأْسَ بِالنَّظَرِ فِي الْمِرْآةِ لِلْحَاجَةِ ، كُمْدَاوَةِ جُرْحٍ ، أَوْ إِزَالَةِ شَعْرَةٍ نَبَتْ فِي عَيْنِهِ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا أَبَاحَ الشَّرْعُ لَهُ فِعْلُهُ . وَقَدْ رَوَى عَنْ ابْنِ عُمرَ ، وَعُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، أَنَّهُمَا كَانَا يَنْظُرَانِ فِي الْمِرْآةِ وَهُمَا

قال في « الرِّعَايَةِ » وَغَيْرِهَا : وَيُكْرَهُ لِأَيِّمٍ ؛ لِعَدَمِ الْحَاجَةِ مَعَ خَوْفِ الْفِتْنَةِ .^(١) وَفِي « الْمُسْتَوْعِبِ » ، لَا يُسْتَحَبُّ لَهَا . وَقَالَ فِي مَكَانٍ آخَرَ : كَرِهَهُ أَحْمَدُ . وَقَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ : هُوَ بِلَا حَاجَةٍ . فَأَمَّا الْخِضَابُ لِلرَّجُلِ ، فَقَالَ الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ ، وَجَمَاعَةٌ : لَا بَأْسَ بِهِ فِيمَا لَا تَشْبَهُ فِيهِ بِالنِّسَاءِ . وَأُطْلِقَ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » ، لَهَا الْخِضَابُ بِالْحِنَاءِ . يَخْتَصُّ النِّسَاءُ^(٢) . وَظَاهِرُ مَا ذَكَرَهُ الْقَاضِي ، أَنَّهُ كَالْمِرْآةِ فِي الْحِنَاءِ ؛ لِأَنَّهُ ذَكَرَ الْمَسْأَلَةَ وَاحِدَةً . انْتَهَى . وَيُبَاحُ لِحَاجَةٍ .

قوله : وَالنَّظَرُ فِي الْمِرْآةِ لَهَا جَمِيعًا . يَعْنِي ، يَجُوزُ لِلرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ النَّظَرُ فِي الْمِرْآةِ لِحَاجَةٍ ؛ كُمْدَاوَةِ جُرْحٍ ، وَإِزَالَةِ شَعْرٍ يَنْبُتُ فِي عَيْنِهِ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ . وَهُوَ مُرَادُ الْمُصَنِّفِ . وَإِنْ كَانَ النَّظَرُ لِإِزَالَةِ شَعَثٍ ، أَوْ تَسْوِيَةِ شَعْرٍ ، أَوْ شَيْءٍ مِنَ الزَّيْنَةِ ،

(١ - ١) كَذَا بِالْأَصُولِ ، وَالنَّصُّ غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ . وَفِي الْفُرُوعِ : « وَفِي الْمُسْتَوْعِبِ ، لَا يُسْتَحَبُّ لَهَا ... فَأَمَّا الْخِضَابُ لِلرَّجُلِ ، فَذَكَرَ الشَّيْخُ أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ فِيمَا لَا تَشْبَهُ فِيهِ بِالنِّسَاءِ ... وَأُطْلِقَ فِي الْمُسْتَوْعِبِ ، لَهُ الْخِضَابُ بِالْحِنَاءِ ، وَقَالَ فِي مَكَانٍ آخَرَ : كَرِهَهُ أَحْمَدُ ... وَقَالَ شَيْخُنَا : هُوَ بِلَا حَاجَةٍ مَخْتَصٌ بِالنِّسَاءِ » . انْظُرِ الْفُرُوعَ ٤٥٤/٣ .

مُحْرِمَان . وَيُكْرَهُ أَنْ يَنْظُرَ فِيهَا لِإِزَالَةِ شَعَثٍ ، أَوْ تَسْوِيَةِ شَعَرٍ ، أَوْ شَيْءٍ مِنَ الزَّيْنَةِ . ذَكَرَهُ الْخِرَقِيُّ . قَالَ أَحْمَدُ ، رَحِمَهُ اللَّهُ : لَا بَأْسَ أَنْ يَنْظُرَ فِي الْمِرْآةِ ، وَلَا يُصْلِحُ شَعْرًا ، وَلَا يَنْقُضَ عَنْهُ غُبَارًا . وَقَالَ أَيْضًا : إِذَا كَانَ يُرِيدُ زَيْنَةً ، فَلَا . قِيلَ : فَكَيْفَ يُرِيدُ زَيْنَةً ؟ قَالَ : يَرَى شَعْرَةً فَيَسْوِيهَا . رَوَى [٥٦/٣ ظ] نَحْوُ ذَلِكَ عَنْ عَطَاءٍ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ رَوَى فِي حَدِيثٍ : « إِنَّ الْمُحْرِمَ الْأَشْعَثَ الْأَغْبَرَ » . وَفِي آخَرٍ : « إِنَّ اللَّهَ يُبَاهِي بِأَهْلِ عَرَفَةَ مَلَائِكَتَهُ ، فَيَقُولُ : يَا مَلَائِكَتِي ، انْظُرُوا إِلَى عِبَادِي ، قَدْ أَتَوْنِي شُعْنًا غُبْرًا ، ضَاحِحِينَ » ^(١) . أَوْ كَمَا جَاءَ . وَلَا فِدْيَةَ بِالنَّظَرِ فِي الْمِرْآةِ بِحَالٍ ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ أَدَبٌ لَا شَيْءَ عَلَى فَاعِلِهِ . لَا نَعْلَمُ أَحَدًا أَوْجَبَ فِي ذَلِكَ شَيْئًا .

فصل : وَلِلْمُحْرِمِ أَنْ يَحْتَجِمَ ، وَلَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ ، إِذَا لَمْ يَقْطَعْ شَعْرًا ، فِي قَوْلِ الْجُمْهُورِ ؛ لِأَنَّهُ تَدَاوَى بِإِخْرَاجِ دَمٍ ، أَشْبَهَ الْفَصْدَ ، وَبَطَّ الْجُرْحَ ^(٢) . وَقَالَ مَالِكٌ : لَا يَحْتَجِمُ إِلَّا مِنْ ضُرُورَةٍ . وَكَانَ الْحَسَنُ يَرَى فِي الْحِجَامَةِ

كُرْهَ ذَلِكَ ^(٣) . ذَكَرَهُ الْخِرَقِيُّ وَغَيْرُهُ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْمُعْنَى » ، وَ « الشَّرْح » ، وَالْإِنْصَافُ ، وَ « شَرْحُ ابْنِ مُنْجَى » . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . وَقِيلَ : يَحْرُمُ . وَقَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَيَتَوَجَّهُ أَنَّهُ لَا يُكْرَهُ ، وَفِي تَرْكِ الْأَوَّلَى نَظَرٌ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمْنَعُ أَنْ يَأْتُوا شُعْنًا غُبْرًا . وَأُطْلِقَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْأَصْحَابِ ، لَا بَأْسَ بِهِ ، وَبَعْضُ مَنْ أَطْلَقَ ، قَيْدٌ فِي مَكَانٍ آخَرَ بِالْحَاجَةِ .

(١) ضاحين : بارزين للشمس .

والحديث أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٢/٢٢٤ ، ٣٠٥ .

(٢) بطَّ الجرح : شقه .

(٣) زيادة من : ش .

دَمًا . وَلَنَا ، أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ، اخْتَجَمَ وَهُوَ مُحَرَّمٌ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(١) . وَلَمْ يَذْكُرْ فِدْيَةً . وَلَأَنَّهُ لَا يَتَرَفُّهُ بِذَلِكَ ، أَشْبَهَ شُرْبَ الْأَدْوِيَةِ . وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ فِي قَطْعِ الْعُضْوِ عِنْدَ الْحَاجَةِ ، وَالخِتَانِ ، كُلُّ ذَلِكَ مُبَاحٌ مِنْ غَيْرِ فِدْيَةٍ ، فَإِنْ اخْتَنَجَ فِي الْحِجَامَةِ إِلَى قَطْعِ شَعْرٍ ، فَلَهُ قَطْعُهُ ؛ لِمَا رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُحَيْنَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اخْتَجَمَ بِلُحْيٍ جَمَلٍ^(٢) ، فِي طَرِيقِ مَكَّةَ ، وَهُوَ مُحَرَّمٌ ، وَسَطَ رَأْسِهِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٣) . وَمِنْ ضَرُورَةِ

فائدة: قال الآجُرِّي ، وابنُ الزَّاغُونِي ، وغيرُهما : وَيَلْبَسُ الْخَاتَمَ . وَتَقْدَمُ جَوَازُ

(١) أخرجه البخاري ، في : باب الحجامة للمحرم ، من كتاب المحصر وجزاء الصيد ، وفي : باب الحجامة والقيء للصائم ، من كتاب الصوم ، وفي : باب الحجم في السفر والإحرام ، من كتاب الطب . صحيح البخاري ٣ / ١٩ ، ٤٣ ، ٧ / ١٦١ . ومسلم ، في : باب جواز الحجامة للمحرم ، من كتاب الحجج . صحيح مسلم ٢ / ٨٦٢ ، ٨٦٣ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب المحرم يحتجم ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤٢٦ . والترمذي ، في : باب كراهية الحجامة للصائم ، من أبواب الصوم ، وفي : باب ما جاء في الحجامة للمحرم ، من أبواب الحجج . عارضة الأحوذى ٣ / ٣٠٥ ، ٤ / ٦٩ . والنسائي ، في : باب الحجامة للمحرم ، من كتاب المناسك . المجتبى ٥ / ١٥٢ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في الحجامة للصائم ، من كتاب الصيام ، وفي : باب الحجامة للمحرم ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ١ / ٥٣٧ ، ٢ / ١٠٢٩ . والدارمي ، في : باب الحجامة للمحرم ، من كتاب المناسك . سنن الدارمي ٢ / ٣٧ . والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٢١٥ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٣٦ ، ٢٤٤ ، ٢٤٨ ، ٢٨٦ ، ٢٩٢ ، ٣١٥ ، ٣٣٣ ، ٣٤٤ ، ٣٤٦ ، ٣٥١ ، ٣٧٢ ، ٣٧٤ .

(٢) لحي جمل : موضع بين مكة والمدينة . فتح الباري ٤ / ٥١ .

(٣) أخرجه البخاري ، في : باب الحجامة للمحرم ، من كتاب المحصر وجزاء الصيد ، وفي : باب الحجامة على الرأس ، من كتاب الطب . صحيح البخاري ٣ / ١٩ ، ٧ / ١٦٢ . ومسلم ، في : باب جواز الحجامة للمحرم ، من كتاب الحجج . صحيح مسلم ٢ / ٨٦٣ .

كما أخرجه النسائي ، في : باب حجامه المحرم وسط رأسه ، من كتاب المناسك . المجتبى ٥ / ١٥٣ . وابن ماجه ، في : باب موضع الحجامة ، من كتاب الطب . سنن ابن ماجه ٢ / ١١٥٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٥ / ٣٤٥ .

ذلك قَطْعُ الشَّعَرِ . ولأنَّه يُباحُ حَلْقُ الشَّعَرِ لِإِزَالَةِ أَذَى الْقَمَلِ ، فكذلك هذا ، وعليه الْفِدْيَةُ . وبه قال مالكٌ ، والشافعيُّ ، وأبو حنيفةً ، وأبو ثورٌ ، وابنُ المنذرِ . وقال أبو يوسف ، ومحمدٌ : يَتَصَدَّقُ بِشَيْءٍ . ولنا ، قَوْلُهُ تعالى : ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِّن رَّأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ ﴾ ^(١) . الآية . ولأنَّه حَلَقَ شَعْرًا لِإِزَالَةِ ضَرَرٍ غَيْرِهِ ، فَلَزِمَتْهُ الْفِدْيَةُ ، كما لو حَلَقَهُ لِإِزَالَةِ قَمَلِهِ .

فصل : وَيَجْتَنِبُ الْمُحْرِمُ مَا نَهَاها اللهُ تعالى عنه ، بقَوْلِهِ : ﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ ﴾ ^(٢) . وهذا صِيغَتُهُ صِيغَةُ النَّهْيِ ، والمُرَادُ بِهِ النَّهْيُ ، كَقَوْلِهِ تعالى : ﴿ لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا ﴾ ^(٣) . والرَّفَثُ الْجِمَاعُ . رُوِيَ ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وابنِ عُمرَ . ورُوِيَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّهُ قَالَ : الرَّفَثُ ، غَشْيَانُ النِّسَاءِ ، وَالتَّقْبِيلُ ، وَالْعَمَزُ ، وَأَنْ يَعْرِضَ لَهَا بِالْفُحْشِ مِنَ الْكَلَامِ .

لُبْسِهِ لِلزَّيْنَةِ فِيمَا يُباحُ مِنَ الْفِضَّةِ لِلرِّجَالِ . قال في « الفروع » : وإذا لم يُكْرَهْ في الإِنْصَافِ غيرُ الإِحْرَامِ ، فَيَتَوَجَّهُ في كَرَاهَتِهِ لِلْمُحْرِمِ لِزَيْنَةٍ ؛ ما في كُحْلٍ ونَظَرٍ في مِرْآةٍ .

فائدة : يَجْتَنِبُ الْمُحْرِمُ ما نَهَى اللهُ عنه ، ممَّا فُسِّرَ به الرَّفَثُ والفُسُوقُ ؛ وهو السَّبَابُ . وقيل : الْمَعَاصِي ، والجِدَالُ ، والمِرَاءُ . قال الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ : الْمُحْرِمُ مُنْتَوَعٌ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ . وقال في « الفُصُولِ » : يَجِبُ اجْتِنَابُ الْجِدَالِ ؛

(١) سورة البقرة ١٩٦ .

(٢) سورة البقرة ١٩٧ .

(٣) سورة البقرة ٢٣٣ .

الشرح الكبير وقال أبو عبيدة : الرَّفْتُ لَغَا الْكَلَامِ . وَأَنْشَدَ قَوْلَ الْعَجَّاجِ ^(١) :

* عَنِ اللَّغَا وَرَفْتُ التَّكَلُّمِ *

وقيل : الرَّفْتُ هو ما يُكْنَى عنه مِنْ ذِكْرِ الْجَمَاعِ . وَرُويَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّهُ أَنْشَدَ بَيِّنًا فِيهِ التَّصْرِيحُ بِمَا يُكْنَى عنه مِنَ الْجَمَاعِ . وَهُوَ مُحْرَمٌ ^(٢) ، فَقِيلَ لَهُ فِي ذَلِكَ ، فَقَالَ : إِنَّمَا الرَّفْتُ مَا رُوجِعَ بِهِ النِّسَاءُ . وَفِي لَفْظٍ : مَا قِيلَ مِنْ ذَلِكَ عِنْدَ النِّسَاءِ . وَفِي الْجُمْلَةِ ، كُلُّ مَا فُسِّرَ بِهِ الرَّفْتُ يَنْبَغِي لِلْمُحْرَمِ أَنْ يَجْتَنِبَهُ ، إِلَّا أَنَّهُ فِي الْجَمَاعِ أَظْهَرَ ؛ [٥٧/٣ و] لِأَنَّا ذَكَرْنَا مِنْ تَفْسِيرِ الْأَيْمَةِ ، وَلِأَنَّهُ قَدْ جَاءَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ ، وَأُرِيدَ بِهِ الْجَمَاعُ ، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ أَجَلٌ لَكُمْ لَيْلَةَ الصَّيَامِ الرَّفْتُ إِلَى نِسَائِكُمْ ﴾ ^(٣) . أَمَّا الْفُسُوقُ : فَهُوَ السَّبَابُ ؛ لقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « سَبَابُ الْمُسْلِمِ فُسُوقٌ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(٤) . وَقِيلَ : الْفُسُوقُ الْمَعَاصِي . رُويَ ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ،

الإِنصاف وهو المُمَارَاةُ فِيمَا لَا يَعْنِي . ^(٥) وَقَالَ فِي « الْمُسْتَوْعَبِ » : يَحْرُمُ عَلَيْهِ الْفُسُوقُ ؛ وَهُوَ السَّبَابُ ، وَالْجِدَالُ ؛ وَهُوَ المُمَارَاةُ فِيمَا لَا يَعْنِي ^(٦) . وَقَالَ فِي « الرُّعَايَةِ » : يُكْرَهُ كُلُّ جِدَالٍ وَمِرَاءٍ فِيمَا لَا يَعْنِيهِ ، وَكُلُّ سَبَابٍ . وَقِيلَ : يَحْرُمُ كَمَا يَحْرُمُ عَلَى الْمُحِلِّ ، بَلْ أَوْلَى . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : كَذَا قَالَ . وَقَالَ فِي « الرُّوْضَةِ » وَغَيْرِهَا :

(١) ديوان العجاج ٢٩٦ . وفي اللسان (ل غ ا) ٢٥٠/١٥ ، أَنَّهُ لَرُوءِيَّةٌ . قَالَ : وَنَسَبَهُ ابْنُ بَرَى لِلْعَجَّاجِ .

(٢) البيت في الفائق ١١٤/٤ ، واللسان (ر ف ث) ١٥٤/٢ ، والتاج (ر ف ث) ٢٦٣/٥ (الكويت) .

وَانْظُرْ تَفْسِيرَ الطَّبْرِيِّ ١٢٥/٤ - ١٣٤ .

(٣) سورة البقرة ١٨٧ .

(٤) تقدم تحريجه في ٣٩/٣ .

(٥ - ٥) سقط : مِنْ الْأَصْلِ ، ط .

وابن عُمر ، وعطاء ، وإبراهيم . وقالوا أيضاً : الجِدَالُ المِرَاءُ . قال ابن عباس ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُ : هو أن تُمارى صاحِبَكَ حتى تُغْضِبَهُ . والمُحَرِّمُ مَمْنُوعٌ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ ، قال النَبِيُّ ﷺ : « مَنْ حَجَّ ، فَلَمْ يَرُفْ ، وَلَمْ يَفْسُقْ ، خَرَجَ مِنْ ذُنُوبِهِ كَيَوْمِ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(١) . وقال مُجَاهِدٌ ، فِي قَوْلِهِ : ﴿ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ ﴾ . أَيْ : لَا مُجَادَلَةَ . وقولُ الْجُمْهُورِ أَوْلَى .

فصل : وَيُسْتَحَبُّ لَهُ قِلَّةُ الْكَلَامِ ، إِلَّا فِيمَا يَنْفَعُ ؛ صِيَانَةً لِنَفْسِهِ عَنِ اللَّغْوِ وَالْوُقُوعِ فِي الْكَذِبِ وَمَا لَا يَحِلُّ ، فَإِنَّ مَنْ كَثُرَ كَلَامُهُ كَثُرَ سَقَطُهُ . وعن أَبِي هُرَيْرَةَ ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ، عن رَسُولِ اللهِ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ، فَلْيُكَلِّمْ خَيْرًا أَوْ لِيَصْمُتْ » . مُتَّفَقٌ

يُسْتَحَبُّ أَنْ يَتَوَقَّى الْكَلَامَ فِي مَا لَا يَنْفَعُ ، وَالْجِدَالَ وَالْمِرَاءَ وَاللَّغْوَ وَغَيْرَ ذَلِكَ ، مِمَّا لَا حَاجَةَ بِهِ إِلَيْهِ ، وَيُسْتَحَبُّ قِلَّةُ الْكَلَامِ إِلَّا فِي مَا يَنْفَعُ ، وَقَالَ فِي « الرَّعَايَةِ » : يُكْرَهُ لَهُ كَثْرَةُ الْكَلَامِ بِلَا نَفْعٍ . انتهى . ويجوزُ لَهُ التَّجَارَةُ وَعَمَلُ الصَّنْعَةِ . قال فِي « الْفُرُوعِ » : وَالْمُرَادُ مَا لَمْ يَشْغَلْهُ عَنْ مُسْتَحَبٍّ أَوْ وَاجِبٍ .

(١) أخرجه البخارى ، في : باب فضل الحج المبرور ، وباب قول الله عز وجل ﴿ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ ﴾ ، من كتاب الحج . صحيح البخارى ٢ / ١٦٤ ، ٣ / ١٤ . ومسلم ، في : باب فضل الحج والعمرة ويوم عرفة ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٩٨٣ ، ٩٨٤ . كما أخرجه الترمذى ، في : باب ما جاء في ثواب الحج والعمرة ، من أبواب الحج . عارضة الأحوذى ٤ / ٢٦ . والنسائى ، في : باب فضل الحج ، من كتاب الحج . المجتبى ٥ / ٨٥ . وابن ماجه ، في : باب فضل الحج والعمرة ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢ / ٩٦٥ . والدارمى ، في : باب فضل الحج والعمرة ، من كتاب المناسك . سنن الدارمى ٢ / ٣١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٢٢٩ ، ٢٤٨ ، ٤١٠ ، ٤٩٤ .

عليه^(١) . وعنه ، قال : قال رسول الله ﷺ : « مِنْ حُسْنِ إِسْلَامِ الْمَرْءِ ، تَرْكُهُ مَا لَا يَعْنِيهِ »^(٢) . قال أبو داود : أُصُولُ السُّنَنِ أَرْبَعَةُ أَحَادِيثَ ، هَذَا أَحَدُهَا . وَهَذَا فِي حَالِ الْإِحْرَامِ أَشَدُّ اسْتِحْبَابًا ؛ لِأَنَّهُ حَالُ عِبَادَةٍ وَاسْتِشْعَارٍ بِطَاعَةِ ، فَهُوَ يُشَبِّهُ الْاِعْتِكَافَ . وَقَدْ احْتَجَّ أَحْمَدُ ، رَحِمَهُ اللَّهُ ، عَلَى ذَلِكَ ، بِأَنَّ شَرِيحًا ، رَحِمَهُ اللَّهُ ، كَانَ إِذَا أَحْرَمَ كَأَنَّهُ حَيَّةٌ صَمَاءٌ . فَيُسْتَحَبُّ لِلْمُحْرِمِ أَنْ يَشْتَغَلَ بِالتَّلْبِيَةِ ، وَذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ ، أَوْ أَمْرِ بِمَعْرُوفٍ ، أَوْ نَهْيٍ عَنْ مُنْكَرٍ ، أَوْ تَعْلِيمِ جَاهِلٍ ، أَوْ يَأْمُرَ بِحَاجَتِهِ ، أَوْ يَسْكُتَ ، فَإِنْ تَكَلَّمَ بِمَا لَا لِئْمَ فِيهِ ، أَوْ أَتَشَدَّ شِعْرًا لَا يَقْبَحُ ، فَهُوَ مُبَاحٌ ، وَلَا يُكْثَرُ ، فَقَدْ رَوَى عَنْ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ كَانَ عَلَى نَاقَةٍ لَهُ^(٣) وَهُوَ مُحْرِمٌ ، فَجَعَلَ يَقُولُ :

كَأَنَّ رَاكِبَهَا غَضَنٌ بِمَرْوَحَةٍ إِذَا تَذَلَّتْ بِهِ أَوْ شَارِبٌ ثِمْلٌ^(٤)

(١) أخرجه البخارى ، فى : باب من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذ جاره ، وباب إكرام الضيف وخدمته إياه بنفسه ... ، من كتاب الأدب ، وفى : باب حفظ اللسان ... ، من كتاب الرقاق . صحيح البخارى ٨ / ١٣ ، ٣٩ ، ١٢٥ . ومسلم ، فى : باب الحث على إكرام الجار ... ، من كتاب الإيمان ، وفى : باب الضيافة ونحوها ، من كتاب اللقطة . صحيح مسلم ١ / ٦٨ ، ٣ / ١٣٥٣ . كما أخرجه أبو داود ، فى : باب فى حق الجوار ، من كتاب الأدب . سنن أبى داود ٢ / ٦٣٢ . والترمذى ، فى : باب حدثنا سويد ... ، من أبواب القيامة . عارضة الأخوذى ٩ / ٣٠٩ . والإمام مالك ، فى : باب جامع ما جاء فى الطعام والشراب ، من كتاب صفة النبى ﷺ . الموطأ ٢ / ٩٢٩ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢ / ١٧٤ ، ٢٦٧ ، ٤٣٣ ، ٤ / ٣١ ، ٦٩ ، ٣٨٤ ، ٣٨٥ .

(٢) تقدم تخريجها فى ٦٢٨/٧ .

(٣) سقط من : م .

(٤) المروحة : المفازة ، وهى الموضع الذى تخترقه الريح .

الله أَكْبَرُ ، اللهُ أَكْبَرُ^(١) . وهذا يُدُلُّ على الإِبَاحَةِ . وَالْفَضِيلَةُ مَا ذَكَرْنَاهُ
أَوَّلًا ، وَاللهُ أَعْلَمُ .

فصل : وَيَجُوزُ لِلْمُحْرِمِ أَنْ يَتَجَرَ ، وَيَصْنَعَ الصَّنَائِعَ ، بِغَيْرِ خِلَافٍ
عَلِمْنَاهُ . قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا : كَانَ ذُو الْمَجَازِ وَعُكَاظُ مَتَجَرَ
النَّاسِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ ، فَلَمَّا جَاءَ الْإِسْلَامُ كَانَتْهُمْ كَرَهُوا ذَلِكَ ، حَتَّى نَزَلَتْ :
﴿ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ ﴾^(٢) . يَعْنِي فِي مَوَاسِمِ
الْحَجِّ^(٣) .

(١) أخرجه البيهقي ، في : باب لا يضيق على واحد منهما أن يتكلم بما لا يأثم فيه من شعر أو غيره ، من كتاب
الحج . السنن الكبرى ٦٨/٥ .

(٢) سورة البقرة ١٩٨ .

(٣) أخرجه البخاري ، في : باب التجارة أيام الموسم ... ، من كتاب الحج ، وفي : باب ما جاء في قول الله
تعالى : ﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ ﴾ ... ، وباب الأسواق التي كانت في الجاهلية ... ، من كتاب البيوع ، وفي :
باب تفسير سورة البقرة ، من كتاب التفسير . صحيح البخاري ٢/٢٢٢ ، ٢٢٣ ، ٦٩/٣ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٦/٣٤ .

بَابُ الْفِدْيَةِ

وَهِيَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرُبٍ ؛ أَحَدُهَا ، مَا هُوَ عَلَى التَّخْيِيرِ ، وَهُوَ نَوْعَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يُخَيَّرُ فِيهِ بَيْنَ صِيَامِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ، أَوْ إِطْعَامِ سِتَّةِ مَسَاكِينَ ؛ لِكُلِّ مِسْكِينٍ مُدُّ بُرٍّ ، أَوْ نِصْفُ صَاعِ تَمْرٍ أَوْ شَعِيرٍ ، أَوْ ذَبْحِ شَاةٍ ، وَهِيَ فِدْيَةُ حَلْقِ الرَّأْسِ ، وَتَقْلِيمِ الْأَظْفَارِ ، وَتَغْطِيَةِ الرَّأْسِ ، وَاللُّبْسِ ، وَالطَّيْبِ . وَعَنْهُ ، يَجِبُ الدَّمُ ، إِلَّا أَنْ يَفْعَلَهُ لِعُذْرٍ ، فَيُخَيَّرُ .

بَابُ الْفِدْيَةِ

(وَهِيَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرُبٍ ؛ أَحَدُهَا ، مَا هُوَ عَلَى التَّخْيِيرِ ، وَهُوَ نَوْعَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يُخَيَّرُ فِيهِ بَيْنَ صِيَامِ ثَلَاثَةِ [٥٧/٣ ظ] أَيَّامٍ ، أَوْ إِطْعَامِ سِتَّةِ مَسَاكِينَ ، (لِكُلِّ مِسْكِينٍ)^(١) مُدُّ بُرٍّ ، أَوْ نِصْفُ صَاعِ تَمْرٍ أَوْ شَعِيرٍ ، أَوْ ذَبْحِ شَاةٍ ، وَهِيَ فِدْيَةُ حَلْقِ الرَّأْسِ ، وَتَقْلِيمِ الْأَظْفَارِ ، وَتَغْطِيَةِ الرَّأْسِ ، وَاللُّبْسِ ، وَالطَّيْبِ . وَعَنْهُ ، يَجِبُ الدَّمُ ، إِلَّا أَنْ يَفْعَلَهُ لِعُذْرٍ ، فَيُخَيَّرُ^(٢))

بَابُ الْفِدْيَةِ

قوله : وَهِيَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرُبٍ ؛ أَحَدُهَا ، مَا هُوَ عَلَى التَّخْيِيرِ ، وَهُوَ نَوْعَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يُخَيَّرُ فِيهِ بَيْنَ صِيَامِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ، أَوْ إِطْعَامِ سِتَّةِ مَسَاكِينَ ، لِكُلِّ مِسْكِينٍ مُدُّ بُرٍّ ، أَوْ نِصْفُ صَاعِ تَمْرٍ أَوْ شَعِيرٍ ، أَوْ ذَبْحِ شَاةٍ ، وَهِيَ فِدْيَةُ حَلْقِ الرَّأْسِ ، وَتَقْلِيمِ الْأَظْفَارِ ، وَتَغْطِيَةِ الرَّأْسِ ، وَاللُّبْسِ ، وَالطَّيْبِ . هَذَا الْمَذْهَبُ فِي ذَلِكَ

(١ - ١) سقط من : م .

(٢) في النسخ : « فيجب » . خطأ .

الكَلَامُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي فُصُولٍ ؛ أَحَدُهَا ، فِي أَنَّ فِدْيَةَ هَذِهِ الْمَحْظُورَاتِ عَلَى التَّخْيِيرِ ، أَيُّهَا شَاءَ فَعَلَ . وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِّن رَّأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ ﴾ ^(١) . ذَكَرَهُ بَلْفِظِ « أَوْ » ، وَهِيَ لِلتَّخْيِيرِ . وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لَكَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ : « لَعَلَّكَ آذَاكَ هَوَامُّكَ ؟ » . قَالَ : نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « اخْلُقْ رَأْسَكَ ، وَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، أَوْ أَطْعِمْ سِتَّةَ مَسَاكِينَ ، أَوْ انْسُكْ شَاةً » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(٢) . وَفِي لَفِظِ : « أَوْ أَطْعِمْ سِتَّةَ مَسَاكِينَ ، لِكُلِّ مِسْكِينٍ نِصْفُ صَاعٍ تَمْرٍ » . فَذَلَّتِ الْآيَةُ وَالْخَبَرُ عَلَى وَجُوبِ الْفِدْيَةِ عَلَى صِفَةِ التَّخْيِيرِ بَيْنَ الذَّبْحِ وَالْإِطْعَامِ وَالصِّيَامِ فِي خَلْقِ

الشرح الكبير

كُلِّهِ ^(٣) مِنْ حَيْثُ الْجُمْلَةُ . أَمَّا ^(٤) مِنْ حَيْثُ التَّفْصِيلُ ، فَإِنْ كَانَ بِالصِّيَامِ ، فَيُجْزِئُهُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَالْأَصْحَابُ . وَقَالَ الْآجُرِّي : يَصُومُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ ، وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعَ . وَإِنْ كَانَ بِالْإِطْعَامِ ، فَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ وَالرَّوَايَتَيْنِ ، أَنَّهُ يُطْعِمُ لِكُلِّ مِسْكِينٍ مُدَّ بُرٍّ . كَمَا جَزَمَ بِهِ الْمُصَنِّفُ هُنَا . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » ، وَ « الرُّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَتَيْنِ » ، وَ « الْمُنَوَّرِ » ، وَ « شَرْحِ ابْنِ مُنَجَّى » . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفَائِقِ » ، وَ « الْفُرُوعِ » ، وَهِيَ أَشْهُرُ . وَعَنْهُ ، لَا يُجْزِئُهُ [٢٨٦ / ١] إِلَّا نِصْفُ صَاعٍ بُرٍّ لِكُلِّ مِسْكِينٍ كَغَيْرِهِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْكَافِي » . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْمُعْنَى » ،

الإنصاف

(١) سورة البقرة ١٩٦ .

(٢) تقدم تخريجه في ١٤٥/٢ .

(٣) زيادة من : ش .

(٤) ٤ - ٤) سقط : من الأصل ، ط .

الشَّعْرَ ، وَقَسْنَا عَلَيْهِ تَقْلِيمَ الْأَظْفَارِ ، وَاللُّبْسَ ، وَالطَّيْبَ ؛ لِأَنَّهُ حُرِّمَ فِي الْإِحْرَامِ لِأَجْلِ التَّرَفُّهِ ، فَأَشْبَهَ حَلْقَ الشَّعْرِ . وَلَا فَرْقَ فِي الْحَلْقِ بَيْنَ الْمَعْدُورِ وَغَيْرِهِ ، فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ ، وَالْعَامِدِ وَالْمُخْطِئِ . وَهُوَ مَذْهَبُ مَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ . وَعَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ إِذَا حَلَقَ لِغَيْرِ عُدْرٍ ، فَعَلَيْهِ دَمٌ مِنْ غَيْرِ تَخْيِيرٍ . اخْتَارَهُ ابْنُ عَقِيلٍ . وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَيْرَ بَشَرٍ الْعُدْرَ ، فَإِذَا عَدِمَ الْعُدْرَ ، زَالَ التَّخْيِيرُ . وَلَنَا ، أَنَّ الْحُكْمَ ثَبَتَ فِي غَيْرِ الْمَعْدُورِ بِطَرِيقِ التَّشْبِيهِ تَبَعًا لَهُ ، وَالتَّبَعُ لَا يُخَالِفُ أَصْلَهُ . وَلِأَنَّ كُلَّ كَفَّارَةٍ ثَبَتَ التَّخْيِيرُ فِيهَا مَعَ الْعُدْرِ ، ثَبَتَ مَعَ عَدَمِهِ ، كَجَزَاءِ الصَّيْدِ ، لَا فَرْقَ بَيْنَ قَتْلِهِ لِلضَّرُورَةِ إِلَى أَكْلِهِ ، أَوْ لِغَيْرِ ذَلِكَ ، وَإِنَّمَا الشَّرْطُ لَجَوَازِ الْحَلْقِ ، لَا لِلتَّخْيِيرِ .

الفصل الثاني ، أَنَّهُ مُخَيَّرُ بَيْنَ الثَّلَاثَةِ الْمَذْكُورَةِ فِي الْحَدِيثِ ، وَهِيَ صِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ، أَوْ إِطْعَامُ سِتَّةِ مَسَاكِينَ ، لِكُلِّ مِسْكِينٍ مُدٌّ بُرٍّ ، أَوْ نِصْفُ صَاعٍ تَمْرٍ أَوْ شَعِيرٍ ، أَوْ ذَبْحُ شَاةٍ ، وَقَدْ دَلَّ الْحَدِيثُ الْمَذْكُورُ عَلَى ذَلِكَ . وَفِي

تَنْبِيْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، ظَاهَرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ ، أَنَّهُ لَا يُجْزَى الْخُبْزُ . وَهُوَ الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . وَاخْتَارَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ الْإِجْزَاءَ ، وَيَكُونُ رَظْلَيْنِ عِرَاقَيْنِ ، كِرْوَايَةٍ ذَكَرَهَا الْمُصَنِّفُ وَغَيْرُهُ فِي كَفَّارَةِ الظَّهَارِ . قَالَ : وَيَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ بِأَدَمٍ ، وَإِنْ كَانَ مِمَّا يُؤْكَلُ مِنْ بُرٍّ وَشَعِيرٍ ، فَهُوَ أَفْضَلُ . الثَّانِي ، ظَاهَرُ كَلَامِهِ ، أَنَّهُ سَوَاءٌ كَانَ مَعْدُورًا ، أَوْ غَيْرَ مَعْدُورٍ . وَذَكَرَهُ الرَّوَايَةُ بَعْدَ ذَلِكَ يَدُلُّ عَلَيْهِ . وَهُوَ صَحِيحٌ ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ . نَقَلَهُ جَعْفَرٌ وَغَيْرُهُ . قَالَ الْمُصَنِّفُ وَغَيْرُهُ : هَذَا ظَاهَرُ

لَفِظَ : « أَوْ أَطْعِمَ فَرَقَائِنَ سِتَّةَ مَسَاكِينَ » . وَفِي لَفِظِ : « فَصُمُّ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، وَإِنْ شِئْتَ ، فَتَصَدَّقْ بِثَلَاثَةِ أَصْعٍ مِنْ تَمْرٍ بَيْنَ سِتَّةِ مَسَاكِينَ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(١) . وَبِهَذَا قَالَ مُجَاهِدٌ ، وَالتَّحْمِي ، وَمَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَقَالَ الْحَسَنُ ، وَعِكْرِمَةُ ، وَنَافِعٌ : الصَّيَّامُ عَشْرَةُ أَيَّامٍ ، وَالصَّدَقَةُ عَلَى عَشْرَةِ مَسَاكِينَ . وَيُرْوَى عَنْ الثَّوْرِيِّ وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ ، قَالُوا : يُجْزَى مِنَ الْبُرِّ نِصْفُ صَاعٍ ، وَمِنْ التَّمْرِ وَالشَّعِيرِ صَاعٌ .

فصل : وَالْحَدِيثُ إِنَّمَا ذُكِرَ فِيهِ التَّمْرُ ، وَيُقَاسُ عَلَيْهِ الْبُرُّ [٥٨/٣ و] وَالشَّعِيرُ وَالزَّيْبُ ؛ لِأَنَّ كُلَّ مَوْضِعٍ أَجْزَأُ فِيهِ التَّمْرُ ، أَجْزَأُ ذَلِكَ فِيهِ ، كَالْفِطْرَةِ ، وَكَفَّارَةِ الْيَمِينِ . وَقَدْ رَوَى أَبُو دَاوُدَ فِي حَدِيثِ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ ، قَالَ : فَدَعَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَقَالَ لِي : « اخْلُقْ رَأْسَكَ ، وَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، أَوْ أَطْعِمْ سِتَّةَ مَسَاكِينَ فَرَقَائِنَ زَيْبٍ ، أَوْ ائْسُكْ شَاةً » . وَلَا يُجْزَى مِنْ هَذِهِ الْأَصْنَافِ أَقَلُّ مِنْ ثَلَاثَةِ أَصْعٍ ، إِلَّا الْبُرُّ فَفِيهِ رِوَايَتَانِ ؛

المذهب . وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِهِ فِي « الْوَجِيزِ » وَغَيْرِهِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْمُعْنَى » ، وَ « الشَّرْحِ » ،^(٢) وَ « الْمُحَرَّرِ »^(٣) ، وَ « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » ، وَ « الْفُرُوعِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَعَنْهُ ، يَجِبُ الدَّمُ ، إِلَّا أَنْ يَفْعَلَهُ لِعُذْرٍ ، فَيُخَيَّرَ . جَزَمَ بِهِ الْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ فِي كُتُبِ الْخِلَافِ . قَالَ الْمُصَنِّفُ : اخْتَارَهُ ابْنُ عَقِيلٍ . فَعَلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ ، يَتَعَيَّنُ الدَّمُ ، فَإِنْ عَدِمَهُ أَطْعَمَ ، فَإِنْ تَعَذَّرَ صَامَ ، فَيَكُونُ عَلَى التَّرْتِيبِ .

فائدة : يَجُوزُ لَهُ تَقْدِيمُ الْكُفَّارَةِ عَلَى الْحَلْقِ ، كَكُفَّارَةِ الْيَمِينِ .

(١) انظر تخریج حديث كعب بن عجرة في ١٤٥/٢ .

(٢ - ٣) زیادة من : ش .

الْمِثْلُ ، جَزَاءُ الصَّيْدِ ؛ يَتَخَيَّرُ فِيهِ بَيْنَ الْمِثْلِ أَوْ تَقْوِيمِهِ بِدَرَاهِمٍ
يَشْتَرِي بِهَا طَعَامًا ، فَيُطْعِمُ كُلَّ مِسْكِينٍ مُدًّا ، أَوْ يَصُومُ عَنْ كُلِّ
مُدٍّ يَوْمًا ، وَإِنْ كَانَ مِمَّا لَا مِثْلَ لَهُ ، خَيْرٌ بَيْنَ الْإِطْعَامِ وَالصِّيَامِ .
وَعَنْهُ ، أَنَّ جَزَاءَ الصَّيْدِ عَلَى التَّرْتِيبِ ، فَيَجِبُ الْمِثْلُ ، فَإِنْ لَمْ
يَجِدْ ، لَزِمَهُ الْإِطْعَامُ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ ، صَامَ .

الشرح الكبير

إحداهما ، يُجْزَى مُدٌّ بَرٌّ لِكُلِّ مِسْكِينٍ مَكَانَ نِصْفِ صَاعٍ مِنْ غَيْرِهِ ، كَمَا
فِي كَفَّارَةِ الْيَمِينِ . وَالثَّانِيَّةُ ، لَا يُجْزَى إِلَّا نِصْفُ صَاعٍ ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ ثَبَتَ
فِيهِ بِطَرِيقِ التَّنْبِيهِ أَوْ الْقِيَاسِ ، وَالْفَرْعُ يُمَازِلُ أَصْلَهُ ، وَلَا يُخَالِفُهُ . وَبِهَذَا
قَالَ مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ .

فصل : وَمَنْ أُبِيحَ لَهُ حَلْقُ رَأْسِهِ ، جَازَ لَهُ تَقْدِيمُ الْكَفَّارَةِ عَلَى الْحَلْقِ ،
فَعَلَهُ عَلَى رِضَى اللَّهِ عَنْهُ ، وَلِأَنَّهَا كَفَّارَةٌ ، فَجَازَ تَقْدِيمُهَا عَلَى وُجُوبِهَا ،
كَكَفَّارَةِ الْيَمِينِ .

الفصل الثالث ، أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ فِعْلِهَا لِعُذْرِ أَوْ غَيْرِهِ ، وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ .

١٢١٥ - مَسْأَلَةٌ : النَّوْغُ (الثَّانِي) ، جَزَاءُ الصَّيْدِ ؛ يَتَخَيَّرُ فِيهِ بَيْنَ
الْمِثْلِ وَتَقْوِيمِهِ بِدَرَاهِمٍ يَشْتَرِي بِهَا طَعَامًا ، فَيُطْعِمُ لِكُلِّ مِسْكِينٍ مُدًّا ، أَوْ
يَصُومُ عَنْ كُلِّ مُدٍّ يَوْمًا ، وَإِنْ كَانَ مِمَّا لَا مِثْلَ لَهُ ، خَيْرٌ بَيْنَ الْإِطْعَامِ
وَالصِّيَامِ . وَعَنْهُ ، أَنَّ جَزَاءَ الصَّيْدِ عَلَى التَّرْتِيبِ ، فَيَجِبُ الْمِثْلُ ، فَإِنْ لَمْ
يَجِدْ ، لَزِمَهُ الْإِطْعَامُ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ ، صَامَ) الْكَلَامُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي فُصُولٍ ؛

قوله : الثَّانِي ، جَزَاءُ الصَّيْدِ ؛ يُخَيَّرُ فِيهِ بَيْنَ الْمِثْلِ أَوْ تَقْوِيمِهِ - أَيْ تَقْوِيمِ
الْمِثْلِ - بِدَرَاهِمٍ يَشْتَرِي بِهَا طَعَامًا ، فَيُطْعِمُ كُلَّ مِسْكِينٍ مُدًّا ، أَوْ يَصُومُ عَنْ كُلِّ

أَحَدُهَا ، فِي وُجُوبِ الْجَزَاءِ عَلَى الْمُحْرَمِ فِي قَتْلِ الصَّيْدِ ، وَأَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى وُجُوبِهِ فِي الْجُمْلَةِ ، وَقَدْ نَصَّ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ ﴾ ^(١) . نَصَّ عَلَى وُجُوبِ الْجَزَاءِ عَلَى الْمُتَعَمِّدِ . وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ .

الفصل الثاني ، أَنَّهُ عَلَى التَّخْيِيرِ بَيْنَ الْأَشْيَاءِ الْمَذْكُورَةِ ، بِأَيِّهَا شَاءَ كَفَّرَ ، مُوسِرًا كَانَ ، أَوْ مُعْسِرًا . وَهَذَا قَالَ مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَعَنْ أَحْمَدَ رِوَايَةً ثَانِيَةً ، أَنَّهَا عَلَى التَّرْتِيبِ ، فَيَجِبُ الْمِثْلُ أَوَّلًا ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ أَطْعَمَ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ صَامَ . رَوَى هَذَا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَالثَّوْرِيِّ ، وَلِأَنَّ هَذِي الْمُنْتَعَةَ عَلَى التَّرْتِيبِ ، وَهَذَا آكُذُّ مِنْهُ ؛ لِأَنَّهُ يَفْعَلُ مَحْظُورٍ . وَعَنْهُ رِوَايَةٌ ثَالِثَةٌ ، أَنَّهُ لَا إِطْعَامَ فِي كَفَّارَةِ الصَّيْدِ ؛ وَإِنَّمَا ذَكَرَهُ فِي الْآيَةِ لِيُعْدِلَ بِهِ الصِّيَامُ ، لِأَنَّ مَنْ قَدَّرَ عَلَى الْإِطْعَامِ قَدَّرَ عَلَى الذَّبْحِ .

مُدَّيَوْمًا ، وَإِنْ كَانَ مِمَّا لَا مِثْلَ لَهُ ، خُيِّرَ بَيْنَ الْإِطْعَامِ وَالصِّيَامِ . اَعْلَمْ أَنَّ الصَّحِيحَ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّ كَفَّارَةَ جَزَاءِ الصَّيْدِ عَلَى التَّخْيِيرِ . نَصَّ عَلَيْهِ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » وَغَيْرِهِ . قَالَ الرَّزَّكَانِيُّ : هُوَ الْمَنْصُوصُ ، وَالْمُخْتَارُ لِلْأَصْحَابِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » وَغَيْرِهِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ« الْمُغْنَى » ، وَ« الشَّرْحِ » ، وَ« الْمُحَرَّرِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَعَنْهُ ، أَنَّ جَزَاءَ الصَّيْدِ عَلَى التَّرْتِيبِ ، فَيَجِبُ الْمِثْلُ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ ، نَزَمَهُ الْإِطْعَامُ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ ، صَامَ . نَقَلَهَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحَكَمِ . فَعَلَى الْمَذْهَبِ ، يُخَيَّرُ بَيْنَ الثَّلَاثَةِ الْأَشْيَاءِ الَّتِي ذَكَرَهَا

هكذا قال ابن عباس . وهذا قول الشافعي . ولنا ، قوله سبحانه : ﴿ فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ هَذِي بَالُغُ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّرَةَ طَعَامَ مَسَاكِينَ أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا ﴾ . و « أَوْ » في الأمر للتخيير . روى عن ابن عباس ، رضي الله عنه ، أنه قال : كل شيء « أَوْ » فهو مُحَيَّرٌ ، وأما ما كان « فَإِنْ لَمْ يَجِدْ » فهو [٥٨/٣ ظ] الأول فالأول ^(١) . ولأنه عطف هذه الخصال بعضها على بعض بـ « أَوْ » ، فكان مُحَيَّرًا في جميعها ، كفدية الأذى . وقد سَمَّى الله تعالى الطعام كفارة ، ولا يكون كفارة ما لم يجب إخراجه وجعله طعامًا للمساكين ، وما لا يجوز صرفه إليهم لا يكون طعامًا لهم . ولأنها كفارة ذكر فيها الطعام ، فكان من خصالها كسائر الكفارات ، وقولهم : إنها وجبت بفعل مَحْظُورٍ . يبطل بفدية الأذى . على أن لفظ النص صريح في التخيير ، فليس ترك مدلوله قياسًا على هذي المتعة بأولى من العكس ، فكما لا يجوز ثم ، لا يجوز هنا .

المُصَنَّفُ ؛ وهي إخراج المثل ، أو التَّقْوِيمُ بطعام ، أو الصَّيَامُ عنه . وهو الصَّحِيحُ مِنَ المذهب ، وعليه الأصحاب . وعنه ، الخيرة بين شَيْئَيْنِ ؛ وهي إخراج المثل ، والصَّيَامُ ، ولا إطعام فيها . فإنما ذَكَرَ في الآية ليعْدَلَ به الصَّيَامُ ، لأنَّ مَنْ قَدَرَ على الإطعام قَدَرَ على الذَّبْحِ . نقلها الأثرم . وعلى المذهب أيضًا ، لو أَرَادَ الإطعام ، فالصَّحِيحُ مِنَ المذهب ، وعليه الأصحاب ، ونصَّ عليه ، أنه يَقُومُ المثل ، كما قال المُصَنَّفُ : بِدَرَاهِمَ ، وَيَشْتَرَى بها طعامًا . وعنه ، لا يَقُومُ المثل ، وإنما يَقُومُ الصَّيْدُ

(١) أخرجه البيهقي ، في : باب التخيير بين الإطعام والكسوة والعنق ، من كتاب الأيمان . السنن الكبرى . ٦٠/١٠ .

فصل : وإذا اختار المِثْل ، ذَبَحَهُ وَتَصَدَّقَ بِهِ عَلَى فَقَرَاءِ الْحَرَمِ ، وَلَا يُجْزِئُهُ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِهِ حَيًّا عَلَى الْمَسَاكِينِ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ سَمَاءُ هَدْيًا ، وَالْهَدْيُ يَجِبُ ذَبْحُهُ ، وَلَهُ ذَبْحُهُ أَيْ وَقْتُ شَاءَ ، وَلَا يَخْتَصُّ^(١) ذَلِكَ بِأَيَّامِ النَّحْرِ ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ بِهِ مُطْلَقٌ .

الفصل الثالث ، أَنَّهُ مَتَى اخْتَارَ الإِطْعَامَ ، فَإِنَّهُ يُقَوِّمُ الْمِثْلَ بِدَرَاهِمَ ، وَالْدَّرَاهِمَ بِطَعَامٍ ، وَيَتَصَدَّقُ بِهِ عَلَى الْمَسَاكِينِ . وبهذا قال الشافعي . وقال مالك : يُقَوِّمُ الصَّيْدَ ، لَا الْمِثْلَ . وَحَكَى ابْنُ أَبِي مُوسَى رِوَايَةً مِثْلَ ذَلِكَ . وَحَكَى رِوَايَةً أُخْرَى ، أَنَّهُ إِنْ شَاءَ اشْتَرَى بِالدَّرَاهِمِ طَعَامًا ، فَتَصَدَّقَ بِهِ ، وَإِنْ شَاءَ تَصَدَّقَ بِالدَّرَاهِمِ . وَجْهُ قَوْلِ مَالِكٍ ، أَنَّ التَّقْوِيمَ إِذَا وَجِبَ لِأَجْلِ الإِثْلَافِ قَوْمَ الْمُتَلَفِ ، كَالَّذِي لَا مِثْلَ لَهُ . وَلَنَا عَلَى مَالِكٍ ، أَنَّ كُلَّ مُتَلَفٍ وَجِبَ فِيهِ الْمِثْلُ ، إِذَا قَوْمٌ وَجِبَتْ قِيمَةُ مِثْلِهِ ، كَالْمِثْلِيِّ مِنْ مَالِ الْآدَمِيِّ .

مَكَانَ إِثْلَافِهِ أَوْ بَقْرِهِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الإِرْشَادِ » . وَحَيْثُ قَوْمَ الْمِثْلِ أَوْ الصَّيْدَ ، فَإِنَّهُ يَشْتَرَى بِهِ طَعَامًا لِلْمَسَاكِينِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَعَنْهُ ، لَهُ الصَّدَقَةُ بِالدَّرَاهِمِ ، وَلَيْسَتْ الْقِيَمَةُ مِمَّا خَيَّرَ اللَّهُ فِيهِ^(٢) . ذَكَرَهَا ابْنُ أَبِي مُوسَى . وَقَالَ الْمُصَنِّفُ ، وَتَبِعَهُ الشَّارِحُ : وَهَلْ يَجُوزُ إِخْرَاجُ الْقِيَمَةِ ؟ فِيهِ اخْتِمَالَانِ .

تنبيهات : الأول ، التَّقْوِيمُ يَكُونُ بِالْمَوْضِعِ الَّذِي أُتْلَفَ فِيهِ وَبَقْرِهِ . نَقَلَهُ ابْنُ الْقَاسِمِ ، وَسَنَدِيٌّ . وَجَزَمَ بِهِ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ ، وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . وَجَزَمَ

(١) فِي الْأَصْلِ : « يَخْصُ » .

(٢) زِيَادَةٌ مِنْ : ش .

وعلى أنه لا تجوز الصدقة بالدرهم ، أن الله سبحانه إنما ذكر في الآية التخيير بين ثلاثة أشياء ، وهذا ليس منها . والطعام المخرج هو الذي يخرج في الفطرة وفدية الأذى من التمر والزبيب . والبر والشعير ، قياساً عليه ، ويحتمل أن يجزئ كل ما يسمى طعاماً ؛ لدخوله في إطلاق اللفظ .

الفصل الرابع ، أنه يطعم كل مسكين من البر مداً ، كما يدفع إليه في كفارة اليمين ، ومن سائر الأصناف ، نصف صاع . نص عليه أحمد ، رحمه الله تعالى ، في إطعام المساكين ، في الفدية والجزاء وكفارة اليمين : إن أطعم برّاً ، فمد لكل مسكين ، وإن أطعم تمرّاً ، فنصف صاع لكل مسكين . ولفظ شيخنا ههنا مطلق في أنه يطعم لكل مسكين مداً ، ولم يفرق بين الأصناف . وكذلك ذكره الخرقي مطلقاً . والأولى أنه لا يجزئ من غير البر بأقل من نصف صاع ؛ لأنه لم يرد الشرع في موضع بأقل من ذلك في طعمة المساكين ، وهذا لا توقيف فيه ، فيرد إلى نظرائه . ولا يجزئ إخراج الطعام إلا على مساكين الحرم ؛ لأنه قائم مقام الهدى الواجب لهم ، فيكون أيضاً لهم ، كقيمة المثلي من مال آدمي .

[٥٩/٣] الفصل الخامس ، أنه يصوم عن كل مد يوماً . وهو قول

غير واحد ، يقوّمه بالحرم ؛ لأنه محل ذبحه . وتقدم رواية ، أنه يقوّم الصيد مكان إتلافه أو بقره . الثاني ، الطعام هنا ، هو الذي يخرج في الفطرة ، وفدية الأذى . على الصحيح من المذهب ، وعليه أكثر الأصحاب . وقدمه في « المغني » ، و « الشرح » ، و « الفروع » ، وغيرهم . وقيل : ويجزئ أيضاً كل ما يسمى طعاماً . وهو احتمال في « المغني » وغيره . وجزم به القاضي في « الخلاف » .

عَطَاءٍ ، وَمَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّهَا كَفَّارَةٌ دَخَلَهَا الصَّيَّامُ وَالْإِطْعَامُ ، فَكَانَ
الْيَوْمُ فِي مُقَابَلَةِ الْمُدِّ ، كَكَفَّارَةِ الظُّهَارِ . وَعَنْ أَحْمَدَ ، رَحِمَهُ اللَّهُ ، أَنَّهُ يَصُومُ
عَنْ كُلِّ نِصْفِ صَاعٍ يَوْمًا . وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَالْحَسَنِ ، وَالنَّخَعِيِّ ،
وَالثَّوْرِيِّ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ ، وَابْنِ الْمُثَنِّ . قَالَ الْقَاضِي : الْمَسْأَلَةُ رِوَايَةٌ

الثَّلَاثُ ، ظَاهِرُ قَوْلِهِ : فَيُطْعِمُ كُلَّ مِسْكِينٍ مُدًّا . أَنَّهُ سَوَاءٌ كَانَ مِنَ الْبُرِّ ، أَوْ مِنْ
غَيْرِهِ . وَكَذَا هُوَ ظَاهِرُ الْخِرْقِيِّ ، وَأَجْرَاهُ ابْنُ مُنَجَّى عَلَى ظَاهِرِهِ ، وَشَرَحَ عَلَيْهِ ،
وَلَمْ يَتَعَرَّضْ إِلَى غَيْرِهِ . وَقَالَ الشَّارِحُ : وَالْأَوَّلَى أَنَّهُ لَا يُجْزَى مِنْ غَيْرِ الْبُرِّ أَقْلٌ مِنْ
نِصْفِ صَاعٍ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَرِدِ الشَّرْعُ فِي مَوْضِعٍ بِأَقْلٍ مِنْ ذَلِكَ فِي طُعْمَةِ الْمَسَاكِينِ .
قَالَ الزَّرْكَشِيُّ : هَذَا الْمَنْصُوصُ وَالْمَشْهُورُ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الرَّعَايَةِ الصُّغْرَى » ،
و « الْحَاوِيَيْنِ » ، وَ « الْمُحَرَّرِ » . قُلْتُ : وَهُوَ الْمَذْهَبُ الْمَنْصُوصُ . الرَّابِعُ ،
ظَاهِرُ قَوْلِهِ أَيْضًا : أَوْ يَصُومُ عَنْ كُلِّ مُدٍّ يَوْمًا . أَنَّهُ سَوَاءٌ كَانَ مِنَ الْبُرِّ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ .
وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرْقِيِّ أَيْضًا . وَتَابَعَهُ فِي « الْإِرْشَادِ » ، وَ « الْجَامِعِ الصَّغِيرِ » ،
وَ « عُقُودِ ابْنِ الْبَنَّا » ، وَ « الْإِبْضَاحِ » . وَقَدَّمَهُ فِي « التَّلْخِصِ » ،
وَ « الشَّرْحِ » . وَهُوَ رِوَايَةٌ أَثْبَتَهَا بَعْضُ الْأَصْحَابِ . وَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ،
وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ ، أَنَّهُ يَصُومُ عَنْ طَعَامِ كُلِّ مِسْكِينٍ يَوْمًا . قَدَّمَهُ فِي
« الْفُرُوعِ » . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « الرَّعَايَةِ الصُّغْرَى » ،
وَ « الْحَاوِيَيْنِ » .

فَوَائِدُ ؛ الْأَوَّلَى ، أَطْلَقَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةٍ عَنْهُ ، فَقَالَ : يَصُومُ عَنْ كُلِّ مُدٍّ
يَوْمًا . وَأَطْلَقَ فِي رِوَايَةٍ أُخْرَى ، [٢٨٦ / ١] فَقَالَ : يَصُومُ عَنْ كُلِّ مُدَّيْنِ يَوْمًا .
فَنَقَلَ الْمُصَنِّفُ فِي « الْمُغْنَى » ، وَالشَّارِحُ ، وَصَاحِبُ « التَّلْخِصِ » ، عَنْ
الْقَاضِي ، أَنَّهُ قَالَ : الْمَسْأَلَةُ رِوَايَةٌ وَاحِدَةٌ . وَحَمَلَ رِوَايَةَ الْمُدِّ عَلَى الْبُرِّ ، وَرِوَايَةَ

وَاحِدَةً ، وَالْيَوْمُ عَنْ مُدُّ بُرٍّ ، أَوْ نِصْفِ صَاعٍ مِنْ غَيْرِهِ . وَكَلَامُ أَحْمَدَ فِي الرَّوَائِثَيْنِ مَحْمُولٌ عَلَى اخْتِلَافِ الْحَالَيْنِ ؛ لِأَنَّ صَوْمَ الْيَوْمِ مُقَابِلُ إِطْعَامِ الْمِسْكِينِ ، وَإِطْعَامُ الْمِسْكِينِ مُدُّ بُرٍّ ، أَوْ نِصْفِ صَاعٍ مِنْ غَيْرِهِ ، وَلِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى جَعَلَ الْيَوْمَ فِي كَفَّارَةِ الظُّهَارِ فِي مُقَابَلَةِ إِطْعَامِ الْمِسْكِينِ ، فَكَذَا هُنَا . وَرَوَى أَبُو ثَوْرٍ ، أَنَّ كَفَّارَةَ الصَّيْدِ مِنَ الْإِطْعَامِ وَالصِّيَامِ مِثْلُ كَفَّارَةِ الْآدَمِيِّ . وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا . وَلَنَا ، أَنَّهُ جَزَاءٌ عَنْ مُثْلَيْهِ ، فَاخْتَلَفَ بِاخْتِلَافِهِ ، كَبَدَلِ مَالِ الْآدَمِيِّ . وَلِأَنَّ الصَّحَابَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، حِينَ قَضَوْا فِي الصَّيْدِ قَضَوْا فِيهِ مُخْتَلِفًا .

فصل : فَإِنْ بَقِيَ مِنَ الطَّعَامِ مَا لَا يَغْدِلُ يَوْمًا ، كَذَوْنِ الْمُدِّ ، صَامَ عَنْهُ يَوْمًا كَامِلًا . كَذَلِكَ قَالَ عَطَاءٌ ، وَالنَّخَعِيُّ ، وَحَمَّادٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا خَالَفَهُمْ ؛ لِأَنَّ الصَّوْمَ لَا يَتَّبَعُ ، فَيَجِبُ تَكْمِيلُهُ . وَلَا يَجِبُ التَّابُعُ فِي الصِّيَامِ . وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ ؛ فَإِنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ أَمَرَ بِهِ مُطْلَقًا ، فَلَا يَتَّقِدُ بِالتَّابِعِ مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ .

الْمُدَّتَيْنِ عَلَى غَيْرِهِ . قَالَ الزُّرَّكَشِيُّ : وَالَّذِي رَأَيْتُهُ فِي رَوَائِي الْقَاضِي ، أَنَّ حَنْبَلًا ، وَابْنَ مَنْصُورَ نَقَلَا عَنْهُ ، أَنَّهُ يَصُومُ عَنْ كُلِّ نِصْفِ صَاعٍ يَوْمًا . وَأَنَّ الْأَثَرَمَ نَقَلَ فِي فِذْيَةِ الْأَذَى ، عَنْ كُلِّ مُدٍّ يَوْمًا ، وَعَنْ نِصْفِ صَاعٍ ، تَمْرًا أَوْ شَعِيرًا ، يَوْمًا . قَالَ : وَهُوَ اخْتِيارُ الْخَرَقِيِّ ، وَأَبَى بَكْرٍ . قَالَ : وَيُمْكِنُ أَنْ يُحْمَلَ قَوْلُهُ : عَنْ كُلِّ نِصْفِ صَاعٍ يَوْمًا . عَلَى أَنَّ نِصْفَ الصَّاعِ مِنَ التَّمْرِ وَالشَّعِيرِ ، لَا مِنَ الْبُرِّ . انْتَهَى . قَالَ الزُّرَّكَشِيُّ : وَعَلَى هَذَا ، فَإِخْدَى الرَّوَائِثَيْنِ مُطْلَقَةً ، وَالْأُخْرَى مُقَيَّدَةً ، ^(١) (لَا أَنَّ)

(١ - ١) فِي الْأَصْلِ ، ط : ، لِأَنَّ ، .

ولا يَجُوزُ أَنْ يَصُومَ عَنْ بَعْضِ الْجَزَاءِ ، وَيُطْعِمَ عَنْ بَعْضٍ . نَصٌّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ . وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ ، وَالثَّوْرِيُّ^(١) ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ . وَجَوَّزَهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ ، إِذَا عَجَزَ عَنْ بَعْضِ الْإِطْعَامِ . وَلَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّهَا كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ ، فَلَمْ يَجْزُ فِيهَا ذَلِكَ ، كَسَائِرِ الْكَفَّارَاتِ .

فصل : وَإِنْ كَانَ مِمَّا لَا مِثْلَ لَهُ مِنَ الصَّيْدِ ، يُخَيَّرُ قَاتِلُهُ ، بَيْنَ أَنْ يَشْتَرِيَ بِقِيَمَتِهِ طَعَامًا ، فَيُطْعِمَهُ لِلْمَسَاكِينِ ، وَبَيْنَ أَنْ يَصُومَ ، لَتَعْدْرِ الْمِثْلِ . وَهَلْ يَجُوزُ إِخْرَاجُ الْقِيَمَةِ ؟ فِيهِ اخْتِمَالَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، لَا يَجُوزُ . وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِ أَحْمَدَ فِي رِوَايَةِ حَنْبَلٍ ، فَإِنَّهُ قَالَ : إِذَا أَصَابَ الْمُحْرِمُ صَيْدًا ، وَلَمْ يُصِْبْ لَهُ عَدْلٌ حُكْمٍ عَلَيْهِ ، قَوْمَ طَعَامًا ، إِنْ قَدَّرَ عَلَى طَعَامٍ ، وَإِلَّا صَامَ لِكُلِّ نَصْفِ صَاعٍ يَوْمًا . هَكَذَا يَرَوِي عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ . وَلِأَنَّهُ جَزَاءُ صَيْدٍ ، فَلَمْ يَجْزُ إِخْرَاجُ الْقِيَمَةِ فِيهِ ، كَالَّذِي لَهُ مِثْلٌ ، وَلِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَيَّرَ بَيْنَ ثَلَاثَةِ

الرُّوَايَتَيْنِ مُطْلَقَتَانِ . وَإِذْنُ يَسْهُلُ الْحَمْلُ . وَكَذَلِكَ قَطَعَ أَبُو الْبَرَكَاتِ وَغَيْرُهُ ، إِلَى أَنَّ عَزَوْا ذَلِكَ إِلَى الْخِرْقَى . وَفِيهِ نَظَرٌ . انْتَهَى . وَقَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : فَأَقْرَبُ بَعْضُ الْأَصْحَابِ النَّصِّينَ عَلَى ظَاهِرِهِمَا ، وَحَمَلَ بَعْضُ الْأَصْحَابِ ذَلِكَ عَلَى مَا سَبَقَ ، يَعْنِي ، حَمَلَ رِوَايَةَ الْمُدَّ عَلَى الْبُرِّ ، وَرِوَايَةَ الْمُدَّتَيْنِ عَلَى غَيْرِهِ . قَالَ : وَهُوَ أَظْهَرُ . انْتَهَى . الثَّانِيَةُ ، لَوْ بَقِيَ مِنَ الطَّعَامِ مَا لَا يَعْدِلُ يَوْمًا ، صَامَ عَنْهُ يَوْمًا . نَصٌّ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَبَعَضُ . الثَّلَاثَةُ ، لَا يَجِبُ التَّابُعُ فِي هَذَا الصِّيَامِ ، بِلَا زِعَاعٍ أَعْلَمُهُ ؛ لِلآيَةِ . الرَّابِعَةُ ، لَا يَجُوزُ أَنْ يَصُومَ عَنْ بَعْضِ الْجَزَاءِ ، وَيُطْعِمَ عَنْ بَعْضِهِ . نَصٌّ عَلَيْهِ ، وَلَا أَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا .

(١) سقط من : م .

[٦٦ ط] **فُضِّلَ** : الضَّرْبُ الثَّانِي عَلَى التَّرْتِيبِ ، وَهُوَ ثَلَاثَةٌ ^{المقنع} أَنْوَاعٍ ؛ أَحَدُهَا ، دَمُ الْمُتَعَةِ وَالْقِرَانِ ، فَيَجِبُ الْهَدْيُ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ ، فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ ، وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَكُونَ آخِرُهَا يَوْمَ عَرَفَةَ ، وَسَبْعَةٌ إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ ، وَإِنْ صَامَهَا قَبْلَ ذَلِكَ ، أَجْزَأُهُ ،

^{الشرح الكبير} أَشْيَاءَ ، لَيْسَ مِنْهَا الْقِيَمَةُ ، فَإِذَا عَدِمَ أَحَدَ الثَّلَاثَةِ ، يَتَّقَى التَّخْيِيرُ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ الْبَاقِيَيْنِ ، فَأَمَّا لِإِجَابِ شَيْءٍ غَيْرِ الْمَنْصُوصِ عَلَيْهِ فَلَا . وَالثَّانِي ، يَجُوزُ إِنْخِرَاجُ الْقِيَمَةِ ؛ [٥٩/٣ ط] لِأَنَّ عُمرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ لَكَعْبٍ : مَا جَعَلْتَ عَلَى نَفْسِكَ ؟ قَالَ : دِرْهَمَيْنِ . قَالَ : اجْعَلْ مَا جَعَلْتَ عَلَى نَفْسِكَ ^(١) . وَقَالَ عَطَاءٌ : فِي الْعُصْفُورِ نِصْفُ دِرْهَمٍ . وَظَاهِرُهُ إِنْخِرَاجُ الدَّرَاهِمِ الْوَاجِبَةِ . وَعَنْهُ ، أَنَّ جَزَاءَ الصَّيْدِ عَلَى التَّرْتِيبِ . وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ .

فصل : قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : (الضَّرْبُ الثَّانِي عَلَى التَّرْتِيبِ ، وَهُوَ ثَلَاثَةٌ أَنْوَاعٍ ؛ أَحَدُهَا ، دَمُ الْمُتَعَةِ وَالْقِرَانِ ، فَيَجِبُ الْهَدْيُ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ ، فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ ، وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَكُونَ آخِرُهَا يَوْمَ عَرَفَةَ ، وَسَبْعَةٌ إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ ، وَإِنْ صَامَهَا قَبْلَ ذَلِكَ ، أَجْزَأُهُ) لَا نَعْلَمُ خِلَافًا فِي وَجُوبِ الدَّمِ عَلَى الْمُتَمَتِّعِ وَالْقَارِنِ ، وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ فِيمَا مَضَى ، وَذَكَرْنَا شُرُوطَ وَجُوبِ الدَّمِ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ ، وَسَبْعَةٌ إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ ؛

^{الإنصاف} قوله : الضَّرْبُ الثَّانِي عَلَى التَّرْتِيبِ ، وَهُوَ ثَلَاثَةٌ أَنْوَاعٍ ؛ أَحَدُهَا ، دَمُ الْمُتَعَةِ وَالْقِرَانِ ، فَيَجِبُ الْهَدْيُ . وَلَا خِلَافَ فِي وَجُوبِهِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ وَقْتُ وَجُوبِهِ ، وَوَقْتُ

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٣٢١ .

لَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ ﴾ ^(١) . وَتُعْتَبَرُ الْقُدْرَةُ عَلَى الْهَدْيِ فِي مَوْضِعِهِ ، فَمَتَى عَدِمَهُ فِي مَوْضِعِهِ ، جَازَ لَهُ الْإِنْتِقَالُ إِلَى الصِّيَامِ ، وَإِنْ كَانَ قَادِرًا عَلَيْهِ فِي بَلَدِهِ ؛ لِأَنَّ وُجُوبَهُ مُوقَّتٌ ، فَاعْتَبِرَتْ لَهُ الْقُدْرَةُ عَلَيْهِ فِي مَوْضِعِهِ ، كَالْمَاءِ فِي الطَّهَارَةِ ، إِذَا عَدِمَهُ فِي مَكَانِهِ انْتَقَلَ إِلَى التُّرَابِ .

فصل : وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ صَوْمِ الثَّلَاثَةِ وَالسَّبْعَةِ وَقَتَانِ ؛ وَقْتُ اسْتِحْبَابٍ ، وَقْتُ جَوَازٍ . فَأَمَّا الثَّلَاثَةُ ، فَلِأَفْضَلُ أَنْ يَكُونَ آخِرُهَا يَوْمَ عَرَفَةَ . يَرَوَى ذَلِكَ عَنْ عَطَاءٍ ، وَطَاوُسٍ ، وَالشَّعْبِيِّ ، وَمُجَاهِدٍ ، وَالْحَسَنِ ، وَالنَّخَعِيِّ ، وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، وَعَلْقَمَةَ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ . وَرَوَى عَنْ ابْنِ عُمرَ ، وَعَائِشَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، أَنَّهُ يَصُومُهُنَّ مَا بَيْنَ إِهْلَالِهِ بِالْحَجِّ وَيَوْمِ عَرَفَةَ . وَظَاهِرُ هَذَا أَنَّهُ يَجْعَلُ آخِرُهَا يَوْمَ التَّرْوِيَةِ ؛ لِأَنَّ صَوْمَ يَوْمِ عَرَفَةَ بِعَرَفَةَ غَيْرُ مُسْتَحَبٍّ . وَذَكَرَ الْقَاضِي فِي « الْمُجَرَّدِ » ذَلِكَ مَذْهَبُ أَحْمَدَ . وَالْمَنْصُوصُ عَنْ أَحْمَدَ مَا ذَكَرْنَاهُ أَوَّلًا ، وَإِنَّمَا أَوْجَبْنَا لَهُ صَوْمَ

ذَنْبِهِ ، فِي بَابِ الْإِحْرَامِ ، عِنْدَ قَوْلِهِ : وَيَجِبُ عَلَى الْقَارِنِ وَالْمُتَمَتِّعِ ذَمُّ نُسْكِهِ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْهُ - يَعْنِي ، فِي مَوْضِعِهِ ، فَلَوْ وَجَدَهُ فِي بَلَدِهِ ، أَوْ وَجَدَ مَنْ يُقْرِضُهُ ، فَهُوَ كَمَنْ لَمْ يَجِدْهُ . نَصٌّ عَلَيْهِ - فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ ، وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَكُونَ آخِرُهَا يَوْمَ عَرَفَةَ . هَذَا الْمَذْهَبُ . نَصٌّ عَلَيْهِ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ ، مِنْهُمْ الْقَاضِي فِي « التَّعْلِيلِ » . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : هَذَا الْأَشْهُرُ عَنْ أَحْمَدَ ، وَعَلَيْهِ أَصْحَابُهُ .

يَوْمَ عَرَفَةَ هُنَا لِمَوْضِعِ الْحَاجَةِ . وعلى هذا القول ، يُسْتَحَبُّ لَهُ تَقْدِيمُ
الإِحْرَامِ بِالْحَجِّ قَبْلَ يَوْمِ التَّوْبَةِ ؛ لِيَصُومَهَا فِي الْحَجِّ ، فَإِنْ صَامَ مِنْهَا شَيْئًا
قَبْلَ إِحْرَامِهِ بِالْحَجِّ ، جاز . نَصَّ عَلَيْهِ . فَأَمَّا وَقْتُ جَوَازِ صِيَامِهَا ، فَإِذَا
أَحْرَمَ بِالْعُمْرَةِ . وهذا قولُ أَبِي حَنِيفَةَ . وعن أَحْمَدَ : إِذَا حَلَّ مِنَ الْعُمْرَةِ .
وقال مالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ : لَا يَجُوزُ إِلَّا بَعْدَ الإِحْرَامِ بِالْحَجِّ . وَيُرَوَّى ذَلِكَ
عَنْ ابْنِ عُثْمَرَ . وهو قولُ إِسْحَاقَ ، وَابْنِ الْمُنْذِرِ ؛ لقولِ اللَّهِ تَعَالَى :
﴿ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ ﴾ . وَلأنَّه صِيَامٌ وَاجِبٌ ، فَلَمْ يَجْزِ تَقْدِيمُهُ
عَلَى وَقْتِ وَجُوبِهِ ، كَسَائِرِ الصِّيَامِ الْوَاجِبِ . وَلأنَّ مَا قَبْلَهُ وَقْتُ لَا [٦٠/٣]
يَجُوزُ فِيهِ الْمُبَدَلُ ، فَلَمْ يَجْزِ فِيهِ الْبَدَلُ ، كَقَبْلِ الإِحْرَامِ بِالْعُمْرَةِ . وقال
التَّوْرِيُّ وَالْأَوْزَاعِيُّ : يَصُومُهُنَّ مِنْ أَوَّلِ الْعَشْرِ إِلَى يَوْمِ عَرَفَةَ . وَلَنَا ، أَنَّ
إِحْرَامَ الْعُمْرَةِ أَحَدُ إِحْرَامِي التَّمَتُّعِ ، فَجَازَ الصَّوْمُ بَعْدَهُ ، كإِحْرَامِ الْحَجِّ .
وَأَمَّا قَوْلُهُ : ﴿ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ ﴾ . فَيَقِيلُ : مَعْنَاهُ فِي أَشْهُرِ
الْحَجِّ ، فَإِنَّهُ لَا بُدَّ فِيهِ مِنْ إِضْمَارٍ ، إِذَا كَانَ الْحَجُّ أَفْعَالًا لَا يُصَامُ فِيهَا ، إِنَّمَا
يُصَامُ فِي وَقْتِهَا ، أَوْ فِي أَشْهُرِهَا ، فَهُوَ كَقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ : ﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ
مَعْلُومَةٌ ﴾ ^(١) . وَأَمَّا تَقْدِيمُهُ عَلَى وَقْتِ الْوُجُوبِ ، فَيَجُوزُ إِذَا وَجَدَ السَّبَبُ ،

وَعَلَّ بِالْحَاجَةِ . قال في « الفُرُوعِ » : وفيه نَظَرٌ . وعنه ، الْأَفْضَلُ أَنْ يَكُونَ آخِرُهَا
يَوْمَ التَّوْبَةِ . وَذَكَرَهَا الْقَاضِي فِي « الْمُجَرَّدِ » . ذَلِكَ مَذْهَبُ أَحْمَدَ ، وَإِلَيْهِ مِثْلُ
صَاحِبِ « الفُرُوعِ » . فعلى المذهبِ ، قال الْمُصَنِّفُ وَغَيْرُهُ : يُقَدِّمُ الإِحْرَامَ عَلَى
يَوْمِ التَّوْبَةِ ، فَيُحْرِمُ يَوْمَ السَّابِعِ . وعلى الرِّوَايَةِ الثَّانِيَةِ ، يُحْرِمُ يَوْمَ السَّادِسِ .

كَتَقْدِيمِ التَّكْفِيرِ عَلَى الْحَنْثِ وَزُهُوقِ النَّفْسِ ، وَأَمَّا كَوْنُهُ بَدَلًا فَلَا يُقَدَّمُ عَلَى الْمُبْدَلِ ، فَقَدْ ذَكَرْنَا رِوَايَةً فِي جَوَازِ تَقْدِيمِ الْهَدْيِ عَلَى الْإِحْرَامِ بِالْحَجِّ ، فَكَذَلِكَ الصَّوْمُ .

فصل : فَأَمَّا تَقْدِيمُ الصَّوْمِ عَلَى إِحْرَامِ الْعُمْرَةِ ، فَلَا يَجُوزُ . لَا نَعْلَمُ قَائِلًا بِجَوَازِهِ . إِلَّا رِوَايَةً عَنْ أَحْمَدَ ، حَكَاهَا بَعْضُ الْأَصْحَابِ ، وَلَيْسَ بِشَيْءٍ ؛ لِأَنَّهُ تَقْدِيمُ الصَّوْمِ عَلَى سَبَبِهِ وَوُجُوبِهِ ، وَمُخَالَفٌ لِقَوْلِ أَهْلِ الْعِلْمِ . وَأَحْمَدُ ، رَحِمَهُ اللَّهُ ، يُنْزِعُهُ عَنْ هَذَا . وَأَمَّا السَّبْعَةُ فَلَهَا وَقْتَانِ ؛ وَقْتُ اخْتِيَارٍ ، وَوَقْتُ جَوَازٍ ، أَمَّا وَقْتُ الْاخْتِيَارِ فَإِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عُمَرَ ،

قُلْتُ : فَيَكُونُ مُسْتَثْنًى مِنْ قَوْلِهِمْ : يُسْتَحَبُّ لِلْمُتَمَتِّعِ الَّذِي حَلَّ ، الْإِحْرَامُ بِالْحَجِّ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ . فَيُعَايَى بِهَا .

فوائد ؛ الأولى ، يَجُوزُ تَقْدِيمُ صِيَامِ الثَّلَاثَةِ أَيَّامٍ بِإِحْرَامِ الْعُمْرَةِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . نَصٌّ عَلَيْهِ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَهُوَ أَشْهُرُ . وَفِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ إِيمَاءٌ إِلَيْهِ ؛ لِقَوْلِهِ : وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَكُونَ آخِرُهَا يَوْمَ عَرَفَةَ . وَعَنْهُ ، يَصُومُهَا إِذَا حَلَّ مِنَ الْعُمْرَةِ . الثَّانِيَةُ ، لَا يَجُوزُ صَوْمُهَا قَبْلَ الْإِحْرَامِ بِالْعُمْرَةِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَعَنْهُ ، يَجُوزُ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَالْمُرَادُ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ . وَنَقَلَهُ الْأَثَرُ ، فَيَكُونُ السَّبَبُ . قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : أَحَدُ نُسَخَى التَّمَتُّعِ ، فَجَازَ تَقْدِيمُهَا عَلَيْهِ ، كَالْحَجِّ . قَالَ الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ ، عَنْ هَذِهِ الرِّوَايَةِ : وَلَيْسَ بِشَيْءٍ ، وَأَحْمَدُ مُنْزَعٌ عَنْ هَذِهِ الْمُخَالَفَةِ لِأَهْلِ الْعِلْمِ . الثَّلَاثَةُ ، وَقْتُ وَجُوبِ صَوْمِ الْأَيَّامِ الثَّلَاثَةِ ، وَقْتُ وَجُوبِ الْهَدْيِ ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ فِي بَابِ الْإِحْرَامِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : ذَكَرَهُ الْأَصْحَابُ ؛

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ، قَالَ : « فَمَنْ لَمْ يَجِدْ هَدْيًا ، فَلْيَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ ، وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(١) . وَأَمَّا وَقْتُ الْجَوَازِ ، فَإِذَا مَضَتْ أَيَّامُ التَّشْرِيقِ ، قَالَ الْأَثَرُمُ : سُئِلَ أَحْمَدُ : هَلْ يَصُومُ بِالطَّرِيقِ أَوْ بِمَكَّةَ ؟ قَالَ : كَيْفَ شَاءَ . وَبِهَذَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَمَالِكٌ . وَعَنْ عَطَاءٍ ، وَمُجَاهِدٍ : يَصُومُهَا فِي الطَّرِيقِ . وَهُوَ قَوْلُ إِسْحَاقَ . وَقَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : يَصُومُهَا إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ ؛ لِلْحَبَرِ . وَيُرَوَّى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عُمرَ . وَهُوَ قَوْلٌ لِلشَّافِعِيِّ . وَلَهُ قَوْلٌ كَقَوْلِنَا ، وَكَقَوْلِ إِسْحَاقَ . وَلَنَا ، أَنَّ كُلَّ صَوْمٍ لَزِمَهُ وَجَازٌ فِي وَطْنِهِ ، جَازٌ قَبْلَ ذَلِكَ ، كَسَائِرِ الْفُرُوضِ ،

لأنه بدل كسائر الأبدال . وقال القاضي : وعندنا يجب إذا أحرَمَ بالحج . وقد قال أحمد في رواية ابن القاسم وسندي ، عن صيامِ الْمُتَعَةِ ، متى يجب ؟ قال : إذا عقد الإحرام . قال في « الفروع » : كذا قال . وقال القاضي أيضًا : لا خلاف أن الصوم يتعين قبل يومِ النَّحْرِ ، بحيث لا يجوز تأخيرُهُ إليه ، بخلاف الهدي . انتهى . الرَّابِعَةُ ، ذَكَرَ الْقَاضِي ، وَأَصْحَابُهُ ، وَصَاحِبُ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَغَيْرُهُمْ ، أَنَّ آخِرَ صِيَامِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ وَالْأَيَّامِ الثَّلَاثَةِ إِلَى يَوْمِ النَّحْرِ ، فَقَضَاءٌ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَلَعَلَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى مَنْعِ صِيَامٍ ، وَإِلَّا كَانَ أَدَاءً . وَلَعَلَّ فِي كَلَامِ صَاحِبِ « الْفُرُوعِ » : مَبْنِيٌّ عَلَى عَدَمِ مَنْعِ صِيَامِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ . بَرِيَادَةُ « عَدَمِ » ، وَبِهَا يَتَضَحُّ الْمَعْنَى .

قوله : وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ ، وَإِنْ صَامَ قَبْلَ ذَلِكَ ، أَجْزَأُ . يَعْنِي ، بَعْدَ إِحْرَامِهِ بِالْحَجِّ ، لَكِنْ لَا يَجُوزُ صَوْمُهَا فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ . نَصٌّ عَلَيْهِ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ ؛

(١) تقدم تحريجه في صفحة ١٥٧ .

المقنع
فَإِنْ لَمْ يَصُمْ قَبْلَ يَوْمِ النَّحْرِ ، صَامَ أَيَّامٍ مِّنِي . وَعَنْهُ ، لَا يَصُومُهَا ، وَيَصُومُ بَعْدَ ذَلِكَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ ، وَعَلَيْهِ دَمٌ .

الشرح الكبير
وَأَمَّا الْآيَةُ ، فَإِنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ جَوَّزَ لَهُ تَأْخِيرَ الصَّيَامِ الْوَاجِبِ ؛ تَخْفِيفًا عَنْهُ ، فَلَا يَمْنَعُ ذَلِكَ الْإِجْزَاءَ قَبْلَهُ ، كَتَأْخِيرِ صَوْمِ رَمَضَانَ فِي السَّفَرِ وَالْمَرَضِ ، بِقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ : ﴿ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ ^(١) . لِأَنَّ الصَّوْمَ وَجَدَ مِنْ أَهْلِهِ بَعْدَ وَجُودِ سَبَبِهِ ، فَأُجْزَأَ ، كَصَوْمِ الْمُسَافِرِ وَالْمَرِيضِ .

١٢١٦ - مسألة : (فَإِنْ لَمْ يَصُمْ قَبْلَ يَوْمِ النَّحْرِ ، صَامَ أَيَّامٍ مِّنِي . وَعَنْهُ ، لَا يَصُومُهَا ، وَيَصُومُ بَعْدَ ذَلِكَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ ، وَعَلَيْهِ دَمٌ) إِذَا لَمْ يَصُمْ الْمُتَمَتِّعُ الثَّلَاثَةَ الْأَيَّامِ فِي الْحَجِّ ؛ فَإِنَّهُ يَصُومُهَا بَعْدَ ذَلِكَ . وَبِهَذَا قَالَ عَلِيُّ ، وَابْنُ عُمَرَ ، وَعَائِشَةُ ، وَعُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ ، وَعُبَيْدُ بْنُ عُمَيْرٍ ، وَالْحَسَنُ ، وَعَطَاءٌ ، وَالزُّهْرِيُّ ، وَمَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، [٦٠/٣ ظ] وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَيُرَوَّى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَطَاوُسٍ ، وَمُجَاهِدٍ : إِذَا فَاتَهُ الصَّوْمُ فِي الْعَشْرِ ،

الإنصاف
لِبَقَاءِ أَعْمَالِ الْحَجِّ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » . وَيجوزُ صَوْمُهَا بَعْدَ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ . يَعْنِي ، إِذَا كَانَ قَدْ طَافَ طَوَافَ الزِّيَارَةِ . قَالَ الْقَاضِي . وَالْمُرَادُ بِقَوْلِهِ : ﴿ إِذَا رَجَعْتُمْ ﴾ . يَعْنِي ، مِنْ عَمَلِ الْحَجِّ ؛ لِأَنَّهُ الْمَذْكُورُ ، وَمُعْتَبَرٌ لِحَوَازِ الصَّوْمِ .

قوله : فَإِنْ لَمْ يَصُمْ [٢٨٧/١] قَبْلَ يَوْمِ النَّحْرِ - يَعْنِي ، الْأَيَّامَ الثَّلَاثَةَ - صَامَ أَيَّامٍ مِّنِي . قَالَ ابْنُ مُنْجَى فِي « شَرْحِهِ » : هَذَا الْمَذْهَبُ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْمُعْنَى » ، وَ « الشَّرْحِ » ، وَ « النَّظْمِ » ، وَ « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » ، فِي بَابِ أَقْسَامِ التُّسْلُكِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْإِفَادَاتِ » ، وَصَحَّحَهُ فِي « الْفَاتِحِ » . وَعَنْهُ ، لَا يَصُومُهَا . وَتَقَدَّمَ

(١) سورة البقرة ١٨٤ .

لم يَصُمْ بعده ، واستقرَّ الهديُّ في ذِمَّتِهِ ؛ لأنَّ الله تعالى ، قال : ﴿ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ ﴾ . ولأنَّه بَدَلُ مَوْقَتٍ ، فَيَسْقُطُ بِخُرُوجِ وَقْتِهِ ، كَالْجُمُعَةِ . ولنا ، أنَّه صَوْمٌ وَاجِبٌ ، فلم يَسْقُطْ بِخُرُوجِ وَقْتِهِ ، كَصَوْمِ رَمَضَانَ . والآيةُ تُدَلُّ على وجوبِهِ في الْحَجِّ ، لا على سَقُوطِهِ ، والقياسُ مُتَتَّقِضٌ بِصَوْمِ الظُّهَارِ ، إذا قَدَّمَ الْمَسِيَّسَ عَلَيْهِ ، وَالْجُمُعَةُ لَيْسَتْ بِدَلًّا ، إِنَّمَا هِيَ الْأَصْلُ ، وَإِنَّمَا سَقَطَتْ لِأَنَّ الْوَقْتَ جُعِلَ شَرْطًا لَهَا ، كَالْجَمَاعَةِ . إذا ثَبَتَ هَذَا ، فَإِنَّهُ يَصُومُ أَيَّامَ مِنَى . وهذا قولُ ابْنِ عُمرَ ، وعائِشَةَ ، وعُرْوَةَ ، وعُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ ، والزُّهْرِيِّ ، ومَالِكٍ ، والأَوْزَاعِيِّ ، وإِسْحَاقَ ، والشَّافِعِيِّ فِي الْقَدِيمِ ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عُمرَ ، وعائِشَةُ ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا ، قَالَا : لم يُرَخَّصْ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ أَنْ يُصْمْنَ إِلَّا لِمَنْ لم يَجِدِ الْهَدْيَ . رواه البخاري^(١) . وهذا يَنْصَرِفُ إِلَى تَرْخِيصِ

ذلك مع زيادةٍ حَسَنَةٍ فِي أَوَاخِرِ بَابِ صَوْمِ التَّطَوُّعِ ، وَذُكِرَ مِنْ قَدَمٍ وَأُطْلِقَ وَصَحَّحَ . فعلى القولِ بأنَّه يَصُومُ أَيَّامَ مِنَى ، وصامَهَا ، فَلَا دَمَ عَلَيْهِ . جَزَمَ بِهِ جَمَاعَةٌ ؛ مِنْهُمْ الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ ، وَصَاحِبُ « الرَّعَايَةِ » ، وَغَيْرُهُمْ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَقَالَ : لَعَلَّهُ مُرَادُ الْقَاضِي وَأَصْحَابِهِ ، وَصَاحِبِ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَغَيْرِهِمْ ، بِتَأْخِيرِ الصَّوْمِ عَنْ أَيَّامِ الْحَجِّ .

وقوله : وَيَصُومُ بَعْدَ ذَلِكَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ ، وَعَلَيْهِ دَمٌ . يَعْنِي ، إِذَا قُلْنَا : لَا يَجُوزُ صَوْمُ أَيَّامِ مِنَى . وَكَذَا لَوْ قُلْنَا : يَجُوزُ صَوْمُهَا . وَلَمْ يُصْمَها ، فَقَدَّمَ الْمُصَنِّفُ هُنَا ، أَنَّ عَلَيْهِ دَمًا عَلَى هَذِهِ الرَّوَايَةِ . وَهَذَا اخْتَلَفَ الرَّوَايَاتِ . جَزَمَ بِهِ فِي « الْإِفَادَاتِ » ،

(١) في : باب من ساق البدن معه ، من كتاب الحج . صحيح البخاري ٢ / ٢٠٥ ، ٢٠٦ .

المقنع وَعَنْهُ ، إِنْ تَرَكَ الصَّوْمَ لِعُذْرٍ ، لَمْ يَلْزَمْهُ إِلَّا قَضَاؤُهُ ، وَإِنْ تَرَكَهُ لِعِغْرِ عُذْرٍ ، فَعَلَيْهِ دَمٌ .

الشرح الكبير رسول الله ﷺ ، ولأن الله تعالى أمر بصيام هذه الأيام الثلاثة في الحج ، ولم يبق من الحج إلا هذه الأيام ، فَيَتَعَيَّنُ الصَّوْمُ فِيهَا ، فإِذَا صَامَ هَذِهِ الْأَيَّامَ ، فَحُكْمُهُ حُكْمُ مَنْ صَامَ قَبْلَ يَوْمِ النَّحْرِ . وعن أحمد رواية أخرى ، أنه لا يَصُومُ أَيَّامَ مَنْى . رَوَى ذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ ، وَالْحَسَنِ ، وَعَطَاءٍ . وهو قول ابن المنذر ؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ صَوْمِ سِتَّةِ أَيَّامٍ ، ذَكَرَ مِنْهَا أَيَّامُ التَّشْرِيقِ ^(١) ، وَلَئِنْهَا لَا يَجُوزُ فِيهَا صَوْمُ النَّفْلِ ، فَلَا يَصُومُهَا عَنْ الْفَرْضِ ، كَيَوْمِ النَّحْرِ . فعلى هذه الرواية يَصُومُ بَعْدَ ذَلِكَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ . وكذلك الْحُكْمُ إِذَا قُلْنَا بِصَوْمِ أَيَّامٍ مَنْى ، فلم يَصُمْهَا . واخْتَلَفَتِ الرَّوَايَةُ عَنْ أَحْمَدَ ، رَحِمَهُ اللَّهُ ، فِي وَجُوبِ الدَّمِ عَلَيْهِ ، فعنه ، عليه دَمٌ ؛ لِأَنَّهُ أَخَّرَ الْوَاجِبَ مِنْ مَنَاسِكَ الْحَجِّ عَنْ وَقْتِهِ ، فَلَزِمَهُ دَمٌ ، كَرَمِي الْجِمَارِ ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْمُؤَخَّرِ لِعُذْرٍ أَوْ لِعِغْرِهِ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا . وقال القاضي : إِنَّمَا يَجِبُ الدَّمُ إِذَا أَخَّرَهُ لِعِغْرِ عُذْرٍ ، ^(٢) فَإِنْ أَخَّرَهُ لِعُذْرٍ ، فليس عليه إِلَّا قَضَاؤُهُ ؛ لِأَنَّ الدَّمَ الَّذِي

الإِنصَافُ و « الْمُنَوِّرِ » ، و « الْمُتَخَبِّ » ^(٣) . واختارها الخِرَقِيُّ ، وَقَدَّمَهُ فِي « الْمُحَرَّرِ » ، و « الْفَائِقِ » . وعنه ، إِنْ تَرَكَ الصَّوْمَ لِعُذْرٍ ، لَمْ يَلْزَمْهُ إِلَّا قَضَاؤُهُ ، وَإِنْ تَرَكَهُ لِعِغْرِ عُذْرٍ ، فعليه مع فعله دَمٌ . اختاره القاضي في « الْمُجَرَّدِ » . وجزم به في « الْهِدَايَةِ » ، و « الْمَذْهَبِ » ، و « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، و « التَّلْخِصِ » ، في

(١) تقدم تخريجه في ٥٤٣/٧ .

(٢) (٢ - ٢) سقط من : م .

(٣) سقط من : ط .

وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : إِنْ أَخَّرَ الْهَدْيَ أَوْ الصَّوْمَ لِعُذْرٍ ، لَمْ يَلْزَمَهُ إِلَّا قَضَاؤُهُ ، وَإِنْ أَخَّرَ الْهَدْيَ لغيرِ عُدْرٍ ، فَهَلْ يَلْزَمُهُ دَمٌ آخَرُ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ . قَالَ : وَعِنْدِي أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ مَعَ الصَّوْمِ دَمٌ بِحَالٍ ، وَلَا يَجِبُ التَّابُعُ فِي الصَّيَامِ .

الشرح الكبير

هو المُبَدَّل ، لو أَخَّرَهُ لِعُدْرٍ لم يَكُنْ عَلَيْهِ دَمٌ لِتَأْخِيرِهِ ، فَالْبَدَلُ أَوَّلَى . وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ أَحْمَدَ .

١٢١٧ - مسألة : (وقال أبو الخطَّاب : إِنْ أَخَّرَ الصَّوْمَ أَوْ الْهَدْيَ لِعُدْرٍ ، لم يَلْزَمُهُ إِلَّا قَضَاؤُهُ ، وَإِنْ أَخَّرَ الْهَدْيَ لغيرِ عُدْرٍ ، فَهَلْ يَلْزَمُهُ دَمٌ آخَرُ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ . قَالَ : وَعِنْدِي أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ مَعَ ^(١) الصَّوْمِ دَمٌ بِحَالٍ ، وَلَا يَجِبُ التَّابُعُ فِي الصَّيَامِ) إِذَا أَخَّرَ الْهَدْيَ الْوَاجِبَ لِعُدْرٍ ، مِثْلُ أَنْ

الْمَعْدُورِ دُونَ غَيْرِهِ . وَقَدَّمَ ابْنُ مُتَجَّى فِي « شَرْحِهِ » ، أَنَّهُ إِنْ تَرَكَهَ لغيرِ عُدْرٍ ، عَلَيْهِ دَمٌ ، وَأُطْلِقَ الرِّوَايَتَيْنِ فِي الْمَعْدُورِ . وَعِنَهُ ، لَا يَلْزَمُهُ دَمٌ بِحَالٍ . اخْتَارَهُ أَبُو الْخَطَّابِ ، كَمَا قَالَهُ الْمُصَنِّفُ عَنْهُ . قَالَ الزَّرْكَشِيُّ : وَهِيَ الَّتِي نَصَّهَا الْقَاضِي فِي « تَغْلِيْقِهِ » . وَأُطْلِقَهُنَّ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « الْمُغْنَى » ، وَ « الْكَافِي » ، وَ « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » ، وَ « الزَّرْكَشِيِّ » ، وَ « الْفُرُوعِ » . وَقَالَ : التَّرْجِيحُ مُخْتَلِفٌ . وَأُطْلِقَ الْخِلَافَ فِي غَيْرِ الْمَعْدُورِ ، فِي « الْهِدَايَةِ » ، وَ « الْمُنْذَبِ » ، وَ « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، وَ « الْخُلَاصَةِ » ، وَ « التَّلْخِصِ » . وَأَمَّا تَأْخِيرُ الْهَدْيِ عَنْ أَيَّامِ النَّحْرِ ، فَهَلْ يَلْزَمُهُ فِيهِ دَمٌ أَمْ لَا ، أَمْ يَلْزَمُهُ مَعَ عَدَمِ الْعُدْرِ ، وَلَا يَلْزَمُهُ مَعَ الْعُدْرِ ؟ فِيهِ الرِّوَايَاتُ الْمُتَقَدِّمَةُ فِي الدَّمِ .

(١) في م : من .

الشرح الكبير ضَاعَتْ نَفَقَتُهُ ، فليس عليه إِلَّا قَضَاؤُهُ ، كسائر الهدايا الواجبة . وإن أخره لغير عُذْرٍ ، ففيه روايتان ؛ إحداهما ، ليس عليه إِلَّا قَضَاؤُهُ ، كسائر الهدايا . والثانية ، عليه هَدْيٌ آخَرُ ؛ لَأَنَّهُ نُسِكَ مَوْقَتٌ ، فَلَزِمَهُ الدَّمُ بِتَأْخِيرِهِ عَنْ وَقْتِهِ ، كَرَمَى الْجِمَارِ . قال أحمد : مَنْ تَمَتَّعَ ، فلم يُهْدِ إِلَى قَابِلٍ ، يُهْدَى هَدَيْنِ . كذلك [٦١/٣] قال ابن عباس ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . وَأَمَّا إِذَا أَخَّرَ الصَّوْمَ ، فَقَدْ ذَكَّرْنَا أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ الدَّمُ ، إِذَا كَانَ تَأْخِيرُهُ لغير عُذْرٍ . اختاره القاضي . وإن كان لعُذْرٍ ، ففيه روايتان . وعن أحمد رواية ثالثة ، أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ مَعَ الصَّوْمِ دَمٌ بِحَالٍ . وهذا اخْتِيَارُ أَيْ الخُطَّابِ ، ومَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ؛ لَأَنَّهُ صَوْمٌ وَاجِبٌ يَجِبُ الْقَضَاءُ بِفَوَاتِهِ ، فلم يَجِبْ بِفَوَاتِهِ دَمٌ ، كصَوْمِ رَمَضَانَ .

الإِنصاف وأُطْلِقَهُنَّ فِي « الْفُرُوعِ » ، و « الْحَاوِيَيْنِ » ، و « الْمُسْتَوْعِبِ » ؛ إِحْدَاهُنَّ ، يَلْزَمُهُ دَمٌ مُطْلَقًا . قَدَّمَهُ فِي « الْمُحَرَّرِ » ، و « الْفَائِقِ » . والثانية ، لَا يَلْزَمُهُ دَمٌ بِحَالٍ سِوَى الْهَدْيِ . وقَدَّمَهُ فِي « إِذْرَاكِ الْعَايَةِ » . والثالثة ، إِن أَخَّرَهُ لِعُذْرٍ ، لم يَلْزَمُهُ . وقَدَّمَهُ فِي « الرَّعَايَتَيْنِ » . وصَحَّحَهُ فِي « الْكُبْرَى » . وجَزَمَ بِهِ فِي « الْهَدَايَةِ » ، و « الْمَذْهَبِ » ، و « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، و « الْخُلَاصَةِ » ، و « الْكَافِي » ، و « التَّلْخِصِ » ، و « الشَّرْحِ » ، و « إِذْرَاكِ الْعَايَةِ » ، و « شَرْحِ ابْنِ مُنْجَى » ، فِي الْمَعْدُورِ دُونَ غَيْرِهِ . قلتُ : هذا المذهبُ . والصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ أَيْضًا ، وَجُوبُ الدَّمِ عَلَى غَيْرِ الْمَعْدُورِ . وَأُطْلِقَ الْخِلَافَ فِي غَيْرِ الْمَعْدُورِ ، فِي « الْهَدَايَةِ » ، و « الْمَذْهَبِ » ، و « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، و « الْخُلَاصَةِ » ، و « التَّلْخِصِ » ، و « الْكَافِي » ، و « الشَّرْحِ » . وَحَكَى جَمَاعَةُ الْخِلَافِ فِي

فصل : ولا يَجِبُ التَّابُعُ فِي صِيَامِ التَّمَتُّعِ ، لَا فِي الثَّلَاثَةِ ، وَلَا فِي السَّبْعَةِ ، وَلَا التَّفْرِيقِ^(١) . نَصٌّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ ، رَحِمَهُ اللَّهُ ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ وَرَدَ بِهَا مُطْلَقًا ، وَذَلِكَ لَا يَقْتَضِي جَمْعًا^(٢) وَلَا تَفْرِيقًا . وَهَذَا قَوْلُ الثَّوْرِيِّ وَإِسْحَاقَ وَغَيْرِهِمَا . وَقَالَ بَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ : إِذَا أُخِّرَ الثَّلَاثَةُ وَصَامَ السَّبْعَةَ ، فَعَلِيهِ التَّفْرِيقُ ؛ لِأَنَّهُ وَجِبَ مِنْ حَيْثُ الْفِعْلُ ، وَمَا وَجِبَ التَّفْرِيقُ فِيهِ مِنْ حَيْثُ الْفِعْلُ لَا يَسْقُطُ بِفَوَاتِ وَقْتِهِ ، كَأَفْعَالِ الصَّلَاةِ مِنَ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ صَوْمٌ وَاجِبٌ ، فَعَلَهُ فِي زَمَنِ يَصِحُّ الصَّوْمُ فِيهِ ، فَلَمْ يَجِبْ تَفْرِيقُهُ ، كَسَائِرِ الصَّوْمِ ، وَلَا نُسَلِّمُ وَجُوبَ التَّفْرِيقِ فِي الْأَدَاءِ ، فَإِنَّهُ إِذَا صَامَ أَيَّامَ مَنَى ، وَاتَّبَعَهَا السَّبْعَةَ ، فَمَا حَصَلَ التَّفْرِيقُ . وَإِنْ سَلَّمْنَا وَجُوبَ التَّفْرِيقِ فِي الْأَدَاءِ ، فَإِنَّمَا كَانَ مِنْ حَيْثُ الْوَقْتُ ، فَإِذَا فَاتَ الْوَقْتُ سَقَطَ ، كَالْتَّفْرِيقِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ .

فصل : وَوَقْتُ وَجُوبِ الصَّوْمِ وَقْتُ وَجُوبِ الْهَدْيِ ؛ لِأَنَّهُ بَدَلٌ عَنْهُ ،

الْمَعْذُورِ وَجَهَيْنِ ، وَفِي غَيْرِ الْمَعْذُورِ رَوَاتَيْنِ .

فائدتان ؛ إحداهما ، قوله : ولا يَجِبُ التَّابُعُ فِي الصِّيَامِ . اعْلَمْ أَنَّهُ لَا يَجِبُ تَابُعٌ ، وَلَا تَفْرِيقٌ فِي الْأَيَّامِ الثَّلَاثَةِ وَالسَّبْعَةِ . نَصٌّ عَلَيْهِ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ ؛ لِإِطْلَاقِ الْأَمْرِ ، وَلَا يَجِبُ التَّفْرِيقُ وَلَا التَّابُعُ بَيْنَ الثَّلَاثَةِ وَالسَّبْعَةِ إِذَا قَضَى ، كَسَائِرِ الصَّوْمِ . الثَّانِيَةُ ، لَوْ مَاتَ قَبْلَ الصَّوْمِ ، فَحُكْمُهُ حُكْمُ صَوْمِ رَمَضَانَ ، عَلَى مَا سَبَقَ ، تَمَكَّنَ مِنْهُ أَوْ لَا . نَصٌّ عَلَيْهِ .

(١) فِي م : « فِي التَّفْرِيقِ » .

(٢) فِي م : « حُجًّا » .

وَمَتَّى وَجَبَ عَلَيْهِ الصَّوْمُ ، فَشَرَعَ فِيهِ ، ثُمَّ قَدَرَ عَلَى الْهَدْيِ ،
لَمْ يَلْزَمَهُ الْإِنْتِقَالُ إِلَيْهِ ، إِلَّا أَنْ يَشَاءَ .

فَأُشْبِهَ سَائِرَ الْأَبْدَالِ ، فَإِنْ قِيلَ : فَكَيْفَ جَوَّزْتُمْ الْإِنْتِقَالَ إِلَى الصَّوْمِ قَبْلَ
زَوَالِ وَجُوبِ الْمُبْدَلِ ، فَلَمْ يَتَحَقَّقِ الْعَجْزُ عَنِ الْمُبْدَلِ ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَتَحَقَّقُ
الْعَجْزُ الْمُجَوِّزُ لِلْإِنْتِقَالِ إِلَى الْمُبْدَلِ زَمَنَ الْوُجُوبِ ، فَكَيْفَ جَوَّزْتُمْ الصَّوْمَ
قَبْلَ وَجُوبِهِ ؟ قُلْنَا : إِنَّمَا جَوَّزْنَا لَهُ الْإِنْتِقَالَ إِلَى الْمُبْدَلِ ؛ بِنَاءً عَلَى الْعَجْزِ
الظَّاهِرِ ، فَإِنَّ الظَّاهِرَ مِنَ الْمَعْسِرِ اسْتِمْرَارُ إِعْسَارِهِ وَعَجْزِهِ ، كَمَا جَوَّزْنَا
التَّكْفِيرَ قَبْلَ وَجُوبِ الْمُبْدَلِ ، وَأَمَّا تَجْوِيزُ الصَّوْمِ قَبْلَ وَجُوبِهِ ، فَقَدْ ذَكَّرْنَاهُ .

١٢١٨ - مسألة : (ومتى وَجَبَ عَلَيْهِ الصَّوْمُ ، فَشَرَعَ فِيهِ ، ثُمَّ قَدَرَ
عَلَى الْهَدْيِ ، لَمْ يَلْزَمَهُ الْإِنْتِقَالُ إِلَيْهِ ، إِلَّا أَنْ يَشَاءَ) هَذَا قَوْلُ الْحَسَنِ ،
وَقَتَادَةَ ، وَمَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ . وَقَالَ ابْنُ أَبِي نَجِيحٍ ^(١) ، وَحَمَّادٌ ،

قوله : ومتى وَجَبَ عَلَيْهِ الصَّوْمُ فَشَرَعَ فِيهِ ثُمَّ قَدَرَ عَلَى الْهَدْيِ ، لَمْ يَلْزَمَهُ الْإِنْتِقَالُ
إِلَيْهِ ، إِلَّا أَنْ يَشَاءَ ، هَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَفِي « الْفُصُولِ » وَغَيْرِهِ
تَخْرِيجٌ ، يَلْزَمُهُ الْإِنْتِقَالُ إِلَيْهِ . وَخَرَّجُوهُ مِنْ اِعْتِبَارِ الْأَغْلَظِ فِي الْكُفَّارَةِ . وَقَالَ ابْنُ
الزَّاعُونِيُّ فِي « وَاضِحِهِ » : إِنْ فَرَّغَهُ ثُمَّ قَدَرَ يَوْمَ النَّحْرِ عَلَيْهِ ، نَحَرَهُ إِنْ وَجَبَ إِذَنْ ،
وَإِنْ دَمَ الْقِرَانِ يَجِبُ بِإِحْرَامٍ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : كَذَا قَالَ . قَالَ فِي « الْقَاعِدَةِ
الْخَامِسَةِ » : لَوْ كَفَّرَ الْمُتَمَتِّعُ بِالصَّوْمِ ، ثُمَّ قَدَرَ عَلَى الْهَدْيِ وَقَتَ وَجُوبِهِ ، فَصَرَّحَ
ابْنُ الزَّاعُونِيِّ فِي « الْإِقْتِنَاعِ » ، بِأَنَّهُ لَا يُجْزِئُهُ الصَّوْمُ . وَإِطْلَاقُ الْأَكْثَرِينَ يُخَالِفُهُ ،

(١) أَبُو يَسَارٍ ، عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي نَجِيحٍ ، وَاسْمُ أَبِيهِ يَسَارٌ مَوْلَى الْأَخْنَسِ بْنِ شَرِيقٍ الصَّحَابِيُّ ، كَانَ مَفْتًى مَكَّةَ بَعْدَ
عَطَاءَ ، وَأَخَذَ التَّفْسِيرَ عَنْ مُجَاهِدٍ ، وَكَانَ أَحْصَى النَّاسَ بِهِ . مَاتَ سَنَةَ إِحْدَى أَوْ اثْنَتَيْنِ وَثَلَاثِينَ وَمِائَةً . انْظُرْ طَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ
لِلشَّيْزَانِيِّ ٧٠ . سِيرُ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ ١٢٥/٦ ، ١٢٦ .

وَأِنْ وَجَبَ ، وَلَمْ يَشْرَعْ فِيهِ ، فَهَلْ يَلْزَمُهُ الْإِنْتِقَالُ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ .

المقنع

الشرح الكبير

وَالثَّوْرِيُّ : إِنْ أَيْسَرَ قَبْلَ أَنْ يُكْمَلَ الثَّلَاثَةَ ، فَعَلِيهِ الْهَدْيُ ، فَإِنْ كَمَلَ الثَّلَاثَةَ ، صَامَ السَّبْعَةَ . وَقِيلَ : مَتَى قَدَّرَ عَلَى الْهَدْيِ قَبْلَ يَوْمِ النَّحْرِ ، انْتَقَلَ إِلَيْهِ ، صَامَ أَوْ لَمْ يَصُمْ ، وَإِنْ وَجَدَهُ بَعْدَ أَنْ مَضَتْ أَيَّامُ النَّحْرِ ، أَجْزَأَهُ الصِّيَامُ ، قَدَّرَ عَلَى الْهَدْيِ أَوْ لَمْ يَقْدِرْ ؛ لِأَنَّهُ قَدَّرَ عَلَى الْمُبْدِلِ فِي زَمَنِ وُجُوبِهِ ، فَلَمْ يُجْزِئْهُ [٦١/٣ ظ] الْبَدَلُ ، كَمَا لَوْ لَمْ يَصُمْ . وَلَنَا ، أَنَّهُ صَوْمٌ دَخَلَ فِيهِ لِعَدَمِ الْهَدْيِ ، فَإِذَا وَجَدَ الْهَدْيَ ، لَمْ يَلْزَمْهُ الْخُرُوجُ إِلَيْهِ ، كَصَوْمِ السَّبْعَةِ . وَعَلَى هَذَا يُخْرَجُ الْأَصْلُ الَّذِي قَاسُوا عَلَيْهِ ، فَإِنَّهُ مَا شَرَعَ فِي الصِّيَامِ . فَأَمَّا إِنْ اخْتَارَ الْإِنْتِقَالَ إِلَى الْهَدْيِ ، جَاز ؛ لِأَنَّهُ أَكْمَلَ .

١٢١٩ - مسألة : (وَإِنْ وَجَبَ ، وَلَمْ يَشْرَعْ ، فَهَلْ يَلْزَمُهُ الْإِنْتِقَالُ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ) إِحْدَاهُمَا ، لَا يَلْزَمُهُ الْإِنْتِقَالُ إِلَيْهِ . قَالَ فِي رِوَايَةِ الْمَرْوُذِيِّ : إِذَا لَمْ يَصُمْ فِي الْحَجِّ ، فَلْيَصُمْ إِذَا رَجَعَ ، وَلَا يَرْجِعْ إِلَى الدَّمِ ، قَدْ انْتَقَلَ فَرَضُهُ إِلَى الصِّيَامِ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الصِّيَامَ اسْتَقَرَّ فِي ذِمَّتِهِ لَوْجُوبِهِ حَالًا وَجُودًا السَّبَبِ الْمُتَّصِلِ بِشَرْطِهِ ، وَهُوَ عَدَمُ الْهَدْيِ . وَالثَّانِيَّةُ ، يَلْزَمُهُ الْإِنْتِقَالُ إِلَيْهِ .

الإنصاف

بل وفي كلام بعضهم تصریح به .

قوله : وَإِنْ وَجَبَ ، وَلَمْ يَشْرَعْ فِيهِ ، فَهَلْ يَلْزَمُهُ الْإِنْتِقَالُ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْكَافِي » ، وَ« الْمُعْنَى » ، وَ« الْمُحَرَّرِ » ، وَ« الشَّرْحِ » ، وَ« الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ« الْحَاوِيَيْنِ » ، وَ« الْفُرُوعِ » ، وَ« الْفَائِقِ » ، وَ« شَرْحِ ابْنِ مُنَجَّى » ، وَ« الزَّرْكَشِيِّ » ، وَغَيْرِهِمْ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَا يَلْزَمُهُ . وَهِيَ الْمَذْهَبُ . قَالَ فِي « الْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ » : هَذِهِ الْمَذْهَبُ . انْتَهَى . وَصَحَّحَهُ فِي « الْهِدَايَةِ » ،

الشرح الكبير قال يَعْقُوبُ : سَأَلْتُ أَحْمَدَ عَنِ الْمُتَمَتِّعِ إِذَا لَمْ يَصُمْ قَبْلَ يَوْمِ النَّحْرِ ؟ قَالَ : عَلَيْهِ هَذِيان ، يَنْعُثُ بِهِمَا إِلَى مَكَّةَ . أَوْ جَبَّ عَلَيْهِ الْهَدْيُ الْأَصْلِيُّ لِتَأْخِيرِ الصَّوْمِ عَنْ وَقْتِهِ ؛ لِأَنَّهُ قَدَّرَ عَلَى الْمُبْدَلِ قَبْلَ شُرُوعِهِ فِي الْبَدَلِ ، فَلَزِمَهُ الْإِنْتِقَالُ إِلَيْهِ ، كَالْمُتِمِّمِ إِذَا وَجَدَ الْمَاءَ .

فصل : وَمَنْ لَزِمَهُ صَوْمُ الْمُتَمَتِّعِ ، فَمَاتَ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ بِهِ لِعُذْرِ مَنَعِهِ الصَّوْمَ ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ . وَإِنْ كَانَ لَغَيْرِ عُذْرٍ ، أَطْعَمَ عَنْهُ ، كَمَا يُطْعَمُ عَنْ صَوْمِ رَمَضَانَ ؛ لِأَنَّهُ صَوْمٌ وَجَبَ بِأَصْلِ الشَّرْعِ ، أَشْبَهَ صَوْمَ رَمَضَانَ .

الإِنصاف و « الْمَذْهَبِ » ، و « مَسْبُوكِ الْمَذْهَبِ » ، و « الْمُسْتَوْعِبِ » ، و « الْخُلَاصَةِ » ، و « التَّلْخِصِ » . وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ ، يَلْزِمُهُ ، كَالْمُتِمِّمِ يَجِدُ الْمَاءَ . صَحَّحَهُ فِي « التَّصْحِيحِ » ، و « النَّظْمِ » ، وَالْقَاضِي الْمَوْفَّقُ (١) فِي « شَرْحِ الْمَنَاسِكِ » (٢) . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْإِفَادَاتِ » ، وَهُوَ ظَاهِرٌ مَا جَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » ، و « الْخَرْقِيِّ » ، و « الْمُتَوَرِّ » ، و « الْمُتَخَبِّ » ؛ لِأَنَّهُمْ قَالُوا : لَا يَلْزِمُهُ الْإِنْتِقَالُ [٢٨٧/١ ظ] بَعْدَ الشُّرُوعِ . قَالَ فِي « التَّلْخِصِ » : وَمَبْنَى الْخِلَافِ ، هَلِ الْإِغْتِبَارُ فِي الْكُفَّارَاتِ بِحَالِ الْوُجُوبِ ، أَوْ بَاغْلَظِ الْأَحْوَالِ ؟ فِيهِ رِوَايَتَانِ . انْتَهَى . قُلْتُ : الْمَذْهَبُ ، الْإِغْتِبَارُ فِي الْكُفَّارَاتِ بِحَالِ الْوُجُوبِ . كَمَا يَأْتِي فِي كَلَامِهِ فِي كُفَّارَةِ الظُّهَارِ مُحَرَّرًا . فَعَلِيَ الْمَذْهَبُ ، لَوْ قَدَّرَ عَلَى الشِّرَاءِ بِشَمَنِ فِي الذِّمَّةِ ، وَهُوَ مُوسِرٌ فِي بَلَدِهِ ، لَمْ يَلْزِمَهُ ذَلِكَ ، بِخِلَافِ كُفَّارَةِ الظُّهَارِ وَالْيَمِينِ وَغَيْرِهِمَا . قَالَ فِي « الْقَوَاعِدِ » .

فائدة : قَالَ فِي « الْقَوَاعِدِ الْفَقْهِيَّةِ » ، فِي « الْقَاعِدَةِ السَّادِسَةِ عَشَرَ » : إِذَا عَدِمَ هَدْيَ الْمُتَمَتِّعِ وَوَجَبَ الصِّيَامُ عَلَيْهِ ، ثُمَّ وَجَدَ الْهَدْيَ قَبْلَ الشُّرُوعِ فِيهِ ، فَهَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ

التَّوَعُّ [١٦٧] الثَّانِي ، الْمُحْصَرُّ ، يَلْزَمُهُ الْهَدْيُ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ ، ^{المقنع} صَامَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ ، ثُمَّ حَلَ .

الشرح الكبير

١٢٢٠ - مسألة : (التَّوَعُّ الثَّانِي ، الْمُحْصَرُّ ، يَلْزَمُهُ الْهَدْيُ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ ، صَامَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ ، ثُمَّ حَلَ) لَا خِلَافَ فِي وَجُوبِ الْهَدْيِ عَلَى الْمُحْصَرِّ ، وَقَدْ دَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ فَإِنْ أُخْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾ (١) . فَإِنْ لَمْ يَجِدِ الْهَدْيَ صَامَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ ، ثُمَّ حَلَ ، قِيَاسًا عَلَى هَدْيِ الْمُتَمَتِّعِ ، وَلَيْسَ لَهُ التَّحَلُّلُ قَبْلَ ذَلِكَ ، وَفِيهِ اخْتِلَافٌ ، نَذَكْرُهُ فِي بَابِ الْإِخْصَارِ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

الإنصاف

الانْتِقَالُ أَمْ لَا ؟ يَنْبَغِي عَلَى أَنَّ الْاِغْتِبَارَ فِي الْكُفَّارَاتِ بِحَالِ الْوُجُوبِ ، أَوْ بِحَالِ الْفِعْلِ ، وَفِيهِ رَوَايَتَانِ . وَقَالَ فِي « التَّلْخِصِ » . فَإِنْ قُلْنَا : بِحَالِ الْوُجُوبِ ، صَارَ الصَّوْمُ أَصْلًا ، لَا بَدَلًا . وَعَلَى هَذَا ، فَهَلْ يُجْزِئُهُ فِعْلُ الْأَصْلِ ، وَهُوَ الْهَدْيُ ؟ الْمَشْهُورُ ، أَنَّهُ يُجْزِئُهُ . وَحَكَى الْقَاضِي فِي « شَرْحِ الْمَذْهَبِ » ، عَنْ ابْنِ حَامِدٍ ، أَنَّهُ لَا يُجْزِئُهُ . قُلْتُ : يَأْتِي فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ فِي أَثْنَاءِ الظُّهَارِ الْخِلَافُ فِي ذَلِكَ ، وَأَنَّ الصَّحِيحَ مِنَ الْمَذْهَبِ ، الْاِغْتِبَارُ بِحَالِ الْوُجُوبِ .

قوله : التَّوَعُّ الثَّانِي ، الْمُحْصَرُّ ، يَلْزَمُهُ الْهَدْيُ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ ، صَامَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ ، ثُمَّ حَلَ . اَعْلَمْ أَنَّهُ إِذَا أُخْصِرَ عَنِ الْبَيْتِ بَعْدُ ، فَهُوَ التَّحَلُّلُ ، بَأَن يَنْحَرَّ هَدْيًا بَيْنَةً التَّحَلُّلِ وَجُوبًا مَكَانَهُ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَنْحَرَهُ فِي الْجِلِّ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَعَنْهُ ، يَنْحَرُهُ فِي الْحَرَمِ . وَعَنْهُ ، يَنْحَرُهُ الْمُفْرِدُ وَالْقَارِنُ يَوْمَ النَّحْرِ . وَيَأْتِي ذَلِكَ فِي قَوْلِهِ : وَدَّمَ الْإِخْصَارَ يُخْرِجُهُ حَيْثُ أُخْصِرَ . فَإِنْ لَمْ يَجِدِ الْهَدْيَ ، صَامَ عَشْرَةَ

(١) سورة البقرة ١٩٦ .

المقنع النوع الثالث ، فِدْيَةُ الْوَطْءِ ، تَجِبُ بِهِ بَدَنَةٌ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ ، صَامَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ ؛ ثَلَاثَةً فِي الْحَجِّ ، وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعَ ؛ كَدَمِ الْمُتَعَةِ ؛ لِقَضَاءِ الصَّحَابَةِ بِهِ .

الشرح الكبير ١٢٢١ - مسألة : (النوع الثالث ، فِدْيَةُ الْوَطْءِ ، تَجِبُ بِهِ بَدَنَةٌ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ ، صَامَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ ؛ ثَلَاثَةً فِي الْحَجِّ ، وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعَ ، كَدَمِ الْمُتَعَةِ ؛ لِقَضَاءِ الصَّحَابَةِ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ (به) وقد ذَكَرْنَاهُ فِي الْبَابِ الَّذِي قَبْلَهُ . قاله عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ . رَوَاهُ عَنْهُمْ الْأَثَرُ^(١) . وَلَمْ يَظْهَرْ لَهُمْ فِي الصَّحَابَةِ مُخَالَفٌ ، فَيَكُونُ إِجْمَاعًا ، فَيَكُونُ بَدَلُهُ مَقِيسًا عَلَى بَدَلِ دَمِ الْمُتَعَةِ . هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ؛ لِأَنَّا إِنَّمَا أَوْجَبْنَا الْبَدَنَةَ بِقَوْلِ الصَّحَابَةِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، فَكَذَلِكَ فِي بَدَلِهَا .

الإِنصاف أَيَّامٍ بِالنِّيَّةِ ، ثُمَّ حُلَّ . وَهَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ ، وَنَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » وَغَيْرِهِ . وَلَا إِطْعَامَ فِيهِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . قَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « الرُّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » . وَعَنْهُ ، بَلَى . وَقَالَ الْآجُرُّوِيُّ : إِنْ عَدِمَ الْهَدْيَ مَكَانَهُ قَوْمَهُ طَعَامًا ، وَصَامَ عَنْ كُلِّ مَدْيُومًا ، وَحَلَّ . قَالَ : وَأُجِبُ أَنْ لَا يَحِلَّ حَتَّى يَصُومَ إِنْ قَدَرَ ، فَإِنْ صَعَبَ عَلَيْهِ ، حَلَّ ثُمَّ صَامَ . وَيَأْتِي حُكْمُ الْفَوَاتِ قَرِيبًا ، وَتَأْتِي أَحْكَامُ الْمُخَصَّرِ فِي بَابِهِ بِأَتَمِّ مِنْ هَذَا .

قوله : النوع الثالث ، فِدْيَةُ الْوَطْءِ ؛ تَجِبُ بِهِ بَدَنَةٌ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْهَا ، صَامَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ ؛ ثَلَاثَةً فِي الْحَجِّ ، وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعَ ، كَدَمِ الْمُتَعَةِ ؛ لِقَضَاءِ الصَّحَابَةِ بِهِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ . هَذَا الْمَذْهَبُ . يَعْنِي ، أَنَّهُ يَنْتَقِلُ مِنَ الْهَدْيِ إِلَى الصِّيَامِ . قَالَ الْمُصَنِّفُ ،

(١) تقدم حديثهم في صفحة ٣٣٢ .

وَقَالَ الْقَاضِي : إِنْ لَمْ يَجِدِ الْبَدَنَةَ ، أَخْرَجَ بَقْرَةً ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ ، ^{المقنع} فَسَبْعًا مِنَ الْعَنَمِ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ ، أَخْرَجَ بِقِيمَتِهَا طَعَامًا ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ ، صَامَ عَنْ كُلِّ مُدٍّ يَوْمًا . وَظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ ، أَنَّهُ مُخَيَّرٌ فِي هَذِهِ الْخَمْسَةِ ، فَبَائِيهَا كَفَّرَ أَجْزَاءَهُ .

الشرح الكبير

(وقال القاضي : يُخْرِجُ بَدَنَةً ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ ، أَخْرَجَ بَقْرَةً ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَسَبْعًا مِنَ الْعَنَمِ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ ، أَخْرَجَ بِقِيمَتِهَا طَعَامًا ، (فَإِنْ لَمْ يَجِدْ ، صَامَ عَنْ كُلِّ مُدٍّ يَوْمًا . وَظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ ، أَنَّهُ يُخَيَّرُ فِي هَذِهِ الْخَمْسَةِ ^(١) ، فَبَائِيهَا كَفَّرَ أَجْزَاءَهُ) وَجْهُ قَوْلِ الْقَاضِي : يَجِبُ بِالْوُطْءِ

الإنصاف

وَالشَّارِحُ : هَذَا الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » ، و « الْمُنتَخَبِ » . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، و « الْكَافِي » ، و « تَجْرِيدِ الْعِنَايَةِ » . وَقَالَ الْقَاضِي : إِنْ لَمْ يَجِدِ الْبَدَنَةَ ، أَخْرَجَ بَقْرَةً ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ ، فَسَبْعًا مِنَ الْعَنَمِ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ أَخْرَجَ بِقِيمَتِهَا ، أَيْ الْبَدَنَةَ ، طَعَامًا ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ صَامَ عَنْ كُلِّ مُدٍّ يَوْمًا . وَقَدَّمَهُ فِي « الْهِدَايَةِ » ، و « الْمُذْهَبِ » ، و « مَسْبُوكِ الدَّهَبِ » ، و « الْمُسْتَوْعِبِ » ، و « الْخُلَاصَةِ » ، و « التَّلْخِصِ » ، و « الرَّعَايَتَيْنِ » ، و « الْحَاوِيَيْنِ » ، و « الْفَاتِحِ » ، وَغَيْرِهِمْ ، وَقَالُوا : فَإِنْ لَمْ يَجِدْ ، صَامَ عَنْ كُلِّ مُدٍّ بَرًّا ، أَوْ نِصْفِ صَاعِ تَمْرٍ أَوْ شَعِيرٍ ، يَوْمًا . وَقَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَقَالَ الْقَاضِي : يَتَصَدَّقُ بِقِيَمَةِ الْبَدَنَةِ طَعَامًا ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ ، صَامَ عَنْ طَعَامِ كُلِّ مُسْكِينٍ يَوْمًا ؛ كَجِزَاءِ الصَّنْدِ ، لَا يَنْتَقِلُ فِي إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ إِلَى الْإِطْعَامِ . مَعَ وُجُودِ الْمِثْلِ ، وَلَا إِلَى الصَّيَامِ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى الْإِطْعَامِ . وَنَقَلَهُ أَيْضًا الْمُصَنِّفُ وَالشَّارِحُ ،

بَدَنَةٌ . لِمَا ذَكَرْنَا مِنْ قَوْلِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ [٦٢/٣] اللَّهُ عَنْهُمْ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدِ
 الْبَدَنَةُ أُخْرِجَ بَقَرَةٌ ؛ لِأَنَّهَا تَسَاوِيهَا فِي الْهَدْيِ وَالْأَضَاحِيِّ . وَقَدْ رَوَى أَبُو
 الزُّبَيْرِ ^(١) عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : كُنَّا نَنْحَرُ الْبَدَنَةَ عَنْ سَبْعَةٍ .
 فَقِيلَ لَهُ : وَالْبَقَرَةُ ؟ قَالَ : وَهَلْ هِيَ إِلَّا مِنَ الْبُذْنِ ^(٢) ! فَإِنْ لَمْ يَجِدْ أُخْرِجَ
 سَبْعًا مِنَ الْعَنَمِ ؛ لِأَنَّهَا تَقُومُ مَقَامَ الْبَدَنَةِ فِي الْهَدْيِ وَالْأَضَاحِيِّ ، وَلَمَّا رَوَى
 ابْنُ عَبَّاسٍ ، قَالَ : أَتَى النَّبِيَّ ﷺ رَجُلٌ ، فَقَالَ : إِنِّي عَلَى بَدَنَةٍ ، وَأَنَا
 مُوسِرٌ لَهَا ، وَلَا أَجِدُهَا فَأَشْتَرِيهَا . فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَتَتَعَ سَبْعَ شَيْءٍ ،

عَنِ الْقَاضِي . وَيَأْتِي فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ ، مَنْ وَجِبَتْ عَلَيْهِ بَدَنَةٌ ، أَجْزَأَتُهُ بَقَرَةٌ ،
 وَيُجْزِئُهُ أَيْضًا سَبْعٌ مِنَ الْعَنَمِ . عَلَى مَا يَأْتِي هُنَاكَ . قَالَ الْمُصَنِّفُ هُنَا : وَظَاهِرُ كَلَامِ
 الْخِرَقِيِّ ، أَنَّهُ مُخَيَّرٌ فِي هَذِهِ الْخَمْسَةِ ، فَبِأَيِّهَا كَفَّرَ أَجْزَأَهُ . وَكَذَا نَقَلَهُ عَنْهُ فِي
 « الْهَدَايَةِ » ، وَ « الْمَذْهَبِ » ، وَ « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ،
 وَ « التَّلْخِصِ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » ، وَغَيْرِهِمْ . قَالَ الشَّارِحُ : إِنَّمَا صَرَّحَ الْخِرَقِيُّ
 بِأَجْزَاءِ سَبْعٍ مِنَ الْعَنَمِ مَعَ وُجُودِ الْبَدَنَةِ . هَكَذَا ذَكَرَ فِي كِتَابِهِ . وَلَعَلَّ ذَلِكَ قَدْ
 نَقَلَهُ بَعْضُ الْأَصْحَابِ عَنْهُ فِي غَيْرِ كِتَابِهِ « الْمُخْتَصَرِ » . انْتَهَى .

فائدة : قَالَ ابْنُ مُنْجَى فِي « شَرْحِهِ » : قَالَ صَاحِبُ « النَّهَايَةِ » فِيهَا ، يَعْنِي ،
^(٣) بَعْدَ هَذَا : مَنَشَأُ الْخِلَافِ بَيْنَ الْخِرَقِيِّ وَالْقَاضِي ، أَنَّ الْوَطْءَ ، هَلْ هُوَ مِنْ قَبِيلِ
 الْاسْتِمْتَاعَاتِ ، أَوْ مِنْ قَبِيلِ الْاسْتِهْلَاكَاتِ ؟ فَعَلَى هَذَا ، إِنْ قِيلَ : هُوَ مِنْ قَبِيلِ
 الْاسْتِمْتَاعَاتِ ، وَجِبَ أَنْ تَكُونَ كَفَّارَتُهُ عَلَى التَّخْيِيرِ ؛ لِأَنَّ الطَّيِّبَ وَاللَّبْسَ اسْتِمْتَاعٌ ،

(١ - ١) سقط من : م .

(٢) أخرجه مسلم ، في : باب الاشتراك في الهدى ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٩٥٥/٢ .

(٣ - ٣) في ، الأصل ، ط : « جده » .

فَيَذْبَحُهُنَّ . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ ^(١) . وَإِنْ لَمْ يَجِدْ ، أَخْرَجَ بِقِيَمَتِهَا طَعَامًا ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ ، صَامَ عَنْ كُلِّ مَدَّةٍ يَوْمًا ، كَقَوْلِنَا فِي جَزَاءِ الصَّيْدِ ، عَلَى إِحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ ، فِي أَنَّهُ لَا يَنْتَقِلُ إِلَى ^(٢) الْإِطْعَامِ مَعَ وُجُودِ الْمِثْلِ ، وَلَا إِلَى الصِّيَامِ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى الْإِطْعَامِ . قَالَ شَيْخُنَا : وَظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ أَنَّهُ مُخَيَّرٌ فِي هَذِهِ الْخَمْسَةِ ، فَبِأَيِّهَا كَفَّرَ أَجْزَأَهُ . وَالْخِرَقِيُّ إِنَّمَا صَرَّحَ بِأَجْزَاءِ

وَهُمَا عَلَى التَّخْيِيرِ . عَلَى الصَّحِيحِ . وَإِنْ قِيلَ : هُوَ مِنْ قَبِيلِ الْاسْتِهْلَاكِ ، وَجَبَ أَنْ يَكُونَ عَلَى التَّرْتِيبِ ؛ لِأَنَّ قَتْلَ الصَّيْدِ اسْتِهْلَاكٌ ، وَكَفَّارَتُهُ عَلَى التَّرْتِيبِ . عَلَى الصَّحِيحِ . انْتَهَى .

فَائِدَةٌ : قَالَ ابْنُ مُنْجَى فِي « شَرْحِهِ » : وَاعْلَمْ أَنَّ الْإِنْتِقَالَ مِنَ الْبَدَنَةِ إِلَى الصِّيَامِ لَمْ أَجِدْ بِهِ قَوْلًا لِأَحْمَدَ ، [٢٨٨ / ١] وَلَا لِأَحَدٍ مِنَ الْأَصْحَابِ . وَكَانَهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، اخْتَارَهُ لِمَا فِيهِ مِنْ مُوَافَقَةِ الْعِبَادِلَةِ ، إِلَّا أَنَّ فِيهِ نَظْرًا ، نَقْلًا وَآثَرًا ؛ أَمَّا النُّقْلُ ، فَقَالَ فِي « الْمَعْنَى » ^(٣) : يَجِبُ عَلَى الْمُجَامِعِ بَدَنَةٌ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ ، فَشَاةٌ . وَأَيْضًا فَإِنَّهُ شَبَّهَ هُنَا فِدْيَةَ الْوَطْءِ بِفِدْيَةِ الْمُتَعَةِ ، وَالشَّبَّهُ إِنَّمَا يَكُونُ فِي ذَاتِ الْوَاجِبِ ، أَوْ فِي نَفْسِ الْإِنْتِقَالِ . وَيُرَدُّ عَلَى الْأَوَّلِ ، أَنَّهُ لَا يَجِبُ فِيهَا بَدَنَةٌ بَلْ شَاةٌ . وَعَلَى الثَّانِي ، أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْإِنْتِقَالُ فِي الْمُتَعَةِ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى الشَّاقِ . وَأَمَّا الْأَثَرُ ، فَإِنَّ الْمَرْوِيَّ عَنْ الْعِبَادِلَةِ ، أَنَّ مَنْ أَفْسَدَ حَجَّه ، أَقْتَوَهُ إِذَا لَمْ يَجِدِ الْهَدْيَ ، انْتَقَلَ إِلَى صِيَامِ عَشْرَةِ أَيَّامٍ ، وَلَا يَلْزَمُ فِي حَقِّ مَنْ لَمْ يَجِدْ بَدَنَةً أَنْ يُقَالَ عَنْهُ : لَمْ يَجِدِ الْهَدْيَ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ

(١) في : باب كم تجزئ من الغنم عن البدنة ، من كتاب الأضاحي . سنن ابن ماجه ٢ / ١٠٤٨ . كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٣١١ ، ٣١٢ .

(٢) في الأصل : « إلا إلى » .

(٣) انظر : المعنى ٥ / ١٦٧ .

الشرح الكبير
سَبْعَ مِنَ الْعَنَمِ مع وجودِ الْبَدَنَةِ . هكذا ذَكَرَ في كِتَابِهِ . وَلَعَلَّ ذَلِكَ نَقَلَهُ
بَعْضُ الْأَصْحَابِ عَنْهُ فِي غَيْرِ كِتَابِهِ « الْمُخْتَصَر » . وَوَجْهُ قَوْلِهِ ، أَنَّهَا كَفَّارَةٌ
تَجِبُ بِفِعْلِ مَحْظُورٍ ، فَيُخَيَّرُ فِيهَا بَيْنَ الدَّمِ وَالْإِطْعَامِ وَالصِّيَامِ ، كِفْدَةِ
الْأَذَى .

الإنصاف
لَا يَجِدُ بَدَنَةً وَيَجِدُ بَقَرَةً أَوْ شَاةً . انْتَهَى . قُلْتُ : فِي كَلَامِ ابْنِ مُنَجَّى شَيْءٌ ؛ وَهُوَ
أَنَّهُ نَقَلَ عَنِ الْمُصَنِّفِ فِي « الْمُعْنَى » أَنَّهُ قَالَ : يَجِبُ عَلَى الْمُجَامِعِ بَدَنَةً ، فَإِنْ
لَمْ يَجِدْ ، فَشَاةً . وَهَذَا لَمْ يَقُلْهُ الْمُصَنِّفُ فِي « الْمُعْنَى » عَنْ أَصْحَابِ الْمَذْهَبِ ، وَإِنَّمَا
نَقَلَهُ عَنِ الثَّوْرِيِّ ، وَإِسْحَاقَ ، فَلَعَلَّهُ كَانَ فِي النُّسخَةِ الَّتِي عِنْدَهُ نَقْصٌ ، فَسَقَطَ هَذَا
النَّقْلُ وَالْإِعْتِرَاضُ . وَقَوْلُهُ : وَالشَّيْبَةُ إِنَّمَا يَكُونُ فِي ذَاتِ الْوَاجِبِ ، أَوْ فِي نَفْسِ
الْإِنْتِقَالِ . فَيُرَدُّ عَلَى الْأَوَّلِ ، أَنَّهُ لَا يَجِبُ فِيهَا بَدَنَةً ، بَلْ شَاةً . قُلْتُ : هَذَا غَيْرُ وَارِدٍ ،
وَالْمُجَامِعُ بَيْنَهُمَا ، أَنَّ هَذَا هَذِيّ وَهَذَا هَذِيّ ، وَلَا يُلْزَمُ الْمُسَاوَاةُ مِنْ كُلِّ وَجْهِ ، بَلْ
يُكْتَفَى بِمُجَامِعِ مَا . وَقَوْلُهُ : وَيُرَدُّ عَلَى الثَّانِي ، أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْإِنْتِقَالُ فِي الْمُتَعَةِ مع
الْقُدْرَةِ عَلَى الشَّاةِ . قُلْتُ : وَهَذَا مُسَلَّمٌ ، فَإِنَّا نَقُولُ : لَا يَجُوزُ الْإِنْتِقَالُ عَنِ الْهَدْيِ
الْوَاجِبِ بِالْوَطْءِ مع الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ . وَهَكَذَا قَالَ الْمُصَنِّفُ ، فَلَا يُرَدُّ عَلَيْهِ . وَقَوْلُهُ :
وَأَمَّا الْأَثَرُ ، فَإِنَّ الْمَرْوِيَّ عَنِ الْعِبَادِلَةِ ، أَنَّ مَنْ أَفْسَدَ حَجَّه ، أَقْتَوَهُ إِذَا لَمْ يَجِدِ الْهَدْيَ ،
انْتَقَلَ إِلَى صِيَامِ عَشْرَةِ أَيَّامٍ ، وَلَا يُلْزَمُ فِي حَقِّ مَنْ لَمْ يَجِدْ بَدَنَةً أَنْ يُقَالَ عَنْهُ : لَمْ
يَجِدِ الْهَدْيَ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ لَا يَجِدُ بَدَنَةً وَيَجِدُ بَقَرَةً أَوْ شَاةً . قُلْنَا : هَذَا مُسَلَّمٌ .
وَالْمُصَنِّفُ ، رَحِمَهُ اللَّهُ ، قَدْ نَبَّهَ عَلَى هَذَا بَعْدَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ : وَمَنْ وَجِبَتْ عَلَيْهِ بَدَنَةٌ ،
أُجْزَأَتْهُ بَقَرَةً ، وَيُجْزِئُهُ أَيْضًا سَبْعُ مِنَ الْعَنَمِ . عَلَى مَا يَأْتِي . فَلَمْ يَمْنَعْ ذَلِكَ الْمُصَنِّفُ .
غَايَتُهُ ، أَنَّ ذَلِكَ ظَاهِرٌ كَلَامِهِ . فَيُرَدُّ بِصَرِيحِ كَلَامِهِ الْآتِي ، وَتَقْيِيدِهِ بِهِ . وَكَلَامُ
الْمُصَنِّفِ يُقَيِّدُ بَعْضُهُ بَعْضًا ، وَهَذَا عَجَبٌ مِنْهُ ؛ إِذْ هُوَ شَارِحُ كَلَامِهِ .

وَيَجِبُ بِالْوُطْءِ فِي الْفَرْجِ بَدَنَةً ، إِنْ كَانَ فِي الْحَجِّ ، وَشَاةً ، إِنْ
المنع كَانَ فِي الْعُمْرَةِ .

الشرح الكبير

١٢٢٢ - مسألة : (وَيَجِبُ بِالْوُطْءِ فِي الْفَرْجِ بَدَنَةً ، إِنْ كَانَ فِي
الْحَجِّ ، وَشَاةً ، إِنْ كَانَ فِي الْعُمْرَةِ) قد ذكرنا ذلك في بابِ مَحْظُورَاتِ
الْإِحْرَامِ مُفَصَّلًا ، فيما إذا كَانَ الْوُطْءُ قَبْلَ التَّحَلُّلِ الْأَوَّلِ وبعده ، و ذكرنا
الْخِلَافَ فِيهِ بِمَا يُعْنِي عَنْ إِعَادَتِهِ ^(١) .

الإنصاف

قوله : وَيَجِبُ بِالْوُطْءِ فِي الْفَرْجِ بَدَنَةً ، إِنْ كَانَ فِي الْحَجِّ . هذا المذهب ، وعليه
جماهير الأصحاب ، وسواء كان قارنًا أو غيره . وعنه ، يَلْزَمُ الْقَارِنَ بَدَنَةً لِلْحَجِّ ،
وَشَاةً لِلْعُمْرَةِ ، إِنْ لَزِمَهُ طَوَافَانِ وَسَعْيَانِ . قال في « الحاوي » وغيره : اخْتَارَهُ
الْقَاضِي . وقال في « الفروع » : وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ، إِنْ وَطِئَ قَبْلَ طَوَافِ الْعُمْرَةِ ،
فَسَدَتْ ، وعليه شاة لها وشاة للحج ، وبعد طوافها لا تفسد ، بل حجة ، وعليه
دَمٌ . قال القاضي : وَيَخْرُجُ لَنَا مِثْلُ هَذَا عَلَى رِوَايَتِنَا ، عَلَيْهِ طَوَافَانِ وَسَعْيَانِ . قال
في « الفروع » : كَذَا قَالَ . وقال الْمُصَنِّفُ ، وَتَبِعَهُ الشَّارِحُ : وَيَخْرُجُ لَنَا ، أَنْ
يَلْزِمَهُ بَدَنَةً لِلْحَجِّ وَشَاةً لِلْعُمْرَةِ . وقال في « الرَّعَايَةِ » : وَإِنْ أَفْسَدَ قَارِنٌ نُسْكَهَ بَوُطْءٍ ،
لَزِمَهُ بَدَنَةً . نصُّ عليه ، وشاة مع دَمِ الْقِرَانِ . وقيل : إِنْ لَزِمَهُ طَوَافَانِ - وقيل :
وَسَعْيَانِ - لَزِمَهُ كَفَّارَتَانِ لهما ، وَبَدَنَةً وَشَاةً ، وَسَقَطَ دَمُ الْقِرَانِ .

قوله : وَشَاةً إِنْ كَانَ فِي الْعُمْرَةِ . هذا المذهب ، وعليه الأصحاب . ونقله أبو
طالبٍ . وقال الْحَلَوَانِيُّ في « الْمُوجِزِ » : الْأَشْبَهُ أَنَّهُ يَجِبُ بَدَنَةً ، كَالْحَجِّ . قوله :
وُجُوبُ الْبَدَنَةِ بَوُطْءِهِ فِي الْحَجِّ ، وَالشَّاةُ بَوُطْءِهِ فِي الْعُمْرَةِ . إِنَّمَا هُوَ مِنْ حَيْثُ الْجُمْلَةُ ،
أَمَّا مِنْ حَيْثُ التَّفْصِيلُ ، فَقَدْ تَقَدَّمَ فِي آخِرِ مَحْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ ؛ فَإِنَّهُ تَارَةً يَكُونُ

(١) انظر ما تقدم في صفحة ٣٣١ .

وَيَجِبُ عَلَى الْمَرْأَةِ مِثْلُ ذَلِكَ ، إِنْ كَانَتْ مُطَاوِعَةً ، وَإِنْ كَانَتْ مُكْرَهَةً ، فَلَا فِدْيَةَ عَلَيْهَا . وَقِيلَ : تَلَزُمُهَا كَفَّارَةٌ يَتَحَمَّلُهَا الزَّوْجُ عَنْهَا .

المقنع

١٢٢٣ - مسألة : (وَيَجِبُ عَلَى الْمَرْأَةِ مِثْلُ ذَلِكَ ، إِنْ كَانَتْ مُطَاوِعَةً ، وَإِنْ كَانَتْ مُكْرَهَةً ، فَلَا فِدْيَةَ عَلَيْهَا . وَقِيلَ : عَلَيْهَا كَفَّارَةٌ يَتَحَمَّلُهَا الزَّوْجُ عَنْهَا) ، إِذَا جَامَعَ امْرَأَتَهُ فِي الْحَجِّ وَهِيَ مُطَاوِعَةٌ ، فَحُكْمُهَا حُكْمُهُ ؛ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بَدَنَةٌ ، إِنْ كَانَ قَبْلَ التَّحَلُّلِ الْأَوَّلِ . وَمِمَّنْ أَوْجَبَ عَلَيْهَا بَدَنَةُ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَسَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ ، وَمَالِكٌ ، وَالْحَكَمُ ، وَحَمَّادٌ . وَلَأَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : أَهْدِ نَاقَةً ^(١) . وَلِأَنَّهَا إِحْدَى الْمُتَجَامِعِينَ مِنْ غَيْرِ إِكْرَاهٍ ، فَأَشْبَهَتْ الرَّجُلَ . وَعَنْهُ ، أَنَّهُ قَالَ : أَرْجُو أَنْ يُجْزِيَهُمَا هَذِي وَاحِدٌ . رَوَى ذَلِكَ عَنْ عَطَاءٍ . وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّهُ جَمَاعٌ وَاحِدٌ ، فَلَمْ يُوجِبْ أَكْثَرُ مِنْ بَدَنَةٍ ، كَحَالَةِ الْإِكْرَاهِ . فَأَمَّا الْمُكْرَهَةُ عَلَى الْجَمَاعِ ، فَلَا فِدْيَةَ عَلَيْهَا ، وَلَا عَلَى الْوَاطِئِ أَنْ يَفْدِيَ عَنْهَا .

الشرح الكبير

الإِنصاف قبل التَّحَلُّلِ الْأَوَّلِ ، وَتَارَةً بَعْدَهُ ، وَمَا فِيهِ مِنَ الْخِلَافِ ، فَلْيُعْلَمَ ذَلِكَ .

قوله : وَيَجِبُ عَلَى الْمَرْأَةِ مِثْلُ ذَلِكَ ، إِنْ كَانَتْ مُطَاوِعَةً . الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ ، وَنَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ ، أَنَّ الْمَرْأَةَ كَالرَّجُلِ إِذَا طَاوَعَتْ . قَالَ الزَّرْكَشِيُّ : هَذَا الْمَشْهُورُ ، وَالْمُخْتَارُ لِلْأَصْحَابِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » وَغَيْرِهِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْمُغْنَى » ، وَ« الْمُحَرَّرِ » ، وَ« الشَّرْحِ » ، وَ« الْفُرُوعِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَعَنْهُ ، يُجْزِيُهُمَا هَذِي وَاحِدٌ ؛ لِأَنَّهُ جَمَاعٌ وَاحِدٌ .

(١) انظر تخریج حدیث ابن عباس وابن عمر وابن عمرو فی صفحة ٣٣٢ .

المقنع **فَصْلٌ : الضَّرْبُ الثَّالِثُ ، الدِّمَاءُ الْوَاجِبَةُ لِلْفَوَاتِ ، أَوْ لِتَرْكِ وَاجِبٍ ، أَوْ لِلْمُبَاشَرَةِ فِي غَيْرِ الْفَرْجِ ؛ فَمَا أُوجِبَ مِنْهُ بَدَنَةً ،**

الشرح الكبير

نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ ؛ لِأَنَّهُ جِمَاعٌ يُوجِبُ الْكَفَّارَةَ ، فَلَمْ يُوجِبْ حَالَ الْإِكْرَاهِ أَكْثَرَ مِنْ كَفَّارَةٍ وَاحِدَةٍ ، كَمَا فِي الصِّيَامِ . وَهَذَا قَوْلُ إِسْحَاقَ ، وَأَبَى ثَوْرٍ ، وَابْنِ الْمُثَنِّ . وَعَنْ أَحْمَدَ رِوَايَةٌ أُخْرَى ، أَنَّ عَلَيْهِ أَنْ يُهْدَى عَنْهَا . وَهُوَ قَوْلُ عَطَاءٍ ، وَمَالِكٍ ؛ لِأَنَّ إِفْسَادَ [٦٢/٣ ظ] الْحَجِّ وَجَدَ مِنْهُ فِي حَقِّهِمَا ، فَكَانَ عَلَيْهِ لِإِفْسَادِ حَجِّهَا هَدْيٌ ، كَمَا إِفْسَادِ حَجِّهِ . وَعَنْهُ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْهَدْيَ عَلَيْهَا . وَهُوَ قَوْلُ أَصْحَابِ الرَّأْيِ ؛ لِأَنَّ فِسَادَ الْحَجِّ ثَبَتَ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهَا فَكَانَ الْهَدْيُ عَلَيْهَا ، كَمَا لَوْ طَاوَعْتَهُ ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ أَنَّ الْهَدْيَ عَلَيْهِ ، يَتَحَمَّلُهُ الرُّوْجُ عَنْهَا ، فَلَا يَكُونُ رِوَايَةً ثَالِثَةً .

فصل : قال الشيخ ، رَحِمَهُ اللَّهُ : (الضَّرْبُ الثَّالِثُ ، الدِّمَاءُ الْوَاجِبَةُ لِلْفَوَاتِ ، أَوْ لِتَرْكِ وَاجِبٍ ، أَوْ لِلْمُبَاشَرَةِ فِي غَيْرِ الْفَرْجِ ؛ فَمَا أُوجِبَ مِنْهَا

الإنصاف عنه ، لَا فِدْيَةَ عَلَيْهَا ؛ لِأَنَّهُ لَا وَطْءَ مِنْهَا . ذَكَرَهُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ . وَاخْتَارَهُ ابْنُ حَامِدٍ . وَصَحَّحَهُ ابْنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُ .

قوله : [٢٨٨/١ ظ] وَإِنْ كَانَتْ مُكْرَهَةً ، فَلَا فِدْيَةَ عَلَيْهَا . وَهَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَعَنْهُ ، عَلَيْهَا الْفِدْيَةُ . وَعَنْهُ ، يَفْدَى عَنْهَا الْوَاطِئُ . وَوَجَّهَ فِي « الْفُرُوعِ » رِوَايَةً ، أَنَّهَا تَفْدَى وَتَرْجِعُ عَلَى الْوَاطِئِ ، مِنْ الرِّوَايَةِ الَّتِي فِي الصُّومِ . وَقَالَ فِي « الرُّوُضَةِ » : الْمُكْرَهَةُ يَفْسُدُ صَوْمُهَا ، وَلَا يَلْزَمُهَا كَفَّارَةٌ ، وَلَا يَفْسُدُ حَجُّهَا ، وَعَلَيْهَا بَدَنَةٌ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : كَذَا قَالَ .

قوله : الضَّرْبُ الثَّالِثُ ، الدِّمَاءُ الْوَاجِبَةُ لِلْفَوَاتِ ، أَوْ لِتَرْكِ وَاجِبٍ ، أَوْ لِلْمُبَاشَرَةِ

المقنع
فَحُكْمُهَا حُكْمُ الْبَدَنَةِ الْوَاجِبَةِ بِالْوُطْءِ فِي الْفَرْجِ . وَمَا عَدَاهُ ، فَقَالَ [٦٧ ط] الْقَاضِي : مَا وَجِبَ لِتَرْكِ وَاجِبٍ مُلْحَقٍ بِدَمِ الْمُتَعَةِ ، وَمَا وَجِبَ لِلْمُبَاشَرَةِ مُلْحَقٍ بِفِدْيَةِ الْأَذَى .

الشرح الكبير
بَدَنَةً ، فَحُكْمُهَا^(١) حُكْمُ الْبَدَنَةِ الْوَاجِبَةِ بِالْوُطْءِ فِي الْفَرْجِ . وَمَا عَدَاهُ ، فَقَالَ الْقَاضِي : مَا وَجِبَ لِتَرْكِ وَاجِبٍ مُلْحَقٍ بِدَمِ الْمُتَعَةِ ، وَمَا وَجِبَ لِلْمُبَاشَرَةِ مُلْحَقٍ بِفِدْيَةِ الْأَذَى (إِذَا فَاتَهُ الْحَجُّ وَجِبَ عَلَيْهِ دَمٌ ، فِي أَصَحِّ الرُّوَايَتَيْنِ . وَسَنَذْكُرُ ذَلِكَ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى . وَكَذَلِكَ إِذَا تَرَكَ شَيْئًا مِنْ وَاجِبَاتِ الْحَجِّ ؛ كَالْإِحْرَامِ مِنَ الْمِيقَاتِ ، وَالْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ إِلَى اللَّيْلِ ، وَالْمَبِيتِ بِمُزْدَلِفَةَ ، وَسَائِرِ الْوَاجِبَاتِ الْمُتَّفِقِ عَلَى وَجُوبِهَا . وَالْهَدْيُ الْوَاجِبُ بِغَيْرِ التَّنْذِيرِ يَنْقَسِمُ قِسْمَيْنِ ؛ مَنْصُوصٌ عَلَيْهِ وَمَقِيسٌ عَلَى الْمَنْصُوصِ عَلَيْهِ .

الإنصاف
فِي غَيْرِ الْفَرْجِ ؛ فَمَا أَوْجَبَ مِنْهُ بَدَنَةً ، فَحُكْمُهَا حُكْمُ الْبَدَنَةِ الْوَاجِبَةِ بِالْوُطْءِ فِي الْفَرْجِ . إِذَا فَاتَهُ الْحَجُّ لَعَدَمِ وَقُوفِهِ بِعَرَفَةَ لَعُذْرٍ حَضَرَ أَوْ غَيْرِهِ ، وَلَمْ يَشْتَرِطْ أَنَّ مَحَلَّهُ حَيْثُ حَبَسْتَنِي ، فَعَلَيْهِ هَدْيٌ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَعَنْهُ ، لَا هَدْيٌ عَلَيْهِ . وَأُطْلِقَهُمَا الْمُصَنِّفُ فِي هَذَا الْكِتَابِ ، فِي بَابِ الْفَوَاتِ وَالْإِحْصَارِ . فَعَلَى الْمَذْهَبِ ، يُجْزَى مِنَ الْهَدْيِ مَا اسْتَيْسَرَ ، مِثْلُ هَدْيِ الْمُتَعَةِ . قَالَهُ الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ ، وَغَيْرُهُمَا . وَقَالَ فِي « الْمُوجِزِ » : هُوَ بَدَنَةٌ . وَعَلَى الْمَذْهَبِ ، إِنْ عَدِمَ الْهَدْيُ زَمَنٌ وَجُوبِهِ ، صَامَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ ؛ ثَلَاثَةً فِي الْحَجِّ ، وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعَ . هَذَا الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ ، مِنْ أَنَّ دَمَ الْفَوَاتِ مَقِيسٌ عَلَى دَمِ الْمُتَعَةِ ، فَهُوَ مِثْلُهُ سَوَاءً ، فَهُوَ دَاخِلٌ فِي كَلَامِ الْقَاضِي الْآتِي . وَعَلَى كَلَامِ

(١) فِي م : « فَحُكْمُهَا » .

الشرح الكبير

فَالْمَنْصُوصُ عَلَيْهِ فِدْيَةُ الْأَذَى ، وَجَزَاءُ الصَّيْدِ ، وَدَمُ الْإِحْصَارِ ، وَدَمُ الْمُتَعَةِ ، وَالْبَدَنَةُ الْوَاجِبَةُ بِالْوَطْءِ فِي الْفَرْجِ ؛ لِقَضَاءِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ بِهَا ، وَمَا سِوَى ذَلِكَ مَقِيسٌ عَلَيْهِ . فَالْبَدَنَةُ الْوَاجِبَةُ بِالْمُبَاشَرَةِ فِيمَا دُونَ الْفَرْجِ مَقِيسَةٌ عَلَى الْوَاجِبَةِ بِالْوَطْءِ بِالْفَرْجِ ؛ لِأَنَّهُ دَمٌ وَجَبَ بِسَبَبِ الْمُبَاشَرَةِ ، أَشْبَهَ الْوَاجِبَ بِالْوَطْءِ فِي الْفَرْجِ ، وَهَكَذَا الْقِرَانُ يُقَاسُ عَلَى هَذِي التَّمَثُّعِ ؛ لِأَنَّهُ وَجَبَ لِلتَّرَفُّهِ بِتَرْكِ أَحَدِ السَّفَرَيْنِ ، أَشْبَهَ دَمَ الْمُتَعَةِ ، وَيُقَاسُ عَلَيْهِ أَيْضًا دَمُ الْفَوَاتِ ، فَيَجِبُ عَلَيْهِ مِثْلُ دَمِ الْمُتَعَةِ ، وَبَدَلُهُ مِثْلُ بَدَلِهِ ، وَهُوَ صِيَامُ عَشْرَةِ أَيَّامٍ ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ مِنْهَا ثَلَاثَةٌ قَبْلَ يَوْمِ التَّحْرِ ؛ لِأَنَّ الْفَوَاتَ إِنَّمَا يَكُونُ بِفَوَاتِ لَيْلَةِ التَّحْرِ ؛ لِأَنَّهُ تَرَكَ بَعْضَ مَا اقْتَضَاهُ إِحْرَامُهُ ، فَصَارَ كَالْتَّارِكِ لِأَحَدِ السَّفَرَيْنِ . فَإِنْ قِيلَ : فَهَلَّا أُلْحَقْتُمُوهُ بِهِذِي الْإِحْصَارِ ، فَإِنَّهُ أَشْبَهَ بِهِ ، إِذْ هُوَ إِخْلَالٌ مِنْ إِحْرَامِهِ قَبْلَ إِثْمَامِهِ ؟ قُلْنَا :

الإنصاف

صَاحِبِ « الْمُوجِزِ » ، حُكْمُهَا حُكْمُ الْبَدَنَةِ الْوَاجِبَةِ بِالْوَطْءِ فِي الْفَرْجِ . هَذَا مَا يَظْهَرُ . وَأَمَّا الْخَرَقِيُّ ، فَإِنَّهُ جَعَلَ الصَّوْمَ عَنْ دَمِ الْفَوَاتِ كَالصَّوْمِ عَنْ جَزَاءِ الصَّيْدِ ؛ عَنْ كُلِّ مَدَّةٍ يَوْمًا . وَيَأْتِي ذَلِكَ فِي بَابِ الْمُحْصَرِّ بِأَتَمِّ مِنْ هَذَا . وَأَمَّا إِذَا بَاشَرَ دُونَ الْفَرْجِ ، وَأَوْجَبْنَا عَلَيْهِ بَدَنَةً ، فَإِنَّ حُكْمَهَا حُكْمُ الْبَدَنَةِ الْوَاجِبَةِ بِالْوَطْءِ فِي الْفَرْجِ . عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنْ غَيْرِ خِلَافٍ أَعْلَمُهُ .

قوله : وما عاده - يعنى ، ماعدا ما يجب فيه البدنة - فقال القاضى : ما وجب لتترك واجب ، ملحق بدم المتعة ، وما وجب للمباشرة ، ملحق بفدية الأذى . مثال ترك الواجب الذى يجب به دم ، ترك الإحرام من الميقات ، والوقوف بعرفة إلى غروب الشمس ، أو المبيت بمزدلفة إلى بعد نصف الليل ، أو طواف الوداع ،

أَمَّا الْهَدْيُ فَقَدْ اسْتَوَى فِيهِ ، وَأَمَّا الْبَدَلُ فَإِنَّ الْإِحْصَارَ لَيْسَ بِمَنْصُوصٍ عَلَى الْبَدَلِ فِيهِ ، وَإِنَّمَا ثَبَتَ قِيَاسًا ، وَقِيَاسُهُ عَلَى الْأَصْلِ الْمَنْصُوصِ عَلَيْهِ أَوَّلَى مِنْ قِيَاسِهِ عَلَى فَرْعِهِ ، عَلَى أَنَّ الصِّيَامَ هُنَا مِثْلُ الصِّيَامِ عَنْ دَمِ الْإِحْصَارِ فِي الْعَدَدِ ، إِلَّا أَنْ صِيَامَ الْإِحْصَارِ يَجِبُ قَبْلَ الْحِلِّ ، وَهَذَا يَجُوزُ قَبْلَ الْحِلِّ وَبَعْدَهُ . وَأَمَّا الْخَرْقِيُّ ، فَإِنَّهُ جَعَلَ الصَّوْمَ عَنْ دَمِ الْقَوَاتِ كَالصَّوْمِ عَنْ جَزَاءِ الصَّيْدِ ، عَنْ كُلِّ مُدٍّ يَوْمًا . وَالْمَرْوِيُّ عَنْ عُمَرَ [٦٣/٣] وَآيِنِهِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، مِثْلُ مَا ذَكَرْنَا . وَيُقَاسُ عَلَيْهِ أَيْضًا كُلُّ دَمٍ وَجَبَ لَتَرْكِ وَاجِبٍ ، كَتَرْكِ الْإِحْرَامِ مِنَ الْمِيقَاتِ ، وَالْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ ، وَالْمَيْبِتِ بِمُزْدَلِفَةَ ، وَطَوَافِ الْوَدَاعِ ، فَالْوَاجِبُ فِيهِ مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ عَشْرَةِ أَيَّامٍ ؛ لِأَنَّ الْمُتَمَتِّعَ تَرَكَ الْإِحْرَامَ مِنَ الْمِيقَاتِ بِالْحَجِّ ، وَكَانَ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ وَاجِبًا ، فَوَجَبَ عَلَيْهِ الْهَدْيُ لَذَلِكَ ، فَحَسَنَّا عَلَيْهِ تَرْكَ الْوَاجِبِ . وَيُقَاسُ عَلَى فِدْيَةِ الْأَذَى مَا وَجَبَ بِفِعْلِ مَحْظُورٍ يَتَرَفُّهُ بِهِ ، كَتَقْلِيمِ الْأُظْفَارِ ، وَاللُّبْسِ ، وَالطَّيْبِ . وَكُلُّ اسْتِمْتَاعٍ

أَوِ الْمَيْبِتِ بِمَنَى ، أَوِ الرَّمَى ، أَوِ الْحَلَاقِ ، أَوْ نَحْوِهَا ، فَحُكْمُ هَذِهِ الدِّمَاءِ الْوَاجِبَةِ بِتَرْكِ الْوَاجِبِ ، حُكْمُ دَمِ الْمُتَمَتِّعِ ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ . جَزَمَ بِهِ الْأَصْحَابُ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : « وَمَنْ تَرَكَ وَاجِبًا ، وَلَوْ سَهْوًا ، جَبَرَهُ بِدَمٍ ، فَإِنْ عَدِمَهُ ؛ فَكَصُومِ الْمُتَمَتِّعِ وَالْإِطْعَامِ عَنْهُ . وَمِثَالُ فِعْلِ الْمُبَاشَرَةِ الْمَوْجِبَةِ لِلدَّمِ ، كُلُّ اسْتِمْتَاعٍ يُوجِبُ شَاةً ، كَالْوُطْءِ فِي الْعُمْرَةِ ، وَبَعْدَ التَّحْلُلِ الْأَوَّلِ فِي الْحَجِّ ، إِذَا قُلْنَا بِهِ ، وَالْمُبَاشَرَةَ مِنْ غَيْرِ إِنْزَالٍ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ ، إِذَا قُلْنَا : تَجِبُ شَاةٌ . فَحُكْمُهَا حُكْمُ فِدْيَةِ الْأَذَى ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ فِي أَوَّلِ الْبَابِ . وَهَذَا أَيْضًا مِنْ غَيْرِ خِلَافٍ . جَزَمَ بِهِ الشَّارِحُ ، وَابْنُ

وَمَتَى أَنْزَلَ بِالمُبَاشَرَةِ دُونَ الْفَرْجِ ، فَعَلَيْهِ بَدَنَةٌ ، وَإِنْ لَمْ يُنْزَلْ ،
فَعَلَيْهِ شَاةٌ . وَعَنْهُ ، بَدَنَةٌ .

الشرح الكبير من النساءِ يُوجِبُ شَاةً ، كالوَطْءِ فِي الْعُمَرَةِ ، وَبَعْدَ التَّحْلِيلِ الْأَوَّلِ فِي الْحَجِّ ،
وَالْمُبَاشَرَةِ مِنْ غَيْرِ إِنْزَالٍ ، فَإِنَّهُ فِي مَعْنَى فِدْيَةِ الْأَذَى مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي
ذَكَرْنَاهُ ، فَيُقَاسُ عَلَيْهِ ، وَيُلْحَقُ بِهِ . وَقَدْ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ ، فِي مَنْ وَقَعَ عَلَى
امْرَأَتِهِ فِي الْعُمَرَةِ قَبْلَ التَّقْصِيرِ : عَلَيْهِ فِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْلٍ .
رَوَاهُ الْأَثَرُمُ^(١) .

١٢٢٤ - مسألة : (وَمَتَى أَنْزَلَ بِالمُبَاشَرَةِ دُونَ الْفَرْجِ ، فَعَلَيْهِ
بَدَنَةٌ ، وَإِنْ لَمْ يُنْزَلْ ، فَعَلَيْهِ شَاةٌ . وَعَنْهُ ، بَدَنَةٌ) أَمَّا إِذَا أَنْزَلَ بِالمُبَاشَرَةِ ،
فَإِنَّ عَلَيْهِ بَدَنَةً ؛ لِأَنَّهُ اسْتِمْتَاعٌ أَوْجَبَ الْغُسْلَ ، فَأَوْجَبَ بَدَنَةً ، كَالوَطْءِ
فِي الْفَرْجِ ، وَإِنْ لَمْ يُنْزَلْ ، فَعَلَيْهِ شَاةٌ ، فِي الصَّحِيحِ . كَذَلِكَ ذَكَرَهُ
الْخِرَقِيُّ . وَبِهِ قَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ ، وَعَطَاءٌ ، وَابْنُ سِيرِينَ ، وَالزُّهْرِيُّ ،

مُنَجَّى ، وَغَيْرُهُمَا .

قوله : وَمَتَى أَنْزَلَ بِالمُبَاشَرَةِ دُونَ الْفَرْجِ ، فَعَلَيْهِ بَدَنَةٌ . هَذَا الْمَذْهَبُ ، وَنَقَلَهُ
الْجَمَاعَةُ عَنْ أَحْمَدَ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » . وَهُوَ مِنَ الْمُفْرَدَاتِ .
وَعَنْهُ ، عَلَيْهِ شَاةٌ ، إِنْ لَمْ يَفْسُدْ نُسْكُهُ . ذَكَرَهَا الْقَاضِي وَغَيْرُهُ . وَأُطْلِقَهُمَا
الْحَلَوَانِيُّ . وَتَقَدَّمَ ذَلِكَ فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ ، فِي الْبَابِ الَّذِي قَبْلَهُ ، فِي قَوْلِهِ :
التَّاسِعُ ، الْمُبَاشَرَةُ فِيمَا دُونَ الْفَرْجِ ، وَهَلْ يَفْسُدُ نُسْكُهُ بِذَلِكَ ؟

قوله : فَإِنْ لَمْ يُنْزَلْ ، فَعَلَيْهِ شَاةٌ . هَذَا الْمَذْهَبُ ، وَإِخْدَى الرَّوَايَتَيْنِ . قَالَ الشَّارِحُ :

(١) وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : بَابِ الْمُعْتَمَرِ لَا يَقْرُبُ امْرَأَتَهُ ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . السَّنَنِ الْكُبْرَى ١٧٢/٥ .

وَقَتَادَةُ ، وَمَالِكٌ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ ؛
لأنَّهَا مُلَامَسَةٌ لَا تُفْسِدُ الْحَجَّ ، عَرِيَتْ عَنِ الْإِنْزَالِ ، فَلَمْ تُوجِبْ بَدَنَةً ،
كَالْمَسِّ لِغَيْرِ شَهْوَةٍ . وَعَنْهُ ، يَجِبُ عَلَيْهِ بَدَنَةٌ . وَقَالَ الْحَسَنُ ، فِي مَنْ
ضَرَبَ بِيَدِهِ عَلَى فَرْجِ جَارِيَتِهِ : عَلَيْهِ بَدَنَةٌ . وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ : إِذَا نَالَ
مِنْهَا مَا دُونَ الْجِمَاعِ ، ذَبَحَ بَقْرَةً ؛ لِأَنَّهَا مُبَاشَرَةٌ مُحْظُورَةٌ بِالْإِحْرَامِ ،
أَشْبَهَتْ مَا اقْتَرَنَ بِهِ الْإِنْزَالُ . وَلَنَا ، أَنَّهَا مُلَامَسَةٌ مِنْ غَيْرِ إِنْزَالٍ ، فَأَشْبَهَتْ
لَمَسَ غَيْرِ الْفَرْجِ . وَيَجِبُ بِهِ شَاةٌ ؛ لِمَا رَوَى الْأَثَرُمُ ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ (عَبِيدِ
اللَّهِ) قَبْلَ عَائِشَةَ بِنْتَ طَلْحَةَ مُحْرِمًا ، فَسَأَلَ ، فَأُجِمِعَ لَهُ عَلَى أَنْ يُهْرِيقَ
دَمًا ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ أَنْزَلَ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُذَكَّرْ . وَسَوَاءٌ مَدَى أَوْ لَمْ يَمْدَ ،
قَالَ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ : إِنْ قَبَّلَ ، فَمَدَى ، أَوْ لَمْ يَمْدَ ، فَعَلَيْهِ دَمٌ . وَسَائِرُ اللَّمَسِ
لِشَهْوَةٍ كَالْقُبْلَةِ فِيمَا ذَكَرْنَا ؛ لِأَنَّهُ اسْتِمْتَاعٌ يَلْتَذُّ بِهِ ، كَالْقُبْلَةِ . قَالَ أَحْمَدُ ،
رَحِمَهُ اللَّهُ ، فِي مَنْ قَبَضَ عَلَى فَرْجِ امْرَأَتِهِ ، وَهُوَ مُحْرِمٌ : فَإِنَّهُ يُهْرِيقُ دَمًا .

فَعَلَيْهِ شَاةٌ فِي الصَّحِيحِ . وَصَحَّحَهُ النَّاطِمُ . قَالَ الزُّرْكَانِيُّ : هَذَا الْأَشْهُرُ . وَجَزَمَ
بِهِ الْخِرَقِيُّ ، وَصَاحِبُ « الْوَجِيزِ » ، وَ « الْكَافِي » ، وَ « شَرْحُ ابْنِ رَزِينَ » .
وَقَدَّمَهُ فِي « الْهِدَايَةِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « الْخُلَاصَةِ » . وَعَنْهُ ، بَدَنَةٌ . نَصَرَهَا الْقَاضِي
وَأَصْحَابُهُ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « شَرْحِ ابْنِ مُنْجَى » ، وَ
« الْمَذْهَبِ » ، وَ « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » .

فَائِدَةٌ : وَكَذَا الْحُكْمُ لَوْ قَبَّلَ ، أَوْ لَمَسَ لِشَهْوَةٍ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ .
اخْتَارَهُ الْقَاضِي ، وَالْمُصَنِّفُ ، وَالْمَجْدُ ، وَالشَّارِحُ ، وَغَيْرُهُمْ . وَالْخِرَقِيُّ حَكَّمَ

وَأِنْ كَرَّرَ النَّظَرَ فَأَنْزَلَ ، أَوْ اسْتَمْنَى ، فَعَلَيْهِ دَمٌ ، هَلْ هُوَ بَدَنَةٌ أَوْ شَاةٌ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ . وَإِنْ مَدَى بِذَلِكَ ، فَعَلَيْهِ شَاةٌ .

وبه قال عطاء ؛ لأنه استمناحٌ مَحْظُورٌ فِي الْإِحْرَامِ ، أَشْبَهَ الْوَطْءَ فِيمَا دُونَ الْفَرْجِ .

١٢٢٥ - مسألة : (وَإِنْ كَرَّرَ النَّظَرَ فَأَنْزَلَ ، أَوْ اسْتَمْنَى ، فَعَلَيْهِ دَمٌ ، هَلْ هُوَ شَاةٌ أَوْ بَدَنَةٌ ؟ [٦٣/٣ ظ] عَلَى رِوَايَتَيْنِ . وَإِنْ مَدَى بِذَلِكَ ، فَعَلَيْهِ شَاةٌ) إِذَا كَرَّرَ النَّظَرَ فَأَنْزَلَ ، فِيهِ رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، عَلَيْهِ بَدَنَةٌ . رَوَى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ . وَالثَّانِيَةُ ، عَلَيْهِ شَاةٌ . وَهُوَ قَوْلُ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ . وَرَوَى أَيْضًا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ . وَقَالَ أَبُو ثَوْرٍ : لَا شَيْءَ عَلَيْهِ . وَحُكِيَ عَنْ أَى حَنِيفَةٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمُبَاشَرَةٍ ، أَشْبَهَ الْفِكْرَ . وَلَنَا ، أَنَّهُ إِذَا أَنْزَلَ بِفِعْلِ مَحْظُورٍ ، فَأَوْجَبَ الْفِدْيَةَ ، كَاللَّمَسِ . وَقَدْ رَوَى الْأَثَرُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، أَنَّهُ قَالَ لَهُ رَجُلٌ : فَعَلَ اللَّهُ بِهِذِهِ وَفَعَلَ ، إِنَّهَا

بِأَنَّهُ إِذَا أَنْزَلَ بِالْمُبَاشَرَةِ دُونَ الْفَرْجِ ، يَفْسُدُ حَجُّهُ ، وَحُكِيَ الرَّوَايَتَيْنِ فِي مَا أَنْزَلَ بِالْقُبْلَةِ . وَعَكُسُهُ ^(١) ابْنُ أَى مُوسَى فَحُكِيَ الرَّوَايَتَيْنِ فِي الْوَطْءِ دُونَ الْفَرْجِ ، وَجَزَمَ بَعْدَ الْإِفْسَادِ فِي الْقُبْلَةِ .

قوله : وَإِنْ كَرَّرَ النَّظَرَ فَأَنْزَلَ ، أَوْ اسْتَمْنَى ، فَعَلَيْهِ دَمٌ ، هَلْ هُوَ بَدَنَةٌ أَوْ شَاةٌ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ . [٢٨٩/١ و] وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الشَّرْحِ » ، وَ « شَرْحِ ابْنِ مُنْجَى » ، وَ « الزَّرْكَشِيِّ » ، وَ « الْهِدَايَةِ » ، وَ « الْمَذْهَبِ » ، وَ « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « الْكَافِي » ؛ إِحْدَاهُمَا ، عَلَيْهِ بَدَنَةٌ . وَهُوَ الْمَذْهَبُ . نَصٌّ

(١) بياض في : الأصل ، ط .

تَطَيَّبْتُ لِي ، فَكَلَّمْتَنِي ، وَحَدَّثْتَنِي ، حَتَّى سَبَقْتَنِي الشَّهْوَةُ . فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : أَتَيْتُمْ حَجَّكَ وَأَهْرَقَ دَمًا^(١) . وَالِاسْتِمْنَاءُ فِي مَعْنَى تَكَرُّارِ النَّظَرِ فَيُقَاسُ عَلَيْهِ ، فَإِنْ كَرَّرَ النَّظَرَ فَمَدَى ، فَعَلِيهِ شَاةٌ ، وَكَذَلِكَ ذَكَرَهُ أَبُو الْخَطَّابِ ؛ لِأَنَّهُ جُزْءٌ مِنَ الْمَنِيِّ ؛ لِكَوْنِهِ خَارِجًا بِسَبَبِ الشَّهْوَةِ ، وَلِأَنَّهُ حَصَلَ بِهِ الْبَذَاذُ ، فَهُوَ كَاللَّمَسِ ، فَإِنْ لَمْ يَقْتَرِنْ بِهِ مَنِيٌّ وَلَا مَدَى ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ، كَرَّرَ النَّظَرَ أَوْ لَمْ يُكْرَرْهُ . وَقَدْ رَوَى عَنْ أَحْمَدَ ، فِي مَنْ جَرَّدَ امْرَأَتَهُ ، وَلَمْ يَكُنْ مِنْهُ غَيْرُ التَّجْرِيدِ ، أَنَّ عَلَيْهِ شَاةً ، وَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ لَمَسَ ، فَإِنَّ التَّجْرِيدَ لَا يَخْلُو عَنِ اللَّمَسِ ظَاهِرًا ، أَوْ عَلَى أَنَّهُ أَمْنَى ، أَوْ أَمْدَى ، أَمَّا مُجَرَّدُ النَّظَرِ فَلَا شَيْءَ فِيهِ ، فَقَدْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَنْظُرُ إِلَى نِسَائِهِ وَهُوَ مُحَرَّمٌ ، وَكَذَلِكَ أَصْحَابُهُ .

عليه ، وعليه الجمهور ؛ منهم القاضي ، وأصحابه ، والخِرَقِيُّ وَغَيْرُهُ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ« الْمُحَرَّرِ » . وَالثَّانِيَةُ ، عَلَيْهِ شَاةٌ . جَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » . قَالَ فِي « الْخُلَاصَةِ » : لَزِمَهُ دَمٌ . قَالَ الزُّرْكَاشِيُّ : هِيَ الْمَنْصُوصَةُ . قَالَ نَاطِمُ الْمُفْرَدَاتِ :

وَمُحَرَّمٌ بِالنَّظَرِ الْمُكَرَّرِ أَمْنَى فَدَى بِالشَّاةِ أَوْ بِالْجَزَرِ

فَائِدَةٌ : لَوْ نَظَرَ نَظْرَةً فَأَمْنَى ، فَعَلِيهِ شَاةٌ ، بِإِزْعَاجٍ ، وَإِنْ لَمْ يُنْمَرْ ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَذَكَرَ الْقَاضِي رِوَايَةً ؛ يَفْدَى بِمُجَرَّدِ النَّظَرِ ، أَنْزَلَ أَمْ لَا . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَمُرَادُهُ إِنْ كَرَّرَ .

قَوْلُهُ : وَإِنْ مَدَى بِذَلِكَ ، فَعَلِيهِ شَاةٌ . يَعْنِي ، إِذَا مَدَى بِتَكَرُّارِ النَّظَرِ . وَهَذَا

(١) انظر ما أخرجه البيهقي ، في : باب المحرم يصيب امرأته ... ، من كتاب الحج . السنن الكبرى ١٦٨/٥ .

فصل : فَإِنْ نَظَرَ وَلَمْ يُكْرَرْ النَّظَرُ ، فَأُمْنَى ، فعليه شاة ؛ لَأَنَّهُ فِعْلٌ يَحْصُلُ بِهِ اللَّذَّةُ ، أَوْجَبَ الْإِنْزَالَ ، أَشْبَهَ اللَّمَسَ ، وَإِلَّا فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ؛ لَأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ التَّحَرُّزُ عَنْهُ ، أَشْبَهَ الْفِكْرَ وَالْإِحْتِلَامَ .

١٢٢٦ - مسألة : (فَإِنْ فَكَّرَ فَأَنْزَلَ ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ) وَحَكَى

المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب ، وقطع به كثير ؛ منهم صاحب « الْهِدَايَةِ » ، و « الْمَذْهَبِ » ، و « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، و « الْمُسْتَوْعِبِ » ، و « الْخُلَاصَةِ » ، و « الْهَادِي » ، و « الْمُجَرَّدِ » ، وغيرهم . وقدمه في « الْفُرُوعِ » وغيره . قال الزَّرْكَشِيُّ : اتَّفَقَ عَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وقال في « الْكَافِي » : لَا فِدْيَةَ بِمَذْيِ بَتَكَارَرِ نَظَرٍ . قال في « الْفُرُوعِ » : فَيَتَوَجَّهُ مِنْهُ تَخْرِيجٌ ، لَا فِدْيَةَ بِمَذْيِ بَغَيْرِ النَّظَرِ . وجزم به الْأَدِمِيُّ الْبَغْدَادِيُّ في « كِتَابِهِ » ؛ فقال : إِنْ مَذَى بِاسْتِمْنَاءٍ . قلتُ : وجزم به في « الْوَجِيزِ » ؛ فقال : وَإِنْ مَذَى بِاسْتِمْنَاءٍ ، فَلَا فِدْيَةَ . وتقدَّم الرُّوَايَةُ الَّتِي ذَكَرَهَا الْقَاضِي .

تنبيه : مفهومُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ ، أَنَّهُ إِذَا لَمْ يُكْرَرْ النَّظَرُ وَأُمْنَى ، لَا شَيْءَ عَلَيْهِ . وهو صحيحٌ ، وهو المذهب ، وهو ظاهرُ كَلَامِ الْأَكْثَرِ . وقدمه في « الْفُرُوعِ » وغيره . وقال في « الرُّوَصَةِ » ، و « الْمُسْتَوْعِبِ » : عَلَيْهِ شَاةٌ بِذَلِكَ . قلتُ : وهو ظاهرُ كَلَامِ الْخَرَقِيِّ ؛ فَإِنَّهُ قَالَ : وَإِنْ نَظَرَ فَصَرَفَ بَصَرَهُ فَأُمْدَى ، فعليه دَمٌ . وشرح على ذلك ابنُ الرَّاغُونِيِّ .

قوله : وَإِنْ فَكَّرَ فَأَنْزَلَ ، فَلَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ . هذا المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب . وجزم به في « الْوَجِيزِ » وغيره . وقدمه في « الْفُرُوعِ » وغيره . وعن أبي حَفْصٍ ، وابنِ عَقِيلٍ ، أَنَّهُ كَالنَّظَرِ ؛ لِقُدْرَتِهِ عَلَيْهِ . ومُرَادُهُمَا ، إِذَا اسْتَدْعَاهُ ،

أبو حفص البرمكي ، وابن عقيل ، أن حكمه حكم تكرار النظر إذا اقترن به الإنزال ، في إفساد الصوم ، فيحتمل أن يجب به ههنا دم ، قياساً عليه . ولنا ، قول النبي ﷺ : « عَفِيَ لِأُمَّتِي عَنِ الْخَطَا وَالنِّسْيَانِ » . « وَمَا حَدَّثْتُ بِهِ أَنْفُسَهَا ، مَا لَمْ تَعْمَلْ أَوْ تَتَكَلَّمَ » . متفق عليه^(١) . ولأنه لا نص فيه ، ولا إجماع ، ولا يصح قياسه على تكرار النظر ؛ لأنه دونه في استدعاء الشهوة ، وإفضائه إلى الإنزال ، ويخالفه في التحريم إذا تعلّق بأجنبيّة ، أو الكراهة إن كان في زوجته ، فيبقى على الأصل .

فصل : والعمد والنسيان في الوطء سواء . نص عليه أحمد . وقد ذكرناه ، فأما القبلة ، واللّمس ، وتكرار النظر ، فلم يذكر شيخنا حكم النسيان فيه في الحج ، لكن ذكره في مفسدات الصوم^(٢) ، وفرق بين العمد والسهو ، فينبغي أن يكون ههنا مثله ، وكذلك ذكره الخرقى . والفرق بينهما ، أن الوطء لا يكاد يتطرّق النسيان إليه ، بخلاف ما دونه ، ولأن [٦٤/٣ و] الجماع يفسد الصوم بمجرد دونه غيره . والجاهل بالتحريم^(٣) ، والمكره ، في حكم الناسي ؛ لأنه معذور .

أما إذا غلبه ، فلا نزاع أنه لا شيء فيه . قاله الزركشي وغيره . وأطلقهما في « المحرر » .

فائدتان ؛ إحداهما ، الخطأ هنا كالعمد ، على الصحيح من المذهب ،

(١) هما حديثان ؛ الأول أخرجه ابن ماجه فقط وتقدم تخريجه في ٢٧٦/١ ، والثاني تقدم في ٤٢٨/٧ .

(٢) انظر ما تقدم في ٤٢٧/٧ .

(٣) في النسختين : « في التحريم » .

المفنع **فَصْلٌ : وَمَنْ كَرَّرَ مَحْظُورًا مِنْ جِنْسٍ ، مِثْلَ أَنْ حَلَقَ ثُمَّ حَلَقَ ، أَوْ وَطِئَ ثُمَّ وَطِئَ ، قَبْلَ التَّكْفِيرِ عَنِ الْأَوَّلِ ، فَكَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ . وَإِنْ كَفَّرَ عَنِ الْأَوَّلِ ، لَزِمَتْهُ لِلثَّانِي كَفَّارَةٌ .**

الشرح الكبير

فصل : قال رَضِيَ اللهُ عنه : (وَمَنْ كَرَّرَ مَحْظُورًا مِنْ جِنْسٍ ، مِثْلَ أَنْ حَلَقَ ثُمَّ حَلَقَ ، أَوْ وَطِئَ ثُمَّ وَطِئَ ، قَبْلَ التَّكْفِيرِ عَنِ الْأَوَّلِ ، فَكَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ . وَإِنْ كَفَّرَ عَنِ الْأَوَّلِ ، فَعَلِيهِ لِلثَّانِي كَفَّارَةٌ) إِذَا حَلَقَ ثُمَّ حَلَقَ ، فَالوَاجِبُ فِدْيَةٌ وَاحِدَةٌ ، مَا لَمْ يُكْفَرْ عَنِ الْأَوَّلِ قَبْلَ فِعْلِ الثَّانِي ، فَإِنْ كَفَّرَ عَنِ الْأَوَّلِ ، ثُمَّ حَلَقَ ثَانِيًا ، فَعَلِيهِ لِلثَّانِي كَفَّارَةٌ أَيْضًا ، وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ فِيمَا إِذَا وَطِئَ ثُمَّ وَطِئَ ، أَوْ لَبَسَ ثُمَّ لَبَسَ ، أَوْ تَطَيَّبَ ثُمَّ تَطَيَّبَ ، وَكَذَلِكَ

الإنصاف كالْوَطْءِ . وَقِيلَ : لَا . كَمَا سَبَقَ فِي الصَّوْمِ . الثَّانِيَةُ ، الْمَرْأَةُ كَالرَّجُلِ مَعَ وُجُودِ الشَّهْوَةِ مِنْهَا . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَقَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَيَتَوَجَّهُ فِي خَطَأٍ مَا سَبَقَ .

قوله : وَمَنْ كَرَّرَ مَحْظُورًا مِنْ جِنْسٍ ، مِثْلَ أَنْ حَلَقَ ثُمَّ حَلَقَ ، أَوْ وَطِئَ ثُمَّ وَطِئَ - سِوَاءَ وَطِئَ الْمَرْأَةَ الْأُولَى أَوْ غَيْرَهَا - قَبْلَ التَّكْفِيرِ عَنِ الْأَوَّلِ ، فَكَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ . وَكَذَا لَوْ قَلَّمَ ثُمَّ قَلَّمَ ، أَوْ لَبَسَ ثُمَّ لَبَسَ ، وَلَوْ بَخِيطٍ عَلَى رَأْسِهِ ، أَوْ بِدَوَاءٍ مُطَيَّبٍ فِيهِ ، أَوْ تَطَيَّبَ ثُمَّ تَطَيَّبَ . وَهَذَا الْمَذْهَبُ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ ، وَنَصَّ عَلَيْهِ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ ، وَسِوَاءَ تَابَعَهُ أَوْ فَرَّقَهُ . فَظَاهِرُهُ ، أَنَّهُ لَوْ قَلَّمَ خَمْسَةَ أَظْفَارٍ فِي خَمْسَةِ أَوْقَاتٍ ، يَلْزَمُهُ دَمٌ . وَهُوَ صَحِيحٌ ، وَقَالَ الْقَاضِي ، وَعَلَّلَهُ بِأَنَّهُ لَمَّا ثَبَّتَتِ الْجُمْلَةُ فِيهِ عَلَى الْجُمْلَةِ فِي تَدَاخُلِ الْفِدْيَةِ ، كَذَا الْوَاحِدُ عَلَى الْوَاحِدِ فِي تَكْمِيلِ الدَّمِ . وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ فِي « الْفُرُوعِ » . وَعَنْهُ ، أَنَّ لِكُلِّ وَطْءٍ كَفَّارَةً ، وَإِنْ لَمْ يُكْفَرْ عَنِ الْأَوَّلِ ؛ لِأَنَّهُ سَبَبٌ

سائر مَحْظُورَاتِ الإِحْرَامِ ، إِذَا كَرَّرَهَا ، مَا خَلَا قَتْلَ الصَّيْدِ ، وَسَوَاءَ فَعَلَهُ مُتَتَابِعًا أَوْ مُتَفَرِّقًا فَإِنَّ فِعْلَهَا مُجْتَمِعَةٌ كِفْعَلِهَا مُتَفَرِّقَةٌ فِي وُجُوبِ الْفِدْيَةِ ، مَا لَمْ يُكْفَرْ عَنِ الْأَوَّلِ قَبْلَ فِعْلِ الثَّانِي . وَعَنْهُ ، أَنَّ لِكُلِّ وَطْءٍ كَفَّارَةً ، وَإِنْ لَمْ يُكْفَرْ عَنِ الْأَوَّلِ ؛ لِأَنَّهُ سَبَبٌ لِلْكَفَّارَةِ ، فَأَوْجَبَهَا ، كَالأَوَّلِ . وَعَنْهُ ، أَنَّهُ إِنْ كَرَّرَهُ لِأَسْبَابٍ ، مِثْلَ أَنْ لَبَسَ لِلبَرْدِ ، ثُمَّ لَبَسَ لِلْحَرِّ ، ثُمَّ لَبَسَ لِلْمَرَضِ ، فَكَفَّارَاتٌ ، وَإِنْ كَانَ لِسَبَبٍ وَاحِدٍ ، فَكَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ . وَرَوَى عَنْهُ الْأَثَرُ ، فِي مَنْ لَبَسَ قَمِيصًا وَجُبَّةً وَعِمَامَةً وَغَيْرَ ذَلِكَ لِعِلَّةٍ وَاحِدَةٍ ، فَكَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ . فَإِنْ اعْتَلَّ فَلَبَسَ جُبَّةً ، ثُمَّ بَرَأَ ، ثُمَّ اعْتَلَّ فَلَبَسَ جُبَّةً ، فَقَالَ : لَا ، هَذَا عَلَيْهِ كَفَّارَتَانِ . وَقَالَ ابْنُ أَبِي مُوسَى فِي « الْإِرْشَادِ » : إِذَا لَبَسَ وَغَطَّى رَأْسَهُ مُتَفَرِّقًا وَجَبَ عَلَيْهِ دَمَانٌ ، وَإِنْ كَانَ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ ، فَعَلَى رِوَايَتَيْنِ . وَعَنْ الشَّافِعِيِّ كَقَوْلِنَا . وَعَنْهُ ، لَا يَتَدَاخَلُ . وَقَالَ مَالِكٌ : تَتَدَاخَلُ ^(١) كَفَّارَةُ

لِلْكَفَّارَةِ ، فَأَوْجَبَهَا ، كَالأَوَّلِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : فَيَتَوَجَّهُ تَخْرِيجٌ فِي غَيْرِهِ . وَعَنْهُ ، إِنْ تَعَدَّدَ سَبَبُ الْمَحْظُورِ ، مِثْلَ أَنْ لَبَسَ لَشِدَّةِ الْحَرِّ ، ثُمَّ لَبَسَ لِلْبَرْدِ ، ثُمَّ لِلْمَرَضِ ، فَعَلَيْهِ كَفَّارَاتٌ ، وَإِلَّا وَاحِدَةٌ . وَنَقَلَ الْأَثَرُ فِي مَنْ لَبَسَ قَمِيصًا أَوْ جُبَّةً وَعِمَامَةً لِعِلَّةٍ وَاحِدَةٍ ، فَكَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ . قُلْتُ : فَإِنْ اعْتَلَّ فَلَبَسَ جُبَّةً ، ثُمَّ بَرَأَ ، ثُمَّ اعْتَلَّ فَلَبَسَ جُبَّةً ؟ قَالَ : عَلَيْهِ كَفَّارَتَانِ . وَقَالَ ابْنُ أَبِي مُوسَى فِي « الْإِرْشَادِ » : إِنْ لَبَسَ وَغَطَّى رَأْسَهُ مُتَفَرِّقًا ، وَجَبَ عَلَيْهِ دَمَانٌ ، وَإِنْ كَانَ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ ، فَعَلَى رِوَايَتَيْنِ . انْتَهَى .

قوله : وَإِنْ كَفَّرَ عَنِ الْأَوَّلِ ، لَزِمَتْهُ لِلثَّانِي كَفَّارَةٌ . هَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ

(١) فِي الْأَصْلِ : « لَا تَتَدَاخَلُ » .

وَإِنْ قَتَلَ صَيْدًا بَعْدَ صَيْدٍ ، فَعَلَيْهِ جَزَاؤُهُمَا . وَعَنْهُ ، عَلَيْهِ جَزَاءٌ الْمَنْعِ وَاحِدٌ .

الشرح الكبير

الْوَطْءُ دُونَ غَيْرِهِ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : إِنْ كَرَّرَهُ فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ ، فَكَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ ، وَإِنْ كَانَ فِي مَجَالِسَ ، فَكَفَّارَاتٌ . وَقَالَ فِي تَكَرُّرِ الْوَطْءِ : عَلَيْهِ لِلثَّانِي شَاءٌ إِلَّا أَنْ يَفْعَلَهُ فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ عَلَى وَجْهِ الرِّفْضِ لِلْإِحْرَامِ . وَلَنَا ، أَنَّ مَا يَتَدَاخَلُ إِذَا كَانَ مُتَتَابِعًا ، يَتَدَاخَلُ وَإِنْ تَفَرَّقَ ، كَالْحُدُودِ وَكَفَّارَاتِ الْإِيمَانِ ، وَلَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَوْجَبَ فِي حَلْقِ الرَّأْسِ فِدْيَةً وَاحِدَةً ، وَلَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَ مَا وَقَعَ فِي دُفْعَةٍ أَوْ فِي دُفْعَاتٍ ، وَالْقَوْلُ بِأَنَّهُ لَا يَتَدَاخَلُ لَا يَصِحُّ ، فَإِنَّهُ إِذَا حَلَقَ لَا يُمَكِّنُ إِلَّا شَيْئًا بَعْدَ شَيْءٍ . وَلَنَا عَلَى أَنَّهُ لَا يَتَدَاخَلُ إِذَا كَفَّرَ عَنِ الْأَوَّلِ ، أَنَّهُ سَبَبٌ لِلْكَفَّارَةِ ، فَإِذَا كَفَّرَ عَنِ الْأَوَّلِ وَجَبَ عَلَيْهِ لِلثَّانِي كَفَّارَةٌ ، كَالْإِيمَانِ . أَوْ نَقُولُ : سَبَبٌ يُوجِبُ عُقُوبَةً ، فَيُكْرَرُ بِتَكَرُّرِهِ بَعْدَ التَّطْهِيرِ ، كَالْحُدُودِ .

١٢٢٧ - مسألة : (وَإِنْ قَتَلَ صَيْدًا بَعْدَ صَيْدٍ ، فَعَلَيْهِ جَزَاؤُهُمَا . وَعَنْهُ ، عَلَيْهِ جَزَاءٌ وَاحِدٌ) إِذَا قَتَلَ صَيْدَيْنِ ، فَعَلَيْهِ [٦٤/٣ ظ] جَزَاؤُهُمَا ؛

الْأَصْحَابُ ، وَلَا أَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا ، إِلَّا أَنَّ الْمُصَنِّفَ ، وَالشَّارِحَ ، وَصَاحِبَ « الْفُرُوعِ » ، ذَكَرُوا الْخِلَافَ الْمُتَقَدِّمَ بَعْدَ ذِكْرِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ . وَذَكَرَ فِي « الرَّعَايَةِ » الرَّوَايَةَ الْأُولَى فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى ، وَأَعَادَهَا فِي الثَّانِيَةِ ، وَلَيْسَ بِشَيْءٍ .

قَوْلُهُ : وَإِنْ قَتَلَ صَيْدًا بَعْدَ صَيْدٍ ، فَعَلَيْهِ جَزَاؤُهُمَا . هَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ ، وَنَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ عَنْ أَحْمَدَ . وَعَنْهُ ، عَلَيْهِ جَزَاءٌ وَاحِدٌ ، سِوَاءَ كَفَّرَ عَنِ الْأَوَّلِ أَوْ لَا ، وَحَكَاهَا فِي « الْفُرُوعِ » بِصِيغَةِ التَّمْرِيطِ . وَنَقَلَ حَنْبَلٌ ، لَا تَتَعَدَّدُ

المقنع وَإِنْ فَعَلَ مَحْظُورًا مِنْ أَجْنَاسٍ ، فَعَلَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ فِدَاءٌ . وَعَنْهُ ، عَلَيْهِ فِدْيَةٌ وَاحِدَةٌ .

الشرح الكبير سواء قَتَلَهُمَا دُفْعَةً وَاحِدَةً ، أَوْ وَاحِدَةً بَعْدَ وَاحِدَةٍ . وَعَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ يَتَدَاخَلُ إِذَا كَانَ مُتَّفَرِّقًا ، فَيَجِبُ عَلَيْهِ جَزَاءُ وَاحِدٍ ، كَالْمَحْظُورَاتِ غَيْرِ قَتْلِ الصَّيِّدِ . وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ : ﴿ فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قُتِلَ مِنْ أَلَنَعَمِ ﴾ ^(١) . وَمِثْلُ الصَّيِّدَيْنِ لَا يَكُونُ مِثْلَ أَحَدِهِمَا ، وَلِأَنَّهُ لَوْ قُتِلَ صَيِّدَيْنِ دُفْعَةً وَاحِدَةً وَجَبَ جَزَاؤُهُمَا ، فَإِذَا تَفَرَّقَا ، كَانَ الْوُجُوبُ أَوْلَى ؛ لِأَنَّ حَالَةَ التَّفَرِّيقِ لَا تَنْقُصُ عَنْ حَالَةِ الْاجْتِمَاعِ ، كَسَائِرِ الْمَحْظُورَاتِ .

١٢٢٨ - مسألة : (وَإِنْ فَعَلَ مَحْظُورًا مِنْ أَجْنَاسٍ ، فَعَلَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ فِدَاءٌ . وَعَنْهُ ، عَلَيْهِ فِدْيَةٌ وَاحِدَةٌ) إِذَا فَعَلَ مَحْظُورًا مِنْ أَجْنَاسٍ ،

الإِنصافِ إِنْ لَمْ يَكْفُرْ عَنِ الْأَوَّلِ . وَنَقَلَ حَنْبَلٌ أَيْضًا ، إِنْ تَعَمَّدَ قَتْلَهُ ثَانِيًا ، فَلَا جَزَاءَ فِيهِ ، وَيَتَنَقَّمُ اللَّهُ مِنْهُ .

فائدة : لَوْ قُتِلَ صَيِّدَيْنِ فَأَكْثَرَ مَعًا ، تَعَدَّدَ الْجَزَاءُ ، [٢٨٩/١ ظ] قَوْلًا وَاحِدًا . قَالَهُ الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ ، وَصَاحِبُ « الْفُرُوعِ » ، وَغَيْرُهُمْ .

قوله : وَإِنْ فَعَلَ مَحْظُورًا مِنْ أَجْنَاسٍ ، فَعَلَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ فِدَاءٌ . اعْلَمْ أَنَّهُ إِذَا فَعَلَ مَحْظُورًا مِنْ أَجْنَاسٍ ، فَلَا يَخْلُو ؛ إِمَّا أَنْ تَتَّحِدَ كَفَّارَتُهُ أَوْ تَخْتَلِفَ ، فَإِنْ اتَّحَدَتْ ، وَهُوَ مُرَادُ الْمُصَنِّفِ ؛ لِحِكَايَتِهِ الْخِلَافَ ، مِثْلُ أَنْ حَلَقَ ، وَلَيْسَ ، وَتَطَيَّبَ ، وَنَحَوَهُ ، فَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، مَا قَالَهُ الْمُصَنِّفُ ، أَنَّ عَلَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ كَفَّارَةٌ . وَنَصَّ عَلَيْهِ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَهُوَ أَشْهُرُ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ »

(١) سورة المائدة ٩٥ .

كحَلَقٍ وَلُبْسٍ وَتَطْيِيبٍ وَوَطْئٍ ، فعليه لكل واحدٍ فِدْيَةٌ ، سواءَ فَعَلَهُ مُجْتَمِعًا أو مُتَفَرِّقًا . وهذا مَذْهَبُ الشافعي . وعن أحمد ، أَنَّ في الطَّيِّبِ واللُّبْسِ والحَلَقِ فِدْيَةٌ وَاحِدَةٌ ، إِذَا كَانَا فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ ، وَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ وَاحِدًا بَعْدَ وَاحِدٍ ، فعليه لكل واحدٍ دَمٌ . وهو قولُ إِسْحَاقَ . وقال عَطَاءٌ ، وَعَمْرُو بْنُ دِينَارٍ : إِذَا حَلَقَ ، ثُمَّ اخْتَجَعَ إِلَى الطَّيِّبِ ، أَوْ إِلَى قَلَنْسُوَةٍ ، أَوْ إِلَيْهِمَا ، ففَعَلَ ذَلِكَ ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا فِدْيَةٌ وَاحِدَةٌ . وقال الحسنُ : إِنْ لَبَسَ الْقَمِيصَ وَتَعَمَّمَ وَتَطَيَّبَ ، فَعَلَ ذَلِكَ جَمِيعًا ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا فِدْيَةٌ وَاحِدَةٌ . وَلَنَا ، أَنَّهَا مَحْظُورَاتٌ مُخْتَلِفَةُ الْأَجْنَاسِ ، فَلَمْ يَتَدَاخَلْ جَزَاؤُهَا^(١) ، كَالْحُدُودِ الْمُخْتَلِفَةِ ، وَالْأَيِّمَانِ الْمُخْتَلِفَةِ ، وَعَكْسُهُ إِذَا كَانَتْ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ .

وغيره ،^(٢) وصَحَّحَهُ فِي « التَّلْخِيسِ » ، وَ « تَصْحِيحِ الْمُحَرَّرِ »^(٣) . وَقَدَّمَهُ فِي « الْمُعْنَى » ، وَ « الشَّرْحِ » ، وَ « الْفُرُوعِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَعَنهُ ، عَلَيْهِ فِدْيَةٌ وَاحِدَةٌ .^(٤) وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْمُحَرَّرِ »^(٥) . وَعَنهُ ، إِنْ كَانَتْ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ ، فِدْيَةٌ وَاحِدَةٌ ، وَإِنْ كَانَتْ فِي أَوْقَاتٍ ، فعليه لكل واحدٍ فِدْيَةٌ . اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ . وَقِيلَ : إِنْ تَبَاعَدَ الْوَقْتُ تَعَدَّدَ الْفِدَاءُ ، وَإِلَّا فَلَا .

فائدة : قَالَ الزَّرْكَشِيُّ وَغَيْرُهُ : إِذَا لَبَسَ وَغَطَّى رَأْسَهُ وَلَيْسَ الْخُفُّ ، فِدْيَةٌ وَاحِدَةٌ ؛ لِأَنَّ الْجَمِيعَ جِنْسٌ وَاحِدٌ .^(٦) وَإِنْ اخْتَلَفَ^(٧) الْكُفَّارَةُ ، مِثْلَ أَنْ حَلَقَ ، أَوْ لَبَسَ ، أَوْ تَطَيَّبَ وَوَطْئَ ، تَعَدَّدَتِ الْكُفَّارَةُ ، قَوْلًا وَاحِدًا .

(١) فِي م : « جَزَاؤُهَا » .

(٢ - ٣) زِيَادَةٌ مِنْ ش .

(٣ - ٣) فِي ١ : « وَأَنْ لَا تَخْتَلِفَ » .

وَإِنْ حَلَقَ ، أَوْ قَلَّمَ ، أَوْ وَطِئَ ، أَوْ قَتَلَ صَيْدًا عَامِدًا أَوْ مُخْطِئًا ، فَعَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ . وَعَنْهُ فِي الصَّيْدِ ، لَا كَفَّارَةَ إِلَّا فِي الْعَمْدِ . وَيُخْرَجُ فِي الْحَلْقِ مِثْلُهُ .

١٢٢٩ - مسألة : (وَإِنْ حَلَقَ ، أَوْ قَلَّمَ ، أَوْ وَطِئَ ، أَوْ قَتَلَ صَيْدًا عَامِدًا أَوْ مُخْطِئًا ، فَعَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ . وَعَنْهُ فِي الصَّيْدِ ، لَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ إِلَّا فِي الْعَمْدِ ، وَيَتَخَرَّجُ فِي الْحَلْقِ مِثْلُهُ) أَمَّا الْوَطْءُ ، فَقَدْ ذَكَرْنَاهُ . وَجُمَلَتُهُ أَنَّهُ لافرق بين العمد والخطأ في الحلقي والتقليص ، ومن له عذر ، ومن لا عذر له ، في ظاهر المذهب . وهو قول الشافعي . ونحوه عن الثوري . وفيه وجه آخر ، لا فدية على الناسي . وهو قول إسحاق^(١) ، وابن المنذر ؛ لقوله عليه السلام : « عَفِيَ لِأُمَّتِي عَنِ الْخَطَا وَالنَّسْيَانِ »^(٢) . ولنا ، أنه إثم ، فاستوى عمدته وسهوّه ، كإثلاف مال الآدمي ، ولأن الله تعالى أوجب الفدية على من حلّق رأسه لأذى به ، وهو معذور ، فكان تنبيهها على وجوبها على غير المعذور ، ودليلاً على وجوبها على المعذور بنوع آخر ، كالمحتجم يخلّق موضع حاجبه ، أو شعر شجته . وفي معنى

قوله : وَإِنْ حَلَقَ ، أَوْ قَلَّمَ ، أَوْ وَطِئَ ، أَوْ قَتَلَ صَيْدًا عَامِدًا أَوْ مُخْطِئًا ، فَعَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ . إذا حلّق أو قلم ، فعليه الكفّارة ، سواء كان عامداً أو غير عامد . هذا الصحيح من المذهب ، وعليه أكثر الأصحاب ، ونص عليه . وقيل : لا فدية على مكره وناسي وجاهل ونائم ونحوهم . وهو رواية مخرّجة من قتل الصيد . وذكره

(١) في النسختين : « أبى إسحاق » . وانظر المغنى ٣٨١/٥ .

(٢) تقدم تخريجه في ٢٧٦/١ .

النَّاسِي النَّائِمُ الَّذِي يَقْلَعُ شَعْرَهُ ، أَوْ يَصُوبُ رَأْسَهُ إِلَى تَنُورٍ ، فَيَحْرِقُ
اللَّهَبُ شَعْرَهُ ، وَنَحْوُ ذَلِكَ .

فصل : وَقَتْلُ الصَّبِيِّ يَسْتَوِي عَمْدُهُ وَسَهْوُهُ أَيْضًا . هَذَا ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ .
وبه قال الحسن ، وعطاء ، والنخعي ، ومالك ، والثوري ، والشافعي ،
وأصحاب [٦٥/٣] الرأى . قال الزهري : على المتعمد بالكتاب ، وعلى
المخطئ بالسنة . وعنه ، لا كفارة على المخطئ . وهو قول ابن عباس ،
وسعيد بن جبير ، وطاوس ، وابن المنذر ، وداود ؛ لأن الله تعالى قال :
﴿ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا ﴾ . فَيَدُلُّ بِمَفْهُومِهِ عَلَى أَنَّهُ لَا جَزَاءَ عَلَى

بعضهم رواية . واختاره أبو محمد الجوزي وغيره ، وهو قول المصنف ، ويخرج
في الحلق مثله . واختاره في « الفائق » في حلق الرأس ، وتقليم الأظفار . وأما
إذا وطئ ، فإن عليه الكفارة ، سواء كان عامداً أو غير عامد . هذا الصحيح من
المذهب ، وعليه الأصحاب ، وقطعوا به ، إلا المرأة إذا كانت مكرهة ، على ما تقدم
فيها من الخلاف قريباً ، مع أنها لا تدخل في كلام المصنف هنا . وأما إذا قتل صيداً ،
فعلية الكفارة ، سواء كان عامداً أو غير عامد . هذا الصحيح من المذهب ، وعليه
جمهور الأصحاب ، ونقله الجماعة عن أحمد ، منهم صالح . قال في « المغني » ،
و « الشرح » : هذا ظاهر المذهب . قال في « الفروع » وغيره : عليه
الأصحاب . وعنه ، لا جزاء بقتل الخطأ . نقله صالح أيضاً ، واختاره أبو محمد
الجوزي وغيره .

فائدتان ؛ إحداهما ، قال في « الفروع » : المكره عندنا كمخطئ ، وذكر
الشيخ ، يعني به المصنف ، في كتاب الإيمان ، في موضعين ، أنه لا يلزمه ، وإنما

المقنع وَإِنْ لَيْسَ ، أَوْ تَطَيَّبَ ، أَوْ غَطَّى رَأْسَهُ نَاسِيًا ، فَلَا كَفَّارَةَ فِيهِ .
وَعَنهُ ، عَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ .

الشرح الكبير الخاطيء ، ولأنَّ الأصلَ بَرَاءَةٌ ذِمَّتِهِ ، فلا يَشْغُلُهَا إِلَّا بِدَلِيلٍ ، ولأنَّه مُحْظُورٌ بالإِحْرَامِ لَا يَفْسُدُ بِهِ ، فَفُرِّقَ بَيْنَ عَمْدِهِ وَخَطِيئِهِ ، كاللَّيْسِ . وَوَجْهُ الْأَوَّلَى قَوْلُ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : جَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الضَّبْعِ يُصِيدُهُ الْمُحْرِمُ كَبْشًا . وقال عليه السلام ، فِي بَيْضِ النَّعَامِ يُصِيدُهُ الْمُحْرِمُ : « ثَمَنُهُ » . ولم يُفَرِّقْ بَيْنَ الْعَمْدِ وَالْخَطَا . رواهما ابنُ ماجه^(١) . ولأنَّه ضَمَانٌ إِنْثِلَافٍ ، فَاسْتَوَى عَمْدُهُ وَخَطْوُهُ ، كَمِلِ الْآدَمِيُّ .

١٢٣٠ - مسألة : (وَإِنْ لَيْسَ ، أَوْ تَطَيَّبَ ، أَوْ غَطَّى رَأْسَهُ نَاسِيًا ، فَلَا كَفَّارَةَ فِيهِ . وعنه ، عليه الْكَفَّارَةُ) أَمَا إِذَا لَيْسَ ، أَوْ تَطَيَّبَ ، أَوْ غَطَّى رَأْسَهُ عَامِدًا ، فَإِنَّ عَلَيْهِ الْفِدْيَةَ بغيرِ خِلَافٍ عَلِمْنَاهُ ؛ لِأَنَّهُ تَرَفُّهُ بِمَحْظُورٍ فِي إِحْرَامِهِ عَامِدًا ، فَأَشْبَهَ خَلَقَ الشَّعْرَ . وَيَسْتَوِي فِي ذَلِكَ قَلِيلُ الطَّيِّبِ

الإِنصاف يَلْزَمُ الْمُكْرَةَ ، يَعْنِي بِكَسْرِ الرَّاءِ ، وَجَزَمَ بِهِ ابْنُ الْجَوَزِيِّ . قَالَ فِي « الْقَوَاعِدِ الْأُصُولِيَّةِ » . الثَّانِيَةُ ، عَمْدُ الصَّبِيِّ وَمَنْ زَالَ عَقْلُهُ بَعْدَ إِحْرَامِهِ ، خَطَا . وَتَقَدَّمَ ذَلِكَ .

قوله : وَإِنْ لَيْسَ ، أَوْ تَطَيَّبَ ، أَوْ غَطَّى رَأْسَهُ نَاسِيًا ، فَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ . وَكَذَا إِنْ كَانَ جَاهِلًا أَوْ مُكْرَهَا . وَهَذَا الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ ،

(١) الأول أخرجه ابن ماجه في : باب جزاء الصيد يصيبه المحرم ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ١٠٣١/٢ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب في أكل الضبع ، من كتاب الأطعمة ، سنن أبي داود ٣١٩/٢ . والثاني تقدم تخريجه في صفحة ٢٩٢ .

وَكَثِيرُهُ ، وَقَلِيلُ اللَّبْسِ وَكَثِيرُهُ . وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَا يَجِبُ الدَّمُ إِلَّا بِطَّيِّبِ غَضْوٍ كَامِلٍ ، وَفِي اللَّبَاسِ بِلِبَاسِ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ ، وَلَا شَيْءَ فِيمَا دُونَ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَلْبَسْ لِبْسًا مُعْتَادًا ، أَشْبَهَ مَا لَوْ اتَّزَرَ بِالْقَمِيصِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ مَعْنَى حَصَلَ بِهِ الِاسْتِمْتَاعُ بِالْمَحْظُورِ ، فَاعْتَبِرَ بِمُجَرِّدِ الْفِعْلِ ، كَالْوَطْءِ ، أَوْ مَحْظُورٌ فَلَا تَقْدَرُ فِدْيَتُهُ بِالزَّمَنِ ، كَسَائِرِ الْمَحْظُورَاتِ ، وَمَا ذَكَرُوهُ مَمْنُوعٌ ؛ فَإِنَّ النَّاسَ يَحْتَلِفُونَ فِي اللَّبْسِ فِي الْعَادَةِ ، وَمَا ذَكَرُوهُ تَقْدِيرٌ ، وَالتَّقْدِيرَاتُ بِأُهَا التَّوْقِيفُ ، وَتَقْدِيرُهُمْ بَعْضُوهُ وَيَوْمٌ وَلَيْلَةٌ تَحْكُمُ مَحْضٌ ، وَأَمَّا إِذَا اتَّزَرَ بِقَمِيصٍ فَلَيْسَ ذَلِكَ بِلِبْسٍ مَخِيطٍ ، وَلِذَلِكَ لَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ وَإِنْ طَالَ ، وَالْمُجْتَلَفُ فِيهِ مُحَرَّمٌ لِبْسُهُ .

فصل : وَيَلْزَمُهُ غَسْلُ الطَّيِّبِ ، وَخَلْعُ اللَّبَاسِ ؛ لِأَنَّهُ فِعْلٌ مَحْظُورٌ ، فَلَزِمَتْهُ إِزَالَتُهُ وَقَطْعُ اسْتِدَامَتِهِ ، كَسَائِرِ الْمَحْظُورَاتِ . وَالْمُسْتَحَبُّ أَنْ يَسْتَعِينَ فِي غَسْلِ الطَّيِّبِ بِحَلَالٍ ؛ لَفَلَا يُبَاشِرُ الْمُحْرِمُ الطَّيِّبَ بِنَفْسِهِ ، وَإِنْ وَلِيَهُ بِنَفْسِهِ ، فَلَا بَأْسَ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِلَّذِي عَلَيْهِ طَيِّبٌ : «اغْسِلْ عَنْكَ الطَّيِّبَ» ^(١) . وَلِأَنَّهُ تَارِكٌ لَهُ . فَإِنْ لَمْ يَجِدْ مَا يَغْسِلُهُ بِهِ مَسَحَهُ بِخَرْقَةٍ ، أَوْ حَكَّهُ بِتُرَابٍ أَوْ غَيْرِهِ ؛ لِأَنَّ الَّذِي عَلَيْهِ أَنْ يُزِيلَهُ حَسَبَ الْإِمْكَانِ ، وَقَدْ فَعَلَهُ .

مِنْهُمْ الْقَاضِي فِي كِتَابِ «الرَّوَايَتَيْنِ» . وَنَقَلَ الْجَمَاعَةُ عَنْ أَحْمَدَ . وَذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ ، وَغَيْرُهُمَا ، ظَاهِرَ الْمَذْهَبِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي «الْوَجِيزِ» وَغَيْرِهِ . وَقَدَّمَهُ فِي «الْفُرُوعِ» وَغَيْرِهِ . وَاخْتَارَهُ الْخِرَقِيُّ وَغَيْرُهُ . وَعَنْهُ ، تَجِبُ الْكُفَّارَةُ . نَصَرَهَا

(١) تقدم تخريجه في صفحة ١٣٩ .

فصل : فإن كان معه ماءً ، وهو محتاج إلى الوضوء ، والماء لا يكفيهما ، غسل به الطيب ، وتيمم للحديث ؛ لأنه لا رخصة في إبقاء الطيب ، وترك الوضوء إلى التيمم رخصة ، فإن قدر على قطع رائحة الطيب بغير الماء ، [٦٥/٣ ظ] فعل ، وتوضأ ؛ لأن المقصود من إزالة الطيب قطع رائحته ، فلا يتعين الماء ، والوضوء بخلافه . فإن ليس قميصاً وسراويل وعمامة وخفين كفاه فدية واحدة ؛ لأن الجميع لبس ، فأشبهه الطيب في رأسه وبدنه . وفيه خلاف ذكرناه فيما مضى ^(١) .

فصل : فأما إن فعل ذلك ناسياً ، فلا فدية عليه . هذا ظاهر المذهب . والجاهل في معنى الناسي . وهذا قول عطاء ، والثوري ، وإسحاق ، وابن المنذر . قال أحمد : قال سفيان : ثلاثة في الحج العمدة والنسيان سواء ؛ إذا أتى أهله ، وإذا أصاب صيداً ، وإذا حلق رأسه . قال أحمد :

القاضي في « تعليقه » وأصحابه . وقال في « الفروع » : ويتوجه أن الجاهل بالحكم هنا كالصوم ، على ما تقدم . وقاله القاضي لخصمه ؛ يجب أن يقول ذلك .

فائدتان ؛ إحداهما ، متى زال عذر من تطيب ، غسله في الحال ، فلو أخر غسله بلا عذر ، فعليه الفدية ، ويجوز له غسله بيده وبمائع وغيره . ويستحب أن يستعين في غسله بحلال ، فإن كان الماء لا يكفي الوضوء وغسله ، غسل به الطيب ، وتيمم للحديث ؛ لأن الوضوء له بدل . قلت : فيعاني بها . ومحل هذا ، إذا لم يقدر على قطع رائحته بغير الماء ، فإن قدر على قطع الرائحة بغير الماء ، فعل وتوضأ ؛ لأن

(١) انظر ما تقدم في صفحة ١٤١ .

إذا جامع أهله بطل حجّه . لأنّه شيء لا يقدر على ردّه ، والصيّد إذا قتله ، فقد ذهب لا يقدر على ردّه ، والشعر إذا حلقه فقد ذهب ، فهذه الثلاثة ، العمد والخطأ والنسيان فيه سواء . وكل شيء من النسيان بعد الثلاثة فهو يقدر على ردّه ، مثل إذا غطى المحرم رأسه ، ثم ذكر ، ألقاه عن رأسه وليس عليه شيء ، أو ليس خفًا ، نزع ، وليس عليه شيء . وعنه رواية أخرى ، أن عليه الفدية في كل حال . وهو مذهب مالك ، والليث ، وأبي حنيفة ؛ لأنّه هتك حرمة الإحرام ، فاستوى عمدته وسهوّه ، كالحلق والتقليم . ولنا ، عموم قوله عليه السلام : « غُفِيَ لِأُمْتِي عَنِ الْخَطَا وَالنَّسْيَانِ ، وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ » . وروى يعلى بن أمية ، أن رجلاً أتى النبي ﷺ ، وهو بالجعرانة ، وعليه جبة ، وعليه أثر خلوق ، أو

قال^(١) : أثر صفرة ، فقال : يا رسول الله ، كيف تأمرني أن أصنع في عمرتي ؟ قال : « اخلع عنك هذه الجبة ، واغسل عنك أثر الخلوق - أو قال : أثر الصفرة - واصنع في عمرتك كما تصنع في حجك » . متفق عليه^(٢) . وفي لفظ ، قال : يا رسول الله ، أحرمت بالعمرة وعلى هذه الجبة . فلم يأمره بالفدية ، مع مسألته عما يصنع ، وتأخير البيان عن وقت الحاجة غير جائز ، دلّ على أنّه عذره لجهله . والتأسي في معناه . ولأنّ

القصد قطعها . وإن لم يجد الماء ، مسح به خرقة ، أو حكّه بتراب أو غيره حسب الإنصاف

(١) سقط من : م .

(٢) تقدم تحريجه في صفحة ١٣٩ .

الحَجَّ عِبَادَةٌ يَجِبُ بِإِفْسَادِهَا الْكَفَّارَةُ ، فَكَانَ فِي مَحْظُورَاتِهِ مَا يُفَرِّقُ فِيهِ
 بَيْنَ عَمْدِهِ وَسَهْوِهِ ، كَالصَّوْمِ . وَأَمَّا الْحَلْقُ وَقَتْلُ الصَّيِّدِ فَهُوَ إِثْلَافٌ ، وَلَا
 يُمَكِّنُ تَلَاْفِيهِ . إِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ ، فَإِنَّهُ مَتَى ذَكَرَ فَعَلِيهِ خَلْعُ اللَّبَاسِ وَغَسْلُ
 الطَّيِّبِ فِي الْحَالِ ، فَإِنْ أَخَّرَ ذَلِكَ عَنْ زَمَنِ الْإِمْكَانِ ، فَعَلِيهِ الْفِدْيَةُ ؛ لِأَنَّهُ
 تَطْيِيبٌ وَلَبَسٌ مِنْ غَيْرِ غُذْرٍ ، فَأَشْبَهَ الْمُبْتَدِئُ . وَإِنْ مَسَّ طَيِّبًا يَظُنُّهُ يَابِسًا ،
 فَبِإِنْ رَطْبًا ، فَفِيهِ [٦٦/٣] وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، عَلَيْهِ الْفِدْيَةُ ؛ لِأَنَّهُ قَصَدَ
 مَسَّ الطَّيِّبِ . وَالثَّانِي ، لَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ جَهِلَ تَحْرِيمَهُ ، فَأَشْبَهَ مَنْ جَهِلَ
 تَحْرِيمَ الطَّيِّبِ . وَإِنْ طَيَّبَ بِإِذْنِهِ فَعَلِيهِ الْفِدْيَةُ ؛ لِأَنَّهُ مَنَسُوبٌ إِلَيْهِ . فَإِنْ
 قِيلَ : فَلِمَ لَا يَجُوزُ لَهُ اسْتِدَامَةُ الطَّيِّبِ هَهُنَا ، كَالَّذِي تَطْيِيبَ قَبْلَ إِحْرَامِهِ ؟
 قُلْنَا : ذَلِكَ فِعْلٌ مَنْدُوبٌ إِلَيْهِ ، فَكَانَ لَهُ اسْتِدَامَتُهُ ، وَهَهُنَا هُوَ مُحَرَّمٌ ، وَإِنَّمَا
 سَقَطَ حُكْمُهُ بِالنِّسْيَانِ وَالْجَهْلِ ، فَإِذَا زَالَ ظَهَرَ حُكْمُهُ ، وَإِنْ تَعَذَّرَ عَلَيْهِ
 إِزَالَتُهُ لِإِكْرَاهٍ أَوْ عِلَّةٍ ، وَلَمْ يَجِدْ مَنْ يُزِيلُهُ ، فَلَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ ، وَجَرَى مَجْرَى
 الْمُكْرَهَةِ عَلَى انْتِدَاءِ الطَّيِّبِ . وَحُكْمُ الْجَاهِلِ إِذَا عَلِمَ حُكْمَ النَّاسِي إِذَا ذَكَرَ ،
 وَحُكْمُ الْمُكْرَهَةِ حُكْمُ النَّاسِي ؛ لِأَنَّهُ مَقْرُونٌ بِهِ فِي الْحَدِيثِ الدَّالُّ عَلَى الْعَفْوِ .
 وَيُسْتَحَبُّ لَهُ أَنْ يُلَبِّيَ إِذَا فَعَلَ ذَلِكَ ؛ اسْتِذْكَارًا لِلْحَجِّ ، وَاسْتِشْعَارًا بِإِقَامَتِهِ

الْإِمْكَانِ . الثَّانِيَةُ ، لَوْ مَسَّ طَيِّبًا ، يَظُنُّهُ يَابِسًا ، فَبِإِنْ رَطْبًا ، فَفِي وَجُوبِ الْفِدْيَةِ بِذَلِكَ
 وَجْهَانِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْمُغْنَى » ، وَ « الشَّرْحِ » ، وَ « الْفُرُوعِ » ،
 وَ « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِي الْكَبِيرِ » ، وَ « الْقَوَاعِدِ الْأُصُولِيَّةِ » ؛ أَحَدُهُمَا ،
 يَلْزَمُهُ الْفِدْيَةُ ؛ لِأَنَّهُ قَصَدَ مَسَّ الطَّيِّبِ . وَالثَّانِي ، لَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ جَهِلَ تَحْرِيمَهُ ،
 فَأَشْبَهَ مَنْ جَهِلَ تَحْرِيمَ الطَّيِّبِ . قُلْتُ : وَهُوَ الصَّوَابُ . وَقَدَّمَهُ فِي « الرَّعَايَةِ

وَمَنْ رَفَضَ [٥٦٨] إِحْرَامَهُ ، ثُمَّ فَعَلَ مَحْظُورًا ، فَعَلَيْهِ فِدَاؤُهُ .
المقنع

الشرح الكبير
عليه ورُجُوعُهُ إِلَيْهِ . وَيُرَوَّى هَذَا الْقَوْلُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ . وَقَدْ ذَكَرَهُ
الْخِرَقِيُّ .

١٢٣١ - مسألة : (وَمَنْ رَفَضَ إِحْرَامَهُ ، ثُمَّ فَعَلَ مَحْظُورًا ، فَعَلَيْهِ
فِدَاؤُهُ) وَجُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّ التَّحَلُّلَ مِنَ الْحَجِّ لَا يَحْصُلُ إِلَّا بِأَحَدِ ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ ؛
كُلُّ أَفْعَالِهِ ، أَوِ التَّحَلُّلُ عِنْدَ الْحَصْرِ ، أَوِ بِالْعُذْرِ إِذَا شَرَطَ . وَمَا عَدَا هَذَا
فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَتَحَلَّلَ بِهِ . وَلَوْ تَوَى التَّحَلُّلَ لَمْ يَحِلَّ ، وَلَا يَفْسُدُ الْإِحْرَامُ
بِرَفْضِهِ ؛ لِأَنَّهَا عِبَادَةٌ لَا يَخْرُجُ مِنْهَا بِالْفَسَادِ ، فَلَمْ يَخْرُجْ بِرَفْضِهَا ، بِخِلَافِ
سَائِرِ الْعِبَادَاتِ . وَيَكُونُ الْإِحْرَامُ بَاقِيًا فِي حَقِّهِ ، يَلْزَمُهُ أَحْكَامُهُ ، وَيَلْزَمُهُ
جَزَاءُ كُلِّ جِنَايَةٍ جَنَاهَا . وَإِنْ وَطِئَ أَفْسَدَ حَجَّهُ ، وَعَلَيْهِ لَذَلِكَ بَدَنَةٌ مَعَ مَا

الإنصاف
الْكُبْرَى « فِي مَوْضِعٍ .

قوله : وَمَنْ رَفَضَ إِحْرَامَهُ ، ثُمَّ فَعَلَ مَحْظُورًا ، فَعَلَيْهِ فِدَاؤُهُ . اعْلَمْ أَنَّهُ لَا يَفْسُدُ
الْإِحْرَامُ بِرَفْضِهِ بِالنِّيَّةِ ، وَلَوْ كَانَ مُحْصَرًا ، لَمْ يُبَحِّحْ لَهُ التَّحَلُّلُ ، بَلْ حُكْمُهُ بَاقٍ .
نَصُّ عَلَيْهِ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ ، فَإِذَا فَعَلَ مَحْظُورًا بَعْدَ رَفْضِهِ ، فَعَلَيْهِ جَزَاؤُهُ . وَكَذَا
لَوْ فَعَلَ جَمِيعَ مَحْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ بَعْدَ رَفْضِهِ ، فَعَلَيْهِ لِكُلِّ مَحْظُورٍ كَفَّارَةٌ ،
[٥٦٩/١] إِنْ لَمْ يَتَدَاخَلَ ، إِنْ لَمْ يَرْفُضْ إِحْرَامَهُ . وَهَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ .
وَعَنْهُ ، يُجْزِئُهُ كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ . ذَكَرَهَا فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » فِي آخِرِ بَابِ مَا يَحْرُمُ
عَلَى الْمُحْرِمِ .

فائدة : يَلْزَمُهُ لِرَفْضِهِ دَمٌ . ذَكَرَهُ فِي « التَّرْغِيبِ » وَغَيْرِهِ . وَقَدَّمَهُ فِي
« الْفُرُوعِ » . وَقَالَ الْمُصَنِّفُ فِي « الْمُغْنَى » ، وَالشَّارِحُ ، وَغَيْرُهُمَا : لَا شَيْءَ عَلَيْهِ

المقنع وَمَنْ تَطَيَّبَ قَبْلَ إِحْرَامِهِ فِي بَدَنِهِ ، فَلَهُ اسْتِدَامَةٌ ذَلِكَ فِي إِحْرَامِهِ ، وَلَيْسَ لَهُ لُبْسُ ثَوْبٍ مُطَيَّبٍ .

الشرح الكبير وَجَبَ عَلَيْهِ مِنَ الدَّمَاءِ ، سِوَاءَ كَانَ الْوُطْءُ قَبْلَ الْجَنَائِيَّاتِ أَوْ بَعْدَهَا ، فَإِنَّ الْجَنَائِيَّةَ عَلَى الْإِحْرَامِ الْفَاسِدِ كَالْجَنَائِيَّةِ عَلَى الْإِحْرَامِ الصَّحِيحِ ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ لِرَفْضِ الْإِحْرَامِ شَيْءٌ ؛ لِأَنَّهُ مُجَرَّدُ نِيَّةٍ لَمْ تُؤَثِّرْ شَيْئًا .

١٢٣٢ - مسألة : (وَمَنْ تَطَيَّبَ قَبْلَ إِحْرَامِهِ فِي بَدَنِهِ ، فَلَهُ اسْتِدَامَةٌ ذَلِكَ فِي إِحْرَامِهِ ، وَلَيْسَ لَهُ لُبْسُ ثَوْبٍ مُطَيَّبٍ) يُسْتَحَبُّ لِمَنْ أَرَادَ الْإِحْرَامَ أَنْ يَتَطَيَّبَ فِي بَدَنِهِ خَاصَّةً ، وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ فِي بَابِ الْإِحْرَامِ ^(١) . وَلَهُ اسْتِدَامَةٌ الطَّيِّبِ فِي إِحْرَامِهِ . قَالَتْ عَائِشَةُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : كُنْتُ أَطَيَّبُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِإِحْرَامِهِ ، قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ . وَقَالَتْ : كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى وَبَيْصِ الطَّيِّبِ فِي مَفَارِقِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَهُوَ مُحْرِمٌ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(٢) . وَفِي لَفِظِ لِلنَّسَائِي : كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى وَبَيْصِ طَيِّبِ الْمِسْكِ فِي مَفْرِقِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ .

الإصناف لِرَفْضِهِ ؛ لِأَنَّهَا نِيَّةٌ لَمْ تُفِذْ شَيْئًا . قُلْتُ : وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ كَثِيرٍ مِنَ الْأَصْحَابِ . وَتَقَدَّمَ - إِذَا أَفْسَدَ الْحَجَّ التَّطَوُّعَ أَوِ الْعُمْرَةَ - رِوَايَةٌ ؛ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ الْقَضَاءُ ، عِنْدَ قَوْلِهِ : وَعَلَيْهِمَا الْمُضِيُّ فِي فَاسِدِهِ . فِي الْبَابِ الَّذِي قَبْلَ هَذَا .

قوله : وَمَنْ تَطَيَّبَ قَبْلَ إِحْرَامِهِ فِي بَدَنِهِ ، فَلَهُ اسْتِدَامَةٌ ذَلِكَ . وَهَذَا بِلَا نِزَاعٍ ، لَكِنْ لَوْ نَقَلَهُ مِنْ مَكَانٍ إِلَى مَكَانٍ مِنْ بَدَنِهِ ، أَوْ نَقَلَهُ عَنْهُ ، ثُمَّ رَدَّهُ إِلَيْهِ ، أَوْ مَسَّهُ بِيَدِهِ ، فَعَلَيْهِ الْفِدْيَةُ ، بِخِلَافِ سَيْلَانِهِ بِعَرَقٍ وَشَمْسٍ .

(١) انظر ما تقدم في صفحة ٢٦٦ .

(٢) تقدم تخريجه في صفحة ١٣٩ .

وَأِنْ أَحْرَمَ وَعَلَيْهِ قَمِيصٌ ، خَلَعَهُ وَلَمْ يَشُقَّهُ ، المنع

الشرح الكبير

قَالَتْ عَائِشَةُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : كُنَّا نَخْرُجُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ [٦٦/٣ ظ] إِلَى مَكَّةَ فَنُضَمُّدُ جِبَاهَنَا بِالْمِسْكِ الْمُطَيَّبِ عِنْدَ الْإِحْرَامِ ، فَإِذَا عَرَقَتْ إِحْدَانَا سَالَ عَلَى وَجْهِهَا ، فَيَرَاهَا النَّبِيُّ ﷺ ، فَلَا يَنْهَاهَا . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ^(١) .

فصل : وليس له لبس مطيب بعد إحرامه ، بغير خلاف ؛ لقول رسول الله ﷺ : « لَا تَلْبَسُوا مِنَ الثِّيَابِ شَيْئًا مَسَّهُ الزَّعْفَرَانُ وَلَا الْوَرُسُ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(٢) . فَإِنْ لَبَسَ ثَوْبًا مُطَيَّبًا ، ثُمَّ أَحْرَمَ ، فَلَهُ اسْتِدَامَةُ لُبْسِهِ ، مَا لَمْ يَنْزِعْهُ ، فَإِنْ نَزَعَهُ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَلْبِسَهُ ، فَإِنْ فَعَلَ ، فَعَلِيهِ الْفِدْيَةُ ؛ لِأَنَّ الْإِحْرَامَ يَمْنَعُ ابْتِدَاءَ الطَّيِّبِ وَلُبْسَ الْمُطَيَّبِ ، دُونَ اسْتِدَامَتِهِ . وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

١٢٣٣ - مسألة : (وَإِنْ أَحْرَمَ وَعَلَيْهِ قَمِيصٌ ، خَلَعَهُ وَلَمْ يَشُقَّهُ ،

الإنصاف

قوله : وليس له لبس ثوب مطيب . يعنى ، بعد إحرامه ، وأما عند إحرامه ، فيجوز ، لكن الصحيح من المذهب ، كراهة تطيب ثوبه ، وعليه أكثر الأصحاب . وقال الآجروني : يحرم . ويحتمله كلام المصنف . وقيل : هو كتطيب بدنه . وتقدم ذلك في أول باب الإحرام .

فائدة : قوله : وَإِنْ أَحْرَمَ وَعَلَيْهِ قَمِيصٌ ، خَلَعَهُ وَلَمْ يَشُقَّهُ . وكذا لو كان عليه سراويل ، أو جبة ، أو غيرهما . صرح به الأصحاب .

(١) تقدم تخريجه في صفحة ١٤٢ .

(٢) تقدم تخريجه في صفحة ٢٤٥ .

المقنع فَإِنْ اسْتَدَامَ لُبْسَهُ ، فَعَلَيْهِ الْفِدْيَةُ . وَإِنْ لَبِسَ ثَوْبًا كَانَ مُطَيَّبًا ، وَانْقَطَعَ رِيحُ الطَّيِّبِ مِنْهُ ، وَكَانَ بِحَيْثُ إِذَا رُشَّ فِيهِ مَاءٌ فَاحَ رِيحُهُ ، فَعَلَيْهِ الْفِدْيَةُ .

الشرح الكبير فَإِنْ اسْتَدَامَ لُبْسَهُ ، فَعَلَيْهِ الْفِدْيَةُ (إِذَا أَحْرَمَ وَعَلَيْهِ قَمِيصٌ أَوْ سَرَاوِيلٌ أَوْ جُبَّةٌ ، خَلَعَهُ وَلَمْ يَشْقُهُ ، وَلَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ . وَبِهِ قَالَ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ . وَقَالَ بَعْضُهُمْ : إِنَّهُ يَشُقُّ ثِيَابَهُ ؛ لِأَنَّ يَتَعَطَّى رَأْسُهُ حِينَ يَنْزِعُ الْقَمِيصَ مِنْهُ . وَلَنَا ، مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ حَدِيثِ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ ، أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ ، وَهُوَ بِالْجَعْرَانَةِ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَحْرَمْتُ بِالْعُمْرَةِ ، وَعَلَى هَذِهِ الْجُبَّةُ . فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ بِخَلْعِهَا ^(١) . وَلَوْ وَجَبَ شَقُّهَا ، أَوْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ فِدْيَةٌ لِأَمْرِهِ بِهَا ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَأْخِيرُ الْبَيَانِ عَنْ وَقْتِ الْحَاجَةِ . فَإِنْ اسْتَدَامَ لُبْسَهُ ، فَعَلَيْهِ الْفِدْيَةُ ؛ لِأَنَّهُ خَلَعَهُ وَاجِبٌ ؛ لِأَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ بِهِ ، وَلِأَنَّهُ مَحْظُورٌ مِنْ مَحْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ ، فَوَجَبَ عَلَيْهِ دَمٌ لِفَعْلِهِ ، كَمَا لَوْ حَلَقَ رَأْسَهُ .

١٢٣٤ - مسألة : (وَإِنْ لَبِسَ ثَوْبًا كَانَ ^(٢) مُطَيَّبًا ، فَانْقَطَعَ رِيحُ الطَّيِّبِ مِنْهُ ، وَكَانَ بِحَيْثُ إِذَا رُشَّ فِيهِ الْمَاءُ فَاحَ رِيحُهُ ، فَعَلَيْهِ الْفِدْيَةُ) لِأَنَّهُ

الإنصاف قوله : فَإِنْ اسْتَدَامَ لُبْسَهُ ، فَعَلَيْهِ الْفِدْيَةُ . مُرَادُهُ ، وَلَوْ اسْتَدَامَ لِحُظَّةً فَأَكْثَرَ فَوْقَ الْمُعْتَادِ فِي خَلْعِهِ .

قوله : وَإِنْ لَبِسَ ثَوْبًا كَانَ مُطَيَّبًا ، فَانْقَطَعَ رِيحُ الطَّيِّبِ مِنْهُ ، وَكَانَ بِحَيْثُ إِذَا رُشَّ

(١) تقدم تخريجه في صفحة ١٣٩ .

(٢) سقط من : م .

مُطَيَّبٌ ، بِدَلِيلٍ أَنَّ رَائِحَتَهُ تَظْهَرُ عِنْدَ رَشِّ الْمَاءِ ، وَالْمَاءُ لَا رَائِحَةَ لَهُ ، وَإِنَّمَا

فيه ماءٌ فَاحَ رِيحُهُ ، فَعَلِيهِ الْفِدْيَةُ . وَهَذَا بِلَا نِزَاعٍ . وَكَذَلِكَ أَفْتَرَشَهُ . نَصٌّ عَلَيْهِ .
وَلَوْ كَانَ تَحْتَ حَائِلٍ غَيْرِ ثِيَابٍ بَدَنَهُ ، وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ الْحَائِلُ لَا يَمْنَعُ رِيحَهُ وَمُبَاشَرَتَهُ .
وَإِنْ مَنَعَ ، فَلَا فِدْيَةَ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَأُطْلِقَ الْآجُرِيُّ ، أَنَّهُ إِذَا كَانَ
بَيْنَهُمَا حَائِلٌ ، كُرَّةٌ ، وَلَا فِدْيَةَ .

فائدة : القَارِنُ كغیره فيما تقدّم من الأحكام . نَصٌّ عَلَيْهِ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ .
قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » وَغَيْرِهِ ؛ لظَاهِرِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ . فَاخْتَارَ الْقَاضِي أَنَّهُ إِحْرَامَانِ .
قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَلَعَلَّهُ ظَاهِرُ قَوْلِ أَحَدٍ ؛ فَإِنَّهُ شَبَّهَ بِحُرْمَةِ الْحَرَمِ ، وَحَرَّمَ
الْإِحْرَامِ ؛ لِأَنَّ الْإِحْرَامَ هَوْنِيَّةُ التُّسْكِ ، وَنِيَّةُ الْحَجِّ غَيْرُ نِيَّةِ الْعُمْرَةِ . وَاخْتَارَ بَعْضُهُمْ
أَنَّهُ إِحْرَامٌ وَاحِدٌ ، كَبَيْعِ عَبْدٍ وَدَارٍ صَفْقَةً وَاحِدَةً ، فَهُوَ عَقْدٌ وَاحِدٌ وَالْمَبِيعُ
اثنان . وَعَنْهُ ، يَلْزَمُهُ بِفِعْلٍ مَحْظُورٍ جَزَاءَانِ . ذَكَرَهَا فِي « الْوَاضِحِ » . وَذَكَرَهُ
الْقَاضِي وَغَيْرُهُ تَخْرِيجًا ، إِنَّ لَزِمَهُ طَوَافَانِ وَسَعْيَانِ . ^(١) وَقَالَ الْمُصَنِّفُ فِي
« الْمُعْنَى » ^(٢) : قَالَ الْقَاضِي : إِذَا قُلْنَا : عَلَيْهِ طَوَافَانِ ، لَزِمَهُ جَزَاءَانِ . انْتَهَى ^(١) .
وَخَصَّهَا ابْنُ عَقِيلٍ بِالصَّبْدِ ، كَمَا لَوْ أَفْرَدَ كُلَّ وَاحِدٍ بِإِحْرَامٍ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » :
وَالْفَرْقُ ظَاهِرٌ ، وَكَمَا لَوْ وَطِئَ وَهُوَ مُحْرَمٌ صَائِمٌ . قَالَ الْقَاضِي : لَا يَمْتَنِعُ التَّدَاخُلُ ،
ثُمَّ لَمْ يَتَدَاخَلَا ؛ لِاخْتِلَافِ كُفَّارَتِهِمَا ، أَوْ لِأَنَّ الْإِحْرَامَ وَالصَّيَامَ لَا يَتَدَاخَلَانِ ،
وَالْحَجُّ وَالْعُمْرَةُ يَتَدَاخَلَانِ عِنْدَنَا . ^(٣) وَخَرَجَ فِي « الْمُعْنَى » ، لُزُومَ بَدَنَةٍ وَشَاةٍ ،
فِيمَا إِذَا أَفْسَدَ نُسْكَهُ بِالْوَطْءِ ، إِذَا قُلْنَا : يَلْزَمُهُ طَوَافَانِ ^(٣) .

(١ - ١) زيادة من : ش .

(٢) انظر : المعنى ٣٤٩/٥ .

(٣ - ٣) زيادة من : ش .

فَصْلٌ : وَكُلُّ هَذِي أَوْ إِطْعَامٍ ، فَهُوَ لِمَسَاكِينِ الْحَرَمِ ، إِنْ قَدَرَ عَلَى إِيْصَالِهِ إِلَيْهِمْ ، إِلَّا فِدْيَةُ الْأَذَى وَاللُّبْسِ وَنَحْوَهَا ، إِذَا وُجِدَ سَبَبُهَا فِي الْحِلِّ ، فَيَفْرُقُهَا حَيْثُ وُجِدَ سَبَبُهَا . وَدَمُ الْإِخْصَارِ يُخْرِجُهَا حَيْثُ أُخْصِرَ .

هو مِنَ الطَّيِّبِ الَّذِي فِيهِ ، فَلَزِمَتْهُ الْفِدْيَةُ ، كَمَا لَوْ ظَهَرَتْ بِنَفْسِهَا .

فصل : قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ : (وَكُلُّ هَذِي أَوْ إِطْعَامٍ ، فَهُوَ لِمَسَاكِينِ الْحَرَمِ ، إِذَا قَدَرَ عَلَى إِيْصَالِهِ إِلَيْهِمْ ، إِلَّا فِدْيَةُ الْأَذَى وَاللُّبْسِ وَنَحْوَهَا ، إِذَا وُجِدَ سَبَبُهَا فِي الْحِلِّ ، فَيَفْرُقُهَا حَيْثُ وُجِدَ سَبَبُهَا . وَدَمُ الْإِخْصَارِ يُخْرِجُهَا حَيْثُ أُخْصِرَ) الْهَدَايَا وَالضَّحَايَا مُخْتَصَّةٌ بِمَسَاكِينِ الْحَرَمِ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ ثُمَّ مَحِلُّهَا إِلَى الْبَيْتِ الْأَعْتِقِ ﴾ ^(١) . وَكَذَلِكَ جَزَاءُ الْمَحْظُورَاتِ ، إِذَا فَعَلَهَا فِي الْحَرَمِ . نَصٌّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ ، رَحِمَهُ اللَّهُ ، فَقَالَ : أَمَّا إِذَا كَانَ بِمَكَّةَ ، أَوْ كَانَ مِنَ الصَّيِّدِ ، فَكُلُّهُ بِمَكَّةَ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ : ﴿ هَذِيَا بِلُغِ الْكَعْبَةِ ﴾ ^(٢) . وَذَكَرَ الْقَاضِي فِي [٦٧/٣] قَتْلَ الصَّيِّدِ رِوَايَةً أُخْرَى ، أَنَّهُ يَفْدِي حَيْثُ قَتَلَهُ ، كَحَلْقِ الرَّأْسِ . وَهَذَا يُخَالِفُ نَصَّ الْكِتَابِ ،

قَوْلُهُ : وَكُلُّ هَذِي أَوْ إِطْعَامٍ ، فَهُوَ لِمَسَاكِينِ الْحَرَمِ ، إِنْ قَدَرَ عَلَى إِيْصَالِهِ إِلَيْهِمْ . يَعْنِي ، إِذَا كَانَ مُتَعَلِّقًا بِالْإِحْرَامِ ، أَوْ الْحَرَمِ ، فَالْهَدَايَا وَالضَّحَايَا مُخْتَصَّةٌ بِمَسَاكِينِ الْحَرَمِ ، كَهَذِي التَّمَتُّعِ وَالْقِرَانِ وَغَيْرِهِمَا ، وَكَذَا مَا وَجِبَ لتركِ وَاجِبٍ ، كَالْإِحْرَامِ مِنَ الْمِيقَاتِ ، وَطَوَافِ الْوَدَاعِ وَنَحْوِهِمَا ، وَكَذَا جَزَاءُ الْمَحْظُورَاتِ ،

(١) سورة الحج ٣٣ .

(٢) سورة المائدة ٩٥ .

وَمَنْصُوصَ أَحْمَدَ ، فَلَا يُعَوَّلُ عَلَيْهِ . وَمَا وَجَبَ لِتَرْكِ نُسُكٍ أَوْ فَوَاتٍ فَهُوَ
لِمَسَاكِينِ الْحَرَمِ دُونَ غَيْرِهِمْ ؛ لِأَنَّهُ هَدْيٌ وَجَبَ لِتَرْكِ نُسُكٍ ، أَشْبَهَ دَمَ
الْقِرَانِ . وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ ، فِي مَنْ فَعَلَ الْمَحْظُورَ لَغَيْرِ سَبَبٍ يُبِيحُهُ : إِنَّهُ
يَخْتَصُّ ذَبْحَهُ وَتَفْرِقَةَ لَحْمِهِ بِفُقَرَاءِ الْحَرَمِ ، كَسَائِرِ الْهَدْيِ .

فصل : وَمَا وَجَبَ نَحْرُهُ بِالْحَرَمِ ، وَجَبَ تَفْرِقَةُ لَحْمِهِ بِهِ . وَبِهَذَا قَالَ
الشَّافِعِيُّ . وَقَالَ مَالِكٌ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ : إِذَا ذَبَحَهَا فِي الْحَرَمِ ، جَازَ تَفْرِقَةُ
لَحْمِهَا فِي الْحِلِّ . وَلَنَا ، أَنَّهُ أَحَدُ مَقْصُودَيِ النُّسُكِ ، فَاخْتَصَّ بِالْحَرَمِ ،
كَالذَّبْحِ ، وَلِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْ ذَبْحِهِ بِالْحَرَمِ التَّوَسُّعُ عَلَى مَسَاكِينِهِ ، وَلَا
يَحْصُلُ بِإِعْطَائِهِ غَيْرَهُمْ . وَالطَّعَامُ كَالْهَدْيِ فِي اخْتِصَاصِهِ بِفُقَرَاءِ الْحَرَمِ ،
فِيمَا يَخْتَصُّ الْهَدْيُ بِهِ . وَقَالَ عَطَاءٌ ، وَالتَّحِيْمِيُّ : الْهَدْيُ بِمَكَّةَ ، وَمَا كَانَ
مِنْ طَعَامٍ أَوْ صِيَامٍ ، فَحَيْثُ شَاءَ . وَيَقْتَضِيهِ مَذْهَبُ مَالِكٍ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ .
وَلَنَا ، قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : الْهَدْيُ وَالْإِطْعَامُ بِمَكَّةَ ، وَالصَّوْمُ
حَيْثُ شَاءَ . وَلِأَنَّهُ نُسُكٌ يَتَعَدَّى نَفْعُهُ إِلَى الْمَسَاكِينِ ، فَاخْتَصَّ بِالْحَرَمِ ،
كَالْهَدْيِ .

إِذَا فَعَلَهَا فِي الْحَرَمِ . نَصٌّ عَلَيْهِ ، فَيَجِبُ نَحْرُهُ بِالْحَرَمِ ، وَيُجْزِئُهُ فِي أَيِّ نَوَاحِي
الْحَرَمِ كَانَ . قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ : مَكَّةُ وَمِنَى وَاحِدٌ . وَقَالَ مَالِكٌ : لَا يَنْحَرُ فِي الْحَجِّ
إِلَّا بِمِنَى ، وَلَا فِي الْعُمْرَةِ إِلَّا بِمَكَّةَ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَهُوَ مُتَوَجِّهٌ . وَأَمَّا
الْإِطْعَامُ ، فَهُوَ تَبَعٌ لِلنَّحْرِ ، فَفِي أَيِّ مَوْضِعٍ فِي النَّحْرِ ، فَالطَّعَامُ كَذَلِكَ .

فوائد : إِحْدَاهَا ، الْأَفْضَلُ أَنْ يَنْحَرَ فِي الْحَجِّ بِمِنَى ، وَفِي الْعُمْرَةِ بِالْمَرْوَةِ . جَزَمَ
بِهِ فِي « التَّلْخِيصِ » ، وَ « الْبُلْغَةِ » ، وَ « الرُّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » ،

فصل : ومساكين الحَرَمِ مَنْ كان فيه مِنْ أَهْلِهِ ، وَمَنْ وَرَدَ إِلَيْهِ مِنَ الْحَاجِّ
وغيرِهِمْ ، وهم الذين تُدْفَعُ إليهم الزكاةُ لِحَاجَتِهِمْ^(١) . فَإِنْ دَفَعَ إِلَى فَقِيرٍ فِي
ظَنِّهِ ، فَبِإِنْ غَنِيًّا ، خُرِّجَ فِيهِ وَجْهَانِ ، كَالزَّكَاةِ . وَلِلشَّافِعِيِّ فِيهِ قَوْلَانِ .
وَمَا جَازَ تَفْرِقَتَهُ بغيرِ الحَرَمِ ، لَمْ يَجُزْ دَفْعُهُ إِلَى فَقَرَاءِ أَهْلِ الذِّمَّةِ . وَبِهِ قَالَ
الشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ . وَجَوَّزَهُ أَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ كَافِرٌ ، فَلَمْ يَجُزْ
الدَّفْعُ إِلَيْهِ ، كَالْحَرَبِيِّ .

فصل : فَإِنْ عَجَزَ عَنْ إِيصَالِهِ إِلَى فَقَرَاءِ الحَرَمِ ، جَازَ ذَبْحُهُ وَتَفْرِيقُهُ
فِي غَيْرِهِ ؛ لِقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ : ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾^(٢) . فَإِنْ
مُنِعَ التَّادِرُ الْوُصُولَ بِنَفْسِهِ ، وَأَمَكَّنَهُ تَنْفِيذُهُ ، لَزِمَهُ . وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ :

و « تَذَكُّرَةُ ابْنِ عَبْدِوَسٍّ » ، وَغَيْرِهِمْ . الثَّانِيَةُ ، اخْتِصَاصُ فَقَرَاءِ الحَرَمِ بِهَذِي
الْمُحْصَرِ ، مِنْ مُفْرَدَاتِ الْمَذْهَبِ . قَالَ نَاطِمُهَا :

وَهَذِيهِ فَعِنْدَنَا يَخْتَصُّ بِفُقَرَاءِ الحَرَمِ قَدْ نَصُّوا

الثَّالِثَةُ ، لَوْ سَلَّمَهُ لِلْفُقَرَاءِ فَتَحَرُّوهُ ، أَجْزَأُ ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلُوا ، اسْتَرَدَّه وَنَحَرَهُ ، فَإِنْ
أَبَى أَوْ عَجَزَ ، ضَمِنَهُ . وَقَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَيَتَوَجَّهُ اخْتِمَالٌ ، لَا يَضْمَنُ ، وَيَجِبُ
تَفْرِقَةُ لَحْمِهِ بِالْحَرَمِ ، وَإِطْلَاقُهُ لِمَسَاكِينِهِ . الرَّابِعَةُ ، مَسَاكِينُ الحَرَمِ ؛ مَنْ كَانَ
فِيهِ أَهْلُهُ ، وَمَنْ وَرَدَ إِلَيْهِ مِنَ الْحَاجِّ ، وَغَيْرُهُمْ ؛ وَهَمَّ الَّذِينَ تُدْفَعُ إِلَيْهِمُ الزَّكَاةُ .

تَنْبِيهِ : مَفْهُومُ قَوْلِهِ : إِنْ قَدَّرَ عَلَى إِيصَالِهِ إِلَيْهِمْ . أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَقْدِرْ عَلَى إِيصَالِهِ إِلَيْهِمْ ،
أَنَّهُ يَجُوزُ ذَبْحُهُ وَتَفْرِقَتُهُ هُوَ وَالطَّعَامُ فِي غَيْرِ الحَرَمِ . وَهُوَ صَحِيحٌ ، وَهُوَ الصَّحِيحُ

(١) فِي م : « لِحَاجَتِهِمْ » .

(٢) سُورَةُ الْبَقَرَةِ ٢٨٦ .

يُخَرَّجُ فِي الْهَدْيِ الْمَنْذُورِ إِذَا عَجَزَ عَنْ إِيصَالِهِ رَوَايَتَانِ ، كِدْمَاءِ الْحَجِّ .
وَالصَّحِيحُ الْجَوَازُ .

فصل : فَأَمَّا فِدْيَةُ الْأَذَى ، إِذَا وَجَدَ سَبَبُهَا فِي الْحِلِّ ، فَيَجُوزُ فِي
الْمَوْضِعِ الَّذِي حَلَقَ فِيهِ . نَصٌّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : لَا يَجُوزُ إِلَّا
فِي الْحَرَمِ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ هَذَا بُلْغُ الْكَعْبَةِ ﴾ . وَلَنَا ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ،
أَمَرَ كَعْبَ بْنَ عُجْرَةَ بِالْفِدْيَةِ بِالْحَدِيثِيَّةِ ، وَهِيَ مِنَ الْحِلِّ ، وَلَمْ يَأْمُرْهُ بِبِعْثِهِ
إِلَى الْحَرَمِ ^(١) . وَرَوَى الْأَثَرُ وَالْجَوْزُجَانِيُّ ، فِي كِتَابَيْهِمَا ، عَنْ أَبِي أَسْمَاءَ ،

مِنَ الرَّوَاتِبِينَ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَالْجَوَازُ أَظْهَرُ . وَجَزَمَ بِهِ الشَّارِحُ . وَقَدَّمَهُ
فِي « الرَّعَايَةِ » . وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ ، لَا يَجُوزُ . وَهُوَ قَوْلُ فِي « الرَّعَايَةِ » .

قَوْلُهُ : إِلَّا فِدْيَةُ الْأَذَى وَاللَّبْسِ وَنَحْوَهَا . كَالطَّيْبِ وَنَحْوِهِ . وَزَادَ فِي « الرَّعَايَتَيْنِ »
[١ / ٢٩٠ ظ] ، وَ « الْحَاوِثَيْنِ » ، وَدَمَ الْمُبَاشَرَةِ دُونَ الْفَرَجِ ، إِذَا لَمْ يَنْزِلْ . وَقَالَ
فِي « الْفُرُوعِ » : وَمَا وَجَبَ بِفِعْلِ مَحْظُورٍ ، فَحَيْثُ فَعَلَهُ . وَلَمْ يَسْتَنْ سِوَى جَزَاءِ
الصَّيْدِ . وَكَذَا قَالَ الزَّرْكَاشِيُّ : إِذَا وَجَدَ سَبَبُهَا فِي الْحِلِّ ، فَيُفَرِّقُهَا حَيْثُ وَجَدَ
سَبَبُهَا . وَهَذَا الْمَذْهَبُ مُطْلَقًا ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . وَعَنْهُ ، يُفَرِّقُهَا فِي الْحَرَمِ .
وَقَالَ الْخَرَقِيُّ فِي غَيْرِ الْحَلَقِ . قَالَ فِي « الْفُصُولِ » ، وَ « التَّبَصُّرَةِ » ؛ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ ،
خَوْلَفَ فِيهِ لَمَّا سَبَقَ . وَاعْتَبَرَ فِي « الْمُجَرَّدِ » ، وَ « الْفُصُولِ » ، الْعُذْرُ فِي
الْمَحْظُورِ ، وَإِلَّا فَغَيْرُ الْمَعْذُورِ كَسَائِرِ الْهَدْيِ . قَالَ الزَّرْكَاشِيُّ : وَقَالَ الْقَاضِي ،
وَابْنُ عَقِيلٍ ، وَأَبُو الْبَرَكَاتِ : مَا فَعَلَهُ لِعُذْرٍ ، يَنْحَرُ هَدْيَهُ حَيْثُ اسْتَبَاحَهُ ، وَمَا فَعَلَهُ
لِغَيْرِ عُذْرٍ ، اخْتَصَّ بِالْحَرَمِ .

(١) حديث كعب بن عجرة تقدم في ١٤٥/٢ .

مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، قَالَ : كُنْتُ مَعَ عَثْمَانَ وَعَلِيٍّ وَحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، حُجَّاجًا ، فَاشْتَكَى حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ بِالسَّقْيَا ، فَأَوْمَأَ بِيَدِهِ إِلَى رَأْسِهِ [٦٧/٣ ظ] فَحَلَقَهُ عَلِيٌّ ، وَنَحَرَ عَنْهُ جُزُورًا بِالسَّقْيَا . وَهَذَا لَفْظُ رَوَايَةِ الْأَثَرِ . وَلَمْ يُعْرِفْ لَهُمْ مُخَالَفَ . وَالْآيَةُ وَرَدَتْ فِي الْهَدْيِ . وَحُكْمُ اللَّبْسِ وَالطَّيِّبِ حُكْمُ الْحَلْقِ إِذَا وُجِدَ فِي الْحِلِّ . ذَكَرَهُ الْقَاضِي قِيَاسًا عَلَيْهِ ، وَقَالَ : فِيهِ وَفِي الْحَلْقِ رَوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، يَفْدَى حَيْثُ وُجِدَ سَبَبُهُ ، وَالثَّانِيَةُ ، مَحِلُّ الْجَمِيعِ الْحَرَمِ . حَكَاهُمَا ابْنُ أَبِي مُوسَى فِي « الْإِرْشَادِ » .

تبيينان ؛ أَحَدُهُمَا ، حَيْثُ قِيلَ : النَّحْرُ فِي الْحِلِّ . فَذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ الْجَوَازِ ، عَلَى مُقْتَضَى كَلَامِ الْمُصَنِّفِ ، وَالْمَجْدِ ، وَغَيْرِهِمَا . وَظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ ، وَالْخِرَقِيُّ ، وَ « التَّلْخِصِ » ، الْوُجُوبُ . الثَّانِي ، مَفْهُومُ كَلَامِهِ ، أَنَّ فِدْيَةَ الْأَذَى وَاللَّبْسِ وَنَحْوِهِمَا ، إِذَا وُجِدَ سَبَبُهَا فِي الْحَرَمِ ، يُفَرَّقُهَا فِيهِ . وَهُوَ صَحِيحٌ ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ . نَصَّ عَلَيْهِ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ .

فَوَائِدُ ؛ الْأُولَى ، جَزَاءُ الصَّيْدِ لِمَسَاكِينِ الْحَرَمِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . نَصَّ عَلَيْهِ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَعَنْهُ ، يُفَرَّقُ حَيْثُ قَتَلَهُ ، كَحَلْقِ الرَّأْسِ . ذَكَرَهَا الْقَاضِي . قَالَ الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ : وَهَذَا يُخَالِفُ نَصَّ الْكِتَابِ ، وَمَنْصُوصَ أَحْمَدَ ، فَلَا يُعَوَّلُ عَلَيْهِ . وَقِيلَ : يُفَرَّقُ حَيْثُ قَتَلَهُ لِعُدْوٍ . الثَّانِيَةُ ، دَمُ الْفَوَاتِ ، كَجَزَاءِ الصَّيْدِ . الثَّالِثَةُ ، وَقْتُ ذَبْحِ فِدْيَةِ الْأَذَى وَاللَّبْسِ وَنَحْوِهِمَا ، وَمَا الْحَقُّ بِهِ ، حِينَ فَعَلَهُ ، إِلَّا أَنْ يَسْتَبِيحَهُ لِعُدْوٍ ، فَلَهُ الذَّبْحُ قَبْلَهُ . قَالَ فِي « الْمُحَرَّرِ » وَغَيْرِهِ : وَكَذَلِكَ مَا وَجِبَ لِتَرْكِ وَاجِبٍ . الرَّابِعَةُ ، لَوْ أَمْسَكَ صَيْدًا أَوْ جَرَحَهُ ، ثُمَّ أَخْرَجَ جَزَاءَهُ ،

فصل : فأما دَمُ الإحصارِ ، فيُخْرِجُهُ حَيْثُ أُحْصِرَ ؛ مِنْ حِلٍّ أَوْ حَرَمٍ .
 نَصٌّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ . وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ . فَإِنْ كَانَ قَادِرًا عَلَى أَطْرَافِ
 الْحَرَمِ ، ففِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يَلْزَمُهُ نَحْرُهُ فِيهِ ؛ لِأَنَّ الْحَرَمَ كُلَّهُ مَنْحَرٌ ،
 وَقَدْ قَدَّرَ عَلَيْهِ . وَالثَّانِي ، يَنْحَرُهُ فِي مَوْضِعِهِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَحَرَ هَذِيهِ
 فِي مَوْضِعِهِ^(١) . وَعَنْ أَحْمَدَ ، رَحِمَهُ اللَّهُ : لَيْسَ لِلْمُحْصَرِ نَحْرٌ هَذِيهِ إِلَّا فِي
 الْحَرَمِ ، فَيَبِيعُهُ إِلَى الْحَرَمِ ، وَيُوَاطِئُ رَجُلًا عَلَى نَحْرِهِ فِي وَقْتٍ يَتَحَلَّلُ .
 وَهَذَا يُرَوَى عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فِي مَنْ لُدِغَ فِي الطَّرِيقِ .
 وَرُويَ ذَلِكَ عَنْ الْحَسَنِ ، وَالشَّعْبِيِّ ، وَعَطَاءٍ ؛ لِأَنَّهُ أَمَكَنَهُ النَّحْرُ فِي
 الْحَرَمِ ، أَشْبَهَ مَا لَوْ حُصِرَ فِيهِ . قَالَ شَيْخُنَا^(٢) : وَهَذَا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، فِي
 مَنْ كَانَ حَصْرُهُ خَاصًّا ، أَمَّا الْحَصْرُ الْعَامُّ فَلَا يَتَّبِعِي أَنْ يَقُولَهُ أَحَدٌ ؛ لِأَنَّ
 ذَلِكَ يُفْضِي إِلَى تَعَذُّرِ الْحِلِّ ، لِتَعَذُّرِ وُصُولِ الْهَدْيِ إِلَى مَحَلِّهِ ، وَلِأَنَّ النَّبِيَّ
 ﷺ وَأَصْحَابَهُ نَحَرُوا هَدَايَاهُمْ بِالْحُدَيْبِيَّةِ ، وَهِيَ مِنَ الْحِلِّ . قَالَ

ثُمَّ تَلَفَ الْمَجْرُوحُ أَوْ الْمُتَمَسِّكُ ، أَوْ قَدَّمَ مَنْ أُبِيحَ لَهُ الْحَلْقُ فِدْيَتَهُ قَبْلَ الْحَلْقِ ، ثُمَّ
 حَلَقَ ، أَجْزَأُ . نَصٌّ عَلَيْهِ ، وَقَالَ فِي «الرُّعَايَةِ» : إِنْ أُخْرِجَ فِدَاءً صَدِيدٌ بِيَدِهِ قَبْلَ تَلْفِهِ
 قَتْلَفَ ، أَجْزَأُ عَنْهُ . وَهُوَ بَعِيدٌ . قَالَ فِي «الْفُرُوعِ» : كَذَا قَالَ .

قَوْلُهُ : وَدَمُ الْإِحْصَارِ ، يُخْرِجُهُ حَيْثُ أُحْصِرَ . هَذَا الْمَذْهَبُ . نَصٌّ عَلَيْهِ ، وَعَلَيْهِ
 الْأَصْحَابُ . وَعَنْهُ ، لَا يُجْزِئُهُ إِلَّا فِي الْحَرَمِ ، فَيَبِيعُهُ إِلَيْهِ ، وَيُوَاطِئُ رَجُلًا عَلَى نَحْرِهِ

(١) انظر ما أخرجه البيهقي ، في : باب المحصر يذبح حيث أحصر ، من كتاب الحج . السنن الكبرى
 ٣١٧/٥ .

(٢) في : المغني ١٩٧/٥ .

البخاري^(١) ، ومالك^(٢) : إن النبي ﷺ وأصحابه حلقوا ، وحلوا من كل شيء ، قبل الطواف ، وقبل أن يصل الهدى إلى البيت . ولم يذكر أن النبي ﷺ أمر أحدا أن يقضي شيئا ، ولا أن يعود له . ويروى أن النبي ﷺ نحر هديه عند الشجرة التي كانت تحتها بيعة الرضوان . وهي من الحل باتفاق أهل السير والنقل . وقد دل عليه قوله سبحانه : ﴿ وَالْهَدْيُ مَغْكُوفًا أَنْ يَبْلُغَ مَحِلَّهُ ﴾^(٣) . ولأنه موضع حله ، فكان موضع نحره ، كالحرم . فإن قيل : فقد قال الله تعالى : ﴿ وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحِلَّهُ ﴾ . وقال : ﴿ ثُمَّ مَحِلُّهَا إِلَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾ . ولأنه ذبح يتعلق بالإحرام ، فلم يجز في غير الحرم ، كجزاء الصيد . قلنا : الآية في حق غير المخصر ، ولا يمكن قياس المخصر عليه ؛ لأن تحلل المخصر في الحل ، وتحلل غيره في الحرم ، وكل منهما ينحر في موضع تحلله . وقد قيل في قوله تعالى : ﴿ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحِلَّهُ ﴾ . أى حتى يذبح . وذبحه في حق المخصر في موضع حله ؛ اقتداء بالنبي ﷺ .

وَقَتَ تَحْلُلِهِ . قال في « المبهج » : وقال بعض أصحابنا : لا ينحر هذى الإحصار ، إلا بالحرم . قال المصنف : هذا في من كان حصره خاصا ، أما الحضر العام ،

(١) أخرجه البخاري ، في : باب ما يلبس الحرم ... ، وباب متى يحل المعتمر ، وباب من قال ليس على المخصر بدل ، من كتاب الحج . صحيح البخاري ١٦٩/٢ ، ١٧٠ ، ٧/٣ ، ١٢ . ومالك ، في : باب ما جاء في من أحصر بعدو ، من كتاب الحج . الموطأ ٣٦٠/١ .

كما أخرجه مسلم ، في : باب بيان جواز التحلل بالإحصار ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٩٠٣/٢ . وأبو داود ، في : باب الإحصار ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ٤٣١/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٢٧/٤ .

(٢) سورة الفتح ٢٥ .

وَأَمَّا الصَّيَامُ، فَيُجْزِيهِ بِكُلِّ مَكَانٍ . وَكُلُّ دَمٍ ذَكَرْنَاهُ ، يُجْزِي فِيهِ ^{المقنع} شَاةٌ أَوْ سُبُعٌ بَدَنَةٍ . وَمَنْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ بَدَنَةٌ ، أَجْزَأَتْهُ بَقَرَةٌ .

الشرح الكبير

١٢٣٥ - مسألة : (وأما الصيام ، فَيُجْزِيهِ بِكُلِّ مَكَانٍ) لَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا . كَذَلِكَ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ ، وَعَطَاءٌ ، وَالنَّخَعِيُّ ، وَغَيْرُهُمْ ؛ وَذَلِكَ [٦٨/٣] لِأَنَّ الصَّيَامَ لَا يَتَعَدَّى نَفْعُهُ إِلَى أَحَدٍ ، فَلَا مَعْنَى لِتَخْصِيصِهِ بِمَكَانٍ ، بِخِلَافِ الْهَدْيِ وَالْإِطْعَامِ ، فَإِنَّ نَفْعَهُ يَتَعَدَّى إِلَى الْمُعْطَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

١٢٣٦ - مسألة : (وَكُلُّ دَمٍ ذَكَرْنَاهُ ، يُجْزِي فِيهِ شَاةٌ أَوْ سُبُعٌ بَدَنَةٍ . وَمَنْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ بَدَنَةٌ ، أَجْزَأَتْهُ بَقَرَةٌ) كُلُّ مَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ دَمٌ ، أَجْزَأُهُ ذَبْحُ شَاةٍ ، أَوْ سُبُعٌ بَدَنَةٍ ، أَوْ بَقَرَةٌ ؛ لِقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ فِي الْمُتَمَتِّعِ : ﴿ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾ . قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : شَاةٌ ، أَوْ شِرْكٌ فِي دَمٍ . وَقَالَ تَعَالَى فِي فِذْيَةِ الْأَذَى : ﴿ فَفِذْيَةٌ مِّنْ صَيَّامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ ﴾ . وَفَسَّرَهُ النَّبِيُّ ﷺ ، فِي حَدِيثِ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ ، بِذَبْحِ

فَلَا يَقُولُهُ أَحَدٌ . وَتَقْدُّمُ التَّنْبِيهِ عَلَى ذَلِكَ ، عِنْدَ قَوْلِهِ : الثَّانِي ، دَمُ الْمُخَصَّرِ . ^{الإحصاف}

فَوَائِدُ ؛ إِحْدَاهَا ، قَوْلُهُ : وَأَمَّا الصَّيَامُ ، فَيُجْزِيهِ بِكُلِّ مَكَانٍ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَيُجْزِي صَوْمٌ وَفَاقًا ، وَالْحَلْقُ وَفَاقًا ، وَهَذِي تَطَوُّعٌ . ذَكَرَهُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ وَفَاقًا . وَمَا يُسَمَّى نُسْكًَا بِكُلِّ مَكَانٍ . الثَّانِيَةُ ، قَوْلُهُ : وَكُلُّ دَمٍ ذَكَرْنَاهُ ، يُجْزِي فِيهِ شَاةٌ أَوْ سُبُعٌ بَدَنَةٍ . وَيُجْزِي أَيْضًا سُبُعٌ بَقَرَةٌ ، وَالْأَفْضَلُ ذَبْحُ بَدَنَةٍ أَوْ بَقَرَةٍ ، لَكِنْ إِذَا ذَبَحَهَا عَنِ الدَّمِ ، هَلْ تَلْزِمُهُ كُلُّهَا ، كَمَا لَوْ اخْتَارَ الْأَعْلَى

شاة . وما سِوَى هَذَيْنِ مَقِيسٌ عَلَيْهِمَا ، فَإِنْ اخْتَارَ ذَبَحَ بَدَنَةً ، فَهُوَ أَفْضَلُ ؛ لَأَنَّهَا أَوْفَرُ لَحْمًا ، وَأَنْفَعُ لِلْفُقَرَاءِ . وَهَلْ تَكُونُ كُلُّهَا وَاجِبَةً ؟ فِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، تَكُونُ وَاجِبَةً . اخْتَارَهُ ابْنُ عَقِيلٍ ؛ لِأَنَّهُ اخْتَارَ الْأَعْلَى لِأَدَاءِ فَرَضِهِ ، فَكَانَ كُلُّهُ وَاجِبًا ، كَمَا لَوْ اخْتَارَ الْأَعْلَى مِنْ خِصَالِ الْكَفَّارَةِ . وَالثَّانِي ، يَكُونُ سُبْعُهَا وَاجِبًا ، وَالْبَاقِي تَطَوُّعٌ ، لَهُ أَكْلُهُ وَهَدِيَّتُهُ ؛ لِأَنَّ الزَّائِدَ عَلَى السَّبْعِ يَجُوزُ تَرْكُهُ مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ وَلَا بَدَلٍ ، أَشْبَهَ مَا لَوْ ذَبَحَ سَبْعَ شِيَاهِ .

فصل : وَلَا يُجْزِئُهُ إِلَّا الْجَذْعُ مِنَ الضَّائِنِ ، وَالثَّنْيُ مِنْ غَيْرِهِ .

وَالْجَذْعُ ، مَا لَهُ سِتَّةُ أَشْهُرٍ ، وَالثَّنْيُ مِنَ الْمَعْرِ ، مَا لَهُ سَنَةٌ ، وَمِنْ الْبَقَرِ مَا لَهُ سَتَتَانِ ، وَمِنْ الْإِبِلِ مَا لَهُ خَمْسُ سِنِينَ . وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ ، وَاللَّيْثُ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَقَالَ ابْنُ عُثْمَانَ ، وَالزُّهْرِيُّ : لَا يُجْزِئُ إِلَّا الثَّنْيُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ . وَقَالَ عَطَاءٌ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ :

مِنْ خِصَالِ الْكَفَّارَةِ ؟ اخْتَارَهُ ابْنُ عَقِيلٍ ، وَقَدَّمَهُ فِي « الْخُلَاصَةِ » . ذَكَرَهُ فِي الْمَنْذُورِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » . ^(١) وَصَحَّحَهُ فِي « تَصْحِيحِ الْمُحَرَّرِ » ^(٢) . أَمْ يَلْزَمُ سُبْعُهَا فَقَطْ ، وَالْبَاقِي لَهُ أَكْلُهُ وَالتَّصَرُّفُ فِيهِ ؛ لِحُجُوزِ تَرْكِهِ مُطْلَقًا ، كَذَبْحِهِ سَبْعَ شِيَاهِ ؟ قَالَ ابْنُ أَبِي الْمَجْدِ فِي « مُصَنَّفِهِ » : فَإِنْ ذَبَحَ بَدَنَةً ، لَمْ تَلْزَمْ كُلُّهَا فِي الْأَشْهُرِ . انْتَهَى . وَقَدَّمَهُ ابْنُ رَزِينٍ فِي « شَرْحِهِ » ، وَقَالَ : هَذَا أَقْيَسُ . فِيهِ وَجْهَانِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْمُعْنَى » ، ^(٣) وَ « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « الشَّرْحِ » ، وَ « الْفُرُوعِ » ^(٤) ، وَ « الْفَاتِي » ، وَ « الْقَوَاعِدِ الْأُصُولِيَّةِ » ، وَقَالَ : قُلْتُ : وَيَنْبَغِي أَنْ يُنَبِّئَ عَلَى الْخِلَافِ أَيْضًا زِيَادَةُ الثَّوَابِ ؛ فَإِنَّ ثَوَابَ الْوَاجِبِ

(١ - ٢) زيادة من : ش .

يُجْزَى الْجَذْعُ مِنَ الْكُلِّ إِلَّا الْمَعَزَ . وَلَنَا عَلَى الزُّهْرِيِّ ، مَا رُوِيَ عَنْ
(أُمِّ بِلَالٍ) ^(١) بِنْتُ هِلَالٍ ، عَنْ أَبِيهَا ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، قَالَ : « يَجُوزُ
الْجَذْعُ مِنَ الضَّائِنِ أَضْحِيَّةً » . وَعَنْ عَاصِمِ بْنِ كُلَيْبٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ :
كُنَّا مَعَ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، يُقَالُ لَهُ : مُجَاشِعُ بْنُ سُلَيْمٍ ،
فَعَزَّتِ الْعَنَمُ ، فَأَمَرَ مُنَادِيًا ، فَنَادَى : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ : « إِنَّ
الْجَذْعَ يُوفَى بِمَا تُوفَى مِنْهُ الثَّيْبَةُ » . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ ^(٢) . وَعَنْ جَابِرٍ ،
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا تَذْبَحُوا إِلَّا مُسِنَّةً ، إِلَّا
أَنْ يَفْسُرَ عَلَيْكُمْ فَتَذْبَحُوا جَذْعًا مِنَ الضَّائِنِ » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ ^(٣) . وَهَذَا
حُجَّةٌ عَلَى عَطَاءٍ ، وَالْأَوْزَاعِيِّ . وَحَدِيثُ أَبِي بُرْدَةَ بْنِ نِيَارٍ ، قَالَ :

أَعْظَمُ مِنْ ثَوَابِ التَّطَوُّعِ . انْتَهَى . وَيَأْتِي نَظِيرُهَا فِي بَابِ الْهَدْيِ وَالْأَضَاحِي ، عِنْدَ
الْإِنْصَافِ قَوْلُهُ : وَإِذَا نَذَرَ هَدْيًا مُطْلَقًا . فَأَقْلُ مَا يُجْزَى شَاةٌ أَوْ سُبُعٌ بَدَنَةٌ . وَتَقْدَمُ نَظِيرُهَا
فِيمَا إِذَا كَانَ عِنْدَهُ خَمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ ، فَأَخْرَجَ زَكَاتَهَا بَعِيرًا ، فِي بَابِ زَكَاةِ بَهِيمَةِ
الْأَنْعَامِ . الثَّلَاثَةُ ، حُكْمُ الْهَدْيِ حُكْمُ الْأَضْحِيَّةِ . نَصٌّ عَلَيْهِ قِيَاسًا عَلَيْهَا ، فَلَا يُجْزَى

(١ - ١) فِي النِّسْخِ : « أُمُّ هِلَالٍ » . وَالتَّحْقِيقُ مِنْ سَنَنِ ابْنِ مَاجَهَ ١٠٤٩/٢ .

(٢) فِي : بَابِ مَا تَجْزَى مِنَ الْأَضَاحِي ، مِنْ كِتَابِ الْأَضَاحِي . سَنَنِ ابْنِ مَاجَهَ ١٠٤٩/٢ . كَمَا أَخْرَجَ الْأَوَّلُ
الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٣٦٨/٦ . وَأَخْرَجَ الثَّانِي أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ مَا يَجُوزُ فِي الضَّحَايَا مِنَ السِّنِّ ، مِنْ
كِتَابِ الْأَضَاحِي . سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ٨٧/٢ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ الْمُسْنَةِ وَالْجَذْعَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْأَضَاحِي . الْمُجْتَبَى
١٩٣/٧ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٣٦٨/٥ .

(٣) فِي : بَابِ سَنِ الْأَضْحِيَّةِ ، مِنْ كِتَابِ الْأَضَاحِي . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ١٥٥٥/٣ . كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي :
بَابِ مَا يَجُوزُ فِي الضَّحَايَا مِنَ السِّنِّ ، مِنْ كِتَابِ الْأَضَاحِي . سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ٨٦/٢ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ الْمُسْنَةِ
وَالْجَذْعَةِ ، مِنْ كِتَابِ الضَّحَايَا . الْمُجْتَبَى ١٩٢/٧ . وَابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ مَا تَجْزَى مِنَ الْأَضَاحِي ، مِنْ كِتَابِ
الْأَضَاحِي . سَنَنِ ابْنِ مَاجَهَ ١٠٤٩/٢ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٢١٣/٣ ، ٣١٢ ، ٣٢٧ .

يا رسول الله، إِنَّ عِنْدِي عَنَاقًا جَدَعًا ، هِيَ خَيْرٌ مِن شَاتِي لَحْمٍ . قال : « تُجْزِيكَ ، وَلَا تُجْزِي أَحَدًا بَعْدَكَ » . رواه أبو داود والنسائي^(١) . ولا يُجْزِي فِيهَا الْمَعِيبُ الَّذِي يَمْنَعُ مِنَ الْإِجْزَاءِ فِي الْهَدْيِ وَالْأَضَاحِي ، قِيَاسًا^(٢) عَلَيْهَا .

فصل : وَمَنْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ بَدَنَةٌ ، أَجْزَأَتْهُ بَقَرَةٌ إِذَا كَانَ فِي غَيْرِ النَّذْرِ وَجْزَاءِ الصَّيْدِ ؛ لِمَا رَوَى أَبُو الزُّبَيْرِ ، عَنْ جَابِرٍ ، قَالَ : كُنَّا نَنْحَرُ الْبَدَنَةَ عَنْ سَبْعَةٍ . فَقِيلَ لَهُ : وَالْبَقَرَةُ ؟ قَالَ : وَهَلْ هِيَ إِلَّا مِنْ [٦٨/٣ ظ] الْبُذْنِ . رواه مسلم^(٣) . فَأَمَّا فِي النَّذْرِ ، فَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : يَلْزُمُهُ مَا نَوَاه . فَإِنْ أَطْلَقَ ، فَفِيهِ رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، هُوَ مُخَيَّرٌ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا مِنَ الْخَبَرِ . وَالْأُخْرَى ، لَا تُجْزِيهِ ، إِلَّا مَعَ عَدَمِ الْبَدَنَةِ . وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّهَا بَدَلٌ ، فَاشْتَرَطَ عَدَمُ الْمُبْدَلِ لَهَا . قَالَ شَيْخُنَا^(٤) : وَالْأُولَى أَوْلَى ؛ لِلْخَبَرِ ، وَلَأنَّ مَا أَجْزَأَ عَنْ سَبْعَةٍ فِي الْهَدَايَا وَدَمِ الْمُتَعَةِ ، أَجْزَأُ فِي النَّذْرِ بَلْفِظِ الْبَدَنَةِ ، كَالْجُزُورِ .

الإِنصاف فِي الْهَدْيِ مَا لَا يُضْحَى بِهِ ، عَلَى مَا يَأْتِي فِي بَابِ الْأَضْحِيَةِ .

قوله : وَمَنْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ بَدَنَةٌ ، أَجْزَأَتْهُ بَقَرَةٌ . وكذا عكسها ، وتُجْزِيهِ أَيْضًا الْبَقَرَةُ فِي جِزَاءِ الصَّيْدِ عَنْ الْبَدَنَةِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ . وَقِيلَ : لَا تُجْزِيهِ ؛ لِأَنَّهَا تُشْبِهُ النَّعَامَةَ . وَذَكَرَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ رِوَايَةً فِي غَيْرِ النَّذْرِ ، لَا تُجْزِي الْبَقَرَةُ عَنْ الْبَدَنَةِ مُطْلَقًا ، إِلَّا لَعَدَمِهَا ، وَقَدَّمَهُ فِي

(١) تقدم تخريجه في ٤٤٤/٦ .

(٢) في م : « قياسها » .

(٣) تقدم تخريجه في صفحة ٤٠٦ .

(٤) في : المعنى ٤٥٩/٥ .

الشرح الكبير

وإن كان في جزاء الصيد أجزأت أيضًا ؛ لحديث جابر . اختاره شيخنا .
ويَحْتَمِلُ أن لا تُجزئ ؛ لأنَّ البقرة لا تُشبه النعامة . وَمَنْ وَجَبَتْ عليه بدنة ،
أجزأه سبعٌ مِنَ الغنم . ذكره الخِرَقِيُّ . سواءً كانت من جزاء الصيد ،
أو مندورة ، أو فدية الوطء . وقال ابن عَقِيلٍ : إنما تُجزئ عنها عند عَدَمِها
في ظاهر كلام أحمد ، رَحِمَهُ اللهُ ؛ لأنَّه بَدَلٌ ، فلا يُصارُ إليه مع وجودها ،
كسائر الأبدال . فأما عند عَدَمِها فيجوز ؛ لما روى ابن عباس ، رَضِيَ
الله عنه ، قال : أتى النبي ﷺ رجلٌ ، فقال : إنَّ عليَّ بدنة ، وأنا مُوسِرٌ
لها ، ولا أجدها فاشتريها . فأمره النبي ﷺ أن يبتاع سبعَ شياه فيذبحهن .
رواه ابن ماجه^(١) . وعنه ، لا يُجزئُه أَقلُّ من عشرِ شياه ؛ لأنَّهم كانوا
يَعْدِلُونها في العَنِيمة بعشرٍ كذلك . هذا ، والأوَّلُ أوَّلَى ؛ للخبر . ولنا ،
أنَّ الشاةَ مَعْدُولَةٌ بِسَبْعِ بدنةٍ ، وهى أَطيبُ لَحْمًا ، فإذا عَدِلَ إلى الأعلى ،
أجزأه ، كما لو ذبح عن الشاةِ بدنةً .

فصل : وَمَنْ وَجَبَتْ عليه سبعٌ مِنَ الغنمِ أجزأته بدنةٌ أو بقرةٌ ، إن كان

« الرُّعَايَةُ » . ويأتى في بابِ الهَدْيِ والأضاحى ، في فَضْلِ سَوْقِ الهَدْيِ ، إذا نذر
بدنةً ، أجزأته بقرةٌ .

فائدة : مَنْ لَزِمَتْهُ بدنةٌ ، أجزأه سبعُ شياهٍ مُطْلَقًا . على الصَّحِيحِ مِنَ المذهبِ ،
وعليه أَكْثَرُ الأصحابِ ، وقطع به [١ / ٢٩١] كثيرٌ منهم . وعنه ، يُجزئُ عند
عَدَمِها . اختاره ابن عَقِيلٍ . نقله المُصَنِّفُ وغيره . وعنه ، لا يُجزئُه إِلَّا عشرُ شياهٍ ،
والبقرةُ كالبَدَنَةِ في إجزاءِ سبعِ شياهٍ عنها بطريقِ أوَّلَى . وَمَنْ لَزِمَتْهُ سبعُ شياهٍ ،

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٤٠٧ .

الشرح الكبير في كَفَّارَةِ مَحْظُورٍ ؛ لِأَنَّ الْوَاجِبَ فِيهِ مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ، وَهُوَ شَاةٌ أَوْ سَبْعُ بَدَنِيَّةٍ ، وَقَدْ كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَتَمَتَّعُونَ ، فَيَذْبَحُونَ الْبَقَرَةَ عَنْ سَبْعَةٍ . قَالَ جَابِرٌ : أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَشْتَرِكَ فِي الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ ، كُلُّ سَبْعٍ مَنَا فِي بَدَنِيَّةٍ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ ^(١) . فَأَمَّا إِنْ وَجِبَ عَلَيْهِ سَبْعٌ مِنَ الْعَنَمِ فِي جَزَاءِ الصَّيْدِ ، فَقَالَ شَيْخُنَا ^(٢) : لَا تُجْزِئُهُ الْبَدَنَةُ فِي الظَّاهِرِ ؛ لِأَنَّ الْعَنَمَ أَطْيَبُ لَحْمًا ، فَلَا يَغْدِلُ عَنْ الْأَعْلَى إِلَى الْأَدْنَى .

فصل : وَمَنْ وَجِبَتْ عَلَيْهِ بَقَرَةٌ ، أَجْزَأَتْهُ بَدَنَةٌ ؛ لِأَنَّهَا أَكْثَرُ لَحْمًا وَأَوْفَرُ . وَيُجْزِئُهُ سَبْعٌ مِنَ الْعَنَمِ ، إِذَا قُلْنَا : يُجْزِئُ عَنْ الْبَدَنَةِ . بِطَرِيقِ الْأَوَّلَى . وَإِنْ كَانَتْ الْبَقَرَةُ مَنْدُورَةً ، اخْتَمَلَ ، عَلَى مَا حَكَاهُ ابْنُ عَقِيلٍ ، أَنْ لَا تُجْزِئُهُ سَبْعٌ مِنَ الْعَنَمِ مَعَ وُجُودِهَا ، كَمَا لَوْ كَانَ الْمَنْدُورُ بَدَنَةً . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

الإصناف أَجْزَأُهَا بَدَنَةٌ أَوْ بَقَرَةٌ . ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ فِي « الْكَافِي » ؛ لِأَجْزَائِهَا عَنْ سَبْعَةٍ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . وَذَكَرَ جَمَاعَةً ، تُجْزِئُ إِلَّا فِي جَزَاءِ الصَّيْدِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « التَّلْخِيسِ » ، وَ« الرِّعَايَةِ الْكُبْرَى » . قَالَ الْمُصَنِّفُ : لَا تُجْزِئُ الْبَدَنَةُ عَنْ سَبْعِ شِيَاهٍ فِي الصَّيْدِ . وَالظَّاهِرُ عَنْهُ ؛ لِأَنَّ الْعَنَمَ أَطْيَبُ لَحْمًا ، فَلَا يَغْدِلُ عَنْ الْأَعْلَى إِلَى الْأَدْنَى . وَجَزَمَ بِهِ الزَّرْكَشِيُّ . وَيَأْتِي فِي بَابِ الْهَدْيِ ، إِذَا نَذَرَ بَدَنَةً ، تُجْزِئُهُ بَقَرَةٌ . فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ .

(١) في : باب الاشتراك في الهدى ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٩٥٦ .
كما أخرجه أبو داود ، في : باب في البقر والجوزور عن كم تجزئ ، من كتاب الأضاحي . سنن أبي داود ٢ / ٨٩ . والنسائي ، في : باب ما تجزئ عنه البقرة في الضحايا ، من كتاب الضحايا . المجتبى ٧ / ١٩٥ .
والإمام أحمد ، في : المسند ٣ / ٣٠٤ ، ٣١٨ .
(٢) في : المغني ٥ / ٤٥٨ .

فهرس الجزء الثامن من الشرح الكبير والإنصاف

الصفحة

كتاب المناسك

١١٣١-مسألة: (يجب الحج والعمرة في العمر مرة واحدة

بخمسة شروط) ٥ - ١٠

فائدة : الصحيح أن الحج فرض سنة ... ٥

فصل : وإنما يجب مرة واحدة في العمر ؛ ... ٦

فصل : وتجب العمرة على من يجب عليه

الحج ... ٧

فصل : وليس على أهل مكة عمرة ... ١٠

١١٣٢-مسألة: (وإنما يجب الحج والعمرة بخمسة

شروط ؛ ...) ١٠ - ١٣

تنبيه : شمل كلام المصنف المرتد ، ... ١١

فصل : وهذه الشروط تنقسم ثلاثة

أقسام ؛ ... ١٢

فوائد ؛ الأولى ، لا يصح الحج من

الكافر ، ...

الثانية ، لا يجب الحج على المجنون

إجماعاً ،

الثالثة ، هل يبطل إحرامه

١٢ بالجنون ؛ ... ؟

الرابعة ، لا يبطل الإحرام

١٣ بالإغماء ...

الخامسة ، لا يبطل الإحرام

١٣ بالسكر ...

فائدة : قوله : والبلوغ والحرية ، فلا يجب على

١٣ صبي ولا عبد ...

١١٣٣-مسألة: (إلا أن يبلغ ويعتق في الحج قبل الخروج من

١٤ - ١٧ عرفة ، ...)

فصل : والحكم فيما إذا أُعْتِقَ العبد وبلغ الصبي

١٥ بعد خروجهما من عرفة ، ...

فائدة : لو سعى أحدهما قبل الوقوف ، وقبل

١٥ البلوغ ، وبعد طواف القدوم ، ...

فصل : إذا بلغ الصبي ، أو عتق العبد قبل

١٦ الوقوف ، ...

فصل : والحكم في الكافر يسلم ، والمجنون

١٧ يفيق ، ...

فائدتان ؛ إحداهما ، حيث قلنا بالإجزاء ، فلا

١٧ دم عليهما ...

الثانية ، حكم الكافر يسلم ،

١٧ والمجنون يفيق ، ...

- ١١٣٤-مسألة: (ويُخرم الصبي المميز بإذن وليه ، وغير المميز يحرم عنه وليه ، ...) ١٧ - ٢٣
- الفصل الأول في إحرامه : فإن كان مميزاً أحرم بإذن وليه ، ... ١٨
- الفصل الثاني : أن كل ما أمكنه فعله بنفسه ، لزمه فعله ، ... ٢٠
- الفصل الثالث في محظورات الإحرام وهي قسمان ؛ ... ٢٣
- تنبيه : ظاهر قوله : وغير المميز يحرم عنه وليه ... ١٩
- تنبيه : ظاهر قوله : ويفعل عنه ما يعجز عن عمله ... ٢٠
- ١١٣٥-مسألة: (ونفقة الحج وكفاراته في مال وليه . وعنه ، في مال الصبي) ٢٤ - ٢٦
- تنبيه : محل الخلاف يختص بما يزيد على نفقة الحضر ، ... ٢٤
- فصل : فإن أُغْمِيَ على البالغ ، فأحرم عنه رفيقه ، لم يصح ... ٢٦
- تنبيه : محل الخلاف في وجوب الكفارات فيما يفعله الصبي ، ... ٢٦
- فائدتان ؛ إحداهما ، حيث أوجبنا الكفارة على الولي بسبب الصبي

ودخلها الصوم ، صام

٢٦ عنه ؛ ...

الثانية ، وطء الصبي كوطء البالغ

٢٦ ناسياً ، ...

١١٣٦-مسألة: (وليس للعبد الإحرام إلا بإذن سيده ، ولا

للمرأة الإحرام نفلاً ...) ٢٧ - ٣٦

فصل : إذا نذر العبد الحج ، صح نذره ؛ ... ٢٩

فصل في جناياته : وما جنى على إحرامه لزمه

٢٩ حكمه ...

فائدة : لو باعه سيده وهو محرم ، فمشتريه

٣٠ كبائعه في تحليله وعدمه ، ...

فصل : وإن وطئ قبل التحلل الأول ، فسد

٣١ نسكه ، ...

فوائد تتعلق بحكم إفساد العبد حجه بالوطء ،

وهل يلزمه القضاء لفوات أو إحصار ؟

٣١ - ٣٦ وأحكام المرأة في الإحرام .

فصل : وإن أحرمت المرأة بحج أو عمرة

٣٤ تطوعاً ، ...

فصل : فإن كانت حجة الإسلام ، لكن إن لم

تكمل شروطها لعدم

٣٥ الاستطاعة ، ...

فائدة : حيث جاز له تحليلها فحللها ، فلم

٣٦ تقبل ، أثمت ، وله مباشرتها .

١١٣٧-مسألة: (وليس للرجل منع امرأته من حج

الفرض ، ...) ٣٦ - ٤٩

فصل : ولا تخرج إلى الحج في عدة الوفاة ... ٣٧

فصل : فإن أحرمت بالحج الواجب

٣٧ عليها ، ...

فصل : فإن أحرمت بواجب ، فحلف عليها

زوجها بالطلاق الثلاث أن لا تحج

٣٨ العام ، ...

فوائد ؛ الأولى ، حيث قلنا : ليس له منعها .

٣٧ فيستحب لها أن تستأذنه... .

الثانية ، لو أحرمت بواجب فحلف

٣٨ زوجها بالطلاق الثلاث،...

الثالثة ، ليس للوالد منع ولده من حج

٣٩ واجب ، ...

الرابعة ، ليس لولى السفية المبذر منعه

٤٠ من حج الفرض ، ...

فصل : وليس للوالد منع ولده من حج الفرض

٣٩ والتذر ، ...

فصل : فإن أحرمت المرأة بمحجة النذر بغير

٤٠ إذن ، فهل لزوجها منعها ؟

٤١ فصل : (الشرط الخامس، الاستطاعة؛...) .

فصل : ويختص اشتراط الراحلة بالبعيد الذى

- ٤٤ بينه وبين البيت مسافة القصر ، ...
- ٤٥ فصل : والزاد الذى تشترط القدرة عليه ، ...
- فصل : ويشترط أن يجد راحلة تصلح
- ٤٥ لمثله ؛ ...
- تنبيه : ظاهر كلام المصنف فى قوله عن
- ٤٥ الراحلة : تصلح لمثله ...
- فائدة : إذا لم يقدر على خدمة نفسه ، والقيام
- ٤٥ بأمره ، ...
- فصل : ويعتبر أن يكون هذا فاضلاً عما يحتاج
- إليه لنفقة عياله الذين تلزمه مؤنتهم ، فى
- ٤٦ مضيه ورجوعه ؛ ...
- فصل : ومن له دار يسكنها ، أو يسكنها
- ٤٧ عياله ، ... لم يلزمه الحج ؛ ...
- ٤٧ تنبيه : ظاهر قوله : فاضلاً عن قضاء دينه ...
- فصل : فإن تكلف الحج من لا يلزمه ، وأمكنه
- ذلك من غير ضرر يلحق بغيره، ...،
- ٤٨ استحباب له الحج ؛ ...
- فائدة : إذا خاف العنت من يقدر على الحج ،
- ٤٨ قدم النكاح عليه ...
- فائدة : لو فضل من ثمن ذلك ما يحج به بعد
- ٤٨ شرائه منه ما يكفيه ، لزمه الحج ...
- ١١٣٨-مسألة: (ولا يصير مستطيعاً ببذل غيره بحال) ٤٩ ، ٥٠

١١٣٩-مسألة: (فمن كملت له هذه الشروط ، وجب عليه

٥٣ - ٥٠

الحج على الفور)

فائدة : لو أيسر من لم يحج ، ثم مات من تلك

السنة ، قبل التمكن من الحج ، فهل

٥٢

يجب قضاء الحج عنه ؟

١١٤٠-مسألة: (فإن عجز عنه لكبر ، أو مرض لا يرجى

٥٣ - ٦٦

برؤه ، ...)

فصل : ويستتاب من يحج عنه من حيث وجب

٥٥

عليه ، ...

فصل : فإن لم يجد مالا يستتيب به ، فلا حج

٥٥

عليه ، ...

فصل : وإذا استتاب من حج عنه ثم عوفى ، لم

٥٦

يجب عليه حج آخر ...

فائدتان ؛ إحداهما ، ظاهر كلام المصنف ، أنه

لو عوفى قبل فراغ

٥٦

النائب ، أنه يجزئ أيضا ...

الثانية ، ألحق المصنف وغيره بالعاجز

لكبر أو مرض لا يرجى

برؤه ، من كان نضو

٥٦

الخلقة ، ...

فصل : فإن عوفى قبل فراغ النائب من الحج ،

٥٧

فينبغي أن لا يجزئه الحج ؛ ...

- فصل : فأما من يرجى زوال مرضه
٥٧ والمحبوس ، ونحوه ، ...
- فصل : فأما القادر على الحج بنفسه ، ... ٥٨
- فصل : وهل يصح الاستئجار على الحج ؟ ٥٨
فوائد تتعلق بحكم القادر على نفقة راجل ،
والقادر ولم يجد نائباً ، وجواز نيابة المرأة
عن الرجل . ٥٨ - ٦٠
- تنبيه : مفهوم كلام المصنف ، أنه لو رجي
زوال علته ، لا يجوز له أن
يستنيب ، ... ٦١
- فصل : والنائب غير المستأجر ، فما لزمه من
الدماء بفعل محظور ، فعليه في
ماله ، ... ٦١
- فصل : وإذا سلك النائب طريقاً يمكنه سلوك
أقرب منه بغير ضرر ، ... ٦١
- فصل : يجوز أن ينوب الرجل عن الرجل
والمرأة ، والمرأة عن المرأة والرجل في
الحج ، ... ٦٢
- فصل : ولا يجوز الحج والعمرة عن حى إلا
بإذنه ، ... ٦٢
- فصول في مخالفة النائب : ٦٣
- فصل : فإن أمره بالتمتع ، فقرن ، وقع عن
الآمر ؛ ... ٦٤

فصل : فإن أمره بالقران فأفرد أو تمتع ،

صح ، ... ٦٤

فصل : وإن استنابه رجل في الحج ، وآخر في

العمرة ، وأذنا له في القران ، ففعل ،

جاز ؛ ... ٦٤

فصل : وإن أمر بالحج ، فحج ، ثم اعتمر لنفسه ،

أو أمر بالعمرة ، فاعتمر ، ثم حج عن

نفسه ، صح ، ... ٦٥

١١٤١-مسألة: (ومن قدر على السعى ، لزمه ذلك إذا كان

في وقت المسير ، ووجد طريقا آمنا لا

خفارة فيه ، ...) ٦٦ - ٦٩

فصل : واختلفت الرواية في إمكان المسير ،

وتخلية الطريق ، ... ٦٨

تنبيه : ظاهر قوله : يوجد فيه الماء والعلف على

المعتاد ... ٦٨

فائدة : يلزم الأعمى أن يحج بنفسه بالشروط

المذكورة ، ويعتبر له قائد ، ... ٧٠

١١٤٢-مسألة: (ومن وجب عليه الحج فتوفي قبله ، أخرج

عنه من جميع ماله حجة وعمرة) ٧٠ - ٧٤

فصل : ويستتاب من يحج عنه من حيث وجب

عليه ، ... ٧٢

فائدتان ؛ إحداهما ، الصحيح ، أنه يجوز أن

- يحج عنه غير الولي بإذنه
٧٢ وبدونه ...
- الثانية ، لو مات هو أو نائبه في
٧٣ الطريق ، ...
- فصل : فإن خرج للحج فمات في الطريق ،
٧٣ حج عنه من حيث مات ؛ ...
- ١١٤٣-مسألة: (فإن ضاق ماله عن ذلك ، أو كان عليه
دين ، أخذ للحج بمحضته ، ...) ٧٤ - ٨٨
- فصل : وإن وصى بحج تطوع ، ولم يف ثلثه
٧٥ بالحج من بلده ، ...
- فصل : ويستحب أن يحج الإنسان عن أبويه ،
٧٥ إذا كانا ميّتين أو عاجزين ؛ ...
- فائدة : لو وصى بحج نفل ، أو أطلق ، جاز من
٧٥ ميقات ...
- فصل : قال الشيخ ، رحمه الله : (ويشترط
لوجوب الحج على المرأة وجود
٧٧ محرّمها ؛ ...)
- تنبيه : ظاهر كلام المصنف وغيره ، أن الخنثى
٧٩ كالرجل .
- فائدة : قال المجد في « شرحه » : ظاهر كلام
الخرقي ، أن المحرم شرط للوجوب دون
٧٩ أمن الطريق وسعة الوقت ، ...

- فصل : والمحرم زوجها ، أو من تحرم عليه على
التأييد بنسب أو سبب مباح ؛ ... ٨٢
تنبيهات ؛ الأول ، دخل في عموم كلام
المصنف ، في قوله:....
زأبها ؛ ... وزبيها؛... ٨٢
الثاني ، قوله : بنسب أو سبب
مباح ... ٨٤
الثالث ، قال في «الفروع»: المراد ،
والله أعلم ، بالشبهة ما جزم به
جماعة ، أنه الوطاء الحرام مع
الشبهة ،.... ٨٥
الرابع ، ظاهر كلام المصنف ... ،
أن الملاعن يكون محرماً
للملاعنة ؛ ... ٨٥
فوائد ؛ الأولى ، قوله : إذا كان بالغاً عاقلاً ... ٨٧
الثانية ، نفقة المحرم تجب عليها ... ٨٧
الثالثة ، لو بذلت النفقة له ، لم يلزم
المحرم ، غير عبدها ، السفر بها ... ٨٧
الرابعة ، ما قاله ... أن ظاهر كلامهم
لو أراد أجره ، لا تلزمها... ٨٧
الخامسة ، إذا أيست المرأة من المحرم ،
وقلنا: ... تجهز رجلاً يحج
عنها. ٨٨

- ١١٤٤-مسألة: (فإن مات المحرم في الطريق ، مضت في حجها ، ولم تصر محصورة) ٨٨ ، ٨٩
- ١١٤٥-مسألة: (ولا يجوز لمن لم يحج عن نفسه أن يحج عن غيره ، ... ، فإن فعل ، انصرف إلى حجة الإسلام ...) ٨٩ - ٩٤
- فصل : فإن أحرم بالمنذرة من عليه حجة الإسلام ، ... ٩٢
- فوائد ؛ إحداها ، لو أحرم بنقل من عليه نذر ، ... ٩٢
- الثانية ، العمرة كاللحج فيما تقدم ذكره . ٩٢
- الثالثة ، لو أتى بواجب أحدهما ، فله فعل نذره ونفله قبل إتيانه بالآخر .. ٩٢
- الرابعة ، لو حج عن نذره ، أو ... وقعت عن القضاء دون ما نواه ... ٩٢
- الخامسة ، النائب كالمندوب عنه فيما تقدم ؛ ... ٩٣
- فصل : فإن أحرم بتطوع أو نذر من عليه حجة الإسلام ، ... ٩٣
- فصل : وإذا كان الرجل قد أسقط فرض

أحد النسكين عنه،... ٩٤

١١٤٦-مسألة: (وهل يجوز لمن يقدر على الحج بنفسه أن

يستتيب في حج التطوع ؟ ...) ٩٥ ، ٩٦

فصل : فإن عجز عنه عجزاً مرجوً
الزوال ، ... ، جاز أن يستتيب

فيه ؛ ... ٩٦

تنبيه : ظاهر كلام المصنف ، أنه يجوز له أن
يستتيب إذا كان عاجزاً عجزاً يرجو

معه زوال علته ، ... ٩٦

فوائد تتعلق بحكم المحبوس والمريض المرجو
برؤه ، وصحة الاستنابة عن

المعضوب والميت في النفل ،

واستحباب الحج عن أبويه ، وأحكام

النيابة في الحج . ٩٦-١٠١

باب المواقيت

١١٤٧-مسألة: (ميقات أهل المدينة من ذى الحليفة ،

وأهل الشام ومصر والمغرب الجحفة،...) ١٠٣-١٠٧

فوائد ؛ الأولى ، قوله : وميقات أهل
المدينة من ذى الحليفة ،

وأهل الشام ومصر

والمغرب الجحفة ، وأهل

اليمن يللم ، وأهل نجد

قرن ، وأهل المشرق ذات

عرق ... ١٠٣

الثانية ، هذه المواقيت كلها ثبتت

بالنصّ ... ١٠٦

الثالثة ، الأولى أن يحرم من أول

جزء من الميقات ، ... ١٠٧

فصل : وإذا كان الميقات قرية ، فانتقلت

إلى مكان آخر ، ... ١٠٧

١١٤٨-مسألة: (فهذه المواقيت لأهلها ، ولن مر عليها

من غيرهم) ١٠٧-١٠٩

فصل : فإن مرّ من غير طريق ذى الحليفة ،

فميقاته الجحفة ، ... ١٠٩

١١٤٩-مسألة: (ومن منزله دون الميقات ، فميقاته من

موضعه) ١٠٩ ، ١١٠

فصل : إذا كان مسكنه قرية ، فالأفضل أن

يحرم من أبعد جانبها . وإن أحرم

من أقرب جانبها ، جاز ... ١١٠

١١٥٠-مسألة: (وأهل مكة إذا أرادوا العمرة ، فمن

الحل ، وإن أرادوا الحج ، فمن

مكة) ١١٠-١١٦

فائدة : يجوز لهم الإحرام من الحرم والحل ،

ولا دم عليهم ... ١١٣

فصل : ومن أى الحرم أحرم بالحج ،

جاء ؛ ... ١١٥

فصل : وإن أحرم بالحج من الحل الذى يلى

الموقف ، فعليه دم ؛ ... ١١٥

١١٥١-مسألة: (ومن لم يكن طريقه على ميقات ، فإذا

حاذى أقرب المواقيت إليه ، أحرم) ١١٦ ، ١١٧

فائدة : قال فى « الرعاية » : ومن لم يحاذ

ميقاتاً ، أحرم عن مكة بقدر

مرحلتين ... ١١٧

١١٥٢-مسألة: (ولا يجوز لمن أراد دخول مكة تجاوز

الميقات بغير إحرام ، ...) ١١٧ - ١٢٣

تنبيه : قوله : ولا يجوز لمن أراد دخول

مكة ... ١١٨

فصل : ومن دخل الحرم بغير إحرام ، ممن

يريد الإحرام ، فلا قضاء عليه ... ١٢٢

فائدة : لو تجاوز الحر المسلم المكلف الميقات

بلا إحرام ، ... ١٢٢

فصل : ومن كان منزله دون الميقات خارجاً

من الحرم ، ... ١٢٣

١١٥٣-مسألة: (ومن جاوزه مريدًا للنسك) غير محرم

(رجع) من الميقات (فأحرم منه ،

فإن أحرم من موضعه ، ...) ١٢٣ - ١٢٦

- تنبيه: ظاهر كلام المصنف ، أنه لو رجع ،
فأحرم من الميقات قبل إحرامه ، أنه
لا شيء عليه ... ١٢٤
- فصل : ولو أفسد المحرم من دون الميقات
حجّه ، ... ١٢٥
- فائدتان ؛ إحداهما ، الجاهل والناسي ،
كالعالم العامد ، ... ١٢٥
- الثانية ، لو أفسد نسكه هذا ، لم
يسقط دم المجاوزة ... ١٢٦
- فصل : وإن جاوز الميقات غير محرم ،
وخشى إن رجع إلى الميقات فوات
الحج ، ... ١٢٦
- ١١٥٤-مسألة: (والاختيار أن لا يحرم قبل ميقاته ، ولا
يحرم بالحج قبل أشهره ، فإن فعل فهو
مُحرّم) ١٢٧-١٣٢
- تنبيه : ظاهر قوله : والاختيار أن لا يحرم
قبل ميقاته ... ١٢٧
- فصل : ويكره الإحرام بالحج قبل
أشهره ، ... ١٣١
- ١١٥٥-مسألة: (وأشهر الحج ؛ شوال ، وذو القعدة ،
وعشر من ذي الحجة) ١٣٢-١٣٤
- فائدة : الصحيح ، أن فائدة الخلاف تعلق

- الحنث به ... ١٣٢
فصل : فأما العمرة فكل الزمان ميقات
لها ، ... ١٣٤

باب الإحرام

- ١١٥٦-مسألة: (يستحب لمن أراد الإحرام أن ...) ١٣٥-١٤٢
فائدتان ؛ إحداهما ، الإحرام ؛ هو نية
النسك ... ١٣٥
الثانية ، لو أحرم حال وطئه ،
انعقد إحرامه ... ١٣٥
تنبيه : شمل قوله : يستحب لمن أراد
الإحرام أن يغتسل ... ١٣٥
فائدة : إذا لم يجد ماءً ، فالصحيح من
المذهب ، ... ، أنه يتيمم ... ١٣٦
فصل : ويستحب للمرأة الغسل ،
كالرجل ، ... ١٣٧
فصل : ويستحب التنظيف ... ؛ لأنه أمر
يسن له الاغتسال والطيب ، فُسْنٌ
له هذا ، ... ١٣٨
فصل : ويستحب لمن أراد الإحرام أن
يتطيب في بدنه خاصة ، ... ١٣٨
فصل : فإن طيب ثوبه ، فله استدامة
لبسه ، ما لم ينزعه ، ... ١٤١
فصل : ويستحب أن يلبس ثوبين أبيضين
نظيفين ؛ إزاراً ورداءً ؛ ... ١٤٢
فصل : ويتجرد عن المخيط إن كان

- ١٤٢ رجلاً ، ...
فائدتان ؛ إحداهما ، قوله : ويلبس ثوبين
١٤٢ نظيفين ؛ ...
الثانية ، يجوز إحرامه في ثوب
١٤٢ واحد ...
- ١١٥٧-مسألة: (ويصلى ركعتين ، ويحرم عقبيهما) ١٤٣-١٤٥
فائدة : لا يصلى الركعتين في وقت نهى ... ١٤٤
١١٥٨-مسألة: (وينوى الإحرام بنسك معين ، ولا يعتقد
١٤٥-١٤٧ إلا بالنية)
تنبيهان ؛ الأول ، قوله : وينوى الإحرام
١٤٥ بنسك معين ، ...
الثاني ، ظاهر قوله : وَيَشْتَرِطُ -
أى يستحب - فيقول: ... ١٤٧
فصل : وينوى الإحرام بقلبه ، ولا يعتقد
١٤٦ إلا بالنية ؛ ...
- ١١٥٩-مسألة: (ويشترط ، فيقول : اللهم إني أريد
١٤٧-١٥٠ النسك الفلاني ، ...)
فائدة : الاشتراط يفيد شيئين ؛ ... ١٤٩
- ١١٦٠-مسألة: (وهو مخير بين التمتع والإفراد والقران) ١٥٠ ، ١٥١
١١٦١-مسألة: (وأفضلها التمتع ، ثم الإفراد) ثم القران
١٥١-١٦٢ (وعنه ، ...)
فائدة : اختلف العلماء في حَجَّةِ النَّبِيِّ
ﷺ ، بحسب المذاهب ، ... ١٥٥

١١٦٢-مسألة: (وصفة التمتع ؛ أن يحرم بالعمرة في أشهر

الحج ، ...) ١٦٦-١٦٧

فصل : إلا أن يكون معه هدى ، فله

ذلك ؛ ... ١٦٥

فصل : فأما إدخال العمرة على الحج فلا

يجوز ، ... ١٦٦

الحج على العمرة الإحرام

به في أشهره ... ١٦٦

الثانية ، لو شرع في طواف

العمرة ، لم يصح إدخال

الحج عليها ، ... ١٦٦

تنبيه : ظاهر كلام المصنف ، أنه يستحب

أن ينطق بما أحرم به من عمرة أو حج

أوهما ... ١٦٧

فائدة : مذهب الإمام أحمد ، وأكثر

أصحابه ، أن عمل القارن كالفرد

في الإجزاء ... ١٦٧

١١٦٣-مسألة: (ويجب على المتمتع والقارن دم نسك ،

إذا لم يكونا من حاضري المسجد

الحرام ؛ ...) ١٦٨-١٨٥

فصل : والدم الواجب شاة ، أو ... ١٦٩

فائدة : لا يلزم الدم حاضري المسجد

الحرام ... ١٦٩

فصل : وإنما يجب الدم بشروط

- ١٧٠ خمسة ؛ ...
فوائد ؛ الأولى ، من له منزل قريب دون
مسافة القصر ، ومنزل بعيد
فوق مسافة القصر ، لم يلزمه
١٧١ دم ...
الثانية ، لو دخل آفاق مكة ،
متمتعاً ناوياً الإقامة بها بعد
١٧١ فراغ نسكه ، ... ، فعليه دم ...
الثالثة ، لو استوطن آفاق مكة ،
فهو من حاضري المسجد
١٧٢ الحرام .
الرابعة ، لو استوطن مكى الشام أو
غيرها ، ثم عاد مقيماً
١٧٢ متمتعاً ، ...
فصل : وحاضرو المسجد الحرام أهل
١٧٧ الحرم ، ومن ...
فوائد ؛ إحداها ، لا يعتبر وقوع النسكين
١٧٧ عن واحد ...
الثانية ، لا تعتبر هذه الشروط - في
١٧٨ كونه متمتعاً ، ...
الثالثة ، لا يسقط دم التمتع والقران
١٧٩ بإفساد نسكهما ...

- الرابعة ، لا يسقط دمهما أيضًا
١٧٩ بفواته ...
الخامسة ، إذا قضى القارن قارئاً ،
١٨٠ لزمه دمان ؛ ...
السادسة : يلزم دم التمتع والقارن
بطلوع فجر يوم
١٨٢ النحر ...
فصل : إذا كان للمتمتع قريتان ؛ قرية ،
وبعيدة ، فهو من حاضري المسجد
الحرام ؛ ...
١٧٨
فصل : فإن دخل الآفاق مكة متمتعاً ناوياً
الإقامة بها بعد تمتعه ، ...
١٧٨
فصل : وهذا الشرط الخامس شرط
لوجوب الدم عليه ، ...
١٧٩
فصل : إذا ترك الآفاق الإحرام من
الميقات ، وأحرم من دونه بعمره ،
ثم حل منها ، وأحرم بالحج من مكة
من عامه ، ...
١٧٩
فصل في وقت وجوب الهدى وذبحه : أما
وقت وجوبه ، ...
١٨١
فصل : ويجب الدم على القارن في قول عامة
أهل العلم ، ...
١٨٣
تنبيهان ؛ أحدهما ، هذا الحكم المتقدم في

- ١٨٤ لزوم الدم ...
- الثاني ، هذا الحكم مع وجود
- ١٨٥ الهدى ، أما ...
- ١١٦٤-مسألة: (ومن كان مفردًا أو قارنًا ، أحيينا له أن
يفسخ إذا طاف وسعى ويجعلها
عمره ؛ ...) ١٨٥-١٩٢
- فصل : وإذا فسخ الحج إلى العمرة صار
متمتعًا ، ... ١٩١
- ١١٦٥-مسألة: (ولو ساق المتمتع الهدى ، لم يكن له أن
يحل) ١٩٢-١٩٤
- فائدتان؛ إحداهما، حيث صح الفسخ، فإنه
يلزمه دم ... ١٩٣
- الثانية، قال في «المستوعب»: لا
يستحب الإحرام بنية
الفسخ ... ١٩٤
- فصل : فأما المعتمر غير المتمتع ، فإنه يحلُّ
بكل حال ... ١٩٤
- ١١٦٦-مسألة: (والمرأة إذا دخلت متمتعة فحاضت،...) ١٩٤-١٩٨
- ١١٦٧-مسألة: (ومن أحرم مطلقًا ، صح ، وله صرفه
إلى ما شاء) ١٩٨

- ١١٦٨-مسألة: (وإن أحرم بمثل ما أحرم به فلان ، انعقد
إحرامه بمثله) ١٩٩-٢٠١
- ١١٦٩-مسألة: (وإن أحرم بحجتين أو عمرتين ، انعقد
إحرامه بإحدهما) ٢٠١، ٢٠٢
- فائدة : قوله : وإن أحرم بحجتين أو
عمرتين ، انعقد بإحدهما ... ٢٠١
- ١١٧٠-مسألة: (وإن أحرم بنسك ونسيه ، جعله
عمره . وقال القاضى : يصرفه إلى ما
شاء) ٢٠٢-٢٠٥
- فائدة : لو عيّن المنسى بقران ، صح
حجه ، ... ٢٠٣
- ١١٧١-مسألة: (وإن أحرم عن رجلين ، وقع عن
نفسه) ٢٠٥
- فائدة : قوله : وإن أحرم عن رجلين ، وقع
عن نفسه ... ٢٠٥
- ١١٧٢-مسألة: (وإن أحرم عن أحدهما لا بعينه ، وقع
عن نفسه ...) ٢٠٥، ٢٠٦
- فائدة : يؤدب من أخذ من اثنين حجتين
ليحج عنهما في عام واحد ؛ ... ٢٠٦
- ١١٧٣-مسألة: (وإذا استوى على راحلته ، لبي تلبية
رسول الله ﷺ : ...) ٢٠٦-٢١٠

فصل : ولا تستحب الزيادة على تلبية

رسول الله ﷺ ، ولا تكره ... ٢٠٩

١١٧٤-مسألة: (والتلبية سنة ، ويستحب رفع الصوت

بها ، والإكثار منها ، ...) ٢١٠-٢١٥

فائدتان ؛ إحداهما ، التلبية سنة ... ٢١٠

الثانية ، يستحب أن يلبي عن

أخرس ومريض ... ٢١٠

تنبيهان ؛ أحدهما ، ظاهر قوله : لبي تلبية

رسول الله ﷺ «ليبك

اللهم...». ٢١٠

الثاني ، ظاهر قوله : ويستحب

رفع الصوت بها ... ٢١١

فصل : ويستحب الإكثار منها على كل

حال ؛ ... ٢١٢

فصل : ولا يستحب رفع الصوت بها في

مساجد الأمصار ، ... ٢١٢

فائدتان ؛ إحداهما ، قوله : والدعاء بعدها ... ٢١٢

الثانية ، لا يستحب تكرار التلبية

في حالة واحدة ... ٢١٢

فصل : ويستحب الدعاء بعدها ، ... ٢١٣

فصل : ويستحب ذكر ما أحرم به في

تليته ... ٢١٤

- فصل : ولا يلبي بغير العربية ، إلا أن يعجز
عنها ؛ ... ٢١٥
- فصل : وإن حج عن غيره ، كفاه مجرد النية
عنه ... ٢١٥
- ١١٧٥-مسألة: (ويلبي إذا علا نشزًا ، أو هبط
واديًا ، ...) ٢١٥-٢١٧
- فصل : ويجزئ من التلبية في دبر الصلاة
مرة واحدة ... ٢١٦
- فصل : ولا بأس بالتلبية في طواف
القدوم ... ٢١٧
- فصل : ولا بأس أن يلبي الحلال ... ٢١٧
- ١١٧٦-مسألة: (ولا ترفع المرأة صوتها بالتلبية ، إلا بقدر
ما تسمع نفسها) ٢١٨
- فوائد ؛ الأولى ، لا تشرع التلبية بغير
العربية لمن يقدر عليها ...
الثانية ، يستحب أن يذكر نسكه
في التلبية ٢١٨
- الثالثة ، لا بأس بالتلبية في طواف
القدوم ... ٢١٨
- الرابعة ، لا بأس أن يلبي
الحلال ... ٢١٩
- تنبيه : هذا أحكام فعل التلبية ، أما وقت
قطعها ، ... ٢١٩

باب محظورات الإحرام

- (وهي تسعة) ١١٧٧- مسألة: (حلق الشعر) ٢٢٢، ٢٢١
- فصل : فإن كان له عذر ... ، فله
٢٢١ إزالته ؛ ...
- ١١٧٨- مسألة: (وتقليم الأظفار) ٢٢٣، ٢٢٢
- ١١٧٩- مسألة: (فمن حلق أو قلم ثلاثة ، فعليه دم ...) ٢٢٣- ٢٢٥
- ١١٨٠- مسألة: (وفيما دون ذلك في كل واحد مد من
٢٢٨- ٢٢٥ طعام ...)
- فصل : وحكم الأظفار حكم الشعر فيما
٢٢٦ ذكرنا ...
- فصل : وفي قص بعض الظفر ما في
٢٢٧ جميعه ، ...
- ١١٨١- مسألة: (وإن حلق رأسه بإذنه ، فالفدية
عليه ، وإن كان مكرهاً أو
٢٢٩، ٢٢٨ نائماً ، ...)
- فائدة : لو حلق رأسه وهو ساكت ولم
٢٢٨ ينه ، ...
- ١١٨٢- مسألة: (وإن حلق محرم رأس حلال ، فلا فدية
٢٣٠، ٢٢٩ عليه)

فائدة : لو طُيَّب غيره ، فحكمه حكم

الحالق ، ... ٢٣٠

١١٨٣-مسألة: (وقطع الشعر ونشفه كحلقه ، وشعر

الرأس والبدن واحد ...) ٢٣٠-٢٣٢

فائدة : ذكر جماعة من الأصحاب ، أنه لو

لبس أو تطيب في رأسه وبدنه ، ... ٢٣١

١١٨٤-مسألة: (وإن خرج في عينيه شعر فقلعه ، ... ،

فلا فدية عليه) ٢٣٢-٢٣٦

فوائد : الأولى ، لو حصل له أذى من غير

الشعر،...، أزاله وفدى،... ٢٣٣

الثانية ، يجوز له تخليل لحيته ، ولا

فدية بقطعه بلا تعمد ... ٢٣٣

الثالثة ، يجوز له حك رأسه وبدنه

برفق ... ٢٣٣

الرابعة ، يجوز غسله في حمام وغيره

بلا تسريح ... ٢٣٤

الخامسة ، يجوز له غسل رأسه

بسدر أو خطميّ ... ٢٣٤

فصل : وإن خلل شعره ، فسقطت

شعرة ، ... ٢٣٤

فصل : قال رحمه الله : (الثالث ، تغطية

رأسه ، ...) ٢٣٤

- ٢٣٤ تنبيه : قوله : الثالث ، تغطية الرأس ...
- فصل : والأذنان من الرأس ، تحرم
- ٢٣٥ تغطيتهما ، كسائر الرأس ...
- فائدة : فعل بعض المنهى عنه ، كفعله كله
- ٢٣٦ في التحريم .
- ١١٨٥-مسألة: (وإن استظل باحتمل ، ففيه روايتان) ٢٣٦-٢٤٠
- تنبيه : اختلف الأصحاب في محل الروايتين
- ٢٣٩ الأوليين ؛ ...
- فوائد ؛ إحداها ، وكذا الخلاف والحكم
- إذا استظل بشوب
- ٢٤٠ ونحوه ، ...
- الثانية ، لا أثر للقصد وعدمه فيما
- ٢٤٠ فيه فدية ، ...
- الثالثة ، يجوز تلييد رأسه بغسل أو
- ٢٤١ صمغ ونحوه ؛ ...
- ١١٨٦-مسألة: (وإن حمل على رأسه شيئاً ، ... فلا شيء
- ٢٤١-٢٤٣ عليه)
- فصل : ولا بأس أن يستظل بالسقف
- ٢٤٢ والحائط والشجرة والخباء ، ...
- ١١٨٧-مسألة: (وفي تغطية الوجه روايتان) ٢٤٣، ٢٤٤
- ١١٨٨-مسألة: (الرابع، لبس الخيط والخفين) ٢٤٥، ٢٤٦

١١٨٩-مسألة: (إلا أن لا يجد إزارًا ، فليلبس

سراويل ، ...) ٢٥٣-٢٤٦

فصل : وإذا لبس الخفين ، مع عدم

التعلين ، ... ٢٤٨

تنبيه : ظاهر قوله : ولا يقطعهما ... ٢٤٩

فوائد : الأولى ، الرأ أن كالحف فيما تقدم . ٢٥٠

الثانية ، لو لبس مقطوعًا دون

الكعبين ، مع وجود نعل ،

لم يجز ، وعليه الفدية... ٢٥٠

الثالثة ، لو وجد نعلًا لا يمكنه

لبسها ، لبس الخف ، ولا

فدية ... ٢٥٢

الرابعة ، يباح النعل كيفما

كانت ... ٢٥٢

فصل : فإن لبس المقطوع مع وجود

النعل ، لم يجز له ، ... ٢٥١

فصل : وقياس قول أحمد في اللالكة ،

والجمع ، ونحوهما ، ... ٢٥١

فصل : فأما النعل فيباح لبسها كيفما

كانت ، ... ٢٥١

فصل : فإن وجد نعلًا لم يمكنه

لبسها ، ... ٢٥٢

تنبيه : شمل قوله : لبس الخيط ... ٢٥٣

- فائدة : لا يشترط في اللبس أن يكون
٢٥٣ كثيراً ، ...
- ١١٩٠-مسألة: (ولا يعقد عليه منطقة ولا رداء ولا
٢٥٧-٢٥٣ غيره ، ...)
- فائدتان ؛ إحداهما ، قوله : ولا يعقد عليه
٢٥٣ منطقة ...
- الثانية ، يجوز شد وسطه بمنديل
٢٥٣ وحبل ونحوهما ، ...
- فصل : فأما الإزار ، فيجوز عقده ؛ ... ٢٥٥
- فصل : فأما الهميان ، فهو مباح
٢٥٥ للمحرم ، ...
- فصل : فإن لم يكن في الهميان نفقة ، لم يجز
٢٥٦ عقده ؛ ...
- ١١٩١-مسألة: (وإن طرح على كتفيه قباء ، فعليه
٢٥٨، ٢٥٧ الفدية ...)
- ١١٩٢-مسألة: (ويتقلد بالسيف عند الضرورة) ٢٥٨-٢٦٢
- تنبيه : مفهوم قوله : ويتقلد بالسيف عند
٢٥٨ الضرورة ...
- فائدة : الخنثى المشكل إن لبس المخيط ، ... ٢٥٩
- فصل : قال الشيخ ، رحمه الله :
٢٦٠ (الخامس ، الطيب ، ...)
- فصل : وليس له شم الأدهان المطيبة ، ... ٢٦١

- ١١٩٣-مسألة: (وشم المسك والكافور والعنبر
والزعفران ...) ٢٦٢-٢٦٤
- فصل : ومتى جُعل شيء من الطيب في
مأكول أو مشروب ، ... ٢٦٢
- فصل : فإن ذهبت رائحته وبقي
طعمه ، ... ٢٦٣
- فصل : ولا يجوز أن يأكل طيباً ، ولا
يكتحل به ، ولا يستعط به ، ولا
يحتقن به ؟ ... ٢٦٤
- ١١٩٤-مسألة: (وإن مسَّ من الطيب مالا يعلق يده ،
فلا فدية عليه) ٢٦٤
- ١١٩٥-مسألة: (وله شَم العود والفواكه والشيخ
والخزامى) ٢٦٤ ، ٢٦٥
- فائدة : قوله : وله شَم العود والفواكه ... ٢٦٤
- ١١٩٦-مسألة: (وفي شَم الريحان والترجس والورد
والبنفسج ...) ٢٦٥-٢٧١
- تنبيهان ؛ الأول ، مراده بالريحان ، الريحان
الفارسي ... ٢٦٨
- الثاني ، تابع المصنف أبا الخطاب
في حكاية الروايتين ... ٢٦٨

- فائدة : الريحان وغيره نحوه كأصله ... ٢٦٨
فصل : فأما الادهان بدهن ، لا طيب
فيه ، ... ٢٦٩
فصل : فأما دهن سائر البدن ، فلا نعلم عن
أحمد فيه منعاً ، ... ٢٧٠
تنبيهات ؛ الأول ، شمل قول المصنف :
والادهان بدهن غير
مطيب... ٢٧٠
الثاني ، ظاهر قوله : في
رأسه ... ٢٧٠
الثالث ، حيث قلنا بالتحريم ،
فإن الفدية تجب ، ... ٢٧١
١١٩٧-مسألة: (وإن جلس عند العطار ، أو في موضع
ليشم الطيب ، فشمه ، ...) ٢٧٦-٢٧٢
فائدتان ؛ إحداهما ، يجوز لمشتري الطيب
حملة وتقليبه ، ... ٢٧٣
الثانية ، لو لبس ، أو تطيب ، أو
غطى رأسه جاهلاً ، ... ٢٧٣
تنبيه : يأتي حكم غير الوحشي ، وما هو
مختلف فيه ، عند قوله : ... ٢٧٦
١١٩٨-مسألة: (فمن أتلفه ، أو تلف في يده ، أو أتلف
جزءاً منه ، فعليه جزاؤه) ٢٧٧، ٢٧٦

- فصل : ويضمن ما تلف في يده ، وإن
صاده لم يملكه ؛ ... ٢٧٧
- فصل : وإن أتلف جزءاً من الصيد ، فعليه
ضمانه ؛ ... ٢٧٧
- ١١٩٩-مسألة: (ويضمن ما دل عليه ، أو أشار
إليه ، ...) ٢٧٧-٢٨٤
- فائدة : قوله : ويضمن ما دل عليه ، أو
أشار إليه .. ٢٧٧
- فصل : وليس له الإعانة على الصيد
بشيء ، .. ٢٧٨
- فوائد ؛ إحداها ، لا ضمان على دالٍّ
ويشير إذا كان قد رآه من
يريد صيده قبل ذلك، ... ٢٧٩
- الثانية ، لا يحرم دلالة على طيب
ولباس ... ٢٧٩
- الثالثة ، لو نصب شبكة ثم
أحرم ، ... ٢٧٩
- فصل : فإن دل محرماً على الصيد ،
فقتله ، ... ٢٨٠
- فصل : فإن أعار قاتل الصيد سلاحاً ،
فقتله به ، ... ٢٨٢

فصل : فإن دل الحلال محرماً على صيد ،

٢٨٣ فقتله ، ...

فصل : وكذلك إن كان شريكه

٢٨٤ سبُعاً ، ...

فوائد ؛ الأولى ، كذا الحكم والخلاف لو

٢٨٤ كان الشريك سبُعاً ، ...

الثانية ، لو كان الدال والشريك

٢٨٤ لا ضمان عليه ، ...

الثالثة ، لو دل حلال حلالاً على

٢٨٤ صيد في الحرم ...

١٢٠٠-مسألة: (ويحرم عليه الأكل من ذلك كله ،

٢٨٥-٢٩١ وأكل ما صيد لأجله ، ...)

فصل : ولا يحرم عليه الأكل من غير

٢٨٧ ذلك ...

فصل : وما حرم على المحرم لكونه دل عليه

أو أعان عليه أو صيد من أجله ، لا

٢٨٨ يحرم على الحلال أكله ؛ ...

فائدتان ؛ إحداهما ، ما حرم على المحرم ،

بدلالة أو إعانة أو صيد

٢٨٨ له ، ...

الثانية ، لو قتل المحرم صيداً ، ثم

٢٨٩ أكله ، ...

- فصل : وإذا قتل المحرم الصيد ثم أكله ،
ضمنه للقتل دون الأكل ... ٢٨٩
- فصل : وإذا ذبح المحرم الصيد ، صار
ميتة ، ... ٢٩٠
- تنبيه : دخل في قوله : ولا يحرم عليه الأكل
من غير ذلك ... ٢٩٠
- ١٢٠١-مسألة: (وإن أتلّف بيض صيد ، أو نقله إلى
موضع آخر ففسد ، ...) ٢٩١-٢٩٣
- تنبيه : ظاهر قوله : فعليه ضمانه
بقيّمته ... ٢٩١
- فصل : وإن نقل بيض صيد ، فجعله تحت
آخر ، ... ٢٩٣
- ١٢٠٢-مسألة: (ولا يملك الصيد بغير الإرث . وقيل :
لا يملكه به أيضا) ٢٩٤-٢٩٦
- فصل : وإن ورثه المحرم ملكه ؛ ... ٢٩٥
- ١٢٠٣-مسألة: (وإن أمسك صيدًا حتى تحلل ، ثم تلف
أو ذبحه ، ...) ٢٩٦، ٢٩٧
- فوائد ؛ الأولى ، وكذا الحكم لو أمسك
صيد الحرم ، وخرج به إلى
الحل . ٢٩٦
- الثانية ، لو صلب الصيد بعد
إخراجه إلى الحل ، أو بعد

٢٩٦ حله، ضمنه بقيمته،...

الثالثة ، لو ذبح المحرم صيدًا ، أو

٢٩٧ قتله، فهو ميتة...

الرابعة ، لو ذبح محل صيد حرم ،

٢٩٧ فكالمحرم ...

الخامسة، لو كسر محرم بيض صيد،

٢٩٧ حرم عليه أكله،...

١٢٠٤-مسألة: (وإن أحرم وفي يده صيده ، أو دخل

٣٠٢-٢٩٨ المحرم بصيد ، ...)

فصل : ومن ملك صيدًا في الحل ، فأدخله

٣٠١ المحرم ، ...

٣٠١ فائدة : لو أمسك صيدًا في الإحرام ، ...

فصل : فإن أمسك صيدًا في المحرم ،

٣٠٢ فأخرجه إلى الحل ، ...

فائدة : لو أمسكه حتى حل فملكه باق

٣٠٢ عليه ...

١٢٠٥-مسألة: (وإن قتل صيدًا صائلاً عليه دفعا عن

٣٠٤-٣٠٢ نفسه ، ...)

فصل : فإن خلص صيدا من سبع ، ... ،

٣٠٣ فتلّف بذلك ، فلا ضمان عليه ...

١٢٠٦-مسألة: (ولا تأثير للحرم ولا للإحرام في تحريم

٣١٦-٣٠٤ حيوان إنسى ، ...)

- فصل : فأما المحرم أكله فهو ثلاثة
 ٣٠٥ أقسام ؛ ...
 فصل : ولا بأس أن يقرّد المحرم بغيره ... ٣٠٩
 فصل : فأما القمل ، ففيه روايتان ؛ ... ٣٠٩
 فصل : فإن تفلّى المحرم ، أو قتل قملاً ، فلا
 ٣١١ فدية فيه ، ...
 فصل : والخلاف إنما هو في قتله للمحرم أما
 ٣١٢ في الحرم ...
 فصل : ولا بأس بغسل المحرم رأسه وبدنه
 ٣١٢ برفق ...
 تنبيه : ظاهر كلام المصنف ، أن الروايتين
 ٣١٢ في تحريم قتل القمل ، ...
 فصل : ويكره له غسل رأسه بالسدر
 ٣١٤ والخطمي ونحوهما ؛ ...
 فصل : يجوز قتل البراغيث مطلقاً ... ٣١٤
 تنبيه : مفهوم قوله : إلا القمل ، إذا قتله
 ٣١٥ المحرم ...
 فوائد تتعلق باستحباب قتل كل مؤذٍ من
 ٣١٧-٣١٥ حيوان وطير .
 ١٢٠٧-مسألة: (ولا يحرم صيد البحر على المحرم ، وفي
 ٣١٧-٣١٩ إباحته في الحرم روايتان)
 فائدتان ؛ إحداهما ، قوله : ولا يحرم صيد
 ٣١٧ البحر على المحرم ...

- الثانية ، ما يعيش في البر
 ٣١٧ والبحر ، ...
 فصل : وهل يباح صيد البحر في
 ٣١٨ الحرم ؟ ...
 ١٢٠٨-مسألة: (ويضمن الجراد بقيمته ، فإن انفرش في
 ٣٢٢-٣١٩ طريقه ، ...)
 فصل : فإن افترش الجراد في طريقه ، فقتله
 ٣٢١ بالمشى عليه ، ...
 فائدة : حكم بيض الطير إذا أتلفه لحاجة ،
 ٣٢٢ كالمشى عليه ، ...
 ١٢٠٩-مسألة: (ومن اضطر إلى أكل الصيد،...، فله
 ٣٣٦-٣٢٢ فعله ، وعليه الفداء)
 تنبيه : يأتي في آخر كتاب الأطعمة ، في
 كلام المصنف ، لو اضطر إلى الأكل
 ووجد ميتة وصيدًا وهو محرم أو في
 ٣٢٣ الحرم ...
 فائدة : لو كان بالمحرم شيء ولا يجب أن
 يطلع عليه أحد ، جاز له اللبس ،
 ٣٢٤ وعليه الفداء ...
 فصل : قال الشيخ ، رحمه الله :
 (السابع ، عقد النكاح لا يصح
 ٣٢٤ منه ...)
 فائدتان ؛ إحداهما ، لو قال الزوج :
 تزوجت بعد أن
 ٣٢٦ حللت ...

- الثانية ، لو أحرم الإمام ، منع من
التزويج لنفسه وتزويج
٣٢٦ ... أقاربه ،
- فصل : وإذا وُكِّلَ المحرم حلالاً في النكاح ،
فعقد له النكاح بعد تحلل
٣٢٨ ... الموكل ،
- فصل : وإذا وُكِّلَ الحلال مُحِلّاً في
النكاح ، فعقد النكاح ، وأحرم
٣٢٨ ... الموكل ،
- فصل : فإن تزوج ، أو زُوج ، أو زُوِّجَتْ
٣٢٨ ... المحرمة ،
- فصل : ويكره للمُحَرِّمِ الخِطْبَةُ ، وخِطْبَةُ
٣٣٠ ... المحرمة ،
- فوائد : الأولى ، تكره بِخِطْبَةِ المحرِّمِ كخِطْبَةِ
٣٣٠ ... العقد وشهوده ...
- الثانية ، تكره الشهادة فيه ... ٣٣٠
- الثالثة ، يصح شراء الأمة للوطء
٣٣١ ... وغيره ...
- فصل : ويكره أن يشهد في النكاح ؛ ... ٣٣١
- فصل : قال الشيخ ، رحمه الله : (الثامن ،
الجماع في الفرج ؛ ...) ٣٣١
- فصل : ومتى كان قبل التحلل الأول فسد
٣٣٣ ... الحج ؛ ...
- فصل : ولا فرق بين الوطء في القبل
٣٣٣ ... والدبر ، ...

- فصل : والعمد والنسيان فيما ذكرنا
٣٣٤ ... سواء
- فصل : ويجب به بدنة ، ...
٣٣٥
- فصل : وحكم المرأة حكم الرجل في فساد
الحج ؛ ...
٣٣٥
- ١٢١٠-مسألة: (وعليهما المضي في فاسده ، والقضاء
على الفور من حيث أحرمأ أولاً ...) ٣٣٦-٣٣٩
- فصل : ويحرم بالقضاء من أبعد
الموضعين ؛ ...
٣٣٨
- فصل : ونفقة المرأة في القضاء عليها إن
طاوعت ؛ ...
٣٣٩
- ١٢١١-مسألة: (ويتفرقان في القضاء من الموضع الذي
أصابها فيه إلى أن يحلا ...) ٣٣٩-٣٤٥
- تنبيهان ؛ أحدهما ، معنى التفرق ؛ ... ٣٤١
الثاني ، ظاهر كلام المصنف أن
زوجها الذي وطئها يجوز
ويصلح أن يكون محرماً لها في
حجة القضاء ... ٣٤١
- فصل : وإذا أفسد القارن نسكه ، ... ٣٤٢
فوائد ؛ الأولى ، حكم العمرة حكم الحج
في فسادها بالوطء قبل
الفراغ من السعى و ... ٣٤٢
- الثانية ، قضاء العبد كنذره ... ٣٤٤
- الثالثة ، يلزم الصبي القضاء ، ... ٣٤٤

الرابعة ، يكفى العبد والصبي حجة

القضاء عن حجة

الإسلام ... ٣٤٥

الخامسة ، لو أفسد القضاء ، لزمه

قضاء الواجب الأول لا

القضاء . ٣٤٥

فصل : وحكم العمرة حكم الحج في

فسادها بالوطء قبل الفراغ من

السعى ، ... ٣٤٣

فصل : إذا أفسد القارن والمتمتع

نسكهما ، ... ٣٤٤

١٢١٢-مسألة: (وإن جامع بعد التحلل الأول لم يفسد

نسكه ، ...) ٣٤٥-٣٥٩

فائدة : هل يكون بعد التحلل الأول

محرمًا ؟ ... ٣٤٧

فصل : ومتى وطئ بعد رمى الجمرة لم

يفسد حجه ؛ ... ٣٤٩

فصل : فإن طاف للزيارة ، ولم يرم ، ثم

وطئ ، ... ٣٤٩

فصل : والقارن كالمفرد ، في أنه إذا وطئ

بعد الرمي لم يفسد حجه ولا

عمرته ؛ ... ٣٤٩

- فصل : وإذا أفسد القضاء لم يجب عليه
قضاؤه ، ... ٣٥١
- فائدتان ؛ إحداهما ، لو طاف للزيارة ولم
يرم ، ثم وطىء ، ... ٣٥١
- الثانية ، العمرة كاللحج فيما
تقدم ، ... ٣٥١
- فصل : قال الشيخ ، رضى الله عنه :
(التاسع ، المباشرة فيما دون الفرج
لشهوة ، ...) ٣٥١
- فصل : وفي فساد النسك به روايتان ؛ ... ٣٥٢
- فصل : فإن كرر النظر ، فأنزل أو لم
ينزل ، لم يفسد حجه ، .. ٣٥٤
- فصل : قال ، رضى الله عنه : (والمرأة
إحرامها في وجهها ، ...) ٣٥٤
- فصل : فإن احتاجت إلى ستر
وجهها ؛ ... ٣٥٦
- تنبيه : مفهوم كلام المصنف وغيره ، أن
غير الوجه لا يحرم تغطيته ... ٣٥٦
- فصل : ويجتمع في حق المحرمة وجوب
تغطية الرأس ، وتحريم تغطية
الوجه ... ٣٥٧
- فصل : ولا بأس للمرأة أن تطوف منتقبة ،
إن لم تكن محرمة ... ٣٥٧

- فائدة : يجتمع في حق المحرمة وجوب تغطية الرأس ، وتحريم تغطية الوجه ، ... ٣٥٧
- فصل : ويحرم عليها ما يحرم على الرجل ؛ ... ، إلا لبس الخيط ، وتظليل الحمل ... ٣٥٨
- فصل : ويستحب للمرأة عند الإحرام ما يستحب للرجل ؛ ... ٣٥٩
- ١٢١٣-مسألة: (ولا تلبس القفازين ، ولا الخلخال ، ولا تكتحل بالإثمد) ٣٥٩-٣٦٥
- فائدة : لو لفت على يديها خرقة أو خرقة ، ... ٣٦٠
- فصل : فأما الخلخال ، وما أشبهه من الحللى ، ... ٣٦١
- فائدة : لا يحرم عليها لباس زينة ، ... ٣٦٢
- فصل : والكحل بالإثمد في الإحرام مكروه للمرأة والرجل ، ... ٣٦٢
- فصل : فأما الكحل بغير الإثمد والأسود ، فلا كراهة فيه ، إذا لم يكن مطيبا ؛ ... ٣٦٤
- فصل : وإذا أحرم الخنثى المشكل ، لم يلزمه اجتناب الخيط ؛ ... ٣٦٥

١٢١٤-مسألة: (ويجوز لبس المعصفر والكحل ،

والخضاب بالحناء ، والنظر في المرأة

لهما جميعا) ٣٦٥-٣٧٥

فصل : ويستحب للمرأة أن تختضب

٣٦٧ بالحناء عند الإحرام ؛ ...

فائدة : يستحب لها الخضاب بالحناء عند

٣٦٧ الإحرام ...

فصل : ولا بأس بالنظر في المرأة

٣٦٨ للحاجة ، ...

فصل : وللمحرم أن يحتجم ، ولا فدية

٣٦٩ عليه ، ...

فائدة : قال الآجری ، ... ويلبس

٣٧٠ الخاتم

فصل : ويجتنب المحرم ما نهاه الله تعالى

٣٧١ عنه ، ...

٣٧١ فائدة : يجتنب المحرم ما نهى الله عنه ، ...

فصل : ويستحب له قلة الكلام ، إلا فيما

٣٧٣ ينفع ؛ ...

فصل : ويجوز للمحرم أن يتجر ، ويصنع

٣٧٥ الصنائع ، ...

باب الفدية

٣٧٧ (وهى على ثلاثة أضرب ؛ ...)

تنبيهان ؛ أحدهما ، ظاهر كلام المصنف ،

٣٧٩ أنه لا يجزئ الخبز ...

الثانى، ظاهر كلامه ، أنه سواء

كان معذورًا ، أو غير

٣٧٩ معذور ...

فصل : والحديث إنما ذكر فيه التمر ، ويقاس

٣٨٠ عليه ...

فائدة : يجوز له تقديم الكفارة على الحلق ،

٣٨٠ ككفارة اليمين .

فصل : ومن أبيح له حلق رأسه ، جاز له

٣٨١ تقديم الكفارة على الحلق ...

١٢١٥-مسألة: (النوع الثانى ، جزاء الصيد ؛ ...) ٣٨١-٣٩٤

فصل : وإذا اختار المثل ، ذبحه وتصدق به

٣٨٤ على فقراء الحرم ، ...

تنبيهات ؛ الأول ، التقويم يكون بالموضع

٣٨٤ الذى أتلفه فيه وبقربه ...

الثانى ، الطعام هنا ، هو الذى

يخرج فى الفطرة ، وفدية

٣٨٥ الأذى ، ...

- الثالث ، ظاهر قوله : فيطعم كل
 ٣٨٦ مسكين مدًّا
 الرابع : ظاهر قوله أيضًا : أو
 ٣٨٦ يصوم عن كل مد يوما ..
 فوائد ؛ الأولى ، أطلق الإمام أحمد ... ،
 فقال : يصوم عن كل مد
 ٣٨٦ يومًا ...
 الثانية ، لو بقى من الطعام مالا
 يعدل يومًا ، صام عنه
 ٣٨٨ يومًا ...
 الثالثة ، لا يجب التابع في هذا
 ٣٨٨ الصيام ، ...
 الرابعة ، لا يجوز أن يصوم عن
 بعض الجزاء ، ويطعم عن
 ٣٨٨ بعضه ...
 فصل : فإن بقى من الطعام مالا يعدل
 ٣٨٧ يومًا ، ...
 فصل : وإن كان مما لا مثل له من
 ٣٨٨ الصيد ، ...
 فصل : قال رضى الله عنه : (الضرب
 الثانى على الترتيب ، وهو ثلاثة
 ٣٨٩ أنواع ؛ ...)
 فصل : ولكل واحد من صوم الثلاثة
 ٣٩٠ والسبعة وقتان ؛ ...

فصل : فأما تقديم الصوم على إحرام

العمرة ، فلا يجوز ... ٣٩٢

فوائد ؛ الأولى ، يجوز تقديم صيام الثلاثة

أيام بإحرام العمرة ...

الثانية ، لا يجوز صومها قبل

الإحرام بالعمرة ... ٣٩٢

الثالثة ، وقت وجوب صوم الأيام

الثلاثة ، وقت وجوب

الهدى،... ٣٩٢

الرابعة ، ذكر القاضى ، و ...،

إنْ أُنْخِرَ صِيَامُ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ

وَالْأَيَّامِ الثَّلَاثَةِ إِلَى يَوْمِ

النَّحْرِ ، فَقَضَاءٌ ... ٣٩٣

١٢١٦-مسألة: (فإن لم يصم قبل يوم النحر ، ...) ٣٩٤-٣٩٧

١٢١٧-مسألة: (وقال أبو الخطاب : إن أخر الصوم أو

الهدى لعذر ، ...) ٣٩٧-٤٠٠

فصل : ولا يجب التتابع فى صيام

التمتع ، ... ٣٩٩

فصل : ووقت وجوب الصوم وقت

وجوب الهدى ؛ ... ٣٩٩

فائدتان؛ إحداهما، قوله: ولا يجب التتابع فى

الصيام... ٣٩٩

- الثانية ، لو مات قبل الصوم،... ٣٩٩
- ١٢١٨-مسألة: (ومتى وجب عليه الصوم ، فشرع فيه ،
ثم قدر على الهدى ، ...) ٤٠٠ ، ٤٠١
- ١٢١٩-مسألة: (وإن وجب ، ولم يشرع ، فهل يلزمه
الانتقال ؟ ...) ٤٠١-٤٠٣
- فصل : ومن لزمه صوم المتعة ، فمات ...
٤٠٢ فلا شيء عليه .
فائدة: قال في...: إذا عدم هدى المتعة
ووجب الصيام عليه، ثم وجد الهدى
٤٠٢ قبل الشروع فيه،...
- ١٢٢٠-مسألة: (النوع الثاني ، المحصر ، يلزمه الهدى ،
فإن لم يجد،...) ٤٠٣
- ١٢٢١-مسألة: (النوع الثالث، فدية الوطاء، تجب به
بدنة، فإن لم يجد،...) ٤٠٤-٤٠٨
- فائدة تتعلق بالوطء، هل هو من
الاستمتاع أم الاستهلاكات؟ ٤٠٦
فائدة تتعلق بحكم الانتقال من البدنة إلى
الصيام . ٤٠٧
- ١٢٢٢-مسألة: (ويجب بالوطء في الفرج بدنة ، إن كان
في الحج،...) ٤٠٩

- ١٢٢٣-مسألة: (ويجب على المرأة مثل ذلك، إن كانت
مطاوعة،...) ٤١٠-٤١٥
- فصل : قال الشيخ، رحمه الله: (الضرب
الثالث، الدماء الواجبة للفوات ، أو
ترك واجب...) ٤١١
- ١٢٢٤-مسألة: (ومتى أنزل بالمباشرة دون الفرج ، فعليه
بدنة،...) ٤١٥-٤١٧
- فائدة : وكذا الحكم لو قبل ، أو لمس
لشهوة ... ٤١٦
- ١٢٢٥-مسألة: (وإن كرر النظر فأنزل ، أو استمنى ،
فعليه دم،...) ٤١٧-٤١٩
- فائدة : لو نظر نظرة فأمنى ، فعليه
شاة ، ... ٤١٨
- فصل : فإن نظر ولم يكرر النظر ، فأمنى ،
فعليه شاة ؛ ... ٤١٩
- تنبيه : مفهوم كلام المصنف ، أنه إذا لم
يكرر النظر وأمنى ، لا شيء
عليه ... ٤١٩
- ١٢٢٦-مسألة: (فإن فكر فأنزل ، فلا شيء عليه) ٤١٩-٤٢٣
- فصل : والعمد والنسيان في الوطء
سواء ... ٤٢٠

- فائدتان؛ إحداهما، الخطأ هنا كالعمد،... ٤٢٠
الثانية ، المرأة كالرجل مع وجود
الشهوة منها ... ٤٢١
فصل : قال رضى الله عنه : (ومن كرر
محظوراً من جنسٍ ، ...) ٤٢١
١٢٢٧-مسألة: (وإن قتل صيداً بعد صيدٍ ، فعليه
جزاؤهما ...) ٤٢٣ ، ٤٢٤
فائدة : لو قتل صيدين فأكثر معاً ، تعدد
الجزاء ، ... ٤٢٤
١٢٢٨-مسألة: (وإن فعل محظوراً من أجناس ، فعليه
لكل واحد فداء ...) ٤٢٤ ، ٤٢٥
فائدة تتعلق بالفدية ، متى تكون واحدة ؟
ومتى تعدد الكفارة ؟ ٤٢٥
١٢٢٩-مسألة: (وإن حلق ، أو قلم ، أو وطئ ، أو
قتل صيداً عامداً أو مخطئاً ، ...) ٤٢٦ - ٤٢٨
فصل : وقتل الصيد يستوى عمده وسهوه
أيضاً ... ٤٢٧
فائدتان؛ إحداهما، قال فى الفروع: المكروه
عندنا كمخطئ،... ٤٢٧
الثانية، عمد الصبى ومن زال عقله
بعد إحرامه،... خطأ.. ٤٢٨

- ١٢٣٠-مسألة: (وإن لبس ، أو تطيب ، أو غطى رأسه
ناسيًا ، ...) ٤٢٨-٤٣٣
- فصل : ويلزمه غسل الطيب ، وخلع
اللباس ، ... ٤٢٩
- فائدتان ؛ إحداهما، متى زال عذر من
تطيب،... ٤٣٠
- الثانية ، لو مس طيبا ، يظنه
يابسا، فإن رطبا،... ٤٣٢
- فصل : فإن كان معه ماء ، وهو محتاج إلى
الوضوء ، والماء لا يكفيهما ، ... ٤٣٠
- فصل : فأما إن فعل ذلك ناسيا ، فلا فدية
عليه... ٤٣٠
- ١٢٣١-مسألة: (ومن رفض إحرامه ، ثم فعل محظورا ،
فعليه فداؤه) ٤٣٣، ٤٣٤
- فائدة : يلزمه لرفضه دم ... ٤٣٣
- ١٢٣٢-مسألة: (ومن تطيب قبل إحرامه في
بدنه ، ...) ٤٣٤، ٤٣٥
- فصل : وليس له لبس مطيب بعد
إحرامه ، ... ٤٣٥
- ١٢٣٣-مسألة: (وإن أحرم وعليه قميص ، خلعه ولم
يشقه ، ...) ٤٣٥، ٤٣٦

فائدة: قوله: وإن أحرم وعليه قميص، خلعه

٤٣٥ ولم يشقه...

١٢٣٤-مسألة: (وإن لبس ثوبا كان مطيبا، فانقطع ريح

الطيب منه،...) ٤٣٦-٤٤٤

فائدة: القارن كغيره فيما تقدم من

٤٣٧ الأحكام...

فصل: قال رحمه الله: (وكل هدى أو

إطعام، فهو لمساكين الحرم،... إلا

فدية الأذى واللبس... ودم

٤٣٨ الإحصار...)

فصل: وما وجب نحره بالحرم، وجب

٤٣٩ تفرقة لحمه به...

فوائد: إحداها، الأفضل أن ينحر في الحج

٤٣٩ بمنى، وفي العمرة بالمروة...

الثانية، اختصاص فقراء الحرم

بهدى المحصر، من مفردات

٤٤٠ المذهب...

الثالثة، لو سلمه للفقراء فنحروه،

أجزأ، فإن لم يفعلوا،...

٤٤٠ فإن أبى أو عجز،...

الرابعة، مساكين الحرم؛ من كان

٤٤٠ فيه أهله، ومن...

- فصل : ومساكين الحرم من كان فيه من
أهله ، ... ٤٤٠
- فصل : فإن عجز عن إيصاله إلى فقراء
الحرم ، ... ٤٤٠
- تنبيه : مفهوم قوله : إن قدر على إيصاله
إليهم ... ٤٤٠
- فصل : فأما فدية الأذى ، إذا وجد سببها في
الحل ، ... ٤٤١
- تنبيهان ؛ أحدهما ، حيث قيل : النحر في
الحل ... ٤٤٢
- الثاني يتعلق بوضع تفريق فدية
الأذى واللبس ونحوهما ... ٤٤٢
- فوائد ؛ الأولى ، جزاء الصيد لمساكين
الحرم ... ٤٤٢
- الثانية ، دم الفوات كجزاء الصيد . ٤٤٢
- الثالثة ، وقت ذبح فدية الأذى
واللبس ، ... ، حين فعله ، ... ٤٤٢
- الرابعة ، لو أمسك صيداً أو جرحه ،
ثم أخرج جزاءه ، ثم تلف
المجروح أو الممسك ، ... ،
أجزأ ... ٤٤٢
- فصل : فأما دم الإحصار ، فيخرجه حيث
أحصر ؛ ... ٤٤٣

١٢٣٥-مسألة: (وأما الصيام ، فيجزئه بكل مكان) ٤٤٥

١٢٣٦-مسألة: (وكل دم ذكرناه ، يجزىء فيه شاة أو

سبع بدنة ...) ٤٤٥ - ٤٥٠

فوائد؛ إحداها، قوله: وأما الصيام ،

٤٤٥ فيجزئه بكل مكان ...

الثانية، قوله: وكل دم ذكرناه ،

٤٤٥ يجزىء فيه شاة أو سبع بدنة ...

الثالثة، حكم الهدى حكم

٤٤٧ الأضحية ...

فصل : ولا يجزئه إلا الجذع من الضأن ،

٤٤٦ والثنى من غيره ...

فصل : ومن وجبت عليه بدنة ، أجزأته

بقرة إذا كان في غير النذر وجزاء

٤٤٨ الصيد ؛ ...

فائدة : من لزمته بدنة ، أجزأه سبع شياه

٤٤٩ مطلقاً ...

فصل : ومن وجبت عليه سبع من الغنم

أجزأته بدنة أو بقرة ، إن كان في

٤٤٩ كفارة محظور ؛ ...

فصل : ومن وجبت عليه بقرة ، أجزأته

٤٥٠ بدنة ؛ ...

آخر الجزء الثامن

ويليه الجزء التاسع ، وأوله :

بَابُ جَزَاءِ الصَّيْدِ

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ حَقَّ حَمْدِهِ

رقم الإيداع ١٩٩٥/٣٨٥٠ م
I.S.B.N : 977 - 257 - 111 - 5

هجر

للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان

المكتب : ٤ ش ترعة الزمر - المهندسين - جيزة

☎ ٣٤٥٢٥٧٩ - فاكس ٣٤٥١٧٥٦

المطبعة : ٢ ، ٦ ش عبد الفتاح الطويل

أرض اللواء - ☎ ٣٤٥٢٩٦٣

ص . ب ٦٣ إمبابة